

٨ ٧ ٨



٢١٧٣
٢٠٢

الانوار لاعمال الابرار، تأليف الاردبيلي ،

يوسف بن ابراهيم - ٧٩٩ هـ. كتب في

القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا

ج ١ (٢٨٠ ق) ٢٠ س (٢١ × ١٥ سم)

نسخه جيدة ، دخلها نسخ معتسـاد ، طبع

الاعلام ٢٨٢: ٩ معجم المؤلفين ١٣: ٢٦٦

١- المذهب الشافعي ، فقه المذاهب

الاسلامية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

الوجود في ما هو منه
٢٩

هذا كتاب الانوار
التي هي في الاراد بيلي
الشافي وهو
الشيخ
ما اخرج في النصف
فعل انه
بأقامة منه
فكم من

مسند النصف و

الاول من المنوار لعمال

الامير الامام الملائكي

رحمته عليه

وكتبه

١/٢٤٦
١٢٩٨/١٧١٧
١٢٩٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	المنوار لعمال
الرقم	٨٦٨
اسم المؤلف	الامير الامام الملائكي
تاريخ النسخ	١٢٩٨
عدد الاوراق	٢٠٠
القياس	٢٠x٢١
ملاحظات	نصفه من اقص

والبرودة والقصور المشعشع بالبلادة الحارة في المنطقة وفي
الارادة في المشعشع واذا القصر الجنب في ما قليل تاما ثم تخرج من تحت جنباته
وصار الماء مستعدا وان لم يخرج ولا يرفع حدثا لو احدث فيه ولا حدث
غيره لو احدث فيه قبل خروجه ولو نوي في اول الملاقات او قبل تمام الانعام
ارتفعت من الجزء الملاقي ولدان يتم الانعام ويدفع عن الباقي وما دام
الماء موقودا على العضو لا يكون مستعدا فاذا انتقل الى عضو اخر وان كان من
يد اليد اخرى او من اللحية الى الصدر يصير الماء مستعدا ولو غس المحذوث يد
في الماء وقيل غسل الوجه او بعده وقصد الاغراق لا يصير مستعدا والجنب بعد النسي
كالحدث بعد غسل الوجه **فصل** النجاسات الخز وكل مسكر والكلب
والخنزير والمتولد من اهدما والميتات وما ابيد فوحى واللعاب والدمع
والعرق والمخاط من نجس البهيم والدم والبول والغذرة والروث والبلغم القاص
من الملعقة والقيء وان لم يتغير والقيح والصديد من الكل ومن غير المادي والودي
والمدني وما وجد في الجذري والقروح والنفطات وما يخرج عند الولادة او مع الولد
او عليه من الرحم والبيضة المستحيلة دما وبرز المفزود فان النجاسة والمرقات
واجرة البعير والماء السائل من فم النائم الخارج من المعدة المتدفق المائل الى الصفرة
وقليله عفو لمن يكثر منه واذا شك في مخزله فالاصل طهارته والا حياط غسله
وقيل ما النفاطات طاهرة ان لم يخرج من اجنة كرهية ويستثنى
من الميتة الادمي والسمك والجراد وجنين المذكاة والصيد المصغوط
والفأيت فركوته ومن المباح شعر المادي والمأكول ورشيشه وان غلظ
وصلب ومثله الادمي والعضو المباح منه ومن السمك والجراد ما يصيد المذقوق

وبن الادمي والمأكول وبيضه والتمخ الخنزير والافنحة الماخودة من المذكاة
التي لم تطعم سوى اللبن طاهر حلال وذا كالمأكول وفرجه وانثيا ك
ومثانته وغذته حلال وينزهره نذبا وفي المادي موضع غنم وعقصة والسمك
وفارته المنفصلة في الحبة والنجار الصاعد من النجاسة وفار السرجين والخارج
من الكفيف وطوبه فرج المرأة وتغيب الرجل اللاصقة التي لا يخرج نفسها المقلقة
والوسخ المنفصل من المادي في الحمام وفيه طاهر والمذود المتولد من النجاسة والخارج
من البظر والزرع الثابت على النجاسة والمبتل المأكول الخارج صلبا ينبت بالزرع
والبيضة الخارجة من الدجاجة الميتة متصلة ليست بنجسة الا عياده وظهرت
بالغسل واذا استسبل قبله حل اكله بغير دلاء غسل وكذا اكل عثر الشجرة المسقية
بالخس وكل المدود المتولد من المطعوم مع قيل القيمة منه والميتة التي
لا تغسلها سائلة كالخفصا والذباب والفد والنمل والبرغوث لا
الصفدة والفارة والعلفحات والشرطان اذا مات في الماء او ما يعاخر لم نجسه
حالم تطرح فيه ولم تنفست ولم يتغير الماء لكثرتا والمراد من النفس السائلة
الدم الذي يخرج بالفتح بآرة ونحوها ويشترط حصوله من نفسها لا من غيرها
بالمص فلا نك قلنا النمل والبرغوث ليس لهما نفس سائلة ولو بال
ولم يغسل المذكرة حتى امشي نجس بعد ما خرج **فصل** الكثير
قلبان وهو مخوف قرب كيام بالارطال حسما بالبعث ادني تقريبا
وبالمساحة في المربع ذراع ورابع وطول وعرضا وعقا وفي المذوق كالمير
ذراعان طولاً اي عقا وذا مراع عرضا واذا كان الماء قلتي او شك في المقدار
عند وقوع النجاسة لم نجس الا بتغير الطعم او اللون او الرائحة والقليل نجس

فصل

علما قامت النجاسة الموثرة لا بالترقع من غير الملاقاة وانزال التغير صف
الكثير بنفسه او بما وطهر وبالمسك والزعفران والراب فلا وان كثر القليل
بالماء المستعمل او النجس والماتية عاد طرا او بغير الماء فلا ولو وقع في قلتين
مكنتين تقريبا نجاسة جامدة ولم تغيرها من الماهة من جواهرها دقة
واحدة والمأهولة وباطن الانا وظاهر الباقي وظاهر الانا ونجس ولو وقع
في الانا وهما الاخذ العكس الحكم ولو قطرت من الماهة في الباقي نجس ولو زاد
على القلتين والمخالطة اخذ كما شاء من حيث شاء ومالم يعد قلتين فان عاد
فالتفصيل في الصورة المتفق من غير المسطرة لو وقعت قلتان نجستان ولا تغير
وفيها جامدة فالنقص في الصور كلها تندفع المسئلة بتنجيسها في الماهة ولو غسروا
ظرفا وساع الرأس عملوا بالماء المتنجس في ماء يبلغ مقدار قلتين ومكثا زمانا
زال فيه التغير او زول لم يقدروا طهورا ولو قل ماء البير ونجس ترك ليزداد ويكثر
او صب من الخارج ما وكثيره ويزول التغير ان كان وان كثر ولم يتغير لكن تفتت
فيه النجس كالغارة تقط شعرها وتعد استعماله فيسحق الماء الى ان يخرج منه الشئ
فانه كانت خواترة قالوا ان يغلب على الطوف خروج الكل ثم هو طهور ولو كثر ماء الخارج
بان يبلغ كل جربة وهو ما يابل جانبي النجاسة الى هافق النهر قلتين ووقع فيه نجاسة
مالية ولم تغيره حشا ولا وضعا فطهور وان تغيرت فالجربة المتغيرة نجسة لا غير
وان كانت جامدة تجري مع الماء او واقفة ولم تغيره مما فوقها وتحتها
ظاهر والجربة التي فيها النجاسة كالراكدة الذي وقعت فيه نجاسة
جامدة ولم تغيره وان قل والنجاسة مالية وغيرت فالجربة المتغيرة نجسة
وهي كالجامة التي تجري مع الماء وان لم تغير فخلها من الماء ونجس ويحفظ

بالفان

بالقاء الشين وشبهه عليه وان كانت جامدة تجري مع الماء وتخلها وهافق النهر
نجس لا فوقها ولا تحتها والجربة التي تعقبها تفصل الحل فلا حكم الفسالة هفت
لو كانت النجاسة من الطيب فلا بد من سبع جريات وان كانت واقفة
او جارية وجري الماء اسد فافوقها طاهر ان لم يترافع وتحتها ونجس وان امتد
فراشع هفت يجمع قدر قلتين او يثقل بماء كثير يجمع ولو كان فيها هو امام الماء
ارتفاع او الماء يقلو لبخ طواف النهر وسيد رخله حكم الزاكن ولو طرح في ماء
كثير فوقع من الطرح قطرة على ثوب لم يتنجس ولو وقع هرة او فارة او طائر في ماء
قليل او ما يعاخر والنجس يخرج منه هتية لم يتنجس بالمطقة ولا يستنجى بها عجايب
ثم الغسل في ماء قليل نجس ولو نوى ماء من يده ثم اخرج مقدار هامة منقطة اعاد من
صلوته ما يتقن انه صلاها بالماء النجس فقط **فصل** لا يظهر من نجس
العين الا الحمر المتخلل وعللا الميتة بالدباغ والعلقة والمضفة ودم البهضة بالمصبي
هيوانا وغيره فالنجس بالحكمة وهي التي لا تحس اذا حققت كالبول يطير باجر الماء
على مورد هاء وبالعينية وهي التي تحس بشير طازلة طعها مطلقا ولو نسا ورجيا
ان سئل المذلة وان عسرت كالمصبوع بالبول وبالمخاض والنجس والمنجوس بالخر المعقون
وببول المبرسم ودم الحيف فان بقي اللون وهذه او الزرع وهذه طهر وكلاهما
فلا ويصور هذا ان الطم يتدعى الفم او يلمطه بالخر او القوي لا بد وان الحل
ويعرف الطهارة بزا الصفة على الحل وبعدد التغير في الفسالة فلو انفصلت منقطة
والنجاسة غير ظاهرة على الحل او بالعكس فالماء والحل نجسان ولو قشر الزاكن
فانظر الى الفسالة فقط فان لم ينقطع اللون من الفسالة مع الامعان في الغسل
ارتفع التطهير ويستحب السليش ان طهر الحل ثمة او مرتين ولا سيطر الحث

٢

تفصيل

والقرص والعصر حتى لو ترك المقتول في الغضارة الطاهرة الى ان جفت او صبت
الماء في الماء النجس ولم يتغير طهر المقتول والماء الى حيث يبلغ الماء ولو
اداره على وجهه طهرت الجوانب كلها ويشترط ان يراد الماء القليل على المتنجس
ولو عكس لم يطهر ويتنجس الماء ولو اصاب الارض بول او غير قصب عليها الماء
انصب بالمطر وغيره حتى غلبه واستهلك فيه طهرت الارض وان لم ينصب ولو اصابها
جامدة طنة كالروث والعدنة واختلطت بالارض فلا بد من نقلها او اخفائها
بتراب طاهر او طين ولا سبيل الى تطهيرها بالفصل كاللبن المفروب بهما
واللبن المفروب بالبول ويشبه تطهير طاهرة باضافة الماء عليها وباطن
في الماء بالشفق في الماء ونفوذ فيه كالعجين بالنجس ولو طبع واستخرج طهر
ظاهرة دون باطنه وان كان مغشوا فكلما جازت شرب خمر اجبت
جفت ثم صب فيه الماء حتى غمر وكبت شرب نجسا حقيق عفيف ثم
نقع في الماء ولو طبع اللحم بماء نجس او سقي مسكين ماء نجسا طهر طاهرهما
بالفصل وباطنهما بالاعلاء والسقي ولو غسل الثوب المتنجس فوشت
عليه نجاسة مؤثرة وجب غسل موضع النجاسة فقط ولو وجد في الثلج برة يقور
ما حولها وطهر الباقي ولو وجدت في الجذ فان اخذت من غير قتل ماءه فنجس
وانا فطاه ويقور ما حولها ولو وضع كوزا فخرج الماء من سفلى على نجاسة
لم يتنجس الماء لان المخرج يقع الدخول وان سد الثقبية بشيء او شمع نجس
نجس الماء وهذا الفصل جريان الماء على المقتول ولا يشترط ان يبول صبي
لم يطعم سوى اللبن بل بلغ الرشد بشرط التعميم والمكاثرة والخنثى كالانثى
ولو ولع الكلب او الخنزير او قرد في شيء او تنجس ذابيد منها او بولها وجب

ان يغسل سبعة اعداد دين بالتراب الطاهر المفروب بالماء او المقتوح به والاولي
اولي ويكفي الكدر ولا يجب التعفير في الارض ولو ولع في ماء لم ينقص بالولوع عن
القلبتين لم يتنجس ولو ولع في شيء ونجس فاصاب المتنجس شيئا اخر وجب غسله
سبعا ولو ولع في جامد القوي المصاب وما حوله والباقي على طهارته ولو ولع
غير الكلب ويشبه في الماء ولم يكن فيه نجسا لم يتنجس ولو اكلت القرقة قارة وابت
في طعام او ماء قليل قبل ان يغيب غيبة محتملة لتطهر منها نجسه **فصل**
تخليد الخمر بطرح العصير او الملح او الماء او الخبز الحار او غيرها فيها حرام والمخل
المصل منها مانع نجس ولا سبيل الى تطهير المايعات اذا استنجست ولو طرقت في العصير
بصل او ملح واستعملت المحو منه بعد الاستعداد خاذا انقلبت خلا في طهارة
وجبان اهلها لا وهو الماصح عند صاحب المذهب وبالنشائي ثم وبه قطع امام
الحرميين في النجاسة وهو الموقوف من كلام القرطبي في البسيط قال القاضى حسين في
القفاوي ولو صب الماء في العصير وعصر الغيب فصب الماء فيه استباح المخل
وانقلبت خلا على قطعا وهذا القطع موقد قطع الامام او هو هو ولو طرقت في العصير
على الخل وكان العصير غاليا لم يغير الخل عند الاستعداد فانقلبت خلا ففيه الخلاف
ولو كان الخل غاليا يجمع العصير عن الاستعداد خلا باسور وفاقا ولو نقلها من
الظل الى الشمس او بالعكس او فتح رأسها واصابها النداء وانقلبت خلا طهر
ولو وقعت فيها نجاسة اخرى فخرجت ثم انقلبت خلا لم يطهر قال الامام
الحرميين في النجاسة ولا يلزم تنقية العصير عن الغيا قيد والتجريد وتنقيته
عن الاقدار او قال القاضى حسين في القفاوي ولو ادهل الغيب مع الغيا قيد
في الدن وصار خلا على ولو نقل الخمر من دن الى اخر فخللت طهر ولو ادهل شيئا

فصل



منها او ادخل فيها طراحي ام تغتف فافرح الطرق وعادتك كما كانت ثم تخلت
لم يطهر ولو صب عليها في الحال فخر وان تغتف الى الموضع الاول وتخلت طهر
ومما عادت الطهارة طهر الذات وان غلت وان تغتف وعادت وتخلت بغير
الموضوعة ومفارقة السقوة ولا شيطر طهارة في الموضوعة بحيث لا يبقى لها
استنادة **فصل** اذا شئت اصل في الحلال والحرام او الطهارة او النجاسة
فلا يزال الا باليقين فلو كان معدا من الماء والمخل او اللبب المأكول او المشبه
وشك في نجاسته من العصور فشك في نجاسته لم يحرم الشاؤ ولو شك في بعض
زواجره او تطبيقه لم يجرم الاستمتاع ولو شك انه لبن مأكول او لم ياكله
او غيره او وجد شاة من بركة ولم يدركه اذ اجمعه مسلم او مجوسي او نياقا
وشك انه سم قاتل ام لا حرم الشاؤ ولو اخرج فاستق او كبا في بانه ذكاهها
قبل واذ اتقوا من اصل وظاهر فالعمل بالاصل في شارب مدعي الحز واولئك وباب
المقاصدين والمخالفين المستقلين للمذهب والصبيان والمجانين المدعي لا يخرجون
عن النجاسات وطهر المشوايع والمقابر المنيوية والمحبوبات المدعي بالثبوت
وقضاء المزمع واواني الكفار والهند يفتن باستعمال النجاسات كجوس الهند
ينشرون ببول البقر والبيود والنصارى المذمومين في الحز والعلوق بالتحريم
وكل ما الغالب في مثله نجاسة طاهرة **المع** ما لم يحقق النجاسة بشرط ان يكون
غلبة الظن مسندة الى الغالب لا غير فلو راي بهيمة يقول في ماء كثير وهو بعيد
بقائه ووجد منقيرا وشك في لونه كان بالبول ام بغيره فلو نجس ومن القسم
الاول حكم الاموال في زماننا لان الاصل فيها الحلال والمظاهر غلبة الحرام ذكره الفقهاء
وعينه واذ اتقن النجاسة في السامر او نحو ثم رال اثرها بالشمس ومن لا يات



او صغيرها التراب الى طبعه اولونه او استعملت في الماء او الطين لم تنظر
قال صاحب الهندية في كتابه التعليق ولو وجد ماء او متغير او شك في
نجاسته فالاصل طهارة فان توأده ووجد فيه طعم بول او روث او راحة
لا يكون الا للنجاسة فهو نجس ولو ادخل الكلب رأسه في ظرف واخرج
ولم يعلم الولوع فالظن عرف على طهارة خروج قوه يا بسا او طبعا عمدا
بالاصل واذ اشتبه ماء طاهر بما نجس او ثوب بثوب او دهن بدهن
او دهن حرام بدهن حلال او ثوب بثوب غير ذاهب دهنه بدهنه او شاة
بشاة او حمامة بحمامة او دابة بدابة لم يجر اخذ احد المشبهين
استعماله الا بالاجتهاد وليس شرط **الاول** ان يكون الاصل فيه على
الاباحة كاللاواني والشياب فلو اشتبه بعض محارمه باجنبيته او اجنبيات
محصولات ككافيه ووجدنا لم يجر له تكاثر واحد منق بالاجتهاد **الثاني**
ان يتأكد بالاستصحاب مطلقا او المظاهرة فلو اشتبه ماء ببول او حماء
ورد او ميتة بعد كاه او بعد كيات او لبن بقر بلبن انا لم يجتهد ويقتصر
وقال الماء او ماء الورد يتوضأ بطل مرة ولو اشتبه ميتة بعد كيات ببلد او انا
بول باواني بلد جاز لاخذ منق بالاجتهاد الى ان يبقى واحد من **الثالث**
ان يظهر علامة تعقب على الظن طهارة او نجاسة مثلا كتقصا الماء او حركته
او ابتلاله او الماء او قرب الرقيم الكلب فان لم تظهر اراقتها او اهدها في الاخر
وتيمم فان لم يرق وصلح باليتم وجبت اعادتها وان طهرت ونوضا به ثم يفتن
انه كان نجسا او اخرج عدل كزمنة الاعادة وغسل المصاب منه ولا خوف
بين الناعم والبصر في الخل **فصل** الظروف اجسام **الاول**

الاول
الثاني
الثالث
فصل
الاول

ما يحرم استعماله ويصح الطهارة منه وهو المتخذ من الطين والزهاج والحشيش
والحديد والفخاس والقصاص والصفر وجلد المأكول المتدنّي وعظم
الثاني ما يحرم استعماله ولا يصح الطهارة منه وهو المتخذ من عظم الميتة
وجلد ما قبل الذباغ والمدّ باغ تزج المفضلات بالخرق وان كان نجساً
كذر الحام وغيره ولا يكتفى بالخرق والتشميس كالديبغ بالمح والمجرب الغسل
بعبد الديبغ وان دبح بطاهر وقبله صح بيعه كالشباب الخشب ثم هو طاهر
مظاهرة وباطنه لا ويجوز استعماله في الطب واليا سب ولا يظهر بالذباغ
عبد الكلب والخنزير وفروهما ولا الشعر على جلد المأكول يتعافان قال يعقوب
الجلد بدونه او مع او اطلق صح بيع الجلد بحصنه الا في الصورة المتقدمة
فانما تصح بالكل لا بالقسط ويجوز الاقفا بالقيمة والسرقين والخنزير بما
اذا اصبح وجهه الشور يحاق واذا اراد ان يبيع الما يعلم طهارته فان علم انه من
المأكول قطاهر او من غيره فنجس او لا يعلمه او لا اكل قكالا لاول
الثالث ما يحرم استعماله ويصح الطهارة منه وهو المتخذ من الذهب والفضة
او المصنوب بهما مع الكبر عاده وفوق قدر الحاجة ويحرم اتخاذه وتزويج
به ولا اجرة لصانعه ولا قيمة على كاسه كالمعلقة والطبق والمجرفة
والخلال والمحمكة وخرق الغالية ولا يحرم المتخذ من الفير وزج
والياقوت والزبرجد والبلور والعقيق ولا المعوق بالذهب والعص
اذا لم يحصل منه بالامر فمقول ولو اتخذ للانااء حلقة فضة او سلسلة او رأساً
لم يحرم ويحرم التطيب من خامرة الفضة والتزج بمجرة الفضة ببسط الثوب
عليها الا باتيان الراية من بعد ولو شرب بكفه وفي اصبعه فانهم اوتي غفر

درام لم يكره ويستحب تعظيمه الماناء ولو برضه **فصل** لقضاء الحاجات
منه وبات ومكرهات ومحرمات **الاول** المندوبات وهي ان يتباعد
عن الناس ويعد النبل ويقدم من جلد اليسرى في الدخول واليمين في الخروج
نضت المعبد وان كان في الصحراء بان تقدم اليسرى فيقعد واليمين فينصرف
وان يقول عند الدخول والعقود اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة
وعند الخروج والافراق غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الازي وعافاني
وان لا تكيف عورته حتى يدنو من الارض ويسيل ثوبه عليها قبل الانتصاب
ويقبل على الرجل اليسرى ويضع كفه اليمنى على ركبة اليسرى ويجلس على شتر خلف ستره
تستر اسافلته عن الماعين ويطلب مكاناً ليتنزه فيه لم يجد ليشتم وان لا يدع
ما في يده ولا يكشف عن الرأس وما ينظر الى ما يخرج منه ولا الى السماء ولا
يعقب يديه وان يستبرأ بالتخنج والمنز وشي طواب وان لا يقصر على
الاجار ولا يبالغ في المشي **الثاني** المكروهات وهي ان يستحب شيئاً عليه اسم ابنة
ورسلة فان غفل ضم كفه عليه او جعله في فيه وان يجلس في الطريق او النادي او
صفة الوادي او تحت شجرة وفي المثرة اسد وان يستقبل القبلة او يستدير صفاء
في البناء او بيت المقدس في الصحراء او يستقبل المشرق فيهما وان يتكلم الا بضرورة وان
يذكر الله بلسانه فان عظم محمد الله بقلبه كما في الجماع وان يجيب المؤذن والمسلم وان
يبول في الحجر ولا الكد والكره في القليل اسد وفي الليل اسد وان يبول في المستحم
ومنب الرج وقايا الاعلقة او ضيق مكان وان يستنجي بالماء في موضع الجلوس
الا في الاخيلة الهيأة لذلك وان يبول عند القبور وان يحسب حليله تطيقن
ونحوه وان يطيل العقود على الخلا ولا يكره البول في الاناء ولا الجماع مستقبل القبلة

فصل
الاول

او مستديرها لان في البناء ولا في الصخر **الثالث** الحوقات ومن ان يتقبل القبلة او
مستديرها في الصخر او في بناء يتعدى تسقيف كالسندان ويحوى او يسيل حتما عد
عن جهته ثلثة اذرع او ثمانية وان يبذل في المسجد وان كان في اداء وان يبذل على القبر
ولا يحرم الاستنجاء حيال القبلة ولا المفسد والحجامة ولو كان في الله مفارقة حال الرجوع
نبت عن غير القبلة ويسارها ولو بالان الى غير القبلة ترشش البول اليه جائز استقبالا لها
للضرورة **فصل** اذا فرغ من السجدة او من احد عماره او رجع او هاء
او نواة او بدرة باسنة لم يجب الاستنجاء وان خرج من ثوب وجب ويختبر بين الغسل
والا فقتل على الحجر ويحوى وان كان نادرا كالدم والقيح والودي والمليح ما لم يخالط
اليتون والحشة متصلا ولم يجف ولم يتقل ولم يقب نجاسة اخرى ولو توطأ وقام
قبل الاستنجاء وانفقت المنياء او مال الى الاسفل وانصف الخارج بالجل او سدل
يطن وترشش منه وارفع الى الحمل وهيب الغسل ويشترط في الارز ان يضع الحجر
على موضع طاهر تقرب المخرج وان يدبره في الامر شيئا قريبا فلو وضع على النجاسة واشتر
او امر ولم يدبر وتقلها وهيب الغسل ويجب ان يمسح ثلاث مسحات اما باصبعه او
باطرافه وان يمسح في كل مسحة جميع الموضع فلو انقصر على مسحة لم يكف وان زالت
ولو لم تزل بثلاث وهيب الزيادة الى النفا وبحيث لا يبقى الاثر لا يزيل الماء
ويستحب الختم بالوتر ويشترط في الاستنجاء ان يكون طاهرا منسفا قالوا للنجاسة غير
محترمة ولا تخلف فلا يجوز بالزور والحجر المحترمة وبالزجاج والحقير
والشع والحديد الا هلس وبالخيز والخزير والقضاء والغلم وما كتب عليه علم
وبالغلم الزخرف والمرايب والمدر المنائر ويجوز بقطعة الذهب والفضة والفضة والفضة
والياخوت والمديباخ والحرقه الخشنة والخزف والابجرا والخشب والصفوف

قلو تغوط

وبالار

والجلد المدبوع بلاد هن وغير المدبوع بالحائط الذي عليه الشرا كثر وطهر
مكره ولو استنجى بجس اجدها او محترمة او ملطه ملطه ونقل القليل الماء ويستحب
ان يجمع بين الماء والحجر فان انقصر على احد هاء الماء افضل وان استنجى
بالسيار ويكره بالهين وسقط الفرض وان يمسح بالقبلة وان يمسح يد
على المزاب بعد غسل الذنوب فغسلها وان ينضح فرجه او سائر ارجله بعد الغسل
وان تعقد في غسل الذنوب على اصبعه الوسطى ولو غلب على طه من الماء النجاسة
ثم شتم من ذلك ريحا كفى وغسل اليد والحاجب على المرأة غسل ما يظهر اذا اهلست
على القدر من ولو توطأ ثم استنجى ولم يمسح فرجه حتى وضوءه ولو يتيمم فلا
ولو استنجى بحجر ولم يلبس او غلبه او انقسل بالمطر وهب جائز الاستنجاء
ولو امر الغضيب على موضع واحد من الحجر والملا من بين تعيق الماء
ولو استنجى بشيء ما كوله في جوفه كالجوز واللوز كره وسقط الفرض
فان ازال القشر واستنجى بقشره لم يكره ولو استنجى بخبز **فصل** في غسلها واستنجى
بوجهها الاخر لم يجز ولو جفها بحيث يعلم ان الماء لم يصل اليه جاز
ولو استنجى بورد الماشجار فان كان يابسا تنقث او امسح لم يجز والا
فيجوز بالخشيش **فصل** في وضوء وضوء سنة **الاول** النية
ولا يجب في الارز المات وشروطها سنة **الاول** الاسلام فلا يصح وضوء
الكافر ولا غسله وان كان اصليا اذ ضمة الماء في هو الزوج ان توتر الاستسنا
والا فلا يباح الوطى فان توف ثم اسلمت او هو بعد الغسل من النجاسة فلا يباح له الوطى
معا ولا الصلاة لها حتى يغتسل او يغتسل المسلمة من غسل الحيفت فواصل
الرجع الماء الجيد فلا قبل ونوي حلف ويلزمها ان تغسل في وضوءه كالكافيه

فصل الثالث

اذا اسلمت ولو نوى صلا او اعتسلى ثم ارتد لم يبطل ولو نوى ثم ارتد
بطل ولو ارتد في الماشاء انقطع النية فاذا اسلم هذا وروى
الثاني الغسل فلا يعمدان من الجنون والمسكران ولو نوى صلا ثم غلب
او سكر بطل ولو اعتسلى ثم غلب او سكر لم يبطل واذا انقطع دم الجنون
نفسا او وجع وينوي الاستبابة والماء فلا يباح له الوجه ولو غلب
الصغيرة فاعتسلت ثم بلغت فلما اعاد عليها وتوضعت صلتها
بلا غسل **الثالث** لا يخلو نية اخرى فلو غلبت النية المعتبرة
وهذه نية التبرد او التنظيف بطلت ووجب التبريد **الرابع**
ان تستمر فلو قطعها في انهاء الوضوء انقطع **الخامس** ان يكون
بالقلب فلو تلفظ بلسانه وغفل قلبه بطلت وبالعكس **السادس**
ان يكون مقارنا لا يقتضي الوجه فلو تأخرت عنها وتقدمت ولم تنب
عند بطلت وينبغي ان يقارن بالاولى من سنة المتقدمة وهو السؤال
والسمية وغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق واذا لم يبال اجراها
لما اجروا يقارن بها وما بعدها وكيفيتها ان ينوي رفع الحدث او الطهارة
عنه او الطهارة لها او الطهارة الواجبة لها الطهارة فقط او رفع بعض الاحداث
الكائنة او غيرها فلو او اداها الوضوء او اداها فرضه ولم يبلغ او استباحه
الصلوة او غيرها من المقتضى الى الطهارة كالطواف وان تعدد ثم وكس المضمضة
وسجدة السجدة والمسك او استباحه صلوة بعينها وان نوى غيرها ولو نوى
ما يستحب له الوضوء كقراءة القرآن حفظا والجلوس في المسجد وسماع الحديث
ورعايته والتدريس وكتابة التفسير والحديث والفقه او لا يستحب كدخول

السور وعيادة المريض بطلت ولو شك في الحدث فتوضأ ومهتطا تنبث
الحدث بطل ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة فتوضأ ثم بان الحدث صح ولو
نوى رفع الحدث والتبرد او غيره مما يحصل به وبه نية كان تنظف صححت
كما لو كان نوى الجنابة او الحجرة او العيلا او غيرها او الوضوء ونحوه المسجد
لا الغرض وقابله فانما يبطلان ولا الحجرة او العيلا او غيرها ما بلانية الجنابة
فانه لا يحصل الا للنوى بخلاف العكس **وقيل** لا يحصل في المانقصار
على الجنابة غيرها ولو نوى النية على الاعضاء او نسي لغة في الماولي وانفصلت
في الثانية او الثالثة صح لما في الجنابة ولو نوى الطهارة واعادها فانفصلت
فتت ولو اتى في غير مكرها فنوى رفع الحدث او نوى جهلاء وسقط فيه لذات الحدث
او غير ذاك الباطح وكل ولو نوى الصلوة ودفع الغريم صححت والا فضل لدايم
الحدث نية رفع الحدث والاستبابة والماء فان نوى الاستبابة صح وان
نوى الرفع فلا **الفرض الثاني** غسل الوجه وهذه من مبدء يستطيع المجتهد
الى منتهى اليد من طولها ومن المائدة عرضا فالترغتان والمصدغان وهو وضع
اليد في من الوجه والصلع من الرأس **وقيل** موضع التحدث في
من الوجه والسفوف الخفيفة على الوجه غالبها كالحاجبين والاهناس
والشاربين والعدة ارباب والمغففة يجب غسل ظاهرها وباطنها
مع المنبت وان كثفت كالخم والحية المشط والمروة والحية الرجل ان خفت
يجب غسل ظاهرها الحية الكثيفة الذاهلة والمخارجة طولها وعرضها
ولو خفت بعضها وكشف البصر فكل حكمه والحقيقة ما تراه البصر للناظر
ويجب غسل خبز الرأس والرقبة وما تحت الذقن مع الوجه وغسل ما ظهر

من الشفتين وما ظهر من الانف والشفة بالقطع ويستحب ان يأخذ الماء بيمينه واده
يمسح ما فيه باصبعه ولا يستحب ادخال الماء عينيه ويجوز ان يمسح بها **الفرض**
الثالث غسل اليدين مع المرفقين وشقوقهما وما بينت عليهما من الساع والمصبع
واليد والشعر وغيرها او يحاذيها من اليد الزائدة والجلدة المنصقة من العضد
بالساعد **وقيل** في المحاذية لا يجب الا اذا انصقت بالقرص
ولو قطعت من المرفق او ردت غسل المرفق وما دونه واجب ولو قطعت يده
او عاققت لم يمسح من رضاء لم يجب غسل ما ظهر حتى يحتاج الى المطهرة فيجب ولو
نفت من الجراحة في اليد واندهلت وبقيت بقاياها وجب غسل باطنها ولو تقشرت
جلدة الساعد والمنصقة نظاهر لم يجب قلعها وغسل باطن وعلى العاجز
بالمرض والقطع تحصيل من موضعه باجرة المثل او متبرعا فان لم يجد او الماجرة او
طلب اكره يتم واعاد **الفرض الرابع** مسح الرأس عابسا او اما على البثرة ولو قد
ابرة او على الشعر ولو على واحدة ان لم يخرج المنيوع من حذته ولا يخرج ولو مد والماء
قدر الناصية ان لم يستوعب ولفى الوضع ولا يجب التحريك ولا يستحب الغسل
ولا يكره ويتخير بين المالح وغيره ولو غسلا او قلم متوضعا ولم يجب الماعادة
ولو قطرت على خمارها وصلبت رطوبتها الى شعرها حصل **الفرض الخامس**
غسل الرجلين مع الكعبين وشقوقهما وشقوق كاحليهما وخصمهما فيما عدا
وما بينهما ولو اصاب سحما او شفا في شقوقهما او شقوق اليدين او خصمهما
او عجز بهما وبقي عنيهما ارجع الوسخ في الاطفاق وضع الماء من الوصول
الى باطنها وجبت انزالتها والغسل المزيل لا تحسب والماء سائر الذي
بلا عيق ولو اشح بدن بحيث يمنع وصول الماء الى البشرة فان بقي من اليدين

من الوضوء والافلا ويجب على المتوضي ان يستقصي في غسل الاعضاء بحيث لا يبقى من
الوضوء جزء ولو شك في غسل بعض الاعضاء قبل الفواح وجب غسله وبعد
فما اشترط في الغسل جري الماء على العنق والذات النجاسة قبله والافلا المزيل
لا يجب **وقيل** يجب ولو اصابته عضو من اعضاء الوضوء ولم يعلم
المصاب فغسها مرة مرة بطل مرتين مرتين صح ولو انفتحت الاصابع
بحيث لا يصل الى خصلها الماء بعد هذه التحليل وجب ولو انفتحت او شقوق
اليدين او الرجلين لم يجب الغسل بل لم يجر ولو انفتحت يده او رجله ولم يشقق لم يجب
المسح فان شقق واجب غسل باطنها ولو انفتحت
الشقوق وانفتحت لم يجب شقوقها وغسل باطنها وحكم الغسل في الكل حكم الوضوء
الفرض السادس الترتيب ولو ترك عمدا او سهوا بطل المارة منه ولو غسل
اعضائه المار بعد ذلك لم يصح الا الوجه كما لو نكس ولو انفسر محدث في ماء ونوع
فكثرت ما قاسا في قبال الترتيب حصل الوضوء وان لم يمسك او غسل الاسافل
لا ولا قلا **وقيل** نعم وتعيد بغسل الوجه ان قارنته الميتة ولو غسل
الجنب بدنه الا رجله ثم احدث فعليه غسلها غير الجنبية وسائر اعضاء الوضوء
عن الحدث ولا ترتيب الا في السلافة الاولى فلو قدم الرجلين على السلافة او اخر
او شط قلا باس فلو شفي الجنبية في الرجلين ونوى رفع الحدث ارتفعت
عز وجلية ولو غسل وجهه او بعضه ثم احدث وجب الاستنساخ ولو احدث ثم
اجنب او بالاكس وغسل كفه او لا يجب غسل اعضاء الوضوء مرة عن الحدث
مرتبا مرة غير الجنبية كيف يشاء ويستحب تجديد الوضوء ولا الغسل ان
صلى فريضة او قلا ولا يستحب ان يسجد بدلك او السلافة ولا يكره ايضا

وكره ان لم يصل ولم يسجد والتجدي يدان يكون على الطهارة فتوضأ **فصل**
سنتن الوضوء ان سبناك عرض الانسان نجس غير الاصبع وسنتن في كل وقت الا بعد
الزوال للصائم فانه يكره الماء لم يظلم بالليل فانتا تغمض العين وتبكي الماء عند الصلوة وان لم يكن
فمنه متغيرا وعند الوضوء وان لم يصل وعند القراءة واصفر الانسان وان لم يتغير الفم وعند
تغيره بنوم او سكوت او جوع او كل منتهن وعند قول البت والمستيقظ من النوم
الاولي ان يكون غيب حريف لدر راحة ذكته وان يكون بالاراك كالحل او لين بالماء
وسطا وان يات به بالهين ويبدى بالانسان الماعين ويمر على سقف الخلو وكراسي اضراسه
ولانه ينوي به المشقة وان يعود به الصبي ولا بأس ان سبناك سبواك الغيرة ذكته ومنه
ان يقول في الاول اسم الله فان شئ فاذ ان ذكر قبل الفراغ كما في الاكل وسنتن في التبت او كل
امر ذي بال من العبادات وغيرها غشي عند الجماع وان يقول عليه الحمد لله وجعل الماء طهورا
وان يغسل كفيه بالماء وان يتوضأ بها او يتوضأ من قمعة ونحوها وكراهة غسلهما
في الماء وان لم يتوضأ بها كاحل الرطب ولو كان الماء في جرة يتغير هذا الصبي على العنق
استعمال بالعين واحدة الماء منها بالماء ويصير ويضع الماء على عينه ان وسع رأسه
بالاقل ميساره وان يتوضأ بغيره فلما لم يستشق كذلك **فصل** يكتل
غرفات افضل من وضوء من كل يستشق وان يبالغ فيها ان لم يكن صاعيا
وان يكتل في كل مستوحيا الا ان يكتل الماء عيش لو تكتل وضوءه كونه فيجب
التوضيد ولو شك في العدد اخذ بالاقل وان يكتل الخبز الكسيف وان
تقدم المني على اليسر وكفى صبح الحق وان يطول الغرة والتجمل الى غاية
الشهامة والعرض وان يستويب الرأس على صدره بالمسح بوضع اليد
مع مقدمة مصلصا بسبابة بالآخرى وابدا مية على صدره ببادها

بالاشارة

الى الفضا وردة الى المبتد وان كان له شعر ثقلب والنا فلا يرد والنا
والرد مسحة واحدة ولو عسر رفع العامة مسح الواجب وكل العامة ولو اقتصر عليها
بطل وان يمسح الماذنين ظاهرها وباطنها بما وجد يد ولا حبت ان يدخل
مسحته في الصماخات ويدبرها على المعاطف وغيرها ما سير على ظهورها
ثم يمسح كفيه بها وان يمسح الرقبه بيدي بلل الرأس او الماذن **فصل**
لا يستحب وان يكتل اصابع الرجلين بخضر اليسرى من الاسفل مبدىا بخضر
اليمين ومختما بخضر اليسرى وان يدعو الدعوات الماثورة **فصل**
لا اصل لها وان لا يستعمل بمسح الماء ولما ذكره ولا يجوز يغسل اعضاءه
وبلاعد تركه ولا بأس في اعضاء الماء ولا يقال انه خلاف الاول وان لا
يشق الما أعضاء وان لا ينقص يد وهو مكره **فصل** مباح وان
يستحب النية في جميع الافعال وان يجمع فيها بين القلب واللسان
وان يحرر الحائض الا ان لا يصل الماء الى ما حته الا برفح وان يبدى
بالوجه باعلاه وفي الرأس عقده وفي اليد والرجل باطل او الاصابع وان
صب الماء غيره يد بالرفق والكعب وان لا ينقص ماء الوضوء عن مده
وان لا يسرف فلا يزيد على ذلك ويكره وان لا يتكلم في الاثناء وان لا يظلم
وجهه وان لا يتوضأ في موضع ميسط يترشش اليه الماء بل على مرتفع من
القبلة وان يمر يده على الما أعضاء وان يقول بعد الفراغ مستقبل القبلة
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الى اخر الدعاء وان يوالي بين الافعال ولا يفرق ولو فرقه قدر ما يحفظ المغنول
مع اعتدال اليد وضارج المرفق بلاعد وسنتن ان سبناك حوالا فلا

قال صاحب الهندية وبواسطه في صب الماء استحب ان يقوم عند سائر قال اصحاب
الحرمين في النائية ويستحب لكل متوضي ان يستاك عند كل صلاة والنا تغتسل كل
طهارة والنا في اليوم مرة **فصل** يجوز المسح على الخفين بشرط ان يكون الملبوس
سائر الحمل الفرضان لا على ثوب يمكن متابعة المني عليه في الخارج ولا يتجزأ بالمسح
القليل طاهر اذا اتا وصفا يمنع نفوذ الماء فيه لصفاقة في غير الخبز يلبسهما السليم على
على طهارة كاملة لا الا لا قطع فلا يجوز على القاصر والمختزق ولو بقدر اسر الاسفل ولا
على اللطائف والجوارب من الصوف والتبذ ولا على الجلد الضعيف من الماصلات
تبيض ولا على جلد القلب والخزير والدب والهيئة قبل الدباغ ولا على متنجسة
الاسفل قبل الغسل ولو تمزقنا البطانة والظنار ضعيفة او بالاكسار والبطانة من
موضع والظنار من موضع اخر او شقق ظاهره او ضعف بحيث لا يمنع الرطوبة ولكن
لم يتجزأ او شقق محل الشقق بالشرح ولم ينظر الرجل اوري القدم من الاعلى للثبته
او يركب جورب الصوف طاقه فوق طاقه حتى يتصفق او يركب جورب الجلد مع
الملكب جاز عليه المسح ولو غسل احدى الرجلين وبس ثم الاخرى وبس ثم يجز المسح
ويخرج الاول ثم لبس وادخل اهلها في الشاق ثم غسل الثانية وبس جاز
ولو ادخل كاملا وادخل قبل تمام الوصول او اخرج الشاق ولم ينظر من محل الفرض
شيء جاز له المسح ولو لوق على رجليه قطعة ادم وشدها لم يجز المسح قال صاحب
السنن في كتابه التعليق ولو شد جراها بالحنيط على رجليه وتمكث
من متابعة المني يجوز المسح ولا بشرط تجانس الخفين وفاقا هت
لو كان احدى من الجلد والاخر من غيره بالشرط جاز ويصح على المغضوب
والمرقوق واه كان عاصيا كالوضوء بالماء المغضوب والمشبب المشرب ولا يجوز

على خفف واحد الا لا قطع ولو بعد ما مضى لبعته او لضيقة او لثقل
او لجدة رأسه لم يجز ولو لبس خفين واحدا فوق واحد كالجزموق فان صلح الارض
المسح فغطوا المسح على الاعلى وان انعكس او صلحا فامسح على الاعلى اسفل فان
مسح على الاعلى ووصل البلى الى الاسفل فان قصد بها او الاسفل او مطلقا
صح والاقلا ويجوز للمخاضة وسلس البول والمذي والودي والمني مع الجماع
ونحو المسح على الخف **لا لافا** قداماء ولو تيقم للفقء وبس ثم وهذا الماء وجب
الترج وعمل الرجل ولو توضا وادام الحدث او الجرح مع التيقم ثم لبس فاحدث
قبل ان يصلح صلوته قل ان يصح ويصلي في بيضة هاضرة او فائسة ونحو اقل
وان صلح في بيضة ثم احدث قل ان يصح ويصلي في بيضة لا غير ولا يجوز ان
يمسح في الخبز يوما وليلة والاقى السفر ثلثة ايام بلباسها بل ينزع كل في بيضة
ثم يلبس واقل المسح كما في الرأس ولا يجزى على الاسفل والعقب والخرق والمنقار
والشاق وباطن القدم والمكسرات يصح اعلاه واسفله خطوطا بان يضع كفه
اليمنى تحت العقب واليمنى على ظاهري الاصابع ويبر اليسرى الى الاصابع
واليمنى الى الساق ويجزى الفضل على المسح ويكره كذا المسح ومدة التيقم يوم
وليلة والمسا في سفر قصر ثلثة ايام بلباسها من الحدث مالم يجنب ولم تحضر
ولم تلد ولم يتجزأ ولم يفتح الشرح ولم يتجزأ الرجل ولم ينزع الخف فان
اجنب في المدة او هاضت او نفست وظهرت او تنجس الرجل ولم يكن الغسل
بل انزع او تجز الخف او زعمه او انقح الشرح وهو محدث وهو استيفاق
الوضوء والمبسر ولو تجز او نزع او انقح الشرح وهو متوضي ماسح وجب
غسل الرجل فقط **فصل** اسباب الحدث اربعة **الاول** خروج غير

التي من هذا السيلية او من ثقبه تحت المدة مع استدراك المسلك المقادير وخرج للتي
بالنظر او الفكر او بالاختلاط قاعد او باليلاج في البهيمه ونحوها لم ينقض ولو خرج
الرجح من قبل المدة او قبله للمادة ونحوها او دخل ميل في الاصل او خرج او بغيره
او حشا بقطر ولو قيل ان قطر فيه دوى او حشفه وخرج قطره او بعضه انقض
ولا ينقض باللفظ والجحامة والرعاف والقي والكدب والشم والغيث والشمه
والعصب والعمقة في الصلوة والكلح والخزور والكلح فامسه النار من المطبوخ والمشتوي
ويستحب في الكل للمخلاف ولا ينقض بالخارج من الباسور الطاهر وينقض
بالخارج من الباسور الباطن ولو خرجت طوبه من فرج المرأة وشكت في ادبها
خرجت من محرم غسل في الحدث والنجاسة او من الباطن لم تبطل الوضوء **وبالسادس**
من ذلك العقل بالجنون او الضرع او الاغذاء او السكر او النوم وانه قل او في الصلوة لما بالذوار
ولما بالنفاس ولما بالتم محببا خفيا او مرعا ممكنا فيما مقعد من الارض مستويا واما
استند بحيث لو سئل سقطت في سحج الخلاق والنوم استند باليد وتزال الشهور
بحيث لا يفهم كلام المصنف عنده فلو قام عتيا وانتم بغيره لم ينقض وهو النفاس
والخفق ولهذا ينقض النسيه ولو نام ممكنا مستويا وزالت احدى اليدين من
الارض قبل الانتباه انقض ولو كان مع الانتباه ولو كان او لم يدرك شك فلا ولد
انه نام او نعل او نام ممكنا او مرسل او مارة كانه رجا او حدث النفس
لمس الشعر او البيرة لم ينقض ولو استقر بتيات وغيره ونام على حفاه مستلقيا
ملصقا مقعدا بالارض انقض والمراد بالمقعد في الصور كلها بسبل الحدث
وينقض الخروج للغير **الثالث** لمس بشرة المرأة الكبيرة الأجنبية بلدا
هايل فان لم يمس بشرة او شعر او عظام او فطر او عظاما ميا تان

كبيرة الأجنبية او لم يمس بالشعر او الشعر او فطر او فطر صغيرة لا شتى او محرما
بشيب او رضاع او مصاهرة ولو بشهوة او لم يمس كبيرة الأجنبية مع هايل وان
وبشهوة لم ينقض والمراد بالشرة هنا غير الشعر والشعر والظفر وبالأجنبية
من تحل له في الوقت او يتوقع الحد وقتا ما غير الملا عنه فلو لمس المحرم الامسان
او الامسان او امرته او المرتدة او المجوسية او الوثنية انقض ولو لمس
هيته او عجزا فانية او عظموا اسفل او زليل او باسفل او بلا شهوة او بلا
تصد او لمس المسانية شيخا فانيا او الفانية شبا بدمها انقض للكل
المراهق والحصى والغنيث كالفعل البالغ قال صاحب الهندية في كتابه التعليل
واذا كانت المرأة فوق سبع سنين فلا يشك في انتقاض الوضوء بانفسها
واما اذا كانت دون ست سنين فاصحابنا اختلفوا في قولين المذهب انه
لا ينقض **الرابع** من فرج المادي بالراحتا وببطون الماصابع او ببطون اصبع زائدة
على سنن الاصلي في البناء لا غير قبل كان او دبر او مقطوعا او شافصا اسفل او
مستويا بالسلالة فامسا او عظاما من ذكر او انثى صغيرا وكبريا او ميتا من نفسه او
غيره ولو لمس محل الخيط انقض وان لم يمس الثقبه والسنن بالجلد وضاهي ما حوله ولو
مس برؤوس الماصابع او بما بينهما فلا يمكن بطل الكف او جوف الكفين او من
الظهر او فمها او انثية او شية او عظام او عانة او ادخل اليد في دبر البهيمه
او قبلها لم ينقض ولا ينقض وضوء المصوم في الصور كلها بخلاف الممسوس والكف
وهو المنطوق اذا وضعت احدى اليدين على الاخرى في سجود او سيرة او اصابع
هو الاستواء بعد الخوف الذي يلي الكف ولو تيقظ الطهارة وشك في الحدث
او ظن في الاصل الطهارة ولما الصلوة بملك الطهارة فان شك في الصلوة

في الصلوة والحالة هذه لم يخرج ويطلب الفرض ولو يتيقن الحدث
وسك في الطهارة فالأصل المحدث ولا يجوز الصلوة بتلك الطهارة حات
ظننا فله ان يصلح وان يتيقنهما وسك في السابق فانه اعتاد تجديد الوضوء
نظرا فيما قبلهما واحدة في الحال البضد والآخر متطهر فلما نظر فان نظر للعتاد
ولم يعلم وجب الوضوء وحرم على المحدث الصلوة والطواف والسجود وحمل
المصحف بالعلاقة وذلك في وضوءه ومسح رأسه ومسح يديه ومسح قدميه
والغلاف والحرط والصدوق وفيه المصحف ولو لم يدركه بالكم وقلب
الورق او قلب بالحشب حرم **وقيل** لا في الاخرة ولا يحرم حمل
في الامتعة والعدا اذ لم يكن مقصودا بالحمل وان علم ولا كتابة القران
على شيء يدور المشي ولا حمل التوراة والانجيل والاما نسخ كتابته في
المصحف من القرآن دون الحاتم والقوة ولا حمل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وركته او في الاما كتبت عليه شيء من القرآن لاللد راسه كالدرهم والذنان
الاخذية ولا الشيايب والعجايم المطرقة به ولا الحيطان المنقوشة به ولا كتب
الفقه والتفسير وان كثر القرآن وميز بالخط ومكره في الكل وحرم على البالغ
مشي اللوح وما كتب للدراسته ولا يحجب على المعلم والولي منع المميز من
مشي المصحف واللوحة ولا يكتب غيره من المصحف او يحرم كتابته القرآن والحداد
الله بالبحر او على الخشب او بطلاء او طاس عليه اسم الله تعالى والوطى على فرش
او خشب نقش بالقران ومكره احرار الخشب المنقوش بالقران وباسماء
الله وكتابتهما على حيطان المساجد وغيرها وعلى الشيايب ولا يحرم اكل الطعام
المنقوش بالقران ولا هدم حلاله ولو كان يفقد بدنه المتوضي بحبس حرم المشي

به لكل الموضع دون غيره ولو فاق على المصحف من غير قرآن او نجاسة او كافر ولم
يتمكن من الطهارة وهما الاخذ مع المحدث ولو اخذه العايط ولم يتمكن من وضوء
المصحف مخافة عاصبه قبله النقوط معه ولو وضع ونقوط والماء بعيد يتيقن ويأخذ
الى ان يصلح الى الماء ولا يجوز المساقرة بالمصحف الى دار الكفر ويجوز المساقرة اليه
مع تقصير اية ولو توضأ وغسل بالاعضاء والاجزاء من جلده لم يخرج المصحف عما غسلى
حتى يمتد ولا يجوز للمحدث مشه فصدرة وبطنه ويكره الاستهانة بكتب العلم
باتخاذها وسادة ومخو الا نحو الرقعة **فصل** موجبات الغسل الموت
والخبر والنفاس مع التقطاع والولادة وانه لم تنفس والماء المصنوع
والعلقة والحياطة وحصولها بالانزال من المعتاد وغيره او ينسب المشقة
للوامع او قد رها في قبل امرأة او بهيمة او دبرها او دبر رجل او غشى صغير
او كبير هي واميته واجنب المولج فيه والمولج فيه المشتري فلا يعاد الغسل
الميت ولا سر وجب على المرأة بايلاج ذكر اليه والميت والصغير والفتن
وعلى المولي ان يامر المميز بالغسل في الحال ولا يجب الاعادة اذ يبلغ وهو
الميت بل يجب الطلع والجديد وطبا وبياض البيض يابس والسند ثوب ثوب
والسند دبا المروج واستعقاب فتور الذكر وانكسار الشهوة ولا يسترط
اجتماع الكل بل واحدة يكفي ولدر صقات اخر تزول ويبقى كالتخا من
والبياض في فيه والرقية والاصفر في فيه او خروج ريقا لمرض
او ضعف او على لون الدم من كثرة الوقوع وجب الغسل ولو تيسر ولم
ير الا الثمانين والبياض او حمل الحديث اختار ما شاء منهما وان
غلب على طيبته المتى بعد المتى عن طبعه او لم تذكر الوقاع فانت

اختار الماصغ وجب فيه الترتيب وغسل المضاب وان اختار الأكبر وجب الغسل
نقط والورع الجمع ولو انزل وغسل وغسل باليقينة وجب ثانيا آخره قبل ان يقول
او بعد ولو اهل لم يلزم ان ينزل المني او شك في الانزال لم يجب الغسل ولو انزل ولم يذكر
الاستلام او راي المني في ثوبه لا يلبس غيره وجب الغسل ويحرم على المجنب
مع ما يحرم على الحدث الملبس في المسجد ولو متوضعا وقراءة القرآن على تصد ولو
كلمة واحدة ولا يحرم تلاوة ما شئت تلاوته ولا التبييض ولا التهليل
ولا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يجد ماء ولا رابا يصلي ويحرم عليه قراءة
الفتاح بل يأتي بما يأتي به العاخر عند القراءة **وقيل** يجب عليه قراءة الفاتحة
ويؤثر ولو لم يقصد القراءة بل التبرك او الشكر او سنة الركوب والاستسقاء لم يحرم
كقول عند الاكل بسم الله وعند الفراغ او العطاس الحمد لله وعند الركوب سبحان
الله في سفرنا هذه او ما كنا له مقرنين وعند الفخا ناسد وانا البدر اجمعون
ويؤثر مطلقا ولم يقصد الا ذلك ولا هذه انه هكذا ولو ترك الفقيه اليد الزاوية
في التكرار للاحتياج بها لم يجز ويكره القراءة لمن تجر قوه ولا يحرم ولا يكره القراءة في
الحمام ولا يحرم للمجنب العبور في المسجد ويكره الا تعرض لكونه طريقا المقصد او قرب
الطريقين المبرور ويحرم الرد في جوانبه ويجوز الملك للمضرة بان نام فيه فاهلهم
ولم يمتك من الخروج للتلو او مخافة العسر او غيره على النفس والمال ويجب ان يلقوا
انه وجد غير الزاوية المسجد لكن لو يتم بدنه ولو كان الماء في المسجد واراد الاستسقاء
لداغلا اياه لم يلزم الدخول وعزم الملك فوقه للاستسقاء ولو غص المجنب في الحائض
ابدا في ماء لم يجز ولا كراهة في استعماله ويجوز للمجنب الاكل والشرب والجماع والنوم في
السنة ان لا يفعل الا بعد غسل الفرج والوضوء واقل الغسل شيئا اهدا التبييض

منه

19 وشروطها وهم تقدم ما على التسنن المتقدمة واستدامتها الى غسل او اخر من
المفوض وتأخرها عنه كما في الرخصة الوضوء وكيفية ان ينوي رفع الجنابة او
رفع الحدث عنه جميع البدن او رفع الحدث فقط او الغسل المفوض او الواجب
او في بعض الغسل او الطهارة الواجبة او الطهارة عن الحدث او اداء الغسل
او اداء قرض الغسل او استياحة الصلوة او الطهارة او قراءة القرآن او الملك في
المسجد او الحائض استياحة الوطء وتبييض ولو نوى الحدث الماصغ متقدرا بطل
وما لم يصح في الوجه واليدين والرجلين فقط وان نوى ما يستحب
لبد الغسل كالعبور في المسجد والماء ان لم يجز **الثاني** استيعاب كل
البدن بالغسل من ظاهر الصماخين والشقوق في اليدين وما تحت
الثقل من الاظفار وما ظهر من المخرج وما يظهر من الشب اذا تعدت
لقضاء الحاجة ولا يجب غسل باطن القدم والمخالف ولما باطن فرج المرأة وان
اغسلت من الخيف والنفاس ويجب غسل جميع الشقوق ومناياها وان كفيقت
الا الثابت في العين وباطن القدم على السحرة ويجب نقض الطفاير ان
لم يصل الماء بدونه ولو اجنب ثم مات او اجنب وجاضت كفاهة
غسل واحد ولو ماتت كفاهة غسل لكل والماء ان يزيل ما على بدنه من
اذى طاهر كالمني وطوبى فرجها وان يتوضأ وضوء كاملا وان لم يجد
ولا يجب افراده الوضوء بالنية **وقيل** ان تجردت
الجنابة نوى بالوضوء سنة الغسل وان اهتمها فرج الحدث الماصغ
واخر غسل القدمين الى الاخر حصلت سنة الوضوء والتقديم او لم
وان يتعبد بالمعاطف والمقابين كالاذنية ومنايت الشقوق باخذ الماء

كفا كفا وبوضع الصماهين عليها وبالايصال والتحليل وان يفيض الماء
على رأسه ثم على شق الما عن ثم اليسر وان ثلث في الكف اذا قصى الماء
كما مر وان اغسل في نهر انفسه ثلثا وان يدلك في كل مرة وما يصل اليد اليسر
وان تأخذ المفصلة من الخضر والنقاس طيبا وتجعل على قطن او نحوها
ويدخلها في فرجها والمسك او غيره فان لم تجد طيبا فطينا وان لا ينقص ماء الوضوء
غرضه وماء الغسل عن صاع ولا تقدر والاسر وحرام ولو على شط النهر وان كان
يفضل في ذلك ويستوفى الوضوء كلها ستن في الغسل ومكرها ومكرها ومكرها
فيه ولو ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق استحب ان يترك
ولا يجب غسل اهل العلق ولا يستحب ولا يجوز الغسل بماء غير المستمر
المعظم العروق ويجوز في الخلو مكسوفها والشر او في الغسل ويستحب ان يغسل
للمناسر ان ينظف بالاسواك واخذ الشعر واستعمال الطيب وقطع الزواجر
الكرهية وحسن الادب معهم ليزيد المحبة والوقار ويجب على من دخل الحمام
امور مستعجلة وحفظها عند مشي ذلك وغض العين عن العورات ومنع من
يكشف عورته والاسراف في صب الماء ويستحب ان يؤدى اجرة الحمام قبل ان يدخل
وان يقول عند الدخول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة
وان لا يستلم ولا يجهر بالقراءة وان لا يكسر الكلام ويجتهد ان لا يدخل الثاني
وقد خلوة او في وقت لا يكون فيها الا من كان اهل الصيانة والمدى **كتاب**
التيتم ولما سباب مجوزة تجوز لكل محدث من المقيم والمسافر العدو اليه
الاول عدم الماء فانه يتيقن المحتاج ان لاما وهناك يتيمم بلا طلب
وان اجوز تجوز اقربا او بعيدا او حب الطلب وشرط ان يكون في الوقت

فان

فان شرط يتيمم من غير طلب او طلب قبل الوقت ويتمم بعد بلا طلب اخر والطلب
ان يفتش في الرجل وعند الرقبة بنفسه او بكفه وينظر من الجوانب ان كانت
في مستوفى الارض والا فيجب الرد الى هذا بلحقد غوث الرافق مع تشاعلم
بالاستعمال ويجب ان يستوعب الرقبة بالطلب خصوصا او بالقدار
عموما او بغير الوقت فلا يبقى الا ما يسع فلك الصلوة ويجب الاستيها ب
اذا وجد خان وهب او اقرض وجب القبول ولا يصح يتمم ما بقي الماء في
يد الواهب مضافا الى اليه ولو وجب عن الماء او اقرض لم يجب القبول
ولو وجد عن الماء واحتاج اليه للدين مستغرق او تفتق هوانا محتم
معدا ولو كان سفره كالمأكول والمشروب والمكروب لم يجب الشرب والماء فيجب
ان يسرع بغير المشرك حينئذ ولو وجد الثلج ولم يجد ما يدب به يتمم في
واعادة عليه ولا يلزم مسح الرأس بالثلج بخلاف لو وجد من الماء ما لا يفي
حيث وجب الاستعمال قبل التيمم **الثاني** فقد المدلول والرشاء فلو وجد
الماء في البئر ولم يجد الا الذي ان التيمم ولو اعيد له الا ان اوجد او
تباع او توجر بفن المل وجب القبول وان وجد عوضه وفضل مما ذكره
يجب قبول الثوب على العاري ولو وجد عبادة سيدها في الدلولز منه
ذلك **الثالث** بعد الماء فانه كان في هذا لا يشترط المسافر وقت الصلاة
والطلب والرجوع وهو فوق الحد الغوث او في حد لو سعي اليه فانه الوقت
فقد التيمم ولا يجب السعي وان امن نفسه او ماله او انقطاع عام ان يتيقن
الوصول الى الماء في اخر الوقت فتأخر الصلوة للماء وبما الوضوء او لو كانت
طق الوصول او لعدم او تساويا فالتيجيل بالتيمم او في الصلوة في اول الوقت

منفردا وفي الاخر جماعة وان جمع بين التيمم في الاول والوضوء في الاخر فلو انشا
في الفضيلة كونه صلي في اول الوقت منفردا والجماعة اخر ولو تجزى عن القيام
بالمرض او عن الحسرة في اول الوقت ورجاءها في اخر الوقت فالنجيل قاعدا
او عاريا افضل ولا يجوز للمقيم التيمم وان خاف قوت الوقت مع السعي الى الماء او
الرابع الخوف فلو تيقن الماء قربا وخاف على نفسه من سعي او عدل او عالج
ماله الذي معه او الخلق في هذه من عاصب او سارق او المانقطاع من
الرقعة او كان في سفينة وخاف البحر فله التيمم **الخامس** من احدث الفير فلو انشأ
الحملير ولم يمكن الاستسقاء بالاباء والمناوب ولم يعلم ان النوبة لا ينشأ اليه الا بعد
الوقت فله التيمم ولا يصبر كما في الثوب والقيام **السادس** ان يحتاج
الى الماء في الحال او المال لعطشه او ريقه او هوان محترم فله المحرم هو المحرم
والمزبد والمخزير والكبد العقور وسائر الفواسق وما في مفاد ولو فضل الماء عن شربه
وهناك ادعي محرم يموت عطشا او هوان اخر محرم يموت عطشا لا يجوز ان يتوضأ
بدون عليه ان يبدل الماء ويتيمم ولكن لا يلزم المبدل مجانا ولو توضأ بالماء
ثم جمع للشرب جاز ولا تكلف به **السابع** شدة البرد بحيث يخاف الهلاك
فان تدبر على تسخير الماء والتدفئ بالشيء او غسل بعض الاعضاء وتجهيفه
ثم البعض مع الاستسقاء لم يجز التيمم **الثامن** المرض الذي يخاف
من الوضوء او الغسل معه قوت الروح كالجذري والحصية او قوت عضوا او
منفعة او مرضا مخوفا او زيادة المسالم فان لم تزد المدة او يطو البرد وان لم يزد
الالم او شدة الضياء او بقاء شئ فاشترط السواد على عضو ظاهر كالوجه
وما يبدو عند المنة بشرط هذه السببان بخبره به كذا طبيب مسلم عاقل

بالغ حادق عدل او يعلم ذلك بنفسه والا فلا يجوز له التيمم ولو خافا وشيا قبيحا
على الاعضاء الباطنة او شيئا في الحال ولا يخاف العاقبة او كان المرض يسيرا كالصداع
والحمى ونحوها لم يجز التيمم ولو احتاج الى الجيرة لاختلاعه او كسرا وتقدرا من عيب
للطهارة بلباس مفاد كرم التكليف التيمم ويجب امر **الاول** غسل الصحيح بقدر ما
يمكن فيضع خرقة مبلولة على جوانب الجيرة من البثرة متصلة بها ويعصرها لين غسل
ما تحتها من الصحيح **الثاني** مسح الجيرة بالماء مستوعبا ولا يتقدر يوما وليدة ولا طنة
ايام بلباسها بل بالاسدانة الى البر **الثالث** التيمم في الوجه واليد من متوشا
ان كان جنبيا وكفى يتيمم واحد وان تعددت الجيرة والجراحة في وقت غسل الملعول او
كان محدثا كالمسح فلو كانت الجراحة على عضو من فصاعدا وجب التيمم بعددها والميدان
لعضو **الرابع** ان لا يأتى تحت الجيرة من الصحيح الا بقدر ما لا بد للاستسقاء
الخامس ان يضعها على الطهارة ولا يجنب التيمم والوضوء على الظفر فان تعددت ركعتي
ووجبه القضاء انا كانت على محل التيمم والمصير في الجراحة الى الجيرة ان يخاف
شيئا من المضار المتقدمة لولم يضعها عليه ولم يجز الى الجيرة ونحوها من استعمال المساء
وجب غسل الصحيح بقدر الامكان والتيمم للجرح لا المسح ولا وضع اللصوق مع
كيسر الخلق لغسل الماء وحكم الجراحة مع اللصوق والطلاء ودونها حكم الجيرة
في كل ما سبق لكن لو دسيت الجراحة ولم تغسل وجب قضاء الصلوة سواء كانت
على محل التيمم او غيره وسواء وضع عليها اللصوق ومع الطهارة او لم يوضع واذا
غسل الصحيح وتيمم للجرح او الكسر وصلى ركعة فله من التوافل ما شاء ويجب
اعادة التيمم للركعة الثانية ان كان جنبيا وان كان محدثا فان التيمم وغسل المرتب
على الملعول **وقيل** انه كالجنب وشيئا للصحة التيمم ازالة الجراحة

عن البدن او لا ثم التيمم فلو كانت عليه نجاسة وقدر على ان يمسح بغيره لم يجز التيمم
 به وهذا وان كان للفرقة او النافذة الموقفة بعده قول وقوله حتى لو اهدى الرب
 قبل الوقت بقصد التيمم ومسح في الوقت بطل الوقت المفاضلة بتدبيرها والارادة في وقتها
 متبوعها والاستسقاء بالاجتماع في الصحا والمنازلة بالفضل وتحتية المسجد
 بالدفور وغير الموقفة حتى شاء والا وقت الكراهية لكن لا يتيمم قبل وقت الكراهية
 ثم دخل وقتا لم تبطل والملاذ بالنكاح المحقق فلو طهرت عليه فائتة ولم يتحققا فتيقن
 لما تم تحقيقا لم يجز ان يصليها بذلك التيمم وان يكون المتيمم يترابا طاهرا لاسباب
 ذائبا غير مستعمل فيكون بالتراب الماحق والاصفر والاسود والاعفر والذوائب
 والأكوار والبطحاء والسبخ والمشوي والارض من المندر وبالرمل اذا ارتفع منه
 غبار ولا يجوز بالنورة والمحف والمخل والرمح والمعادن والاهجار المقدسة
 والقوارير المسحوقة وربما ذال الرب المحرق وسحابة الخرف وبالتراب النجس والمشرب
 ببر وبالتراب الندي والمد والصلب المشوي بالزعفران والدقيق وفتات
 الاوراق وغيرها وان قل وبالمستعمل ملصقا ومناشرا لما موضع اليد
 منه في المضروب وبالمشوب بدوان قل فلو تناثر من الوجه قبل تمامه على
 المأخوذ له اليد بعد تمامه حيث يفرض المخالفة ثم ينظر في التغير وعدمه
 كما مر ولو ضرب يده على ثوب او سباط او محذة او جدار ونحوها وارتفع
 غبار كفي **فصل** للتيمم اركان **الاول** نقل التراب فلو كان

ولو نقل التراب من الوجه الى اليد او بالقلب او اخذه من الهواء او الوجه
 او رده اليه او سفت الرمح على كفه فمسح به الوجه او تعبد في التراب مسحا
 هائلا ولو يقيم غيره وهو مافق او ساكن بطل وبانه من صحت وان كان قادرا
الثاني التيمم بشرط ان لا ينفك عن نية الاستسقاء كما مر
 وان يستند يهما من النقل الى مسح شئ من الوجه فلو نوى رفع الحدث
 او الخباية او فرض التيمم او التيمم وهذا واقتصر عليه او قارنت النقل
 وغربت قبل مسح بعض الوجه بطل ولو نوى استسقاء الفرض والنقل
 او الفرض فحسب صح ولم ينقل قبل الفرضية وبعدھا في الوقت وبعد
 والقائنة والحاضرة والمقينة وغير المقينة ولو نوى النقل هذه او الصلوة
 وهذه فله النقل لا الفرض ولو نوى من المصروف او صلاة الجبارة او سجود
 السلاوة او الشكر او الجنب الاعتكاف او قرة القرآن فله كنية النقل لا يستيج
 به الفرض قال القاضي حسين في الفتاوى ولو كان في مفارقة اوداس
 كقرضاطر الى حمل المصحف فتيقن نية عمله فهو كالتيقن للفرض
الثالث مسح الوجه مستوعبا ويجب اتصال التراب الى ظاهر الخبيثة
 النازلة لا الى ضائبة الشعور الخفيفة والكثيفة **الرابع** مسح اليدين
 مع المرفقين مستوعبا **الخامس** الترتيب بين الوجه واليدين
 والواجب اتصال التراب سواء حصل بغيره او بالركن يستحب ان لا
 يرتد على ضربين ولا ينفك **قيل** يجب ان لا ينفك عن
 ضربتين ولو نثر التراب على الارض حتى عم صح تيممه ويستحب ان يبدئ
 في الوجه باعله وفي اليد ان يضع بطون اصابع اليسرى على الارباع

الاول

الثاني

الثالث

ظهور
 على اصابع اليمنى سوى الابهام بحيث لا يخرج امام اليقوت فيستند اليسرى
 ويترها على ظهر كفة اليمنى فاذا ابلغ الكوع ضم اصابع اطراف اصابعه على الذراع
 ويترها الى المرافق ثم يدير بطنه ليدخل بطنه الى بطن الذراع فيترها عليه وابها صاعدا
 من فوقه فاذا ابلغ مسح بطنه ابهامه اليسرى ظهر ابهامه اليمنى ثم يضع اصابع
 اليمنى على اليسرى فيمسحها كذا كذا ثم يمسح احدى الراحتين بالآخرى
 ويستحب ان يفرج الاصابع فيهما ويخللها ولا يتبعين الضرب والاصالة
 باليد فلو وضع اليد او فرقت على راب فاعم وعلو بها غير كفي
 ولا يشترط امر اليد على الذراع ولا اتصال المسح ويستحب فلو قطع
 برقع اليد ثم ردها الى راب جديد جانبا من تحت التسمية واستقبال
 القبلة وتقديم اليمنى وامر الراب على العضد والمواالات وتحفيف
 الراب وترك التكرار ونزع الخاتم فيهما وفي **الرجب** في الثانية
 والشهادتان **فصل** اذا اتيتم الجنب استحباب بد الصلوة ومن
 المصحف وعلم وقرة القران والقعود في المسجد للماعكاف وغيره واذا
 احدث حرم عليه الصلوة ومن المصحف وعلم لا القرة والقعود في المسجد
 للماعكاف فاذا اجنب او وجد الماء بطل حكم يمينه وحرمت القرة والقعود
 ايضا واذا اتممت الحائض استباحها الكل كما اجنب واستباح الوطى للزوج
 ويجوز يمين واحد وطيات كثير ولو وجد الماء في خلال الوطى وجب
 القطع ويبطل اليتمم بالردة على ما سبق وما يبطله الوضوء ويومع الماء
 قبل الشروع كتحليل راب وطلوع جماعة كذا اذا لم يتقارن الوضوء ما تبع
 كالعطف ونحوه ويترى المانع من الاستعمال كالبر وغيره بوجاهات

الماء

الماء ولو في الصلوة ان وجب قضاءها ان اتمها به كالمقيم المتيتم و
 المسافر المقيم او المتيتم بعد وجود الماء وواضع الحبيزة على الخدم
 او على محل التيمم وقاد الطورين ويُسبهم وحيث لم تبطل فالحرج
 اولى وان ضاق الوقت ولا يحرم بخلافها اذا شرع في الفرض او الوقت
 فانه يحرم عليه القطع بلا عذر وفاقا واد وسع الوقت والوجوب كان
 موسعا ولا يجوز ان يجمع البالغ ولما الصبي يتيتم واحد بين فرضين
 متفقتين مكتوبتين ومنذورتين وطوافين او مختلفتين مكتوبتين
 ومنذورة او منذورة وطواف وجمعة وخطبتها ويجوز الجمع بين فرض
 وصلوة جئارة وبين جنباتين وبين طواف وركعتيه وبين فرض
 واعادته بالجماعة وبين فرض ونوافل **فصل** اذا صلى المسافر
 بالتيتم لعدم الماء او لفقد الماء والرشاء او غيرها من الاسباب المجوزة
 لم يقض الا لشدة البرد ويقضى المقيم بالمرض وعاشيان ههنا
 في المرض منعاً لما انما سببان في البر وجوبا والمراد بالمقيم كونه في موضع
 يندر فيه فقد الماء وبالمسافر كونه في موضع لا يندر حتى لو اقام في
 مقارة او موضع يعدم فيه الماء فعلى التيمم ويصلي ولا يقضى ولو دخل
 المسافر في طريق قرية او بلدة وعدم الماء فيه وتيمم وصلى اعاد بشرط
 السفر ان لا يكون معصية ولا يشترط ان يكون طريقا فالمتيتم العاصي
 بالسفر لفقد الماء وغيره يقضى وان طال وغير العاصي لا يقضى وان
 قصر ولا فرق بين نفي القضا بين ان يكون التيمم عن حنابة او حدث اخر
 واذا صلى المنيض فاعدا او مضطجعا او موصيا او مستحاضا او سلس البول

فانه
 فانه
 فانه

والمدني وصاحب المقعد المسترخي لم يجز القضاء وإذا عجز عن السجدة وصلّى ركعتين أو ثلثا وجبت
المعاودة ولو جسر في موضع جسر وجبت الصلوة والاعادة ولو عجز وتلقوا بعد وصلّى
الركعة بالاعادة فيقف في الركعة فلا يقضى **كتاب الحيض** أقل من الحيض
المرّة فيه تسع سنين قرينة تقريباً هو إذا كان بينه وبينه الدم واستكما إلى التسع
زمانية لا يسع حيض وطهر كان ذلك أيضاً وأقل من الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة
عشر يوماً وأقله ستة أو سبعة وأقل الطهر بين الحيضين خمسة عشر يوماً وغايب
ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون ولانهاية لأكثره ولا فرق بين البقاء الحرة
والباردة ولو رأت امرأة على الطراد أقل من الأثر أو الأثر من الماك أو الطهر أقل
من خمسة عشر يوماً فلا عبرة به وهي مستحاضة وكلها يأتى ويحرم على الحائض والنفساء
ما يحرم علىجنب وإن تعبر في المسجدان فافترس التلوين كالمستحاضة وسلس البول
وصاحب الجراحة النفساضة والمقعد المسترخي وهما من النجاسة وإن تقصروا ويجب
الغسل بخلل الصلوة وإن تجامع وكفى مستحبة فيه الماء المنقطع وقبل الغسل
وإن استمر من المدة إلى اليد أو إلى التيمم ولو انقطع الدم ولم يجد الماء ولا التراب
فعلت الفريضة ولا يجوز الوطى ويستحب له وطئ في الحيض على ما بالالحال والتحريم أن
يتصدق به ينالها الصلوة كان في أوله وقوته ونصف دينار إن كان في ضعف
وقرب انقطاعه وإن تسقط بما بين سرتين أو كيتما بغير الجماع أيضاً
كالمسح والمضاجعة بلا غايل وإن تطلوا الماء لا يمتنع معها وإن انقطع الحيض
من الصوم والنظير والعبور في المسجد وإن لم تغسل وإذا قالت هضت وهي تقعد
لا يشتمها الزوج يمنع المؤمراً جنتاً بها وحرم الوطى والافلا فلا يجزيه حتى يتفق
عند الحيض وإذا تحققت خلفاً فقال الزوج انقطع الدم واغتسلت وأبكرت فالتقول

ثوباً

توباً ودام الحدث كالمستحاضة وسلس البول فالمدني وغيرها لا يمنع وجوب
الصوم والصلوة وجوز الوطى ويجب لصحة الصلوة **أموال الأول** غسل الفرج
والذكر قبل الطهارة **الثاني** معنوها بالقطن أو الحرقة دفعا للنجاسة إلا
إذا كانت ضامياً فإنه لم يندفع فالشد والنجس والعصية المذكورة لا تبيد
بالشد والتعصية واجتماع الدم والبول وخبرتهما **الثالث** تقديم الناحية
على الطهارة **الرابع** إيقاع الطهارة في الوقت **الخامس** المبادأة بالحيض
الصلوة عقيب الطهارة فإنه آخر بلاعد من أوله يرجع إلى الصلوة كالأصلي
والشرب وبشبههما استسقاء الوضوء وإن أخر بعد رجوع إلى الصلوة كالأصلي
في القبلة وسر العورة وانتظار الجماعة ونحوها خلا **السادس** تجريد
العصاة وغسل الفرج والشد والوضوء لكل فرض وللجموع بوضوء واحد بين
فرضين كالميتهم بلفظ ويطلب الوضوء بما يبطل به وضوء الرقائبة وبالشفا
ونحو الصلوة ويخرج الدم من العصابة وبزوالها من موضعها بزيادة الجرح
وإن لم تشد فيها ولو كان دأيم الحدث بحيث لو صلى قائماً يسيل منه البول أو الدم
ولو صلى قاعاً يستمسك وجب أن يصلي قاعاً ولا يقصر ومنه نماصو أو
جرح سائل أو غاود أيم أو دما يسيل سائلاً وجب عليه الغسل لكل فرضة و
التعصية للوضوء ولا اعادة الصلوة ولو كان الجرح غير سائلاً فأنقذ في خلال
الصلوة وجب الانقار وغسل الجرح والشد واستسقاء الصلوة **فصل**
التوقيف سوا الحيض إذا بدي الدم بها من ترك الصلوة والصوم والوطى
وغیرها مما حرم على الحائض ثم انقطع لها دون الأقل بأن أنه لم يكثر حيضاً
ورجبت قضاء الصوم والصلوة وإن لم ينقطع إقامة على ترك المحرمات

الأول غسل الفرج والذكر قبل الطهارة

فصل

وان انقلب الى الضعيف كالمعتادة ينقلب منها الى الضعيف في خمسة ثم ان انقطع
على خمسة عشر فادونها فالكل حيض تقدم القوي وتأخر وان جاءها فان
كانت معتوقة ترى القوي والضعيف فالقوي حيض وان تأخرت فالضعيف
استحاضة وان تقدم بشرط ان لا ينقص القوي عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة
عشر ولا ينقص الضعيف عنها فضلا واذ انقلب الى الضعيف في الدور الثاني انقلب
وصلت وصامت بلا مهل وان لم تكن مميزة بان ترى الدم كله على لون واحد او فقدت
شرط التميز فمرة الى اقل الحيض في الحيض والتوسع وعشرين في الظهر فلو رأت ستة عشر
يوما اسود فقد فقد الثاني الشرط الاول يوما ونصفه يوما اسود فقد فقد
الشرط الاول ولو رأت ستة عشر يوما اسود فقد فقد الثاني ولو رأت يوما
بليلة اسود واربعين عشر اجمعت الاسود فقد فقد الثالث والاعتبار في
القوة والضعف باللون والرائحة والخافرة فالاسود اقوي من الاحمر والاحمر
من الاشقر والاشقر من الاصفر والاصفر من الكدر والمفتت من فقود الفت
والشديد من الرقيق ولما بشرط اجتماع الصفات كلها بل كل واحدة تقتضي
القوة على انفرادها كدلالة الاختصاص ببعضها والبعض حال او اختصاص
بعض بالاكثرا وبالسبق مع التساوي فيها فهو اقوي ولو سبق لها عادة
في الحيض والنقاء ثم استحاضت فاذ كانت مميزة بالشرط فالحكم للتمييز
والا فللعادة عيضا وظهر اقدرا وقتا وثبت بمرّة فلو كانت حيض خمسة عشر
وتظهر خمسة وعشرين فجاءها دبر فاذت عشرة اسود اثم اطبقت الحرة فيضها
عشرة السواد ولو رأت سبعة مرار او ظهرت ثلثة وعشرين ثم في شهرين وباتي
الشهر اثم استحاضت برّة الى التسع واذ انبسط المعتادة عادتها قدرا

وقد احرمت الزوج وطبها والاستمتاع بما بين السرة والركبة وقرعة القام في
الصلوة ومن المصحف وعمله والمكث في السجدة والعبور الى حافة المنلوين ويجب
عليها الصوم والصلوة وقضاءها والغسل الطهري في الوقت والمبادرة الى
الصلوة كالمستحاضة وان نسيت القدردون الوقت وبالعكس فكل وقت
تيقن فيه الحيض او الطهر فالحكم له وكل وقت يحتملها ففي المحرمات كالحائض
وفي العبادات كالمستحاضة واذ اتم الامتناع لزمها الغسل ونفقت
الحيرة واجبة على زوجها والاخير له في قسم التكاح واذ ارات امرة مع
وقتا دائما ووقتا نفقا وانقطع على خمسة عشر غدا ونها فالتقاء المحلل حيض
بشرطين **احد** ان يكون محتوشا بدمه في الخمسة عشر فلو رأت
يوما دائما واخر نقاء الى الثالث عشر ولم ترى الدم في الخامس عشر والسادس عشر
والرابع عشر واذ ارات في الخامس عشر فكل حيض ولو رأت يوما
وليلة دائما واربعين نقاء والسادس عشر دائما فأيام النقاء طهر **الثاني**
ان يبلغ الدماء على ثقبها قدر اقل الحيض والا فلا حيض لها كالتقي كانت
عادتها يوما وليلة دائما وراوت يوما دائما وليدة نقا واستحيضت ولو
رأت نصف يوم دائما ونصفا نقا او ساعة دائما وساعة نقا وهكذا الى
خمس عشر ونصف يوم دائما ونصفا نقا في الخامس عشر بليلة فكل حيض
واذا بلغ دم المبتدأة اقل الحيض انقطع لزمها الغسل والصوم والصلوة
وجاز الوطى فان عاد لزمها التزويج ولما قائم بوقوع العبادات
في الحيض واذ اباوز الدم الخمسة عشر مع النقص في مستحاضة والحكم بما
بالتمييز او المعتادة او غيرها كسائر المستحاضات **فصل** في الدم

القبيل دخل الاحتياط الشا غير الحان يغلب على الظن انه لو اخرج عنه خرج الوقت
ولو قدر على استيقان الوقت بالصبر لم يجب الصبر وجازله الاحتياط كالصبر في البيت المظلم
القادر على الخروج وتيقن الوقت حيث جازله الاحتياط ولم يجب الخروج واذا اصاب
بالاحتياط وبان وقوع الصلوة في الوقت او بعده او لم يتبين الحال لم يجب المعادة وان كان
وقوعها قبل الوقت وجبت ولو اضره ثقة انما وقت قبل الوقت بالحساب ان اضره
عن علم او مشاهدة وجبت المعادة وان اضره عن احتياط فلا ولو ظن المظلم دخول
الوقت بالحساب فلا العمل بالاعتدال ولو اجتهد في غلب على الظن ظنه دخول
الوقت ومضاه من يقدر صدقه لم يجز له الاقتران به **فصل**
اذا ابلغ الصبي او اسلم الكافر او افاق المجنون او المغمى عليه او طهرت الحائض او انفسا
وقد بقي من الوقت قدر تكبيره فما فرقنا ولم يعد عن تركه حتى مضى زمان
امكان الطهارة واذا فرضت الوقت بما قبلها قصرا او قاما وجبت ان يجعلا
كالعصر والعشاء وان بقي من الوقت دور ذلك او عدا عن رايه عند قبله مضي
زمان امكان الطهارة اذا فرض الوقت بما قبلها او اذا فرض الوقت فقط قصرا او
قاما لم يجب الفريضة ولما تابعها وان عدا او احدث بعد مضى امكان الطهارة
واذا فرض الوقت فقط او اكثر والفرض مما لا يجمع بما قبله وجب فرض الوقت
فحسب ولو زالت الموانع في اول وقت العصر والعشاء او في وسطهما ودامت السلامة
الحال يؤدى اليقيم ثمان ركعات او سبعا والمسا فرار بها او ضامع زمان الطهارة
ان لم يمكنه بقدرها على الوقت كما يقيم والمسا فاضة لزمان العصر والعشاء
وان لم تقدم الا بقدر فرض الوقت او اكثر وقصر عن الفرضين لزمان فرض الوقت فقط
ولو زالت الموانع في اول الوقت الاولي او وسطه قد ما يمكن اتم فرض الممنوع

او اكثر ثم عدا او حدث وجبت الاولي فقط ولو اضره من زمانه كان للطلوع
الا انه لم يكن له تقديرا كما مر ولو طوى ثوب الصلوة فحاضه وقد مضى
ما يسعها ولو غفقت ارضه ولو المسافر من امكانه اداءها بالقصر فلم يقصر
او فلم يقصر يشترع وعدا المانع او حدث وجب القضاء واذا اضنى الصبي
للثقة او غيره هاهنا الفرقان ثم بلغ في الوقت لم يجب المعادة وان بلغ في
في المشاء بالاعتدال وجبت امامها واستحققت المعادة والكافة الاصل
فما طيب بالفروع من الصلوة وغيرها ولكن ان اسلم لانه كلف القضاء بخلاف
المرقة حيث وجب عليه القضاء **فصل** في الصبي والبالغ المكين
يومها اذا بلغ سبعا ويضرب على تركها وجوبها اذا بلغ عشر كان صومها اذا اطاقه
وجب على المأبى والمأفقات تعليم الاولاد المميزين المظاهرة والمساهمة
والشرايع بعد السبع والفرع على المهر بعد العشر واجرة تعليم الفريضة
فيما كان لم تعلم المأبى وان لم يكن قضاء اليوم ويجوز ان يعطى الاجرة من مال
الصبي على تعليمه ما سوى الفاتحة والمفاتيح من القراء والادب ولما يجب
الصلوة على المجنونة ولما على من في العقل والمأفقات والمرضى ولما الفضة
اذا افاق ولو زل العقل بسبب محرم كالمسكر والبلع وجب القضاء اذا علم انه مسكر
او مري او تناول في حاله ودواء ولو شرب من وضع او نذر في الحاجة
وزل عقله لم يجب القضاء وبالغيب وجب القضاء واذا عصى فيها
ولو اكره على تركه في وقتها واخر لم يأثم وجب القضاء كالمكره
فان كل الوقت **فصل** مكره لراهته تحريمه وتبطل صلوة لا يصح له
او لما سبب ميثاقه عند طلوع الشمس حتى ترتفع قد دمج وعدا صفوها

حقن ثم غروبها عند الاستواء وهو نهاية ارتفاع الشمس حتى تشرق
من تحتها عن الارتفاع وبعد قريضة الصبح إلى طلوع الشمس وقريضة العصر
إلى الغروب لا قبلها ولا بعده صلى المراقبة ويطلق الكراهة في وقت غلب
وعمل ويقصر في حق من نفسه وأهل بيته ولا يكره قضاء الفوائت من السجود
والفرائض والمندورة المطلقة والفوائت المندورة ورد أو صلاة الجنازة
والكسوف والاستسقاء وسجدة النداء والتكبير بقضاء الطواف والوضوء
والاستسقاء والصبح والعصر المعادتين بالجماعة وتجوز المسجد الميم يتردد
القصد إلى قبلها كما في تأخير قضاء الفوائت ولا يصح ركعتي الاحرام والمندورة
لهذه الاوقات وتكره كل وقعة في المرتبة والحجزة والمغفرة والمياه والطريق
للطريق والجمام ومبطلات وان ظهرت وفي العادي **وقيل**
لم يثبت فلم تكرر واستثنى من الزمان امتداد يوم الحج فقط وغيره ومن
المكان حرم مكة زادها الله مرفقا فلا يكره صلاة ولا طواف فيه ووقته
فصل سنن الاذان والاقامة للجماعة في حال ملكية
صلاة فالمنفرد الذي سمع الاذان يقيم ولا يؤذن كما للجماعة من النساء و
للأولاد **وقيل** يؤذن للمفاتيح ولو لم يكن بين حاضرة
وفائقة وقدم الحاضرة أو جمع تقدم بالسف والمضار من الحاضرة والمقد
واقام لكل وان آخر الحاضرة ولم يطر الفصل بينهما أو جمع تأخير اذنا
لواحدة منها وقيم لكل **وقيل** يؤذن في الجمع بالتأخير
للاول **وقيل** يؤذن للشائبة ان قدما على المأولي وكذا اذا
ولما قاهرة لغير المكتوبة فينادي للعديد والكسوفين والاستسقاء

والجنازة

والجنازة والنواج اذا صليتها بالجماعة الصلوة جماعة **وقيل**
لا يستحب في الجنازة وشروط المأذون المريب والمؤالة والحجر ودخول
وقت الفريضة لا النية فلو كسرت الناذير أو بعضه أو نسكت أو قام أو اغنى
عليه في الأثناء ولا يصح من طوله أو انشراح الأذن المعاقبة أو انشراح النية
أو اذن قبل الوقت بطل ولا يصح بناء والخبر وإن لم يطل الفصل واستحب الاستسقاء
والاقامة كما الاذان في هذه الشروط لا في منع تقديمها على الفريضة لا يجوز
ويجوز تقديم الاذان لسبع بقية الليل في النساء ونصف السبع في المصنفين
وقيل من النصف الأخير وموطن الاذان مني وموطن الاقامة
فرادي وهو موقوف بغير المؤذن ومن ينظر الامام فلا يقيم الا باذن من سبق
فيه الترتيل معند لا والجميع في الشهادتين والتشويب في الصبح والمباعدة في رفع
الصوت بلا خضف وفي طلبة القيام والاستقبال ولا تنفك في الجعلتين
بعينا وشالا بلا تحويل الصدر ومروط المؤذن ان يكون مسلما عاقل ذا عاقل
باوقار الصلوة فلا يصح اذان الكافر والمجنون والسكران المخبط والصبي
غير المميز والمرأة المشكل للرجال والمجاهل بأوقات الصلوات ولا على الاقوال
التيارات ويستحب ان يكون بالعاجز اعد لا يتبعه غير الصور حسن الصوت
مطوعا يؤذن على عال يقرب المسجد جماعة اصبعه في ضما حيه وان يصلي
وسلم هو المستمع على النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرع ويدعو بالدعاء المشهور وان يجيب
المستمع على النبي صلى الله عليه وسلم وان كان جنبا او عاذا او في قرعة او ذكر فيقول هتلى
ما يقول المؤذن الا في المجلتين وكلمة الاقامة والتشويب فانه يقول
لا حول ولا قوة الا بالله واعلم ان الله وادعانا فبعلى من صالح اهلنا وصدق

الصلوات

والجنازة

والجنازة

وإذا ركب وبالحق نطق **الثاني** إذا كان في الصلاة فأنما تبطل بالخطأ كجواب
المسلم والمواظف **الثالث** إذا كان جاهلا أو مكره أن يكون المؤذن فاستأذنه أو أذن
منفردا أو صليبا ولو صليبا أو محذرا أو غيبا ولا كراهة في الجنب استئذنه وفي الأوامر
استئذنه وإن تأخذه الأجرة على الأذان وإن شوب في غير الصبح ولا يحيط بالأذان
ويطرب ولا يكره أن يقول الصلاة الصلاة أو جامعة الصلاة ويكره إجابته
المؤذن في الصلاة إذا لم تبطل ولا إقامة أفضل من التأذين **وقيل**
بما عكس ولا يستحب الجمع بينهما **وقيل** **فصل**
استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة إلا في شدة الخوف والناقلة في السفر
المباح فلا تقية فريضة مؤداة وعقضية ومندورة وهلهة جنانة
على الدابة السائرة ولا من الماشي السائر إلا عند الضرورة ولو استقبل
القبلة وصلى في هودج أو على سرير أو موضع على دابة واقفة معقولة
وإنه لا ركن أن يوفي سيفينة جارية وزور وحرار أو مشرك ود بالساحل
صحت صلاته **وقيل** تقية على الواقفة وإن لم تكن معقولة
وتوخا على الفنس أو ماله أو انقطاعه من الرفقة فله أداء الفريضة
مركبا وماشيا وجبت له الإعادة ويجوز التنقل وهو ما عدا
الملاكويات أو لا في السفر وإن قصر ما حلت ماشيا ومركبا إذا لم يتمكن
من التوجه وإتمام الركوع والسجود فلا يجوز الركب الودج والسيفينة
غير الملاحة النقل إلى غير القبلة ولا يماز بالاركان وإذا لم يتمكن
الركب فله النقل بشرط **الأول** أن يكون له مقصد معين
فلا يجوز الركب القعاسيف بترك التوجه إلى القبلة كما شي القعاسيف

الثاني التوجه وقت الاحرام السهل ولا يكفي توجه الدابة به ومن توجهه
وبالحق كفى **الثالث** لزوم صوب المقصد إلى التسليم كما لما شي ويتبع المعاطف
ولا يشترط السلوك في متن الطريق وإذا انحرف عن الصوب فإن انحرف القبلة
أو إلى غير ما غلط استواء وانحرف الدابة بالجراح وقصر الزمان فيها لم تبطل
ولو استند بالمصلي على الأرض عدا أو نحو الرحمة أخرى لطلبت وناسيا
وعاد على قرب لم تبطل ولا يجب وضع الجبهة على الشرح والاكاف وعرف الدابة
ويجب الانحناء وعلى الماشي إتمام السجود والركوع والاستقبال فيها
وفي التحريم لأبي السلام ولا يمشي إلا في حال القيام والتشهد **الرابع** أن يكون
ما يليه بدنه وبينه من الشرح أو اللجام وغيرهما طاهرا ولو بالثياب
أو طاءت نجاسة لم تبطل ولو وطئ الماشي نجاسة عند طلعت وسواها فلا
إلا أن يكون مطية **الخامس** الاقتصار على الأفعال المستغنية عنها
فلو كثر الدابة أو عدى الماشي بلا عذر لم يطل ويعذر من اضطرب
الدابة قليلا أو كبح اللجام أو تحرك الرجل لتبعته لم تبطل **السادس**
دوام السفر والسير فلو بلغ في أثناء دار الإقامة أو المنزل فإن كان راكبا
وجب النزول وإن كان ماشيا وجب الوقوف والإقامة متمكنا
إلا إذا غلب الركب من الإقامة على الدابة فلا يجب النزول وإذا وجب
التوجه فالحقوق مختلفة فإن كان في الكعبة استقبل أيها وجه الرشاء
أو الباب إذا كان مردودا وإن كان مفتوحا والعبية شاخصة قد
تأتي ذراع تقريبا أو كان على السطح واستقبل شاخصا من بيته بالقدر الممكن
صحت صلاته ولو استقبل الحجر ولم يجد الكعبة أو وقف على الرقيص والكعبة

عند متوجها اليها او وقف صف طويلا في اخبات المسجد وخرج بعضهم عن سمت الكعبة
صحت صلوة الكل بخلاف ما لو وقف الصف بغيرها فان صلوة الخارج من سمتها
باطلة ولو بني محرابا على عيانها او نشاء مكة وتيقن الاصابة بان التوجه الى المحراب
والكعبة بلا تحجب يد النظر اليها فان لم يباين الكعبة ولم يتيقن الاصابة وقدر على
معانيتها لقدم حائل لم يجز الاعتقاد على قول الجهر ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وسائر
البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وضبطت والمحارب المضوية في بلاد المسلمين
وفي الطرق التي هو جادتهم وكذا في القرية الصغيرة التي نشأ فيها قرون من المسلمين
كالكعبة في انه يتعين استقبالا ولا يجوز الاجتهاد في التوجهية ويجوز بينة وسيرة
الان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يباين الكعبة ولم يقدر على معانيتها الحائل ولم يتيقن
الاصابة فعليه الاستقبالا ثم الاجتهاد بالادلة وشروط الجهر ان يكون مسلما بالغيا
عاقلا عدلا والمحراب المعقد كالخبر المعتبر فلو دخل مسجد وهو اعرج او بالليل وهو
بصير اعتقد المحراب ولو دخل ميتا ولم يعلم القبلة استجبر عن صاحب المذاهب والادلة
الشعر والقر والجو والمجار والانهار والرياح وهو اوهاها والقطب اقواها
وهو حجم صغير في نبات النخيل الصغرى بين الفرقدين والجدات اذا جعله الواقف
خلف اذ ذاك القى بناحية كوفة وبعاد وهذا في قرونين والري في الطبرستان
وجريان وما ولاها الى نهر الشاش كان مستقبلا ولو وقف يبلا ذاهبا حاذيا بشماله
مشرق الشمس وبيمينه مغرب الصيف فقل صاحب ولو اجتهد وصلى وجب ثانيا
وبالثالثة والثانية والثالثة الى ان ينحصر باب الاجتهاد ولو خفيت الدلائل
تفيم اولها او تعارضت وتخير لم يكن الدلتقليد بل يصح كيف اتفق ثم يعيد
ولو كان ما جاز عن الاجتهاد وبسبب عجزه عدم القدرة على التعلم للعي او الغباوة

فقل

فقل مسلما مطلقا عدا عارفا بادلة القبلة وان قدر على التعلم وتعلم منه
ان انه في الحال جاهل فلا يجوز التقليد ويجب التعلم في الوقت لانه تعلم الادلة فرض
عين ولو اجتهد القادر ثم يتيقن الخطا قبل الشروع وعلم جهة الخطأ الصواب
او ظن لم يخف الحكم وان لم يتيقن الخطا وظن الصواب جهة اخرى فانه كان دليل
الثاني اوضح عند التعلم وبالعكس فبالعكس فانه ساء واخيرا وان يتيقن
الخطا بعد الفراغ وجبت الاعادة يتيقن الصواب او لم يتيقن وان لم يتيقن
الخطا بطلته فلا اعادة حتى لو صلى اربع صلوات الخارج جهات
ما يرجع الاجتهاد اذ لم يجب الاعادة وان يتيقن الخطا في الاثناء بطلت
سواء ظهر الصواب او لم يظهر وان لم يتيقن بطلت تحولا وبني ولو يتيقن
خطا ومقلدا لا يحى فنوكما لو يتيقن خطا اجتهد فيطبق على التفصيل
فصل في المصلاة اركانها والاعاض وهيئات وهي ما عدا
الاركان والاعاض وهي سبعة الفوت في المصباح والوتر والقيام لدر
الشهد الاول والمجوس له والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول في
الاخير **اول اركانها** ثمانية عشر **الاول** النية وهي القصد في حق المصلي
في هذه امة الصلوة وصفتها التي يجب التعرض لها كالطهارة والوضوء
وغيرها ثم يقصد الى هذه المعلوم قصد مقارنا لاول التكبير وباي ما مع ذكر
المعلوم الى اخر التكبير ولا يجب ان يتقدم النية الى القصد الى المعلوم على
التكبير ولو قدم قال اعتبارا بالمقارنة بل الواجب ان يتقدم اللاحض
في الله ثم القصد الى المعلوم مع ابقاء التكبير ولا يجوز ان يبطل النية بالقلب
مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ عنها مع الفراغ من التكبير ويشترط استصحاب

الحاشية

الحاشية

فصل

الحاشية

النية هي المقصد الى المعلوم الى اخر التكبير والاشترط البسط فلو غلبت غرضه قبل تمام
التكبير بطلت قال الامام في الفتاوى والغزالي في البسط وتكليف العوام بمثل هذه النية
تكليف شطط لم يعهد من الاولين والنية شرط **الاول** ان ينوي الصلوة ليقوم
العادة من العبادة ويصير الفعل فريضة **الثاني** ان يعتد الصلوة كالظهر والعصر وغيرهما
ولا ينوي نية في رخصة الوقت من الظهر والعصر ولا يصح الظهر بنية الجمعة وبالعكس وان زاد
المقصود **الثالث** ان يتقصد الرخصة وان كانت غير بالغ **الرابع** ان يختار الاداء
عن القضاء وبالعكس بالمعنى الشرعي فلو نوى الاداء بعد الوقت او القضاء في الوقت
وتصد بها المعنى الشرعي وهو عالم بالوقت بطلت وان قصد المعنى اللغوي او الشرعي
جاها بالوقت لقيم ونحوه صحت **الخامس** قصد فعل الصلوة فلا يكفي اعضاء
فصل الصلوة في القلب غافلا عن الفعل **السادس** ان يكون النية بالقلب
فلا يكفي النطق مع غفلة القلب فلا يضر عدم النطق ولا النطق غفلا وفي القلب
فلو قصد بالتكبير الظهر وسبق الى لسانه العصر لم يقدح **السابع** المقارنة وكيفيتها
كما مر اول **الثامن** ان يختار بعد النية عدد عثمانيا فتخرج منها الى التسليم
وان لم يجد الاستصحاب الى الاخر كما لا يمان فان لا يشتر فيه استحضار العقد
الصحيح دائما ويشترط الاهتزاز عثمانيا فتضيق فلو نوى في انشاء الصلوة الخروج
منها او قطع النية او تردد في الخروج وعلمه او غلبت الجروح بشي يوجب
في صلوة قطعا او بدخول شخص ونحوه مما يحتمل المحلول وعدمه بطلت
في الحال غفلا في الصوم والاعتكاف والحج في الصور كلها ولو شك هل في كمال
النية ام ترك النية ام ترك بعض شروطها وثبت كراته **التي** كلما لم
قبل ان يحدث ركنا فعليا او قوليا بطلت ولا يشترط المضافات

النية قال في ولا التعرض للمركبات الصلوة والاعتكاف كعادتها ولا استقبال
القبلة ولا تعيين اليوم لاني الاداء ولا في القضاء حتى لو كانت عليه قوائم
من جنس الظاهر مثلا جاز له ان ينوي كل مرة قامة فريضة صلوة الظهر مطلقا
ولو نوى ان لا الظهر او اخر ظهر فاقه كان حشا ولو كانت من جنس من قضاء
وجبا لتعيين والتوافق المتعلق بوقت او سبب كالقضاء في الحسب في
الشروط المذكورة المات التي لا تقضي لا يجب فيه التميز بين الاداء و
القضاء وكيفيته التبيين فيما ان ينوي سنة صلوة سنة صلوة الاستتقاء
او سنة صلوة الحسب ولو سنة صلوة الفطر او الفجر او سنة صلوة التراويح او
سنة صلوة الضحى او سنة صلوة الوتر وفي الرواية يجب المضافة بان ينوي
سنة صلوة الفجر او سنة صلوة الظهر او صلوة المغرب او العصر او العشاء و
لا يجب اضافة الوتر الى العشاء وان **اور** يكثر من واحدة نوي بالجميع الوتر
كما هو في جميع ركعات التراويح والتوافق المطلقة يكفي فيها نية فعل
الصلوة مطلقا **الركن الثاني** التكبير ويتعين على القادر والتعلم على
علي العاجز الممكّن منه والمسير من الميادين الى البلد او القرية والشرع
على من اللطافة وعدم اللسان وتحريل اللسان والشفة والتهامة بين
على غير الممكّن من نية ونحوه كالفاحشة التي في الترجمة على ما سياتي
ولو كانت عمدا لا يوجب التكبير فعليه ان يعلمه او يخليه ليتعلم فان لم
يفعل عصي وكن في سائر المقامات وليس شرط **الاول** الترتيب
فلو قدم الشفحة وقاد التكبير اشهر لم تنفذ ولو قال الله اكبر من
كل شئ او الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا لم يقدح **الثاني** المولاة

فلو سكت بينهما زيادة على انفسوا وزاد بينهما شيئا كثيرا وان
كان كثيرا من ثبوت الله تعالى لم تنفذ كقول الله لا اله الا هو الرحمن الرحيم
الملاك القدوس والواحد والخالق والرازق والرازق والرازق والرازق
لم يقدح **الثالث** الاكثر من زيادة تغير المعنى فلو قال الله البر عبد الله
او الله البار بزيادة الف بين الباء والراء او بزيادة واو ساكنة او متحركة
بين الباء والهمزة بطلت **الرابع** الاكثر من غير النقص فلو حذف الراء
وقال الله اكب او حرفا اخر بطلت **الخامس** الاكثر من غير المدد اللين للام
وايضا فلو حذف في غير هذه المواضع كما لو حذف بين الباء والهمزة مثل الله واكبر
فسدت **السادس** رفع الصوت بحيث نفسه ان كان سميحا والناقص من
يسعد ولم يكن اسم فلو اجري بقلبه الكبيرة ولم يقل بلسا فزاد كلسا زيد
ولم يسمع نفسه لم تنفذ **السابع** ان يذكر قائما حيث يجب القيام فلو نوى الفرض
قائما وهو قادر على القيام او وجد الامام راكعا فبادر الى الركوع ووقع بعض
الكبير او كله بعد مجاوزة هذا القيام لم تنفذ ولو نوى فريضة او رتبة
ثم نوى قبلها الى فريضة وراية اخرى فالتى كانت فيها تبطل ولم يحصل الترتيب
فلو كبر بلسا او ربا او اكثر ونوى كل تكبيرة الافتتاح ولم ينو الخروج بين
كل تكبيرة فبطلت بالاقامة وبطلت بالاشفاق وبطلت برفع اليد عند
ابتداء التكبير فلو غفر ففرقت الاصابع وسطا موجهة الى القبلة
الى حيث يحاذي اطرافها بعد اذ نذر وابهاما شحمت اذ نذر وكفاه
كفيه وان يقصر الكبير والاميد وان يرسل اليدين جدا لرفع الرسا لا
خفيفا الى تحت الصدر وان يضع اليمنى على اليسرى بين الصدر والسر

انفس

ويقف بكفه اليمنى كوع اليسرى وبغير سبغا وساعدها **الركن الثالث**
القيام او ما في معناه وشروط الانتصاب لا الاقل الا ان يسلب اسم القيام
فلو استند منتصبا الى جدار او نحو بحيث لو رفع السناد سقطت صلاته
ولو انكأ بحيث لو رفع قدميه عن الارض امكنه بطلت ولو وقف ما ملأ الى اليمنى
واليسار من ابدان سنن القيام او وقف منحنيا اقرب الى هذا الركوع بطلت
واذا انتصب فلما انحوا او الراس بل ينصب المقفار **وقيل**
يخل وهو خط من الناسخ لانه في بعض النسخ ولواطرو لم يخرج في بعضها
لم يضر ولا نعلم خلافا فيه ولو نوى شيئا من حقوه ومحل بطاقة لم يخرج
ولو عجز منتصبا وقدر شيئا وجب الاثناء ولو تقوس ظهره كثيرا او ما
ولم يقدر الا في هذا الركوع وجب القيام ثم يزيد الاثناء للركوع
انه قدر عليه ولو قدر عليه القيام دون الركوع والوجود يقوم ويأتي
بما يقدره الامكان ويكره الصا والقديمين ويجب التفرق بينهما
بقدر اربع اصابع واذا عجز عن القيام بعد كيف مشا وصلى ولا ينقص
ثوابه لكن الاثناء مكروه والافتراس محبوب وينبغي للركوع بحيث
يحاذي جهته ما وراء اليدين من المصلى والمفنى بالعجز نحو والهلاك
وزيادة المصلى وحرق المسقاة المشددة ودوران الراس في الشفوية
قال امام الحرمين في النهاية ولو كان المريض بحيث لو قام لله الا لالم
عن المشوع وذلك الله تعالى فيقع قال وانما يكون ذلك عند شدة
الالام ولو كان ضعيفا وامكنه ان يصلي ففرد اقاما ولو صلى
جمعا لم يمكنه القيام في جميع الصلوة لتطويل المصلاة امام فالق

ان يصلي منفردا ولو كان بحيث لا تقصر على قراءة الفاتحة امكنه القيام
ولو زاد نحو ان قصر على الفاتحة ولو عجز عن القعود صلى مضطجعا على جنبه
اليمين مستقبلا بمقامه البدن والعجز عن القعود يحصل بما يحصل به العجز
عن القيام ويجوز المناقلة الرابعة وغيرها قاعدا مع القدرة على القيام
ومضطجعا مع القدرة على القعود والقيام وكثير الثواب على النصف
والمضطجع يأتي الركوع والسجود والايدي اليهما **الركن الرابع** القراءة
يستحب دعاء الافتتاح بعد التكبير والتعوذ عند القراءة في كل ركعة و
الاسرار فيها ويجب قراءة الفاتحة على الامام والمأموم والمنفرد
في السرية والجهري في كل ركعة الا في ركعة المسبوق فانها تجزأ للامام
والجهر المأموم بحيث يغلب جهره بل يشتركن وجب ان يسمع نفسه
على ما مر في التكبير ويستحب ان يسكت الامام قدر ما يقرأها المأموم
وقرأ في سكتة اللهم باعد بيني وبين خطاياي اي الى اخره او يقرأ القوافي
واذا علم ان الامام لا يقرأ السورة او لا سورة قصيرة ولا يمكن من اتمام
الفاتحة فعليه ان يقرأ الفاتحة بعد القراءة شروط **الاول** رعاية
كلما تناوهر وقباحت لو سقط كلمة او حرفا منها او ابدل لم يصح القراءة
ويجب الماعادة على الصواب والتمسية اية من الفاتحة ومما اورد في سورة الكه
لايكفرنا فيها بخلاف ما في القل فانها مكفرة وبين ان يجهر بها في الجهرية **الثاني**
رعاية تشديد اتي الاربعة عشر حتى لو ترك التشديد على بسم الله منع
بطلت صلوة وناسيا يجب الماعادة على الصواب وسجد المشهور وترى على اللفظة
اياك متعذرا علما معناها كفر وبطلت صلوة وناسيا او جاهلا فلا يسجد

نسيه **الثالث** رعاية اعرابها الخلل بالمعنى فلو قرأ الفاتحة بضم او كرها او اياك
بكر الكاف عامدا بطلت صلوة وبالمسحوب الماعادة على الصواب
ويجوز الصلوة بالقرعة السبعة وبالشواذ ان لم يكن فيها زيادة حرف ولا نقصان
ولا تغير معنى والافضل يجوز كسلاوة ما شئت تلا وتر وكلمة الرسول صلوات
الصحابة **الرابع** الترتيب فلو قدم المؤخر عامدا بطلت واذا وجب
الاستيناف في جلاء التشديد وساهيا لم يعتد بالمؤخر وبني على الترتيب بلا فصل
فخل بالمولات ولو ترك الترتيب فيهما متعمدا بحيث بطل المعنى بطلت
الصلوة ولو ترك الترتيب في سورة الاخلاص او غيرها لم تبطل الصلوة
الخامس المولات فلو سكت في اثناءها مختارا او لعائون فادنا طوعا
وهو ما يشعر بالاعراض عن القراءة او قصير بقصد القطع او اتي بتسبيح او
تليل او اية قل او كثر بطلت القراءة ولو نوى القطع ولم يسكت فلا بأس
ولا ينقطع بالسؤال والاباء يرجع الى الصلوة كالقراءة على الامام والناصب
لو تركه والسجود بسجدة ولو عطس في الصلوة استحب التحميد وانقطع
بدلالة انه تخلل الفاتحة ولو ترك المولاة ناسيا لم يضر ولد البناء
ولو رد اية من الفاتحة فانه مرد اي هو فيها او اية فرغ منها وترها
على السواء حيث كان اشهر لم يقدح وان قرأها وعاد الى الموضع
المشهور يجب الاستيناف الا اذا كان جاهلا او ناسيا **السادس**
الملاوة على النظم المخصوص فلو قرأ ترجمتها بلفظ من لغات العرب او بالجملة
عامدا بطلت صلوة وان لم يحسن الفاتحة وساهيا او جاهلا لم تبطل
وسجد للمشتهر **السابع** ان يسمع نفسه ان كان سميعا ولا يفقد

ما يصح لو لم يكن أصم كما في الكبير **الثامن** ان يقرأ ما يشاء في القيام
فلو قرأ الصحيح او المأثور فامنا في الذنوب قبل الانتصاب ولم يعد والصحيح
في الدعاء الركوع ولم يعد وبعد بطلت صلوة ومن ان يؤمن الامام والمأموم
والمنفرد في السرية والمجهر في عقيب الفاتحة قصر الوعد ابلا تشكك في ذلك
شد دعاء لا بطلت صلوة وان يكون تأمينا مع تأمين الامام لا قبل ولا
بعد فانه فانه العينة عقب ولور ك حتى استغل بغيره لم يعد ولو قال امين
رب العالمين كان هنا وان يقرأ شيئا من القرآن في ركعتي الصبح واولي العيز
والسورة الكاملة افضل والقصيرة اولى من بعض السور وان طار والمأموم
لا يقرأ في السرية او في مجهر ثم لا يصح بعد او صم وان يجهر في الصبح
والمجهر واولي العساكين وفي العيدين والاستسقاء والمسنوف ويسير
في غيرها والمردة لا تجهر في موضع هناك بهما الجانب ولو جهر لم تبطل
وفي نوافل النوايسر وفي نوافل الليل بوسط اي يقرأ في المجهر والاسرار
الا اذا كان عند مصلي او ينام فيستر ويحجب عن قراءته في حديث بعده
يؤمنون ان يقول اصنت بالله ولا اله الا الله ولم يقرن يا تيكم بما معين
ان يقول الله رب العالمين والمأموم يقول ذلك لقراءة الامام قال العجلي
في شريحه واذا قرأ في اسم محمد صلى الله عليه وسلم استجاب ان يصلي عليه وفي فتاوى
صاحب الروضة انه لا يصلي والمأثور اقرب واذا انقضت القراءة على الامام
فادام يردد لا يرد عليه وانما يردد اذا سكت **الركن الخامس** الركوع
واقدر ان ينجي بحيث نشأ راحته ركبتيه والملا ان ينجي بحيث يستوي
ظهره وعنقه وعندهما وينصب ساقيه ولا يشترى ركبتيه ويأخذها

من الشاهد بين يدي ولى قوله
في الصلاة او خارجها
والقراءة على ان ينجي
لو قرأ ان يقول بطل
وانما على ذلك

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

بيدي واصابعه متفرقة موجهة الى القبلة وله شروط **الاول** الانتحاء
فلو طالت يديه بحيث لو مدتها فاستصبا المائل راحته ركبتيه او انحسر وهو
مايل ورفع ركبتيه بحيث لو مد يديه لالتصا لم يحصل الركوع **الثاني**
ان لا يقصد بغير الركوع فلو قرأ في سجدة وهو يسجد وبلغ هذا العين
فان اراد ان يجعل ركوعه لم يجز وعليه العود الى القيام ثم الركوع **الثالث**
ان يطهر فيه بحيث يفصل هو يرفع يديه فوارتفاعه ولو لم يخطه ولو زاد في الانتحاء
وجاوز عن هذا اقل الركوع ثم ارتفع والمركبات عتوا صلته لم يحصل الطمانينة
ولا يقوم الزيادة على المأثور مقام الطمانينة وبطلت الصلاة وسبب ان يكون
للكوع في ابتداء الدعاء وعنده القيام الدعاء وكذا الصلوات في غير
الاعتدال لا يخرج من صلوة عز ذكر الله وان يقول سبحان رب العظيم
لنسا ولو زاد وسجد فحسن واقله مرة ولا يزيد الامام على الثلث
الا بغير المقدمات وعادة التمام احدى عشرة ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت
وكذا خضع الاخيرة ويجازي الرجل في فقيه غرضه بنية وكذا القوة في
الركوع والسجود وغيرها من الاركان عند القيام **الركن السادس**
الاعتدال وهو ان يعود الى الحالة التي كان عليها قبل الركوع وله شروط
الانتصاب كما في القيام وان لا يقصد بارتفاع شيئا اخر فلو اراد في ركوعه
فارتفع في عالم يعتد به ويجز العود ثم الاعتدال وان لا يطول المأثري
القنوت وصلوة التسبيح وان يطهر فيه كما مر ولور ك الاعتدال
والمجوس بين السجدين في النافلة لم تبطل **وسبب** رفع اليدين
كما في الكبير وان يقول في المار تفاع سمع الله من حمده فاذا استوي

الاول
الاول

الاول
الاول

الاول
الاول

قائما رتبنا لك الحمد مد السجود وملأ الارض وما شئت من شئ
بعد وزيد المنفرد والامام برضا القوم اهل البناء والحمد اهو ما قال
العبد وكلنا كعبيد اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
ولا ينفع ذا الجند منك الجند ولا ينفع في الركعة الاخرة من الصبح والوتر
في النصف الاخير من رمضان وان يجزه وان يرفع اليدين كما في المذاهب
خارج الصلوة ولا يمسح بها الوجه بخلاف الخارج وان يصلي على النبي صلى
وان يسلم عليه وعلى آله وان يؤمن المأموم فيما هو دعاء ويوافق فيها هو شأنا
او سيكت فان لم يسمع صوت الامام فنت سر كما المنفرد ويجوز خيا عدا الصبح
من الغروب لانه كالتوباء والخط ويجز في الكل وقيل **لا** يستحب
وكذا ان يحضر الامام نفسه بالمذبح بل يدعو بلفظ الجمع وزيد على الوارد ولما جاز
من عادت قبل تباركت رتبنا فاعلمت وبعد هذا فلك الحمد على ما قضيت استغفر
وانوب اليك ولما بأس بقوله قال الروياني وغيره ولو نراه بعد الصلوة و
السلام على النبي صلى الله عليه وآله واغفر وارحم وانت خير الراحمين كان حسنا **الركن السابع**
السجود وله شروط **الاول** ان يضع من الجبهة ما يقع عليه الاسم فلا يجز الجبهة
وعما جابتها الجبهة ولا يجب وضع اليدين والركبتين والمقدمين ويستحب
وقيل يجب الثاني ان يتأمل على المسجد بحيث يستقر الجبهة وينال الموضع
تقل رأسه وعنقه ولو سجد على قطن او خشيش او شئ اخر محشوبهما
وجب ان يتأمل بحيث ينكسر ويكسب جهته **الثالث** ان يضع مكشوف
فلو سجد على طرفه او كونه عمامته او كراهة يلهو بالخروج بركته قياما وتعود
لم يحصل السجود ولو غلبت الجبهة لجرأته وفاء الزرع سجد عليها ولا إعادة **الرابع**

الركن الثامن
الركن التاسع
الركن العاشر
الركن الحادي عشر
الركن الثاني عشر
الركن الثالث عشر
الركن الرابع عشر
الركن الخامس عشر
الركن السادس عشر
الركن السابع عشر
الركن الثامن عشر
الركن التاسع عشر
الركن العشرون

ان لا يقصد هو تيقن السجود فلو اسقط من الاعتدال على جهته لم يجب
ويجب العود ثم السجود **القاسم** التنكس وهو استعداء الاسافل فلو كانت
اعاليها على مناسا فخر او مساويا لم يحصل السجود ولو تعدى من ركعتي
انها بالمرأس الى الحد الممكن ولا يجب الوضع على الوسادة الا ان يقدر على
التنكس مع الوضع عليها فيستعين **سادس** الطمانينة وقد مر هذا
والمراد ان يقع على الارض ركبتاه ثم يلهو ثم انفرد وجهه وان يقول فيسجد
سجدة مرة في الاعلى على نحو ما ذكر في الركوع وان يضيف اليه المنفرد والامام
برضا القوم اللهم لك تسجدت وبك امنت الى اخره وان يضع الاثني عشر يدا
مع الجبهة وان يفرق الرجل بين ركبتيه وبين رقبته وجنبية ويحس
بطشه وتحنن يده وان يضع يديه عند المكب خشوعا الاصابه مضمومة
موجهة الى القبلة وان يفرق بين القدمين وان يبرز عا من يديه
وان يوجه اصابعهما الى القبلة بان يتأمل عليها ويقدر على بطونهما
الركن الثامن الجلوس بين السجدين وشروطه الانتصاب في
الجلوس والطمانينة وان يقصد بارتفاع راسه في اخره ولا يطول
على ما ذكر في الاعتدال **وسن** ان يرفع رأسه مكبرا ويجلس مفترشا
ويضع يديه على فخذي يديه ويأمن ركبتيه مشدودة الاصابه وان يقول
اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وعافني وارزقني والسجدة المائة
كالاولي في واجباتها ومنه بآتيها واذا فرغ منها سرت ان يرفع رأسه
مكبرا ويجلس مفترشا ويضع يديه على فخذي يديه ويأمن ركبتيه
جلسة خفيفة ولا ستر اخر مفترشا ويقوم معتدلا على يديه كالعاجز

الركن الحادي عشر
الركن الثاني عشر
الركن الثالث عشر
الركن الرابع عشر
الركن الخامس عشر
الركن السادس عشر
الركن السابع عشر
الركن الثامن عشر
الركن التاسع عشر
الركن العشرون

الركن التاسع والعاشر والحادي عشر الفقود للتشهد المستعقب
للسلام وقراءة التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول
والفقود له مفترسا والتورك في الأخير لغير المسبوق والمتأخر هي
مستون **وسن** ان يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى مشدودة الماصابع
منفرجة متوسطة قريبة من طرف الركبة **وقيل** مضمومة
وان يضع اليمنى على اليمنى مضمومة المختصر والبنصر والوسطى مضمومة
الابهام الى المسجدة المرسلية كن لعقد كلكه وحسين وان يرفع المسجدة
عند قول لا اله الا الله ولا يحركها ولا يستحب التسمية في الافتتاح واقل
التشهد التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله والافضل تعريف المسلمين باللام وشروط التشهد
مرعاة الكلمات والمروءة والتشديدات والاعراب والمجمل والمولاه والالفاظ
المخصوصة واسماع النضر كالفاتحة والقراءة قاعدا ولو قرء
ترجمته بلغة من لغات اوبالجمية قادا على التعلم بطلت صلواته
كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واقل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم صل
على محمد وصلى الله على محمد او على رسول الله وشروطها شروط التشهد
وان يذكر اسمه صلى الله عليه وسلم فظهر الا مضمرا كفي الخطبة فلو قرء اشهد ان محمدا رسول
الله صلى الله عليه وسلم او صلى الله عليه وسلم لم يكف وان يكون بعد التشهد
فلو قد ما عليه لم يعتد بها والالفاظ المخصوصة بها لفظ الصلوة واسم
عليه الصلوة والسلام كتحمل وصفته كالرسول فلو عدل الى السلام او الرحمن

لم يحرك وكلمها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك عليم مجيد
وسن الدعاء في التشهد الأخير للمام والمأموم لنفسهما ولغيرهما
والمؤمنات ولا تسن الصلوة على من في التشهد الأول وكراه الدعاء فيه ولو صلى
او دعي لم تبطل **الركن الثاني عشر** السلام واقل السلام عليكم او سلام عليكم
بالثنتين او عليكم السلام بكرة **وقيل** لا يجري الا وسطا وشروطه المولاه
والاعتراف عن زيادة او نقصان غير المعنى وغز الخبيثة وان يسلم قاعدا ويسبح
نفسه كما مر فلو قال سلامي او سلام الله عليكم بغيرهم او سلام عليكم بغير
ثنتين او السلام عليكم بغيرهم او السلام عليهم بالثنية لم يحرك وتبطل الصلوة
ان قالها متقدما في الاخرة لا في الدعاء ولا يجزئ في الخروج وسن وطها
المقارنة بالتسليمه الاولى فان فقدت تبطل الصلوة ولو نوى قبل السلام
الخروج عند لم تبطل وكلمه ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
واخرى عن يساره مبتدأ او مستقبل القبلة ولفظا يجزئ ينقض مع انقضاء
الالتفات ويرى من كل جانب خذله ولا يستحب ان يقول وبركاته وسن
ان ينوي السلام على من على يمينه ويساره من الجماعة ومعه من الخ والمأمومين
وان يسلم المأموم بعد سلامي المام ولو احدث بعد التسليمه الاولى لم تبطل
الصلوة او يستحب ان يكون في صلواتها شيئا مقبلا بقلبه عليها متفكرا
فيما يقول او يحل او في ثوبه او في امر الاخرة وكراه في الدنيا ما قضا بصره
ولا يلتفت يمينه وشماله بلا حاجته وان يكون بصره في القيام وغيره
على مسجد ولا يكره اغراض الدين ان لم يخف ضرا وكراه الشاوب والسلك

والنظر الى السماء او الملقى وانه تنقب المرأة ويستحب ان يكسر المذبح بعد
 بعد السلام والوارد اولى وان يدعوا بما متوجها الفاصلة في المصنف
 المستعقب للنسبة وان ينقل الجنبه والا فالى موضع اخر من المسجد
 وانه ينصرف الى جهة حاجته فان لم تكن فالى اليمين والوارد المثلث في المسجد
 استحب ان ينصرف عن يمينه بان يدعوا ساو في المصنف ويجلس على يساره
الركن الثالث عشر الترتيب بين الركعات فانه ترك عامدا بان يسجد
 قبل الركوع او ركع قبل القراءة او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهادتين وان لم يعبد
 بعد تطلبت الصلوة وان ترك ساهيا وانه ترك قبل الباقين عليها او شك
 في ركن آخر بدو طرح غير النظم وانه ترك بعد السلام وقبل ان يطول الفصل
 بالعادة بني وعاد الى المذبح وانه طال الاستئناف ولو شك في تكبير ركوعه
 كما اذا انحنى وارتفع وشك هل بلغ هذا الركوع ام لا وجب الايمان به وبما لم يكن مترنبا
 لكن لو وقع هذا الشك بعد السلام فلا اعتبار له كما لو شك في عدد الركعات بعد
 ولو ترك قبل السلام او عقبه انه ترك سجدة من الركعة الاخرة بسجد واعاد الشك
 في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ولو ترك الجلوس بين السجدين وسجد وجلس
 للاستراحة فقامت مقام الموقوف فليسجد سجدة اخرى ولو طم جلس بعد السجدة الاولى
 بقصد الاستراحة لظنه بان المقول من الاخرة يقع فضا فليسجد سجدة اخرى
 ولو قام فيها فجلس مطمئنا ثم يسجد ولو ترك سجدة ولم يعلم موضعا فعليه
 ركعة ولو ترك السجدة بين ركعتين او ركعتان ولو ترك ركعة ولم يترك الجلوس
 في ركعتين وسجدة ولو ترك ركعتين او ركعتان ولو ترك ركعة او ركعتين او ركعتان
 او المثلث الاولى فسجدة وتلك ركعات فلو تعد للشك في الاخرة من الركعات

ووجد على جبينه خثرة او وقرحة مستوعبة قد سجد عليها فان علم التصاقها
 في السجدة الاخرة صححت صلوة وان لم يعلم وتيقن علمها حاله الشروع حصل
 له سجدة واحدة اهذه ابانها التصقت في السجدة الاولى وان لم يتيقن وشك
 في انما التصقت قبل الشروع او بعده حصل له قيام وذكره باعده له فليس
 بسجدة وان وثقت ركعات وانه وجدها بعد السلام وقبل ان يسجد سجدة
 ولا يطول الفصل بني ويكون كما وجد في الشك وانه طال الاستئناف وان
 يسجد بعد السلام ثم راي لم يجب شيء **خاتمة** من فائدت صلوة او صلوات
 وجه قضاءها وعلى الفور ان تعد ركعا وان قانت بنوم او شيان او عجز
 لم يجب الفور ويستحب ويجز في المبرور ويسرى في المبرور الى ان يقضى المبرور في
 النهار او السرية في الليل فينكسر **وقد عرفت** لا ويستحب الترتيب
 بين الفوائت وبين الفائت والحاضرة وفي الوقت سعة فالاولى ان يصلي
 ان وسع الوقت والى ان يجب القطع بتقديم الحاضرة فلو شرع في فائتة نظرت
 سعة الوقت فيان ضيقه وجب القطع ولو تدكر فائتة وجماعة يقومون
 الحاضرة وفي الوقت سعة فالاولى ان يصلي الفائتة او لا وفقد المخرج
 من الخلاف ولو ترك الصلوة في المحلة او مع وجود الماء ثم قضاها في
 الموضع قاعدا او باليتم مع فقد الماء او ترك الصوم في الصيف وقضاءه
 في الشتاء وكفي **فصل** شروط الصلوة قبل الشروع ستر الطهارة
 عن المحرث وعن الجنث واستقبال العلم بدخول الوقت او النظر بامان
 والعلم بوضعية اصل الصلوة او الصلوة التي يشرع فيها وستر العورة فلو ظن
 دخول الوقت وصلى بغيره نظر بلا دليل يدرك عليه وبان انها وقعت

في الوقت بطلت ولو جعل فرضية اصل الصلوة او الوضوء لقرب العمد
بالاسلام او علم فرضية البعض وجعل فرضية التوسيع فيها او علم ولم يعلم
فرضية اركانها وشروطها واعتقد في بعضها انه سنة بطلت صلوة وان
اعتقد انه جميع اعمالها وركانها فرض لا بد منها صححت صلوة ولو اعتقد
انه بعضها فرض وبعضها سنة ولا يعرف التمييز بينهما فالذي قطع به القاضي
حسين وصاحبه المذهب والنقمة انها تبطل والذي قطع به الفقهاء
والامام والفقهاء في الفتاوى انها تصح من العاصي وهو الطاهر المتحاشي
في الروضة ولو اهدت عامدا في الصلوة او ساهيا او سبق الحدث او
تحرق حقه وانقضت مذيبة او وقعت عليه او على ثوب نجاسة رطبة مؤثرة
او بآبسة والقاهابيدة او كذب بطلت الصلوة وان نقضها في الحال او في الثوب
او كسفت الريح او غورية فسرها في الحال تبطل وان لم يعلم حتى مضى من بطلت
ويجب ان يكون بدن المصلي ومحوه وما ملاقهما طاهرا فلو تلبس او اجلس او اصاب
ثوبه او بدنه او مصلاه نجس وعرف موضعه وجعل الغسل وان لم يعرف فاحتمل وجوده
في كل خروا واخصر في موضعين مثلا كاهد كتيبت او ديت او اصبعين لم يجر العمل
بالاجتناب ووجب غسل الكل في الاولى وكلهما في الثانية ومعه ذلك فلا ينحس
الطيب المصيب ذلك الثوب ولو اجتمعت في ثوبين وصلى في احدهما ثم تغير الاجتناب
فالعمل بالساني كما في القبلة ولما اعادته ولو ارسل العامة او غيرها فاصابت
نجاسة او رذا نجسة او قبض طرفه او ثوبا او شدة في رجله او وسطه
والطرف الاخر نجسا او متصل بالنجاسة او على كلب او مشدود فيه صغير او كبري
او ميت بطلت الصلوة وان لم يتحرك الطرف المبعد في الكل **وقيل**

ان لم يتحرك النجس او المتصل به لم تبطل ولو كان الطرف المبعد عاصيا جوار كلب
او مشدود فيه او في موضع طاهر من نجاسة نجاسة **وقيل** لا
ولو جعل راس الجبل تحت الرجل في الصورة طاهرا صححت ولو انكسر عظمه واحتساج
الى الجير ولم يجد طاهرا يجبر به او لم يقع مقامه وجبر بالنجس صححت صلوة للفرقة
ولم يجب النزاع كما لا يجب غسل النجاسة غير الجرح اذا خيف من غسلا التلف بل يحرم
وان لم يجز او وجد طاهرا يقوم مقامه فلا تنزع ويجب النزاع ان لم يخف الدلاك
ولاشياء من الخبز والديكة في النجاسة ولا ما لا ياله بالمال في المال بلا خوف
في الماء وملاواة الجرح باليد والنجس وخياطة الجرح بالخط والنجس والوشم بالخط
كالوصل بالخط النجس متى يجب النزاع حيث يجب هناك وحيث لا فلا وحرر
على الرجل والمرأة الوشم بالانقشاط بالعاج وصل الشعر بالشعر النجس ويشعر
الادمي لحمة الانقشاع باجران كرامته وعلى المرأة الخليلية بغيرها ايضا وعلى
ذات الزوج او السيد بغيره انما اوبادة ما غيرها كتمير الوجهة ويحرم الخطب
بالشواد وتطريق الاصابع على الرجل والمرأة وعلى الرجل بالحناء ايضا
الا الحاجة او قرة كحرم خضاب النخبة بالشواد الحاجة الغزول
مس في الصلوة بالبدن او المحل الطاهر سقفا او جدارا نجسا
تطلب صلوة ولو صلى على بساط اسفله نجس او تحته نجاسة او على طرف
منه او محاذة الصدر بلا مشر او على سرير قوامه على النجاسة لم يضر
وان تحرك النجس بالتحرك كما لو صلى على جنازة في ملابس اسفل النجس
والاصابع من غير بحيث لم يكن حاملا له ولو وقف بجانب رجل
على ثوب نجس ومشر موضع النجس بثوب او ذبة تطلب صلوة

وان مشى الرجل فان علم في الحال وتنجي ولم يتبطل والنا بطلت ويعفى
عن اثر نحو المستجر في حقه وغر القليل عادة من طين المستورع المتيقن بخا ستر
ومزدوم البرغوث والقمل والبق والبعض من عقيم الدباب وكل ما ليس بنفسه
سائلة ومزدوم البشرات وفيها وصد يد بها وان عسر ولا يعفى عن الكثير في الكل
وقيل يعفى في الذمين وهو مقتضى سياق الكبير ويختلف
في الطيبة بالزمن والمكان فيجوز المصلي فان شك وبموضع من البدن و
الثوب وفي الذمين بالزمان والمكان فيجوز المصلي فان شك فكالقليل
قال الامام والغزالي واذا اتهمت النفاط الكثرة في موضع بعد العفووات
شدت فلا وضبط في الطين توفيرا الى الفهم تعالى القليل ما لا ينسب
الشخص الى سقطة او كبرة او قلته تحفظ وصلا لانه فان نسب فليس له
مزدوم غيره او مزدوم نفسه لانه البشرات بل من الدعا ميل والمقروص والنفاط
وموضع الفصد والمجامة ولم يدم مثلها غالبا فلا يعفى من قليلة وكثرة
وقيل يعفى عن القليل في المألوف وعن كثرهما في الثانية و
قيل يعفى عن القليل في الثانية وان دام غالبا فحكم الاستحسان
وقدر في اخر الاستحسانة والقيح والصديد وما والفرج والنفاطات
كالدم والشعر المنصف من الخمر والبغال وشبهها كما قدم البراغيش
ولو قتل البرغوث او القمل في المصلاة بيده او على ثوبه لم يتبطل وتركه او لم
حذره كما قدم البثرة والغباء الذي يثور من الخايل والمواضع الخمسة
يصيب الانسان معفو عنه ولو حذرها فلهذا نجس او غير نجس ثوب
يخرى يعفى او يبيد مستحيلا دما وغثودا باطن جفاته خرا او اصابا اسفل

للقا او النعل نجسا وطين نجسا لا يعفى حد كنه بالارض حتى ذهب اجزاه و
صلواته او اصاب ثوبه او بدنه ما لا يدركه الطر من البول او العذرة
او الخمر وسائر النجاسات غير الدم وما في معناه وصلى معه بطلت صلواته
وقيل في الماخيرة لا ولو صلى وعلى ثوبه او بدنه او مصلاه نجس
غير معفو عنه ولم يعلم او نسي وصلى لم يأنم ووجب الاعادة اذا علم
وقد كثر فانه مات ولم يعلم ولم يتذكر كراهة جوف الله عدم المواخذة وان
علم او تذكر فلا يجب اعادة الصلوة المهي التي تيقن انه فعلها بالنجاسة
حتى لو صلى صلوات بمكان لم يفرق ولم يتصور حد وثبات لم ارم اعادة
الكل وان اتمل حد وثبات بعد السلام كما اذا اسلم وداي على ثوبه او بدنه
ذو طائر واهمل وقوعه عليه بعد السلام فلا اعادة قطعا لما هو ان قصد
وصلى ثم فتح الخرقه ووجدها ملطخة بالدم لاهمال الخروج بعد
الصلوة ولو صلى ثم علم ان في سترته خرقا يتبين منه العورة في الصلوة وجبت
الاعادة وان اتمل حد وثبات بعد السلام فلا قطعا ويجب ستر العورة في الصلوة
وبغيرها ولو في الخلو وفي موضع ظلم وعورة الامة والمكاتبه والمسولون وحر
البعض ما بين السرة والركبة وليس لها من العورة ولكن يجب ستر شيء منها
لتحقيق ستر الواجب وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه واليدين والاكواع
ظهر او بطنها حتى لو ظهرت شعرة من راسها في الصلوة بطلت صلواتها بشرط
في المساراة يمنع من ادراك لون البشرة لا الحجم فلا يكفي الثوب الرقيق
ولا القليظ الملهل النجس الذي يظهر بعض العورة ويكفي السر او بد الضيق
والطبييت وان وجد الثوب وان شتم المستور اما باليسر كالثوب والمجلد

واقعة كالتطيين واقابا لفسطاط وان ضاق قدامك وفي السترة يست
من الاعلى والجوانب لالاسفل فلو صار على موضع عال يرى من الاسفل عورته
لم تبطل ولو راى في الركوع عورته من حجب او من ثقب فسدت ويندفع بسند
الموسط ووضع اليد على التقيية وجب لبس الحران لم يجد غيره ولو قدر على التطيين
او علم ان يخذل من الحشيش ما ستر به وجبة لك ولا يلبس الجف في الصلوة وجب
خارجها وان لم يجد ما ستر الكل ستر السوءتين وما عكس من غيرهما فان لم يكف
الا لاهلها قدم ستر القبل وجوبا ونص في الحر والمعمول بالدهب والمفصوب
والمدار المصنوب وان عصى في الكل كالفصل في المسجد ولو دخل دار الغير واراضه وعلم
بالقريب المتفرقة انه ما لكها نياذ به ولا يسامح فهو عاص وان لم يقصد الغصب وان
علم صدقه جاز ان يصلي فيها كما يجوز على الفرض المبسوط مع ثوب الفرائض بالمساحة وان
شك حرمته وسبغ الرجل ان يصلي في ارض نياذ به ويتيمم ويتقصر ويريد في ذات
اقله على واحد فالقصر ثم السراويل والممزة ان تصلي اثنين فالقصر والرداء
او القصر والسراويل فان اقله على واحد فالقصر ثم السراويل والممزة ان تصلي
في قصر سابق وخمار وتختلجلبا بكشفا فوق اثارها وصلواتها في بيت افضل
منها في المسجد وداخل البيت افضل من الصحن والصفة **فصل**
شروط الصلوة بعد الشروع فيها ثلثة **الاول** ترك الكلام فبطل بحر فمهم كف
وع وشو بحر فنين وبحر فمعه مطلقا وبالفتحك والبكاء والسعال والنفخ و
الانث بل اغلبة مع ظهور الحرفين وبالشتم بلام عذر وغلبة بظهورهما وان
طلبوا شفيع ومع ذلك فاطل ومعه على المتابعة جازة على الغلبة او السيات
وبعد كان كان لغت رة القرة وندلا الجهر لا تبطل وسبق اللسان والسيان والجل

في الكلام

ثم ترك الكلام في حق عذر بالاسلام ويكون الشتم مبطلا في حق العوام عذر في
الكلام اليسير دون الكثير والمبرج العادة فانه شك غلب لم تبطل ولو كان لمصلحة
الصلوة بانه قام الامام موضع القعود وبالعكس فقال القدر والاندرا والمصلحة
انسانه بان راى اعمى يهتج في غير فقال المير المير بطلت وان وجب التكلم ولو
بصوت في الصلوة وصدر صوت بلا عجز لم يبطل لكن لو صدر ثلاث مرات
متواليات بطلت واذا غاب شئ في الصلوة فاستسأ للرجل ان يسبح والممزة
ان تصفق اي تضرب بطنك كفها اليمنى على ظهر كفها اليسرى لا على بطنها فان
لعب وتبطل به ولو في شئ من القرآن او المذكر او التسبيح او التمجيد وقصد التوبة
فقط او التوبة والتفهم كتسببه الامام او الفتح عليه لم يبطل وان قصد التمسك
او التمسك فقط بطلت ولو سكت زمنا طويلا بلا عذر لم يبطل **الثاني**
ترك الافعال الكثيرة والقليلة من جنس اعمال الصلوة فلو زاد ركوعا او سجودا
عمدا بطلت ولو كررا فانحدر او السند فلا والامارة بالاراس واليد او
العين ووضع الصبي وحله وقطع التعلين ولبس الثوب الخفيف ونزع
واصلاح الرداء وعقد التكة ووضع العامة على الارض ودفع الاذى عنهم
البثرة والمخطوات والضربان والثلث المنقذ فاكتر قليل والسلك المتواليات
والوثبة الفاحشة والمضجع الكثير وان خلا عن ابتداء ودفع المار بلك
مرات متواليات كثيرة مبطله وان سهر او جمل والمبرج العادة وان شك
فك القليل فلم يبطل والتفريق ان بعد الثاني منقطعا عن الاول عادة ولو
قطع خطوة بثلث خطوات متواليات بطلت والحركات الخفيفة كحرارة
الاصابع في سجدة او ركعة او عقدا وحلا وفي السند لا يضر وان نزلت وكثرت

كان نظر في المصحف بقراءة منه وقيل بالورق احيانا وفي الشرع ترديد في نفسه
وانتقل في المسئلة والاصغاء الى كلام المصنف ويستحب ان يكون بين يدي المصلي
سترة من هذا راوسارية او عصا او قناع شاخص بقدر مؤخرة الرجل فان لم يجد
شاخصا فخط ممدود او مصلى مستوطح يحرم المرور بينهما وان لم يجد ففعلها
ويستحب لدفع باليد والفرج تديجا وان ادى الى النقص فلا يضر كما في الزمان
المسكود فاعمال فان لم يكن سترة او يباع منها ثلثة ادرع او اهل في المصنف المتقدم
المقام لم يجر الدفع ولم يحرم المرور لكن يكره **الشرط الثالث** الامساك غير المصلي
فلا يكره ان يمسك باليد او بالرجل او بالاسنان او بالسكك بالذراع
بطلت ولو جري به الرقب عاقلا ولم يتمكن من امساك النخامة او طارت ذباية الى خلفه
لم يطل وان اكل او شرب ناسا او جاهلا فان كره عادة بطلت والافلا ولو وضع
في فيه درهما او شيئا اخر مما لا يذرب ولا ينفث ولم ينعق القوة لم يطل **خاتمة**
كره منار المسجد بالاجر النجس وتطيينه بالطين النجس وتقيته واتخاذ الشرفات
له وهو البير والخوض وغرس الشجر فيه وكذا المحدث العقود فيه لغير ضرورة
او عكاز او من اكره علم او اسماع موعظة ولا باسرا بالاكل والشرب والنوم
وانشاء الشعر المباح فيه ولا باغلا وابنه في غير وقت الصلوة ولا بالتوضي فيه
اذا لم يتاذه الناس ولم يترشش الى المسجد كالقصد والمخافة في المانا وان امن
التلويح والمناظر من الخارج حكم المسجد ويحرم على الجنب المكث على سقفه وفي
البير المحفورة فيه ويمنع البصائر والمجانين من دخوله وحرم ادخالهم **وقيل**
مكره **فصل** سجود السوسنة مؤكدة لمن تركه في احد من
الاباخر فعينا سجد للسوسنة ولو شك في فعله في كماله كمالا فاسيا

سوا او عمد او فعل ناسيا ما يبطل عمد الصلوة ولا يبطل سبوا كالكلام
اليسير والاكل القليل والركوع الزايد وان لم يطعن والسلام في غير وقت
وان لم يتهمة وتطويل الاعتدال والمجوس بين السجدين بالسكوت او الفتوت
او الاذكار في غير مظنة التطويل او بقوة الفاحشة والتشديد فيها او في كثر طول
كالركوع والعقد للتشديد وان لم يطل بعد هذه اذا قرعها في الجمل والالا
فبطل تركها ولا شتر لم يترك اليشات او التفت في الصلوة او خطا خطوتين
او ضرب ضربتين او سعل كثيرا او غم على ان يفعل فعلا مبطلا ولم يفعل
ولو سجد بطلت الا اذا كان ناسيا او جاهلا لقرب العبد بالاسلام او
البعد من اهل العلم ولو ترك التشهد الاول ناسيا واستوى قائما ثم تذكر
لم يجر العود الا ان يعقده وجوبه فان عاد عامدا عاملا بطلت وساهيا
او جاهلا او معقدا لو وجوبه فلا وسجد للموت فان كان مأموما وقعد
امامه او عاد قبل الانتصاب وانتصب المأموم وجب العود والافتط **وقيل**
بمحوز فلا يبطل ولو قام الامام وقعد المأموم للتشديد
بلا مفارقة بطلت وان عاد الامام بعد انتصابها وعاد معاد عامدا عاملا
بالمع بطلت وناسيا او جاهلا فلا وان تذكر قبل الانتصاب عاد وتشهد
وسجد للسوسنة صار اقرب الى القيام **وقيل** مطلقا لا يسجد
وان ترك التشهد عامدا حصارا قرب الى القيام فعاد بطلت ولو ترك الفتوت
ناسيا او عامدا وهو في الحكم كما ذكر في التشهد الا ان تذكرها هناك
قبل وضع الجبهة وعاد وسجد ان بلغ هذا الركوع ولو قام الى الخامسة ناسيا
فان قام قبل التشهد في الرابعة وقد ذكر في الوصول الى الموضع وجب العود

اليه ولا قد كر بعد التشهد وجعل العود والسلام ولم يجز العادة ولو شك في ترك
واحد من الالباض معينا بسجد المستوي ولو شك في العدد او في فرض تركا او اتيانا
اخذ بالاقل والترك ولا ينفذ الخط ولو لم يعمل بالاعتناء ولا يقول الغير
حق لو قام الى ركعة فظن انها رابعة وعند المأمومين خامسة فهو وضوءه ولم يذكر
لم يرجع الى قوله وان كر او اراقبه او راقبه غيره لكن ليس له المداومة على المتابعة
فيما زاد او نقص ويطلب بها بل يجب المفارقة اذا لا نظام في ترك طويل ولو سلم
عن صلوة قيل سلمت عن ركعتين فان تداخلت شك واشتغل بجوابه ثم تذكر لم
تكن له البناء وان لم يتداخل واجاب ثم تذكر فله البناء وحول الاحتياج الى اليقظة
والتكبير ولو كر ونوى الافتتاح بطل ما قبله او لا ولا شك في السجود بغير الترتيب
ولو هي حال الاقداء وتخلد الامام انه لم يكن محدثا بعده فلا فلو يتحقق في الركوع
ترك الفاتحة ناسيا لزمه الاتيان بركعة بعد سلام الامام ولا يسجد ولو سلم
المعصوم مع الامام ثم تذكر بني وسجد في المأخر وسهل الامام بالحقة وان سجد
قبل اقتداء الا اذا كان محدثا او غا طاف لظن ترك بعض من الالباض وعلم
للمأموم انه لم يترك لم يوافق حيث لم يسجد الامام ولم يتابعه بطلت ولو لم
يسجد الامام بسجدة المأموم وقوسجد ولم يعلم المأموم سهوه لزمه المتابعة
علا على انه سجد ولم يعلم المأموم بخلاف القيام الى الخامسة فانه لم يجز المتابعة
علا على انه ترك ركنا من ركعة ولم يسجد الامام في اخر صلوة وسجد المسبوق
بطلت ولو كان الامام خفيا وسلم ولم يسجد بسجد المأموم قبل السلام
ولم ينتظر واذا سجد المسبوق مع الامام فبعد في اخر صلوة ولو اقتدى
بغيره لكانت افراده وبالاخر اخر فكل سجدة متتابعة امامه وليعد في اخر

وكيفية

وكيفية السجود انه يكبر ويسجد سجدتين قبل السلام يجلس بينهما مفترشا وسبح
فيهما والالتزام بقول سجدة الذي لا ينال ولا يسجد والسهو في النفل كفي الفرض
ولو سلم من صلوة وتحرم باخرى ثم يتقن انه ترك ركنا من الاولى لم ينفذ الثانية
انه قصر الزمان وبني على الاول وان طال انقضت وبطلت الاولى ولو ابتدأ
بالفوز في الركعة الاولى وقال اللهم اهدني ثم تذكر بسجد كما لو قد في الركعة
الاولى وقال النيات ثم تذكر **فصل** السجود للداوة اربعة عشرة
اية واستماعا سنة مؤكدة وهن في الاعراف والمرعد والنخل وبني اسرائيل ورميم
واول الحج واخره والفرقان والنخل والم تنزيل وحج المفصل والنجم والافشقا
والعلق وليست في صلوات سجدة شكر تبطل الصلوة بها الا اذا كان جاهلا
او ناسيا او معتقدا لغيرتها ولا يتابع المخالف بل يفارق او يقوم منتظرا فانفر
لا يسجد الا لقوة نفسه كالامام والمأموم الا لقوة امامه ولا يقبطل ولو هو
لدهم يدي له هان كما لو ترك بعض التشهد الاول وترك ولو ايات اهي
كرامة واحدة في مجلس او ركعة مرات يسجد كل اية مرة وكيفية في
غير الصلوة ان ينوي ويكبر للافتتاح ويرقع يديه عن منكبيه ويكبر
للنوي بلا رفع ويسجد سجدة بشرائط الصلوة وسبح ويرقع راسه
مكبرا ويجلس مفترشا ويسلم ويستحب ان يقوم القاعد وينوي قائما
ثم يكبر وينوي الى السجود **فصل** في الاستحباب القيام ولا يقول
فيه سجدة وهي التي خلقه وصنعه وسخر سمعه وبصره وحوله وقوته
مركبة النية والتكبير والتسليم وشروطه الطهارة وستر العورة والاستيقظة
وغيرها من شروط الصلوة كما في سجدة الشكر وكيفية في الصلوة انه يكبر للنوي

وان قيل **وقيل** ركعتا الاستحارة والمجاورة والوضوء وينبغي بهما سنة الوضوء
الطوائف المطلقة لا حصر لها ولا اعداد ركعات واحدة هذا فاذ اشروع ولم يفر
عدد اقله الاقتصار على ركعة وان يصلي ما شاء وان يركع عددا اقل من ذلك او
ينقص بعد تغيير النية والاقبال والاحتجاب من غير **وقيل** في السنة المطلقة سنة
على الفرائض قبل وقتها بدخول وقت الفريضة ويبقى ما بقي وقتها للمؤخرة
نقل بفعل الفريضة ويخرج بخروج وقتها فاذ اقيمت الفريضة فلا يستغفر بمسئلتها
بل يصلي الفريضة ثم يتغسل بها ويكون اذا ووقت اختيارها قبل الفريضة والنوافل
المطلقة المرفوعة كالعبادة والضيء والروابط تقضى الابد والمتعلقة بسبب كالسجود
والاستسقاء ووجبة المسجد **وقيل** ان يضبط بين ركعتي الفجر والفريضة او يفضل
بينهما بحديث وان يفرق بينهما وفي ركعتي المغرب والاستحارة ووجبة المسجد قبلها اثبات
الكافرون والافلاس وكره قيام الليل دائما والنفل في البيت **فصل**
الجماعة في الجمعة فرض عين وفيما عداها سنة مؤكدة ومكررة تركها وجباة في البيوت
فرض كفاية ويستحب للرجل ولا يتركه فلا يتركه للرجل تركها وجباة في البيوت
انفصل ذكره حضور الشواهد في الطلوع والعبادة **وقيل** في المقتضية والافراد
وسقطت ولا يستحب الجماعة في الملبدة وركعة **وقيل** في المقتضية والافراد
اولى من الاداء خلف للقضاة والفرض خلف للنوافل وبالعكس فلهما
الخروج من الملبدة وما لا يصح في الجماعة في الملبدة من الاداء والافراد
جماعة صالحة بالامة ولو صار في بيت من وجبة او حلة او رقيقة او رقيقة جاز في جماعة
الجماعة لكن المسجد افضل والجمع الكثير افضل الا ان يكون امامه عتيد عا او عسقا
او قهرا او حنفا او يعطل مسجد بعد ولم يكون اماما او مشرفا في البيت

مع الجماعة افضل من الافراد في المسجد **وقيل** ادرك الامام قبل السلام قال
فضيلة الجماعة ومنها احدى تكبير الاحرام واستغفر عقيبها بعد الصلوة قال
فضيلة الحرم **وقيل** ان يمشي يسكنه ولا يسرع وان خاف قوتها ونذر الامام
ان يخفف من غير ترك شي من المباحض والبيئات والباس بالتطويل برضاها ان
اخصر او لا يكره الاستسقاء للمأمور بشرط ان لا ينظر في الركوع او السجدة
فقط وان لا يبالغ في التطويل وان يكون المسبوق داخل المسجد وان لا يعجز
بين الداخلين وان يقصد القرب الحائز للتردد والاستمالة **وقيل**
يستحب اذا وجدت الشروط واذا صلى منفردا او بالجماعة ثم ادرك جماعة استحب
ان يعيد هابنية الفرض لحيازة فضل الجماعة لا للصحة ويقع المعاد نفسا
وقيل لا يتعذر للفرض ويستحب لمن صلى ان يصلي مع من يصلي
وحده ولا رخصة في ترك الجمعة والجماعة الا العذر كالمرض والحمل الذي ائب
والرج العاصفة بالليل والزلزلة والسهوم والوهل والحر والبرد الشديدان
والمرض والتمريض وان كان المريض اجنبيا او استأجره او لم يكن له متعديا
ولم يفرغ لخدمته للاستغفار بشرى المادوية او الكفر اذا كان من زوالا ب
واشراف القريب والروجة والمملوك ومن بينهما مصاهرة او صداقة علي
الوفاء والخوف على النفس والمال او الوديع في الطريق او المنزل او الخوف
من جبر التعيم او ملل منته وهو معسر وان يكون خيرا في التور او قدرة على
النار ولا متعديا وان يرهو العفو عن القصاص وهذا القدر لو تقيت
اياما وان يكون حاقنا او حاقبا او حارقا وتركه الصلوة والحالين
هذه بل يستحب الفراغ وان فاست الجماعة ثم الصلوة ولو خاف فوت الوقت

قدم الصلوة وجوبا وان يكون جايها وعطشا والطعام والشرب حاضر
وتتوق النقص اليها بل يكره الصلوة والمال هذه حتى يكسر سورة الجوع باكل
لقم وشرب بعض الاان يخاف فوت الوقت وان يكون عاريا وان وجد ما
ستر العورة وان يكون على جنب السفر فاستد الصلوات يجرها نظرا
في الوقت او وجد من غصب المار ويرجو الاسترداد في الوقت او كل بصل
او كرا او ثوبا ثيا ولم يمكن انزال الرمح بقدر وعنه ويكره له الحضور عند
الناس واذا حضرت الصلوة وهناك يفرق انسان او حيوان محترم او يقتل
ظالم وهو قادر على التخليص لم يجر الاستغفار بالصلوة ويلزمه التخليص
ولو كان في الصلوة والمسلم بجالها او اري سارقا يسرق مال او مال غيره
جائز له قطعها **فصل** الوالي في محل ولايته حيث كان او في التقدم
والتقديم ثم المالك في ملكه الحالي عند الاجازة ثم الامام الراتب في المسجد
وان اختلف الغير بالصفات المرجحة في الكل وهو الفقر والقوة والورع والسنة
والنسب والجمرة والنظافة والحسن واليسر والورع مجرد العدالة بلى حسن
السيرة والعفة معها والمعتبر في السن ما مضى في الاسلام فلما تقدم شيخ
اسلم اليوم على ساب اسلم امس وفي النسب ما يقرب في الكفاة وهو تقدمت
هجرة او هجرة ابائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او من دار الحرب الى دار الاسلام يقدم
على من تأخرت فالعدل او في موافقته وان اختلف بالفقه وسائر
الفضائل يكره الصلوة خلفه وخلف المتباعد الذي لا يكفر ثم ان صلوا
في موات او مسجد لا والى هناك ولا الامام الراتب قدم الافة ثم الافر
ثم الادرع ثم الاست ثم النسيب ثم نظيف الثوب والبدن والارواح

ثم نظيفة الصلوة ثم حسن الطوية ثم حسن الصورة واذا بنى رجل مسجدا لم يستحق
الامامة والتأذين فيه وهو كغيره فيها وصحة الاقداد وشروط **القول**
ان يكون الامام من طهر اصلا فلو كان محدثا او جنبا او كافرا او جاهلا بخاتمة
مرثرة وهو عالم بجالها وعلم في الاثناء ولم يفارق بطلت صلوة **الثاني**
ان تصح صلوة باعقاد المأموم فلو اختلف اجتهاد شخصين في القبلة او
توبين او فائين او اقدى الشافعي بالخفي وقدمش فجه او لم امرته
ولم يتوضا او ترك البسملة او الاعتلال او الطمأنينة او الجلوس سبب
التجديت او قري غير الفاتحة ببدلها او الخفي بالشافعي الذي قصد
او اجم ولم يتوضا بطلت صلوة ولو علم الشافعي انه حافظ على ما
يعقد الشافعي وجوبه او شك في الحفظ وعدمه او اقصد ولم يتوضا
صح الاقداد به واذا ام الوالي او نائبه ترك البسملة والمأموم يعقد
وهو با صحت صلوة عالم كان او اميا وليس له المفارقة للفتنة **الثالث**
ان يعق صلوة عن القضاء فلو اقتدى بالمقيم الميهم او المقيم لشدة البرد
او العاصي بسفه او بمن على جرحه بخاتمة بطل الاقداد **الرابع** ان لا يكون
مقتديا فلو اقتدى بالمأموم قبل الانفراد وبمن شك انه امام او مأموم
بطل **الخامس** ان لا يكون اميا الا اذا كان المأموم مثله وان لا يكون
امرة ولا غنثي الا اذا كان المأموم امرة فلو اقتدى القاري بالاممي
او الاممي بالامي لا يبطل كالمارث بالانثى او اقتدى الرجل في سرية
ولم يسمع قارئه ليعلم انه قارئ او امي صحت صلوة ولا يجب البحث عن رتبة
والاخي من الجنس الفاتحة او بعضها ولو عرفا كارت والشغ والدن في لسانه

الاول
الاساس
الدين
الاصول

رخاوة تمنع اصل التشديد ويكره امامة التمام والفاد فاد ولو لم يكن الفاعلة
بما يغبر المعنى كالغف بضم الفاء او بما يبطله كالمستقين بالنون وتلك
من التعلم ولم يتعلم بطلت صلوة ولا يصح الاقتداء به لا احد وان لم يتعلم
للمحسرات والضيقة الوقت فهو كاللحي وان لم يتعلم الا بغير ولا يبطل كالتصا للذال
من المحذور ورفع اليها من الله او لم يكن في غير القاعة بما لا يتصور الكفر لم تبطل
ويصح اقتداء والمتوضي بالتيه وغسل الرجل بالماء على الخف والاستليم
سبيل البول والجرج السائل وهما من النجاسة المفقودة والقائم بالقاعد
المعدوم والمبالغ بالصبي المميز والحر بالجد والبصر بالاعمى وبالعلوس
وهما سواء ولو بان بعد الفراغ كون الامام محدثا او جنبا او كافرا يخفى
كفره كالزندق والذهري والمريد او حاملا للنجاسة الخفية لم يجب المعادة
ويثاب ثواب الجماعة والنجاسة الظاهرة ان تكون بحيث تامل المأموم
ابصرها والخفية بخلافها ولو بان محنونا او اميا وهو قاري او امرأة وهو
رجل او مشكل وجبت المعادة ولو بان في المأثنا وجب الاستيناف
السادس ان لا يتقدم على الامام في جهة القلبية فان تقدم في المأثنا
لم تنقد صلوة وفي الدوام بطلت والاعتبار بالعقب ويستحب ان يتقدم
الامام ان يتأخر قليلا ولو شك في التقدم على الامام لم تبطل ويستحب
ان يقف الامام في المسجد الحرام خلف المقام ويستدير الناس بالكعبة فان وقف
بعضهم اقرب الى جهة الامام من الامام بطلت والحر غير قلا وفي الكعبة لو اختلف
جهتاها صحت ويستحب ان لا يقوم الامام حتى يفرغ المودة من الإقامة وان يأم
بتسوية الصفوف مقبلا عن يمينه استقوا رءسكم الله وغريسيار كذا ويستحب

للقوم ان يستروا الصفوف ويقيموا ويقيموا والقرى الى الامام وانه لم يحضر
الارض وقف عن يمينه بالغا كان او صبي فاذا جاء اخر وقف غريسيار ثم يتقدم الامام
او يتأخران والتأخير اولى وان حضر رجلان او رجل وصبي اصطفا خلفه وان
حضر رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضر رجل وصبيان و
نساء وقفا الرجال خلف الامام ثم الصبيان خلفهم ثم النساء خلف الصبيان ومتى
دخل واحد كره ان يقف منفردا بل يدخل الصف ان وجد فرجة ولو في الصف المتقدم
او تحرم ثم يجر الى نفسه واحدا ويستحب ان يساعد المحذور **التابع العلم**
بالتقالات الامام اما بمشاهدة او بمشاهدة بعض الصفوف او سماع صوت الامام
او المتروك **القاسم** الاجتماع في الموقف والموافق مختلفة فان كان في مسجد
صح الاقتداء وقرئت المسافرة بينهما او بعدت اتحد البناء واختلف كالمحراب
والمسار او السطح بشرط ان يكون مسجد واتحاد الملك المتصل فلو وقف الامام
في المحراب والمأموم على المسار او سطح المسجد او بغيره صح الاقتداء اذا كان عالما
بالالتقالات واذ اختلف البناء في المسجد فشرط الاتحاد ان يكون باب احدهما
في الاخر والا فاما مسجدان منفصلان وكل واحد مع الاخر كملك المتصل بالمسجد
واذا حصل الشرط فلا فرق بين ان يكون الباب بينهما مفتوحا او مغلقا ورجبة
المسجد من نفس المسجد والمسجد المتصل بالمسجد كملك المتصل **وقيل**
ان كان باب احدهما في الاخر فاما المسجد واحد ولو كان في المسجد من قبل
مسجد فالشقان كالمسجد من منفصلين وان كانا في قضاء صح الاقتداء بشرط
التقارب وهو ان لا يزيد بينهما كلمائة ذراع تقريبا سواء كان على اليمين
او على اليسار او الجند وسواء كان على صعود والامام على هبوط او بالعكس

فلو زاده راعان اوئله صح و اكثر فلا ولو قلا هو شخصان او صفات مثلاً
فالما فتر تعتبر بين اللاحق والاول لا بين اللاحق والامام ولو كثر الصفوف وبلغ
ما بين الامام واللاحق في سجاهاز ولا فرق بين ان يكون الفضاء كله موازاً
او ملطاً او وقفاً محوطاً او مستقيماً او بعضه هكذا او بعضه هكذا او ان لم يلزم في
مسجد ولا فضاء بل احدى هاتين هاتين والآخر في اخر كهي الدار ووقفنا او يورثنا
فانه كان غير عين الامام او غير سياره فيشترط اتصال الصف من اهل البناء
الى الآخر بحيث لا يبقى فيه تسعة واقفا حتى لو كان بينهما عتبة عريضة يمكن الوقوف
عليها وجسر الوقوف ولو وقف على باب البيت واتصل بمن في البيت بحيث لا يسع
بينهما واقفاً كفى ولما عاين الوصف ولو احدث الواقف في الدوام فذهب لم يتطل
الاتصال وان كان من خلفه فيشترط تلاحق الصفوف بان لا يزيد بين الواقف الاخر
في بناء الامام والواقف الما قبل في البناء الاخر على ثلثة اذرع تقريباً ولو زاد ما الى
يسمين في المسر ما لم يدرع لم يضر **وقيل** لا يشترط الاتصال في المسجد و
السيار ولا تلاحق في المسجد بل المعتبر التقارب كما في الفضاء ويشترط في الحالين
ان لا يكون بينهما هائل يمتدح الاستطراق والمشاورة كالاباب المردودا والمعلق
او الاستطراق فقط كالمشك وحيث صح الاقتاد او صحت صلوة من خلفهم دون
من تقدم بالعقب او بتكبير الاحرام ولو كان الامام في علو والمأموم في سفلى او بالعكس
فيشترط محاذة شيء من بدن من في العلو بشيء من بدن من في السفلى والاعتبار
بمعدل القائمة حتى لو كان قصيرا او قاعا او لوقام بمعدل الحصة المحاذاة كفى ولو كان
الامام في سفينة مكتوفة والمأموم في سفينة فالحكم كما في الفضاء ولا يشترط سداً لهما
بالاخرى كمن لو تقدمت سفينة المأموم في الدوام وقد هتت بطلت صلوة الا ان

تردد في الحال وبيوت المدارس والمخانات كالذوهر والخيام كالبسوت وعرضه
المدريسة والخفاف والدار الفخاء كالفضاء وان كان الامام في مسجد والمأموم
جارية في حرمها وفي حوائط او في فضاء ملكاً او شارع متصل به جارة لاقتداً
من اليهين والسيار والمجند بشرطين احدهما ان لا يكون بينه وبين المسجد
هائل يمتدح الاستطراق والمشاورة او الاستطراق كما في الثاني ان لا يزيد
بين الواقف واخر المسجد على ثلثمائة ذراع تقريباً ولا يشترط الاتصال
ولا التلاحق فلو لم يكن في الجدار باب او كان ولم يقف بجند انرا او وقف
وهو مردود او معلق او مشك لم يجر الاقتداء ولو اتصل الصف بالواقف
في المحاذاة فلا بأس ولو وقف في دار مملوكة متصلة بالمسجد غير متينة
سيارة او خلفه فشرط الاتصال او التلاحق ولو وقف في المسجد والمأموم
على سطح متصل بالمسجد فشرط الاتصال او التلاحق ومحاذة شيء من السافل
العالى **الناسخ** ان ينوي في الاقتداء او الجماعة مقترفاً بالتكبير او قبل
متابعة الامام في ركع الما في الجمعة فانه يجب المقارنة كما يجب على الامام
فيما نية الامامة او الجماعة ولا ينافي فضيلة الجماعة الثانية الامامة
او الجماعة في غير الجمعة ولو ترك نية الجماعة في غير الجمعة وتابع الامام في
ركع بطلت صلوة ولو شك في نية الاقتداء كان كما لو شك في اصل النية وقد
مضت في النية ولو ترك المقارنة في الجمعة او الامام لم تنفقد صلوة وتصح للقوم
ان جعلوا وكانوا الرغيف دونة قال صاحب النعمة ويجب تعيين الجمعة غير الظاهر
بان ينوي صلوة الجمعة فرض الوقت او الصلوة المفروضة ركعتين **العاشر**
توافق نظم الصلوتين في الاركان لاني عدد الركعات فلو اقتدي قرضا

بصلوة هبارة او حنوف بطلت ويجوز اقل من المثل من الغرض بالمثل
 والطويل بالقصيرة وقام كالسجود والقصيرة بالطويلة ويقارن عند
 قيام الامام وينظر الا في التشديد الاخير من المغرب ولوصلي العشاء خلف
 الراوي جاز واذا سلم الامام وافتتح ركعتين جاز الاقتداء ثانيا
 والافراد اولى بالخلاف قال القاضى حسين ولوصلي الحنفى الورق خلف الشافعى
 بطلت **الحادى عشر** الموافقة في سنة فاهضة المخالفة تركا واثباتا كسجدة
 المتداوة والتشديد الاول فان اتى بها الامام وتركها المأموم او بالعكس
 بطلت صلوة ولو تخلف للفوت وحقه في السجدة الاولى وجلس للاستراحة
 ولم يجلس الامام فلا بأس كما لو اتي بالجلوس في غير موضع **الثاني عشر**
 ان تخلف بتمام تكبيرة عن تمام تكبيرة الامام قلوت تقدم على الامام مع شدة الاقتداء
 او ساوية وان وقع مرة تكبيرة المأموم مع تكبيرة الامام او شك في المساوية
 والتأخر لم ينعقد صلوة ولا مشيروطا الخلف في السلام ولا في سائر الاركان
 وكنت المساوية تبطل فضيلة الجماعة والتقدم يعصيه فيبقى ان يجري على
 اثر الامام بحيث يكون ابتداء بطل واحد من الافعال متأخرا عن ابتداء
 ومقدم ما عدا ذلك **الثالث عشر** ان لا يتقدم بتمام ركعتين فليتين
 فلور كعب واعتدل وهوى الى السجود والامام بعد في القيام وهوى الى
 السجود الثاني والامام بعد في الاعتدال بطلت صلوة ولا تبطل بالتقدم
 بركن ذكرى كالفاتحة والتشديد ووقع محسوبا ولا يستحب اعادته
 للخروج من الخلاف لوقوعه في الخلاف ولما بركن فعاين كالركوع والسجود ولا
 يفعل في ذكرى كالفاتحة والركوع ولا بد كركعتين كالشديد والصلوة

على النبي صلى الله عليه وسلم ولو تقدم بفعل عامدا او عمدا بطلت وساهيا وجاهلا
 فلا ولو كان التقدم سهوا تخير بين العود وعدمه والتقدم بفعلين هما
 ناسيا او جاهلا غير مبطل لكن المأثم به غير محسوب فيستدرك بركعتين
 بعد سلام الامام **الرابع عشر** ان لا يتخلف بتمام ركعتين فليتين
 غير عذر وباربعة بعد ركعتين بركعة طويلة وهو المند كور في شرح الباب
 والخبر والماور وتعليقه وقيل وبقصيرة ايضا لا في الزحام
 وهو المرق في شرح الكبير والصغير والروضة ولو اشتغل بقراءة السورة حتى
 هوى الامام الى السجدة الاولى او بالفتوت حتى هوى الى الثانية بطلت
 ولا تبطل بركن قائم كما اذا ركع واحدة في الارتفاع فركع المأموم ولا بركعتين
 اذ لم يتم الثاني كما اذا ركع وانصب ولم يوفركع ولا بد كركعتين كان
 ابتداء بالتشديد من الاخير بعد فراغ الامام من التشديد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وقام الركبان يفرغ احدهما من ركعتين والاخر بعد فيما قبله وتمام الركعتين بان يفرغ
 منها والاخر فيما بعد قبلهما وهكذا بقياس الثلث فكثر والزحام والنيان والبطوء
 في القوة واشتغال المواقف بدعاء الافتتاح والتعوذ اعتد ار فلو ركع الامام ولم يتم
 فاتحة المأموم للبطوء والاستغفار او تذكر انه سمي الفاتحة او شك في قولها قبل
 الركوع وجب بالقوة والسعي خلف الامام ما لم يزد الخلف على طلبة اركان فان زاد
 ولم يتم الرابع وجب ان يوافق ويتدارك بعد سلام الامام كما يجب الموافقة فيما
 اذا ذكر او شك بعد ما ركع هو ايضا وحيث سعي فهو كالسجود حتى لو سجد
 وقام ادرك الامام في الركوع سقط عنه القوة وكان مذكرا للركعة ولو كان المأموم
 موقفا سبى يزد الكلمات فركع الامام قبل ان يتم هو الفاتحة وجب للقيام وتختلف

كما تخلف بلا عند ركوع الامام والسجدة في الفرة ركع ان لم يستغل بدعاء
 الاستفتاح او النقرة وكان مدركا للركعة فان لم يركع وارتفع الامام من حيث
 الاقل لم يكن مدركا وتخلف بلا عند روات استغل فلا يركع حتى يقرأ بقدر
 من الفاتحة فان لم يقرأ وركع بطلت وان قرأ فان اذرك في الركوع كان مدركا
 وفي الامتثال فلا وتخلف تخلف بعد **وقيل** بطلت بلا عند روات حضر
 وحضر ولم يكن حتى ركع الامام فليركع فهو مدرك وخافا ولا اثر لساكنه
 قبل ان يلحق حكم الجماعة وان ادرك الامام راكعا فينبغي ان يركع للاستفاح
 ثم للهوي فان انقصر على واحدة وقصد بها الافتتاح انقذت بشرط ان يعاقف
 بوقوعها في القيام كما مر في الكبير وان قصد بها الركوع او اطلق فلا ومهما
 خرج المقصد من المتابعة بنيت المفارقة لم تبطل وبغير عن ريكه وهو كل عارض
 رخص في الابتداء وترك الجماعة والحق ترك سنة مقصودة كالشهادة الاولى
 والقنوت وعدم الصبر على طول الركعة لضعف او شغل واذا اقيمت القنوت وهو في
 حاضرة لا فائتة ندب ان يقبلها نفلا ويسلم من ركعتين ويدخل في الجماعة
 ولو اقتدى في خلاها جاز وان كان في سنة او من فوائتها انما وان لم يأمن قطعها
 ودخل الجماعة وموادرك الامام في الركوع كان مدركا للركعة بشرط ان يكون محسوبا
 للامام هو لو ادرك ركوع المحدث او الشاهي بزيادة ركعة لم يكن مدركا جمعة كانت
 او غيرها وهذا الادراك ان يلتقيا في هذا اقل الركوع حتى للهوي وبلغ حد
 الاقل واطمأن قبل ان يرتفع الامام عن الاقل كان مدركا والطمانينة
 شرط الادراك ولو شك في الحد المعبر لم يكن مدركا واذا ادرك في الشهادة
 الاخير لزمه المتابعة في القعود دون الشك واذا سلم الامام فانه لم يكن

الموضع موضع جلوس المسبوق قام بلا مكث ولم يكن فان مكث بطلت صلواته
 وان كان موضع جلوسه قام مكبرا ولم يقصر المكث **والسنة** ان يقوم بعد
 تسليم الامام ويجوز قبل الثانية فان قام عامدا عما قبل تمام الاولى
 بطلت قاله في الكبير والروضة وهذه الاستقهم الا على اختيار صاحب التذنيب
 فان المتقدم بركن مبطل عنده فاما على اختيار الجمهور فانه لا يستقيم لاث
 المتقدم بركن تام غير مبطل عندهم وما يدرك المسبوق اقل صلواته وما يفعله
 بعد سلام الامام اخرها فلو ادرك ركعة من المغرب بجزء في الثانية عن
 يستند بعدها ويسير في الثالثة ولو ادرك الاخرة من المصباح في الثانية
 بعد سلام الامام لكن لو ادرك ركعتين من رابعة بقراءة السورة في الاخيرتين
 وذكره ان يؤتم قوما وهم اكثرهم بكونه ملغى من يوم فيه كالظلم وكثرة فان
 لم يكن كذلك فالتعب عليهم ولو كره بعض المأمومين بعضا لم يذكر الحضور
فصل في جواز الفرض عند وجود السبب والمحل والشرط والسبب
 هو السفر وله شروط **الاول** ان يكون له غاية معلومة ليغرم في المبدأ
 على قطع تلك المسافة فلا يقصر الهائم وان تردد الفرسخ ولو خرج طرفة
 في طلب اب أو غريم لينصرف من بلقاءه ولا يعرف موضعها لم يتركه وان طال
 سفره كالهائم فان وجده والمسافة بعيدة يركض عابدا **الثاني** ان يكون
 طويلا وهو سبعة عشر فرسخا بالاسمي ذهابا لا ايابا كل فرسخ ثلثة اصابع
 كل ميل اربعة الاف خطوة وكل خطوة ثلثة اقدام ويعبر بتحديد اقله فقط
 شيء قليل لم يقصر والمسافة في البحر كالمسافة في البر وان قطعها في ساعة فان
 شك فيها اجتهد ولا يعتبر الزمان في البر ايضا حتى لو قطع المسافة في ايام او في يوم

واحد فله القصر ولو كان المقصد طريقا طويلا وقصيرا فلكل الطريقين لما من
 او سبولة او زيادة او عبادة او تنزه او حرا او برد او طلبا بقوله القصر والغرض
 القصر فقط فلا واذا خرج الى بلد بعيد ثم بدى في الطريق او ردد او ابدل
 المقصد انقطع فاذا افاق الموضع فهو سفر جديد وتوابع الحاجة وهو
 غريب رخص وان كان سقيما في الموضع وان كان متوطنا فسفر جديد
 ويخرج خرج الى بلد قريب ثم نوي المجاوزة الى بعيد فالابتداء من المدينة
الثالث ان يكون فيه غرض صحيح كالحج والزيارة ولو كان ينقل من بلد الى
 بلد بلا غرض او بلا غرض صحيح لم يقصر قال الشيخ ابو محمد ومجوده رؤية البلاد والنظر
 اليها ليس من الأغراض الصحيحة **الرابع** ان لا يكون معصية فلو ركب العبد
 من السيد او الزوجة من الزوج او الغريم المورس والولد بلا اذن الوالد حيث شرط
 الاذن او سافر ليزني او يقطع الطريق او يسرق او يظلم او يقتل بريئا لم يقصر
 والمخبر بالمعصية ان يتعقب نفسه ويعد بدابة بالركض بلا غرض صحيح
 كالرياضة ونحوها ولو كان السفر مباحا لم يجعله معصية لم يتركها ولو عكس
 نية لا تبد او من ثم والعاصي بالسفر لا يطر ولا ياكل الميتة مضطرا او لا تسقط
 عنه الجمعة وتسقط في السفر القصير وابتداء السفر بالخروج من بيوت البلد والقول
 فان لم يكن في العراء للمزارع والبساتين ومن الحلة ان كان من اهلها وانما
 بامور **الاول** نية الإقامة في الطريق او المقصد فلو نوى الإقامة في عام او ثمان
 مطلقا او اربعة ايام سوى يوم الدخول والخروج انقطع سفره بالوصول اليه
 لا قبله **الثاني** غرض شغل لا يتجزأ في اربعة ايام كالنفقة والتجارة الكسرة وشبهها
 سواء روى في الطريق او المقصد فان كان شغلا يتوقع بخره كل ساعة كمن يفتش

بشي ضياع او بيعه وخروج قافلة وشبهها وهو على الخروج متى تخرج فله القصر
 الى ثمانية عشر يوما وليدة **الثالث** البدء او التردد او الما بدل او الرجوع الى
 الوطن كما مر **الرابع** نية الانصراف اذا تخرج في الطريق فلو خرج مسافرا من حلق
 او اكر في طلبات او غريم ثم نوى الانصراف متى يلقاه فاذا لقيه انقطع وهو سفر
 جديد وقبله جازا القصر **الخامس** الوصول الى المقصد مع غرض الإقامة او
 استقل لا يتجزأ في اربعة ايام كما مر **السادس** الوصول الى الوطن وهو
 موضع الترخص في الما بداء لا يقصد العبور واما الحبل وهو الصلوة فله
 شروط **الاول** ان يكون مكتوبة فلا قصر في المندورة والسنة **الثاني**
 ان يكون رباعية فلا قصر في الصبح والمغرب **الثالث** ان يكون حاضرة او
 فائتة السفر وان لم تكن كذلك السفر فلا قصر في فائتة الحضر والسفر القصير
 والعصيان والمنكوك في صفاتها واما الشروط فستة **الاول** ان لا يقيد
 بعم فانه فعله ولو لحظ لزما الاقام وان قسدت صلوة او قسدت صلوة
 الامام او بان محدثا لاهو ولو صلى الظهر يوم الجمعة خلف من يصلي الجمعة
 ولم يفر الجماعة اثم وان كان الامام مسافرا ولو اقيدي بغيره ونوى القصر
 انقذت واثم ولو نوى المقيم القصر لم ينعقد صلوة ولو اقيدي بمسافر شدد
 انه نوى القصر او الاقام فله القصر ولو علق فقال ان قصر قصرت فان اتم اتممت
 جاز وقصره قصر ولا فلا **الثاني** ان لا يقيد بمنكوك السفر فلو اقيدي
 بمنكوك اتمم اتمم او صافرا اتم وان علق على نية وبان انه مسافر قاصر
الثالث نية القصر بان ينوي صلوة الظهر ركعتين او قصر او صلوة السفر
 ركعتين فلو نوى الاقام او مطلقا الرمة الاقام **الرابع** التميز في الدوام عما

ينافي الجرم فلو بدى لدا ن يتم او تردد في القصر والاقام او شك في انه نوى القصر او
الاقام لزعمه الاقام **الخامس** ان يكون من اوقات الصلوة الى اخرها ما فرقلون في
الاقامة فيها او شك في نيتها او شك في سفينة الجدار لاقامة لزمه الاقلها م
السادس العلم بجواز القصر فلو ظهر انه الظاهر مكنتان ونوى في السفر كعتبة
بطلت ويجوز للمسافر ان يقصر يومها ويتم اخر او يقصر صلوة ويتم اخرى والقصر
افضل اذا بلغ السفر ثلث مراحل او يجد في نفسه كراهية حتى يزول بركله الاقام
والجاء هذه كترك المسح على الخف وسائر الرخص كراهية لها وغسل الاجر افضل
من المسح على الخف الا اذا ترك رغبة غير السنة وترك الجمع افضل من الجمع وفاقا
فصل يجوز الجمع بين العصرين والعشاءين تقديمهما فيما خيرا في
السفر الجامع للشروط المذكورة ولا يجمع الصبح الي غيرها ولا العصر الى المغرب
والافضل للمساير التأخير والمنازل التقديم واذا قدم فلتصح العصر والعشاء
شروط **الاول** الترتيب فانه بدء بالاخيرة بطلت فوجب الماعادة بعد الاولى
وان صلاهما مرتبا لم يثبت فساد الاولى بسبب وجوب اعادة تمام مرتبا
الثاني النية للجمع عند تحريم الاولى او في انشائها او مع التحلل فيها فانه لم ينو
هكذا بطل الجمع وتعين تأخير الثانية الى وقتها ولو نوى الجمع ثم ترك قبل الفراغ
ثم نوى ثانية جاز للجمع **الثالث** المولاة فلو طال الفصل بينهما عادة
وان كان بعد بطل الجمع واخر الثانية ولا بأس بما لا اقامة وانهم و
الطلب الخفيف بينهما ولو ترك ركعتين من الاولى بطلتا واعادها جميعا
وفى الثانية وقد كرهوا القرب تدارك وان طال بطل الجمع وان لم يدرا اعادة
كلتا في وقتها **الرابع** دوام السفر الى عقد الثانية ولو نوى الاقامة في الانشاء

او قبل الشروع في الثانية او استتبت السفينة الجدار لاقامة بطل الجمع وفي الثانية
فلا واذ اخر فلو وقع الاولى اداء شرطان او طلبة **الاول** نية الجمع في وقت
الاول ما بقي قدر ركعة او اكثر والافصى وفي فائنة السفر **الثاني** دوام
السفر الى تمامها فان اقام قبل تمامها صار الى الاولى قضاء وفي فائنة الحضر
ووجب اتمامها **الثالث** نية الجمع عند الشروع في الاولى او في انشائها وفي
اشتراطها خلاف والمذكور في شرح الباب والمحرم والمأوى وتعليق انشاء
شرط والمخرج في الشرح الكبير والصغير والروضة المنع فعلى الاول يقصر الاولى
فائنة اذا لم ينو وفي فائنة السفر وفي الصور كلها لا يجوز التأخير عن وقت الاخرة
وفاقا والكلام في جواز القصر وجوب تمييز القضا عن الاداء في النية
ويجوز الجمع بين العصرين والعشاءين في الحضر تقديمهما بعد المطر والمخ والمبرد
الذي بين شرط الترتيب والمولاة ونية الجمع وان يصلى جماعة وفي مسجد
بعيد وان ينادى في الطريق وان يكون المطر موجودا عند تحريم الصلوتين
والتحلل من الاولى لا غير فلو صلى في المسجد منفردا او في البيت منفردا ولا مطر
شطرت فيها لم يجر الجمع ويجوز بين العصر والجمعة بالشروط المذكورة ولا يجوز
بالمطر والخوف والوهل والريح والظلمة **وقيل** يجوز بالمرض
تقديمهما وتأخيرا فان كان يحتم وقت الثانية قدمها الى الاولى وبالعكس يعكس
وتقدم سنة العصرين ندبا ويؤخر جوارزا ولا يوسط المقدم هتما والمأخر
ندبا ويؤخر المقدم سنة المغربين وجوبا والمأخر المرتب سنة المغرب
عنها ندبا وسنة العشاء وجوبا **وقيل** الصواب انه يصلى
المقدم سنة الظهر المتقدمة ثم الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر المتأخرة ثم سنة

الاول في وقتها

فصل صلاة الجمعة فرض عين على كل عاقل بالغ حر ذكراً مقيماً
 خالفاً عن المرض وسائر الأعذار المحجزة لترك الجماعة فلا جمعة على صبي ومجنون
 ومغفل عليه ولا على قز ومذنب ومكاتب وحر البغض ولا على امرأة وخنثى
 ولا على مسافر ولا على من له عذر مخصص وإذا حضره ألم تجب عليه ولم يقدر
 بهم إلا لمعدوم وتجيب بالشروع على المذنب وغيره وتجزي غفلة النظر بشرط
 تأخير تكبيرهم عن تكبير أربعين من الكاملين وتجيب على السكبان والزمن والهرم
 إذا وجد المركب ولم يشق الركوب عليهما وعلى الأعرج إذا وجد قايماً وعلى
 الغريب وإن لم يتوطن إذا انفرد بالجمعة أربعة أيام سوى يوم الدفول
 والخروج أو له شغل لا يستجز في هذه المدة كالمنفعة والتاجر ولكن لا يقدر
 حتى يتوطن وعلى أهل القرى والأسراب إذا كانوا أربعين كاملين وإذا كان
 بلغهم النداء من بلد أو قرية يقيم فيه الجمعة فعليه بحضور هذا كاهل الخيام
 ويشترط أن يكون النداء من حيث تقف على طرف البلد أو القرية من جانب
 قريتهم أو قيامهم ويؤذن على عادته والاصوات هادية والرياح ساكنة
 والسماع من مطبخ لا أصم ولا حديد لا سمع وإذا كان العدد خلافتين أو يكون
 القرية هنيئة بالجر أو البحر أو اللبن أو الخشب أو السعف أو الجريد أو القصب
 ويشترط أن لا يقاد نقل بين قريتين فلا تجب الجمعة على أهل الخيام وإن لم يظنوا
 اصلاً ولا يجرئ عن الظاهر وإن يكون بمجمعة الدور والمنازل فإن تفرقت لم يجب
 الجمعة وإن تقاربت وجبت وقال في البحر وهذا القرب أن يكون بين قريتين أو قريتين
 دوراً بينهما ذراع ومن وجبت عليه الجمعة ولا عذر له إذا أصاب النظر قبل خواتمها
 بطلت حتى يترك أهل بلدة أو قرية وصلوا الظاهر ثم الكلى ولم يفتح الظاهر حتى يصفى

الوقت بحيث لا يمكن إقامة الجمعة والواجب لمن لا يتوقع نزول عذره كالمرءة
 والأمن أن يصل الظاهر في أوّل الوقت ومن يتوقع كماله في وقت العبد والمشافران يخرجهما إلى
 اليأس عن إدراك الجمعة وهو أن يرفع الإمام رأسه من ركوع الركعة الثانية ولو كان منزلاً
 بعيداً فاختار إلى الحد فواحد في السعي لم يترك الركوع الثاني حصل الفوات في حق ويحكم إنشاء
 السفر يوم الجمعة بشرط **أولها** أن يكون السفر فيها دون ما إذا كان واجباً كالجمعة
 أو من دون ما كرامة النبي صلى الله عليه وآله **الثاني** أن لا يبلغه ضرراً يخلف عن الرفقة **الثالث**
 أن لا يمكنه الجمعة في الطريق أو المقصد وإذا حرم فلا يتركه من غير أن يفتي الجمعة وإذا جاز لا يمكنه
 في الطريق فعليه الحضور حيث أمكنه **فصل** الجمعة شروط العامة
 شروط **الأول** أن تكون ركعتين فلو صلّى لها أو لا بها عاهد بطلت **الثاني**
 أن تقام بها في وقت الظهور حتى لو وقعت تسليمه الإمام في وقت العصر فانتقلت الجمعة وجبت
 الظاهر أن سلمه من علمه بالحال أو جهل وطال الزمان وجب الاستئذان والآء فينبغي
 ولا يحتاج إلى تجديد فيه الظاهر ويستبرأ بالقراءة من ثم ولو قام المسبوق إلى الركعة الثانية
 وخرج الوقت قبل سلامته فذلك ولو شك قبل السلام في خروج الوقت وقبض
 أنها جمعة ولو شك بعد السلام ولم يتبين الحال صحّت الجمعة ولو ضاع الوقت
 بحث لا يتبع الخطيئتين وركعتين حققت على الواجبات شرعاً في الظاهر
الثالث أن تمام في خطبة إمامية للجمعة سواء كانت من حجر أو طين أو جريد أو سعف
 أو قصب ولا يشترط أن تمام في مسجد ولا كفى بل يجوز في قضا ومعدود من
 خطبة الموضع ولا يجوز في موضع يترفع المشافران إذا خرج إليه على ما مر في القصر **الرابع**
 أن لا يبعثوا ولا يشار بها جمعة أخرى إلا إذا كبر في البلد وكثر أهلها وشغل أهلها
 في مسجد واحد لوقوع الزحمة أو بعد أطراف البلد أو لوقوع المقابلة بين أهلها

الوقت
 والظاهر
 والظاهر
 والظاهر
 والظاهر

الوقت
 والظاهر
 والظاهر
 والظاهر
 والظاهر

فيحجز التعدي بحسب الحاجة وهذا بعد كما في الخارج عن البلد وحسب مقتضى الزيادة
لنقد واجعتين فالصحية السابقة بكتابة الاحكام وعلى هذا لا حقيقة الظاهر ولو اقتصر
قبل السلام فلهن البناء على المأخر والافقنا معا ولم يعلم السبق ولا المعية
بطلنا فيشأنك كجبة ان وسع الوقت **الحامس** العدد فلا تنقذ بالقلوب
اربعين ذكرا مكلفا اخر امتوطنا ولا يشترط ان يكون الامام وراؤه ومشرط العدد
في جميع الصلوة وفي الكلمات الواجبات في الخطبتين فلو نقص قبل الفراغ
من الصلوة ولو لم يخطب بطلت ولو اتم الامام وتباطى الاربعون ثم تحرقوا وتمكنوا
من اتمام الفاعلة قبل ركوع الامام في الجملة وان لم يتمكنوا حتى ركع الامام فلا
ولو نقص العدد قبل افتتاح الخطبة لم يبيد بها وفي الخطبة فاعلم ان في غيبته
غير محسوب فان عادوا فربما ينجي والا فيستكتف وان جاء واخرت
بلا فصل وان نقص بين الخطبة والصلوة فان عادوا فربما يشرع في الصلوة
والا فيجب اعادة الخطبة ان وسع الوقت والا يشرعوا في الظهر والنفل فيش
الاقامة في صلاة لوقوفه على التابيد الا الحاجة كجماعة وزبارة وعبادة ومخوف
خسارة وكفوها ومشرط الكلف غير اعتياد التزول في وقت معين وفي الرحلة
في وقت اخر فلو كانوا يزلون في موضع هيفا ويرحلون مستكثرا وبالعقيد
كالأكراد والأتراك فليسوا بمنوطين **السادس** الجماعة فلا تنفع الجماعة
بالعدد فرادي ويجوز ان يكون الامام عبدا او صائرا او صبيا اذا اتم عدد
الكاملين وقت ذاك اياها الله الامام جنب او عذبا وتم العدد دون
صحة الجماعة **والثاني** في ذلك الركوع الثاني من الجماعة كان مذكرا
ومؤمرا لم يبد لك فلا وينبغي الجماعة هو ازاو فيقوم بعد سلام الامام الرابع

السابع خطبتان قبل الصلوة واكانهما خمسة **الاول** عداسه بلفظ الحمد
واشهد فلو قال الشكر والملاح او اثناء وسدا لله الحمد للرحمن والرحيم او الرب
لم يجر ولو قال الحمد لله او تحمدا او بغير ذلك **الثاني** الصلوة على رسول الله
صلو بلفظا فلو قال السلام او الرحمة او المغفرة على محمد او الرسول او النبي لم يجر
ولو قال الصلوة على محمد او صلى على الرسول او صلى على النبي او الماشرا او
لما حي او العاقبة او البشير او اللند يركفي **الثالث** الوصية بالطاعة والتقوى
ولا يكفي الاقتصار على التحذير من الاغترار بالدنيا بل لابد من الجمل على الطاعة
والمنع من المعصية ولا تجب لفظة الوصية ولا التطويل بل لو قال اطيعوا الله
كفي وكل واحد من الثلاثة ركز في الخطبتين جميعا **الرابع** الدعاء للمؤمنين
عواما والمؤمنين خصوصا والاولا والاولى ويجب ان يتعلق بالآخرة ولا يختص
باوطار الدنيا واقله ما يقع عليه الاسم ولو حكم الله ويختص بالثانية ولا يجب
في الاولى **الخامس** القراءة في هديها لا بعينها وفي كليتها اولى والا في الاولى
واقلها اية تفيده وهذا فلو قرأ ثم نظر لم يكف وان عدا اية ولو قرأ ثم شتمت
على غلطة بقصد الوصية والقراءة لم يجر ومشرط الخطبة النية والتعرض للوضوء
والشأخر الزوال والتقدم على الصلوة وقراءة قايما ان قصا قدره والافا لانتا
لوي والمجوس بينهما والطهانية فيه والطهارة عن الحدث والخبث في القلوب
والبدن والمقام وسر العزق والعلم بواجباتنا والمولاة بيت الكلمات
حيث الخطبة والصلوة والترتيب بين الجمل والصلوة والوصية **وقيل**
لا وان تكون الخطبة بالعربية فان لم يكن ثم هي بحسبها جاز في غيرها الى التعلم
ويجب التعلم فان مضى الامكان ولم يتعلم واحد اثموا وليس لهم الجماعة بل يصحون

سبح
اول
والصلى
والثاني
والثالث
والرابع
والخامس
والسادس
والسابع
والرابع

المظهر وان يرفع الصوت فان خطيب ستر لم يجز وان يسمع اربعين من اهل الكمال
ولا يجب الاستماع وهو يشغل السمع بالسمع ولو رفع الصوت ولكن كان بعضهم
اصم او بليما او بعيدا لم يكف ولو سمعوا لم يفهموا كفى وهذا المولاة ما حدث
في الجمع بالتقديم ولو احدث في الخطبة واستخلف على القرب صح وبني ولو خطب
واحد وام آخر من سماع الخطبة جاز واذا ارجح في الخطبة لا يلقف مادام يردد
فاذا استكت يلقن ولا يحرم الكلام حال الخطبة لا على الخطيب ولا على المأمومين
السامعين وغيرهم كذكره الا لغيرهم كاذن ارفع يراو غريب وتعليم غير
او من شئ واستجاب يقتصر على الاشارة وكذا الدق على درج المنبر والدعاء
عقب الصعود والانتفاة يعني وشمالا والاشارة باليد والمجازفة في اوصاف
السلاطين في الدعاء لهم لا الدعاء بصلاتهم ولا بكثرة الكلام حال الادة ان ولا
بين الخطبة والصلوة ولا الشرب حال الخطبة للعطشان وكثرة التنقل حال الخطبة
واذا كانت رابطة الجمعة والسلام ويستحب الجواب كتحيت العاطس وتحييد المسجد
ان لم يفتو الوقت وقادت بالمشة فنيها او **وسن** ان يخطب على منبر فان لم
يكف فقلو عال وان سلم اذ اقرب من المنبر واذا اصبعدوا قبل وسلم وجب الجواب
وان يجلس حتى يؤذن وان يؤذن واحد وان يقوم على غير المنبر وان يكون
الخطبة بليغة قريبة من الفهم مائلة الى القصص الخالية من الكلمات المشتركة والغريب
والافتكر وان يستدبر القبلة ويستقبل الناس وان يكون الجلوس قدر سورة
الاخلاص وان يعتمد على سيف او قوس ما خوذ بالسرحي وان يستقل
المنبر بحر المنبر وان يختم بقوله استغفر الله لي ولكم اجمعين وان يأخذ في النزول
والؤذن في الاقامة بحيث يبلغ الحجاب مع فراغ المؤذن حفظا للمولاة والادب في

في الركعة الاولى بعد الفاتحة سورة الجمعة او الاعلي وفي الثانية سورة
المنافقين او الغاشية ونحوه ب الغسل بعد الفجر ولا يصح قبله ويحقق بين
حضره من المحدث وغيره وان يكر الى المجمع وان يتزين باخذ الشارب و
الطفر والاستسك وقطع الرواح الكريه وان يتطيب باطيب ما يجد وان يغسل احسن
الغسل وهو الميضرم البرد والامام يزيد في حسن الهيئة فيتميم ويرتدي وسيرد
اولا ولا بأس بنزع اللباس في المسجد شدة الحر الا عند صعود الامام الى المنبر من الصلوة
وان غشي ولا يركب في العيد والجماعة والعبادة الملهو وهم ونحوها وان غشي
بالسكنة لم يفتو الوقت كسائر الصلوات وان يتعد قريبا من الامام الا ان يكون
هنا وضكر ولا يقدر على تغييره وان يشغل قبل الخطبة بالذكر والصلوة و
الصلوة على النبي صلعم وان يكثر منها ليلة الجمعة ويومها وان يقرأ سورة الكاف
فيها وان يكثر الدعاء في يومها وان يصلي او يسبح او يقرأ اذا غلب النوم فان لم
يندفع فتحو الى مكان اخر من المسجد وان يترك حديث الدنيا كما في سائر المساجد
وان يفصل المرفضة عن غيرها بما فتحو الى البيت او الى مكان اخر من المسجد وبكلام
مباح وان يتصدق او الماعون من سائر الامام يخطب فانه يكره واذا اعتاد القعود في موضع
كره للغير ان يزاحم واذا اقع في موضع حرم للغير ان يقعد يجلس فيه ولو قام باخيار
لا يعد غيره لم يكره القعود لانه ان تحو الى مكان سائر في الاول في سماع الخطبة
لم يكره واذا كان بعد كره لتفويت خطر ولو فرش رجل ثوب لم يجز للغير الجلوس عليه
ولكن يجوز الرفح والجلوس مكانه ولو امر غيره بسكر وبأخذ له مكانا لم يكره وكذا تخطي
الرقاب الا اذا كان اماما او مخطيا ولم يكن معهودا يقعد فيه او غير معظم وبين
يدبر فرج خالية ويجرم الاستغفار بالقعود والصناب على اهل الوجوه

بعد صعود الامام وشروع الركعة في الاذان ويصيح ولا تحرم في الطريق او المسجد والحالة
هذه وقوة القرآن في المسجد تنفع لبعضه وشئ من غيره فان كان نفعها اكثر فالقوة و
افضل وان كان الشئ شوا كركعت **فصل** اذا بطلت صلاة الامام فقدم
هو واحد من المأمومين واحدا او تقدم هذان الا اذا كان في الركعة الاولى من الجمعة
ولم يقدم الامام فيجب حينئذ في الثانية لا يجب ولهم الانفراد بالجمعة كالمفارقة
فيها وانما واجبة وان لم يكن عند رولا تخلف شرط **الاول** ان يصلح الخليفة
لامامتهم فلو كان خشي او امرأة لم يجز لكن لا يبطل صلواتهم الوان يتابعوا **الثاني**
ان يقدم على قرب فان قصور كما على الانفراد امتنع التقدم والمتابعة ومن
مكن ولو كان هذا في الركعة الاولى من الجمعة يبطل **الثالث** ان يكون الخليفة من
مقدم ياب قبل الحدث اذا كانت الصلاة جمعة وان قبطل بالمتابعة وان لم تكن جمعة
ولا الخليفة مقدم ياب وكان الاقله في الركعة الاولى والثالثة من الركعتين باعديها من
والا يحتاج الى تجديد بالنية كما لا يحتاج في الجمعة حيث يصح الاختلاف وان كانت
الاقله في الثانية والرابعة من الركعتين او الثالثة من المغرب لم يجز بالنية
مجددة ولا شرط في الجمعة وغيرها ان يكون الخليفة مقديا في الركعة الاولى
بل يجوز استخلاف المسبوق الهام بتدبير صلاة الامام وعليان يراعي نظم صلاة
الامام فان استخلف في اخيرة الصلوة فنت فيها واعاد في الثانية ويشهد ويسجد
لسهر الامام ويسهر في القوم بالمفارقة او الانتظار ويسجد في اخر صلوة
ولو اقتدى في الاولى من الجمعة ولو في الركوع واستخلف فيه او في الثانية اتم الجمعة
لكن ولو استخلف بعد الاولى اتم للقول بجمعة ونفسه الظاهر لكن لو دخل اخل
واقدم به ولو في الركوع ادرك الجمعة واذا تمت صلاة الامام دون المأموم

كونه

كونه مسبوقا فاراد ان يقتدى في الباقي بغيره لم يجز جمعة كانت او غير **فصل**
اذا منعت الزجعة لبعض المأمومين من السجود على الارض في الجمعة او غيرها وامكنه ان يسجد
على ظهر انسان او جدر فانه لم يمكن فينظر الى المكان فان تمكن قبل ان يركع الامام
في الثانية سجد وقام ويكون كالسبوق وان لم يتمكن حتى يركع فيركع معه ويسجد
ويكون مذكرا ركعة من الجمعة ولو لم يركع معه ويسجد جريا على ترتيب صلاة نفسه على ما بات
واجبه المتابعة لطول صلاة فيسألف في الحار وبها هلا او ناسيا فلا ولم يقتدى بسجوده
فاذا انتهى الى السجود في ترتيب صلاة نفسه فيحسب له ويكون مذكرا ركعة من الجمعة اذا
وقفت السجدة ثانيا قبل سلام الامام ولو تخلف بالسجدة ثانيا ناسيا حتى يركع الامام في
الثانية فالحكم كما لو تخلف بالركعة الاولى **فصل** اذا كان الخوف بحيث
يتأخر الناس او بعضهم ترك القتال وقت الصلاة والعذر في حينه فيقبل
الامام الثامن صفيين ويصلي بهم الى الاعتدال فاذا سجد سجد معه هذا الصفيين
وعمره الاخر فاذا قاموا سجد الحارسون ولحقوا به فاذا ركع واعتدل بالجميع سجد
وسجد الحارسون ولحقوا بالساجدين فاذا جلس سجدوا ولحقوا به وتشهد
بالجميع وسلم ولو حرس في الركعتين صف واحد او طائفة من صف هان وان لم يكن
في جهة القبلة فيجعلهم فرقتين ويصلي بفرقة جميع الصلاة والاخرى تحرس فينبه
الاحلون ويجئ الحارسون ويصلي بهم مرة اخرى ولذا فلة او يصلي بفرقة ركعتين
ويغار قوته في الثانية واعوا لانفسهم وذهبوا ويجئ الحارسون فاقتدوا فاذا
جلس للشهادة قاموا بلانية المفارقة في الثانية واعوا بانيتهم ولحقوا في التشهد
وسلم بهم وهذه اولى من الاولى والامام يقرأ الفاتحة والتشهد في الانتظار
ولو كانت مفارقة يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة ويجوز ما قلناه والاولى

اولي ولو كانت رباعية فيصلي بكل ركعة كعتين وثمانين يحلهم اربعاً ويصلي
بكل ركعة اذا تمت الحاجة بان كان المسنون اربعاً والكفار استثناءً مثلاً
والا قسطل وندب على السلام في هذه الانواع بشرط **الاول** ان يكون طاهراً
والا قسطل كالمسح بالتراب **الثاني** ان لا ينع من اركان الصلوة كالبيضة
المالعة من وضع الحبة والافكن **الثالث** ان لا يكون في الزرع خطر والا فيجب
الرابع ان لا يثاذي به احد كالتحريك والترسي في وسط الناس والا فيكره وان
اشتد الخوف ولم يثبات لا يتركه فيصلي ركعتين او مشاة مستقبل وغير مستقبل
فما لا ركان او مومنان لم يتيسر والاعمال الكثيرة بالحاجة عند الحاجة فانه
يسطر ويطلق السلام الملوّن ان لم يكن خطر ولا فيسكون ولا قضاء ويجوز
الاقامة هكذا في كل قساصباح وهرعة مباحة وهرب مباح كمن السيل والسبع
والحيت والحر والفرق والفوق فوات الحج **وقيل** يجوز ولو راى
سرادق ظن عدواً صلى هكذا ثم تبيّن عدوه وجب القضاء **فصل**
يحرم على الرجل والنكاح لبس الحر والفر والافتراش والمدثر بها والمجوس والاكاء
الصلوة عليها ولا يحرم على النساء اللبس ويجرم الافتراش والمجوس عليها **وقيل**
لا يحرم ويجرم على الولي لباس الصبي الحر والقر وهو الذهب بعد سبع سنين **وقيل**
لا يحرم ويجرم المكي من الابريسم وغيره ان غلب الابريسم وزنا وان غلب الاخراوساوا
فلا لا شك حرم وغلبة الطن في الغلبة كافية فلا يشترط اليقين ولا يحرم المطرف
والمطرز وان علم بالديباج بشرط الاقتصار على عادة الطراف بشرط ان لا يجاوز
الطراز والعلم غير اربع اصابع والترقيع بالديباج كالطريق ولو كان جيبه من
ديباج او اطرافه ذيله ومكة مكفوفة به لم يحرم ولو خاطبوا بامرهم او حاشيته

الطراف

او مخدنة به جاز لبس غلابة المسبوح او المصنوع بالذهب اذا حصل منه شيء وان قل
الآن يصلح بحيث لا يثبت ولو كانت البطانية من حرردون الطيارة حرم لبس
ولو بسط فوق الديباج ثوب قطر وجلس عليه لم يحرم ويجوز لبس الحر عند ضرورة كفاية
القتال والحر والبرد للملكين او حاجة كالجرب والحكة والقل في الله السفر والحضر ويجوز لبس
الكسان والقطف والصوف والخز وان كانت نفيسة قال صاحب البيان ويحرم على الرجل لبس
الزعفران والمصفر ولا يكره للرجال والنساء لبس الارواح وغيره من المصنوعات ويكره لباس سباب
المخنة لغير عرض شرعي ويحرم تزويق البثور بالنبات المصورة ويكره بالحرر ويحرم اطباء الثوب
عز الكعبين الخيلاء ويكره لغزرة وعذبة العامة كسائر السباب ولا يكره التخم بالحد يد
والرصاص والخمار وهو سنة في البصرة واليسار وفي اليمن افضل ويكره المشي في ثوب واحد
او خف وبسر الخف قايماً او ساجداً في المسجد واليمن وفي الملع باليسار **خاتمة**
لا يجوز استعمال جلد الكلب والخنزير وروعيهما في النفس الا ضرورة كفاية القتال والحر والبرد
الملكين ويجوز تجليد الكلب به وان لم تكن ضرورة ولا يجوز استعمال جلد الناة المستعم
في النفس الا ضرورة ويجوز في الفرس وغيره وان لم تكن ضرورة الا في الصلوة والطواف ويجوز
ويجوز استعمال الثوب المنجس في النفس وان لم تكن ضرورة الا في الصلوة والطواف ويجوز
ويجوز الاستصباح بالدهن الفس سواء كان من العيون او قنصاً ودخاناً من عيون
الدم والمصيب في الاستصباح قليل ويجوز تسميد الارض بالزبل وتسميد النصار
بالسرقين وعظم الميت بذكره **فصل** صلوة العيد من سنة مؤكدة شرع
للنفرد في بيته وللمسافر والعبد والمرأة ولا يخطيب المنفرد ويكره له اذان البينة
والحال المزيج ويستحب للجارز بلا تطيب وتزيت ويستحب الاجتماع في موضع واحد
ويكره التمدد بعد الحاجة ولا امام المنع منه ووقتها بيت طلوع الشمس والارواح ولا افضل

تأخيرها إلى الارتفاع ولو وقع الخطبة بعد الزوال هبت وسجدها إلى
العبد بالعبادة ويحصل عظم الليل والعقل ويجري من انصاف الليل
والنظيب والترتيز والتلطف كفي الجمعة للقاعد والخارج والنوسعة
على العيان والبكر إلى المسجد والصراخ في المسجد إلى الأذان فذكر فيه
وتجمل صلاة الأضحية وتأخير صلاة الفطر والأكل قبل الخروج في الفطر والتمر
والوزاوي والامساك في الماضى إلى الرجوع والذهاب ماشيا إلى الموضع
أو هم ولا يكره لغير الإمام التفضل قبل الصلاة وبعد ما أكلها ركعتان
وكلما كان يقرأ الاستفتاح ثم يكبر سبع تكبيرات غير تكبيرة التمام وان يقول
ببعض التكبيرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وان يتعقذ
عقب السابعة وان يقرأ بعد الفاتحة سورة ق أو الأعلى وان يكبر في الثانية
خمس تكبيرات بخلاف الذكر ولما ذكر قبل الأول وبعد الخامسة وان يتعقذ
ويقرأ بعد الفاتحة اقرب أو الغاشية ويستحب رفع اليدين في التكبيرات
والوضع بين النزة والصدر ولو شك في العدد أخذ بالاول ويجهر بالقراءة
في التكبيرات ويسر بالدكر المتخلف وإذا سئى التكبيرات وشرع في القراءة لم يكبر
ولو أدرك الإمام في القراءة أو بعد بعض التكبيرات لم يبدأ من الفاتحة ولا يقرأ
بالحداد ولو أدرك في الثانية كبر معه خمساً وفي الثانية خمساً ولو صلى
خلف من يكبر مثلاً أو شيئاً بعده وان لم يزد عليه كما هو صلى الصبح خلف من لا يركع
الفتوت لم يفتت وإذا فرغ من الصلاة صعد المنبر وقبل على الناس وسلم
وهلوا للاستراحة ثم قام وخطبتين خطبتين الجمعة في الشرايط والمراكات
الأولى في القيام فانه لا يجب كما لا يجب في الصلاة ويستحب ان يكبر قبل الخوض في الأولى

سبع تكبيرات متواليات متواصلات وقبل الخوض في الثانية يسعا كذا
وليس من الخطبة بل مقدّمات لها مخصوصات بالامام لا تشتر للجماعة
ولو ادخل بعض التكبيرات التليل والحمد جاز ولو ادخل كلمات الخطبة
لم يجز وان يعلم في الفطر أحكام الفطرة من الجنس والقدر والموضع وأثر
الوقت واخره ومن ذلك الخطيب يخطب فان كان في الصبح جليلاً واستمع
ولم يصل النجدة فان شاء صلى العبد هناك وان شاء في البيت وان كان
في المسجد صلى النجدة ولو خطب قبل الصلاة لم تحسب ويستحب الرجوع في طريق آخر
تأشيراً بخير البرية صلوات الله وسلامه عليه في السنن كلها وان لم يشارك فيها
المعنى والتكبير بعد الغروب ليلتي العيد في المساجد والمنابر والاسواق
مع رفع الصوت والمداومة الى ان يحتم الامام بالعيد والحاج لا يكبر بل يلبي
ولا يستحب في عيد الفطر عقب الصلاة ويستحب في الماضى عقب الظهر الى صبح
ثالث ايام الشريفة وكذا عقب الفوات والرواتب والمجايز ولو سجد
كبر متوكل **وقيل** عقب صبح عزير الى عصر ثالث ايام الشريفة
وعليه العمل واذا شهد عدلان يوم الاثنين من رمضان قبل الزوال بروية
الدلالة البارحة فقبل ونظر ونصلى وان شهد بعد الغروب فلا يقبل في حق
الصلاة وقبل في سائر الحقوق كحلل الالهال وغيره وان شهد بعد الزوال
وقبل الغروب فقبل ونظر ونقض الصلاة وفي بقية اليوم افضل ان يسير الاجتماع
فصل صلاة المنسوق في سنة مؤكدة وانما ركعتان في كل
ركعة قيامان وركوعان ولا تزد ولا تنقص ولو زيد او نقص عامدا بطلت
او ناسياً شهد امرئ والمكمل ان يقرأ بعد الفاتحة بقرة او قدرها ان لم يحفظ

وهو افضل من غيرها

وفي القيام الثاني الركعة او قدرها وفي الثالث النساء او قدرها وفي الرابع المائدة
او قدرها وهذا هو المختار في المخرج الصغير والمدن كور في شرح الباب والماورج
وتعليق وان شاء وفي القيام الثاني قدر مايتي اية من البقرة وفي الثالث قدر
مائة وخمسين اية وفي الرابع قدر مائة تقريبا وهذا هو المخرج في الكبير والروض
والمنقطع بغير في المخرج والاول رواية البويطي عن الشافعي والثاني رواية الزبيدي عنه وكلها
شافعية جازية فان الكلام في الاولين وسخت الا يستحب في الركعة الاولى بقدر مائة اية
من البقرة وفي الثاني قدر ثمانين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين
تقريبا والماورج السجدة **فصل** يطول الاول كالركعة الاولى والثانية
كان في الثانية والثالثة والثالثة والرابعة كالرابعة ولا يطول الاعتدال والشتد وفاقا
ويستحب الجاهدين فيها والنداء لهما والامر في الكسوف والمجر في الخسوف وان خطب بعد
الصلوة خطبتين كالجمعة في الواجبات التي في القيام وان يحث الناس على التوبة والخير ويحذرن
عن العقلة والاعتزاز والمنكر لا يخطب ومن ادرك الامام في الركعة الاولى من الكهنة فقد ادرك
الركعة ومن لا فلا كما لو ادرك في القيام الثاني وقويت صلوة الكسوف بالغروب كاسف
الاجلاء تاما ولو لم يجل بعض او شك في الاجلاء لغيم شروع كما لو كشف البعض ولو شك
في الكسوف لغيم شروع الى السيف ولا يعمل بقول المجتهدين وقويت الخسوف بهام الاجلاء
ويطردع الشمس لا يطول الفجر ولا يغرب في الليل كما سفا خسوف وفيه بقدر الفريضة
ان خيف فواتها والا فالكسوف وكذا الواجب في ريفه وجبارة واذا اجمع الكسوف
او العيد مع الجبارة قد من الجبارة ويستحب الدعاء والنزع للزلزال والظواهر والرياح
الغاسقة ودوام المطر ولا يستحب المصلاة جماعة ويستحب منفردا **فصل**
الاستسقاء سنة لكل احد عند الحاجة وان كانت لبعضهم واذا دعا الدعاء واسطر

ان يكون خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة وافضل الصلوة والدعاء واذا تأخر الافان
فقد تأنية وثالثة وان سقوا قبلها خروا للشكر ودعوا وصلوا ويستحب ان يأمر الامام
او المطاع الناس بغير مئة ايام قبل الخروج وبالخروج عن المطام وبالنظر الى الله تعالى
بالخبرية وبالخروج اليوم الرابع مع اهل القرى القريبة صيا ما في ثياب بدلة وتحشع
بلازينة والطيب وبخراج البصانة والمشاخ والعجائز والبهائم ويفرق بين الاولاد
والاقران ليكثر الصبح وان ينادي لها ويصلي في الصلوة ويكره ان يركب في الكيفية
والقوة وان يخطب الامام بعد المصلاة خطبتين كخطبتي العيد في الواجبات
ويبدل التكبيرات المشروعة في اولها بما لا يستغفار فيقول استغفر الله ولا اله الا
هو الحي القيوم واتوب اليه ويحتم بقوله استغفر الله لكم اجمعين ويكره منه ومن
قوله استغفر الله ان كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا في الخطبة الاولى
وان يدعونها اللهم استغنا الخيف عينا مغيثا هنيئا مريئا رجا عدا مجلدا
سحا عاما طيبا داما اللهم استغنا الخيف ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان يارب
البلدان والواد والجهد والفضك لا تشكوا الى اليك اللهم اني اترك الزرع وادرت
لنا الفزع واستغنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم انا استغفر
لكم كنت غفارا فرسل السماء علينا مدرارا وان يدعوا بدموع ونبوح وموسى
ويوشع صلوات الله وسلامه عليهم ربنا طمنا انفسنا وان لم تغفر لنا ورحمتنا لنكونن
من الخاسرين رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ان انت سبحانك اني كنت من الظالمين وامت
كون في الخطبة الاولى وصد الثانية مستقبلا الناس وبعد يستقبل القبلة ويبارك
في الدعاء سرا وجهلا ويجوز الحق الى القبلة في خطبة الجمعة لدعاء الاستسقاء وتحول
الرداء ايضا اذا ستر الامام دعي الناس سرا ويرفعون ايديهم **ومن** كل من يدعو

لله رفع البلية ان يجعل ظهر كفيه الى السماء وكل طالب نعمته ان يجعل بطون كفيه
الىها ولكن من دعائهم في هذه الحالة اللهم انت سامرنا بدعائك وعدتنا اجابتك
وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بخفض ما قارفنا
واجابك في سقايانا وسعدنا زلاتنا وسحب الجول رداه عند جولي والي
القبلة وينكسر والقول ان يجعل على عاتق الايمن على عاتق الايسر وبالعكس
والسكنيس او يجعل اعلاه اسفله وبالعكس وان يفعل الناس ما يريدتهم لما فعل
الامام تعالى لا يتغير الحال ويتركونها الى ان تنزع الشياطين ويستحق بالاكابر
وهذا الصلاح لا سيما من اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يدرك كل احد في نفسه خيرا
قله ويجعله شفيعا واذا كثرت الامطار ونضروا بها فالمنة ان يسألوا الله تعالى
دفعه يقولهم اللهم سقياهم لا سقيا عذاب ولا محو ولا بلا ولا هدم ولا غرق
اللهم على الغراب وضائب الشجر اللهم حولينا ولا علينا ولوزاد السيل وخافوا
الزوا ودام الغسيم بلا مطر وانقطعت الشمس سحب ان يسألوا الله تعالى ان يزل
ذلك ولا يصلي له لك وسحب الغسل والنوض بالسيل والبروز الاول مطر عطر
في السنة ليصيب بدنه وان يقال عند الرعد والبرق اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بعذابك وعافنا قبل ذلك وعند زوال المطر اللهم صيبنا نافعا وبعد زواله مطرا
بفضل الله ويكره بسبب الريح والنظر في البرق وان يقال مطر ينوك او اعتقاد الله
فاعلا حقيقة كفره الله علم **كتاب الجنائز** سحب لكل احد ان يكره
ذكر الموت ويستعد له بالتوبة ورد المطالم والمريض اليه وان يصبر على المرض
ويترك الاثمين وان يبدل ويكره كثرة الشكوى واكرهه على ثناء والثناء
وعنى الموت الا تخوف النفس في الدين وان يعود المسلم والد في القريب والجبان

والزبلا

وان يطيب نفسه وان لا يطول القعود وان لا يواصل القعود بل يجعلها غبا ولا يكره في
وقت ما الا ان يستوعب المريض وان يدعول ان راى امارق البرد والافان برغب
في التوبة والوصية واذا وقع في النزع اسحب ان يفتح على جنبه الايمن متوجها
القبلة كالموضوع في الحمد فان نعد راضيا او على قفاه وان خصاه الى القبلة
وان يلقن كلمة الشهادة بلا الحاح ولا مواجدة بان يقال قل لا اله الا الله والله أكبر
اولا لا اله الا الله محمد رسول الله واذا قالها مرة فلا تعاد ما لم ينكس ويستحب ان يلقن
غير الوارث فان لم يحضر غيره فالاشفق منهم وان يقر عند سورة يس ويرغب
في الطمع في رمة الله والى حسن الطرف بالله وان يعض عنقه اذا مات وان يشد
لحياء بعصابة عريضة ويلين مفاصله بان يمد ساعده الى عضده ويرد وعده ساقه
الى فخذه وفخذه الى بطنه وترد وتلين اصابعه وان ينزع ثيابه التي كانت
فيها ويسير كله بثوب ففيفك يجعل طرافه تحت راسه ويرجله لتلا شمس وان
يوضع على بطنه ثقيل كيف او مرات فان لم يكن فطير وطب وان يستقبل به
القبلة كالحضض على سريره ونحوه وان يقال عند الخمر وان يتوكل هذه الامور ارفع
محاربه من الرجال فان كانت امرأة فمن النساء ويجوز للمحارم والاصدق ان يقبل
وجهه فلا في الموضوعة والمأبأس والاعلام بالموت للصلاة عليه وغيرها في الدين
المندوب والمجوع وغيرها ان يكره وسحب المبادرة الى الغسل والتجهيز بعد تحقق
الموت باسرها والقلمين وميل الانف وانحساف الصدغين وانحساع الكفين
من الذراعين ومحو تقلص الخنثيين الى الاعلى مع تدوير الجفلة فان مات في حذاء
او عقيب صاعقة او هدم او زلزلة واهلكا السكينة اخر الى اليقين بتغير الحالة
او غيره **فصل** عن الميت فرض كفارة لتكفينه والصلاة عليه

فصل

ودفنه وأقله استيعاب البدن مرة بعد الزلزال الخامسة ولا يشترط النية وجوب
غسل العروق والمكان يحمل إلى موضع فالاستقرار لا يدخل الماء الفاضل ومعا ونحوه
والوحي إذا أراد وأوان يوضع على سر وميتا ذلك وإن يغسل في قبض والواجب
أن يستمر ما بين الشرة والركبة وحرم النظر والمنكره النظر إلى غيره بلا حاجته
والمعين لا ينظر إلا الضرورة وإن يحضر ما يارد في أناء كبير وهو الأول من
المحصى إلا أن يكون حاجة كشدة البرد أو الوسخ وإن يعبد الماء غير المغسل
وإن بعد الفاسل خرفتين تطيقين فيجلسه اهلاسا رقيقا ما ملأ إلى التقفا
ويضع يده اليمنى على كتفه وبها مرفق في ثقبه قفاه ويستند ظهره إلى ركبة اليمنى
ويترك اليسرى على بطنه أمرا بليغا وعند مجرة فاجتر بالطيب ويصيب عليه
عند هذه أماء كثيرة ثم ردة إلى الهيئة الاستلقاء ويغسل بيساره الملقوفة
بأحدى الخرفتين ديرة ومد أكبره وعائنه ويلقيها ويغسل يده بماء واشنان
ثم ينعقد بدنه ويغسل القدم ونحوه ثم يزيل التفت بعد دلتين من أطرافه
والألف موصفا فيه ثم يلقف الأخرى على اليد ويدخل أصبعه مع الماء
خفيه وقرها على اسنانها كالتسواك ثم يدخل في مخزير مع الماء ويزيل ما فيه
ثم يوضيه ثلاثا ثلاثا بالمضغضة والاستنشاق ولا يقتصر على المقدم ويحيل
رأسه فيها لئلا يصل الماء إلى باطنه ولا يفتح اسنانها تراصت ثم يغسل
رأسه ثم يجنبه بالسدر والمخيطي ويرش بمشطا واسع الاسنان برفق ويرد
المستف إلى وسط شعره ثم يغسل شقه المائز المقبل من عنقه وصدرة وتحت
وساقه وقدمه ثم لا يسر له لك ثم يحول إلى جنبه اليسر فيغسل شقه
اليمين مما يلي القفا والنظر إلى العقب ثم يحول إلى جنبه الايمن فيغسل

فصل في طهارة المسافر وقيل لا

70
اليسر كذلك ويجب الاهتمام عن كبة على الوجه لانه لا يراى على الميت حرام
وهذه غسلة واحدة ويستحب التلث فان لم يحصل النظافة فالتحيم فان لم تحصل
فالتبضع ويستحب أن يكون الأولي بالماء والسدر والمخيطي أو الاسنان ولا يسطط
الغرض بها ولا تحبب من الاعداد المستحبة ما لم يزل السدر ونحوه وإن يجعل في كل غسلة
بعد زوال السدر قليل كافور وإن كان صلبا فلا بأس بالكثير وإن يسمع بطنه في
كل غسلة ارفق مما قبلها فان خرجت نجاسة وجبت المازلة ولا تجب إعادة الوضوء
والغسل وإن يبالغ في تنشيفه بعد الفراغ وقبل الادراج في الكف والأول يغسل
المرءة سائر القراية ثم الاجنبات ثم الزوج ثم رجال المحارم كترتيبهم في الصلوة فان
لم يحضر الاجنبي تمها حقا ولا يغسلها ويجب تقديم النساء والزوج على غيرهم
ويحرم تفويضهم إلى غيرهم كما يجب تقديم المحارم على الاجانب ويحرم
تفويضهم والاولي يغسل الرجل رجال الأقارب ثم الاجانب ثم الزوجة ثم نساء
المحارم فان لم يحضر الاجنبية تمته حقا ويجب تقديم الرجال والزوجة
على غيرهم وحرم التفويض كما يجب تقديم نساء المحارم على الاجانب وإذا
غسل هذا الزوجين الآخر لبق على يده خرقه ولا عيشه فان خالف صح الغسل
ويجوز للبيد غسل امته الحلية غير الكاح والعدة والاستبراء ولا يجوز العكس
إذا مات المشكل وليس هناك محرم له جاز للاجنبي والاجنبية غسل
ولو كان كبير كما لصغير الواضح وإذا مات محرم لا يقرب طيبا ولا يؤخذ
شعره وفطره ولا يلبس مخيطا ولا يستر رأسه ووجهها حرمه ولا قدية ويجوز
تطيب المحدة ولا يحنق ميت حرمه ولا يؤخذ شعر عائنه كراهة وحرم
المسح والنظر والمأكلة فلم التطرف وأخذ الشارب والابط **وقيل**

مكروه ولا يجوز راسه بحال ولا يستحب للحي الأفي الحنج ويستحب قضا الشارب
وبكره حقن في الحي الميت ولو أضره مسلم بحيث لو غسل لغيره لم يغسل بل يقيم
ويكون به قروح أو جدرقي يغسل ولا يقيم ويجوز للميت والميتة غسل الميت
بلا كراهة وإذا رأى العاسل ما لا يحب كاستنارة وجهه وطيبه وسرعته
انقلابه على المغسل استحبت أن يتحدث به وإن رأى شيئا يكرهه مكنته
سواد وجهه أو بدنته أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به إلا المصلحة دينية
كما إذا كان الميت مبتدعا أو نحوه **يستحب** الأكل من ذكر الله والدعاء للميت
حال غسله وتكفينه وإن جعل شعر المرأة ثلث ذواته وتلقى خلفها **فصل**
يستحب في لون الكفن البياض وتكفن كل ميت مقابح جزاء له ليسر فحوى تكفين
المرأة في الحريرة والمزعر والمعصر بكرة ولا يجوز تكفين الرجل والمشكل بها ومكره
المغالة في الكفن بل يراعى حال الميت فإن كان مكرها لم يقرب حيا إلى باب
وإن كان متوسطا لم يوسطها وإن كان مقلا لم يحنها والمقنول أو لمي
من الحديد ولا يكره المحيط وأقله ثوب سير العورة ويختلف باختلاف
الكفن **فصل** **يستحب** ثوب سير المبدن كله والمكدر للرجل ثلثة وجاز
الحفص ولا يستحب والمرءة والمنسل خمسة والواجب حوائطه لا يتقد وصية
الميت باسقاطه والزوائد للميت تنفذ وصيته باسقاطه وللزعماء المنع
منه أيضا إن استغرقت ديونهم تركته ولو كفن هذا الورثة من تركته وأسر غرم حصة
الآخرين ومحل الكفن والمنوط رأس مال التركة فإن لم يكن فعلى من عليه النفقة
من قريب أو سيد ويجب على الزوج تكفين الزوجة ومونة تجهيزها ولو كانت غنية
وإن كان معسر ففي مالها وإن فقد الكل فميتة لها فإن لم يكن فعلى المساميت

وإذا كفن الرجل والمرءة في ثلثة فالمستحب ثلث لفائف سوايغ وإن كفن في
خمسة فبزيادة قيم وعامة يجعلان تحت اللفائف وإن كفن في خمسة فأنزل وخمار
وتقيص ولفافان ويستحب أن يشد على صدرها وثديها عصابة تحل عنها
إذا دفنت في القبر والترتيب أن يشد الأزار عليها ثم القبيص ثم الخمار ثم يلف
في اللفافتين ثم يشد السادس **يستحب** التخيير بأن تنصب بحجرة وترفع اللفاف
فوقها والعود أو من النمل المحمول **يستحب** أن يبسط الحسن اللفائف وأوسعها
وأوسعها ويد ر الحنوط ويد تمسيت الميتة ولا يحنى المخرج إلا إذا كان ذا علة لا يؤمن
عز المخرج وتلويت الكفن فلا بأس بالحنث ثم يشد ويستوى ثوبه كالجعة ثم يوضع
قد من القطن ويوضع عليه قدر من الحنوط ويجعل على منافذ البنت من المخرجين والادنين
والعينين والجرعات والجوايف ويجعل الطيب على مساجده وهو الجبيرة والناف وباطح
الكف والركبتان والقدمان بأن يوضع الطيب على القطن ويوضع على المواضع **يستحب**
تطيب جميع بدنه فالكافور سيما الرأس والوجه ثم يلف اللفائف واحدا كما يلف الحي
القباء على نفسه ويشد بشدا فإذا وضع في القبر نزع ولا **يستحب** ادخار الكفن نفسه
إلا إذا كان من جهة يقطع بجملها أو من أثر بعض أهل الجيرة العلماء والمعباد فإن أدخلوه
حسن **فصل** **يستحب** حمل الجنائز بردا أكرام للميت ولا يقول له غير الرجال وإن لم
يكن الميت ذكرا ولا نزالا بالميت والاستسنانة بدعوى فلا يجوز الحمل على الميتة المزرية
ولا على وجه يخاف منه السقوط فيجب أن تكون الحلة اقويا ويحشى يوف من حلال السقوط
وكن الواضحة في القبر ولو حمل الطفل واحدا ووضع في القبر فلا اثر فيه
والحمل بين العودين افضل من التبريع وهو ان يقدّم رجلا أو متاخر فان لم يستقل
المقدم أعانه أخرا خارج العودين والاوليان يقدّم رجل ويضع العودين

الاستسنانة

على عاقبة والخشية المعترضة بينهما على كفيه ويحذر من الغش أو ان اهداهما غير الميت
والاخر غير الميام والمشي امام الجنائز قيسا منها بحيث لا ينفك رايها افضل ولا يتقدمها
الى المفيرة ولو تقدم لم يكره ثم ان شاء قام منتظرا وان شاء تقدم وسبب الاسراع بما
الا ان يخاف تغيره والاسراع هنا المشي فوق العادة لا الخفيف الا ان يخاف تغيره او ان يخاف
دم وتغيره فيزداد في الاسراع ويستحب ان يتخذ المرأة سرة مبرها كالحقبة والخائفة من
اتباع الجنائز سنة مؤكدة للرجال وكراهة للنساء الا اذا انقضت حراما فحرم وتحرم
النياحة والصياح وراء الجنائز وكذا القراءة بالقطيع بالاجماع ومن علق بالمنع
ولم يمنع فسق وكره اتباع الجنائز بنار في حجرة او غيرها وكذا اللفظ في المشي معها
والحديث في امور الدنيا بل السجدة الفكر في الموت وما بعد وفاتها الدنيا وسكون
حالك السير وترك الصلوات بقراءة او ذكر او غير ذلك ويستحب لمن مرت به جنازة
او رآها ان يقول سبحان الحي الذي لا يموت او لا اله الا الله الحي الذي لا يموت
وان يدعوا لها ويشفي عليها بالخير ان كانت اهلا للملكة بلا مجازفة ويجوز ذكر مساوي
اموات الكفار والمسلمين المعلنين بفسق او بدع او حجة كالتحذير والتفريق
هالهم وبلاها حجة يحرم **فصل** بشرط فيقول يصلي عليه امور **الاول**
ان يكون ميتا ولو وجد بعض مسلم ولم يعلم موته لم يجب الغسل والصلوة والسكفون
والدفن وان علم موته لم يجب الغسل لكن اكله الذئب او السبع وجب وان قل الموضع
كالشعر والظفر نعم ان لم يوجد الا شعرة واحدة لم يجب الصلوة ويستحب دفن ما يفضل
من الخوص من شعر وظفر وغيرها وكذا اموارة للضغنة والعلقة ودم النقص والحجامة
ولو وجد ميتا او بعضه في دار الاسلام ولم يعلم انه مسلم او كافر غسل وصلى وكفنت
ودفن هاتما وصلى على العضوين الصلوة على الميت الماعلى العضو وحده ولو

ولا يسئل السقط او يكرى او احتلج او تحرك او طرأ وتنفوس ثم مات فهو كالكبير
والا فان بلغ اربعة اشهر فوجب الغسل والسكفون والموارة لا الصلوة فان لم يبلغ
فنهو كالضغنة **الثاني** ان يكون مسلما فلا يجوز الصلوة على الكافر حريسا
كان او ذميا لان الدعاء للكافر والغفران حرام ولا يجب غسله على المسلمين
كفنه بجوز واقام به الكفار او وليه ويجب تكفينه الذي يردفنه دون الحربي والمرد
ويجب غسل المرحوم وولدا الزنا وقائل النفس والصلوة عليهم **الثالث** ان لا يكون
شهيدا فلا يجوز غسل الشهيد والصلوة عليه وان كان جنينا او ملوثا بالدم بل
يجب تركه على دماؤه وكل من قتل ظاهرا او شهيدا كلف الذي يحرم غسله والصلوة
عليه منصات في قتال الكفار بسبب هالكيتام الحرب سواء قتلته كاقرا او اصابه سلاح
سلم خطا او عاد مسلما عليه او سقط عن فرسه او رجسته دابة فمات او وجد
قتيلا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته ولو مات في معتزل الكفار بمرض
او نجاة او قتل الباغى او قاطع الطريق او جرح في قتال الكفار بحيث يقطع جوده
ولكن بقيت فيه حيوة مستقرة بعد انقضاء الحرب او دخل جرحي دار الاسلام وقبض
غيلة يجب غسله والصلوة عليه كالمبطون والمطعوت والغريب والمريض والفرق
وصاحب الدم والميت عشقا والميتة طلقا والمقتول ظاهرا وان كانوا شهداء في هلك
ثم ايب الاخرة ويحذف الى الفجاسة المصابة لا بسبب الشهادة وترك المصاهرة بسببها
والاولي ان يكفن الشهيد في ثياب بيضاء المملوطة بالدم ولو اراد الورثة نزعها
وكفنته في غيرها جاز ولو ارادوا غسله والصلوة عليه فلا واما الدرع والمجلد
والفراء والخفاف فينزع هاتما والى الثامر والصلوة على الميت تقدر
وتقدر عا الا ب ثم ابوه وان عاى ثم الابن ثم ابنة وان سفل ثم الاخ ثم الابوين

ثم من الباب ثم بنوها كذا ثم العلم من الابوين ثم من الباب ثم بنوها كذا ثم عزم
 الاب من الابوين ثم من الباب ثم بنوها كذا ثم الحديث ثم ابنه كذا فان لم
 يكن عصبة فالملق او عصباته بترتيب الارث فان فقدوا فالسلطان فان
 فاته لم يحضر فاجبوا الام ثم الاخ من الام ثم الحال ثم العلم من الام ولو اوصي بان يصلي
 عليه اجنبي قدم القريب والسلطان عليه لكان ممقوت ينسب الى الضلال
 او البراعت في العلم مع الصيانة والديانة استحب للمقرب الذي ليس بميت
 ان يقدمه والسنة ان يقف الامام عند رأس الرجل وعجزة المرأة ولو تقدم
 على الجبارة او القبر بطلت واذا حضرت جبارة جاز ان يصلي على كل واحد
 صلاة وهو الاولى وجاز على الكل دفعة واحدة ذكورا واناثا او كلبا
 ثم ان حضرت مرتبة فوق السابعة او في واد حضرت واد حضرت معا اقرع
فصل في صلاة الجبارة اركان **الاول** القيام لا يجزئ القعود
 مع القدرة على القيام **الثاني** النية وكيفيتها ما مر في سائر الصلوات بشرط
 التقرض للقرضين لا الكفاية ثم احدث الميت نوى الصلوة عليه وان تعدد نوى
 عليهم ولا حاجة لتعيين الميت ومعرفة انه رجل وامرأة هو نوى الصلوة على
 من يصلي امام عليه حاضر او غائب ولم يعرفه المأموم جاز ولو عثرت واخطأ
 بان نوى على زيد فاذا هو عمر او علي فإذ هو امرأة او بالعمى ولم يشرك
 العين بطلت ولو عزم وصلى على كل من مات اليوم او من نوع تعيين بان
 نوى الصلوة على الذين ماتوا اليوم بطلت كذا اجاز ولو صلى على ميت في الجبلة
 بلا تعين ونوع تعيين لم يجز **الثالث** التكبيرات الماربع ولو زاد خامسا عامدا
 لم تبطل لكن لا يتابعه المأموم بل سلك في الحال او ينظر لسلامه ولا مدخل

تجود الله

لبيك والسر في هذه الصلوة **الرابع** قوة الفاتحة بعد التكبير الاولى وقبل الثانية
 و**الخامس** الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وقبل الثالثة ولا يجب على الال وتحت
السادس الدعاء للميت بعد الثالثة وقبل الرابعة ويجب تخصيصه به ولا يكفي الارسال
 للمؤمنين والمؤمنات واقله ما يطلق عليه الاسم كرحمة الله او غفر الله له والحمد لله
 او ارحم الراحمين واكثره **السابع** السلام وكيفيته ما سبق رفع الميديتين
 في التكبيرات ووضعها عقب كل تكبيرة تحت صدره والنقود والشايع والاسرار بالوارة
 ولوليل ولا يقرأ الاستفتاح ولا السورة ويستأثر الدعاء للميت في الثالثة فيقول
 اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى اخره فان كان الميت امرأة يقول هذا امك ما بينه
 عبدك ويوثق الكنايات ولو ذكرها على ارادة الشخص لم يفرق قال البخاري وسائر
 الحفاظ اصح دعاء الجبارة رواية عوف بن مالك عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم على جبارة فقال
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله وغسله بالماء
 والتنج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا مت
 دارة واهلا من اهله وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة وقدر فنته القبر
 وعنه ابنا وان كان طفلا اقصر على رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لنا
 وميتنا الى اخره ويضم اليه اللهم اجعله قرطا لا يورثه وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا
 ونصيحا وتقلبه موازينهما وافرغ الصبر على فلوبيهما ولا تقنهما بعدة واغفر لنا
 وله ويستحب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الدعاء
 للميت مرة اخرى وحسناته على دعاء الميت اللهم اغفر لنا وميتنا الى اخره
 يستحب ان يقول بعد الرابعة اللهم اغفر لنا وميتنا الى اخره ولا تقننا بعدة واغفر لنا وله
 والمسبوق حيث ادرك الامام كبر واستغفر بالقوة ثم يرفع في الازكار ترتيب



نفسه ولو كبر فكبر الامام يكبر معه وتسقط عنه القوة ولو كبر الامام وهو في الكساء
 الفاعل يقطع ويتأبد ويكون مدركا ومن فاعله بعض التكبيرات تذكرها بعد سلام
 الامام ويأتي بالذكر والدعاء على النبي صلى الله عليه وسلم في الاركان حتما ويستحب تكرارها
 الى ان يتم السجود فانه ركن من صلواتهم وان تحولت غيبة القبلة ولو
 تخلف ولم يكبر مع الامام الثانية او الثالثة حتى كبر الامام الثانية من غير عذر بطلت
قوله الشرائط المعيرة في صائر الصلوات كالطهارة وسر العورة والاستقبال
 وترك الكلام وغيرها مقيرة في هذه الصلوة ويشترط تقديم الغسل عليها حتى لو صلى
 قبل الغسل فسدت ولو انشأت بيرا ومعدنا ونقد ما حرامه وغسله لم يصل
 عليه وصحت قبل التكفين باللاهة ولا يشترط فيها الجماعة ويستحب وسقط الفرض
 بواحد حتى لو بان حدثا لكل غير واحد سقط الفرض ولو اتم المعيز في هذه الصلوة
 جاز واذا صلى جماعة ثم حضر اخرين قبل الدفن او بعده فلم الصلوة جماعة
 وفرادي وينويون الفرض ويصلون قياما وتقع فضا كالا ولين ولا يستحب
 لمن صلى جماعة او منفردا اعادتها جماعة او افرادا بل ذكره **خاتمة** يجوز الصلوة
 على الغائب عن البلد بالنية ولو كان في غير جهة القبلة والمصلي يتوجه
 الى القبلة وان كان في البلد ولم يكن الميت بين يديه قد ركب ذراع تقريبا
 او قل بطلت ولو دفن بلا صلوة اثم لان تقديم الصلوة على الدفن واجب كذا
 ينشر بل يصلى على قبره ويستحب ان يجعل صفوف الخبازة كلسه فاكبر **فصل**
 فلما بدئ في الدفن من حفرة يحرس الميت عن السباع وتكلم الراحم ويستحب تسبيح القبر
 وتعميق بقدر ما قام رجل معتدل وبسط اليد مرفوعة وهو كلسه اذرع ونصف
وقيل اربعة اذرع ونصف والدفن في الحفرة افضل سيما عند المدينة والبلد

التي بين كرفق مقابرها الخير ولو قال بعض الورثة قد دفن في تركته وبعضهم في المسيلة
 دفن فيها ولو باد بعضهم ودفن في التركة فليسا فيقنعه وتركة اولى ولو اوصى
 بدفن في موضع وهو معدن لاهيا فينبغي ان يحافظا وصيه ولو كانت الارض
 صلبة نال التمدد اولى وان كان رخوة فالشقوق اولى ولو كانت خوار لا تحمل التمدد
 والشقوق خيرا واسعا ويختار لحد من الحجر والاجر ويسقف ويدفن فيه والمسته
 ان يوضع الميت بحيث يكون رأسه عند راس القبر ثم يسلسل رقيقا ولا يدخله
 القبر الا الرها لان وجدوا ولا يلام بالدفن الزوج ثم الاب ثم ابوه وان علا
 ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ ثم ابنه ثم العم ثم ذوالارحام الذين لهم
 محرمية ان كانت الميت امرأة ثم عبيدها ثم الخفيات ثم العصباء بترتيب الميراث
 ثم ذوالارحام الذين لا محرمية لهم ثم اهل الصلاح من الاجانب ويجب تقديم الزوج
 والمحام على غيرهم كفى الفصل ولو استقل واحد بوضع الميت في القبر بان كان
 طفلا فذاك والا فالمستحب ان يكون عدد الدافنين وراثة او خمسة
 كعدد الغاسلين ويستحب ان يسير القبر وقت الدفن بثوب ونحوه والمرأة
 الكه واليقول الدافن بسم الله وعلى ملته رسول الله واذا وضع في القبر يضيح على
 جنبه الايمن مستقبل القبلة بحيث لا يركب ولا يسلم في ذلك بان يدينه من
 حفر التمدد ويند ظهرا الى جنبه ونحوها ووضع متوجها للقبلة واجبت همت
 لترك وجبا ينشر ما لم يتغير والاضجاع على الميت يسري بواجب فان تركه ولم
 ينشر ويجعل تحت راسه لينة او حجر ويفضي تحته الا يجر إليها او الى المراب ولا يوضع
 تحت راسه حدة ولا يفرش تحته فراش ولو اوصى به لم ينفذ لانه مكروه ومكره التابوت
 ولا ينفذ الوصية به الا اذا كانت الارض رخوة او ندية فلا يكره وينفذ الوصية

من راس المال ثم ينصب اللبن على فتح اللحد ويسد الفرج بقطع اللبن والطين
ويحشى من دفي ثلاث حشيات بيدري ويحشى بقول مع الاولي منها خلتناكم
ومع الثانية وفيها القيدكم ومنها تحرككم تارة اخرى ثم يهاك بالمحبات ويحشى
ان يرفع القبر قدر شبر وان يرش الماء عليه ويوضع الحصى عليه وان يوضع عند
رأسه صخرة او خشب ويكره تحميمه وتطينه والكتائب والمظلة والبناء والفرش
عليه ولو بنى في القبلة عصى ووجه الدم وان كان مجدا او في ملكه فلا والتسطيح
اول من التسييم ولا بأس بالمشي بالنعل بين القبور ويحشى ان يلقن المبالغ بعد
الدفن ويعقد الملقن عند رأسه ولا يلقن الطفل ولو كان مميزا وان يلقن
بعد الفراغ ساعة ويقر ويغفر له ولو ختم القرآن فحش ويحشى ان يدفن كل ميت
في قبر ويقدم الافضل بالعلم والعمل والابوة او الامومة ويقدم الاب على الابن
والام على البنت وان كان الابن افضل والبنت فضلى ويقدم الابن على الام ولا يجوز
الجمع بين الرجال والنساء الا لضرورة متاكدة ثم يجعل بينهما حاجر ويكره الجلوس
والاستناد والالتكاد على القبر وكذا اوطؤه الا لما جاز كزيارة او دفن ميتة ويحشى
للرجال زيارة القبور وتكر للنساء والسنة ان يقول سلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله عن قريب بكم لا حول ولا قوة الا بالله لا تحرمنا اجرهم ولا تقننا بعدهم
وان يدفن من القبور كما كان يدفن من صاحبها حيوانا وان يقف من متوجها الى القبور
وان يقر ويدعو فان الميت كالحاضر رجو له الرحمة والبركة والدعاء عقيب التوبة اقرب
الى الاجابة **فصل** لا يجوز نبش قبر لدفن اخر الى ان يندرس اثر المدفون
ويسير ترابا ويختلف باختلاف اهل البلاد وارضها والمرجع اهل الحيرة ولو دفن
بلا غسل ووجه الشب والغسل ما لم يتغير ولو دفن في ارض مفضولة او كفت بثوب

مضروب يستحب لصاحبهما الترك فان ابي فله الشب وان تغير ولو دفن بلا كفت
لم ينش ولو اصاب الارض سيل او نذارة جاز نقله منها ولو مات في سفينة
فان قربا لساحل والجزيرة انتظر ليدفنوه في البر والاشدوه بين لوهين
لئلا ينفخ والقوة في البحر ليلقيه البحر الى الساحل فان اهل الساحل كفار انقل
بشيء ليرسب او شدوه بين لوهين والقوة وهذه الاولي ويجب غسله وتكفيله
والصلوة عليه قبل الالقاء بقل حال ويستحب ان يجمع الاقارب في موضع واحد
من المقبرة ويحرم الدفن في موضع فيه ميتة حتى يندرس ولا يبقى عظم كما مر انفا
فان حفر موضع ووجد فيه عظم الميت يعاد الراب ولا يحفر فان فرغ ثم ظهر شيء
من العظام جاز ان يجعل في جانب ويدفن الثاني فيه ولا يجوز دفن مسلم في مقابر
الكفار وبالعكس ولو ماتت حاملة مسلم دفنت بين مقابر المسلمين والكفار
ويجعل ظهرها الى القبلة ليتوجه الجنين الى القبلة فان وجهه الى ظهر الام ولو
ماتت امرأة حاملا فان كان يرجى حياة الجنين شقوه فمنا واخرج ثم دفنت وان
لم يرجى فلا ويترك حتى يموت ثم يدفن ولا يكره الدفن بالليل والليلار مستحب ويكره
الميت في المقبرة ويحرم نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن وبعد ولو اوصى به
لم ينقل وصيته ولو مات واحد من القافلة في سفره وتركوه وهضوا فان كان
في طريق مسلوك او بقرب قرية المسلمين اعوا وعلى من يقبره دفنه وان كان في صحراء
او موضع لا يمر احد اعوا الا ان يخافوا عدوا ولو استغلوا فيلوا وندما امكن فان
تركوه اعوا ثم ان لم يكن فلا ثم ولو اجتمعا جمع عمت في مضيقهم القيام به رجلا
كان او امرأة فان تركوه اعوا ثم ان لم يكن عليه ارض غسل وتكفين وجب عليهم غسل
وتكفين والصلوة عليه ودفنه وان كان اتر دفنوه **فصل** التعزية مستحبة

والجوارس لها في موضع معين كراهة وسحب ان يغري جميع اهل البيت كنت لا تفر والشابة
 الامام صا وتاخيرها الى الدفن او الى ان يري منهم المخرج فقدم ليصبرهم وتمتد الى
 ثلثة الخطة ايام تقريبا وتكره بعدها الا ان يكون المغرب او المغرب غائبا والتعزية
 الامام بالصبر والحمل ووعدا لاجر والتخدير من الوزير بالخروج الدعاء للميت بالمغفرة والمصفا
 بالخير فيقول في تعزية المسلم بالمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاك وغفر لميتك وفي تعزية
 المسلم بالكافر اعظم الله اجره واخلف عليك والتمك الصبر او هجر مصيبتك وفي تعزية الكافر
 بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاك وفي تعزية الذي في الدنيا اخلف الله عليك ولا تنصر عدوك
 ولا باس الى يغري بالاسئلة والمكاتبه وسحب لغير اهل الميت ومعارفهم ولا باعد
 من اقاربهم ثلثة طعام لاهله يشبعهم في يومهم وليلتهم وسحب الحاحم بالاكل ولو اجمع
 مناء ينصف حرم اتخاذ الطعام لهم لان اعاد على المعصية واصلاح اهل البيت طعاما
 وجمع التاسلر بدعوى كره والبكاء على الميت قبل الموت وبعد جازر وقبلا والى والتدب
 حرام وهوان بعد شمائل الميت كوا الكفاه واستداه واجللاه والنيابة والدعاء بالويل
 والنبور ورفع الصوت مفرط بالبكاء ملاتدب ولا نيابة حرام ايضا كضرب الخد
 وشق الجيب وشق الشعر ونفخ وحلقه ولا يذبح الميت بفعلهم اذ لم يوصيه ولو وصي
 بان يقر عند قبره او يتصدق عنه ونحو ذلك من القوم نفدت **خاتمة** من عهد صلوة وقبضه
 كفر بمن عهد بمعا عليه فيه نصوص وهو من الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخاص
 والعام كالزكوة والصوم والحج ونحو ذلك والزنا ومن عهد بمعا عليه لا يعرفه العوام كما
 ثبته الابن السدس مع بنت القلب وتحريم نكاح المعتدة او مجمعا عليه طاهر المانصر فيه
 كالفرايض لم يكفر ومن ترك فريضة من اسلا غير جاهد حتى خرج عن وقت الرفاهية وامنع
 من قضاء واجب فله عتاق وقيل باليف وعمل وكفر وصار عليه ودفع في مقابر المسلمين

لا يطعم قبره واذا ترك الظلم بقصد الخزي وبولور المغرب فمضى مطلع الفجر فترك
 العصر حتى غروب الشمس والعشاء حتى طلع الفجر او الصبح حتى طلعت الشمس قبل سوا كانت
 يقول لا اصل ولا يقول اصلي ولا يفعل ولا يفعل قبل الاستسامة كلفه لو قبله قال قبله لم
 يضمن وعز روتبارك الوضوء قبل امارك الصوم والحجبة واذا اراد قبله فقال صليت في
 البيت ترك ولو قال ركعتا ناسيا او نائما او لبرء او لعدم الماء النجاسة عاين او نحو ذلك
 من الاعذار الصحيحة في الفاسدة يقال له صلاه امسح ترك ولم يقبل والقضاء
 والحالة هذه موسع وقال تعدت تركنا ولا اصلها ولا اصلها ولكن اصلها
 فربما الوقت قبل **كتاب الزكوة** يجب الزكوة في مال الصبي والمجنون
 لا المجنون ويجب على الولي الاخراج فانه يخرج وجب عليها الاخراج بعد البلوغ والافاقية
 ولا يطالب الكافر الا صلي بالاجراج ونسقط بالاسلام وفي الميراث ثلث ملكه ومحل
 وجوب الزكوة انواع **الاول** الحيوان ولد بشرط **الاول** ان يكون النعم فالصبي

من فلا يجب في الخيل والديوق وغيرها الا اذا
الثاني ان يكون النعم خالصا حتى لو ملك
 له مال الحول لم يجب الزكوة **الثالث** ان يكون
 ناسا هاشم يبلغ عشر فقيما شامان حتى
 شاة ثلثين فقيما بنت لبون حتى يبلغ شاة
 ذمعة حتى يبلغ شاة وسبعين فقيما لبون
 يبلغ مائة واهل وعشرين فقيما بنت
 ثمانية لبون قد استقر الخشب في كل خمسين
 الواجب لكل عشر زكوة ولا زكوة في

والصبي والمجنون
 لا يجب الزكوة
 في مال الكافر
 الا صلي بالاجراج
 ونسقط بالاسلام
 وفي الميراث ثلث
 ملكه ومحل وجوب
 الزكوة انواع

والجوارس لها في موضع معين كراهة ويستحب ان يغري جميع اهل البيت كمن لا تغري الشاة
 الامحار بها وما خيراها الى الذئب او الى الاكلان يري منهم الجزع فتقدم ليصبرهم وتمتد الي
 كسنة الخيل ايام تقريبا وتكره بعد هذا الا ان يكون المغرب او المغرب غائبا والتغري
 الامام بالصبر والحمل وروعدا
 بالخير فيقول في لغة
 المسلم بالكافرا
 بالمسلم غفرا
 ولا بأس ان يغري
 من اثاره بئس
 بناء ينفخ حرم
 وجع الناس ليريد
 حرام وهو ان يعده
 والشور ورفع الله
 وشق الجيب وشق الشعر ونقمة وحلقه ولا يذبح الميت بفعله اذ لم يوص به ولو اوصى
 بان يورثه عند قبره او يتصدق عنه ونحو ذلك من التورث فلا **خاتمة** من عهد صلوة فريضة
 كف كونه عيدا عليها فيه لقصور وهو من الامور الطاهرة التي يشترك في معرفتها الخاضع
 والعام كالزكاة والصوم والحج وتحريم الخمر والزنا ومن عهد مجمعا عليه لا يعرفه العوام كما
 ثبتت الا بسله مع ثبت القلب وتحريم نكاح المعتدة او مجمعا عليه طاهرا لما انفرد فيه
 كالقايض لم يكفر وخبر لا فريضة مكالسا غير ما عهد حتى خرج عن وقت الرقاهية وامنع
 من قضاء ما وجب تنكح هذا وقيل بالحيث وقيل بكفره صلى عليه ودفع في حقها للسلطان

بليتك وتغريته
 وتغريته الكافر
 بك ولا تقصر عددك
 هم والاباعد
 كل ولو اجمع
 بيت طعنا
 ولي والتدب
 اء بالويل
 رب الحمد

لا يطعم

لا يطعم قبره واذا ترك الظلم بقيل الى الغروب ولو ترك المغرب فحتى مطلع الفجر ولو ترك
 العصر حتى غربت الشمس والقضاء حتى طلع الفجر او الصبح حتى طلعت الشمس قبل سواها كانت
 يقول لا اصل ويقول اصل ولا يفعل ولا يفعل **باب الاستسابة** لكفر لو قتله قاتلا قبل اسلامه
 يعقوب وعمر وبارك الوضوء بقيل الا تارك الصوم والحج واذا اراد قتله فقال صليت حتى
 البيت ترك ولو قال تركنا ناسيا او نائما او ليلدا او لعدم الماء النجاسة على او نحو ذلك
 من الاعذار الصحيحة او الفاسدة يقال له صلا فاه اصنع ترك ولم يقبل والقضاء
 والحالة هذه موسع وقال يقدت تركها ولا اصلها او لا اصلها ولكن اصلها
 فريض الوقت قبل **كتاب الزكاة** تجب الزكاة في مال الصبر والمجنون
 لا المجنون وعيب على الولي الاخراج فان يخرج ويبيعها الاخراج بعد البلوغ والافاقية
 ولا يطالب الكافر الا صلي بالاجراج ونسقط بالاسلام وقيل لا يوقف ملكه ومحل
 وجوب الزكاة انواع **الاول** الحيوان ولد بشرط **الاول** ان يكون النعم خالصا
 حتى لو ملك نفا وهو الابل والبقر والغنم فلا تجب في الخيل والديق وغيرها الا اذا
 اخذ للتجارة بشرطها وسيا في انشاء الله **الثاني** ان يكون النعم خالصا حتى لو ملك
 استعفا وتلبيس من الغنم وواحدة من الرغال وهذا الحول لم يجز الزكاة **الثالث** ان يكون
 لخاصة بالزكاة في الابل حتى يبلغ خمسا ففيها شاة حتى يبلغ عشرين ففيها شاتان حتى
 يبلغ خمسين ففيها ثلث شياه حتى يبلغ مائة ففيها ثلثين حتى يبلغ مائتين ففيها
 اربعين فحقه حتى يبلغ احدى وستين فخذعة حتى يبلغ مائة وسبعين ففيها ابوت
 حتى يبلغ احدى وتسعين فحقه حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها ثلث ابوت
 ابوت حتى يبلغ مائة وثلثين فحقه وثلث ابوت قد استقر الجواب في كل حين
 فحقه وفي كل اربعين ثلث ابوت ويتغير الواجب بكل عشرين ولا زكاة في

٥٦

البقر حتى تبلغ ثلثين ففيما تباع وان تمحضت انا تا هنر تبلغ اربعين خمسة
حتى تبلغ ستين فتيهان وان تمحضت كذا انم استقر الحساب في كل ثلثين
تباع وفي كل اربعين ستة ويتغير الواجب بعشر عشر ولا زكوة في الغنم حتى
تبلغ اربعين ففيما ساء حتى تبلغ مائة واحد وعشرين فشا ان كذا
تبلغ مائتين وواحدة فذلك ضياء حتى تبلغ اربع مائة فاربعة وقد استقر
الحساب في كل مائة ساء والساء الواجبة هنا وفي الابل حذرة من الضان
او السنة من المعز وكذا يجوز الماخراج الذي كذا في الابل ومن الغنم ويجوز اخذ
القر من الضان وبالعكس بشرط رعاية القيمة ولا يؤخذ الذي كذا كان الواجب
ذكر كالتبوع في البقر وتمحضت كذا ولا يؤخذ في الرعي ولا الاكولة ولا الماخص
ولا الفحل ولا الهادي ولا خيار المال الا برضى المالك ولو اشترى انسان فصلا
في غنم باري او ابتاع او غيره كذا زكوة رجل واحد بشرط ان يكون
المجموع نصيبا فان نقص فلان زكوة وان يكون الكل من هبة واحد فان تنوع
كثرة من البقر وثلثين من الغنم فلا زكوة وان يكون الشريكان مسلمين حرين
فان كان احدهما ذميا او مكاتبيا فلا حكم للمخلط بل ان كان نصيب المسلم الحر نصيبا
زكوة الانفراد والافلا شيء عليه وان يدوم الشركة او المخلطة بشرط ان يطيب
حبله السنة حتى لو فرق او فرق احدىهما بعد التسعة لحظ فصد بطلت المخلطة
ولو خلط خلطة الجوار فلها شرط مع ما ذكرنا ان يتخذ المراح والمشرع والمهرج
والمري والرعي والفحل والمجلب يقع الميم لا المجلب والمحر والمالب والجائر وخلط
اللبن والصوف ولبنة المخلطة وتصدها وتبئن في الزرع والثمار والنقد من
وعروض التجارة بشرط اتحاد المايط والناطور والملح والميرين في الثمار والزرع

ولا يؤخذ من مفضة ولا مفضية الا اذا كانت كلها من ارض او مفضية وربع القيمة

والصندوق

والصندوق والخرانة والحارس في النقد والذبحان ومكان الحفظ والحارس
في عرض التجارة ولا شتر ط خلط المايط وتأثير المخلطة اما في الايجاب كخلط عشرين
بمئتين او التقليل كخلط اربعين باربعة او التكميل كخلط مائة وواحدة بمثلها **الزابع**
المول الا في النجاس بشرط ان يحدث قبل تمام الحول الامانات فان حدث بعد لم يضم
الى الامانات سواء حدث قبل التملك او بعد **الثاني** ان يكون الامانات نصيبا
فلو ملكه من النصيب فتولدت وبلغت بالشايج نصيبا فلا زكوة حتى يحول
حول من وقت تمام النصيب **الثالث** ان يكون مستفادا من الحاصل عنده فلو استفاد
بشرى او ارث او هبة لم يضم الحاصل في الحول ويضم في النصيب وحسب يضم والفائدة
فيما اذا بلغ به نصيبا اخر كما اذا ملك مائة فولدت احدى وعشرين وجب شتان
وان ولدت عشرين فلا فائدة ولو كانا المالك حصل الشايج بعد الحول وقال الشايج
بد قبله فالقول للمالك وان التهمة حلفه ند **الزابع** استقر المالك بجمع الحول
فان تراك ولو خلطة انقطع الحول واستأنف اعادة عاد ولو بارز بالغيب او بالاقالة
ومخوها ولو بارز بما سئ من حيسها او غير حيسها استأنف كل منهما الحول ولو زال
المالك عن بعض والباقي دون النصيب انقطع الحول ولو ارث ومات على الكفر انقطع
الحول وان اسلم استمر الحول ولو مات المسلم استأنف الوارث وكذا البيع والهبة قبل
تمام الحول فاما من لزوم الزكوة **الخامس** المدوم فلا يجب في المعلقة او المعلقة
كل الحول او بعضها قد لا يولاه لما امت او لم يضررت ضرر يبين وقد يملكه ايام ولا اثر
ليومين ولو علق لبل او رعيها انظر الى التاثير وعدمه ولا زكوة في العوامل كالنواضح
وغيرها وان السمي ولو علق لم يضر الرعي للملح بقصد الرد الى الاساس
عند التملك انقطع الحول ولو غصص معلقه واساسه سنة لم تجب الزكوة ولو غصص

خنطة وبن رها وجب العشر ولو غصب سائمة وعلفها القدر المؤثر أو رقت
المعلوفة بنفسها سقطت الزكاة ويجوز في عدلها شيء على قول المالك إذا كان
ثمة والآن فتعد عند مضيق ثم بغيره **فصل في الزكاة في المقصود والمسروق**
والمجود والضال والمهون والمشتري والمقبوض وغيره والغائب المقدر والمجور
والدين الملازم على الغير لا ولو موقفا إذا لم يكن مائنة ولا طعاما ولا ثيابا
وتحوها بل دأهم أو ذواتها أو عرض تجارتها ولا يجب الإخراج قبل القبض إلا في الموهون
والمشتري والغائب المقدر والمدبر الحال المتبرع التحصيل ولو تبرع بغيره كترك المطالب
والقبض وجب الإخراج ولا يمنع ولو تبرع المجور وقدر على الألبان والقبض فقصر
لم يجب الإخراج ولا يمنع الدين وجوب الزكاة فلو اشتد مرض نصابا وعليه فكله سلم
وجب العشر ولو استقر نصابا من النقدين وبقي معه حول وجب الزكاة على كل واحد
منهما وإذا أخرج المقرض التفصيل ولو وقف أربعين شاة على جماعة معينين لم يجب
الزكاة ويجب في ثباتها ولو قال جعلت هذه المالا صدقة أو هذه الأغنام ضحايا
فلا زكاة بخلاف ما لو تبرع بالصدقة بأربعين من الغنم أو بما في درهم في الدقة ودين
الحج كدين النذر فلو وجب عليه الحج ومضى حول على ما دل وجب الزكاة ولو أخرج
الدين والزكاة في زكاة قد من الزكاة وإذا اصدقتها نصابا معينيا من السائمة لم يثبت
الزكاة إذا تم حول قبضه أو لم يقبض فخلها أو لا **النوع الثاني** النباتات
ولشرط **الأول** أن يكون قويا بالاختيار كالحنطة والارز والشعير والدفت
والذرة والمحصول والعنبر والباقلا والماس واللوبياء والجلبيان والعسل
والسلب من الحبوب والطحين من الثمار فلا زكاة في الحلبنة والسمن والشويز
الرازيخ والكرويا والكمون والكزبرة والكسان والشهدانج والبطيخ والقثاء

والشون والكتمرير والمشمش والاباص والسفرجل والخوخ والبقاق و
الزنان والموز واللوز والفجل والسلق والسليم والجزر والقنبط والبادنجان
وقصب السكر والكرفس والفث والصنوبر والدلب والزيت والزعفران
والورس والعسل والدبس والحل والعصفرو حبة والبقول وبن رها
وبن رها لا يجب الزكاة **في الثاني** أن يكون معلوما على وجه السيل جباة كرويا
من بلاد الحرب وبنيت في الصحراء لا عشر فيه كالتخيل المباهة في الصحراء لأن المباح
قبل الإحد غير معلوم **الثالث** أن يكون المالك ادنيا معينيا فلو وقف سبعا أو أراضا
أو قرية على مسجد أو رباط أو قنطرة أو جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين
فلا عشر في ثمارها أو ريعها نعم لو أوجر الأرض وزعت وجب على المستأجر مع اجرة
الأرض كما يجب على الشاخر زكاة التجارة مع اجرة الدكان المستأجر وعليه
الفاصل العشر واجرة المثل وارش النقصان نقصت وكما يجب العشر مع الخراج
في الخراجية وهو أن يفتح الإمام بلدة عنوة ويقسمها بين القاعين ثم يعوضهم عنها
ويقضي على المساميت ويضرب عليها خراجا كما فعل عمر رضي الله عنه في العراق وفتح بلدة
صالحا على أن يكون الأراضي لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فالأرض في الخراج اجرة ولا
تسقط بإسلامهم والبلد التي أسلم أهلها عليها ولو شرط أن يكون الأراضي لهم والحال
هذه فالخراج جزية تسقط بإسلامهم والبلد التي أسلم أهلها عليها والخراجية أسماها
المسلمون عشرية وهذا الخراج منها ظلم لا تقوم مقام العشر لأن يأخذها السلطان
على أنه يكون بدل العشر فيسقط الفرق كما لو أخذ القيمة بالاهتمام والبقاع التي يوجد
منها الخراج ولا يعرف حالها استديم الأخذ لأن الظاهر أن ما جرى طول الدهر جرى
بحسب **الزجاج** أنه يكون نصابا وهو خمسة أو ستون أو مائة أو مائتين صاعا والصاع

اربعة اصداد والمدر طل وتلك بالبغداد في فاصع خمسة ارطال وتلك بالحملة
الف وسقائ طل بالبغداد في تحديد او بالمت الصغير وهو طلال ثمانية
من وبالكبير وهو سقائ درهم ثلثمائة من وسقائ واربعون صا وتلك امانت
والرطل مائة وتكون درهما **وقيل** مائة وعمانية وعشرون درهما
واربعة اسباع درهم ولونفض غر النصاب رطل او اكر فلا ركوة ولوزاد عليه
سقي وجب قسطه ولا وقصم ان تمر او توثب فيعتبر النصاب من الزبيب
والا فتعتبر حال الرطوبة وتعتبر في الجيوب باقاف من العيون والقصيد
وعاد قسري خفيه ولا يוכל معه كالمزقة والشعير اذ هل في الحساب وماله
يشترط خفيه ولا يוכל معه اصلا كالامز والعلس وغالبها كالباقلا يتجر
بين الازالة والبقاء فان ازال فالمعتبر خمسة اوسق وان ابقى فمعتبر نغم
لو اختلف الماخذ منه فالمعتبر المبلغ قدرا يبلغ الماخذ نصابا ولا يكمل
نصاب جنس اخر ويكمل انواع جنس واحد بعضها ببعض ثم يخرج من كل
يقسط فان عر اخرج الوسط ويضم العلى الى المنط والمشتب الى الزبيب
وبالعكس والسلك حسب راسه ولا يلزم ثمره عام الثمرة همام اخر كزرع عام الى
زرع عام اخر ثم العام الواحد يضم بعضها الى بعض وان اختلف ادرائها
كرزح العام الواحد بان يكون بين عطارد الاول والاخر اقل من اثني عشر شهرا
عريضة **وقيل** اذا طلع الثاني بعد هذا الاول لم يضم ويضم
الذي لا يقتر ولا يترتب الى الذي يتقدم ويترتب والواجب فيما سقي
بماء السماء او الانهار او العيون او القنوات او الغدران او الينابيع العشر
وقما سقي بنفخ او دولايب او دوايب او دالية او فاعور او عباد صناع او موهو

70
او موهو نصف العشر وقما سقي بها القسط باعتبار الشو والنماء فان تساوا او
اسكر الحال فلكل ارباع العشر ولو كان العلان عماء السماء والمثلث بالنضج
فخمس اسباع اسداس العشر والقول للمالك في انه بماذا سقي ويكال للمالك ستعة
ثم العشر وتسعة عشر ثم واحد ان وجه النصف وسبعة وتكون ثم ثلثة ان وجبا
ولا يتر المكيال ولا يوضع اليد فوقه ولا يسم بل يصبت ما يحتمل ثم يفرغ ولا يجوز
اخراج جنس من جنس اخر ولا اخراج القيمة كما في المواشي ويجوز اخراج نوع اخر
سواء به او بفاضله ووقت الموهوب في الثمار يرد بالصلاح وفي الجيوب بالاشتداد
لكن لا يكلف الاخراج قبل التجفيف والتصفية وهو سقها على المالك ولو اسرى
خيدا او زرع او ورث وبدي الصلاح واشتد عند بعد يوم او يومين وجبت
الزكاة عليه لاعلى البايع والميت لانه المول لا يشترط فيها ولو اخرج العشر وادخر
الاصل سنين لم يجب شي والحرض مندوب ومخصوص بالثمار وبدر فيقطع حق
المستحقين من غير الثمرة الذمة المالك ان صرح بالتصمين وتبيل المالك ولد المقر
بعد بيعا واكلا وعليه الجاق ان تلف لا ان تلف باقر سماوية او سرقته بلا تقير
منه ولو اكل قبل الحرق لم يجز فان لم يبعث الحاكم خالصا تحاكم الى عدلين وان لم يشترط
العد في خارج الحاكم ويشترط فيه التكليف والحرة والكوفة والاسلام
والعدالة والعلم بالخرص **النوع الثالث** المحدث ولدر شرط **القول** ان يكون
ذهبا وفضة مضروبا او غير مضروب فلا زكاة في الحديد والرماس والنحاس
والصفر والياقوت والفيروزج والبرجد والزمرد واللؤلؤ والعقيق والمسك
والعود والغير **الثاني** ان يكون ملكا كما في الحيوان فلا زكاة في اللقطة قبل
والملك وفي القيمة قبل الاختيار فيها **الثالث** ان يكون نصابا وان نقص

وبعض حبة من حبة الزكوة وان راجح التام ونصاب الورق ما تدرهم
وزنا وفيه خمسة دراهم ونصاب الذهب عشرة مثقالا وفيه نصف مثقال
وما زاد فنجسا بهما قل او كثر والدرهم درهم الاسلام على ما سياتي في الاقرار
مع قدر المثقال وهو ستة دراهم وانيق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا يكمل الورق
بالذهب وبالعكس ويكمل الجيد بالردي من حيث وبالعكس ويخرج من كل بقسط
فان عسر اخرج الوسط ويجوز اخراج الصحيح عن المكسر ولا يجوز العكس بل يجمع المستحقين
ويصرف اليهم الصحيح بان يسلمه الى واحد باذن الاخرين ولو ملك نصابا فمشتوا
لا يبلغ الما هو منه نصابا لم يجب الزكوة وان بلغ اخرج الواجب فالصا او مشتوا يعلم
استماله على قدر الواجب من الما هو ولو اخرج خمسة مشتوا شدة عن عشرين فما عشرين
لم يجز الاستراد ان يثب وقد دفع الله يخرج من هذه المال وكرة للامام ضرب
الدرهم المشتوا شدة وفيه الما الصلة ايضا بلا اذن وتصح المعاملة بها وان جعل
مقدار ثمنها كالمعجونات **الرابع** الحول فلا زكوة فيها حتى يحول عليها حول **الخامس**
استمرار الملك فلو باد بالذهب بالذهب او الورق بالورق استأنف ولو كان صير
يقصد به التجارة ولا زكوة في الحولي المباح ويجز في المحظور والمكروه ولو اتخذ سوارا
ولم يقصد استعمالها ولا محظورا ولا كنز فلا زكوة كما لو اكسر المباح وهو
على قصد المصالح والاصل في الدين هبة المهرمة في حقهم والحل في حقهم لكن يجوز له
اتخاذ الانف والسر والاعلة من دون قدر على الفضة ولا يجوز لهما اتخاذ الا صريح
كما لا يجوز له من الحاتم وفقد واما الفضة فيجوز له التخم وتخليته المصحف واللات
الحرب كالسيف والسنان والخنجر والرس والسهام والدروع والمنطقة والراية والمحف
اذ لم يجاوز العادة ولا يجوز الدمج والسوار والطوق وتخليته السرج والبنام والشر

١١٠
وبرة الناقة وقلادة الفرس ولا يجوز لها تخليته السراج آلات الحرب لا بالذهب
ولا بالفضة وان جاز لمن الحرب لان في استعمالها تشبها بالرجال وهو حرام كعكسه
ولمن سائر انواع الحولي من الذهب والفضة كالطوق والحاتم والقرط والسوار والخنخال
والنقاويدة والنفال والساج حيث جرت عادة تنزيهه والسياب المشوكة بهما تخليته
المصحف ونزق القصير والمجبة بهما لكن اذ لم يكن اسرافا فان كان الخنخال وزنه ما ساء
دينار حرم كالقراهم والدنانير المثقوبة ولا يجوز تشييب الماذن للقرط لانه تعدى سب
بها فاذله ووجب القصاص على المثقوبان وهذا شرط ولو اتخذ خواتم كثيرة
او اتخذ خلاخل كثيرة للمصنوعين ولا بد من ذلك ولا وجبت الزكوة وحرم عليها تخليته
الكتب والدواة والمقلعة وسكين الخدمة والمقراض والمرأة والكعبة والمساجد
وقناديلها وحسب هبهما بالذهب او الفضة ويجوز لها تخليته المصحف بكتبها وكل
حلي لا تخل لاحد من الناس الا ضمانا على كاسره وما يحل لبعض دون بعض فله كاسره
قوله يجب الزكوة في الدين هبة والفضة المستخرجة من المعدن ولا يجب
في غيرها من الحديد وغيره وقد رها ربع العشر واشترط فيها النصاب لا الحول
ويضم بعض ما يؤخذ الى بعض ان تسابع العمل ولا يشترط توافر النبل ولو قطع
العمل بلا عدل بطل النظم وانه قصر الزمان وبعد ركاسه والمرض واصلاح
اللات ونفاذ الثقة وهرب العبد واللاجير فلا وان طال الزمان وانه بطل
لم يضم الاول الى الثاني ولا يخرج زكوة من الحول ويضم الثاني اليه فتخرج زكوة في
فتونا مائة واقطع العلم نال مائة اخرى وجب اخراج مائة في الحال ومائة
اذا مضى حوله **قوله** لا يجب اخراج شيء في الحال ووقته وجوب
النبل ووقته لا اخراج التخليص والتقية وفي الزكاز المنز هو دفن الجاهلية

ويشترط ان يكون ذهابا او فضا ولا يجزى فيها وان يكون نصابا ولا يشترط الحول
ويكمل غيره من جنسه ويخرج حقه في الحال كما في المعدن وان يكون بغير الجاهلية
كالصورة والصليب وان كان بغير الاسلام بان نقض عليه القرآن او اسم الرسول صلى الله عليه وسلم
او ملك اسلامي فان علم مالكه فلوله وجب العرض عليه وان لم يعلم او لم يعلم انه من
ضرب الاسلام او الجاهلية بان كان حلييا او ابا او اخا فلوله وان يولد في موطن
دار الاسلام او الحرب او في قرية جاهلية العمارة او في الحياة للواحد فان وجد في مسجد
او شعاع فلوله فان وجد في ملك غيره فلوله ان ادعاه باي ضرب كان بلا عيب
كالا متعة في الدار وجب العرض والافتقار تلقى الملك منه الى ان ينتهي الى المعجب
وان وجد في وقف فلوله صاحب اليد وان تنازع البائع والمشتري وقال كل
انا دفنته فالقول لصاحب اليد وقت النزاع ان اعتل دفنته والافتقار لحران اهمل
دفنته وكذا التنازع المغير والمستعير او المكري والمكثري ومصرف المعدن والاركان
مصرف الزكاة **النوع الرابع** زكاة التجارة ومحلها الاعيان القابلة للمعاوضة
ولها شروط **الاول** ان يبقى العين بعد الاستعمال ولا يستهلك بدلا واشترى
الصائون ليغسل به ثيابا للناس بالعرض ويحب في يده حوالا لم تجز الزكاة لان الباقي
اثر ولو اشترى مسمما وطحنه وعمره او غنطه وطحنه وغيرهما لم ينقطع الحول
الثاني ان يكون مكتسبة بالمعاوضة بالنسيئة المقرنة بالاكساب وذلك بان
يشترى او يبدل عذيرا او يصالح عذرا او عرض او ثمن او ضمان مطلق او يخالع زوجه
او يوجع نفسه او ماله او تنكح ويتوب في الصلح ولو كان عند عرض فنية ملكه
بشرى او غيره فنوي فيه التجارة لم يصرح مال تجارة وكذا الواهب بلا عوض او ورث
او استقرض او قبل الوصية او احتطب او اقرض او اخطأ او رده او اسيرد بالعيب

او ان يرضى

او اشترى مطلقا او بنسيئة لقينة واذ انبت حكم التجارة لا يحتاج كل معاملة الى نسيئة
جديدة بل كفت الاولى ويخرج غركونه للتجارة بمجرد نسيئة القينة وان لم يصر للتجارة بمجرد
نسيئة **الثالث** الحول ولا يشترط استمرار الملك حتى لو باع سلعة باخرى في الحول او باع تاجر
للتجارة او مطلقا ثم تقابلا استمر الحول ولو باع بشي للقينة انقطع ولم يعد الى حكم التجارة
بالرأه بالعيب ولو رده الى النقد في الحول وهو ناقص او تم الحول وهو ناقص استأنف
الحول **الرابع** النصاب اخر الحول ولا يشترط في الاول والوسط حتى لو اشترى عرضا
للتجارة بشي ناقصا فقد الحول وجبت الزكاة اخر اذا كان القيمة نصابا
واستند للحول التجارة من يوم الشراء ان اشترى بغير نقد نصابا في فنية وان
اشترى بالعين وهو نصاب فمن يوم تملك ذلك النقد لان التجارة ينبغي على
حول النقد كعكسه ولو باع مال التجارة بنقد للقينة بنحو هو له على هولاء
ولو ملك عشرين دينار للقينة وعرضها ففدتا عشرة للتجارة لكل واحد منهما
الحال اخر ويرجع مال التجارة من غير تنضيض يضم الى الاصل في الحول حتى لو اشترى
عرضا بامتين وبلغت قيمته ثلثمائة في اخر الحول ولو بلغت زكاة الكل بحول
الاصل وكذا ابا التنضيض مع اخلا والخبر ومع الاتفاق تركي الاصل بحوله
والرجح بحوله سواء امسك الناصر والاخر الحول او اشترى بدينار سلعة ولو نقد بعد الحول فان
ظهرت الزيادة في الحول تركي الكل بحول الاصل فان ظهرت بعد تركي الاصل بحوله والرجح بحوله
وتساج مال التجارة وعمل اسجارها مال التجارة وهو الاستاج حول الاصل وزكاة التجارة
ربع العشر ويعلق بالقيمة ويخرج منها ولا يجوز من العين ويقوم بالنقد المشتري
به وان لم يكن نصابا وقت الشراء ويقالب نقد البلد ان ملك بغير عرض او خلع
او تكاح او اجارة وان ملك بالنقد من فيسقط ان يبلغ كل واحد نصابا ولا يخالف

فان بلغ واحد فهو بدينه كذا النقد والاخر بالغالب وان ملك نقد وعرض فاقبل
 النقد فيه والعرض فبالغالب ولو باع مال التجارة بعد وجوب الزكاة نقد في الكل
 سواء باع بقصد التجارة او لاقتناء لانه الزكاة هنا تتعلق بالقيمة بخلاف الانواع
 الثلاثة فانه يبطل في قدر الزكاة لانهما يتعلق بالعين ولو وجب او اعتق يبطل في
 قدر الزكاة ويجب فطرة عبيد التجارة مع زكوتها ولو اشترى السائمة للتجارة لم تجتمع
 الزكوات لكن ان كل نصاب احدهما فالواجب زكوتها وان كل نصابها فالواجب
 زكاة العين الا اذا نقد حول التجارة فالواجب زكوتها في ذلك الحول وزكاة العتق
 في سائر الاحوال واذا قارض نصابا من النقد وحال الحول وعما خاض الزكاة او المالك فقط
 فعلى المالك زكاة الكل فان اخرج جميعا من موضع اخر فذلك ومن مال القرض تحسب
 من المخرج كفطرة عبيد التجارة وارش خيانتهم وان كان العامل من اهلهما فقط فلا زكاة
الشرع الخامس زكاة الفطر ويجب لغروب الشمس ليلة العيد ويستحب ان لا يؤخر
 عن صلاة العيد ويحرم تأخيرها عن يومه ويجب القضاء ويشترط في المؤدي
 الاسلام فلا يكلف الكافر باخراج فطر نفسه ولو كان له عبد او مستولدة او
 قريب مسلم كلف باخراج فطرتهم ولانيته عليهم والحرية فلا تجب على العبد فطرة
 نفسه ولا فطرة زوجته والمدة والمكاتب والمستولدة كالقتر ومن بعض حر
 يجب عليه فطرة بعضه الحر وعلى سيده الباقي والميسار فالمعسر لا فطرة عليه
 وهو من لم يفضل غرقته وقوت من هو في نفقة ليلة العيد ويومه ومسكنه
 وعبد المحتاج اليه في الخدمة وعوز ست ثوب يليق به ما يخرج في الفطرة
 فالملك كمن في شرح الباب والحاوي وتعليقه انه يشترط ان يكون قاضيا
 عند دينه والمرجح في الكبير والروضة والصغير انه لا يشترط وهو القياس لان الدين

لا يملكه

لا يمنع الزكاة ولا يشترط التكليف حتى لو كان الصبي والمجنون من مسرا وجب
 على الولي اخراج فطرتهم من ماله او جاز ان يخرج من مال نفسه الا اذا كان وصيا
 او قريبا فلا يجوز الا باذن الحاكم ولو كان وقت الوجوب معسرا ثم ايسر بعد
 فلا شيء عليه ولو فضل بعض صاع لزمه الاخراج ولو فضل صاع قدّم نفسه
 وصاعان نفسه وزوجه ومن يجب عليه فطرة نفسه يجب عليه فطرة من
 يجب عليه نفقته الا فطرة عبد وامته وزوجه وقريبه الكفار ولا فطرة
 زوجة الاب ومستولدة ولو كان الزوج معسرا او عبدا مكاتباً والزوجه امته
 وجبت فطرتها على سيدها ان كانت حرة في مالها وقيل لا تجب
 في مالها ايضا ولا يستقر الفطرة في ذمة الزوج المعسر ولو كان موصرا حاضرا
 فلها المطالبة بالاجراحي لانه متحمل والوجود بلا قيد وان كان غائبا فليس لها
 الاستقرار عليه ولو نشرت سقطت عنه وجبت عليها ولو هيل بينه وبينها
 بينها وقت الوجوب لم سقطت وامّا هادئة الزوج فان كانت مستجرة فلا
 يجب عليه فطرتها وان كانت امته لها اولد وجبت عليها ولو اخرجته الموصرة
 فطرة نفسها بيسار الزوج بلا اذن او استقرض من القريب واخرجها
 بلا اذن من عليه جاز ولو قال غيره اذ فطرني ففعل اجزوت ولو اخرج بلا اذن
 لم يجز كما لو اخرج من ابنه البالغ بلا اذن ويجب فطرة المستولدة والعبد المدين
 والمهون والجاني والمكدي والمعتوب والمأبوق والصال والمرمز والمعلق عتقه
 نصفه والموصي بعتقه والمفقود والاخراج في الحال في الصورة كلها ولا يجب فطرة
 المكاتب والعبد الموقوف والاخراج وجبت فطرة الغير لم يحج الى سيده
 والواجب في الفطرة صاع مما ذكر في المعشرات وهو بالوزن ستمائة درهم شرعي

وثلثة وتسعون درهما وثلث درهم وبالمقنة اربع حقبات بكنى جلا معتدل
الكفين واللاهوط ان يخرج ثمانية ارطال وتواقي باكثر من الواجب في الفطرة
او الزكوة وجب على الغائب الاعلام بقدر الواجب ومنه الاوقات المعشرة
والاقط واللب والتم ولا يجوز الخيف والمصل والتمن والمجن المزوع الزبد
والجيت المسوس والمبتل والمغيب والدقيق والسويق والخبز والقمحة والمخلوط
بالشعير او الفصيل او اللبن حتى يكون فيه من الواجب بقدره ويجزئ القيقوفات
قل قيمته ما لم يتغير لونه وطعمه ويتغير عالى قوت البلد وقت الوجوب
ولا يجوز العدول الى الادنى ويجوز الى الاعلى في صلاحية الاقيان لا في القيمة
فالبر غير من التمر والارز والشعير وهو غير من التمر والتمر غير من الربيب ويجوز اخراج
الغائب لواحد والاشرف لآخر ولا يجوز النصف من الغالب والنصف من الاشراف
لواحد والاعتبار بقوت البلد لا السيد ولو لم يغلب واحد من الاخرات
اخذت ماشاء والاشرف اولى واجب ومصر في الفطرة الاضاف الثانية
وجب التقويم ان وجدوا ولو اخرج فطرة نفسه وسيقط الفرض من الطرفين والاولى
ان يعطيه غير ما اخذت منه وهذا اذا لم يكن المستحق غيرهما او كان وقد اعطاها
الكل او البعض وره اليه الاخذ **ف** يجب اداء الزكوة بعد التمكن
على الفور ما بنفسه او بوكيله او الصرف الى الامام وهو الاولى ان كان عدلا
والاولى من الثاني وتجب النية بالقلب ولا يجب لفظه اصلا بل بكنى الدفع
مع السكوت ولو وقع بلا نية لم يقع فرضها وان كان ناسيا لها وكيفيتها
هذه ارض زكوة مالى او فرض صدقة مالى او زكوة مالى او الزكوة المفروضة او الصدقة
المفروضة او الواجبة ولو قال فرض مالى وصدقة مالى لم تكف وتجب على الولي

في الزكوة

79
في زكوة مالى الصبي والمجنون وعلى السلطان في زكوة مالى المقتنع ويقوم مقام نيته
ولو دفع الى السلطان طائعا او الى الوكيل فان نوى عند الدفع كفت ولا يحتاج
الى نيته عند التقرب ولو تركها المدافع ونوى السلطان او الوكيل لم تكف
ولو وكل وكيله بالتقرب والنية جاز ولو نوى عند التقرب عن المال ولم ينو عند
عند الدفع كفت ولو دفع الى الصبي ليوصل الى فقير معين جاز ولا غير معين
لم يجز ولو قصد وتجميع ماله ولم ينو الزكوة لم يسقط واذا علم الامام
من جلاله لا يؤدى بها او انكرها او الكفارة وجب ان يقول ادفع بنفسك
او ادفع لي ولا يجب تعيين المال المزكى فلو منك اربعائة نصفها حاضر ونصفها
غائب فخرج عشرة ولم يعيت جاز فان عاتيت لم ينصرف الى غيره ولو اخرج
خمس عن الغائب فبان قال الم عليك الصر الى الحاضر ولا يكفر من الاسترداد
بل يقع فطوقا نعم لو قال غدا الغائب فان كان قال استرد ديتها فذلك استردا
ولو قال غدا الغائب فان كان قال فاقض الحاضر فان بان باقيا وقع عنه والا
فيقع عن الحاضر بخلافه ولو نوى الصلوة غرض الوقت ان دخل والافق الفايضة
او النافلة فلا تها لا تصح ولا تجزى والمراد من الغيبة الغيبة عن المجلس او الوطن
هش جاز النقل ويستحب للاخذ من الفقير وغيره ان يدعى للمالك ويقول اجرك الله فيما
اعطيت وجعل لك طمورا وبارك لك فيما بقيت ولا يجزئ ان يقول اللهم صل على فلان
لان الصلوة عند السلف مخصوصة بالانبياء كما ان قولهم عز وجل مخصوص بآله تعالى
فلان قال محمد عز وجل وان كان عزرا او جليلا ولا ابو بكر او علي صلى الله عليه وسلم
وان صح المعنى وهو ترك الادب والاولى **ف** مكره ولو جعل غير الانبياء
يتعالم فقال اللهم صل على محمد وعلى محمد واصحابه وازواجه وابنائهم لم يكره ولم يترك الادب

والأول من الإسلام كالصلوة ولا يفرد به غائب غير الأنبياء فلا يقال اللهم صل على فلان
فصل يحجز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول ولا يجوز قبل تمام النصاب في العينية
ويجوز في التجارة ولو اشتري بضائعا في مائة وتجعل زكاة مائتين وهذا الحول وهو
سائر بهما يجري ويجوز تعجيل الفطر من أول رمضان وتعجيل النماز بعد بدو الصلح و
تعجيل المزرع بعد الاشتداد ولا يجوز قبله في الكل لا نقد في زكاة المعدن والركاز على
الحصول ويشترط في المأخوذ أن يكون القابض بصفة الاستحقاق آخر الحول في الحول
وهذا شوال في الفطرة ووقت المأخوذ في المعشرات والمعادن فلو لم يكن ذلك أو مات
قبله أو استغنى بغير مال الزكاة لم يجب وإن يكون الدافع بصفة الوجوب فإن مات أو
تلف ماله أو تلف أو نقص عن النصاب لم يجب ثم إن شرط الاسترداد أن يورث مانع
أو قال هذ أن يكون ماله المعجل أو علم المستحق بنفسه أو من غيره فله الاسترداد وإن
فله ومما ثبت الاسترداد أن المعجل بالقابض الضمان بالمحل إن كان مملوكا
وبقيمة يوم القبض إن كان متقوما وإن كان باقيا ناقضا لم يفيق الارش
وإن كان تاردا فالمتصلة للمالك والمنفصلة للمستحق ولا يشترط أن يكون
الباقى بضائعا حتى لو تجل واحدة من أربعين وهذا الحول ولا مانع من المعجل
وإن كان ناقضا عند الحول ولو عرض مانع في القابض والدافع بصفة الوجوب
فإن بقي نصاب في يده لزم الأخراج كائنا وإن نقص منه حيث لا يثبت الاسترداد
فلا زكاة وحيث يثبت فإن كان المؤدى نقدا صم إلى الأصل في النصاب
باقيا في يده الأخذ أو قاله وإن كان صائغيا فإن كان باقيا ضم وإن كان ناقضا فلا
خاتمة تجب الزكاة على الفور وبعضها بالتأخير بعد التمكن ولو فقرا تلف
بعده وإن تلف قبله وبعد الحول فلا شيء عليه كالسالف من الحصاد إلى الدنيا

والسنة

والسنة من الدين فإن تلفه المالك ضمت وإن تلفه المالك ضمت وإن تلفه المالك ضمت
فينقل إلى البديل والتكليف بحضور المال وهذا من المصروف إليه وعدم المال
سقطت بامرئيه دنيا ودنيا ولو أخر لطلبه الأفضل كالدفن إلى الامام والفرق
إلى القريب والمجاور والواجب لم يعصه لم يشد حاجة الحاضرين وخافتم
ولو أقر الزكاة وتلف قبل الوصول إلى الساعي أو المسكين لم يسقط ولو دفع
مالا إلى آخر ليسلمه إلى فلان وقد علم على التسليم ولم يفعل وتلف لم يفقر ولو
اصنع من الزكاة فاحد المستحقين من ماله شيئا لم يقع الموضع وإذا باع مال
الزكاة أو هب بعد الوجوب وقبل المأخوذ بطل في قدر الزكاة لأن المستحق
شريك فيه وإن جاز المأخوذ من موضع آخر ولو باع بعضه وأبقى قدر
الزكاة مطلقا أو بنيت الصرف إليها فنل يصح البيع في الكل أم يبطل في البعض
فيه وجهان فنيان على كيفية ثبوت المصلحة وفيها وجهان أحدهما أن الزكاة
شائعة في الكل متعلقة بكل واحد بالقسط فعلى هذا يبطل البيع في جزء
مركب شاة وبه قطع امام الحرمين وهو لا يثبت عند ابن الصباع والثاني
أنه الواجب واحد غير مقيد أو متعين بالمأخوذ والتعين فعلى هذا
يصح البيع في الكل وبه قطع صاحب التذريب وهو المرجح في الوسيط ولو ملك
أربعين شاة وهاهنا عليها حول ولم يخرج زكوة منها حتى حال حول آخر أو أكثر
فإن حدث منها في كل حول سنة فصاعدا وجب لكل حول سنة وإن كان لا يجب
إلا للحول الأول ويكره للدافع شري المدفوع من المدفوع إليه زكاة أو صدقة لأن
هو قد يستحي فيعاري ولا يكره من غيره **فصل** الزكاة الفائية أضاع
الاول الفقير وهو الذي لا مال له ولا كتب يقع موثقا من حاجته كما إذا احتاج

الزكاة لا عليك المادرجين أو ثلثه ولا يخرجهم عن الفقر الدار المسكونة والسياسة
الملبوسة بجلا ولا عبد المحتاج إلى خدمته ولا أموال الغايبية إلى مسافة القصر
ولا ديون الموهبة والمغيرة يخرج عن كسب ما يقع موقعها من حاجته لا من أصل الكسب
ولو قدر على كسب لا يلزم بما له ومروته فلا عبودية فلو كان من أهل بيت لم تجز
عادته بالكسب بالبدن وهو قوي قادح لثمة الزكاة ولو قدر على الكسب
بالوارثة أو غيرها وهو مشغول بتعلم القرآن أو العلم الذي هو من كفايته أو تعليمه
والاشتغال بالكسب بقطعة من العلم أو التعليم على الزكاة بخلاف ما لو كان
مشغولا بنزول الطامات فإن الكسب وقطع الطمع عن الثأر أو من
الاقبال على النوازل مع الطمع ولو قدر على الجمع بين الكسب والتحصيل أو لا يأتى
منه التحصيل أو اعتكف في المدد سنة متقطعا لم يحل له الزكاة وإذا لم يجد الكسوة
من يستعمله أو وجد من حرم عليه هل كان يكسب كل يوم كفايته لم يجز له
الافتقار وإن عد فقيرا ولا يشترط في الفقر الرضاة ولا التوقف عن السؤال والمكنتى
بنفقة القريب والزوج لا يعطى من سهم الفقراء والمساكين أصلا ويعطى
من سائر المسام إذا أنصف بتلك الصفات ولا تعطى المرأة من سهم الرجال
والزكاة ولا من سهم ابن السبيل إلا إذا سافرت وهداها لما حبتا إذا ما وجوز
لها دفع الزكاة إلى زوجها المستحق **الثاني** المسكين وهو الذي يملك ويكسب ما يقع
موقعها من حاجته ولا يكفيه كما إذا احتاج إلى عشرة وهو يملك سبعة أو ثمانية ولا فرق
بين أن يكون ما يملكه نصا أو ائتمرا أو أكثر فإن كان نصا ما يوجب عليه الزكاة
فيعطى ويأخذ والفقر أشد من الحاجة ومع ذلك لا يجوز صرف سهمه إليه ولو صرف
إلى الفقير ما أخرجه عن الفقير لم يجز صرف سهم الفقير إليه ما بقي المصروف بل يصرف

٧٢
إليه من سهم المساكين ويتصور صرف سهم الفقراء بما فيه دفع دفع واحدة والمعتبر
فيما يقع موقعها من حاجته المظن والممكن وما لا بد منه من الأمانات وغيره
على ما لا يلزم بالحال بل لا بأس في تغيير نفسه ولين في تقصده حكم كتب الفقهاء وما في
مقتضاه حكم إذا ما البيت فلا يخرجهم عن الفقر والمسكنة ولا يخرجهم الفطرة والحج بخلاف
كتب الشعر والتواريخ وبشبههما **الثالث** العامل وهو تاجر وكاتب والقيام
والحاشر والعريف والحاسب والمحاقط والامام والقاضي وما إلى ذلك من بلزومهم
أن لم يتطوعوا في غير الجنس والوكيل يتفرق الزكاة ليس يعامل فإن لم يتطوع فاجزته
على المال كجيرة الكيال **الرابع** المولفة الذين دخلوا في الإسلام وبنيهم ضعيفة
وهي يقولهم والذين من لهم شرف يتوقع بتألفهم إسلام نظرائهم أو الجهاد مع المكفارين أو
مانع الزكاة حيث هو هون من بعض الجيش وموقالا أنا ضعيف النية قبل قوله
ومن قال أنا شريف طوبى جالبيته **الخامس** الرقاب وهم المكاتبون بشرط أن يكون
الكاتب صحيحا وإن لا يكون معد ما في نجومه ويجوز الصرف إليه قبل الحلول وبلا
إذن السيد والمكاتب والغارم التجارة بما أخذ لا الاتفاق على أنفسهما ولو استقر
المكاتب وأدى النجوم لم يصرف إليه من سهم الرقاب بل من سهم الغارمين **السادس**
الغارمون والديون أقسام **الأول** أن يستدين لمصلحة نفسه فيقتضى من الزكاة
بشرطين الأول الحاجة إلى قضاء فلو وجد ما يقضيه من نقد أو عرض لم يقف
ولو وجد ما يقضى البعض قضى الباقي ولو لم يجد شيئا وكو قدر على القضاء بالكسب
تقضى دينه وكذلك إذا قدر المكاتب وإذا قضى الدين من ماله ولم يتبقى شيء أعطي
من سهم الفقراء **الثاني** أن يكون الدين لنفقة في طاعة كحج أو جهاد أو في مباح
كالانفاق على النفس والعيال والخسران في معاملة فإن كان في معصية كالحمر

والاسرار في النفقة لم يعط قبل التوبة ويعطى بعدها **وقيل** لا ولا يشترط
 ان يكون الدين حالاً **وقيل** يشترط والاستدانة لمصلحة النفس في المباح **القسم الثاني**
 ان يستدين للاصلاح ذات الميزان فيقفى دينه سواء كان ذلك فحرم او مباح
 وسواء كان فقيراً او غنياً بالنفق او العقار او العرفه الثالث ان يلزمه بضمائم
 فان كان الصائم والاصل ميسرين فيعطى الصائم او الاصيل وان كانا ميسرين فلا
 يعطى لاهل اولادك وان كان الاصيل ميسراً فقط فان صنف بالاذن لم يعط وبغير
 اذن اعطى وان كان بالعكس جاز ان يعطى الاصيل ولا يجوز ان يعطى الصائم ويجوز
 الصرف الى المديون بغير اذن الدائن ولا يجوز العكس ويجوز اخذ الزكوة لاداء صلوات
 الزوجه ولو وقع الزكوة وشرط على المدقوع اليه الرد عنه دينه لم يجز ولم يقع قضاء
 الدين بها ولو نوبت ذلك ولم يتلفظ اجاز ولو قال ادفع ولو قال الدائن اقض ما
 عليك لارده الجوزك لاقضى بها دينك ففعل اجزاء ولا يتعين ذلك للمدفع ولو
 قال الدائن اقض ما عليك لارده عليك زكوة ففعله صح القضاء ولا يلزم الرد اليه
 ولو قال جعلت الدين الذي عليك عن زكوتي لم يجز حتى يقبضه ثم يردّه ولو كانت
 ودية جاز بلا قبض ولو استاجر فقير اجاز له صرف الزكوة اليه مع الاجرة **التابع**
 الغزاة المتطوعة وان كانوا اغنياء ولا يعطى الحاج ولا الغزاة المرتزقة
 وان اقطع الفي **الثامن** ابن السبيل وهو الذي ينشئ السفر من وطنه
 او موضع اقامته والغريب المجتاز بالبلد ويشترط ان لا يكون بسفر معصية
 فيعطى في سفر الطاعة والمندوب والمباح والمدايم لا يعطى وان لا يجد ما
 يحتاج اليه في السفر فيعطى من الاموال لاداء صلواته من له مال في غير السبل
 المنقلبه وان كان كسواً ويشترط في كل من صرف اليه الزكوة من الاضفاف

ان لا يكون حراً او لا عبداً لغني ولا غارياً مرتزقاً ولا هاشمياً ولا مطلبياً
 ولا مولى لها ويجوز المدفع الى عبد بالغ لفقير بالغ محتاج اليه في الخدمة ويصير
 ملكاً للمسيّد يقبضه ولا يجوز الصرف في كفنة الميت ودينه ولا في بناء المسجد
 ولو جعلها شئياً او مطلبياً او بعض المرتزقة عاملاً لم يعمل له من الغنائم لو كان
 غارياً او غارياً ولو انقطع عن المحسن غريب هاشم ومطلب لخلق بيت المال او استبداء
 النظام لم يعطوا الزكوة ولا يجوز دفع الزكوة الى الصبي والمجنون ويجوز المدفع الى قيمتهما
 لهما ولا يجوز للمسيّد دفع زكوة الى مكانه **فصل** من ساءل الزكوة وعرف
 الامام انه مسخى او غير مسخى عليه فبطلت وان لم يعلم الخلاف ادعى الفقر او المسكنة لم يطالب
 بالبيّنة الا اذا عرف له مال او ادعى الدلال او ادعى العيال وتصور الكسب عن الوفاء
 به ولو ادعى الفقر عن الكسب فان كان شيئاً كبيراً او زمناً او قطع او شياً باضعف البيّنة
 اعطى بلا بيّنة ولا يعين وان كان شيئاً صغيراً او زماناً قليل خلف قد با وجهمان
 احدهما الا وهو الماصح في الروضة والشرعيين والثاني نعم هو المذكور في شرح الباب
 والحاوي وتعليقه وعلى هذا فينبغي ان الصداقة تحرم على المكسب ولو قال لا مال
 لي وظهر عليه اثر الفقر اعطى بلا عيّن وان ظهر اثر الفقر قبل خليف فيه الخلاف ولو كانت
 المفقرة ما الكالم خلف لانه من وظيفة الحكام ويعطى العازي وابن السبيل بلا بيّنة
 ويدين فان لم يجزها استرد ويطالب العامل والغارم والمكاتب بالبيّنة ومن ههنا
 اخبار عدلين ولا يشترط الدعوى وسماع القاضي والناظر ويقوم الاستسفاة
 ونصير رب الدين والسيد مقام البيّنة واما القدر فيعطى الفقير والمسكين ما
 يزول به حاجتهما ويحصل به كفايتهما ويختلف ذلك باختلاف الناس
 والنفوح فالحمير فيعطى ما يشتري به الدرهمه قلت قيمتها او كثره والتاجر

ما يشترى رأس المال من نوع الذي يحسن التجارة والقرض فيه فالنقل يعطى
خمس دراهم والباقي في عشرة والف في عشرين والتجارة عشرين والبقال مائة والعلك
الف والبراز الفين والصبر في خمسة الف والجوهر في عشرة الف ولا يجوز حرقه
ولا تجارة كفاية سنة **وقيل** كفاية العمران يعطى ما يشترى من ضيعته
عقل منها كفايته ويعطى العامل اجرة مثل عمله مختلف باختلاف العمل وامانت
ومثله فان فضل من سهم العامل شيء مرة على سائر الاضاف فان نقص كل من
سائر السهام ويعطى المؤلف ما رايه الامام والمكاتب والغارم قدر بينهما
والغارم في النفقة والكسوة وسائر المؤن مدة الذهاب والمقام والرجوع
والسلاح والفرسان قائل فارس او ثمنها وابن السبل ما يبلغه مقصده او وضع
ماله والكسوة ان احتاج اليها والمركوب ان ضعف وطال سفره والا فلا كف
يعطى ما ينقل به زاده ورجله كالغارم في الزايل ولا يجوز الدفع الى ابن السبل
قبل الزواج ولا اشتغال باسبابه واذا اجتمع في شخص شيان اعطى بواحدة
نقطا ويجب استيعاب الاضاف الثمانية ان كان هناك عامل ولذا فالقسمة
على السبعة وان لم توجد فعلى الموجودين ولا يجوز النقل ولو الى قريب محتاج
ولو نقل ضم وبقي القرض وان نقل الى موضع قريب ولو عدم الكل الاضاف
او شخص واحد صرف الكل اليه مالم يخرج غير الاستحقاق فانه يخرج ويجب نقل الفاضل
الى اقرب البلد او القري كما لو عدم الكل واذا قسم الامام او العامل وجب
استيعاب اهاد القصف وكذا المالك ان اخضر المستحقون في الموضع وفي
الواجب بهم والا فلا بد من ثلثة من كل صنف الا العامل فانه يجوز ان يكون
واحد فان لم يوجد ثلثة اعطى من وجد ويمر بالمباقي اليه مالم يخرج غير الاستحقاق

فان خرج ردة الى سائر الاضاف فان لم يكن هناك وجب النقل ويجب التسوية بين
الاضاف للبين اهاد القصف الا ان يقسم الامام او العامل فلا يجوز تفضيل البعض
مع تساوي الحاجات واذا اوصي شيء لجماعة محصورين وجبت التسوية والفطرة
كسائر الزكاة في النقل واستيعاب الاضاف فان شقت القسمة جمع جمع فطر نسهم
ثم قسموها واذا اوصي للفقراء او غيرهم من الاضاف او وجب نذر او كفارة فان
النقل واذا كان المالك ببلد والمال باخر فالاعتبار ببلد المال الرغيب صرف
العشر الى فقر ببلد الارض التي حصل منها العشر وصرف زكاة الفقدين والمواشي
والتجارة الى فقراء البلد الذي تم فيه حولها فان كانت الزرع والمزارع في صحرا ولا ينسأ
فيها فيصرف الى قرب البليان اليهما ولو كان مال في موضع صنف قد قسم زكاة كل طائفة
منه ببلد هما لم يقع شقيقه فان وقع بان ملك عشرين ببلد وعشرين باخرى
اذا شاة يا هدي البلدتين واما الفطرة فان كان هو ببلد وماله باخر فالاعتبار
ببلده واما اهل الخيام فان لم يكن لهم قارب بل يطوفون اياما صرفوا الى من معهم
من الاضاف فان لم يكن ثقلوه الحاقرب البلاد وان كان لهم قارب فان لم يميزوا بينهم
ومعهم فلم يفرقوا الى ما دون مسافة القصر وان تميزوا وكل هلكة كقرية فلا يجوز النقل
عنها **فصل** في الساعي ان يكون مسلما مطلقا خرا عدا لا يقتضيا باب
الزكاة ويستحب ومن نعم الصدقة والفقر على موضع صلب ولا يكثر عليه الشر والاولج
في النعم الا اذنه وفي الفقر والابل الخنز وكرو على الوجه **مقيل** يحرم بيعون
اخصاء اطاكول في صغره وحرم في كبره وحرم اخصاء غير اطاكول صغرا وكبرا ولا
يجوز للامام والساعي مع الزكاة الا لفروا كالاشراف على السلف وخطر الطريق
او الاحتياج الى مؤنة النقل ولو كان الواجب شاة او غيرها لم يكن للمالك ولا

بالخصصة من الأديان أو مظهر الفاقة مع الغنى كالسكوت عن السؤال ص ٥

فهي من محارم ذلك الموضع ولو حضر معظم الشقة وغاب وقت وجوب الصوم ص ٥

لم يسقط حقه لغنه وإن كان قريبا يوم الوجوب ص ٥

للإمام معها وقسمتها ثلثين على المستحقين بل يحجبهم ويدفعها إليهم أو إلى واحد منهم بأذن
 الآخرين أو من غيرهم بأذنهم ولو باع بطلان ما إذا أخذ منهم فيجوز البيع ولو دفع الزكاة
 إلى الإمام ورفق ثم بان المدفوع إليه كان كافرا أو عبدا أو غنيا سقط الفرض على المالك ولو
 فرق بنفسه ثم تبين لم يسقط ثم إن تبين وقت الدفع أنه زكاة استرد إن كان باقيا
 عند لسانه كان نالفا وإن لم يتبين فلا يسترد عبدا والإمام فانه يسترد مطلقا
 والكفارة كالزكاة ولو كان المستحق في بلدة أو قرية محظورة من كل نصف مثلا
 فهم مستحقون وقت الوجوب لا القسمة حتى لو مات واحد منهم بعد الوجوب فامس
 قبل القسمة استحق وإن دخل ذلك البلد مستحق بعد الوجوب وقبل القسمة لم يشارك فيه
 وإن لم يكونوا محظورين فهم مستحقون يوم القسمة والحكم بصدقة ما ذكر في الصور الأربع ولو
 غاب مستحق عن البلد معظم السنة ثم عاد وقت الوجوب فليس من محارم ولا يفضل
 في الزكاة إلاظهاره ليقتدي به ولا يصح الطن **خاتمة** صدقة التطوع محبوبه
 وفي رمضان أكد وكذا عند الأمور المقدسة كالسكوت والمرض والسفر وبكته والمدينة
 واللاوقات المفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد وتحلل لأغنياً ويستحب التزعة عندنا
 وبكره التعرض لها ويحرم السؤال مع الضرورة وصرها مترا إلى الأقارب والجيران أفضل
 وكذا الزكاة والكفارة إذا انصفوا بالاستحقاق والاولى الجيران يبدون بالرحم المحرم
 الأقرب فالأقرب والمحق الزوجه والزوجه بهم ثم بنتي الرحم غير المحرم ثم المحرم بالارتضاع
 ثم بالمصاهرة ثم المولى من أعلى وأسفل ثم الجار والقريب البعيد بالدار أو الجوار **حنبلي**
 فإن كان القريب خارج البلد وجاز النقل فتواولي من الجنبين الداخل الجار وسحب
 تخصيص أهل الخير المجاهدين بالصدقة يحرم المن بها وبطلت توارثها به **كتاب الصوم**
 يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلثين أو ثمانية عشر عدل الدلائل ولا يجب معرفة منازله

التي لا على العار فيها ولا على غيره ولا يثبت غير رمضان إلا بقول عدلين ولو روي النفاص
 لزومه الصوم شهد أو لم يشهد وبشرط لفظ الشهادة ومجلس القضاء لا المدعى لأنها
 حصة ولا يقبل قول المرأة والعبد والنفاص والصبي وإن كان معتر أو يثبت الشهادة
 على الشهادة وإذا حكم الحاكم بشهادة عدل أو أكثر وجب الصوم ولا عبوة بالتردد
 إن بقي وإذا صمنا بقول واحد ولم نزل الحلال بعد ثلثين نفطر كانت السماء
 مضحية أو متغيمة وإذا راي الدلال في بلدة ولم يرفق في غيره فإن تقام بينا فحكمها
 واحد وإن تباعدنا فلا والضبط بمسافة القصر **وقيل** باختلاف
 المطالع وهو أن يتبع عدل البلدة بحيث لو روي في أحدها لم يرفق في الآخر غالباً
 وإذا سافر من بلد روي فيه الدلال المحل بلد بعيد لم يرفقه وجبت الموافقة معهم
 في الصوم وبالعكس وجبت الموافقة في العيد وقضاء يوم واحد وإذا راي المسلم
 بالنام يوم الاثنين فهو لليلة المستقبل روي قبل الزوال أو بعده فإن كان
 لرمضان لم يلزم الامساك وإن كان لسؤال لم يجز الا فطار ولا يكره أن يقال
 رمضان من غير ذكر الشهر معه وللصوم أركان **الاول** الصائم وله شروط **الاول**
 الاسلام فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً **الثاني** العقل فلا يصح صوم
 المجنون ولو جهل العاقل قبل الغروب بطل فرضه كان أو نفلًا ولو نام جميع الليل صح
 ولو اغشى فلا ولو افاق في جزء صح **الثالث** النقاء فلا يصح صوم الحائض والنفساء
 ويجب عليهما الا فطار وحرم الامساك ولو طرأ الحيض أو النفاس أو الكفر
 قبل الغروب بطل وإن أسلم في الحال وطهرت النفساء **الرابع** القدرة فلا يجب
 على الشيخ الهرم الذي لا يطيق أو يلحقه مشقة شديدة ولا على المريض الذي
 ليس من مروه ويجب الفدية على من ساء أي قدره **الركن الثاني** النية

ويجب لكل يوم ولا يصح صوم الا بالنية ولما شرط **الاول** ان يكون بالقلب
ولا يشترط النطق ويستحب **الثاني** التعيين بشرط التقرض للصوم والقرض ولو
صيا ولمضاه وان تميز الاداء عن القضا وعلى الوجه المذكور في الصلوة ولو
قال عن هذا الرمضان استغنى عن ذكر الاداء وكما ان التعيين ان ينوي صوم
الغد غدا او فرض رمضان هذه السنة شرعا في ولا يشترط الاضافة الى سنة تعالى
ولا التقرض للشهر والسنة ولا للتابع ولفظ الغد ليس من هذه التعيينات
واقام وقع في كلام الاصحاب عند بيان التعيين نظر الى المبيت **الثالث**
ان يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى المعلوم ولو اخطأ
بيانه الكلمات ولم يدر مع ما يبطل **الرابع** التيسر وان كان
غير بالغ فلو نوي قبل الغروب او مع طلوع الفجر بطل ولا يختص النية بالنصف
الاخير من الليل ولا يبطل بالاكل والجماع والنوم **الخامس** ان يكون جائز من
فلو نوي ليلة السبت من شعبان صوم الغد ان كان من رمضان بطل الما اذا
اعتقد انه من رمضان معقد على قول من يقول من حر وعبد وامرأة او صبيته
ذو عرشك ولو نوي ليلة السبت من رمضان هكذا اصح ولو شك في النية
او في المبيت فانه قد قبل مضي اكر اليوم صح والا فلا وصوم الذنر والكفار
كصوم رمضان ويصح النقل بنية مطلق الصوم ولا يشترط فيه التيسر
بل يصح بالنية قبل الزوال بشرط الخلو الى وقت النية من صلاتي الصوم كالاكل
الجماع والجنود والردة والحيف ثم هو صائم من اول النهار فينال ثواب الجميع
مكدره الركوع مع الامام بلا قيام **الركن الثالث** الامساك عن المفطرات
وهي انواع **الاول** الجماع في اي فرج كان من قبل او دبرا وبهية وان لم ينزل

الثاني الاستمنا ولو بلمس وقبلة ومعاينة لا بفكر ونظر ومحادثة واحتلام
ولا بغيرها مع هایل الى نفسه وفكر القبلة لمن حر كسنة كراهة تحريم والماء والغير
الاهتران **الثالث** الاستقادة وان تحفظ بالنفس وغيره حتى لم يرجع شيء
ولو غلبه القي او اقلع النخامة من مخرج الماء او اسفل ولفظ لم يفطر ولو وصل
الى الخلق وعادت فان لم يكنه القذف ولم يقدر فافطر وان لم يمكنه او سني فلا
ولو انصبت من الدماغ الى الشقبة النافذة الى اقصى الفم فوق الحلقوم فان لم يقدر على
صرفها وبجها او سني ونزلت لم يفطر وان قدر ولم يفعل او ارتدت الى الفم او
ردها اليه وابتلع افطر **الرابع** وصول عين من الظاهر الى الباطن في هذه
مفترج عن قصد مع ذكر الصوم وفي المضبطات يوم مشروط **الاول** العين فلو
دخلت الریح او الرأحة جو فم لم يفطر **الثاني** الباطن وهو كل ما يقع عليه اسم
الجوف وان لم يكن فيه قوة حيدة كالحلق والدماغ والبطر والمعدة والمهانة
والجائفة والمأمومة وباطن الماذن والاحليل والقبل والذبر ولو وضع شيئا
من ذوا غيره على موضع الفصد والحجامة ووصل الى باطنها لم يفطر وداخل
الفم والانف الى منتهى العظيمة والمخشوم طاهر في اثر يجب غسله اذا نجس
ويفطر المستلح من ثم والمستقي اذا حصل القي هناك ولا يفطر الواصل اليه
من الخارج وباطن في ثلثه لا يجب غسله على الخبيث ولا يفطر بائداع الرنوم من ثم
والقصبة من المخشوم لا يفطر الواصل اليه ذكره الرازي وغيره في الجراح **الثالث**
المنفذ المفتوح فلا يفطر بالاكتمال والانتفاخ في الماء وان وجد البرد
في الاحشاء ولا يشترط الدهق بالمسام وان وجد الطعم في الخلق ولا بالقصد
والحجامة وكرها **الرابع** القصد فلو طارت ذبابة الى حلقه او وصل

غبار الطريق او غريده الخطرة او الله تعالى الحضور لم يفطر ولو فتح فاه عمدا
حتى دخل جوفه او اوجر الطعام مكرها او الشراب وهو مغنى عليه او ضبطت
او وطيت لم يفطر ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه افاكره هو اكل الطعام بنفسه
او اكرهت على الوطى ومكنت افطر ولو ابتلع الريق لم يفطر اذا كان طاهرا صرا لم يخرج
فلو تجمعت بالقيء والدم او تلوون بفعل الخيط ونحوه او خرج مرفقه ورده باللسان
او غيره وابتلع افطر ولو اخرج لسانه وعليه ريقه وابتلع لم يفطر سواء جمع
بالفعل **وقيل** يفطر ولو جمع في فيه وابتلع لم يفطر سواء جمع بالفعل او غيره
ولو زال التغير عن الريق ثم ابتلع او تناول في الليل نجسا ولم يغسل الفم حتى اصبح
افطر ولو بل الخيط بالريق ورده الى فيه للفعل فان لم يكن عليه رطوبة تنقص
لم يفطر كقيته ماء المضمضة وان كانت وابتلعها افطر ولو غسل السواك واستاك
كالمخيط ولو مضغ على اوطا ما لصبي وجري ببعضه الريق افطر وان لم يجز
فلا وان وجد الطم في الخلو ولو ذاق طعاما ولم يتبلع شيئا لم يفطر ولو سبوا الماء
في المضمضة الى جوفه او الاستنشاق الى دماغه فان بالغ افطر وان لم يبالغ
فلا فيكره المبالغة ويتجوز كلاهما ولو سبوا في الغسل من النجاسة وان بالغ لم يفطر
الا اذا لم يتنجس ولو سبوا في المرة الرابعة او جعل الماء في الفم بلا غرض او لسكون العطش
وسبوا افطر وان لم يبالغ ولو بقي طعام في فم الانسان فابتلع افطر وان جري
به الريق غافلا قدر على التميز والجم ولم يفعل بطل وان لم يقدر فلا **الخامس**
ذكر الصوم فان اكل او شرب ناسيا لم يفطر الا اذا اكثر ككلمات لقعات وقيل
لا فرق والجماع ناسيا كالاكل بلا قيد ولو ظن ان الصبح لم يطلع او ان الشمس
قد غربت فاكل وبان الغلط وجب القضاء ويجزم الماكل والشرب والجماع في اخر اليوم

الاستسنة

الا يثبت الغروب وانظر بالاحتياط فلو جهم على الماكل اعصى ثم ان يثبت الخطا وقضى
وان يثبت الصواب فلا وان لم يثبت الحال فان كان في الاول لم يقض وان كان
في الاخر قضى ولو طلع الفجر وفيه ريقه فان نطقها في الحال او بعد ساعة صح
صومه والا فلا ووجبت الكفارة ولو علم بعد مضي زمان بطل صومه وان نزع كما
علم فلا كفارة اذ لا اثم ومعنى الصبح ظهور الفجر للناظر وما قبله لا اثم له واذا
خرج مقعد الميسر وعاد لم يفطر عاد بنفسه واعاد باصبع ولو شك في الصبح
قال الشيخ ابو حامد الاسفرينجي وصاحب المتن بيكره الماكل والشرب والجماع
وقال المتولي رحم ولو وضع شيئا في فيه عامدا او ابتلعه ناسيا لم يفطر **الركن الرابع**
قابلية الوقت فلا يصح صوم يوم العيد وايام الشرب والامتناع العادم للبدن
ولا غيره ولا يصح صوم يوم الشك من رمضان ويصح من ذنبا او قضاء او كفارة
او ورد بها الكراهة ويجزم صومها بلا سبب ويوم الشك هو الملبوس
من شعبان اذا وقع في السن الثامنة راي الدلال البارحة ولم يشهد به عدل
او قال عدد من السنة او العيدين والفساق اقاما رايها واذا لم يتحدث به احد
فليس يشك بل هو من شعبان يقينا سواء كانت السماء مضيئة او متغيمة
ولو كانت على قطرة سحاب يمكن ان يري الدلال من خلالها وان تخفى تحتها
ولم يتحدث برؤيته لم يكن شك **قوله** ستر للمصائم ان يجعل الفطر بعد
تحقق الغروب وقبل الصلوة ولو اخرج الى المسجد لم يكره وان يكون على غير فان لم
يجد فعلى هلاوة فان لم يجد فعلى ماء وان شرب وان يؤخره لم يقع في
الشك وان يكثر الملاوة والمداينة والجود والافضل وان يعتكف
لا سيما في العشر الاخير لطول ليلة القدر وان يصوم لسانه عن الكذب والغيبة

والنهيمة والشتم ونحوها وسائر الجوارح فالحرام أكثر واشد مما في غير رمضان
لأنه الثواب يبطل بها وإن يقول مع نفسه أنا صائم إن شئت غيره فلا يشتم
وإن يلفظ النفس غير الشهوات وإن يترك السواك بعد الزوال في الغرض والنفل وإن
يقدم القس على الصبح فإن أخر لم يفسد ولم يأثم وإن يقول عند الإفطار اللهم لك صمت وعلى
مرتكباتك وإن يفطر الصائم بعد أن يخرج من بيته أو شربه بقطرهما وإن يخرج
عن الفصد والحجامة والعلك وذوق الطعام ومضغ للطفل وكراهية علبات
النهار وإن يقول بحق المني الذي على وجهه الوصال غير المني صلح ويترك نقطة ماء
يشربها قال المتولي ومضى الوصال ترك الأكل والشرب بقربا إلى الله تعالى مع نية صوم
الغد فإن ترك لا يقصد القربة أو لابتية الصوم لم يكن موافقا **فصل**
بمجانة الفطر المرض والسفر وغلبة الجوع والعطش المملوك والخوف ولو كان مقبلا وصحيا
وشروط المرض أن يجتهد الصوم معه فيلحق مرضه شيئا مما ذكره على ما مر في الجهم ثم إن
كان مطبقا فله ترك النية بالليل كما لو كان مسافرا وإن لم يكن كالحج فغلبه النية ثم إن عاد
افطر والمرض اليسير كالصداع ووجع الأذن والسعال لا يمنع إلا أن يخاف الزيادة بالصوم
وشروط السفر أن يكون طويلا مياها ولو أصبح صائما ثم مرض فله الفطر ولو أصبح
في الحضر ثم سافر لم يخرج فطر ذلك اليوم ولو نوى بالليل ثم سافر وقار العران قبل الفجر فله
الفطر في ذلك اليوم ولو أصبح المسافر والمريض صائما ثم أقام ذاك وشفي منه أو لم يفطر
بعد لم يخرج الإفطار ولو أصبح المسافر صائما ثم أراد الفطر جازا وإن عرته بصل
إلى المقصد قبل الغروب ولو لم يفطر حتى دخل عن المقصد لم يخرج الفطر ولو نذر صوم شهر
معين ثم اتفق له السفر فيه جاز له الإفطار وهو جهات الإفطار أربع
الاول القضاء ويجب على المريض والمسافر والمريضة والمحايض والنفساء والمفني

عليه وعلى المفطر بلا عذر وعلى تارك النية عمدا وسوا ولا يجب على الكافر
الأصلي ولا على غير المكلف ولا يجب التسليم في القضاء ويستحب إذا كانت
في الإفطار متعديا ويجب القضاء على الفور ويعصى بالتأخير وإن سافر **الثاني**
الامساك ويجب على كل متعدي بالفطر أكل أو ارتد أو جاع وعلى من نسي النية
بالليل أو التعيين أو غيره من الشروط وعلى من أصبح يوم الشك ففطر أيا كان إن
من رمضان ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر والمحايض والنفساء بعد زوال
المانع نعم إذا بلغ الصبي صاغا لزمه الأتمام ولا يجب على من أصبح له الإفطار
ظاهرا وباطنا كالمسافر والمريض بعد الإقامة أو البرء وكنت يجب فإن أكل بغير
والامساك من خواص رمضان فلا يجب على من أفطر نذرا أو قضاء أو كفارة متعديا
الثالث الكفارة هي اعتاق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ككفارة الهاربة ويجب
على كل ذكر بالغ أفسد صوم يوم من رمضان بجاء أثم بغير الصوم وفيه تنويع
الاول الذكر فلا يجب على المرأة وطئت بالزنا أو البشيمة أو غيرها
بطل صومها ولم يبطل لكونها نائمة أو ناسية **الثاني** البالغ فلا كراهية
على الصبي المراهق وغيره **الثالث** الأفساد فمروا مع ناسيا فلا كفارة عليه
لأنه لا يفسد صومه **الرابع** الصوم فلا كفارة على فسد الصلوة مطلقا
ولاعلى فسد الحج هذه الكفارة والنفل **الخامس** الجماع صوم رمضان
فلا كفارة على فسد النذر والقضاء أو الكفارة والنفل **السادس**
الجماع فلا كفارة على الفسد بالأكل والشرب والاستمنا والمباشرة المفنية
إلى الأثر فيجب بالزنا وجماع الأمة وإتيان البهيمة وفي الذبائر أنزل أو لم ينزل

السايق الاثم فلا كفارة على المسافر والمرضى سواء كان الجماع بقصد الترخيص
 او لا بقصد **الكتاب** الصوم فلا كفارة على من اكل او شرب او لام جماع
 ويجب على المفرد رؤية الهلال ومن راى هلال شوال وعده وجب عليه
 الافطار ويغني لتلانيته ولو جامع في يومين او رمضان فغلبه كفارتان
 ولو سافر الجماع او مرض في ذلك اليوم لم يسقط ولو مات او جن سقطت ويستقر
 في ذمة العاقر كسائر الكفارات وكالفدية ولا يجوز الصر في الهله او لاده
 ان كانوا فقرا **الرابع** القلبية وهي مد من عالب قوت البلد لكل يوم من
 رمضان او ذرا وكفارة ومصرفها الفقراء والمساكين لا الاضاف الثانية ويجوز
 صرف الامداد الى مسكين واحد بخلاف الكفارة فتوزع صوم يوم او قوت ومات
 قبل القضاء وبعد التمكن منه وجب ان يطعم من تركته لكل يوم مد ولا يجزى الصوم
وقيل بصوم عنه القريب او الاجنبي باذنه وان مات قبل التمكن
 بان دام سفره او مرضه فلا شيء في تركته ولا على ورثته وان مات بعد التمكن من بعضه
 وجب بقدر ما تمكن منه ولو مات وعليه صلو او اعتكاف لم يجز الفدية ولا يسقط
 بها ولا بصلو القريب واعتكافه واذا افاقت الحامل والمرضع على نفسها او ولدها
 افطرت وقضت ولا فدية في الاولى ويجب في الثانية الا اذا افطرت في السفر ولا فرق
 بين الوالدة والمستأجرة والمتبرعة واذا اضطر الصوم بالهرضع وجب على المستأجرة
 الافطار ولو راى حيوانا محترما اشرف على الهلاك بالغزو او الخوف او احتاج الى
 الفطر الى التحليص وجب الفطر والفدية والقضاء ولو راى ما لا غير الحيوان جاز له
 الفطر ويكفي القضاء ولا فدية ولو اخر قضا رمضان الى رمضان اخر لم يكتف
 دايماسا فراديا وجب مع القضاء لكل يوم مد ويكره ترك السنة ولو اخرج

مع التمكن فمات قبل القضاء وجب لكل يوم مدان ولو افطرت خوفا على الولد واخر
 القضاء سنة وماتت بلا قضاء وجب لكل يوم ثلثة امداد **خاتمة** من شرع
 في صلو او صوم تطوع لم يجب الاقام ولا القضاء ان لم يتم وسحب ويكره الخروج
 بلا عذر ولا ثياب على ما مضى وبعد ركبا مسقة على المصنف لم يكره وثياب
 عليه ويجب الحج بالشرع وحرم الخروج ولو شرع في قضاء رمضان وشهد لم يحرم
 الخروج مطلقا وسر في السنة لغير الحج صوم يوم عرفة وهو افضل ايام السنة
 ولكل صوم عاشور وهو العاشر من المحرم وتاسوعاء وهو التاسع منه فان
 لم يصم فالعاشر عشر وصوم ستة ايام من شوال والافضل كونها متتالية متصلة
 بالعيد فان فرق او فصل لم يبطل الماجر وفي الشهر صوم ايام البيض واول الشهر
 واخره وفي الاسبوع الاثنين والخميس ويكره افراد الجمعة والسبت بالصوم كصوم
 الدهر مع خوف الضر او خوف حق ولا يكره دونها بل يستحب وصوم يوم وقطر
 يوم افضل من صيام الدهر مطلقا قال صاحب التذويب والمندب واذا انتف
 شعبان كره الصوم الا ان يوافق ورد الم وقال صاحب التتمه لا يكره مطلقا
 ولا يجوز للمرأة ان تصوم تطوعا بحض الزوج الا باذنه **كتاب الاعتكاف**
 وهو سنة مؤكدة وفي رمضان أكد لطلب ليلة القدر وهي افضل الليالي
 في السنة خصوصا في هذه الامة بها وهي باقية الى يوم القيمة وهي ليلة
 الحادي والعشرين **وقيل** او الثالث والعشرين **وقيل**
 انها تنقل كل سنة الى ليلة اخرى فربما الى العشر وعلاصتها انها ليلة طلعت
 لا هارة ولا باردة والشمس تطلع صبيحتها بيضاء وليلا كثر شفق ويستحب
 ان يكثر فيها اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني ولا اعتكاف امر كان **الاول**

المختلف وشرط الاسلام والعقل والنقاء من الجنابة والحيف والنفاس
فلا يصح من الكافر والمجنون والسكران والصبي الذي لا يميز ومن المعنى عليه
ومن المجنب والمخاض والنفساء ويصح من المميز والمحدث وسلس البول
ان امر المتلويث ومن الرقيق والمرأة باذن السيد والزوج واذا طهر الحيض
او الجنون او السكر او الردة انقطع ولا يجب ذلك الزمان من الاعتكاف
وان طهر الانماء او الاعتكاف او الجماع فاسيا يجب ويغسل سره لاني
المسجد ويحرم الجماع وقد مائة في المسجد على المعتكف وغيره ولو قيل ان طهر
بشهوة فان انزل انقطع وان لم ينزل فلا ولو شتم انسانا او عتابه واكل
حراما لم يبطل اعتكافه ويبطل ثوابه **الثاني** المعتكف وهو المسجد والجماع
او غيره الا ان يكون منه راحة باطول لا بحيث لا يخلو عن الجماعة وهو
من اهله ما يجب ان يعكف في الجماع ويصح الاعتكاف على سطح المسجد ورحبته
ولا يصح في الموضع المذنب للصلوة في البيت ولو نذر ان يعكف في المسجد الحرام او
الاقصى او في مسجد الهدية تعين ويقوم في الاول مقامهما والاخير مقام الثاني
لا علمهما ولو عتق مسجد غير التركة لم يتعين والصلوة كالاعتكاف في التعيين
وعدمه ولو عتق زمانا للاعتكاف او الصوم تعين ونقضه فان ولو عتق
للصلوة لم يتعين وناقض الرافعي والنوري حيث ذكر في المنز ما يخالف هذا
الثالث النية فلو ملك اياما في المسجد بلفظية لا يكون معتكفا ولا ينافي
ثوابه ويجب التعرض للفرضية في المدة وراذ ان يوافي الاعتكاف مطلقا ولم يقد
مدة كمنة تلك النية وان طال اعتكافه لكن اذا خرج وعاد احتاج الى النية
سواء خرج لقضاء الحاجة او غيره نعم اذا غرم على العود عند الخروج قام مقام

النية وان قدر مدة كشر مثلاً فان خرج لقضاء الحاجة لم يجب وان خرج لغرض لا
ولو نذر اعتكاف مدة متتابعة ثم خرج وعاد لم يجب الى النية مطلقا **الرابع**
المبث بقدر ما يستحق عكوفه فلا يكفي الحضور والعبور ولا يشترط السكون بل يصح
قائما ومتردا في المسجد ولو كان يدخل ساعة ويخرج اخري وكلما دخل نوي
الاعتكاف صح وان كان ممن يقاد دخول المسجد كثيرا ولا بأس للمعتكف ان يغسل
بالشفة ويحس بالماء ولو كان يطيب وان يرجل ويترجل ويترج ويترج
وان يترن بليل الساب وان يأمر بصلاح المعاش وتعد الضياع وان يبدي
ويشترى وان يحيط ويكتب ما لم يكن فان التزهد الاعمال بلا حاشية او تعد
يخبر بالخياطة ويخبرها كره **وقيل** يكره البيع والشراء وان اقل
بلا حاشية ولان يأكل في المسجد والاولى ان يبسط سفره ويخبرها ولان يغسل
اليدين في الطشت اولى ولا يجوز نضح المسجد بالماء المستعمل ولا البول في الطشت
ولا ينع من الحديث المباح والاضطجاع والاستلقاء عالة النوم وغيره ولو
استغل بالذكاء والقرآن ودراسة العلم كان زيادة خير ولا يشترط الصوم بل يصح
الاعتكاف في الليل وهذا في العيد واما الترتيب **فكلمة** اذا نذر اعتكاف مدة
مقدرة كشر مثلاً وشرط فيها الساب لزمه التسابع وان لم يشرط فلا وان نوي
بقية وان عتق المدة المقدرة كمنة الاسبوع او هذه العشرة او عشرة من الارب
او شهر رمضان او هذه الشهر لزمه الوفاء متتابعاً ولو فرق او اخر عصى ونجى
ولا يجب الاستيناف ولا التسابع في القضاء وان فات وان شرط التسابع وقال
هذه العشرة او هذه الشهر متتابعاً وجب الاستيناف والتسابع في القضاء ولو نذر
متتابعاً وشرط الخروج ان فرضه في الشرط ويجب المهر وفاليه من الاعتكاف

ان عتقت المدة كعد الشهور وان علم بغيره كالمشتر المطلق فلا قلون من صلوة وشرط الخروج
ان عرض عارض او صوما وشرط الخروج ان جامع او اضيف صح الشرط وجاز الخروج ولو قدر
المصدق عشرة دراهم وقال المان يعرض في ما جئت منه ولا شيء عليه اذا احتاج وينقطع
التتابع بالخروج لصلوة الجنازة واعادة المريض ولا بأس باخراج بعض الاعضاء ولا
بالخروج للصل من الاحتلام ولا للاكل والمشي وان لم يجد الماء فيه ولا للوضوء اذا
احتاج المقتضى الحاجة ولا القضاء والحاجة وان بعد الملتزم الى البعد المتفاحش بلا ضرورة
ولو عاد في الطريق مضى بالانزول ووقف طويلا لم يفر ولا ينقطع بالخروج فاسيا
ولا بالمرض المخرج الى الفراش والخروج كالاسهال وشبهه ولا يصعد الموزن الراتب
الى المنارة التي اختلفت في حكم المسجد للماذان ويجب قضاء او تأجيل الخروج لغير قضاء
الحاجة ويجب الخروج للمجعة وينقطع به التتابع وكل عذر لا ينقطع به التتابع واذا
فرغ منه وجب العود بسلامة فان اخرج ينقطع **كتاب الحج** ولا يجب في
الحج الاثارة المتعارضة كالنداء والقضاء والتطوع بالشرع واذا وجب الحج وجبت
البقرة وشرط وقوعه للشخص الاسلام فلا يصح من الكافر ولا من المسلم للكافر ولا بشرط
التكليف فيكون للولي ان يحرم عن الصبي والمجنون وشرط صحة المباشرة الاسلام والتميز
فلا يصح من المجنون ومن غير المميز ويصح منه ومن العبد وشرط وقوعه عن حجة الاسلام
التكليف والحرية فلو اتى في الصغر او الرق به وكل واستطاع لزمه الاعادة ولو تكلف
الفقير وجب وقوعه عن الفرض ولا يجب الاعادة ان استطاع ولو افسد ذلك الحج وقضاه
وقع عن حجة الاسلام وكفاه ولو تكلف واحرم متطوعا انعقد فضا ولو افسد
ذلك الحج لزمه القضاء ووقع عن حجة الاسلام وشرط الوجوب مع الصحة الاسلام والتكليف
والحرية والاستطاعة وهي انواع **الاول** ان يكون بنفسه وماله فيلزمه الحج

بنفسه ولا يجوز الاستئابة والاستنجار ولها شروط **الاول** وجهه ان الزاهد او عتية
وما يحتاج اليه في السفر ذهابا وايضا يسوا كانا ليس ببلدة اهل وعشيرة او لم يكن ولو
لم يكن له مال ولكنه كسوب لم يكن له اهل او وجد كفايته ومسكنهم ولو كان السفر
او قصر ولا يكتب كل يوم الا نفقة يومه لم يلزمه الحج ويستحب وان قصر ولا يتسبب
كل يوم بلغة ايام لزمه قال صاحب التمهيد بان كان مكنتا لسؤال لم يستحب الحج
وقال صاحب التمهيد كره له الحج قال الماوردي في الحاوي والخروج الحج بلا تزامن
واظهار التوكل والاعتماد على مسيئلي الناس مكروه ولو كان له مال لم يتيسر تحصيل
وجب الحج وان نقص لم يجب **الثاني** وجدان الراحلة ان كان بينه وبين مكنتا
مسافة الفرس قد رعى المشي او عجز ويستحب للقادر وان لم يكن مسافة للفقر
لزمه ان قدر على المشي يداخره والا فلا والحج ماشيا افضل **وقيل**
راكبا الثالث وجدان الحمل وشريك يحسن في الشق الاخر ان لم يستطع على الراحلة
بلا عمل او لم يجد شقة شديدة قال صاحب التامل ولو كان يلحقه شقة شديدة
في ركوب الحمل يعبر في هفة الكنيسة ويشترط ان يكون الزاد والراحلة والكنيسة
واجرة البئر وقية والحجم في هفتها فاصلا عن دينه ومسكنه وخادمه وكتبه
الحجاج اليها وغد يستثني ويقترب وغرفة من في نفقة وغد كسوتهم مدة الذهاب
والا ياب ولو كان له رأس مال تجريد او ضيعه يحصل منهما كفايته وكفايته من
في نفقة يلزمه الحج وصرفها في ادائه ولو احتاج الى النكاح لحشيد الغت وليس
ماله يلزمه الحج هو يفضل عن مؤن النكاح **وقيل** يلزمه الحج ولكن
لما ان يقدم النكاح **الرابع** امر الطبيب بنفسه او مالا ويضعه فلو خاف على نفسه من
من يبيع او عذر او محارب ولم يجد طريقا متساويا لم يلزمه الحج وان وجد لزم وان

كان ابعده من الاول اذا وجد ما يقطع ولو كان في الطريق كان في البر طريق
ايضا لزم الحج وان لم يكن فان غلبت السلامة وجب الحج وان غلبت الدلالة او استويا
لم يجب الحج وحرم الشروع في البحر والانهار العظماء في الطريق كالحجيج ووجهه لا يمنع
الوجوب ولو خاف على حاله في الطريق فزعد او رصدي او محارب لم يجب الحج
ان رضي الرصدي او غيره بالليل اذ العتق ذلك الطريق ويكره بذل المال لم ولو
امتنوا بالحج وكان امانتهم موثوقة او ضمن امير مطلوبهم وان كان منسوب المال
لزمن الحج ولو وجدوا من يدين فيهم باجرة وغلب على النظر انهم يدينونهم لا
الاستيثار ولا يجب الحج على المرأة حتى تأمن على نفسها ويضعها بزوج او محرم بنسب
او غيره او بشبهة ثقة وان لم يكن معتمدا او زوج اصلا قال المتولي في التمسك
والشاشي في الترغيب وتكفي امرأة واحدة على ظاهر المذهب ولو امتنع المحرم بخافنا
لزمها الاجرة **الخامس** وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بالحمل
منها ووجود العلف في الكل مرحلة فلو خلا بعض تلك المنابر من اهلها او انقطعت
مياه ابارها بحيث يحتاج الحمل الزاد والماء للمواضع التي كانت يوجد فيها من
قبل او كلاهما ولكن يكثر من مثل وهو الذي يربى في تلك الزمان والمكان لم يجب
الحج وان وجد ثمن المثل وجب الحج كانت الاسعار رخيصة او غالية اذا او في المال
بدر ويجب الحمل بقدر ما جرت به العادة بحملها الحمل الزاد من الكوفة والماء من هنتين
او ثلثا اذا قدس ووجدت آلات الحمل ولو ظن في الطريق ما نعا من عذو او عدم ما راو
علق وترك الحج ثم بان خلاف استقر الحج ولو لم يعلم المانع ولا عدمه فان كان هناك
اصل عمل به فان لم يكن وجب الحج **السادس** وهذا ان رفق يخرج معهم في
الوقت الذي جرت عادتهم اهل بلد بالخروج فان خرجوا قبله واخر واجبت

لا يبلغون

لا يبلغون الا ان يقطعوا كل يوم اكثر من مرحلة لم يلزم الحج **السابع** امكان
امكان السير وهو ان يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما عكف فيه السير
المعهود الى الحج فان احتاج الى ان يقطع في يوم او في بعض يوم الايام اكثر من مرحلة لم يلزم
الحج **الثامن** ان يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة فان لم يثبت الا بمشقة
شديدة لم يكن وزمانه او قطع طرق او ضعف هلقه او مرض ما يؤسر لم يلزم الحج
بنفسه قال المتولي ولو كان بحيث يحتاج كل ساعدا ان ينقل في الحمل من جانب الى
جانب لم يلزم الحج نفسه ولو استناب الجهور بطر تحاصر عن الحرس او لم يتخلص واذا
وجد الامم مع الزاد والراحلة وقوة الاستمسك قائد اركبه وينزل ولعينه
في المناسك لزمه بنفسه والقائد في حق كالحرم في حقها والجور عليه بالسف كالتسديد
في الوجوب الا ان الولي لا يدفع المال بل يخرج مولا وينصب امينا ليفقو عليه
التاسع الثاني ان يستطيع بالماء ولا يستطيع بالفضة كبر او مرض او غيرهما مما ذكر
في شرط الثامن فليزمنه الاستغابة والاستيثار سواء كان حجة الاسلام او الفضا او ائمة
سواء طر الغضب بعد الوجوب او قبله او ولد معصوما وشيئا ان يكون الماء او فيا باجرة
مثل اجير الكس او ماشرا فاضلا غير الذر والمسكر والسياب والعبد والكت المحتاج اليها ومن يفتق
نفسه وعياله وكسوتهم مدة التي هاب والاياب ولو لم يرز الا جرة باجرة المثل لم يلزمه **الاستيثار**
الثالث ان يستطيع بالغير للماء ولا بالفضة ما كان معصوما ولما الى فلو عرض
عليه واحد من هؤلاء او غيره او اخوته او اخواته او واحد من الاجانب ان يحج عنه لزمه
القبول ويصير بالمعق فان لم يستطع من قبل قطا ولكن بشرط ان لا يكون المطيع معصوما
ولا ضرورة ولا ماشيا ولا معقولا على الكس او الموال وان يكون قوله موثوقا به غير مردود
الرأي وان يحج بانه وبفرضه لا بغيره فلو قال اين في هتي استاجر مني فحك قال صاحب

لا يبلغون

لا يبلغون

لا يبلغون

التدبير لم يلزمه القبول ولو توجع اثر الطاعة لزمه الامر واذا امر لم يلزمه الاجابة وان كان
المأمور فرعا يستحب فلو مات المطيع قبل ان يؤذن او المطاع قبل ان يأمر فان
مضى امكان الحج استقر الوجوب وان لم يمض فلما واذا قبل المطاع لم يتكفر من الرجوع
واذا احرم المطيع ثم اراد الرجوع لم يتكفر وقيل يتكفر ولو بدله لادان او لاجنبى
مالا او مركبا لم يلزمه القبول ولا الحج بد ولو قبل واستطاع بد لزمه الحج ومتى
حصلت الاستطاعة واجتهد الشرايط فالج على الراعي عندنا الا ان يخشى الغصب
او هلك المالك فيضيئ ويغيب والتأخير واذا تخلف المستطيع ومات قبل الحج الناس
او هلك حاله قبل ايامهم او امكانه يتبين عدم الوجوب وان مات بعد حجهم او
امكانه بان مات بعد ان تصافى لعلية النحر وامكان المسير الحضر والرحيل بها والرجوع
الحكمة والطواف بها استقر الوجوب ولم القضاء من التركة وان لم يوص لانه دين
تعلق بها ويجوز للوارث واللاجنبى قضاء الحج للميت واذا ادامت الاستطاعة
والامكان لم يحج حتى مات او غصب عصى وكان العيصان من اول سنة الامكان
حتى لو حكم الحاكم بشهادته في المدة نفى الحكم لانه حكم بشهادة الغاصب ولو غصب
مالا او مركبا وحج به سقط الفرض وان كان عاصيا بالغصب ولو اجر في سفر
الحج او خرج لها جارا او اجيرا صح الحج وحصل الاجر ولكن للمجرد المخلص اكثر
قال الفرز في الاهياء ولو استطاع ولم يحج حتى افسد فعلية الخروج الى الحج فان
عجز مع الافلاس فعليه ان يكتب من الحلال قدر الزاد ويخرج فان لم يكن له فعلية
ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات قبل الحج مات عاصيا **تكملة**
يجوز الحج عندنا بالزوق بان يقول حج عني واعطيك نفسك وان لم تصح الاجابة بالنفقة
والاجارة على ضربين اجارة عين كان يقول استاجر بك الحج عني او عن قتي واهل

ذمة كان يقول الزمت ذمتك تحصيل الحج الى اوقيتى او كليهما شرط اكثرها محضه وبالباب
وكنتما يقرتان في الحكم **الاول** ان تعين السنة الاولى للعمل ان كانت الاجارة على العتق
فان عين غيرها بطل العقد الا اذا كانت المسافة شاسعة لا يقطع في سنة وفي اجارة الذمة
لا يقدر الخوف والمرض والبعد ان عتق غير السنة الاولى وان عتقت الاولى فكلا اجارة على
العتق جازان يعين السنة الاولى وغيرها وان يطلق وينزل على الاولى **الثاني** ان يكون
الخروج والاثبات بالاعمال مكنتا للاجير في بقية السنة فان لم يكن مرضا او خوف الطريق او بعد
المسافة بطل العقد وفي اجارة الذمة لا يقدر الخوف والمرض والبعد ان عتق غير السنة
الاولى وان عتقت الاولى فكلا اجارة على العتق **الثاني** ان يقع العقد في زمن خروج النسيئة
من ذلك البلد بحيث يستقل عتق العقد بالخروج او باسباب يكثر الزاد ونحوه فان قبله لم يخرج
حتى لو كان بمكة لا يصح قبل اشهر الحج وفي اجارة الذمة جاز تقديرها على الخروج لا محالة
الواقع العلم بتفاصيل اعمال الحج وان جهلا او احدهما بطل واذا حصل العلم فانه ذكر
فذاك وان لم يدرك لم يقدر ولا يشترط تعيين المنقبات ونزل على الشرعي كذا لو عتقت
موضعا اقرب منه الى مكة فسد العقد والبعد منه فلا بل يعين **الخامس** ان يعين انه يفر
او يمتنع او يقرت اذا كانت الاجارة للسكنى لا خيلا ولا اعراض **السادس**
ان لا يكون الاجير ضرورة والنا فيقع للاجير ولو استجر ضرورة الحج في الذمة
جاز ويحج عن نفسه ثم عن المستاجر **السابع** ان يكون الاجير للفرض حرا بالغا
فان كان عبدا او مراهقا بطل ويجوز ان يكون الاجير في المنطوق عبدا او مراهقا
لانها من اهل ويجوز للرجل ان يحج عن المرأة وبالعكس ولو قال من حج عني فليكن
فمنها لدر صحت فخرج لداستحق ما سقى له لان كل عمل صححت الاجارة
عليه صحته المجال عليه **فدانيب** اذا عتقت السنة الاولى او اطلق فلم يخرج الا

ولو بعد ما وقع في السير وفان الحج انفسحت كما لو اجر نفسه شرا العمل وامنع منه وان
وان كانت علو الدماء خيرا المتأجر بين المصنوع وعدمه واذا جاوز الميقات
المشروع او المشروط غير محرم ثم احرم ولم يعد لزومه دم ولم يجزيب الخلل حتى يحيط
من الاجرة قدر التفاوت بين حج مبدئ من بلد الاجارة احرامه من الميقات
وحج مبدئ من البلد احرامه من ذلك الموضع ولو شرط الحج حاشيا فركب وحج
لزومه دم ويحيط التفاوت من الاجرة الا ان يقال ركبنا افضل فلا يحيط ولا يجب
الدم ولو جامع الاجير انقلب اليه ولزمته الكفارة والمضي في الفساد والقضاء
وانفسحت الاجارة ولزمه رد الاجرة كما اذا كان علو الدماء فلا تنفسخ
ويقع القضاء للاجيرة ويلزمه حج آخر للمستأجر بقضاء في سنة اخرى وخير
المستأجر للمأجر ولو طبب الاجير او ليس او هلك فالدّم عليه ولا يحيط بشيء
من الاجرة وان ترك ما مور او الرمي والمبيت وغيرها فالدّم عليه ايضا ويحيط
من الاجرة التفاوت ولو مات الحاج قبل تمام العمل لم يجز البناء عليه للولد والفرقة
ويجب الاستجابة من تركه ان استقر في ذمته ولو مات الاجير فان مات قبل الاحرام فلا شيء
له وان بعد وقبل الفراغ استحق القسط مات بعد الوقوف او قبله ولو اصر المحج
فحذر الاجير فكالمرت في الاجرة والدم على المستأجر **ف** اركان الحج سنة
الاحرام والطواف والسعي والوقوف والحلق او التقصير والترتيب وركان الفرة ما عدا الوقوف
الركن الاول الاحرام ووقته للحج من شوال الى اخر ليلة النحر ومكانه للحج في حوز المقيم
بمكة مكيا او غيره فلو فارق بيانا واحرم في الحرم ولم يعد قبل الوقوف الى مكة
لزومه دم والا فضل ان يحرم من باب داره ويأتى المسجد حرا والمتنع كالمقيم بمكة واما
الاقية فيقيت المتوجه من المدينة والحليفة ومن الشام ومصر والمغرب المحجفة ومن تمامه اليمن

يلزم ومن جحد اليمن ومجد الحجاز ومن المشرق ذوات عرف والاهلية يحرم من اول حوز
من الميقات وجاز من اخره وحرم المجاوزة بلا احرام ووجب الدم ان لم يعد قبل ان يسكن
واحيى كالوقوف او مند وبكطواف القدم ولو سكت طويلا لم يشر الى واحد من هذه المواقف
فان هادي واحدا منها فاذا بقي من هلسان ومن سكت احرم منه وادها ذي ميقاتين
فمن البعد هاتين مكة وان يحاذي واحدا منها فاذا بقي من هلسان ومن سكت بين مكة والميقات
فيقانه مسكنه ولما العرة فيقنات الخارج من الحرم كميقات الحج وميقات المذاهل والى غطف
فلوا حرم في الحرم ولم يلدخل الحد واتي باعمال اخرى لم يوجب دم وعهيد دم وافضل اطر او الحيل للاحرام
الفرقة المعاصرة ثم التقييم ثم المدينة وينفقد الاحرام مقيما بان ينوي الحج او العرة او كليهما
او مطلقا بالازديت على نفس الاحرام والاول افضل واذا اطلق وان كان في الشهر الحج مرفوع
بالنية الحاشية ومن المسكنين او كليهما وان كان في غيرها انفق في غيرها انفق عرة
وليس للمرفوع الحج في اوانه ولو احرم بما احرم به زيد ولم يكن زيدا حرا انفق احرامه
مطلقا علم الحال او جهل وان كان حرا او يتشر الوقوف انفق احرامه كاحرام زيد ولا يلزم
الفرق الى ما يفرق زيد والاهل ان يجعل يفتي قارنا بالنية ويأتي بالاعمال ويمر بمن
الحج دون العرة فلا دم وان يحرم مفردا او مطلقا وشرط الاحرام الاسلام والعقل والنية
بالقلب مع التعرض للفرضية والاستيثار التلبية واللفظ وسحب وسنن الاحرام ان
يتأهب لم يحلق العانة ونقف المابط وقصر الشارب وعلم اللهاية وغسل الرأس بالسند
او المظني وان يغسل ولو كان هاتيا او نساء كلدن خول حكة وللوقوف بعرفة وللوقوف
بزدلفة غداة النحر وللرمي في ايام المشرك ويصح بلا نية ولا يستحب للطواف والحلق ورمي
جمرة العقبة وان يطيب الثوب والبدن ولا بأس بالاستسحابة ولا بالجمرك ولكن
لوزع لم يسر لزومه القدية وان يحذف المدة القدية الى الكوعين شاة او قانية خليفة

افترجها ولا يخضر بالاحرام بل يستحب في جميع الاحوال نعم كره الخليفة في غير حال الاحرام
وانه يلزم ان اراد اورد ادا البيضين وتغلبت وعزم الخيط وكذا المصبرغ وان يصار قبل
الاحرام ركعتين مبرورتي الكاؤون والافلاص وان يلقي حين يتبع بدابته او يتوجه
الى الطواف ان كان حاشيا وان كثر التلبية في الدوام قايما وقاعدا او راكبا وما شئت
وجبا وحاشيا وتياكف في كل صعود وهبوط وركوب ونزول واصطدام الرافق والفراخ
من الصلاة وعند السجود في المساجد كلها ولا يستحب في الطواف وكبره لما الجهر بها ويستحب
التوسط وصيغتها ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والمنة لك بيبك
والملك لا شريك لك وان يقول ليك ان العيش عيش اللاحقة اذ اراد ان يركب او يمشي
ما يود به وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم خاضعا صوتا من المرفوع في التلبية وان يسأل الله
الرضوان والمعرفة والخير واستفاضة من الثمار وان يدعو بما احب ولا يتكلم في الشاة
التلبية بامر ولا ينهى وكبره التسليم عليه وبركه ذبا ومن لا يحسنه بالرواية فليسا له
الى التعلل ومن للتاقل من طر المدينة والاسام ان يقل من تيممه كذا او يخرج من
كذا وان يقول ان وقع بصره على البيت اللهم زد هذا البيت ثرىفا وتعظيما وتكرما
ومعانيه وبركاته من شرفه وتعظيمه شرفا وكرما وتعظيمه
وبرا اللهم انت السلام ومنك السلام تيسرا وتيسرا بالسلام وان يقصد المسجد الحرام كما فرغ
من الدعاء ويدخل من باب بني شيبان ولا يصلي التيمم بل يمشي طواف القدوم وهو سنة
للسنة على تاركه ويحضر عنده قبل الوقوف ويستحب لمن دخل مكة ان يسلك
ان يخرج من مكة **الركن الثاني** الطواف وهو مشروط **الاول** الطهارة عن الحدث والجنس
فلوطا ومحمد ثا وجنبا او على ثوب او بدنه نجاسة غير موقوفة او وطي في مقام نجاسة
بطل طوافه ولا احدث في الطواف عند انقضاء نوبته ولا يجب للاستيناف وان طاف الفصل

١٢٠ ويستحب **الثاني** ستر العورة فلو طاف عاريا بطل **الثالث** ان يبدء بالحجر الاسود
حيث يجاذبه بكل البدن في الموز قلو ابتداء بغيره او حاذاه ببعض البدن والبعض
مجاوز الى الباب لم يعتد به لك الطواف **الرابع** ان يحيط البيت على يساره فلو
جعل على يمينه ومشي الحائز اليما في او مشى الى الباب فمضى واستقبل البيت
او استدبر وطاف بطل **الخامس** ان يكون خارج البيت بكل البدن فلو مشى على
الشاذر وان اواميدا فوقه او من الجدار في محاذاته او وضع احد يديه على
عليه احيانا ووقف على الاخرى او دخل من احدى فخرج من الاخرى
بطل طوافه ووطافه لاخرة سبعا لم يصح الا القدر الذي بين الحجر والحجرة واحدة
ولو خلف القدر الذي من البيت وهو ستة اذرع واقسم الجدار وقطع الحجر على الثمت
صح على كره **وقيل** لا يصح **السادس** ان يطوف داخل المسجد
فلوطا فاجبه بطل ولا بأس بالحيال الذي فيه كالسقاية والسواري ويجوز
في اخريات المسجد واروقته وعلى سطحه وعند باب مؤاد اهل **السابع**
ان يطوف سبعا فان نقص ولو بخطوة بطل ولو شك في العدد اخذ بالاقل ولو يتيقن
انه سبع وقال ثقة انه ست استحب العمل بقوله بخلاف عدد الركعات الصلوة فانه
لا يجوز العمل بقوله **الثامن** ان لا يرفعه الى غرض اخر من طلب غريم ونحوه فان
انقطع ولو نام في الطواف لم ينقطع ولا يشترط النية وترك الكلام والاكل والملااة
ولا يجب ركعتان وستة وثلاثون بها التيمم وتقر فيها سورتي الكاؤون والافلاص
ويصلحها خلف المقام والافقي الحجر والافقي المسجد والا يجتنب شاة متى شاء الى
الموت ويجوز بالقوة ليلما ولو اقيمت المكتوبة وهو في الطواف او عرضت له جاهبا
منه قطع كره قطع المفروض لصلوة الجنان والرواتب اذ لا يحسن تركه

الدين لغرض الملقاة ولو حمل محرما من صبي او مريض او نحوها وطاف به فان لم يكن محرما او كان قد طاف عن نفسه حسب المحول والافان فقد نفعه او نفسه ما او اطلق حسب ما الحاصل والافان المحول وسن ان يطوف ما شيا الا لم يرض ونحوه او كان ممن يحتاج الى الظل لستفي وان سئل المحرم الاسود بديا في ابتداء الطواف وتقبله ويضع يده عليه فان لم يتقبله اقتصصر على الاستسلام ويستحب تقبيل الحجر واستلامه واستسلام اليما في كل طوفان وفي الاوتار كذا ولا يستحب للثقبيل والاستسلام للثقبيل فلو لم يطاف به
وان يقول في ابتداء الطواف اللهم ايمانك وقصد يقا بلباك وزعماء بعدك
واتباعا لستة نبك محمد صلعم وبين اليما نيتك اللهم ربنا انما في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقفا عدا اب النار وعند محاذ ابا باب البيت اللهم ان هذا البيت
نبك والحرم حرمك والامن امنك وهذا مقام العاين بك من النار ويشير
الى مقام ابراهيم عليه السلام وعند الركن العراي اللهم اني اعوذ بك من الشك والشرك
والنفاق والفساد وسوء الفلق وسوء المنظر في الماهل والمال والولد وعند
الميزاب من الحجر اللهم اظنني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني الكأس محمد صلعم
ربنا هنيئا لا اطعماء بعد ابد اياذا الجلال والكرام وبين السامي فالهما في
اللهم اجعل عجايب وبرا وسعيا مسكورا وعظما مقبولا وبجاعة لزيوت يا عز من
يا غفور وعند الفراغ من ركعتي الطواف اللهم هذا اليك ومحبك الحرام وانما
عبدك وابن عبدك وابن امك امتك يد نوب كثيرة وخطايا جمة واعمال سيئة
وهذا مقام العاين بك من النار ويشير الى مقام ابراهيم عليه السلام اللهم فاغفر لي
انك انت الغفور الرحيم اللهم انك دعوتك عبادك اليك الحرام قد جئت
اليك طالبا برحمتك متبغيا مرضاتك وانت حسنة علي فاغفر لي وارحمي انك

15
عليك شئ قدير وعند الميزاب اللهم اني اسالك الراحة عند الموت والغفر عند الحساب وقرة القران في الطواف افضل من الدعاء غير الماثورة والماثورة افضل من القران وان رمرت في المشواط السبعة الاولى وان يمشي على البيت في الباقيات ولو ترك في الاول لم يقض في الباقيات ولا يسقط الا في طواف بعقبه السعي وان يقرب من البيت للطواف فان تعدد الرمل مع القرب للرجعة فالمحافظة على الرمل مع البعد اولى وان يقول في الرمل اللهم اجعله حجابا وبراءة فبما غفورا وسعيا مسكورا وان يضطبع في كل طواف سنة الرمل ولكن يعم به الاشواط السبعة وسن في السعي ايضا ولا يسقط في ركعتي الطواف الكراهة الاضطباع في الصلوة خير لها ويعيد للسعي ولا يستحب الرمل والاضطباع لثقت ويستحبان للصبي **الركن الثالث** السعي فبعد فاذا فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من باب الصفا للسعي فبعد بالصفا ويرقى عليه قد راقه رجل ويستقبل البيت ويقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر على ما هذا نا والحمد لله على اولانا لا اله الا الله وهذا لشركه له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الميز وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده وضر عبده وهزم الاحزاب وهذه لا اله الا الله لا تغد الا آياته مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوا اعيت مؤامر الدين والدنيا ثم يعيد الذكر والدعاء ثانيا ثم يعيد الذكر ثانيا ولا يدعوي **وقيل** يدعوي ويستحب ان يدعوي الله الدعاء ايضا اللهم اعصمني بدنياك وطولتك وطواعية رسولك اللهم اجعلني ممن تحب رحمتك ملائكتك ورسلك وعبادك الصالحين اللهم اني من خير ما توفي عبادك الصالحين اللهم اجعلني من ائمة المهقين واجعلني من عترة خيرة النعم واعقر في خطيئتي يوم الدين ولو عام واحد وامر جماعة

فحسب كما في الطواف ثم ينزل من الصفا ويشتى الى المروة ويرقى عليها بقدر قامة الرجل ويدكر
ويذكر كما فعل علي الصفا والمسجد في الدار هاب ان يشتى على عاتق الواد يفتي بينه وبين
الميل الاخر الملقون كن المسجد على يساره قد شئت اذ رجع يسعي سعيًا شديدًا الى ان يتوسط
بين الميادين الاخرين احداهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار الحجاز فيشتى على عادة الى ان
يصعد المروة وفي العود ان يشتى في موضع المشتى او لا ويسعي في موضع السعي
والرقى على الجبلين والذكر والدعاء عليهما والاسراع والهنئية بينهما والمولاة في مرات
السعي وبينه وبين الطواف مستند والسعي شرط **الاول** ان يبدى بالصفا فان
ابتدأ بالمروة لم يحسب الى ان يشتى الى الصفا **الثاني** ان يبدى في المروة الثانية بالمروة
فلو وصل اليها وعلو الى المسجد وابتدأ الثانية من الصفا لم يحسب **الثالث** ان يتقدم
طواف صحيح اما طواف القدوم او الماقاضة ولا يتصور بعد طواف الوداع ولو سعي
بعد طواف القدوم لم يستحب الاعادة بعد طواف الماقاضة **الرابع** ان يسعي سعيًا
ويحسب الدار هاب من الصفا الى المروة مرة والعود الى الصفا اخرى فلو تكر مرة
او جزء مرة لم يسقط **الخامس** ان لا يقع بينه وبين الطواف ركن فاراد الطواف
ثم وقف بعرفة ثم سعي بطل وعليه ان يسعي بعد طواف الماقاضة ولا شتر طفيه المشتى
والمطارة وسر العرة ولا غيرهما من شرائط الصلوة ويجوز السعي راكبًا وعاثيًا افضل
ولو شك في العدد اخذ بالاقل ولو اخطأه ثقة فكما ذكر في الطواف والمروة تعشى
ولا سعي **الركن الرابع** الوقوف بعرفة ويستحب للامام او من يدر ان يحيط بمكة السابع
من ذي الحجة بعد الظهر خطبة واحدة يام الناس فيها بالقدوا المعنى ويجوزهم عابدين ايديهم
من المناسك ويأمر الممنعين بالطواف للوداع ولو كان السابع يوم الجمعة خطب وصلى
ثم خطب هذه الخطبة ثم خرج معهم في الثامن الى منى بعد صلوة الصبح يجتمعون للظن بئى

ولو كان الثامن او التاسع يوم الجمعة استحب ان يخرجوا قبل طلوع الفجر لانه يصلون الجمعة
على وعرفة فان بنى مما قرينة فاستوطن اربعون من اهل الكمال اقاموا الجمعة معهم ثم اذا وصلوا
منى صلوا بها الصلوات مع الامام وباتوا بها وهو شئت لادم في تركها فاذا اطلعت الشمس
يوم عرفة على غير ساروا الى عرفات فاذا وصلوا عرفة ضرب قبلة الامام بها فاذا انزلت الشمس
ذهب الامام بهم الى مسجد ابراهيم عليه السلام ويخطب فيه خطبتين خفيفتين والاشرة اخف
ويبيت في الماوي حابين ايديهم من المناسك ويحصرهم على كثرة الدعاء والتليل بالموقف
واذا فرغ جلس بقدر عقوبة الاخذ صرتم يقوم الى الثانية ويأخذ المؤذن في الاذان
ويخفف الخطبة بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الاقامة **وقيل** من الاذان
ثم ينزل فصلى بالناس الظهر ثم يقم المؤذن فيصلى بهم العصر جمعًا فان كان الامام مسافر است
العصر ولا يجوز للمكي والمقيم حولها فاذا سلم الامام قال اقوا يا اهل مكة فانا سافر فاذا صلوا
ذهبوا الى الموقف والنسوة ان يقفوا عند الصخرات على جبل الرحمة ثلاث رسل الله صلى
وقف هناك وانه يستقبلوا الكعبة والوقوف راكبًا افضل واذا ذكر الله تعالى ودعوا
الى عز وجل الشسر دفعوا من عرفات الى مزدلفة ويؤخرون المغرب ليهلكوا مع الغشاء
ويحجز بعرفة وفي الطريق ويستحب ان يكونوا انصرفوا من عرفات الى مزدلفة في طريق المازنية
وهو الطريق بين الجبلين والمعتبر في الوقوف بالخطور يخرج من اجزاء عرفة سوار وقف او من
بها حفر في طلب غريم او دابة شاردة او غيرها ولا شرط **الاول** ان يكون الواقف
اهل العبادة لا يكون كافرا ولا مجنونًا ولا يقع للمجنون قتل كحج المصبي الذي لا يميز
ولو هجر نائمًا او مغشي عليه او حفر ولم يعلم انما عرفه او دخل قبل وقت الوقوف وفي
حق خرج الوقت بخبره **وقيل** في المانعا لا يجزئ **الثاني** ان يكون الوقوف
بين الزوال وطلوع فجر النحر فان وقف قبل الزوال واعتصر عليه لم يحصل الوقوف ولو اقتصر

في وقتها فانها اذا كانت
على ما كان عليه من
الليل على ما استند

على الوقوف ليلا صلا ولا تفضل الجمع بين الليل والنهار فان لم يجمع الموقد ما فدا بالما
 لوزك البليغ بمرقة اوليا في الشروق **وقيل** يجب في غير الجمع **الثالث** ان يقف
 في غير عرفه وهو من وادي الى الجبال المقبلة على عرفة ولا صدر مسجد ابراهيم من عرفاته
 ولو وقفوا العاشر على طاح بهم ان كثر الجمع على وقف العادة والا فيجب القضاء ولو
 وقفوا العاشر وماذا حال قبل طارات وقت الوقوف ثم الوقوف وان بان بعد وجب
 القضاء ولو غلطوا في المكان بان وقفوا في غير عرفة بطل الحج لا محالة ويستحب ان يرفع يده
 بالدعاء وان لا يجاوزها رأسه وان يقرط بالجهر ويكره الدعوات الموعودة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك والهادي وميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء
 قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نور اللهم اشرح لي صدري ونبه لي أمري
 اللهم بارفع الدرجات وضرر البركات ويا فاطر الارضين والسموات ضجرت اليك
 الاصوات بصوت اللغات بسا لك الحاجات وما حاجتي ان لا تنساني في ظلم البليغ
 اذ اسئلي اهلي واهل الدنيا اللهم انك سمع كلامي وري مكاني وتعلم شري عظمي فاستجب
 ولا تخف علي شي فاصري انا الباس الفقير المستغيث المستجير اليك الموقر المعترف
 بقبي اسألك مسئلة المسكين وابتل ابناي اللذيل وادعوك دعاء الخائف الضعيف
 دعاء من خفت لك رقبته وفاضت عبرته وذلت كعبته ودرغم كذا الله اللهم لا تجعلني
 بدعائك رب شقيا وكن لي رجوا فيما يلزم المسئولين واكرم المعطين الي اوصيت
 غير المعاصي لسانا في فاني وسليته من عمل ولا شفيع لي سوى الهام الى اعلم اذ ذنوبي لم يتول
 عندك جهاها ولا لا اعتذار وجها ولكنك اكرم الاكرمين الذي ان لم يكن اهلا
 ان ابلغ رحمتك فان رحمتك اهل ان يبلغني فان رحمتك وسعت كل شيء وانا شيء
 الى ان ذنوبي وان كانت عظما ولكننا صغار في جنب عفوك فاغفرها لي يا ارحم الراحمين

انت انت وانا انا العواد المذنب وانت العواد الى المغفرة الذي ان كنت لا ترحم الاهد
 طاعتك فالى من يفرغ الله بنون يا من يبيد حجاج السائلين ويعلم ضمائر الصامتين
 يا من ليس برب يدعي ولا من ليس فوقه خالق ولا يحق ولا من ليس له وزير يوفق ولا
 صاحب يرشي يا من لا يزداد على السؤال الا كراما وجود او على كثرة الحوائج الا فضلا
 واحسانا انك جعلت لكل ضعيف قريبا وغنا ضيفا فاك فاجعل قريبا منك المحبة التي انت قلت
 في كتابك المبين للحق فاهم النبيين قل لئلا يركفوا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف وارضاك
 عنهم الاقرار بكلمة التوحيد بعد الجحود وانا نشهدك بك بالتوحيد مستبشرين ومحمد صلعم
 بالرسالة مخلصين فاغفر لنا هذه الشهادة سوا الف الاجرام ولا تجعل خطانا فيه نقص
 من مقامنا دخل في الاسلام وليكن هذا الدعاء يا من لا ينفك عن سماعك ولا يشب
 عليه الاصوات يا من لا تغفل المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يبرمه الحاج الملحق
 ولا يفجر مسئلة السائلين اذ قنابر دعفوك وهلاوة رحمتك يا ارحم الراحمين وينبغي
 ان يستغفر وسعد ولو المذنب ولا ساذير واصحابه واصدقائه والمحسنين اليه
 وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وان يكثر البكاء والتفرغ و
 اللبث في ما بين ذلك واذ انتصف ليلة النحر قالوا في ان يقسم المشاء والضعف الى
 من ويطلب غفران الى ان يصليوا الصبح فمجلسين ويستحب اخذ سبع حصيات من الزلف
 لرمي يوم النحر ويكره الاخذ من المسجد والحشر والمري ثم يدفون الى منى فاذا انتهوا الى
 المشعر الحرام وقفوا فذكر ولا شدة ودعوا الى الاسفار مستقبلي القبلة ثم ساروا الى
 منى بالسكينة وضوء جهده سعة اسرع فاذا ابغوا وادي محسر استحب للراكب تحريك المركب
 وللماشي الاسراع قدر رية حجر في حدود بيت السكينة فيواخون من بعد طلوع
 الشمس فيرمون سبع حصيات الحجرة العقبية ولا ينزل الا الركب حتى يرمى وسن التكبير

مع كل عصاة ويقطع التلبية اذا ابدى بالرمي فاذا رمى فخر ان كان معه هدي وهنق وقصر
الاول الخامس الملقح والنقصير والملق افضل والمرءة للملح بل يقصر ويحجب ان يكون نقصيرها
تقد راعلة من جميع الجوانب ويحجب ان يبدى بجلو الشق الا عن ثم المايسر وان استقبل القبلة وان
يدفن شعره والملح والنقصير سلطان **الاول** ان يخلو شعر الرأس ويقصر فان خلق شعره
او ابدت لم يكف ولو قصر ما استرسل من الرأس كفي **الثاني** ان يخلو ثلثه شعور او يقصرها
فان اقصر على اثنين لم يكف والنشف والاحراق والاعاذ بالموسى والمقصير كالحلق ومن لا شعر
على رأسه استحب ان يرمي موسى على رأسه ولو اخذ من شاربه او حبتة شيا كان احب ووقت
خلق المعمر بعد السبع فلو جامع بعده وقبل الحلق قد استقر ثم يدخلون مكة ويطوفون
طواف الركن ويسعى من لم يظف للقدم او لم يسبح بعد ثم يعودون الى متى لرمي ايام الشريفة
والترتيب بين الرمي الى حجرة العقبة والندج والملح او النقصير والطواف كما ذكر سنون
غير واجب ويدخل وقت هذه الاربعة بانصاف ليلة الفريضة وقت الرمي المغرب يوم النحر
والندج لا يختص بزمن ويختص بالحرم **وقيل** يغتف بالمعيد واما يوم الشريفة والملح
والطواف ولا يتاقت اخرها فيما ادى الحاج باثنين من الرمي والحلق والطواف مع السجى
حل للمبسر والفلم وستر الرأس والتطيب والاصطياد وعقد النكاح والمباشرة دون
الفرج والقبلة والملازمة ولا يحد الجماع الى الامتياز بالنسك **وقيل** لا عقد
النكاح والمباشرة والقبلة والملازمة ايضا ولا يحد للمعمر شيء من المحرمات حتى يأتي بمسح
اعمال الربة واذا ائادوا الى معنى اقاموا بها الملبسين الاولين من ليل الى الشروق وجوبا
ورمي كل يوم من اليومين الاولين اهدي وعشرين حصاة الى الجمرات الست الى كل واحدة
سبع افاذا رمى اليوم الثاني فمن اراد ان يفرق بين الغروب فله ذلك وسقط عنه ميتة تلك
الليلة والرمي من الغد ولم يفر الى المغرب فغلبه ميتة تلك الليلة والرمي من الغد ولا يجب

الميت على الماء واهل السقاية ومن خاف ضياع ماله او لم يفرق لامة قد لا بد من طلب
ابقا او يستغل بام بخاف فوته ويدخل وقت الرمي بالزوال ويخرج بالغروب ولا يشرع
الاول الترتيب في المكان بان يرمي الحجرة الاولى مسجد الحيف ثم الوسطى ثم حجرة العقبة
فلا يقد رمي الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاولى **الثاني** الرمي
فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به **الثالث** الفصل الى الرمي فلو رمى في اليوم فوقع في الرمي
لم يعتد به **الرابع** وقوع الحجر في الرمي فان لم يقع فيه او شك في وقوعه فيه لم يكف **الخامس**
الرمي بسبع دفعات فلو رمى حصاة او اكثر دفعة واحدة حسب رمية واحدة وان رتبها
في الموقع **السادس** الا يكون الرمي بالقوس او بالزجل فلو رمى به او دفعه بالزجل
لم يكف ولو رمى بالقلع افتر كفي **السابع** ان يكون الرمي حجرا فلا يجزئ اللؤلؤ
والحصى والنفور والزرنج والاعاذ والمدر والاجر والخز والجواهر المطبقة كالقير
وغيرها ويجزئ الرخام والبرام والكلدان والقيروزيج والياقوت والعقيق والزمر
والزججد والبور وجو الحد يد والنورة الحام **الثامن** اذا لا يصرف الى جهة اخرى
فان رمى الى شخص او دابة في الحجرة لم يعتد به ولا يشرط بقاء الحجر في الرمي ولان يكون الحجر
ظاهرا ولان يكون الرمي خارج الحجرة ولا الموالاة بين رمي الجمرات ورميات الحجرة الواحدة
وسن ان يرفع يديه عند الرمي وان رمى في ايام الشريفة مستقبل القبلة وفي يوم النحر مستقبلا
وفي اليومين الاولين من اذلا وفي اليوم الاخير ركبا **وقيل** لا يستدبر بل
يجعل القبلة على يساره وعرفان على يمينه ويتوجه الحجرة وان يكون الحجر بقدر هصى الخذف
بالفأء والذات المعجنتين وان يقصر بعد الرمي بقدر سورة البقرة فذكر الله ويدعوه
ولا يقف بعد الثالث ولو عجز عن الرمي لم يضر ان جسد استاب من رمي من نفسه ولا يفتق
لده ولو اغشى عليه ولم ياذن لغيره قبل الاغما لم يجز الرمي عنه وان اذن جاز واذا رمى الثابت

وتوصاهم عشرة ايام متوالية اجراه عن طلبة ويستحب التسابع في كل من السنة والسبعة ودم القوان
والقوان لدم القنق ويراو في الحجة المتضمنة لادى القانته **فصل في**
لا يصح احرام المميز الا باذن الوالي ولا يصح احرام غير المميز مطلقا كالمجنون واذا احرم
المميز فله ما قد روي عليه والوالي ما يخرج عنه ويشترط احضاره عرفه ولا يكفي حضور غيره
عنه ويمنع الوالي من الحرمات فلو تطيب او لبس ناسيا فلا فدية وعاصدا
او حلق وقلم او اصطاد عدوا او صعد او جئت في مال الوالي وعقد الصبي في العبادات
كعدو البالغ فلو تعد الكلام او الاكل بطلب صلوة وصومه ولو بلغ في الاثام وكان يبلغ
بعد خروج وقت الوقوف او قبله ولم يعد الى الموقف اجراه لكن يجب اعادة الشعي
ان يسعى بعد طواف القدوم والطواف في العرة كالوقوف في الحج وعقد العبد قبل خروج
اليمنى **فصل في** حرمان الاحرام انواع **الاول** اللبس فيجوز على الرجل
سرا الرأس بما لا يستر سائر الاعضاء كالقطنية والعامة والازرار والخمرية ويجوز للفتية
وتنوش بوسادة او وضع يده على رأسه لو انصرف في ما وادخله في عمل
او صودح ونشأ او وضع على رأسه زنبلا او طبقا او حلا فلا فدية ولا يشترط
ستر جميع الرأس بل يجب الفدية بستر بعضه ويجوز للرجل ستر غير الرأس ولكن بغير
الخط فيجوز عليه لبس القميص والعبا والراويل والقبان والراش والحف
فان لبس عدلا مختارا وجبت الفدية طال الزمان او قصر واللبس في كل ملبوس من الاز
على المقاد فلو ارتدى بقميص او قبا او الحف بها او اتمر من سراويل فلا فدية
والمنسوج كالنرد والمعقود كجبة اللبد كالمخيط ويجوز ان يعقد الازار بحيث
وعطابه وان يجعله الحجة ويدخل فيها التكة وان شئت طرفه في طرف
ردائه ولا يجوز ان يعقد رداءه بحيث ولا ان يخله بخلاف او مسدة بخلاف

١٩
طرف الازار ويجوز ان يشتمل الازار والرداء طاقين ولبنة واكثر وان شئت المصحف
والسيف وسائر الاسلحة وان شئت الهميان والمنظرة في وسطه ووجه المرأة
كأثر الرجل ولها ستر الرأس وسائر البدن بالمخيط ومن الوجه القدر المجاور
للرأس وان سد على وجهها ثوبا متجا فيا بخشبة ونحوها الحر او برد او خوف
فتنة فان وقع الخشبة واصاب الثوب وجهها بلبا اختيارا ورد فدية في الحال
فلا فدية وان كان عمدا او استدامته لزمته وحرم عليها لبس الفقاريات
ويجب لبس القديرة كالرجل ولو احتاج الى ستر المعوية الرأس الحر او برد او
مداومة او احتاجت الى ستر الوجه جاز الستر بغير القديرة ولم يجد الازار
ارتدى بالقميص ولو لم يجد الثياب لبس الكعب او قطع الحف اسفل من الكعب
وليسه ولا يقصر استتار ظهر القدم بهما كستر الك النعلين ولا يجوز لبسها مع وجود
النعلين ولو سيج الازار والنعلين ثوبا ونسبة او هب لم يلزمه القبول ولو اغير لزم
النوع الثاني التطيب فصل بالمسك والغير والغالية والعود والكافور والصدل
والورد والياسمين والزعفران والخيزر والورس والزعفران والضميران و
المرزنجوش والبنفسج والينلوفر لا بالقنفذ والدار صني والسنبل والمصطكى
والزنجبيل والسعد والتفاح والسفرجل والبطيخ والاربع والنارج والريح
والعصوم والسقايق ونور الاشجار المزهرة والعصف والحناء ودهن الورد
والبنفسج وهو ما طر لها فيه واغلى ولو اكل طعاما فيه زعفران او طيب اخر
او اكل الخليلج فان استهلك فيه الطيب لم يبق له طعم ولا لون ولا ريح
او بقي اللون وهذه فلا فدية وان بقي الطعم او الطعم وحده والريح وحدها
وروي الاستعمال هو الا لصاوي بالبدن او الملبوس على المقاد في ذلك الطيب

فلو طيب جزء من بدنه فبالية او مسك صحر او ماء ورد لزمت ولو عبق به الريح دون العين
 بالجلوس في مكان عطار او عند المكينة وهو منجورة او منجرفية او منطية او عبققت به الريح لا عين
 او شم ماء الورد او حلا فارة غير مشفوعة فلا قدية ولو اهتمت على حجرة فتجرب بدنه او بباب
 او سد المسك او الكافور في طرفة او بجلوس او نام على فراش مطيب وحب وورق شوقر
 ثوبا وجلوس فلا يجي ولو طيب ناسيا الاحرام او جاهلا بتحریم الطيب او يكون طيبا فلا
 قدية ولكن يلزمه المبادرة الحافضة والنجية **النوع الثالث** وهو
 شعر الرأس والحية بدنه كالزيت والشرج والسمك والزيبد ودهن الجوز
 والعود ولو دهن غير الرأس والحية او كان اروع فدهن من اسمه او امر دهن
 وجهه وذقنه فلا قدية ولو كان ملوثا الرأس والحية فدهن وجهه والحية والقيل
 وهو الحمام والزال الوسخ وغسل الرأس بالسدر والمطبوخ او الضرع لدفع القمل
 وغيره **النوع الرابع** الحلو والقلم فيحم انزال الشعر والظفر ويحب القدية بها سواء
 كانت الاثر الذي بالحو او النقص او النصف او الاحراق وسواء كان المزال شعر الرأس
 او البدن والمعلوم ظفر اليد او الرجل كسر او قطع او قلع ولو مشط رأسه او لحيته
 فنصف شعر او انصف لزمت فان سكت في انه كان منسلا او انصف بالمشط
 فلا قدية ويكمل بلب شعرات وكلمة اظفار فيا فوقها ويجب في شعره ونظف
 مد وفي شيبته مدان ولو كثر القمل او تاذب بها الحمار ليل الحلق ولا اثم ولم يمت
 القدية كما خلق او قلم ناسيا ويجوز للمحم حلق شعر الحلال وقلم طفله
النوع الخامس الجماع وعمده مفسد الحج انه وقع قبل التحليلين او بينهما
 وبعدهما فلا والعمر كالحج ولما تحلل واحد فيفسد به قبل التحلل وايتان الذي
 وايضا كالجاء ويجب بدنه والمضي في الفاسد والمضوء القديم بارئ

في ارتكاب المخطو في الفاسد والقضاء مضيقا ولو كان الفاسد نوطوعا
 ويقع موقع الاداء ولو جامع بين التحليلين لزمت المشاة ولو كانت ناعمة او
 مكرهة لم يفسد حجبها وطاعة وعلمة فسد ولا يجب الا بدنه وهو على القيل
 ولا ملاقيها ولو جامع القارن قد نسكاه وعليه دم القارن مع البدن كالمضغ
 الجماع واذا قات وقوف القارن قامت عمدة وجهه شامان ولو جامع ناسيا
 او جاهلا بالتحريم لم يفسد ولو ارتد في الحج او العمرة فسد من اصله طال الزمان
 او قصر فلا يفسد في الفاسد الا في الرد ولا بعد السلام ولا يجب الكفارة ويجب
 القضاء مضيقا وكل كفارة وجبت بعد وانه ذى على القوم وبغيره فلا **النوع الثاني**
س مقتد مات الجماع فيحم القبلة والمضاحضة والمفاهضة والمعاينة والمشي
 بالمشاة عاملا ويوجب شاة كالا ستمنا باليد وتقبل القلام بالمشاة ولا يفسد شاة
 وان نهد وانزل ولو فعل ناسيا فلا قدية ولو باشر وقت الفرج ثم جامع دفعت المشاة
 في البدن **النوع السابع** الاصطيد فيحم ذبح كل صيد بري ما كثر او في اصله
 ما كثر متوحشا كان او مستأنا فلا يحرم ذبح السمع والمقود من همار وحيث واستيق
 والمارد والطائر الذي يفور في الماء ويخرج بري ويحم التعرض لاجزاء الصيد بالرجوع وغيره
 وببضه وذلك ويستحب للمحم وغيره قتل المودة يات كالحية والعقرب والوزع
 والفمارة والظب العقور والغراب والحلابة والذئب والاسد والتم والذئب
 والنسر والعقاب والقمل والبرغوث والبق والرتبور ولو ظهر القمل على الثوب
 او البدن لم يكر ما طمته ولو قتل لم يلزمه شيء وتكره ان يغسل المحرم رأسه وحيثه
 والمصيان وهو بفض القمل وما فيه ضعف ومضرة كالفهد والبارز ولا يستحب
 قتله ولا يكره وما لا منفعته فيه ولا مضرة كالحنافسر والمجذرة والسرطان والرمحة

والكلب العقور كره قتلها والمراد المنفعة المباحة فلا يجوز قتل كلب فيه منفعة
مباحة سواء الاسود وغيره ولا يجوز قتل النحل والنمل والحطاف والهدد
والمرود والصفد ولا يجب الجزاء بقتلها ولو دبح الحرم صيد احرم اكله ولو دبح
غيره حل على الحرم ما لم يصد له او بدل الله وللضمان جهات **الاولى** المباشرة
وهي معرفة **الثانية** السبب فلو نصب الحرم شبكة حيث كان او الحلال
في الحرم فتعلق بها صيد وهلك ضمن نصيبا في ملكه او في غيره ولو ارسل طيما
او ملر باطه ولم ير سبي فالتلف صيد او اخل بقتله في الرباط ضمن سواء كان
هناك صيد او عرض **الثالثة** اليد فاذا اخذ صيد الاصلحة ضمن
ولو اخذ تخلصا من سبع او صدا وباله لم يضمن ولو كان راكبا اية فلتلف صيد
نفسا او فرسا ضمن ولو اخرم ما كان الصيد وجب ارساله ولو ملكه فرب
ولو ارسله غيره او قتل لم يضمن ولو ارسله الحرم واخذ غيره ملكه لم يضمن
حتى يخلل رقه الارسال والناسي والمخفي كالعامد الا في الاثم ولو قتل الصيد
دفعاً فلا ضمان ثم الصيد ان كان له مثل صورة وفلقه فليس ضمن مثله
والا فقيمه ويعبر بحمل الاثام وفي الضبع كبش وفي النعام بدنة وفي حمام
الوحش وبقرة بقة وفي الطير والغزال غزال وفي الماربع عناق وفي اليربوع والوبر
حفرة وفي ام جنين خروف او جدي وفي الثعلب شاة وفي الضب جدي
وفي الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي السليم سليم وفي المعيب معيب وفي الحمام شاة
وفي الطائر الا صغير منه او الاكابر كالزرزور والصعوة والحقوق والبلبل
والقير والوطواط والكركي والورشان والاوز الفينة وصيد حرم مكة حرام
على الحرم وغيره والحرم منه والجزاء وقدره على ما ذكره ولو رمي سهم

او ارسل طيما من الحرم او بالعتك او من الحرم قطع السهم هو او الحرم
واصاب صيد اخر ويحرم قطع نبات حرمي رطب غير موز وقلعه ويجب
الضمان به ولا يحرم قطع اشجار الحرم ولا الباس الحريمي ولا العوسج ولا الضمان
ويحرم قطع الاوراق بلا هش ككبر الانعصان ولا باس بالمش بالحريل
رفيقا ويجب في الشجرة الكبيرة بقرة او بدنة وفي الصغيرة شاة وهو ما كانت
قريبة من سبعها ولا فرق بين الثابت كالحشيش والمستنبت كالاشجار
ولا بين المثمرة وغيرها كالصنوبر والحلار ويجوز سريح البهايم في الحشيش
وقطع الاذخر للبيوت والكلاء كالعلف والدواء ويكره نقل راب الحرم
واشجاره الحريمية **وقيل** لا يجوز ولا يكره نقل ماء من زمزم ولا يجوز
قطع شئ من استار الكعبة ونقله ويبيع ويشتره اذا بقي فيه زينة وجمال ولو نقله
لزمه ماله **وقيل** الامر فيه الى هيئة الامام يصرفه في بعض مصارف
بيت المال ببيعاً وعطاء ولا يجوز اخذ طيب الكعبة وان اراد التبرك به ان يطيب
له فيسجد ابدن ثم يأخذ ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجرة ولا ضمان
لصيد ورج الطائف **خاتمة** يتدخل الجزاء في الاستمتاع ان اتخذ
النوع والزمان ولم يخلل التكفير وان اختلف النوع والزمان او يخلل التكفير
تعد ولا يتعد اقل الاستعداد ان اتخذ النوع والزمان ويخلل التكفير
او لا ولا الاستعداد والاستمتاع **فصل** اذا اهر الحريم
ولم يتمكنوا من المضي مطلقا او لا يبدل حاله يخللوا او كره البدل وان قتل
ولو هضر واحد او شرذمة فان كان بلا عدو كان حراما في دين وهو موسر
لم يكن له الخلل وان كان بعد ركبا لو هضر ظاهرا او بدنيا وهو معسر فله الخلل

ويعمل ذلك بالنية والخلق والذبح حيث اهرى ولا يلزمه البعث الى الحرم كدسا
المحظورات اللازمة قبل الاضحية فان لم يجد الشاة فالنيتة والخلق والطعام
بقية ما اذا لم يجد فبالنية والخلق والصوم لكل من يومه ولا يفتقر الى الصوم
بل يصوم حيث شاء ومتى شاء ولو مرض الحرم لم يكن له التحلل الا في اخر كضلال
الطريق ونفاذ النفقة جاز ثم ان شرط التحلل بالهدي لزمه وان شرط بلاهدي
او اطلاق فلا ولو قال اذا مرضت فانا هلا صار هذا لا يفيد المرض ولو احرم
العبد بغير اذن سيده فله تحليله وبأذنه فلا ولو اذن له في الاحرام فله الرجوع
قبل المشرع وبعد فلا وما لزمه من الدماء يصوم عنه وليسه منعه في حال
المرض وان احرم بأذنه ولو احرمت الزوجة تطوعا بغير اذنه فله التحليل فان لم تحلل
فله الاستمتاع والائتم عليها وكل واحد من الابوين منع الولد من التطوع و
التحليل ان احرم بلا اذن وليس لها المنع من الفرض ولا التحليل ان احرم ولصاحب
الدين الحال منع المدين الموسر من الخروج دون الموقبل والمعسر واذا تحلل
المحصر فان كان حجة تطوعا فلا قضاء وان كان فرضا مستقرا وجب القضاء
وان لم يستقر كالحج في السنة الاولى من الاستطاعة فلا يجب الا بوجوه الاستطاعة
بعد ذلك واذا اقامت الوقوف تحلل بالطواف والسعي ان لم يسبح وبالحلق ولا يجب
الرضي والمبيت ثم ان كان حجة فرضا بقي كما كان وان كان تطوعا وجب القضاء
مضيقا **خاتمة** الدماء الواجبة بترك الامور كالاحرام من الطهيات
والرضي والمبيت عنى وطواف الوداع كعدم التمتع **وقيل** اذا عجز عن
قومه دراهم واشترى بها طعاما ونصدق فان عجز صام من كل من يومه وفي خديته
الحلق والتطيب والتدهين واللبس والجماع بين التملين والجماع الثاني

الاذا اضطره عند الاحرام ولو نذر التحلل

تحليله ولو اذن له ان كان نفرض فله المنع وان حرمت بغير اذنه فله التحليل فان لم يتحلل فله

قبل التملين ومقدمات الجماع يتخير بين ان يدبح شاة او يصدق بكلمة اصح على شاة
ساكنة او يصوم بكلمة ايام ويتخير بين ان يدبح شاة في جزاء الصيد المملوك بين دبح المثل
والصدقة به على ساكنين الحرم وبين ان يقوم المثل دراهم عكة واشترى بها طعاما
ونصدق او صام من كل من يومه وفي غير المملوك بين ان يصدق بقدر قيمته في محل الاطلاق
طعاما او يصوم من كل من يومه ودم الجماع بدنة فان عجز فبيع من الغنم فان عجز قوم البدنة
دراهم واشترى بها طعاما ونصدق فان عجز صام من كل من يومه والدماء الواجب
لارتكاب المحظورات او ترك ما مور لا يخفى ذبحها بزمان ويختص بالحرم ونصدق على ساكنين
فان ذبح في الحرم بجرته واقل ما يجره من المساكين بكلمة ويجب النية عند التقرب ولا يجره
في المقضية الا ما يجره في النية واختص البقاع للذبح في حق الطعنة المروية وفي حق الحاج من
وكذا حكم ما سبق فان من الهدي **كتاب النذر** وهو ما يجام بالعبد على نفسه
قربة لم يوجبها الله تعالى فله كذا يحتمل ان يردفها اوجبها الله وله ان كان **الاول** الناذر
وشروطه ان يكون مكلفا مختارا فلا يصح من صبي ولا من مجنون ولا من كافر ولا من مكروه وبيع
من السكران ومن المحجور عليه بالسفم والفسق بالقرب البدنية ولا يصح بالمالية من
الضيق مطلقا ومن المفلس في الدين ويصح في الذقة ويخرج بعد حقوق الزوجية **الركن**
الثاني الصيغة ولا تصح الا لفظا وهو قسمان تبرر والجماع وهو ان ينع نفسه
من شيء او يجتهد عليه لاجبا بالزام قربة كقوله ان دخلت الدار او كلت فلانا او ان
لم اخرج من البلد او ان لم اقض دين فلان فله على صوم او صلوة او حج او اعتكاف
او على صدقة او دارى موقوفة فاذا اوجب المعلن عليه لزمته كفارة يمين ولو وثق
بما التزمه لم يسقط الا ان يكون الملتزم عن موافقة يجرى عن الكفارة واعتقه **وقيل**
يتخير بين الكفارة والملتزم ولو قال ان دخلت الدار فعلى نذرا وكفارة يمين ودخل

زمت كفارة ولو قال فعلت غير قلغو ولو قال نذرت لله لا فعلت كذا افاد نوب
 اليه فحين وان اطلق فبذلك ولو قال ان دخلت الدار فاعلمت وعنت وصدقة
 ودخلت كفارة واحدة وقال ابعد وند على ان ادخل الدار اليوم فحين وعليه
 كفارة ان لم يدخل ولو قال لامرته ان دخلت الدار فقل لله علي ان اكل كذا اذ دخلها
 لزمته فعلي ان اطلقك فهو كقول ان دخلت الدار فقل لله ان اطلقك فاذا اهداها
 بل التلويح لزمته كفارة ولو قال ان دخلت الدار فقل لله علي ان اكل كذا اذ دخلها
 لزمته كفارة ولو قال ابعد وند على ان اكل كذا او في سبيل الله فهو كقول فعلت
 ان الصدقة عالى ويلزم الصدقة بجميع اذ فعل او كلم او شفى كما لو قال ان
 شفى الله من بضعي فقل لله على الصدقة بجميع مالى فشفى والصيغة قد تتردد فيحمل التبرر
 وتحمل الجباة وترجع الى قصده واداءته وقرينة ما يان في التبرر يرتب في السبب
 وهو شفاء المريض مثلا بالزام المسبب وهو القرينة المشاهدة وفي الجباة يرتب في السبب
 كراهة الملتزم والتبرر ان يلزم قرينة في مقابلة حدوده ونحوه او انقضاء بليته او مطلقا
 كقوله ان شفى الله من بضعي او رد في اوصالي او فلانا سالما او هلك عذرك او زفني
 ولد او عمالا او علما او عجا او زوجة فقل لله علي او فعلت صوم او صلاة او حج او
 اعتاق او تبرير فانه اصل المعلق عليه لزمه الوفاء بالملتزم فان لم يحصل فلا شيء
 عليه ولو قال ان هذا قبول كرم او يد يرفتم ولو لم يعلق بالزام بشي ولو قال نذر
 علي ان اصوم او نذرت ان اصوم او صلى او اعتق صح ولزم الوفاء به ولو قال نذر
 علي كذا ان شاء زيد بطل وان شاء ولو قال ان شفى الله من بضعي فعلي ان اسبل
 او اعتق هذه العبد بعد موتي فشفى لزم ولا يجزى بيعه قبل موته **الركن الثالث**
 الملتزم بشرطه ان يكون طاعة لم يوجبها الشرع اما المعصية كشر الحمر

او قال ان شفى الله من بضعي فقل لله على الصدقة في سبيل الله
 او قال ان شفى الله من بضعي فقل لله على الصدقة في سبيل الله

والزنا والقيل والصلوة محدثا والصوم هائضا والقرعة جنبا وصوم يوم الشك والعيد
 والتشريق والصلوة في المداير المقصودة والثوب المغصوب وذبح النفس والولد فلا يصح
 نذره ولا كفارة في تركه لان تركه واجب والطاعة انواع **الاول العبادات**
 فلا يصح نذرها كالصلوة للحمر والركوة وصوم رمضان والحج وكذا النذر ان لا يشرب
 الخمر ولا يزر في فلا كفارة لو خالف **الثاني العبادات المقصودة** وهو التي شرعت
 للتقرب بها وعرف من الشارع الاهتمام بتكليف الخلق بانقيادها لعبادة كالصلوة والصدقة
 والحج والاعتكاف والعتق فلهذا يلزم بالنذر ركوز الكفايات التي يحتاج في
 اداها الى اليد اما لا او معاناة مشقة تلزم بالنذر ركوز الكفايات التي يحتاج في
 وصلة الخيانة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذا اما ليس فيه بد اما لا كثير
 مشقة وكما يلزم اصل العبادات بالنذر يلزم الصفة المستحبة فيها اذا شرطت
 كما اذا شرط في الصلوة الملتزمة تطويل القيام والركوع او السجود او في الحج المشي
 ولو اوردت الصفة بالنذر والاصل واجب شرعا كطويل القرعة والركوع والسجود
 في القرابين وان يقر في الصبح سورة كذا او يصلي الفريضة بالجماعة او ان لا يصليها
 الا في المسجد صح ولزم ولو نذر اقامة السنن الاربعة كالوتر وسنة الفجر والظهر
 لزم ولو شرع في تطوع ونذر اتمامه صح وكذا لو نذر اتمام صوم كل يوم نوى
 فيه الصوم ولو اصبح ممسكا ولم ينو فندبر صومه قال الامام صح وقال غيره لا وعلي
 هذه افعال الطريق ان ينوي ثم ينذر اتمامه ولو نذر روضة القرآن او فهمه لزمه ولو
 نذر ان لا يفسد في السفر حيث يكون الصوم افضل او يتم الصلوة حيث هو افضل
 او يقصر حيث هو افضل او يقوم في النوافل او سيقب على الاسر بالمسح او يكتف
 في الوضوء او يغسل الرجل او ان يسجد للملأوة او الشكر عند مقتضىها

صح ولزم ولو خالف في الوصف الملتزم وتركه سقط عند خطاب الشرع في الاصل
ويبقى الوصف ولما عكسنا الايمان ببرو حدة فعلية الايمان برؤاينا مع وصفه الثالث
المقدمات التي لم تشرع لتكون عبادة وانما هي اعمال واخلاص مستحسنة مرغوبة
فيها الشرع لفظ فائدها وقد يستغنى بها وجه الله فينال بها الثواب وذلك
كعبادة المربي وتشييع الجنازة وفرة القبور والقادسيين وافشاء السلام و
تسميت العاطر فيصنع نذرها ويلزم ولو نذر الوضوء لكل صلوة لزم واذا اتوضأ
ارتجده صح ولو نذر النية او تجديده فلا ولو نذر الوضوء لكل صلوة لزم
واذا اتوضأ وغر حدث لم يلزمه ثانيا ولو نذر الاغتسال لكل صلوة قال المتوفي لزم
وقال الراجعي ولبين على ان تجديده الغسل هل يجب ولو نذر فعل مكره بطل
ولو نذر تركه صح لانه مباح وما المباح كالاكل والشرب والنوم والقيام
والفقر ولو نذر فعلها او تركها بطل ولا كفارة **وقيل** يجب ولو نذر
ان لا تكلم الادميين بطل ولو قال الاخر ان خرج المبيع متحفا فعلى ان اصبك
الف دينار فخرج لم يلزمه ولو حكم به هالم لم ينفذ ويشترط في نذر القر المالية
كالصدقة والنجية والاعتاق ان يكون في الدنيا او مقينا في ملكه فان كان
المعين لغره بطل ولا كفارة ولو قال ان ملكك عبد فلان فعلى ان اعتقك صح
ان قصد الشكر على حصوله وان قصد الامتناع من عليك فلجاء ولو قال ان
شفى الله مريضى وملكك عبد فعلى ان اعتقك صح ولو قال ان شفى الله مريضى
فكل عبد املكك عبده كذا او فبذل فلان حران ملكك بطل ولو قال ان شفى الله
مريضى فبذل حران دخل المذموم صح وكذا لو قال ان شفاه الله فعلى ان اسرى
عبدا او اعتقك ولو نذر ان يلبس ثيابا صح ولا يخرج عن النذر انكساء التيمم

الزمن

ان يفي ولو نذر ان تصدق بمائة درهم لم يخرج الصبر الى كافر ولا الى عبد وام ولد
ولو نذر الجهاد في جهنم لم يتعين ولكن يجب ان يكون المعدول اليها كالمقنن
في المسافة والمؤنة ولو قال ان شفى الله مريضى فكل عبد فعلى رجل حج ماشيا
صح الا ان يريد الزام الرجل خاصة ولو قال على نفسي او قبضتي صح ولزم ولو نذر
ستر الكعبة او تطيبها او زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم او العلماء او الصالحين صح ولزم
ولو نذر تطيب مسجد المدينة او الاقصى او سترها بطل ولو نذر زينة
او شغلا ونحوها ليسرج في مسجد او غيره وكان بحيث ينفع به فصل هناك او نائم
او غيرهما ولو نذر اصرح ولزم ولو كان يعوق ولا يمكن احد من دخولها والاشغال
به بطل ولو نذر شيئا يشترى من غلته زينة او غيره ويسرج في مسجد او غيره فعلى
ما ذكرناه ولو نذر ان يحمله تعالى اذا شرب او يقر الفاحشة اذا عطر
صح ولزم ولو عطر في الركوع او السجود او التشهد لزمه القربة بعد السلام ولو
قال امشي ونحوي بقلبه هاجبا او معتمرا لزم حج او عمرة ولو قال ان عاش ولدي قلته
على كذا او عاش اكثر من عاشر اولادها الموتى وان قلت الزيادة لزمها
الوفاء **فصل** اذا صحت النذر وجب القضاء بالملتزم وهو انواع
الاول الصلوة فاذا نذر ان يصلي ما طلق لزمه ركعتان ولا يجوز
ان يصليهما قاعدا مع القدرة ولو نذر ان يصلي قاعدا صح كما لو نذر ركعة
ولو نذر ركعتين فصلى اربعاً بسلام واحدة تشهدت او اثنتين لم يخرج ولو
نذر اربع ركعات تشهدت تشهدت من ترك الاول سجد للسهو ولا يجوز
اذا بها بسلامتين **وقيل** يجوز ولو نذر ركعتين لم يخرج
عن النذر اربع ركعات بقبلة **الثاني** الصدقة ولو نذر الصدقة واطلق

لزمه اقل متناول ولو قال ان شفى الله مريضه فعلى ان الصلوة شيئي صحيح ويصدق
 بما شاء قل او كثر ولو قال فعلى القول لم يعتد لفظا ولا نية بطل ولو قال ان
 شفى الله مريضه فعلى ان اشترى بدرهم فبطل وان صدق لم يلزمه الشرع بل
 لكان في صدقه بخير فقهه درهم **الثالث** الاعتكاف ولو نذر اعتكافا رتبة واطلق
 لزمه اعتكاف رتبة بحري في الكفارة **وقيل** لا يشترط الاجزاء ولو
 قال رتبة كافر او معيبة بحري الكافر والمعيبة وفاقا **الرابع** الاعتكاف
 ولو نذر ان يعتكف فلابد من الليل وكفى ساعة ويحجب ان يملك يوما
الخامس الصوم ولو اطلق ما قال الله على صوم او ان اصوم لزمه صوم
 يوم ولم يعتد به صام يوما شاء ومما يقبل الصوم ولو نذر حيا فذلك كذا اذا
 مضى خمسين ولم يصم استقر في الذمة حتى لو مات ولم يصم فدي ولو عتق
 كافر او خمسين من الشهر او الاسبوع تعين ولا يصح قبله فضا ولا انقلا ولو اخر عنه
 بلا عد ركعتين ومضاهم ويقضى ولو عتق يوما او شهر او سنة للصلوة فقد
 سبق في الاعتكاف ولو عتق مكانا لا سوى الكعبة والمسجد الحرام والاقصى
 ومسجد المدينة لم يتعين ولو عتقها لبا تعين ويقوم المسجد الحرام مقام الكعبة
 وقد مضى الباقي في الاعتكاف ولو عتق ما فاللصلوة او مكانا للصوم وان
 كان مكة لم يتعين ولو نذر صوم ايام او شهر او سنة فالقول في المعين
 على ما ذكرنا في اليوم ويجوز متابعا ومنفردا ولو قيد بالتتابع او التفرق
 لزم ولو تابع المتفرق حسب نصفه ولو عتق شهر اكره مبطلا او قال اصوم شهرا
 من الايام يصوم متابعا لتعين ايامه ولو اقطر اياما لم يلزمه الاستيفان
 ولو فاتت الجميع لم يلزمه التتابع في القضاء ولو شرط التتابع واقسد يوما

ولو نذر صوم يوم صوم
 ولو نذر صوم عشرين في الحج لزمه تسعة ايام
 ولو نذر صوم عشرين في الحج لزمه تسعة ايام
 ولو نذر صوم عشرين في الحج لزمه تسعة ايام

او شفى الله استأنف ولو فاتت قضى متابعا ولم يعتد ^{لوا} وقال اصوم شهرا
 فلما التفرق او التتابع فان فرق او تابع وانكسر بعد ما يحضو البعض
 صام ثلثين وان ابتد من الارل ونقص كفى ولو نذر صوم سنة معينة كسنة
 السنة او سنة من الايام او لغدا او من شهر كذا اصامها متابعا حتى الوقت ويقع
 رمضان عن فرضه ويفطر العيدين والشريفة بلا قضاء ولو افطرت بجيضر
 او نفاس فلا قضاء وعمرض او سفر قضت ولو افطرت يوما بلا عد راثم ولم يستأنف
 وقضى ولو فاتت السنة فلا تتابع في قضائها ولو شرط التتابع واقطرت
 بلا عد راوى سنة استأنف ويجيضر ونفاس ومريض فلا ويسفر سنا
 ولو قال اصوم هذه السنة لزمه الى الحرم فان كان في رمضان فلا قضاء ولا
 للعيدين والشريفة وحكم الحيض والمرض والسفر على ما ذكرنا ولو نذر صوم
 شهر معين واقطرت او سفر او حيض فلو ما ذكرناه في السنة ولو نذر
 صوم سنة واطلق صام ثلثمائة وستين يوما او اثني عشر شهرا بالاهلية
 وان انكسر شهر اتمه فان صام سنة متولى الية قضى رمضان والعيدين والشريفة
 وايام الحيض والنفاس ولو شرط التتابع لزمه ويصوم رمضان عن
 فرضه ويفطر العيدين والشريفة وقضاءها متصلا باخر السنة ولو افطرت
 بلا عد راوى بجيضر او سفر او مرض فعلى ما ذكرناه ولو نذر صوم يوم معين
 فحاضت فلا قضاء وغير معين قضت ولو نذر صوم بعض يوم او ركعا او سجدا
 او شهرا بطل ولو نذر ان يحج في هذه السنة وهو على مائة فرسخ ولم يبع
 الا يوم بطل ولا كفارة ولو نذر ان يصوم اليوم الذي يقدر فلان فقد مر
 ليلا او عيدا او شريفا او رمضان فلا شيء عليه وان قدم نهارا او هو مفطر لزمه

وان كان صائها من نذر او قضاء او تطوع يتمد ويصوم يوما للند من ولو
 سبقت له قدوم فلان غدا فتوى في ذلك جاز ولو نذر صوم الاثنين
 ابد الزمه ولا يجب قضاء الاثنتين الواقعة في رمضان وفي العيد والتسويق
 والحيف والنفاس **وقيل** تقضي في الحيف والنفاس ولو اقطر بالمرض
 قضى ولو لم يضره صوم شهرين متتابعين ككفارة سابقة كانت او لاحقة وتقضى
 اثنتين الشهرين **وقيل** ان سبقت الكفارة فلا ولو نذر صوم الدهر
 لم يخرج عند رمضان وقضاه والعيدين والتسويق والكفارة الكافية ولو
 لم يضره بعد يصوم عنها ويفدي للند ولو اقطر في رمضان قضى ولا فدية
 للند ان اقطر بمرض او سفر او عجز او نفاس ان تعذر وجبت **النوع الثاني**
دس الحج والعمرة فلو نذرهما ما شيا صح ولزم الميثي من الاحرام الى التكلل
 ولو قاتل يلزمه القضاء ما شيا ولو حج راكباً بحري ولزمه دم ركب بعذر
 ام غيره ولو قال امشي حاجاً فكفوت لي ارجع ما شيا ولو قال امشي دورة اهد
 حاجاً لزمه من دورة اهله وقال اني واهب او لفظا اخر سوى الميثي
 لم يلزمه الميثي ولو نذر رجلاً او طلق نذراً ان يبا در اليه فان مات قبل
 الامكان فلا شيء عليه وان مات بعده قضى من نذر وان عثرت سنة تعيشت
 ولم يجر قبلها ولو قال اجمع عامي هذا او هو على مسافة يمكنه الحج منها في ذلك
 العام لزمه الوفاء فان لم يفعل مع الامكان استقر في ذمته فان لم يمكنه بان
 لم يجد الرفقة والطريق نحو او كان مرضاً وقت خروجهم فلا قضاء ولو صدقه
 عدوا وغالب بعد ما احرم او قبله ففك ذلك ولو منع من مرض بعد ما احرم
 وجب والنسيان خطا والطريق كالمرض ولو نذر صلاة او صوما او اعتكافا

فدور

لو قال امشي الى الحرم او المسجد الحرام

في وقت معين فنفذ عدوا وغالب لزمه القضاء ولو نذر ان يحج حافيا
 لم ينفذ ولا شيء عليه **النوع السابع** اتيان المساجد اذا قال امشي
 ان امشي الى بيت الله الحرام او اتيته لزمه الاتيان بحج او عمره ولو قال امشي
 الى بيت الله الحرام فلا يلزمه شيء الا ان ينوي بالبيت الحرام او المسجد الحرام
 او الى مكة او كربة اخرى من بقاع الحرام كالصفا والمروة ومسجد الحيف ومنى وفرفة
 ومقام ابراهيم وقبة زمزم وغيرها كما قال الحبيب اتيان الحرام حتى لو قال اتي الى دار ابي جهم
 كان الحكم كذلك ولو نذر ان ياتي عرفات ونوى بالانتماء بها لزمه وان لم ينو فلا
 لانها من الحد ولا فرق في الملزوم بين لفظ الميثي والاثبات والانتقال والذهاب والمضي
 والمسير والمصير وغيرها ولو نذر ان يضرب او يحرق بشيء عظيم الكعبة فهو كما لو نذر اتيانها
 ولو نذر ان ياتي مسجد الله فيه او لا قضى او غيرهما من المساجد لم يلزمه ولا يحرم الشدة
 اليها ولا الى غيرها ولا مكة ولو نذر بالصلوة في موضع معين لا يثبت ولزمه الصلوة
النوع الثامن الهدايا والهدايا كل ما يهدي الى مكة ولو نذر من ذبح حيوان
 ولم يتوصل للهدى ولا اضحية بان قال علي ان اذبح هذه البقرة او اخر هذه البقرة
 وانصدقت لهما او نواه لزمه الذبح والصدقة وان لم يقل وان لم يقل والصدقة
 ولا نواه لم يلزمه شيء ولو نذر ان يهدي بدنة او شاة الى مكة او يقرب ببقرة
 اليها لزمه الذبح بها وتقرب اللحم هناك ولو قال علي ان اذبح هذه البقرة
 عليه ففك ذلك ولو قال اذبح او اخر ببدنة اخرى ولم يقل الصدقة او فقرا اليها
 ولا نواه بطل ولو قال وانصدقت او نواه لزمه وفقراتها متعينون ولو قال اضحني
 ببدة كذا اذفرق اللحم على اهليها صح ولزم ولو قال اضحني بها واقصر عليه ففك ذلك ولو قال
 ان اشقي الله من يضي ففك علي ان انصدق بعشرة على فلان فتشفي لزمه قال القفال

فان لم يقبل فلا شيء عليه ولعل ان مطالبة ما لولده مراعاة ورغبة معينة
ان شفى فشفى وكما لو وجبت الركة وانحصر المستحقون هناك قال صاحب
التبذير في التعليق وبعد الشفاء يلزمه العتق على الفور ويجبر عليه ان
اخر بخلاف الصوم غير المعين وقته فانه لا يقضى الفور ولولده ربه ثم واطلق
لزمه ابل فان لم يجد فقيرة او سبع شياه ولو قيد وقال بدنه من ابل او نواها
لزمه ابل فان لم يجد فقيرة بالقيمة فان كانت قيمتها دون قيمة ابل اخرج
اخرج الفاضل فان لم يجد فبيع شياه ويشترط في البعير والبقرة والشاة المهدى
عن المذمة ان يكون في سنة بخير عن الضحية وان يكون سليمة من العيوب
ولا يشترط ان في المعينة ولو قال لله علي تهدي او اناه اهدي ولم يسم شيئا
احل على ما يخير في الماضية ويجب ايضا الركة وذبحه وتفرقة هناك ولولده
ان يهدي ما لامعنا وجب صرفه الى مساكين الحرم ثم ان كان من النعم وجب الصدقة
بما بعد الذبح في الحرم ولا يجوز الصدقة حية وان لم تقم الغنم فانه يستدر
نقله كالطائر والطبي والحمار والثوب وجب حمله الى الحرم وصرفه الى مساكينه
والمؤنة عليه ولا يجوز بيعه وتفرقة ثمنه ولا ذبح الطائر والطبي والحمار نعم
لو نوى صرفه الى تطيب الكعبة او لقرية اخرى هناك او جعل الثوب مسترا
لما صرفه الى ما نوى وان تعسر كالتار والسج وجر الرعي فبإساع وينقل
ثمنه ويصدق به على مساكينه ولو قال لله علي ان تصدق علي زيد بعين
فقير كان او غنيا ولولده ان يصدق بدنه معين بعين ولو قال
ان شفى الله مريض فعلي ان يصدق بدنه يار شفى فصدق ولم يعل ذلك
المريض وهو فقير فان لم يلزمه نفقة اجراه وان لزمته فلا ولولده ان يصدق

بكذا

بكذا اعلى بلد معين وجب الصدق به عليهم قال في الكبير ومزجه ان القبيل
ما لولده ان يبعثه الى القبر الموقوف يكون سرح يجره ان فان ما يجمع هناك
على جماعة معلومين علوما حكى ولولده ان يصدق باحد السائقين او يعقب
احد العبدان فلف احد ما لزم الصدق والاعتاق بالآخر ولو قال
ان شفى الله مريض فليكن علي ان اصوم الشهر الذي يشفى فيه فشفى في رمضان
لم يلزمه شيء ولولده ان يصدق بعشرة دراهم لم يجز ان يصدق بخمسة اخرى
بدلا منه ولولده ان يعقب عبدا بعينه لزم ولا يزول ملكه عنه ولا يجوز بيعه
ولا بد له عليه ان اطلقه ولو اطلقه اجنبي فله بدله ولا يلزمه الصرف
الى عبدا اخر ولو قال ان شفى الله مريض فعلي ان اعتق سالما ومات سالما قبل
شفائه بطل المذم ولو قال ان شفاه الله فعلي ان اعتق عبدا فشفاه فاشترى
عبدا ليعتقه فمات قبل الاعتاق لزمه اعتاق عبدا اخر **كتاب البيع**
ودار كان **الاول** الصيغة وهي الايجاب من البائع كبيعك وشريك
وملكتك وعافضتك واشترى ولو مع ان شئت والقبول من المشتري وان باع
مال الطفل من نفسه وعكسه كاشتريت واشتريت وعملت وقيلت وبعني
ولو قال لبيك بكذا ان شئت فقال اشتريت صح ولو قال ان شئت فداؤني
قال بعتك بكذا افعال بعتك او قال البائع اشتر منك بكذا افعال اشتريت
ولم يزيد عليه صح ولو قال لا يبيعني بكذا او يبتني بكذا افعال بعتك لم ينعقد حتى
يقبل بعده ولو قال اشترى او اشترى بكذا فقال اشتريت لم ينعقد حتى يوجب البائع
بعده وينعقد هو ولا عقد لا بشرط فيه الاشهاد بالكتابة مع الشبهة وما شرط فيه
الاشهاد كالنكاح وبيع الوكيل اذا شرط الموكل فيه الاشهاد لم ينعقد بها وان توفرت

القارئ والكتابة كخذه متوا وسامه متوا وادخلته في ملكك او جعلته لك او مالك
او سلبتلك عليه او ملكتك منه بكذا الا انحك بكذا او لوقال وهبته منك بكذا افعال
اعطيتك بكذا او هذا لك بكذا اقبل صح وكذا لوقال اعطني بكذا افعال اعطيتك
ولوقال اسلمت اليك في هذه الثوب فقبل لم ينقد بيعا ولا سلما والكتابة كناية
ولوقال المتوسط بكذا افعال نعم او بعت وقال المشتري اشتريت فقال نعم واشترت
صح وفي البيع الضمني كفي الما تاس والجواب ولا شرط الايجاب والقبول فيه فلو قال
اعتوبك عتق بكذا انا جاب حصل الملك فقبول ويصح بيع الاقوس وشراؤه بالكتابة
والسائر والمعاطاة ليس يبيع لافي المحقر عرفا ولا في غيره والمقبوض بها كالمقبوض
قيل ينقد بها البيع وبطل ما بعتك التاس ببيعا وللصيغة شروط **الاول**
ان لا يطول الفصل بينهما وهو ان يكون ترابعا على ما يقع في الخاطفين طال بطل **الثاني**
ان لا يتخلله كلام اجنبي لا يكون من مقتضى العقد ولا من مصالحه ولا من مستحبات
فلو قال المشتري بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صح **الثالث**
ان يكون بيرا فقا في المعنى ولوقال بعت بالف درهم فقبل بالقرض او بالعكس
او بعتك موقدا الى شرف فقبل هالا او بالعكس او بعتك كل الثوب فقبل نصفه او بعتك
بكذا من الدراهم فقبل بالذنايز او بالعكس بطل **الرابع** ان يتأخر القول
عن تمام الايجاب ومصلحه فلو قال بعتك هذه الثوب بالف درهم موقدا الى شرف
او بشرط الخيار الملك فقبل قبل ان يفرغ البايع منه بطل كما لو قال بعتك
ابنتي على الف درهم موقدا الى شرف فقبل قبل الفراق منه **الخامس** ان لا يكون
معلقا الا اذا كان من مقتضى العقد كما في قولك انا ماني ابي وان فعلت كذا انقد
بعتك كذا اثبات او فاعلم لنقد **السادس** ان لا يكون موقفا فلو قال بعتك

كذا

كذا اشتر او بنة فاذا انقضى فلا بيع بيننا بطل ولوقال الي شرف او بنة بكذا صح
موقدا **السابع** ان يقبل لفظا بحيث يسمع فلو اخط بالقلب القبول او تلفظ به
بحيث لم يسمع بطل ولو اخطا في القول فقال او جيت ولم يقبل قال المشتري
قبلت صدق يمينه **الثامن** ان يضرب البادي على ما امس به من الايجاب
او القبول ويستمر فكيفه واطلاقه الى امثال الثاني فلو جمع البادي
قبل امثال الثاني او جيت او اعني عليه او جيت بطل ما امس به ولا بشرط تقدم
المساومة على البيع ولا افتقار القول ولا ايجاب في اللفظ ولا ذكر الثمن
في القبول الا اذا تقدم ولا تقدم لفظ البايع على لفظ المشتري فلو التفت
شخصا في الطريق فقال بعتك هذ امكنا اقبل او قال البايع بعتك او شريتك
فقال المشتري بعتك او قال ملكتك فقال لا بعت او اشتريت او قال بعتك بالف
فقال قبلت واقترع عليه او قال المشتري اشتريت بكذا افعال البايع بعت
صح قال في الرخصة في كتاب الصلح ولو كان المبيع معلوما عندهما فقال
بعتك الشيء الذي اعرفه انا وانت بكذا اقبل صح **الركن الثاني** العاقد
ولشرط **الاول** التكليف فلا يصح بيع الصبي والمجنون لا لانفسهما
ياذن الولي ودرن ويصح بيع السكران وشراؤه ولو اشترى الصبي او استقرض
وقبض وتلف في يده او تلف لم يضمن لافي الحال ولا بعد البلوغ وما دام باقيا
فلبايع والمقرض الاسترداد ولو سلم الثمن فان كان من مال نفسه فعلى الولي
الاسترداد وعلى البايع الرد الى الولي فان رده الى الصبي ولو ياذن الولي
لم يبرر وان كان من مال الولي او غيره وهو كامل فامر المالك البايع ان يدفع اليه
فلنفس سقط عنه الضمان ولو انزل كلفلا يستعير له شيئا فدفع المالك اليه

قلبي في يده او تلفه فلا ضمان على واحد منهما ولو فتح بابا واحدا بالاذن
 في الدخول او اصل هديده واحدا بالاهل وقان التفتت وانز العلم بدك
 او كان مؤمونا القول جاز الدخول والقبول والاقلا ولا يصح قبض الصبي
 ولا يحصل الملك في البنت يقبضه ولو قال الذي ولد يولد سلم حتى لو هذا الصبي
 قسّم لم يبرء وهو ملك ما بقي فان ضاع ثم ضمان ضاع ولا شيء على الطفل
 والذي يابى عاله ولو قال للموعدة سلم الودعة الى الطفل سلم خرج غف العهدة
 ولو كانت الودعة للطفل وسلم ضمن الوالي اليه ولو اذن الوالي لم يبرء ولو كان
 جاهلا باننا للطفل وسلم ضمن الوالي للموعدة **الثاني** ان لا يكون محجورا
 بالسف ولا بالفلس الا في المذمة او لو باع او اشترى المحجور بالسف شيئا بعينه
 او في المذمة او بالفلس في غير المذمة بطل **الثالث** الاختيار فلا يصح بيع
 الملك على بيعه وشرائه الا اذا كرهه بحق بان توجه عليه البيع لتوفيقه دينه والشرع
 لتوفيقه المسلم فيه فاكراه الحاكم عليها صح ويصح بيع المصادرة وشرائه لكن لو
 اعترف المشتري بان لم يكن له طريق في الخلاص لا بالاستقراض ولا بتسليم العين
 المبيعة الى المصاوير ولا بغيرها بطل البيع ويصح بيع الهائل بالبيع والشرع
 ولو اتفقا على الدلف باطنا واظهرا بالفتن في البيع صح ولا ما يبيع
 السجبة وهوامة بخلاف غصب ماله والاكراه على بيعه فيبيع من اخر مطلقا
 وقد توافقا قبله على انه للدفع لا حقيقة **الرابع** اسلام من يشترى
 من المصحف او حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقه او اثار السلف الصالحين
 او مسلم لا يفتقر بعد العقد كاسلام المتهيب والموصى له بها لا الوارث والمستردة
 بالبيع والافلاس والاقالة والمستأجر والمرتب والموعدة والمستعير

ويؤمر الكافر بالردة ملكه غير المسلم محبانا او بغيره وتكفي الكفاية لا الاجارة في
 الرهن فان امتنع باع الحاكم بمن المثل وحيل بينه وبين المستولدة وتكسب ويقتو
 عليها والزائد للكافر كالمذمور **الزكّن الثالث** المبيع وله شروط **الاول**
 ان يكون طاهرا او يطهر بالغسل فلا يصح بيع الكلب والخنزير ووزرهما والميتة
 كالعاج وجلدها قبل الذبائح والسردين والخمر وكل صكر وما يعجن بالخمر
 والديس والماء والذهب والريش والمطعم ويصح بيع الثور والبقر والحمير
 المتجسس لكن لو اشترى شيء منه بالبخاسة بطل في الكل ويصح بيع الفيل وهو
 الغر وفي باطنه الدود الحي او الميت ولا يصح بيع بزرة القز ويصح بيع المسك
 وفاربه ويحرم اقتناء الطيب الا لاصيد او حفظا حاشية او زرع او باع او
 درب او دار او سوار او هبة او قافلة ويجوز تربية الجرو ولد ملك ويحرم الاقتناء
 قبل حصول الماشية والزرع وما في معناها وكله الاقتناء وكل الصيد لا يصيد
 ويجوز اقتناء النرجين وتربية الزرع والجرير مع الكراهة كالاقتناء وطلي
 النفق بالودك الجمل والاشفا وباريش النجور في النبل وغيره بائسا وحرم قتل
 كلب فيه شفعة مباحة وان كان اسود ويقبل العقور ولا يهل الكلب **الثاني**
 ان يكون منفعا بدهن او شرعا غائلا منفقة فيه للقلد كالحجبة والحبتين من الحنظل
 والزبيب ونحوها والخسنة كالحشرات لا يصح بيعه وان حرم احد جنسه من صيرة
 الغير ظاهرا وكفى مستحلبا ولزم ردها ما بقيت فان تلفت او تلفت لم يضر ويصح
 بيع النعم والحيد والبغال والحمير والطياء والغزلان والصقور والبراة والعقارب
 والفهد والفيل والقرد والذرة والحمام والعصفور والعلق والدود القز وما
 ينفع ببلونه كالطاووس او صوته كالزور والعتدليب والبيغاء ويصح بيع الخمل

في الكوارة ان شاهد الجميع والافلا ولو باع وهو طائر صبح ولو خرج الفرج من الكوارة واجتمع في موضع وشاهد الجميع وباع صبح البيع ولا يبيع بيع الحية والعقرب والفارة والفيل والذئب والاسد والذئب والتمر والذئب والحلابة والغراب ويصح بيع السم ان كان طاهرا وينفع وينفع قليله كاسقونيا والافيتون وان كان نجسا او يضر قليله وكثيره فلا ولا يصح بيع الحمار الزم والبعول الزم بخلاف الزم من العبد الزم وابن اليوم او اليومين ولا يصح بيع الامت الملاهي كالطيور والفضة والمزمار والعود والرباب والاصنام والصور النخذه من الذهب والفضة او الخشب او الفخار او الصفا او الرصاص او غيرها قال في الروضة يصح بيع او ان يذهب والفضة وفي تعليق الحمار ان يبيع ويصح بيع الطباقي والسياب والفوش المصورة بصبور الحيوانات والسطوح بكرة والنردان صالح لبيادق السطوح والماء المملوك ولو على شط النهر والتراب المملوك في الصحراء والحجارة المملوكة ولو في الشعاب ولبن الداميات وان حرم لحمه ولا يصح بيع بيت الخمار بلا مقرر وان امكن تحصيله ولو اشترى مغبنة مساوي الفايلا غناء بالعين للفتاء صبح كالشعر النطاح والديك المراهق ولا يشترط حصول المفقعة في الحال فيصح بيع المتاجر من المتاجر وغيره وبيع الحشيش الصغير الذي ما يتقامه **الثالث** ان يلية العاقد ولو باع مال غيره بلا اذن ولا ولاية بطل وكذا التزويج امره غيره او ان يشترط ولو تزوجته او اعتق مملوكه او اجداره او وهبها ولو اشترى لغيره فاحد اشترى لغيره فان اشترى بعينها لم يملك او قال اشترى لغيره فاحد اشترى بطل وان اطلق او قال اشترى لغيره ولم يملك في ذمته او اشترى بماله نفسه سقاه في العقد او لم يسقم اذن ذلك الغير او لم يأذن وقع عن المباشرة والفق عليه

ولو اشترى

ولو اشترى بنية ولله الصغير ما لنفسه قال القاضي حسين يقع للصغير وقال الفقهاء يقع للمباشرة وهذا هو الحق لا إطلاق المصاحب والكتب المعتبرة كالحجاب والامالي وغيرها ولو اشترى بنية في المنة المذمومة يقع للصغير وقفا ويجوز ان يقع على المباشرة عند القاضي حسين ثم يرجع على الصغير كالكيل ولا يجب على المباشرة صلا عند الفقهاء وهو المقطوع به في الكبير والصغير والروضة والتمهيد والمنديب وغيرها كذا لو وجد للصغير مال فالمباشرة مطالب بادائه من ذلك وان لم يوجد واذي من ماله نفسه وقصد الرجوع مرجع والافلا والولد الكبير كالاخيه ولو دفع دينارا الى اخر وقال اشترى بنية فبطلت فاشتراه او غيره صبح والمدينار رهبة ضمنية ولو قال اقض به دينك فقضاه فلكه لك ولو غصب مالا ونقص في اعياننا بيما وشرى مرة بعد مرة بطل الكل ولو اشترى في الذممة وفقدناها في اعيانها صبح ولا يرجع للغائب ولو باع مال ابسه على ظن ان ياتي او زوج امرته ثم بان انه ميت **الرابع** ان لا ينفك عن اختصاص الناس فلو باع الوقف او المسجد او الحرم او المستولدة او الزباط المسبل او القطرة المسبلة او السقاية او المقبرة او المدرسة او الشارع او السور او مصلى الجبل او ارض عرفة او فة او فة او البقيع او بناية او سائر الكعبة او طيبها بطل ويصح بيع دور مكة وارضها واهبارتها وبيع المحف بكرة عند الشافعي والصيرفي قال الرويان وغيره لا يكره ولا كراهة في بيع كتب الحديث والفق وغيرها **الخامس** ان يكون هقدور السليم او السليم حقا وعرضا فلا يصح بيع الضار وان عرق موضع والطير في الهواء وان اعتاد العود والسيد المملوك في بركة كبر والصون على ظهر الغنم هيا ولو باع المفضل او الابن وهو قادر على رده وانتراعه صبح فان علم الحال او قدر فلا خيار له وان جهل او عجز

101

لضعف عرضه او قوة عارضة للغاصب خير ولو قال كنت قادر المصد اقدر
فتبدلت بعد اوقه فذلك لا اقد ر حلف ونسخ ولو قال كنت اظن اني اقدر
والآن لا اقدر حلف وهم بان البيع لم ينعقد ولو وجد الوديعة في كالمقرب
ولو باع فرسا مرجا في الصحراء ما لو قال يمكن اخذه بلا شبكة تكلف ومشتقة
صح وان كان متوحشا لا يمكن اخذه بلا شبكة او بلا مقاساة كلفة بطل
ولو باع خروا شايعا من ثوب او دار او ارض او حيوان او غيرها صح واستررك
ولو باع جزءا من ثوب او دار او ارض او حيوان او غيرها صح واستررك
ولو باع جزءا من ثوب او دار او ارض او حيوان او غيرها صح واستررك
بطل ويصح بيع احد فرجتي الحنف واذا انتقصت فتمت ما بالفرجتي وبيع المريف
وان اشرف على الموت ولا يصح بيع الموهون المقبوض قبل الانفاك بل اذا
المرتق وان بيع منه ولكن الكف ياذن ضمنا وهو سبق القبول لا الايجاب
ولا بيع العبد الخالي في المعلق رقبته المال بل اذا اذن المجتني عليه وبلا اختيار
الغراء وان كان وان كان السيد موهرا ونفذ اعنا والموسر للمعسر ولا بيع
الثوب المتأجر على صبغته او قصارته او خياطته قبل العمل او بعد وقبل توقيته
الاجرة **السابع** ان يكون معلوم العتيق ولو قال يعطيك عبدك من العبد او
مائة من القطيع او يعطيك مائة من القطيع او يعطيك مائة من القطيع او يعطيك
شايعا صح كما لو قال يعطيك مائة من القطيع او يعطيك مائة من القطيع او يعطيك
سائة واستثنى جلدتها او صوفها او اكارها او رأسها بطل ولو قال يعطيك
عشرة اذرع من هذه الثوب على ان اسلمها من اعي هو وضع شئت او شئت بطل
ولو باع صاعا من صبرة صح ونزل على الاشاعة ان علمنا صيغتها حتى لو تلف بعضها
تلف بقدره من المبيع وان جهلا او اهدى فالببيع صاع منها حتى لو تلف جميعها

سوي صاع تقين للمشتري والبائع بالخيار بين التسليم من اعلى الصبرة او اسفلها
او اوسطها وهذه الصورة مستثناة من اشراط العلم بغير المبيع وابسام
مقر الارض كالبسام نفسه المبيع فلا يصح بيع الارض والدار حتى يكون المهر
معلوما فلو باع ارضا محفوفة بملكه من جميع الجوانب او بيتا معينيا من دار
وشرط للمشتري حق المهر من جانب ولم يعينه بطل وان عتق من جانب
او من جميع الجوانب او اطلق البيع ولم يلصق بالمبيع بشيء ولا بقدر للمشتري
او قال يعطيكها بحقوقها صح ولذا المهر في الجوانب كلها الا في الصورة المتقدمة
ولو كان المبيع متصلا بشيء او بملك المشتري لم يكن للمشتري المهر في ملك
البائع الا في التنضيض ولو باع دار اموي سوي بيت من بيتها واطلق او شرط
المهر فيها صح ولم هو المهر وان نفى فان التصق بشيء مع او عقار له صح والا فلا
ولو باع دارا وذكرا ودها غير واحد فان تميزت بها صح والا فلا ولو قال
يعطيك هذه الصبرة كل صاع بدرهم او هذه الارض او الثوب او المارض كل ذراع بدرهم
او هذه الثوب او الارض او غيرها فان خرج كما ذكره صح او زايده او ناقصا
او هذه الاغنام كل سائة بدرهم او هذه السمكة كل رطل بدرهم صح في الكل
ولو قال يعطيك عشرة من هذه الاغنام بطل وان علم عدد الجملة بخلاف مثله في الثوب
والصبرة والارض ولو قال يعطيك هذه الصبرة بعشرة دراهم كل صاع بدرهم
او هذه الثوب او الارض او غيرها فان خرج كما ذكره صح او زايده او ناقصا
فلا وعمر كان العوض معينيا لا بشرط معرفة قدره كيدا ولا وزنا ولا عسدا
وتكني المشاهدة لكن يكره بيع الصبرة جزافا والبيع به بالدرهم جزافا ولو كان
تحت الصبرة مرتفع او منخفض او باع السنف ونحوه وظرف مختلف الاجزاء رقت

وغلطا وعلم المشتري بطل وجمل خير ولو باع الخنطرة في غير لا يعرف عمقها
وسعتها بطل ولو قال تعبك هذه الصبرة الا صاعا وان كان معلوما
الصبيان صحح والافلا **الكتاب** انه يكون معلوم القدر فلو قال تعبك
نصيبا من هذه الدار او نصيب منها وهو جاهل بدار او المشتري بطل
ولو قال تعبك فلانا وهو عالم بنصيبه صحح في نصيبه وان جمل فالمقصود من كلام صاحب
التمهيد ان بطل باطل وقطع القفال ما نصحه ولو شيب اللبني بالماو والمسك
غيره وبيع بطل لانه المقصود مجبول ولو باع فواكه مختلفة مختلطة او خنطرة
مختلطة بالسفر صحت لان المقصود معلوم ولو باع مهاجرين المكيه صحح وان جمل
قدر كل واحد من اهل طر لانه الكل مقصود **الثامن** الرؤية فلا يصح بيع
الاعيان الغائبة والحاضرة التي لم يرها البائع او المشتري ولا اجارته
ولا هبتها ولا رهنا ولا الصلح والمخلع والاحارة والاصداق والسلم عليها
ويصح وقف ما لم يره ولا يبيع بيع الاعني وشرا واجارته واستجاره وزهفه
وارتائه وهبته وانما يبر وقبضه واقباضه ويجوز ان يكاتب عبده ويوجه
نفسه ويزوج ابنته ويتزوج نفسه او غيره وان يسلم ويقبل السلم على موصوف
معين فان عقد على معين بطل واذا زوج والصداء عتق فسد على من المثل
كما لو فاعل على عين وما لا يصح فيه فسيله التوكيل ولو اشترى غايبا رده قبل
العقد وان كان ممثلا لا يتغير عما يبايع ولا خياره ان وجهه على صراوة او غيرا
منه وان وجهه متغير الى النقص وان لم يعيب خيرا وان كان يتغير في المدة غالبيا
بطل وان اقبل التغير بعد صدا وكان حيوانا ومضت مدة يحتمل التغير فيها غالبا
صحح ولو الخيار ان وجهه متغيرا ولو اختلفا في التغير فالقول للمشتري **عنه**

ولو اراد بغير المبيع وهو مما يستدل به على الباطل في كذا الصبرة من الخنطرة والسفر
والتمهيد والخير واللون والدقيق كفي ولا خيار الا ان يخالف باطنها ظاهرها
تقصا ولو كان في ظرف فراء اعلاه او راي على السمك او القطر او الخمل او ما يبع آخر
في ظرف وهذا كفي ولو كانت الخنطرة في بيت معلو فراء بعضها من القوة او الباب واشترى
صحح ان عرف سعة البيت وعمقه كالجدة في المجددة ولا يكتفي برؤية ظاهر الصبرة الباطن
والسفر جمل والرقان بل لابد من رؤية كل تمامه ولا يكتفي في الغيب والخوخ والمنقش
ونحوها من رؤية اعلاها في سلتها ولو رآه اغوذ بها من مماثلة الاجزاء وقال تعبك
من هذه النزع كذا بطل وان قال قال تعبك من الخنطرة التي هذه الا اغوذج منها
كذا امثلا او كذا فان ادخله في البيع صحح والافلا وان كان ممثلا يستدل به
على الباطل فان كان المرئي صوابا لها بالملقة كقشر الزمان والبيض والخبز واللون
في القشرة الطويل السفل كفي وان لم يكن فلا يكتفي ويصح بيع الفقاع وشرا بلكاره
سواء نظرفيه او لم ينظر ويكتفي الرؤية في الماء الصافي لاني القارورة والظلمة
والرؤية في كل شيء بحسب ما يليق به في الدار لابد من رؤية البيوت والسطوح
والسقوف والحد اراة داخلا وخارجا والكندوعج والمسحج والبالوعة خارجا
كما لكثرة والحيوان المسلوخ وفي السنان من رؤيت الاشجار والحد رات
ومسايل الماء وفي الحمام تان في الاحارة وفي العبد والامة من رؤية الوجه
والا طراف والشعر وباتى البدن سوى العورة والاسنان واللسان وداخل
الفم وان اشترى ديارا وزججا وفي الدواب من رؤية مقدما ومؤخرا **هنا**
وقوايمها ومن رفع السرج والاكاف والمجل والمجل للالعنار والليام وفي
الثوب المطوي لابد من شرا وفي الديباج المنقش والبسوط والزالاجي

من روية وجميه وفي الكراس كفي وجه وفي الكتب والمصنف وحرمة القراس
من تقليد الاوراق وروية كلانا وفي كبة الغزاة من تقليدنا ولو كان الروية المجردة
بطل ولا يصح بيع المشاة المبدوعة قبل السخ مناء بيعت مع الجلد واحد
ولا بيع رأس المابل والبقر قبل السخ بخلاف رأس الغنم ولا بيع الكارع والرؤس
قبل الماباة ولا بيع المسك في الفارة بيع معها اوردونها في رأسها ام لا والدر
في الصدف كالمسك في الفارة ولو ارى بعض الثوب وبعضه في صندوق او جراب
مثلا بطل ولو كان المبيع شيئين وراي احدهما فقد صح في المري وبطل في غيره
ولا يشترط الكور في الطعام والشم في الطب والشمس في الثياب ولو اختلفت
في الروية وعدلها فالقول مدعي الحق **الثاس** استقر الملك فلو باع المبيع
قبل القبض بطل وسيا في القبض ان شاء الله **الركن الرابع** فلو قال بعتك
هذه او اقصر عليه او بعتك بلا شرط او بعتك ولا شرط عليك فقد وقض بطل
والمقبوض مضمون والفق نقد والمهور ما يقابل به ولا شرط وهو على
على الاجال ما شرط في المهور اي المبيع وعلى التفصيل ستع **الاول** الطهارة
فلو باع عبدا بكتب او خنزير بطل **الثاني** الاستفاعة فلو باع ثوبا باسك
او ذب او ذب او بجام من او طين او رباب بطل **الثالث** الولاية
فلو عصب دنيارا او اكثر واشترى ببعينه شيئا بطل **الرابع** العلم
بعينه فلو باع ثوبا ثوب من ثيابه او بعبه من عبده بطل **الخامس**
العلم بقدره فلو قال بعتك بزنة هذه الضخمة ذهبا او بعتك هذه الثوب
بربعة او بما باع به فلان ثوبه او فرسه ولا يعلم انه او اهداها بطل
واذا علم قبل الفرق ولو قال بعتك هذه الثوب بدراهم بطل ولا تنزل

فان لم يكن في العقد نقدا وعرض فالتن ما للصورة بالواو المشرقة

على السداد

على السداد **الثاني** العلم بنوعه فلو قال بعتك بالف ولم يبين وفي البلد نقدا
او اكثر ولا غلبة لبعضها في التعامل بطل ولو كان في البلد نقد واحد او نقود
غلب واحد انصرف العقد اليه وان كان فلو ساء او فحشوا او ناقضا او مكسرا الا
ان يعقب غيره ويقوم المثلث بالنقد الغالب كاجرة المثل ولو باع بعتوش
ثم بان انه ثوب قليله رد ولو باع مطلقا او بنبذ معين حاله او موقلا فابطل
السلطان ذلك النقد او منع التعامل به فاحدث غيره لم يكن للبائع الا الاول
فان اتى المشتري بالثاني لم يلزمه القبول ولو قبل فاستبدل **الثامن**
الروية اذا لم يكن في النقة فلو قال بعتك عبدي هذه ابعد فلان او بوسك
انفلا في ولم يره البائع او المشتري بطل وان استقصى في وصفه **الثاس**
الاستقرار فلو باع بعتوش غير مقبوض بطل **فصل** الربوي في الطعوم
والنقد من فقط والمطعوم ما يتعهد ويعد للطعم غالبا نقودا كالحنطة والشعير
او قادم ما كالتحسين والخبز او بكتبا كالعنب والتفاح او دوا كالكحل نجيد
والمصطكي هو اكل نادرا كالتبوط واللبالب او غالبا كاللوز والحمص يتناول به
وهذه كالماء او مع غيره كالمالح والشوتيز والرازياخ والكروية والكمون والشندل
ربوي لا القن والفصيل والبن والتفاحنة ولا النفط ولا هذه الكسائر
وجبه ولا هذه السمك ولا الخلود ولا الحيوان وان كان سمكا صغيرا
والنقد الذهب والفضة والبنر والمقروبر والخيل والواقي لا الفلوس وان راجع
رواجها فان بيع مطعوم بقطعوم او نقد بنقد فانا اخذنا كالماء هب بالذهب
والحنطة بالحنطة اشترط المماناة حال الكمار والخلور والتفاح قبل التفوق والتجاسر
والعلم بالعلمة حال العقد فلو باع مقشوشا بعتوشا او بخالرا او خالرا بخالرا

تختص بالانزوت او صاع حنطة بصاع حنطة وفيما ان في احد من الزوان او
 قصير او مدر او حبات شجرة او باع صبر ولبدة جوا فاقا بطل وان لم يجر
 مستأويين لان المعاملة شرط والعلم بحال بالشروط حال العقد معتبر ولما لا
 لو كان امدة علم يدراحي الغنم ام معتدة ام لا بطل الكايج والتعليق من الزاوية
 يمنع الصم في الموزون لا الكليل والمعاملة في كليل عند النقص كالحنطة والشعير
 بالكيل وفي موزونه كالكهنة والفضة بالوزن وما لا يعرف فان كان الكيل
 جرم من التمر كالبيض والجوز في الوزن وان كان الصغر كالقنداق والقشوق
 فيقادة بل البيع وان اختلفا جنب كالكهنة والفضة والحلطة بالثقل والارز
 اشترط الحمول والتعاقب لا المعاملة ولو باع مطعوما او نقدا بغيرها او مطعوما
 بنقد او بالكيل لا يشترط فيه واحد من الشروط المذكورة فيجوز بيع حيوان
 بجوانين واكثر من جنسه او غيره وثوب بثوبين فصاعدا فقد اختلفت
 ولا يصح بيع التمر بالحيوان المأكول وغيره ولو جمع عقد جنس بوجه في طرفين
 واختلفت **الجنس** فيها كما اذا باع مد عجوة ودرهما بمد ودرهم
 او في طرفيها كما اذا باعها بمدين او بدرهمين او نوعا بوجه في طرفيه كما اذا باع
 صحنين او مكسرا بصحن ومكسرا في طرفين بصحن ومكسرا بصحن او مكسرين بطل
 فان جعل المد في مقابلة المد والدرهم في مقابلة الدرهم او بالعكس جاز
 ولو جمع عقد جنسين وفي طرفيهما في احد هاشي آخر جاز سواء اتفقت عكمة
 الزوا او اختلفت كما اذا باع درهما ودينارا بصاع حنطة وصاع شعير او باع
 صاع حنطة وصاع شعير بصاعي شعير عر او بصاع عر وصاع ملح او باع صاع
 حنطة ودرهما بصاعي شعير **تبيين** منهما باع مال الزوا بجنسه ومعها

سنة ١٢٩٦

المرتب **سنة ١٢٩٦** سنة ١٢٩٦ سنة ١٢٩٦ سنة ١٢٩٦
 او مع احد هاشي آخر نقد او نسيئة كما اذا باع ثوبا ودرهما بدينارا او بدينارا
 وثوب بطل البيع ولو باع حليا مكيما مذهب ونقش بدينارا ونقش او كليهما
 بطل ولو اشترى ثوبا من حيا بن هب يحصل منه ممتول بدين هب او من حيا
 بنقشة بفضة بطل ولو باع طعاما موقدا فلما اهل اخذ به طعاما جاز قد او اكثر
 او مثله من جنسه او غيره وكما في الجوز ينال الحياز وبقاها على هبتها وفيما يتخذ
 منه الذهن كالسهم الساهي والبقاء او الدهن وكما في الفواكه الساهي والبقاء
 او العصير او الخل القوي وكما في اللبن البقاء او الحبيض الصف او السمن للزبد
 والسمن زبد مصفى والمخض لم ينزع منه الزبد وكما في اللحم الساهي المحلوم
 الملح المور في الزبد ونزع العظم منه عند البيع مثله وكما في المطبوخ والمشوي والمغلي
 والمغروس على النار للتقيد لا التمييز والزهر المقشر وغيره كامل كالباقلاء في
 القشر لا سفل بخلاف الجاروس المقشر وما خالف غيره في الاسم كالتمر والحنطة
 او الاصل كالحلم البقر والغنم والتمها ودقيق الحنطة والشعير وغيرهما جنات
 والبقر والحمار من جنس والضأن والمزجنس وصفرة البيض بياضه جنس
 وما لا مال له كالحنطة المقلية والمبلولة وان جفت والدقيق والسويوت
 والخبز والكشك والنشا والبطيخ والسفوف والرقان وحبته والرمط طيب
 والقفا والبقل وفل التمر والزبيب وعصيرها والقربلا نري واللبن المغلي
 والمشوي بالماء والمخض مع الماء والاقط والحبيب والمصل والزبد والذين
 والسكر والفانين واللباء واللحم الطري والمشوي والمطبوخ والمقعد بالملح
 الكثير والشهد لا يجوز بيع بعضه ببعض الا في العرايا من جنسه ولا بما اخذ
 منه ولا يصح قسمته ان لم يكن صليا كالخبز والديسر واللحم المطبوخ والمشوي

فخرته وهذا صح البيع وخير المشتري ولا يحط بسقط بالخط بقدر النقص
فان اجازت فخير بكل الثمن وان خرجت اكثر من مائة صح وخير البايع
فان اجازت فلا شيء للزيادة ولو قال المشتري لا نقضه فاني اقطع بالمسقط
وكذا الزيادة شايعا وان كان في الثمن مائة لم يسقط خياره ويقا
بالمسقط ما اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع او قطعا على انه عشرة من ثياب
او صبرة على انها تكون صاعا ولو باع ملكا على انه يكان بالظرف
الفلاني فان اعتد الكيل به صح البيع والافلا وكذا الموزون والمدة موع
الثالث ان يصح العقد ويلحق الشرط كالبيع بشرط القبض
الا قباضا او الانتفاع كبر او الرد بالعيب او غيرها مما يقتضيه مطلق البيع
ولو باع انا على ان يجعل ثوبه خرا او سيفا على ان لا يستعمله في قطع
الطريق او الظلم او عيبا على ان لا يخلو به يعاقبه بظلم صح البيع
ولو قال لعينك بعشرة فقال اشترى على اني بالخيار كذا او هو عيبا
الحكمة لم يقع البيع حتى يقبل البايع بعد العقد **فصل**
في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماهنكار وهو ان يشتري القوت وقت الغلاء
ويتصرف به بالبيع بالكثر عند سددة الحاجة اليه ولا بأس ما اشترى في
وقته من الغص ولا بأس شراء غير القوت ولا بأس ان يخلقه بالبيع في الغلاء
وهذا المستعير فان سعه ووفوف صح البيع وغرم من الزبط سلعة البائعي
ان عنت الحاجة اليها كالصوف والاقط والجبن ونحوها بلا تهاين من البائعي
او القروي عالما بالثمن كما في سائر المنيات المحرقة وعن ثلق الكيات
وخبروا على الفور ان غبنوا وغنوا بغيرهم على سبب اخيه بعد اشتراكه

والنقصح بالرضا عن البيع على بيع اخيه والمشتري على ثبوت بلا اذنه
وعنه بيع المغيب بلا تبعية وعن النجاشي ولا خيار وان كان مواطاة البايع
او قال اشترى بكذا او طلب منه بكذا اكاذبا وعصى وعن النجاشي بالخيار
وقوله الصغار بالبيع او المفسدة او البينة فخر حصة كالا حنكاه من بعده
فان فعل بطل المنتصر في مجللا وسائر المناهي المعلقة في الفصل ولا يحرم
بالقبول والوصية وامتد الحصة الى القهر وهو سبع شقيق او ثمان تقيما
وكره بعد البلوغ والام وبام المام كالام عند عدوها وحرم النجاشي
البهائم وولدها قبل استئذان عن اللين بغير الذبح ويطلق وكراه بيع
الغنيب والجار وسقط بغيره انه يتخذ منها الخمر وحرم من يتحقق
منه كبيع المرء موقوفا بالملوطة وكراه مباحة من يديه الحلال والحرام كان
الحلال اكثر ام الحرام ولا يجوز فيها بيع من حرم ماله كالجبار والمكاس
والبغي ويجب التفتيش والتوال من يعرف حال احواله ولا يسئل منه
اذ لا ثقة بقوله ولو اشترى طعاما في الدقمة وقضى عنه من حرام فان
سأله البايع قبل قبض الثمن بطيئة قلبه واكله المشتري قبل ادائه الثمن
حل ادائه من الحرام او لم يوده اصلا والثمن باق في ذمته فان ادى من
الحرام واداه البايع مع العلم بحرمته براء وكل من اثم بر واجبه وان ابراه ينظر
للحل لم يبر وان سلمه بالكره حرم سواء اكله قبل ثبوتية الثمن او بعدها وان
وفي الثمن او لائم تبص فان علم البايع انه الثمن حرام واقبضه بطل حرمه ولا يحرم
اكل البيع وان جعل وكان بحيث لو علم لما رضيه وما اقبض المبيع فحق حسمه
قائم واكله حرام الى ان يبرئ او يوفيه المشتري من حل او رضى البايع بالحرام

ويبرئ ولو دخل قرية يسكنها من حكم ذبيحة حرم شرع الله وبطلت هي تعلم اهلية
الذابح وان اكلت ان يكون من ذبيحة مسلم او كتابي لان الاصل في الحيوانات
الحرمه فلا يزال الا باليقين او الظاهر وقد اظهر ثم فسخت البيعة بخلاف ولد
المسلمين حيث وجد الظاهر ثم فاكفوا به عملا بالنظر كما في الوضوء وليس في القيمة
يكسر العين المشقة والباء من المتأخر المحرمه ولا المكروه وان لم يعقد وهي
ان يبيع شيئا موهلا ويقضه ثم يشتريه نقدا باقل من ذلك ويجوز ان يبيع
بالنقد ويقضه يشتريه بالاكتر الى اجل يقصر الثمن الاول **قوله** حيث
فسد البيع وحصل القيد لم يملك المشتري ولم ينقد تصرفه ولزمه الرد و
مؤنته واجرة المثل لمدة يد وان لم ينفج به وارث النقصان فنقص واقصى القيمة
من القيد الى النقص او تلف والرد وايد مقبولة عليه ولو اتفق مدته لم يرجع وان
جحد الفساد ولا جحد الثمن وان اولد فاولد له خريش وعلية قيمته ان
انفصل حيا ولو غصب المسموم من يد المسموم لم يلزمه الاجرة على المسموم كما لو
غصب المستعير من المستعير حيث فسد بشرط فسد فان عذاه في المجلس او بعد
لم يرد صحيحا ولو زيد في الثمن او المهر او الاجل او الحيا الى الملك او الحق
شرط مقصود او فسد قبل لزوم العقد راد الحق وافسد وبعد فلا كالسابق
على العقد **قوله** اذا باع ملكه وملك غيره بغير اذن الغير او حرا
او عبدا او حرا او عبدا بغير اذن صاحبه فيما ملكه وفيما قبل البيع وبطل في الباقي
وغير المشتري ان جعل فان اجاز وجب القسط باعتبار القيمة ويقدر من
الحرم عبدا ويقوم والحرم متوقفا ويقوم باعتبار قيمتها عند مزيج لها قيمة
فتوزع **قوله** فقد رخصت فلا وتوزع باعتبار الاجزاء كقيد في حفظ

مماثلة القيمة ولو باع معلوما ومجهولا بثلث واحد بطل البيع في الكل بقدر
التوزيع ولو باع عبد من او ثوبين وتلف احدهما قبل القبض او شيئا وتلف منه
ما يرد بالعقد كالسقف بغير فسخ العقد في التالف وتوفي الباقي وخير
فان اجاز لزم القسط باعتبار القيمة وان لم يرد بالعقد كالعقد اذا اعمى او خرس
او اسقف اذا اضطرب لم يفسخ البيع وخير فان اجاز لزم الكل ومحاباة المريف
في مرض الموت بالبيع او الشراء بقدر من الثلث فان زاد ولم يجز الورثة بطل
في الزائد بنسبة الثلث من المحاباة وخير لفسخ او بخير بالقسط ولو باع عبدا
ينساوي ثلثه ثمانية صح في النصف نصف الثمن ولو ساوي مائتين وباع بمائة
صح في ثلثين بثلثين ولو كان ألف العوض صح ولو كان ألف العوض صح في الثلث
بالثلث فهما ولو جمع بين عقدين مختلفين في صفقة صح العقدان ويوزع
ان فسخ احدهما او افسخ فان جمع بين الاجارة والسلم وكانت الاجرة ستة عشر
وقيمة السلم فيه ثمانية وفسخت الاجارة في الحال او افسخت سقط ثلثا العوض فانه فسخ
السلم سقط ثلثا العوض ولو قال بعتك هذه الثوب والذينار بمائة درهم ونفرت
قبل قبض الذينار بطل البيع فيه وفيما يقابل من الدراهم وتوفي الثوب وما يقابل منها
وان تلف الثوب قبل القبض افسخ البيع فيه وفيما يقابل من الدراهم ويقدر العقد
على الباقي ان المشتري ويقدر الوكيل للوكيل **قوله** بالعكس وينفصل
الثمن وله قوايد **احد** ما اذا اسلم احد المشتري بغير ضبط من الثمن وجب تسليم
قسطه من المبيع واذا اسلم قسط احد الباعين لزم تسليم قسطه تسليم الاول
السابع **الثاني** اذا اسلم قسط احد المبيعين وجب تسليم **الثالث** اذا اشترى
من اثنين وخرج معينا فله حصص واحدا لآخر ولو اشترى اثنين من واحد وخرج

معينا فلا حد لها الافراد بالآد ولو وكل اثنان واحدا او احد الشريكين الاخر ببيع
المشترى فباعت وخرج معيا لم ينفرد بآد نصيب **الرابعة** لو اشترى
اثنان من واحد وشرط الخيار فلا حد لها الفسخ في نصيبه ولو باع اثنان من واحد
فكذلك ولو اشترى بغير متصين حكما لا حثا كزوي وخف ومصرعي باب
صفقة واحدة ووجد باءدها عيبا لم ينفرد بآد قطعا الا ان يرضى البائع به
ولو قال بغيرها هذا العبد بكذا اقبلا معا او متعاقبا متواصلا صح ولا يشترط
ان ينطقا معا **فصل** لكل واحد من المتبايعين خيار المجلس
في البيع بانواعه كالصرف وبيع الطعام والنفقة والشرية والسلم وطلب
المعاوضة وقسمية الرد والتقدير وبيع مال الطفل من عكسه وفي شري من يفتقر
عليه غير المقر بالعتق فان لا يثبت للمشتري وفي الهبة المقيدة بالثواب
المعلوم خلافا للاصح في المخرج الكبير والصغير والروضة في كتاب البيع والمقطوع في
في المحرر ان لا يثبت وهو المفهوم من شرح الباب والحاوي والمذكور في الشرحين
والروضة في كتابه الهبة من ان يثبت وهذا يثبت للشفيع فيه خلافا
قال في الروضة في كتاب الشفعة الاصح عند اكثر من ان لا يثبت وهو المذكور في شرح
الكتاب والمحرم والحاوي في كتاب البيع والاصح في الصغير والكبير والمذكور
في شرح الباب في كتاب الشفعة من ان يثبت وهو المفهوم من تعليل
الحاوي ولا يثبت في سائر العقود اللازمة وغير اللازمة كالحالة والاهارة
والمساقاة والمسايفة والطلاق والخلع والكتابة وبيع العبد
من نفسه وغيرها وحسب يثبت ينقطع بالتفريق بالبدن مختارا او بالتخار
يا بغيره لا تخاربا او اخترا امضا والعقد او مضينا او بغيره لو اجترأه

او مضينا او بغيره او اجترأه او الزمناه او قطعنا الخيار او بغيره او بطلناه
او فسدناه ولو اختار احدهما انقطع له وبقي للآخر كما اذا سقط احدهما
خيارا بشرط دون الآخر ولو اجاز واحد فسخ الآخر انفسح ولو تفاضلا في
المجلس وتبايعا ثانيا صح العقدان ولو قاما في المجلس مدة باء كانا في سفينة
صغيرة ولم يتخارا او ناما في المجلس زمانا طويلا او قاما معا شيئا منازلا فباعتا على
خيارهما والرجوع في التفريق الى العادة حيث ينسحل ولو كانا في دار صغيرة او مسجد
صغير فالتفريق بخرج احدهما او الصعود الى السطح وفي دار كسوة بالخروج من البيت
الى التحن وبالعكس ومن الصفح الى الصفقة وبالعكس او بالقيام من الجانب الذي
تبايعا فيه الى الجانب الآخر وفي سورة وصح او بان يوتى احدهما ظهرا وعيشي قليلا
لا يوتى الظهر ماشي والمشي القليل ما يكون بين الصفتين ولو تبايعا قريبا
من باب دار فخرج احدهما حصل التفريق وان قرب المسافة قال اللصام والغزالي
ولو كانا في سفينة كبيرة فالنزول الى الطبقة التحتانية تفريقا للصعود الى القوامة
وفي صغيرة لا يوطى الا بالابا لخروج او التمار ولو اخرج مكرها او جلا او خرج او هرب
او اعجب لم ينقطع ولو خرج ناسيا انقطع **وهو** باءدهما انقطع بغير الآخر
من ابتاعه او لم يملك ولو اختلفا في التفريق وعدمه فالقول للساقي قد حضرا
معا او تنفعا على التفريق واختلفا في الفسخ وعدمه فالقول للساقي ولكل واحد
من المتبايعين شرط الخيار ثلثة ايام فادونا في البيع بانواعه الدفيا بشرط
فيه المتعاقب من طرفيه كالصرف او شرطه كاسلم والا فبى شري من يفتقر على
المشتري فان لا يجوز له رده ولو شرط فيما لا يثبت فيه بطل البيع ولو شرط
الاول ان لا يزيد على ثلثة ايام فان زاد بطل البيع **الثاني** ان لا يكون

المبيع مما يفسد في زمان الشرط فان كان مقاسيا مع المبدأ المضاد في ذلك الزمان
 بطل العقد **الثالث** ان يكون المدة متصلة بالعقد فلو شرط ثلثة ايام
 فمادونتها من العقد او من حيث بدأ بطل العقد وتوقا العقد بشرط خيار يوم واحد
 صح ونزل على اليوم الذي وقع فيه العقد حتى لو كان العقد نصف النهار يمتد الي
 النصف من اليوم الثاني ودخل الليل تابعا وان كان بالليل وجب ان بشرط
 الخيار في بقية الليل حتى لو شرط من الطلوع فسد العقد واذا شرط البقية ويوما
 فالابتداء من فجر والامتناء بالغروب **الرابع** ان لا يكون مطلقا ولا مقيدا
 بزمان محمول فان شرط الخيار الى بعض النهار او الليل بطل البيع ولو شرط الى
 الليل او الفجر او الزوال صح البيع بشرط **الخامس** ان لا يكون مبرما فلو باع
 عبدين بشرط الخيار في احدهما لا يعينه بطل البيع كابناء اهل البائع ولو
 شرط الخيار في عبدين واراد الفسخ في احدهما لم يجز ولو اشترى شيئا بشرط انه لم يوده
 الثمن في ثلثة ايام او باع بشرط انه ان رد الثمن في ثلثة ايام فلا بيع بينهما بطل
 البيع ولو باع بشرط ان يودي الثمن في ثلثة ايام صح وانقضى المدة الخيار من
 وقت العقد الا اذا شرط الخيار بعد العقد وقبل التفريق فانه من وقت الشرط
 ولا يفتقر الفسخ الى حضور الخصم وقضاء التقاضي ولو اشترى شيئا على ان يولى صر
 فلما تافى ثلثة ايام صح والملك في المبيع وزواله كالكتب والاجرة والتبقي والبيع
 في زمان الخيار لم يلزم الخيار ثم البيع او فسخه وهو توقف حيث كان الخيار فان كان
 للبايع فقد بيعه واعتاقه ووقفه وحل وطئه ولا يجب مبرم ولا ينفذ من
 المشتري وحرم وطئه ولا حد ويجب المهر ثم العقد او فسخه وان كانت
 للمشتري فقد بيعه واعتاقه وحل وطئه ولا يجب المهر ولا ينفذ من البائع

وحرم وطئه ولا حد ويجب المهر ثم البيع او فسخه وان كان لهما نفذ بيع البائع و
 اعتاقه وحرم عليه الوطئ ولا حد ولا مهر ووقف بيع المشتري واعتاقه والمهر وحرم
 عليه الوطئ ولا حد فان تم بان نفوذ البيع والاعتاق وعدم المهر وان فسخ باث
 عدم البيع والاعتاق وجوب المهر واذا انقضى البيع في غير الخيار فان لم يحصل القبض انفسخ
 البيع وسقط الثمن واسترد ان اقبض وان حصل فان كان الخيار للبايع
 وهذه فلك لك لكن غرم القيمة للبايع وان كان الخيار للمشتري ويحصل
 اولها لم يفسخ البيع ولم يقطع الخيار فان تم العقد لزم الثمن وان فسخ غرم القيمة
 واسترد الثمن والقول في القيمة للمشتري ويحصل الفسخ بفسخ البيع واسترجعه
 المبيع وردت الثمن وتوقا البائع للمبيع حتى يرد في الثمن فقال المشتري لا افعله او قال المشتري
 لا استرد حتى تنقص من الثمن فقال البائع اشترى لا افعل الفسخ وكذا لو طلب
 البائع او قال المشتري لا استرد حتى تنقص من الثمن فقال البائع لا افعل
 الفسخ وكذا لو طلب للبايع طول الثمن الموجد او المشتري تأجيل الثمن للحال
 وتوقا المشتري لا الرض هذا الثمن او قال الرضى بك ذلك او لا الرضى بما فوقه
 انفسخ واذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ ولا اجاز الزم العقد وتم **تنبيه**
 اذا كان الخيار للبايع اولها فوطئ البائع واعتاقه ووقفه وبيع وزوج
 و اجازته وكسبه ورهنه وهبته مع القبض فسخ وان كان للمشتري اولها
 فالكل منه اجازة **فصل** اذا باع شيئا يعلم انه معيب وجب
 عليه وعلى كل من يعلمه اعلاصه للمشتري بان يريه ان لم يكن رضى به او يخبره
 ان لم يكن ولو حال اتهمه بالعيب الفلاني ولم يثق به فباع من السامع
 ثم يثق به السامع مرة والعيب الطيب للزلة الخفا والجبب والازنا

والسرقعة واللباق ولومرة والنجر من تغير المعدة دون ما يكون قلع الماسنات
والضمان المستحكم المخالف للعادة لما يكون لعرق او اجتماع وسخ والمرزوات
قلظ او بطر واعتياد البول في الفراش في غير اوانه وهو سبع سنين فما فوقها
والجنون ولو منقطعاً والبله والبرص والجذام والبهق والجرب والعضى والعشب
والسعال والسرا والعدو والعقد والوشم والشلل وكونه اذرع او اصم او اعرج
او اعور او اخفش او اجبر او اعشى او احوال الا ان يقر او اخشم او افقم او ابلغم
او ابروت لا يقيم او التلع او مراضا او عيدا او سبي الخمر او ادر او دردا او تولا
بهيمة او فقيد الاصبع او الالغلة او الطفر او متغيرة او ذا اصبع من اذن او سن
شاعية او مقلوع السن ولو واحدا او من بهيمة او ذاق روح او انا ليل
كثرة او ابيض الشعر في غير اوانه وهو اربعون سنة او يكون غاما او سامرا
او قاذفا او شاما او كذا ابا او مقامرا او خائبا او ثارا للصلوة او مرثدا
او ساريا للخمر او اكلا للطين او خشا او غشا او ما يؤنا او رقا او قرنا او
مستحاضة او لا تحيض في سنم الغالب او معتدة او مزوجة او متزوجة
او متعلق المال بالرقبة او مجوسية او وثنية او عاملا لا اله الا هو
او يكون للذلة عضو او موهبا او مجوحا لا يتقود بركونها بلا شدة او قليل
الاكل وموضحة البطن لا الرمان عيب الا اذا شرط الخلاوة وكذا الخمسة
ما ينقص بالغسل كالديبايح والصرم والتغر في اللذلة والختونة في شيبها
يخشى خاف منها السقوط وشرب البهيمية لبنا واصحا اصطكاك الكعبين
واشفاح الاربطين والخيلاء الكثيرين واما الشجاع والفروج والكبر والسواد
الانسان وذهاب الاشفاق والكلف المغيرة للبشرة والشفاق في الخلق

والقواعد في الفم او الاكلية والشفاق في الطرق والغنة في الصوت والجنون
في العنسين والحرم في الماذنفة والانف ولا رد يكون في الرقبة وطب
الكلام او غليظ الصوت او سبي الادب او ثقل النجس او بطر الخمر
او ولد الزنا او غنيما او غنيما او حجاما او كولا او زهدا او قليل الاكل
او عفو يعنى على المشتري او بيع في جنابة عمدا وقد تاب او غير
محتون الا ان يكبر بحيث يخاف عليه من الختان ولا يكون الامنة عقما
او غير محتون او اخوة من الرضاع او النسب او موطوء ابنه او ابية
ولو اشترى شيئا فبان انه بايعه باع وكالة او رصاية او ولاية فلا رد
ولو اشترى رافق جدها من المجنون او ارضا فوجد بها ثقل الخراج او وجد
بقرب المذار قصارى او جدها من يرد وبنه بالذوق ويزغر عزرة البنا
فلا رد واللباق في يد بايع البايح كفى يد البايح وان بعد ولو اشترى
شيئا ووجد به عيبا وهو يساوي مع العيب اضعاف ثمنه فلا رد ولا
مطع في اقصاء العيوب ولكن الضابط ان ما وجد في البيع مما ينقص
العين او القيمة نقفا بقوت به عرض صحيح والغالب في جنس البيع عدمه
فتوجب كالحفا والزنا وقطع الاذن بقدر ما يمنع النقص ولو اشترى
عبدا قطع من فحذه او ساقه تطفة لا تورث شيئا ولا تقوت عرضا فلا
رد ولو اشترى كذا لم ينط او ديك فلم يهرش فلا رد لانها عرضا فاسدا
ولو اشترى كتابا امة ظننا بكر افكاهت كيبا فلا رد لان الغالب
في الاماء الشيا به ولو اشترى شيئا با قوته له حقا عقدا فكله كذا
والعيب الحادث قبل القبض يثبت الرد ويؤد فلا الا اذا استدل بالسبب

سابقا على العقد أو على القبض فان تعذر الرد بسبب وجب المارش وهو
ما بين قيمته سليما واقطع ولو قبل بركة سابقة او بقصاص سابق او مارت
بجارات سابقة فهو ضمان البائع ومؤنة تجديده عليه ورجع القدر كله
ان جهل وان علم وقصر في الرد فلا شيء له ولو مارت بمرض سابق فهو من
ضمان المشتري ورجع بالارش ان جهل وهو ما بين قيمته صحيحة ومريضا
ولو اشترى دارا فوجد على سطحها ميزاب غير جهل فله الرد ولو وجد
على جدارها خرعا لاخر فله المطالبة بالرفع بشرط ان يضمن النقص ولو
اشترى ارضا بقصد البناء فظهر تخلفها من قبله بقصد الخراس او الزرع فظهرت
الحجارة مرقدة الا اذا كانت بحيث لا يصل اليها عروق الاشجار والزرع او الزرع
فقط ولو اشترى دارا قد دنت فيها ميت ولم يعلم فله الخيار لانقل الميت
ولو اشترى دارا فظهرت قبالة وقف عليها خطوط المقدمات وليس في الحال
من يثبت به فله الرد ولو اشترى دابة فوجدها ممتنة فلان الرد لا ان لنقص
غير العلة فله للضعف ولو شرط في البيع وصفا مقصودا كالكتابة والحياطة
وغيرهما من الصناعات والحرف فظهر الخلف يمت الخيار وكفى ما ينطوق
عليه الاسم ولا يشترط النية ولو اشترى بقة على انها لبون ولم يكن
لها لبن اصل لا يثبت الخيار وان كانت قد لبنا وان قل فلا خيار ولو اشترى
الزمان مطلقا فبان حامضا او مرا فلا خيار وان شرط الحلاوة فبان
بالغرض حامضا او مرا فله الرد قهر او بالكسر فلا ولو شرط اسلام الرقيق
فبان كافرا او بالعكس او بتهود الجارية او بتقصيرها فبانت مجوسية او
وثنية فله الخيار وبالعكس فلا ولو شرط البكارة فبانت ثيبا فله

سابقا على العقد
ما بين قيمته سليما
واقطع ولو قبل بركة
سابقة او بقصاص
سابق او مارت
بجارات سابقة
فهو ضمان البائع
ومؤنة تجديده
عليه ورجع القدر
كله ان جهل وان
علم وقصر في الرد
فلا شيء له ولو
مارت بمرض سابق
فهو من ضمان
المشتري ورجع
بالارش ان جهل
وهو ما بين قيمته
صحيحة ومريضا
ولو اشترى دارا
فوجد على سطحها
ميزاب غير جهل
فله الرد ولو وجد
على جدارها خرعا
لاخر فله المطالبة
بالرفع بشرط ان
يضمن النقص ولو
اشترى ارضا بقصد
البناء فظهرت
تخلفها من قبله
بقصد الخراس او
الزرع فظهرت
الحجارة مرقدة
الا اذا كانت
بحيث لا يصل اليها
عروق الاشجار
والزرع او الزرع
فقط ولو اشترى
دارا قد دنت فيها
ميت ولم يعلم
فله الخيار لانقل
الميت ولو اشترى
دارا فظهرت
قبالة وقف عليها
خطوط المقدمات
وليس في الحال

الرد قهر او ان كانت مروجدة ورضي الزوج ولو شرط بيبنتا فباننت بكرة فلا
خيار **فصل** في الخيار ولو شرط كونه اميا فبان كاهنسا
او فاسقا فبان عفيفا فلا خيار ولو شرط كونه خصيا فبان فحلا او بالعكس
او ذكر اقبان انثى او بالعكس او صغورا فبان اقلف فله الرد او بالعكس
فلا الا ان يكون مجوسيا ونم مجوس شترودة الاقلف بالزيادة ولو
اشترى عبد اعلى فظن انه كاتب او دابة اعلى فظن اننا حامل فلم يعلم يثبت
الخيار ولو اشترى عبد اعلى انثى كاهن او خياط مثلا ومات قبل الاختيار
واختلفا في وجوده فالقول للمشتري كما لو باع صبرة على انثى غنم وصاعا
وسلمها واذا عي المشتري النقص صدق بيمينه واذا تعذر الرد في الخلف
للاذ ونحوه يثبت المارش **والنص** حرام يثبت بها الخيار ان جهل واذا علم
قبل الخلف باقرار البائع او بالخيار عدل ورد لها فلا شيء عليه
وبعد وقد تلف الثمن او لم يقبل البائع ردّها وصاعا من تمر قل الثمن
او كثر ولو راضيا بغير التمر من الاقوات او بالثمن الباقي جهل ولو اشترى
غير مصرّة وهدى لبنا ثم ردّها يعيب ردّها صاعا من تمر ولو ترك الخلف
ناسيا او شغل غرض او تصرف بنفسها فلا يثبت الخيار وجهان رجح في الوسيط
المنع وبه قطع في الوهيبة وصحة الما جرمي في الما يضاع وهو المذكور في الماوى
والاصح في التذويب وتطوي صاحبه الثبوت والمذكور في الصغير والكبير والرد
قطع الغزالي وتصحيح البيهقي من غير ترجيح وقال في شرح الباب وتعلق الماوى
رجح كل منهما وخيار النصريه نعم الحيوانات كلها لكن لا يرد للثمن
غير الماكروسياء ولو جهل ماء القناة او الرحي ثم ارسله عند البيع

او الاجارة او صيغ الخمار او خرجه الجارية او شئ مشعرها او ارسل
الزئفور في وجهها فافتح فظنها المشتري يمينه فله الرد ولو اكتر علف
القدابة او فتح فيها بطنها وظنها المشتري حاملا او سمينا او ارسل
الزئفور في خرعها فلدرة ولو رضي بالمصراة ووجد بها عيبا قد عا فلا رد لها
مع صاع ثم ومجرد الغيب لا يثبت الخيار وان تفاخر فلو اشترى ورجعها
مقبومة نوبتها جوهرة بغير مانع فلا خيار وبشرط الجوهرية يثبت الخيار
للمخلف ولو لم يكن لها قيمة بان فساد العقد ولو اشترى حيا علوانه كذا اقبان
خلافه ففي صحة العقد وجبات فان صح فله الرد **قوله** لو اشترى ماء والماكر
في جوفه كالبطيخ والمان والجوز واللوز والفندق والفسنجان وشبهها وكسره
فوجد فاسدا لا قيمة له بان فساد البيع يرجع بالتمتع كله وان كان
له قيمة كبعض النعام والبطيخ الحامض والمدود بعضه فان لم يوقف على مثله
الاعنلة فله الرد قبل ابدان شرائه امكن الوقوف باكثر من ذلك بغير شئ
فيه فلا رد له الارش ولو اشترى ثوبا مطويا مرصيا قبل الطي ونشره وعلم
عيا لا يعلم الالة فله الرد بلا ارش والطبي او المؤونة عليه كما لو اشترى
شئ وفقد الحبيته وعرف به عيا فالمؤونة عليه ولو باع شئ على
انه يرى من كل عيب البيع او علوانه لا رد له بالعيب صح البيع بشرطه
في الحيوان ويرى عفا لا يعلمه دون ما يعلمه ولا يرى في غير الحيوان
وفي الحيوان ايضا غفر العيوب الظاهرة وانما يرى غفر العيوب الباطنة
الحيوان التي لا يعلمها ومع هذه اقل الرد بالمحادث بعد البيع وقبل
القبض ولو شرط خلافه ففسد **قوله** شرط البراءة عن عيب

112
الحيوان الذي علمه وعن عيب غير الحيوان فيفسد البيع ولو عتق عيب
وشرط البراءة منه وكان مما لا يعاين كالزنا والسرقة والابق برء منه
لان اطلاقه والاطلاع مسقط للرد وان كان مما يعاين كالبرص واره
قدش وموضعه يرى ايضا وان لم يره فهو كشرط البراءة مطلقا ولا يلحق
بالحيوان ما ما كولد في جوفه كالجوز ونحوه **قوله**
لرد موانع **القول** التقصير في الرد وهو على الفور كما في التصريح وخلف
الشرط ولا يتوقف الفسخ على حضور الخصم وقضاء القاضى كذا لو اطلع
في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطلع بمحض
البائع فتركه ورفع الى القاضي لم يبطل كما في الشفعة والمبادرة
الى الفسخ والرد بعد الظهور للعيب معتبرة بالعادة فلا يؤمر بالعدول
والركض ولو كان مشغولا بطلوة او اكل او قضاء حاجته او اطلع وقت
هذه الامور فاشتغل بها وانما فليس التوب واغلاق الباب خلافا
ولو اطلع ليلا فاخر الى الصباح فلا بأس ولو اطلع في عيبه الحاكم
او البائع لزمه الاشهاد على الفسخ ان تمكن منه سواء كان له عذر
او لم يكن وسواء قدر على التوكيل او لم يقدر ويبطل حقه ان لم يشهد
وان لم يتمكن فلا يبطل وان لم يلفظ بالفسخ ثم ان كان له عذر من مرض
لزمه التوكيل ان قدر عليه بلا مؤنة ومنه تفصيل وان لم يقدر الا بها
او باحدهما فنيا في الشفعة ان شاء الله تعالى وان لم يكن عذرا فان كان
البائع او وكيله في البلد رد بنفسه او بوكيله عليه او على وكيله ولو تركه
ودفع الى الحاكم فبناكد فان لم يكن في البلد دفع الى القاضي ويدعي ان

استراه من فلان الغائب بثمن معلوم مقبوض او موقبل فظهر الغيب وفسخ وبقيم
 البينة على ذلك ويخلف معها على انه استراه بثمن معلوم مقبوض او موقبل
 فظهر الغيب القديم ولم يحدث عنده ولم يقصر ولم ينفع ثم يأخذ القاضى
 منه ويضعه عند عدل والآدخل في ضمانه بالقيمة ثم يبقى الثمن على الغائب
 دينا فان حضر له مال فقبضه من ذا والا فبيع المبيع وقبضه ولو اذن القاضى
 منه ورده اليه وقال افظم فاستعمله ضمه وان لم يستعمله فلا وان رضى به لم ترتفع
 الفسخ ولو اذن له عدل بالغيب فاخر بطلان حقه واذا اتى البائع فسلم عليه لم يطل
 وهو استعمل بالمادة يبطل ولو استرعى شيئا ووجد فيه عيبا ورضى به او تفرق في الرد
 ثم وجد به عيبا اخر فله الرد كما لو اشترى عشرين فوجد باعدها ورضى ثم وجد
 بالآخر فله ردّها ولو اقر الرد ثم قال لم اعلم بالرد فان قرب عدله بالاسلام او
 نشأ في برية قبل والا فلا ولو قال لم اعلم انه على الفور قبل كالشفيع ان كان
 مثني يخفى عليه مثله وحين يبطل فلا ارش ولو تراخيا بترك الرد على جزء من
 الثمن او مال آخر بطلت المصالحه ويجب على المشتري ردّها اذ لا يبطل
 حقه ان ظن صحة المصالحه وان علم فسادها بطل **الثاني** الاستعمال
 والانتفاع فلو استخدم العبد او الامه ولو بشئ خفيف كاسقنى الماء او
 ناولني الثوب او غلق الباب ففعل بطل حقه ولو جاء بكوز فاحرق منه
 لم يضر وان شرب ورده اليه بطل ولو ركب الدابة للرد او للسقي لو سقى
 الثوب بطل الا ان يعسر سقوها وعودها فيعود رضى الكوب ولو ركبها
 للانتفاع ففروغ عيبا واستدام ركوبها وتوجه الى الرد بطل ولو كان لا بأس للثوب
 ففروغ عيبه في الطريق فتوجه للرد ولم ينزع او علف في الطريق فتوجه للرد

اوسقاه او حلبها لم يضر ولو ترك عليها السرج او الاكوا ولا العذار والجمام
 والنخل بطل وكذا الرانح لها وكانت يمشى بها فقل **الثالث** الهلاك
 حشا او حكما فاذا اهلك المبيع في يد المشتري بان مات او قتل او كل
 او اعتوا او وقف ثم علم بعيبه بعد الرد ويرجع على البائع بالارش
 وهو جزو الثمن ونسبته اليه بنسبة ما ينقص العيب من قيمة المبيع لو كان
 سليما مثاله كانت القيمة مائة دون العيب وتسعين مع العيب
 قال رجع وان كان الثمن مائتين قبضت وان كان خمسين فخمسة
 وتعتبر اقل المائتين من يوم البيع الى القبض فلو اشترى عبدا قيمته
 سليما مائة ومعيبا يوم العقد تسعون ويوم القبض ثمانون او بالعكس
 بثوب قيمته يوم العقد عشرون ويوم القبض اثني عشر او بالعكس فقد انتقص
 بالعيب عشران فيسترد البائع عشري قيمة الثوب وهما اثنا عشر
 بنسب الارش فان كان الثمن في حقه يرى بقدر الارش ان اطلب لا يجرد
 الاطلاع وان كان قد فرغاه وهو باق في يده ولو بالعود فيستعنت
 بقدر لحقه ولا يجوز للبائع ابدال ومعه اقلوب باع عبدا معيبا بجارية
 ملك كلها واستباح وطبا وفاقا وان كان قالها كلها او حششا
 اخذ الملك او القيمة اقل ما كانت من يوم البيع الى القبض وتخرج المبيع
 معيبا بعيب لا ينقص قيمته كالحصى وايسر من الرد فلا امر **الرابع**
 زوال الملك فانه زال ثم علم العيب فلا رد ولا امر لعدم اليأس من الرد
 زال يعوض او بما فان عاد فله الرد يعوض او بما فان زال ثم علم العيب
 ثم زال ثم عاد فلا رد ولو اشترى معيبا من ابيه قبل الرد فلا رد **الرابع**

تعلق خبر الغير فلو رهن ثم علم العيب فلا ردة في الحال ولا ارش فان ارتفع المانع
فله الرد وان اسر فلا ارش وان اجره فان رضى البايع مصلوب المنفعة
لمدة الاجارة ردة عليه والافلا ردة ولا ارش ولو رضى على ظن ان الاجر
لر وفسخ ثم علم خلافه فله ردة الفسخ كما لو رضى بالبيع القديم ثم علم انه
كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالاقرار فانه يرجع بالارش
الحادث ولا ردة الاقرار ولو رضى بالرد بالابا او الغصب فالحكم كما في الرهن
ولو قاسم المبيع ثم علم العيب فان كان الفسخ اذ انزل الرد فله الرد والا فلا
السادس حدوث العيب بجنابة البايع والمشتري او بجنابة اجنبي او
اقتساما ويترفع الرد قهرا ولا يكلف القضاء بغيره ولكن يعلم البايع بلا
مدفان آخر بطلان خبر الارش لان كونه قريب الزوال كالمدد والحي
والصلح ووجع البطن ثم ان رضى به معيا قبل المشتري اما ان تردده
بالارش واما ان تنفع به او لا شي كذا وان لم يرض فاما ان يضم المشتري
ارش الحادث ويرده او يغم البايع ارش القديم لهسكه فانه لم يسا محما
وتنازع عا فالمسح راي من زيد عوا الى الامسك من البايع والمشتري
والرجوع يارش القديم ولو اخذ ارش القديم ثم زال الحادث لم يكن الفسخ
ردة الارش ولو رضى احنيا ولا قضاء ولا اخذ فله الفسخ ولو زال الحادث
ثم علم القديم فله الرد ولو زال القديم قبل اخذ الارش لم ياخذ وان
زال بعد الاخذ رده وكل شيء يثبت الرد على البايع اذا حدث عند
المشتري يرفع الرد قهرا وما لا يثبت لا يرفع الرد فلو اخصى العيب ثم عرف
عيا قدما فلا ردة قهرا وان زادت قيمته ولو قطع الثوب او ذبح الشاة

ثم فلك لك ولو خسته وانما اوقصد او جمعه او بزع الدابة ان
انما حلت فله الرد قهرا ونقصان الجارية واليهمة بالولادة ويترفع
النقل قبل العلم عيبا حدث كزوال البطاقة وان النسا وكغيره الاطعم ولو
اشترى عبد وعلو شعره او هزل عنده ثم عرف العيب فلا ردة قهرا ولو ابق
في يد المشتري او سرق ثم علم انه كان ابنا او سارقا فان لم يرد الفسخ
فله الرد قهرا والافلا ولو اشترى مريضا ظن انه عاقر فخصي فبان انه مريض فليام
او دق فله الرد قهرا كما لو اشتراه وبه دمل وهو عالم به ثم بان انه اصل
الحفي ام او اشتراه وراي به بياضا ظنه ببقا فبان برصا ولو اشترى
ظان صرم ونقص في الماء ثم عرف عيبه لم يرد قهرا ولو شحمه ثم عرف عيبه
قهر ولو راي عيبا عليه اثر السفر فقال ما لك لاخر اشتراه فانه مرضه
من قبل السفر ويزول بغيره فاشتراه فانه اهو المرض لم يرد قهرا ولو عزل البت
العلمة في يد البايع مدة يغلب علمه الطوبى من والى ثم جرد البيع قطرت العلمة
عند المشتري فلا ردة بما كان ولو زال اهد العيب ففقال البايع زال
القديم وقال المشتري بل الحادث حلف كل على ما يقول فان حلف اهداها
اقضى له وان حلفا او بطل استيفاد البايع دفع الرد والمشتري اهدا الارش
ويجب الاقل ان تغاوبا ولو اشترى مريضا بيا بجنسه مما افلا ولفيت عنده
ثم علم العيب فسخ البيع ورد مع الارش من عيبه او غيره ولو اشترى دابة
وانفلا ثم عرف العيب فله النزاع والردة ان لم يقبها وان عيبا فلا ردة
ولا ارش وان نزاع باء البايع ولو ردها مع النقل اجبر على قبول
ولا يملكها البايع الا بالتقليد ولو صبغ الثوب ثم علم العيب ويرضى

بلادة مجانا اجبر على القبول زادت قيمته او لم تزد واذا قبل ملك الصبي لانه
 صفة بخلاف الفحل ولو نقصت زادت ولم يرض بما فالم برء اجبارا ولو لم
 ارش العقد لم ولو قصر الثوب ثم عرف العيب ورة فلا شيء له كالمزاد ان
 المتصلة **قانونا** ولو علم العيب القديم بعد ما تلف بعض المبيع عشا او عكسا
 او زال عن ملكه الى غيره فلا رة ولم الارش فكل في صورة التلف واللبا في
 لا للزائل في صورة الزوال **خاتمة** لو اختلفا في قدم العيب وحدوثه فان كان
 مثلا لا يمكن حدوثه بعد البيع كالشجرة المذمومة ونحوها وقد جرى البيع
 قريبا صدق المشتري بغير عيب وان كان ممثلا لا يمكن تقديره كالشجرة الطرية
 وقد جرى البيع من شراوسنة مثلا صدق البايع بغير عيب وان امكن تقديره
 وحدوثه كالمزاد والمزاد في الثوب فالقول للبايع مع اليهز وعلى المشتري
 البينة فان لم تكن حلف البايع كما اجاب فان قال ليس له الرد على ولا يلزمي
 القول فحلف كذلك ولا يلزمه التوفر لعدم العيب وقت البيع او القصر وقال
 ما يقفه او ما يقبضه الا سلبا حلف كذلك ولا يجوز له الاقتصار على انه لا يجوز
 الرد او لا يلزم من القول ويلزمه الحلف على البينة ولا يكفي ان يقول بعينه
 ولا العلم به العيب لانه يجوز الرد بعيب قد علم لم يعلمه البايع وحلف البايع
 لا يثبت الحادث حتى اذا فسخ البيع بعد ذلك بالتخلف لم يكن له ارش الحادث
 ويجوز الحلف على البينة اعتقادا على السلامة الظاهرة اذ لم يعلم ولم ينظر خلافه
 ولو اختلفا في بعض الصفات انه عيب ام لا فقال في التدين وان بان
 وقد كان المشتري ان قال ما هذا من اهل المعرفة انه عيب كفى للرد وقال الموقول
 ان جاء برجلين من اهل المعرفة وشهدا انه عيب فله الرد وان لم يكن ثم موت

يعرفه فالقول للبايع ولو ادعى البايع علم المشتري بالعيب **قانونا** ولو نقص
 الرد فالقول للمشتري ولو اشترى شيئا فذخر عليه ثم قال العيب كالموقف
 قدرته حلف ان لم يعرف قدره يوم رآه والا ان وقف عليه او حلف ان لم يراها على ما
 عرفه ورة فمراو هكذا الوقال لم اعلم عيبا او قبله بجهل بذلك حلف عليه ورة ولو
 كان معيبا عند البيع فزال قبل القبض وبعد وقبل العلم او الرد فلا رة بما كان
 الا استخدام والاشفاق والوطء واليب قبل العلم لا يمنع الرد وانقضا للمكبر بعد
 القبض عيب حادث وقبله جنابة على المبيع وتشتق بقدرها ولا تكون الوطء
 قبضا والزيادة المتصلة كالشعر والتعلم تتبع الاصل في الرد ولا شيء على البايع
 والمنفصل كالملاحة والمكعب والكسب للمشتري حدثت قبل القبض
 او بعد والاقالة بعد لزوم البيع جازية بل مستحبة اذ اندم احد المتبايعين
 بان يقول لا تقابلنا او تقا سمحنا او يقول احدهما اقلت ويقول الاخر قبلت
 وهو فسخ لا يتجدد به الشفعة ولا يجب التقابلان يتايلان في الصرق ويجوز
 قبل القبض وبعد تلف المبيع فرة على البايع المثل ان كان مثليا والقيمة
 ان كان متقوما ولو استعمل بعد الاقالة لزومه بالاهلية وله الجسد
 لا شتره والنفق والمشتري اذ كره الثمن فبطل ولا يصح الا بشتره للقول فان تروى
 او نقصت طالت والبيع بحاله ولو اختلفا بعدهما في الثمن فالقول للبايع ولو
 اختلفا في جرمها فاقول المتكثرة **سبب** ولو خرج الثمن المعين معيبا
 رة بالعيب وان لم يكن معيبا استيف السوا وخروج خشنا او سوادا او
 مصدوعا او نحوها او رضاء او مخالفا للسنة المفقدة الذي يتساو له
 العقد ولو وجد المسلم القيمة برأس مال المسلم عيبا بعد تلفه فان كان معيبا

سقط من المسلم فيه بقدر نقصان العيب من قيمة رأس المال وان كان في المدة
 وعين غرم القلف او استبدل ولو باع عبد ابا الف واخذت بالف ثوبا ثم وجد
 المشتري ما بالعبد عيبا ورده يرجع بالالف لا بالثوب ولو مات العبد قبل القبض
 انفسه ويرجع بالالف لا بالثوب ولو هلك بعد الفسخ في ايدي المشتري ضمن
 ولو رد البيع عن الوصي بالعيب فله البيع ثانيا واردة على الوكيل فليس
 البيع ثانيا الا باذن جدي **فصل** المبيع قبل القبض من ضمانة البائع
 فان تلف او انكسر البائع انفسه المبيع وسقط الثمن واسترد ان قبض
 مسوا وطول بال تسليم فاقضه او لم يطالب وسواء براه المشتري من ضمانه
 او لم يبره ويقتل المالك اليه قبل التلف ولا يرتفع العقد من اصدقه فليكون مؤثرا
 بخبره على البائع ان كان عبدا او امة وازواجه والمشتري ولو تكون امانة في يد
 البائع وانكسر المشتري وان جعل قبض وانكسر الاجنبي ركب الخيار
 فان اهان غرمه ولو باع المولى نقصان من عبد واعتق باقية قبل القبض
 عتق كله وانفسه المبيع ولو اعتق المقتضى المبيع لم يعتق شي ولو استعمل
 المبيع قبل القبض فلا اجرة عليه قال الفراني وغيره ولو امسك البائع المبيع
 بعد تسليم الثمن مدة ثلثها ضمن الاجرة والمبيع بالثمن للمبايع فعمل الاول
 على ما كان للبائع حق الحبس والثاني على ما اذا لم يكن وفي تجديد الجرح
 انه يخير المشتري بين الفسخ والامضاء وانكسر المبيع والجنبي الذي
 لا يميز بامر البائع او المشتري او الاجنبي كما تلافى الامر وانكسر المشتري
 بامرهم كاتلاف الاجنبي فاذا كان المشتري الاجنبي في الاتلاف لغو فثبت
 الخيار للمشتري ووقع الدخ في الجرح وانكسر المبيع الموقوف

كالقلف وفي ماء كثير رجب كيب الخيار وفي القليل لا ولو باع العبد او غصب
 خيره ولا يسقط بالاسقاط والاهارة والاجرة للمشتري ثم العقد او فسخ
 فانه اهان لم يذمه تسليم الثمن ولو سلم لم يكن له ان يرد سيرة ولو وجد
 البائع خيرا للمشتري ولو باع شيئا من اهل ثم مزاجه وسلمه الى الثاني وعجز
 عن انقضاء انفسه بيع الاول ولو اذى الاول قدره وقال البائع انا عاخر
 خلف فان بطل هلف الاول انه قادر وجسر الى ان يسلمه او يقيم بيته على
 عجزه ويغرم العقدة ولو اذى الاول على الثاني العلم به وانكر هلف فان بطل
 هلف الاول واخذ منه ولو قبض المبيع باق سماوية او بحماية البائع
 او الاجنبي غير فان اهان غير بطل في المثل للمشتري الا اجنبي بعد القبض
 لا قبله ولا يفرم البائع وبحماية المشتري لا يثبت الخيار ويجعل قابضا
 للبعض فيستقر عليه بقدره من الثمن وهو ما بين قيمته سليما ومعيبا حتى
 لو كان يساوي سليما مليك ومعيبا خمسة عشر اشقر النصف وعشر من اشقر
 الثلث وهذه اذا مات عند البائع بعد الاتلاف فان سري ومات عنده
 او مات بعد القبض فالطرف من ضمانه ولا يصح بيع المبيع قبل القبض ويعمل
 ما بقي خيار البائع ولا رده ولا اهان ولا هبته ولا التابته ولا اقرضه
 ولا تصدقه ولا اشركه وتوليته اذن البائع او لم ياذن اذى المثل
 او لم يودعه باع من البائع او من غيره ولا يحصل القبض بشي هذا افسد
 لرباع من البائع بالثمن الا انكسر او قدر او صنفه قال المتولي قال بعض
 اصحابنا انه اقاله بلفظ البيع وقال صاحب الشكيب في كتابه التعليق
 الاصح انه بيع فلا يصح على ظاهر المذهب ويصح اعتاقه وترجحه واستيلا

واستيلاد ابيه وحصل القبض لا بالتزويج وان وطئ الزوج واما الوقف فقال
 المتوفى ان اوقف الى القبول بان كان على موقوف او موقوفين فكالببيع والافعالاغا
 وقطع المأورود في المأورود باق كالاغفار مطلقا والاجرة والمصالح عليه
 والصدوق وبدل المالح والمأخوذ بالشفعة كالببيع ولو باع عبد ثوب وقبض
 الثوب ولم يقبض العبد فله بيع الثوب وليس للمالك بيع العبد ولو باع الثوب
 وهلك العبد انفس البيع فيه لا في الثوب وعزم قيمته لبايعة والفقهاء
 كالببيع فلا يقبض في البايعة قبل القبض وبعد ما بقي خيار المشتري ولا يجوز ابطاله
 ويتلفه بنفسه البيع ويتغيره بغير الخيار ولا يستبدل فانه كبيع البيع من البايعة
 وكذا الحكم في سائر العقود متى لو اصدقاها درهم مقيمة او اختلص عليها
 نعت ويطع بيع الوديعة قبل القبض ومال الشركة والقراض والمناسج والمسا
 والمضروب والمهون بعد الفل والمقبوض بالبيع والبيعة انفا سلبين او
 رأس مال السلم بعد المضي والمهور وان كان تمكن المورث من البيع ومكسب
 العبد والموصى له بعد القبول ومضوخ البيع بالعبد والمقالة بعد اداء الثمن
 وبالأفلاس وعمر الشجرة الموقوفة للمقبوض تسعة الافان والصيد المبيد
 بالرمي او السبكة وزوايد البيع قبل القبض لا الحمل المنفصل المجتزأ عنه
 العقد **قوله** لا يجوز البيع المسلم فيه ولا الاستبدال عنه قبل القبض
 ولا الموالاة عليه ويجوز عن الفرو والاجرة والقدار وبدل الخلع ثم ان
 استبدل ما وافقه في عملة الربوا كالداهية عن الفضة وبالعكس او انحطت
 عن الشعيرو بالعكس فاشترط قبض البدل في المجلس لا التعيين في العقد
 وان لم يوافق او لم يكن بوبيا كالمطعم والثوب عن الفقد وبالعكس فلا

يشترط القبض في العقد بل في المجلس وما ليس بهن ولا مقهور كدين القوم
 والائلاف يجوز الاستبدال عنه وحكمه حكم الثمن ولا يجوز الاستبدال عنه
 الموجل بالمال وعكسه والاستبدال ببيع او من جهته عليه الدين وبيع الدين
 من غير من عليه الدين لا يصح كالمدة اكان له حارة على من يد فاشترى من غيره
 شيئا بثلث المائة **فصل** القبض في العقار بالخليعة بغير دين
 المشتري او وكيله وقبضه من اليد والقبض تسليم المفتاح بشرط فراغ
 غرامة البايعة فلو باع دارا او سفينة فيها متاع البايعة بوقف التسليم
 على فراغها ولا يشترط دقوله وقبضه ولا حضور واحد من المتبايعين
 لكن يشترط مضي زمان فكل من المسير اليه وفي معنى العقار الشجر الثابت
 والتمر على الشجرة قبل اوان الحداد وفي المنقول بالنقل والمخبر بما من
 العبد بالانشغال وبسوق الذابية او بقودها كالسفينة والمائفة
 استعمال العبد وركوب الدابة ووطئ الجارية بلافلا في الكل
 ولو زنا جارية الغنم لم يحصل الغصب ولو باع صبرة او احملا لا قبض
 قال الروماني وغيره لا يحصل القبض بالخليعة وهو الملك كونه في شرح
 التبيين للجمل وقال القفال في الفتاوى كفت الخلية ولو كان شيئا
 خفيفا يتناول باليد كالنقد والجواهر فقبضه بالتناول واحتواه اليد
 عليه وقبض الخمر والشاي بقبض الكل وما عدا البيع اما في ان قبض ياقن مالكة
 والمأخوذون ولو طلب القسمة قبل القبض بحاجب اليها ولو اخذ منها لا يشتر عليه
 نصف فلف فالنصف الآخر لم يقبض ثم ان كان المبيع في موضع لا يحيط به باليد كواحدة
 ومسجد وسارع او في موضع يحيط به بالمشتري فالنقل الى موضع منه كفي وفي موضع

تختص ما لباع ملكا او اجارا او اعادة فالتف من حيث منه الى اخره ومن
بيت الى اخره بغير اذن لا يلفي لجواز التفريق ويكفي لدخوله في ضمانه
وبادنه مع المقتضى للقبض كفي للتفريق ايضا ولو قال امرت بالمبيع او انقله
الى ملكك البقية ففعل لم يلف ولو قال قبضه او انقله كفي ولو جاء بالمبيع
فامتنع المشتري من قبضه اجبره الحاكم فان امتنع امر الحاكم من قبضه فان لم
يكن ثم حاكم فلا طاعة الى اسقاط الضمان وبعض المانع ولو اشترى بالليل
او في وقت المطر لم تحط الفل الى الصباح والى سكوبة المطر ولا العصى
ولو باع دابة لم يضمن المامعة لا تطف نقلا دفعة واحدة ولا في هنج
الليل بل يجب تفريقها على العادة ولو جاء بالمبيع فوضع بين يدي
بجانب فصل من المية وهو حاضر غير غافل ولا قائم حصل القبض
قال ضعه او لم يقل او قال للماريد ولكن لو خرج مستحقا ولم يخرج سوى
سوى الوضوء والامطالبة منه ولو وضع الدين بين يدي صاحبه لم يحصل
القبض والمشتري الاستقلال بالقبض ان وفر الثمن او كان صوحلا
والا فلا وعليه الرد ولا ينفذ تصرف فيه وبعضه يدخل في ضمانه حتى لو تلف
لم ينفذ الثمن ولو تعيب لم يثبت الرد ولو رد الى البائع او المسلم اليه او المشتري
وقال اجعل المبيع او المقتضى او الممنوع فيه لم يحصل القبض والظرف غير مقتضى
على المسلم اليه والمستقر ولو قال للبائع امر في ظرفك واجعل المبيع فيه او بينا
من دارك وافعل المبيع اليه ففعل لم يحصل القبض ودخل في ضمانه ويصير
الظرف او البيت عارية ولو استعار الظرف وجمع فيه وترك في دار البائع حصل
القبض ولو اشترى عتقا او ارضا مزرعة او متاعا موزنة او حنطة مكايمة

او موزنة

119 او معدودا بالعد فلا يلفي النقل والتحويل مجازفة بل يشترط مع ذلك الزرع
والوزن والكيل والعد وكذا في السلم فلو قبض خراجا فادخل في ضمانه ولا يصح
تصرفه في الكيل ولا فيما يستيقن انه له ولو قال للبائع خذ فانك كسرت
فاخذ فسد القبض حتى يكسرت فان زادت ردة وان نقص اخذ ولو تلف فقال
الدافع انه كان قد رخصه والمقايف ان كان دونه فالقول للمقايف
ويسري على البائع ان يرضى بكيل المشتري وبالكسر بل يتحقق على كيات فان
لم يترضا نصيب الحاكم امينا يتولاه وموثة الكيل ونقل الثمن واخذ المبيع
القائب على البائع وموثة وزن الثمن ونقل المبيع الى دار المشتري على المشتري
ولو كان لزيد على عمرو طعام سلما او قرضا او تلافيا وبكر على زيد مثله
فقال زيد لبكر اذهب الى عمرو واقبض لنفسك ما لي عليه فقبض او قال احضر
معي لاكتال منك ففعل فسد القبض والمقبوض مضمون على المقايف ويبرء
ذمة عمرو ومن هو زيد ولو قال زيد اذهب واقبض لي ثم لنفسك او قال
احضر معي لا قبضه لي ثم تاخذه لنفسك ففعل فالبعض لزيد صحيح لا لبكر
والمقبوض مضمون ولو قيل لزيد وقبضه ثم قال على بكر واقبض صح القبض
فان خرج مزايدا او ناقصا فالزيد لزيد والنقص عليه ان كان قدر ما يقع
بين الكيلين وان كان اكثر علم ان الكيل الاول غلط فترة الزيادة على عمرو
ويرجع بالنقص عليه ولو ان زيد لم يخرج من الكيل وسلمه كذا لك او بكر
كفي ولو دفع درهم الى بكر وقال اشتر بها مثل ما لك علي واقبض لي
ثم لنفسك ففعل صح الشراء والقبض لزيد وبطل القبض والمقبوض
مضمون ويبرء ذمة الدافع في صورتين ولو قال اشتر لنفسك فالتوكيل

و بطل القبض المبرر ولو قال اشتر لي واقبضه لنفسك

فاسد والدراهم امانة فان اشترى في الدقة رقع له والتمتع عليه
 وبغيرها بطل ويصح التوكيل بالقبض والاقباض بشرطين **الاول** ان لا يكون
 وكيل المشتري عند البائع ولا مستولدا له ولا وكيل البائع عند المشتري
 ولا مستولدا له ولا باسرى يتوكل بينهما واسرها ومكاتبهما ووجهها
 ولو قال للبائع وكيل من يقصد لي منك ففعل جائز ويكون وكيل المشتري
الثاني ان لا يكون القايض والمقبض واحدا اذا الولد في بيع مال
 الطفل من نفسه وبالعكس ولو اذن المديون لغيره ان يبيع من الصبرة
 حقه لم يجز للاتحاد القايض والمقبض ولو باع مكبلا على ان يبيعه المشتري
 بطل البيع ولو قال البائع لا اسلم المبيع حتى اقبض الثمن قال المشتري
 لا اسلم الثمن حتى اقبض المبيع الجبر البائع او لا فاذا اسلم اجبر الاخر
 ان حضر ما لزمه والا فان كان في البلد او دون مسافة القصر جرح عليه
 في البيع وغيره الى التسليم ولا قسح وان كان على مسافة او كان معسرا
 او بعد زمان طويل فنسخ البائع ولا جبر البائع شروط **الاول** ان لا يكون
 مكبلا ولا وليا ولا فيجب قبض الثمن او لا حيث يباع معجلا لا مؤجلا الا ان
 ان يكون المشتري مكبلا او وليا فانهما يجبران بان يحضر كل واحد ما عليه
 عند الحاكم فيسلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري او يامرهما بالوضع عند
 عدل ليفعل هكذا **الثاني** ان يكون احد العوضين نقدا ودون الاخر فان
 تباعا فقد ابتعد او عرضا بعرض فيجبران معا كما ذكرنا **الثالث** ان لا يكون
 في زمان الخيار فانه لا يجبر على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن
 حتى ينقطع الخيار ولو تبرع واحد بالتسليم فله الاسترداد **الرابع**

ان يامر القوات فان خاف فوت الثمن لم يجبر الا اذا باع مؤجلا وكذا لو
 خاف المشتري فوات المبيع لم يجبر ولو تبرع البائع وسلم لم يكن له العود
 الى الجبر وكذا الواعاه منه ولو اودعه او خرج الثمن زيو فاقطع ذلك
 ولو هرب المشتري قبل اداء الثمن فانه كان مفلسا فنسخ البيع والاقباض
 المبيع لحقه فان لم ينف فالبائع في حقه ولو قال البائع سلمت المبيع
 فادفع الثمن وانكر المشتري صدقه يمينه ولو قال دفع الثمن وانكر البائع
 صدقه يمينه ولو ادعى البائع تلف المبيع وانكر المشتري صدقه البائع
 باليمين ولو صالح من الثمن على مال معين او اعراض منه مالا معيننا
 وقبض سقط حق الجبر ولو كان بغيره او ضامرا انفك الدهن ويرى
 الضامن ولو باع او اشترى بوكالة استوفى وفي نصف الثمن لم يلزم
 البائع تسليم نصف المبيع **وقيل** يلزم في صورة البيع **خامسة**
 ولو ظهر بالمشترى اجماع فقال البائع هو ممتري فان صدقه المشتري بطل
 البيع وهي ام ولد له وان كان بغيره لم يقر البائع بالوطى قبل البيع
 ولا عند خلف المشتري علوانه لا يعلم ان الحمل منه ويكونان ملكا له
 وان اقر بوطئها فان استبرأها لم ياعها وولدت لدون سبعة
 اشهر من استبرأ المشتري فالولد لاهق بالبائع والجمام يبر مستولدا
 له وايبيع باطلا وان ولدت لستة اشهر فاكتر فلا لحقة للولد ولها
 رفيقا المشتري ان لم يبطا واصلا او ولدت منوطه لدون ستة اشهر
 وان ولدت لستة اشهر فما فوقها فالولد لاهق به وهو ام ولد له
 وان لم يستبرأها البائع قبل البيع فان ولدت لاهق بغيره ستة اشهر

من استبرأ المشتري أو لاكثر ولم يطأوها المشتري فالولد للبائع و
هي أم ولد له ولا يبيع باطلا وإن وطئها وأمكن أن يكون من هذه أو من
ذاك عرض على الفايق وفي أدب القضاء للقاضي حسين أنها لو أدعت
على البائع أمية الولد لم تسمع لأن لا يقبل إقراره على المشتري
تسمع ويخلف على نفق العلم فإنه يظن خلفت وتترجع ولا يرجع علي
البائع بالتمت قال صاحب الهندية في الفتاوى ولو قال الآخر أدفع
درهما مني إلى فلان لا أعطيك حنطة ولم يكن لفلان على الأمر
شيء فدفع وأنتع الأمر من أعطاه الحنطة رجع الدافع على فلان
لا على الأمر ولو كان لفلان عليه شيء رجع على الأمر ولكن لا يلزمه
الحنطة ولو كان جارا يدعي عليه شيئا فقال للآخر أدفع اليه كذا
من حنطة حتى يرجع إلي فلا يكون إقرارا بالمدعي للزود دفع فله
الرجوع إلى الأمر لأن له فيه عرضا صحيحا وهو إسقاط دعواه عن
نفسه ولو مدعها إنسانا أو سأل فقير أو أخذها ظالم فقال الآخر
أعطى شيئا حتى يرجع علي فأعطاه رجع ولو قال للبائع كل طير أملك
وكذا علي كذا فأكل لم يرجع كما لو قال لغيره فاقضت عليك وعلي كذا
فألقاه لم يرجع وفي الجملة كل موضع أمر إنسانا ليعطي من جهة وليد
فيه عرض من يقع أو دفع أو قرية وشرط الرجوع رجع الدافع قال
صاحب التتمت ولو قال السقاء اسقني ماء فجاءا فأنزلوا الكوز فوقع
مزيد وانكسر قبل شرب الماء غير مضمون للبايع والمكوز مضمون
للعادة ولو شرط عوضا أو أطول وهو يقضي المبدع عرفا انعكس

حكم الماء بالبيع القاسد والمكوز بالامانة والماء جارة القاسدة
ولو انكسر بعد الشرب فإن لم يشرط العوض فالمكوز مضمون كالمستعار
بعد انقضاء مدة الاعادة والماء غير مضمون للبايع وإن شرط
فلا ضمان لأحد للامانة **فصل** في التولية وهي أن يقول
لغيره وقد اشترى شيئا وليت لك هذه العقد أو يبيع بيع يشرط فيه
شروط البيع هو القدر على السليم والتقابض إن كان مرييا ابتاع
بجنسه والرؤية من الطرفين والعلم بالتمت لدى العقد والقبول
لفظا بان يقول قبلت أو توليت وسائر الشروط ويلزمه مثل الثمن
الأول جنسا وتقدرا وصفة ولا يشرط ذكره في العقد إذا علمناه
تجلا في سائر البيوع بحيث يشرط ذكره في الإيجاب فإن لم يعلم
المشتري علمه أو لائم ولأه والزوايد المنفصلة تبقى له ويجددت
الشفعة المعقودة ولو حط بعض الثمن عن المولى بعد التولية أو حط
أخط عن المولى أيضا ولو حط أهل قبلها نقد رت التولية ولو حط
البعض لم يصح إلا في الباقي وشرط فيها أن يكون الثمن مطلقا
فلو اشترى بعرض لم يفتح التولية إلا إذا انتقل ذلك العرض من البائع إلى
آخر فلولاه العقد والاشراك توليت ببعض البيع فأنصت على المناصفة
أو غيرها فاعلم أن نصيبه أطول من أعلى المناصفة كما قرأ الأستيف والاشراك
بالنصف أن يقول اشركتك في العقد بالنصف فإنه قال اشركتك في النصف
كانه شريكا في الربع ولو اشترى شيئا بالقبض قال الآخر أدفع الثمن
ليكون شريكك ففعل لم يحصل الاشراك قال الإمام في النهاية ولا بد في

الاشراك من ذكر البيع او العقد بان يقول اشتركت في بيع هذه او عقد هذه او لا
يكفي ان يقول اشتركت في هذه اقال شارح مختصر الجويني ولو قال اشتركت في
العبد بالصف لم يثبت البيع او العقد بطل الاشراك جرمما وصقرا الغزالي في
الوسيط والسيط والفوراني في الاثابة مسئلة الاشراك علوما ذكره الامام
وتصح التولية بالاشراك في المسأجر لافي المسلم فيه وتصح المراجعة بلكا وهي
ان يشتري شيئا ثم يقول الاخر يفتك بما اشتريته او بما بدلت به ويرجده يارزده
اوده ووارزده او يرج درهم او درهمين لكل عشرة او في كل عشرة ويجوز ان يضم
الى الثمن شيئا ثم يبيعه مراجعة مثل ان يقول اشتريت بمائة وبعته بمائتين
ويرجده يارزده فكانت باع بمائتين وعشرين وتصح المحاطة ايضا بان يقول
بعثت بمائتين وعطاه يارزده فاذا كان قد اشترى بمائة وعشرين
فالثمن صافى ولو قال يحط درهم من كل عشرة فالمحطوط درهم من عشرة ويحط
درهم لكل عشرة فالمحطوط واحد من احدى عشر ولو قال بعثت بمائتين او بما
بدلت من الثمن او برأس المال فقط او برأس المال فقط او برأس المال ويرجده
لم يلزم سوى المذكرة ولو قال عما قام علي او بما هو علي لزم مع الثمن اجرة
الكيار والدلال والجمال والحارس والقصار والرفاء والصياغ وقيمة الصبيغ
ان صبغ بنفسه وعلق الذابة فوق العادة للسمن واجرة الطبيب ان اشتراه
مرضا ومونة السنايس واجرة الختان والطراز والحنيطا وكر البيت المحفوظ
فيه المتاع لافي الماصطبل ومونة تطيين الدار وممارتها كنصب الاسطوانة
والباب والمعدا ومساير المؤنات التي تلزم الاسترجاع كالمكسر الذي
يأخذ السلطان والرصدى واما المؤن التي يقصد بها الاستيقا

كثيرة العبد وكسوته وعلق الذابة لا للسمن وفداء العبدان جنى
ومونة استرداده ان غضب او قصر الثوب او كالا او حمل او طين
الدار بنفسه او بفلمانه او بلامذنه او كان البيت ملكه او مسعارة او
مستاجرة او تبرع اجنبي بالعلم لم يدخل في العباد المذكورة في المراجعة
جارية في المحاطة جارية في المراجعة ويشترط فيها شروط البيع كلها على
ما مر في التولية وان تكون رأس المال وما قام به السلعة معلوما
لها لدى العقد فان جهلا او احدا عا بطلنا وان زال الجها لزم في المجلس
بان كان الثمن خرافا وقد بقي ويجب على البائع الصدق في الاخبار عن
الثمن وما قام عليه في المراجعة والمحاطة والشريك والتولية ولو
اشترى بمائة وبعده ثم اشتراه بخمسين فالثمن خمسون ولو باع
بخمسين ثم اشتراه بمائة فالثمن مائة ويكره ان يواطى غير
يبيعه منه ثم يشتريه بأكثر لغيره في المراجعة ويشب الخيار للمشتري
ولكن لو قال اشتريت بمائة وبعته بمائة وعشرة ولم يقل مراجعة
ثم ظهرت الخيانة لم يشب الخيار ولا المحط وبعض الثمن بعد لزوم العقد
ثم باع بلفظ ما اشتريت لم يلزمه المحط ولفظ ما قام علي لم يجبر بالابالبا
ولو حط الكل لعقد المراجعة ولو حط بعض الثمن او طر بعد
جراية المراجعة لم ينحط عن المشتري ويجب الاخبار عن الاجل والغبن
وعن الشريك بالعرض وعن قيمته وبالمكسر والزبوق وعن هذوث
العيب عند رضاه بالعيب القديم واخذ المهرش وعن خيانه
المبيع عند وعليه وعن المبيع ان كان ولده الطفل او مد يده



المماطل بدنية فان لم يخبر او لم يخبر صادقا خيرا لم يشترى ولا يحط
 الا اذا اخذ ارش القديم او الجانيه عليه ثم باع بما قام لا بما اشترى
 فانه يحط الارش وفي الجانيه النقص ان نقص عن المماطل **وقيل**
 يحط في الكل ولا خيار فاذا انقطع بيد العبد وقيمه مائة ونقص يكون
 واخذ خمسين حط مطلق ولو زاد على المماطل المقتدر حط المماطل
 واجبر بالنقص الباقي ولو زاد المماطل الجانيه بالكلية لم يجب الا خيار
 كزيادة مستفاده من البيع لا يحط لها شيء ولو قال اشترى بعباءة وباع
 مراجه ثم بان باقراره او بيئته انه كان يستعديت صح البيع وحطت
 الزيادة ونقصها من البيع سواء كان بخيانته او غلطا ولا خيار
 لواحد منهما ولو قال اشترى بعباءة او قام علي بها ثم قال غلطت انما
 كان مائة وعشرة فان صدق المشتري بطل البيع **وقيل**
 لا وللزيادة بل يثبت الخيار للبائع بين الفسخ والامضاء بما صدق
 وان كان به فان لم يثبت للغلط وجها محتملا لم يقبل قوله ولا بيئته
 ولا تخلف المشتري على نفق العلم فان حلف استقر البيع وان نكل حلف
 البائع على البت قال صاحب الغرر والروضة ثم خیر المشتري
 بين الفسخ والامضاء بما حلف ثم قال هكذا اطلقوا ومقتضى المبيع
 المردودة وتزولها منزلة الاقرار ان يكون كالنصيحة لبيطل البيع
 على الاصح وبه قطع في تعليل الحاي وهو الحق ما ذكرنا من اطلاق
 الاصحاب غير مسلم فان ابا سعد المتولي اورد في التمهيد والامام في النهاية
 والغزالي في الوسيط انه كالنصيحة ولم يتعرض الكثيرون لحكم الرد وحلف

المردود عليه اصلا وقد طالعت زهاء من كتب من كتب
 طويل وقصير فلم اجد في التخيير الا في الشامل لابن الصباغ وادبني وجها
 محتملا بان قال كان اشتراه وكلي واخبرت بما اخبرت او ورد
 كتاب به فبان مزورا او كنت رايتها جديتي فغلطت من غير
 متاع الى اخر سمعته بيته قال المتولي وهو كنيته بوق المشتري فان
 عجز حلف المشتري واستمر البيع فان نكل حلف البائع والكل مسامح
قلايب قال صاحب التتميم في كتاب التعليل والوسعي
 يحتاج الى الحساب بان قال اشترى بعباءة ولعنتك برك ده
 يلزده شانه وجهارده انك ونيم جهار وان لم يعرف حمله في الحال
فصل في المالافاظ المطلقة وهي انواع **الاول** الارض
 وفي معناها البقعة والساحة والعرضه فاذا قال بعثك هذه الارض
 مطلقا وفيها ابنية واشجار او بذر او ديم النبات كنوز الثقل والجوز
 والقوز او بذر البقول او اصل ما يولد منه غرنه او جز ثمره بعد
 اخرى كالكرسف المجازي والفرجس والبنفسج والقصب والقث
 والمندباء والنعنع والكرفس والطحون والكرات والبصل والبطيخ
 والقثاء ونحوها دخلت في البيع والخزة الظاهرة للبائع فعليه
 القطع بلامهل لئلا يتخلط بالحادث ولو قال بعثك الارض بما فيها
 او عليها او يحقونها فتوكلت ولو قال بعثك الارض دون ما فيها
 او هو او اطلق لم تدخل المدة كورات ولو قال بعثك الارض مطلقا
 وفيها نزع او بذر ما يولد منه دفعة واحدة كالحنطة والسعير والارز

والحمض والعدس والجزر والفجل والسلق والسلم والقميطة وكرة الثوم
والبصل ونحوها لم يدخل وإن قال بعين الأرض بحقوقها وخير المشتري إن جهل
فإنه أجاز لم يلزمه القطع إلى الحصاد ولا الأجرة ولو قال بعين الأرض بما
فيها بطل في الكل إلا أن يكون المشروط مقاييد بالعقد كالقصيل والرز
والشعير وشبهها فإنه يصح ويدخل وأما الأحجار فإن كانت مخلوقة
أو منسوبة فيها دخلت وإن كانت مدقونة فلا كالكنوز والدخائر ولو
شرط دخولها فإن كانت معلومة مرئية صح ودخلت وإذا لم يثبت في
الكل وإذا لم تدخل فإن جهل ولم يكن في قلعه ولا في تركها ضرر
لا في قلعه فلا خيار وأجبر على النقل والتسوية ولزمه الأجرة كما يجبر عليها
إذا علم وإن كانا مضرين أو القلع فقط خير وإن علم أصل الأحجار ولكن
جهل بالضرر فإن أجاز أجبر على القلع والتسوية ولزمه الأجرة وإن
التفق أن نقل بعد القبض وأن نقل قبله فلا والضرر بالنقص أو تعطل المنفعة
لنقل مدة لمثلها ولو كان الأحجار له فإن كان الترك والقلع مضرين
فلا يسقط الخيار وإذا فسقط ثم هو أعراف للمالك فله الرجوع إليه
للمشتري الخيار ولو قال أو هبنا وأجفت الشرايط حصل الملك وسقط
الخيار **الثاني** الباع والبستان وفي معنىهما الكرم والمحوط والدريستان
والحائط بستان فإذا قال بعينك هذه الباع أو البستان دخل في البيع
الأرض والأشجار الرطوبية والمحائط والبساتين التي فيه والعريش وبذر
دائم النباتات وأصل ما يؤخذ ثمرة أو خبز ثمرة بعد أخرى ولو شرط دخول
ما لا يدخل عند الإطلاق أو خرج ما يدخل فكما مر في النوع الأول

وكل ثمرة تدخل في مطلق بيع الشجرة تدخل في مطلق بيع الباع وما لا فلا
الثالث القرية والدسكة فلو قال بعينك هذه القرية أو الدسكة
دخلت الابنية والأشجار والمساحات التي يحيط بها السور والقنوات
والآبار والعيون وحكم الماء على ما سلك في بيع الدار ولا تدخل
المزارع وإن قال بعينها بحقوقها فنص عليه ولا يدخل الغدير والشرب
من النهر والقناة المدعوى من الآن بشرط أو يقول بحقوقها **الرابع**
الدار والبستان والحانة والمذكار والحمام والرحى وشبهها فإن
قال بعينك هذه الدار دخلت الابنية بأقوالها حتى الحمام المعدود
من مرافقها إلا المتخذ من الأخشاب والجلود ولا يدخل البساتين
وإن انفصل بها كالحجرة والساحة والرحبة المتصلات بها ويدخل
السقوف والأبواب المنصوبة وما عليها من الأغلاق والمخروقات والسلاسل
والضباب والماستوانة والكاتون والنور والمجدة والسر المنيعة
والأجر المفروشة والأحصاء المعولة والمراديب والواح الدكاكين
ومفتاح المغلا والمبست وحجر الرحى المبيتان في الدار والرحى والرفق
والدنانير المدفونة واللاهانات المدفونة المنسوبة ولو للقصارين
والدباغين والصباغين والسلاطين المسورة والاقاد المنسوبة
في الأرض والمجدران وخشب القصار ومعجن الخبز وصندوق الطحان
والحمام وتابوت الفقاعي وقدر الحمام وناووس الرحى وقطعة ودوابها
وبير الماء وأهجار طيها لكن الماء الحاصل لا يدخل الباب بشرط قال صاحب
التكذيب والمهذب وقد كابر المنسوبة ولا يصح البيع بدون هذه

والأختلط المبيع بغيره ويتعدى التسليم قال المتولي ولو كان الماء
في البلد بحيث لو قصد واحد ان يستقي من بئر غيره لانتفع فلا يجعل
للماء حكما ويدخل في البيع تبعا ولو هذه انزل قولهم ولو باع دار ابدار
فيها بئر ان صح البيع ولو كان في الارض المبيعة او الدار معدن ظاهر كالتقط
والملح والكبريت والقار فهو كالماء فكان حاصلا فهو للبائع وما يجد
فلم يشتره وهذا يصح البيع بدون شرط فلو ما ذكر في الماء ولو كانت
معدن باطن كالذهب والفضة دخل في البيع الا انه لا يصح بيع معدن
الذهب بالذهب والفضة بالفضة وبها حكم دخول المهر واستثنائه
قد تقدم في الشرط السادس من شروط المبيع المتقولات في البيع تبعا كالدلو
والسكرة والرسا والمجارة والمكاشاة والسرور والرفوف الموضوعة على الاوتاد
والسلايم التي لم تسحر اولم تطين والاقفال والكنوز والدفان والحنوط للنفقة
لوضع الثياب عليها والستور المعلقة من الابواب والبيوت المبنية من الخشب
المستقي بالخرانة والبقير والمجشنة ولو باع قناة مملوكة مع الماء صح في الكل
جاري ما كان او راكدا ولو في الماء او اطلق البيع فعلى ما مر في الدار ولو باع
بئر او عينا مع الماء او بدون او مطلقا فليس القناة ولو باع جراسا تبعا
من قناة او بئر او عين او اجر جان وما ينبغي يكون مشتركا ولو باع ماء
القناة او البئر بطل لانه مجهول او غير ذي شأن فسيما ويتعدى التسليم ولو باع
ولو باع اصفا او دلا ومنه فان كان جارا بطل وان كان راكدا او محزلا
في اناء او هو ضرر صح **الطاس** العبد والدابة فاذا اتى بعنك هذا
العبد هل يدى هل في البيع الشيا التي عليه فيه وجهان اصحهما في الرضا

ميل الزا في الكبير والصغير والمتنفس انه لا تدخل كالقسط وهو لا
في النهاية والتهذيب والبسيط والتمه وتعليق البغوي والمرح
في الحر انما تدخل وهو المدة كور في شرح الباب والمحامي وتعليق
ولو باع عبدا مع مال اخر فان وجد في المال شروط البيع صح في الكل
والا فان كان مجهولا العين او القدر او دينها والتمه دين او ذهبا
والتمه ذهب او فضة والتمه فضة بطل في الكل وان كان ضا لانا
او غايبا او انفا او مغطوبا غير مقدور صح في العبد وبطل في غيره
ولو كان المالا ذهبا والتمه فضة او شيئا اخر او بالعكس صح في الكل
ولو قال بعنك هذه الدابة لا يدخل السرج والاكاف والنجام والعبد
والرقام والعلادة والسراج في البيع ويدخل النعل والصوف والوبرة
الا ان يكون من ذهب او فضة **السادس** الشجرة وهو اقسام **الاول**
ان يكون لها ثمر ولاورد كالحلالي وشبهه فاذا باعها مطلقا دخلت
الماغصان الرطبة والعروق والاوراق في البيع ولو كان قصادا او تبعا
ولا يدخل المغرس ثم ان كان يابسا لزم القلع او القطع وان كان رطبا
لزم الابقاء الا اذا شرط القلع او القطع **الثاني** ان يكون لها ورد فان
كان يخرج ورده في مكان ثم ينفتح كالورد الاحمر فان بيعت الشجرة بعبد
تفتح فهو للبائع والاما المشتري وان كان يخرج ظاهرا كالياسمين
فان ظهر فلبائع والاما المشتري وان تشقق بعضه فهو للبائع وما
لم يشقق فلم يشتري **الثالث** ان يكون لها ثمرة فان كانت نخلة فانت
مشرطه ثم ثمرها للبائع او المشتري يقع الشرط وان اطلق فان كانت مؤنة

فهي للبائع والأفلح المشتري ولو كان بعضها مؤبراً وبعضها غير مؤبر فالكل
 للبائع ان اتخذ الجنس والمبايع والصفقة ولا يشترط اتحاد النوع ولو
 باع الفحل مخرجة فان تشققت طلعها لم يندرج والأندرجت ولو جمع
 بين الذكور والإناث فكان الجمع بين النوعين من الأناث والتأبير ذكر طلع
 الفحل في الأناث بعد ما صارت بعد ما صارت كاذن الحمار تشققت
 لمجودة الرطب وإن لم يلق تحلة فان تخرج ثمناً بلانور كالتيق والغيب
 فان برزت فهي للبائع والأفلح المشتري وإن تخرج ثمناً بغير بنور
 ثم تشارت قبيل كالمشمش والخوخ والتفاح والاباص والكمثرى والتفاح
 فان بيعت قبل انعقاد الثمر أو بعده وقبل تناثر الثور في فري المشتري
 وبعد فليالباع وما يبرز بعد تناثر الثور في حائل الرمان والموز أو
 في هايلين كالجوز واللوز والقدح والفسق فان ظهر قشره فهو للبائع
 وإن لم يشقق وإن لم يظهر فهو للمشتري والكرسف الذي ليس له ساق يبقى
 في الأرض سنيون فأكثر وهو كرسف الحجاز والشام والبصرة كالتخل الذي يبيع
 قبل خروج الجوز أو بعده وقيل تشققه فالكل للمشتري وإن بيع بعد
 تشققه فلبائع والذي لا يبقى أكثر من سنة فهو كالتخل إن بيع قبل خروج
 الجوز أو بعده وقيل تكامل القطر ويجب شرط القطع وإن بيع بعد
 تكامله فان تشقق الجوز في صبح البيع مطلقاً ودخل القطر في البيع وإن لم يشقق
 بطل بلا شرط القطع وتشقق بعض الجوز وإن كان واحداً تشقق الكل يستغني
 عن شرط القطع ولو ظهر بعض التين أو الغيب ثم باع الشجرة فالكل للبائع الظاهر وغيره
 وحكم الظهور حكم التأبير والصالح فالشرط اتحاد الجنس والمبايع والصفقة

ولو شرط دخول ما لا يدخل عند الإطلاق أو خروج ما يدخل ويخرج
 ما يدخل ويخرج يبقى الثمرة للمبايع فان شرط القطع في الحال الزم ولا يفي
 إلى الجداد ولكل واحد منهما السقي إذا انتفع كلاهما وإن اضر بهما فليس
 لواحد منهما الأبرضى الآخر وإن اضر بواحد فقط ولم يسامح المنقر
 فسحق ولو كانت الثمار تحت طوبى الأشجار فحق البائع السقي والقطع
السلع الثمار والمحبوب فإذا بيعت الثمار فانه كان بعد بدو
 الصلاح جاز مطلقاً ويشترط القطع أو الأبقاء وإن كان قبلاً
 فان بيعت مفردة لم يحز الأبرضى القطع إذا كان منتقياً بغير المحصر
 واللوز والمشمش وإن لم يكن كالجوز والكمثرى والسفرجل فلا يجوز
 بشرطه أيضاً فلا فرق بين أن يكون الشجرة للبائع أو للمشتري أو لغيرهما
 وإن بيعت مع الأشجار جاز بلا شرط القطع ولا يجوز بشرطه ولو كان
 في بلاد شديد البرد كالروم لا ينسحق ثمرها إلى الحلاوة واعتاد أهلها
 قطع الحصر لم تغف العادة عن شرط القطع ولا يصح البيع بدون
وقيل تغني ولا يكون المعهود كالمشروط لفظاً لا في البيع
 ولا في القرض ولا في الهبة ولا في غيرها حتى لو جرت عادة قوم بانتفاع
 المثلث بالرهون وعقد الرهن بلا شرط انتفاع المثلث به لفظاً لم ينعقد
 الرهن ولو أقرض شخصاً مشهوراً بزيادة بلا شرط لفظاً وردت أيداً
 لم يحرم وإن أبايع بشرط القطع لزم الوفاء به لكن لو أضا على الترك
 فلا بأس والزايد للمشتري ولو كانت الشجرة للمشتري لم يكتف بالقطع ولو لم
 يكن مؤبراً لمشتري من مطالبه البائع بالقطع بعد الرضا فليست أجرة الأرض

ليا من ولوا بيع الشجرة وبقيت الثمرة لم تفلح حاجة إلى شرط القطع بدأ الصلح
 أو لم يبدأ وبدء الصلح في الثمار يظهر النضج ومبادئ الخلاوة ونحو ذلك في القفوف
 والمخوضات الشديدة هذه كلها فيما لا يتلون بان يثمره وفيما يتلون بالاختلاف
 في التلون وفي الرطب بالمصير سيرا وهو ان يرى عليه نقط حمراء أو سوداء
 وفي التفاح والبطيخ والسلم بان يكثر يحسن يحسن في الغالب ويوكل وفي الحبوب
 باشتداد الحب وفي ورق القصاد بان يصير كل رجل البطة ولا يشترط للثقل
 عند شرط القطع بدء الصلح في الكل بل يكفي في عنقودة واحدة أو حبات
 معدودة وفي الرطب في شجرة واحدة وفي البطيخ بطيخة واحدة وفي التفاح
 والسلم والقيط في واحدة وفي الحبوب في شيلة واحدة وفي القصاد في
 ورق واحد كالتأبير ولوا بيع شيئا من ذلك بقصد واحد واتخذ الجند والبنات
 ولم يشترط القطع وقد ظهر البدق في واحد من المبيع فقط صرح البيع وبيع البطيخ
 مفردا من الاصول قبل بدء الصلح أو بعده وخيف خروج الغير لم يحز
 الا بشرط القطع وان امكن الخروج جائز بلا شرط ولو افرغ اصله بالبيع
 بعد خروج الحمل جائز بلا شرط ان امكن خروج الغير والا فلا بد من
 شرطه والحاصل للمبايع والمحدث للمشتري ولو افرغ الاصل بالبيع
 ولا حمل فلا بد من شرط القطع او القلع ولوا بيعهما معا فلا حاجة إلى
 شرط القطع وكل الوبايعهما مع الارض ولو اشترى في الجوهر على ان يحدث
 بعد لم يفسد البيع كما في الثمار والقفاء والباذنجان بشرط القطع ولم
 يتفق حتى جعل التلاحق والاختلاف وارتفع التميز حتى المشتري
 يبيع الفسخ والامضاء والقسم مع البايع بالراضى ولم يفسخ البيع كما

في الفناء والباله بجان والتميز كالبطيخ في الاحوال واذ بايع
 مع الغالب في مثل التلاحق والاختلاف كالبطيخ

لوا خالدا

لو اشترى خنطة على الخنطة المبيعة قبل القبض او بعده وكما لو اتفق
 التلاحق والاختلاف فيما يندى فيه كالفخ ونحوه لكن سمح البايع بما
 حدث سقط الحياز وهو اعراضه لا يملك **وقيل** اذا وقع التلاحق
 والاختلاف فيما لا يندى فيه يفسخ البيع ولو اختلط الثوب بامثال
 بجم او الشيا بامثالها قبل القبض انفسخ البيع ولوا بيع حبة القث بشرط القطع
 ولم يتفق حتى طالت وتعدت التميز لم يفسخ البيع وان لم يسامح البايع فسخ البيع
 ولو اشترى الزرع بشرط القطع ولم يقطع حتى زاد فالزيادة للمبايع حتى اذا
 تسبيل كانت المتسايل للمبايع الا ان يكون قد اشتراه بشرط القطع فلم
 يقطع حتى تسبيل في المشتري ولا يصح بيع الزرع الا بقرين بقرين
 الارض الا بشرط القطع او القلع سواء كان مما يجزئ او سواه كان يبيع
 من ذلك الارض او غيره بشرط ظهور المقصود في الزرع والثمار او الكمام الذي
 لا يزال التلاحق الاكل كالبنين والعنب والكمثرى والسفرجل والامرن
 والعسل والرمان والنارج ويصح بيعها بعد الحصاد والقطا وقبلها
 وهما على المشتري ولا يصح بيع الخنطة والدهن والعسل والحمض واللوز
 والشمس في التسايل قبل الحصد وبعد كالمخنة في البن مع او دون
 وكذا في الصاغة والمعادن وكذا الرزق قال صاحب التمهيد والشامل
 والدمرة كالسفرجل وماله كما ان يراى اهدى ما يبقى الباقي الا الاكل
 كالجوز واللوز والفسنق والفندق والباقل لا يصح بيعه الا بعد من اكل
 التول ولا يصح بيع الجزر والثوم والبصل والفجل والسلوى في الارض ويجوز
 بيع او اقتناء الظاهرة بشرط القطع ويصح بيع القسيط في الارض وكذا

نوع من الشئ لم يكن المظن منه ظاهرا ولا حاجة الى شرط القطع ان يبلغ بعض
منه المالح الذي يوكل ولو باع الجوز في قشره العليا مع النجوة بطل البيع في
الكمل ولو باع الشعير في سبده بالمخنة الصافية او زر عاقل فلور
الحبة بالمحبة اي حبة واحدة صحت **خاتمة** اذا باع ثمرة بعد بدو صلاح
لزمه سقيها قبل الخلية وبعدها قدر ما تنمر وتسلم من التلف ولو شرط على
المشتري بطل البيع ثم ان ترك السقي وتلفت من العطش انفسخ البيع وان تعبت ثمرته
ومني فصلت الخلية سقط المشتري على المقرق سدا وكلا وغيرها ولو عرضت
حاجة من حرا او برد او جراد او ريح او فيلج او سرق او غرق او عرق في
من ضمان المشتري وقبل الخلية من ضمان البائع فانه تلف الكمل انفسخ البيع
وان تلف البعض انفسخ فيه وغيره في الباقي ولو اشترى القمح او القصب في الارض
ليرعى دوائه لم يجر ولم يعم مقام شرط القطع ولو باع قضيب من التمر او الزرع الا
من شريك او من غيره مطلقا او بشرط القطع بطل البيع ولو وهب الثمرة او الزرع
قبل بدو صلاح لم يجر الى شرط القطع **فصل** لو اشترى عبد بغير
اذن سيده لم يجر شيئا بطل وللبائع الرجوع الى غير ما له ما بقي في يد العبد
او غيره عليه الرد ايضا ما بقي وليس للسيد الاخذ منه الا للردة فاذا اخذ
كان مضمونا في يده ولو لم يأخذ وتلف في يده فلا ضمان عليه ولو تلف
في يد العبد او تلف تعلق الضمان به منه لا برقبته وان تلف في يد
السيد فللبائع مطالبة ومطالبة العبد بعد العتق وان ادعى الثمن
من مال السيد قلد الاسترداد ولا يستحقه كالمشتري ولو اجر نفسه او
باعها او رهنها بغير اذن السيد او مالا اخر بطل وبانته صحت ولله في كل

ويطلب

ويطلب ما اعطاه السيد وان يطلو برهنة ويقبل الهبة والوصية ويخالف
نوعه بلا اذن ويطلب الموهوب والموصى به وغرض المانع في ملك
سيده قولا ولا يرتد بردة كصبيك واما المأذون بالتجارة فله البيع
والشرى وكل ما يندرج تحت التجارة وما كان من لوازمها كالنشر
والطبخ والمطبخ الى الخانات والمخاضة في العدة ويسلم المبيع ويسلم
التمن والرد بالعيب واللاجارة ووداها وبيابها وتوكل عبد التجارة
في اعداد المصروفات كشرى الخبز والتم وغيرها الا في مطلق التجارة ولا
يجوز له ان يترفع ويوجر نفسه ويقبل الجعالة ويوكل اجنبيا بخلاف
المطابق وان يبيع ويشترى لغيره وكاله ولو جعل وان يتخذ دعوة
للمجهولين وغيرهم وان يتصدق ويهب ويبر وان ينفق على نفسه
وان يبيع نفسه لغيره الفاضل ويدون عن المثل وان يسافر
وان يتصرف في مكنته بالاشتطاب والاحتشاس والاصطياد و
الانشاب والوصية والاخت من المحدث وان يعامل سيده فانه فعل
كان رهوعا فيما استرده وان يجاوز مرسومه في النوع والزمان والمكان
ولو عين له نوعا كالبر او موصفا كملك لم يصر مادونا في غيرها ولو عين
له شرا او سنة لم يصر بعد انقضائه ولو وقع اليه الفاشترى به شيئا
ولم يقل التجار لم يصر مادونا في التجارة ولو قال التجار فيه او به فله الشري
بعين الالف ويقدر في المدة ولا يزيد ولو قال ابعده راسا
ماكد وتصرف والتجر قلد ان يشتري بالكر منه وباضعافه ولو اذن
اهلا لما لكيف لم يصر مادونا حتى ياذن الاخر كما في النكاح ولو اذن

في التجارة ولم يعط المال قلادة يشترى في المدة ويبيع فاذا اهل
سج يتخذ رأس مال ولا يفر بالاباق وانظار الرق وبالمدبير
الرهن ولا يابان يغصب او يغر نفسه ولو باع السيد او وكيله او اعتقه
او كاتبه او قال حجر على السيد او غرق في غرل وانه انكر السيد ويجوز
المعاملة مع من لا يعرف رقبته وحرية وحرقة لا يجوز له المعاملة
مع من لا يعرف اذنه سيده وانما يعرف سماع من السيد او يقيم من البيعة
او يشوع بين الناس لا يسكن السيد على بيعه وشرائه ولا يقول العبد
انا ما دون كقول الراهن انا ما دون في بيع المهرور ولو علم انه ما دون
فعامله ثم اقصع من التسليم الى قيام البيعة على الاذن فله ذلك ولو اشترى
مالا للتجارة فلبائع مطالبته ومطالبة السيد بمنه كالعامل في الغرض
ولو اقر قبل الغرل يد في معاملة قبل وان اقر لابي او ابنه وبن من
مطلق فلا قال الامام في النهاية والقوانين في الما بانه ولو اقر بعين
في يده اذنا عارية او ودعت او غصب لم يقبل ذلك واذا ركبته الدون
لم يزل ملك سيده عما في يده لكن لو تصرف فيه ببيع او هبة او عتاق
غير اذن الماذون والغرماء بطل وباذنهم صح ولو ديون معاملاته
من رأس مال التجارة ورجمه كسابه المذكرة ومما سلم اليه للتجارة
بعد المعاملة نائباً او نائباً وما فضل لا يتعلق برقبته ولا بما يكتسبه
بعد الغرل ولا يد منه سيده ولا يساير امواله ولو في يد الماذون
ولا بارش الحباية عليه ولا يبدل رقبته ولا يهر الماذون في اولادها
قال صاحب النعمة ولو اقر يا هذا الشيء من سيده لا للتجارة به او قامت

بيته به ثم مات فالسيد كما هذا الغرماء يقاسمهم قال وعلى هذه الوكان
اقر بان بعض الاعيان التي في يده ليست للتجارة بل هذا امر مال سيده
او قامت به بيته ومات تسلم اليه ولا عليك العبد بملكك السيد
ولا يجوز له التصرف فيه الا باذن السيد لكن لو كان ماملكه امته
لم يجر له الوطي وان اذن السيد لكن لو وطى فلاحه ولو ولد فالولد
مملوك السيد والمذبر والمغلو عتقه كالفق ولو ملك من بعضه حر امته
لم يجر له وطئاً ولا هبة وهبة تعلق الدين بالذمة لو كوتب لم يجوز
المطالبة منه حتى يعاق ولو اشترى الماذون شيئاً بشيء فاسد وتلف
في يده تعلق الضمان به منه لا يكسبه ولو اغار شيئاً من الماذون او غيره
فتلف في يده او تلفه تعلق الضمان به منه ولو وقع دابة الى الماذون
السيد في حفظه وارب الناس ما لاجرة او غيرها ليحفظها فملكك عنده
فلا ضمان ولو ركبها ثم تلفت ضمانها وتعلق برقبته ولو كان غير ماذون
وتلف فلا ضمان وان تلفها فتوكلها الوارد غير اذن سيده وتلفه
العبد ويتعلق الضمان برقبته **وقيل** لبيته منه وناقص في شرح
النياب فقول هنا انه يتعلق به منه وفي المودعة انه يتعلق برقبته **فصل**
اذا اتفق المتبايعان على صحة العقد واختلفا في قدر الثمن كمائة او مائتين
مثلاً او في جنسه كالذهب والفضة او صفته كالصحيح والكسار وفي قدر المبيع كعبد
وعبدتين وثوب وثوبين او جنسه كالحنطة والشعير او صفته كالابيض والاحمر
او في قدرها كالعبد بالغ والعبد والجارية بالغتين او في صالح العقد كالشرط
الحيار والاهل او في قدرها وكسر الرهن او قدره او جنسه وكسر الكفيل

والضمان والعهدة وكسرها الاعطاء او البراءة من العيوب وكسرها الوصف
المقصود كالحمل والكتابة وغيرهما من الشروط التي يقبلها العقد ولا يثبت
او الكل يثبت تخالفا سواء بقيت السلعة او تلفت سواء اختلف
المشايان او ورثتها او وكليلهما او احدهما مع وارث الآخر او وكيله
وان كان لاحدهما يثبت قضي له ولو اختلفا في عين المبيع وانفق
في الثمن بان قال بعتك العبد بالف فقال بل الجارية بالف تخالفا
ولو اتاها كل يثبت سكت الجارية للمشتري بالف والعبد ان كان في يد
المشتري اقر في يده وان كان في يد البائع قبل تسليمه الى المشتري او القاري
او يقر في يده ففيه الخلاف فيمن اقر بما رآه وكذا في المقر له ولو اختلفا
في الثمن ايضا بان قال بعتك العبد بالف وقال بل الجارية بخمسة فلا يخالف
بل يحلف كل واحد على النفي المجرد ولو اختلفا في عين الثمن وانفق في عين
المبيع بان قال بعتك داري بدينه الثوب فقال بل بعثته بدينه العبد تخالفا
ولو قال بعتك داري بدينه الثوب فقال هذه ابك فقال بل وهنته حلف
كل واحد على نفي ما يدعيه الآخر فاذا اختلفا فعلى من يدعي البتة رده برفعه
المصلحة والمنفصلة ولما اجرة عليه فان تلف فعليه القيمة او المثل ولو قال
بعتك بالف فقال بل هنته حلف كل على نفي ما يدعيه الآخر وردد
الالف واسترد العين ولو قال هنتك بالف استقرضته فقال بل بعثته
فالقول للمالك يمينه ولا رهف وعليه ردة الالف ولا يمين على الماخ ولو قال
بعتك داري بدينه بعتك هذه او قال صاحبه بل بعثته بدينه انك هذه ابثوب هذا
لم يتخالف قال الامام وكفى يدعي كل واحد العقد الذي ذكره والقول

للمكر ولو قال بعتك هذه العبد بدينه الثوب وثوب آخر تلف
في يدك وقال المشتري بل بدينه الثوب لا غير تخالفا ولو اختلفا في
صحة العقد ونسأده بان قال احدكما بعناه بجر او بخر او بالف او بوزن
غير او بتميز مجهول او بشرط مقصد او اهل مجهول او غير مجهول واخر الاخر
فلا تخالف والقول للمدعي الصحة يمينه وعلى الآخر البينة كما لو قال
هذه العبد الذي بعثته بجر الاصل او وقف وقال بل مملوك ولو قال
بعتك بالف فقال بل بخمسة وزن خمر حلف البائع على الصحة ونفي
سبب الفساد ثم يتخالفان لقد التزم ولو استسرى شيئا وقبض ثم جاء بيمين
رده فقال السيد هذا اما قبضته مني فالقول للمبايع وعلى الراي البينة
ولو قبض المسلم فيه ثم جاء بيمين رده فقال ليس هذا اما قبضته
مني فالقول للمسلم الراي يمينه ولو قبض الثمن من الدائنة واراد الرد
فقال المشتري ليس هذا اما قبضته مني فالقول للمراي يمينه ولو كان
الثمن مقينا كان كالمبيع فاذا وقع هذا الاختلاف فالقول للمشتري
بيمينه ولو استسرى طعاما كيدا وقبضه بالكيل او وزنا وقبضه بالوزن
او قبض المسلم فيه وزنا او كيلا ثم جاء وادعى نقصا ان كان قد ربيع
مثله في الوزن والكيل فالقول قوله بيمينه والالف والقول للداق
وعليه البينة ولو باع عصيرا او خلا واقبضه وبان نجسا او غير افعال
البائع متنجس او نجس في يدك وقال المشتري بل في يدك صدق البائع
بيمينه ولو استسرى لبنا او دبسا وجعله في ظرف ثم وجد فيه فارة
مينته وتنازعاني وقت نجاسته صدق البائع ولو كان الثمن او الثمن

موجباً واختلفا في انقضاء الاجل او اختلفا في انقضاء مدة الاجارة
 فالاصل بقاؤها والقول للمكر بهمينه ولو كان الثمن في الدائنة فسلم
 واختلفا فقال سلمت نعمنا فسلم المبيع وقال البائع بل قضيت به دينا اخل
 كان عليك صدق المشتري ولو اهدت الحنطرة في وقت الغلاء واختلفا
 بعد الرخص فقال الدافع بعثك بكيد او قال الآخذ بل كان قرضا صدق
 الآخذ بهمينه ولو باع شيئاً ثم ادعى انه لم يكن بالغ وقت البيع وامكن صدق
 بهمينه ولو قال البائع بعثك الشجرة بعد التأبير والثمرة لي والحامل بعد الوضع
 او الولد لي واكثر المشتري فالقول للبائع ولو باع شيئاً ومات وظهر انه كان
 لابن البائع فقال المشتري باع في صغر لم يملكك وانكر الابن المجاهد وقال
 لم يبع علي بل باع لنفسه منعديا صدق المشتري كما قال اشتريت من
 مكيك فقال هو وكيلي بل باع لنفسه فالقول للمشتري والتحالف
 في السلم وغيره من المعاوضات كالتحالف في البيع والتحالف ان يحلف
 كل واحد من المتداعين على ائبائه قولهم ونفى قول الآخر يجمع بينهما
 في يمين واحدة فيقول والله ما بعث بكيد ابل بعث بكيد او يقول
 المشتري والله ما اشتريت بكيد ابل اشتريت بكيد او يستحب تقديم
 النفي على الاكبات كما يستحب تقديم حلف البائع والمسلم اليه في
 السلم والموهر في الاجارة والزوج في الصداق والمسد في الكتاب واذا
 حلف احدهما ونفى الآخر عن النفي والاكبات او عن كليهما قضى للمحالف
 عليهما ولو تناحرا قال الغزالي في البسيط هو كالحلفما واذا حلف البائع
 في التحالف قيل للمشتري ان يتحارر امساكه بما حلف فانه اختار سلم اليه

والا فحلف المشتري ايضا ثم يقال للبائع ان يتحارر ان سلمه بما حلف المشتري
 فان فعل اجهز المشتري على القبول وان امتنع كل منهما فصح الحاكم والمنازعان
 او احدهما واذا امتنع فان فسخ الحاكم او المنازعان او الصادق منهما
 انفسخ العقد ظاهراً وباطناً وكل منهما التصرف فيما عدا اليه ويجوز ان
 ان يتقاررا على البيع الا لعقد مشأنف وان فسخ الكاذب منهما انفسخ
 ظاهر الباطن ولا ينفذ التصرف بينهما وبين الله تعالى ولو اراد التقيارر
 على العقد بلا عقد جديد جاز فان لم يتفق فطريقا للصادق ان ينشئ
 النسخ ليرفع باطناً ويحل التصرف واذا تحالفا وفسخ البيع فان بقي للبيع
 بحالة مرد على البائع والزيادة المنفصلة للمشتري وان لقب فعليه
 ارش النقص وان تلف فعليه قيمته يوم التلف ان كان حشياً كالموت
 وقيمة يوم الخروج من ملكه ان كان حكمياً كالاعتاق والوقف والبيع
 والهبه والاستيلاء وان تلف بعضه كما عدا العبد بين او ثوبين فعليه مرد
 الباقي وقيمة التلف ان مرضى البائع والناقصتهما ولو اختلفا في
 القيمة فالقول للمشتري ولو كان المبيع ابقا عند الفسخ لم يمتنع الفسخ
 ويغرم القيمة للمحلوله فاذا عاود رد واسترد ولو كان موهوباً او مكتوباً
 غير بين الصبر الى الفك والعجز وبين احدى القيمة وللمرد ولا استرداد
 بعد الفك والعجز ولو كان متاجراً غير بين المترك الى اخر المدة ولله
 اجرة المثل لمدة الباقية على المشتري وللمشتري على المتاجر وبين
 احدى القيمة والمرد ولا استرداد بعد المدة **كتاب السلم**
 ولما كان **الاول** الصيغة وهي الايجاب من المسلم كما سلمت

واستفك والقبول من المسلم كما سلمت واستسلمت وقبلت ولو تقدم
لفظ المسلم وقال استسلمت اليك واستسلمت لك اليك او قيل صح
وتعقد بصرح البيع اذا اقرت بما سلم بان يقول بعتك كذا اسما ملكه او
او بكذا اقر مع النية وصارته ايضا بان يقول هذا مني كذا اسما ملكه او
وشروط الصيغة كشرطها في البيع **الثاني** المتعاقدان وشروطهما التكليف
والاختيار وعدم الحجر بالنسبة للاسلام الا اذا اسلم في العبد المسلم والمسلم
كافر والمسلم اليه والعبد غير حاصل عنده **الثالث** رأس المال وشروط الطهارة
والانتفاع والولاية عليه اذا عقد بعينه والمقدرة على التسليم والتسليم
والعلم بعينه ويقدره اذا كان في الذمة ويتوعد اذا كان في البلد نقل المست
او كثر والرؤية اذا لم يكن في الذمة وذكر صفاته الا اذا كان عرضا متقوما
في الذمة وان كان مثليا فلا وسليم في المجلس وسليم محذوران كان منفعة
ولو تفرقا قبل قبض البعوض بطل فيه لا في المقبوض وغيره ولو قبضه واودعه المسلم
قبل التفرق هان ولو قضى به ديناً للمسلم وتفرقا قال القاضي حسين بطل التسليم
وقال صاحب الهندية صح على الصحيح ولو كان له دين في ذمة العير فقال اسلمت
اليك الدرهم التي في ذمتك في كذا او قيل بطل ولو حال المسلم برأس المال على
غيره وتفرقا قبل اتمام انفسه العقد فان كان بعد فان قبضه المسلم وسلمه اليه
كفى وان قال للمحال عليه سلمه اليه وسلم لم يكف الا ان يات هذه المسلمة
وبرده اليه ولو حال برأس المال على المسلم وتفرقا قبل التسليم بطل ولو اضر
رأس المال فقال المسلم اليه سلمه ففعل كفى ويكون المحال وكيل عن المسلم اليه
في القبض ولو وجد رأس المال في يد المسلم اليه فقال المسلم سلمت اليك العقد

145
التفرق وقال المسلم اليه بطل قبله واقام كل بينة فيبينة المسلم اليه او لم تكن
بينة فالقول المدعى الصحة كما في علسه ولو كان في يد المسلم واذا في الفساد وقال
المسلم اليه قبضته منك وسلمت اليك ودعوت او غصبته مني فالقول للمسلم اليه
ويجوز ان يكون رأس المال شيئا لا يجوز المسلم فيه كالجواهر الثمينة ولو كان
رأس المال خرافا او متقوما ولم ينضبط القيمة ونفس السلم بالاقالة او غيرها وتنازعا
في قدره فالقول للمسلم اليه ولو اتفقا فيه وهو باق واسترده سواء كان مقينا
في العقد او عين في المجلس دون العقد **الرابع** المسلم فيه وله شروط **الاول** ان يكون
دينا فلو قال اسلمت اليك في هذه العبداء والثوب بطل ولو قال اشتريت منك ثوبا
او عبدا صفة كذا او كذا ابدن الدراهم او بعض دراهم مثلا في ذمتي صح ويكون بيعا
اعتبارا باللفظ حتى لا يجبت تسليم الثمن في المجلس ويبت فيه خيار الشرط ويجوز الاعضا
عنه ولا يشترط الرؤية فيه والفرق بين هذه المسئلة والتي في البيع ان استقصا والوصف
لا يقوم مقام الرؤية هناك يورد العقد على شيء معلوم غير مرئي وهناك على
عين في الذمة غير معين ولا مرئي ويصح السلم هالاهو موقفا فان صح صرح باحدها
فتوذا وان اطلق العقد هالاهو كالمبيع والاباحة والصدوق وغيرها وقاية الدول
من البيع الى السلم المحال ان المال يرتبها لا يكون حاضرا مرئيا فابعد قبل الاضطرار
والرؤية يبطل ببيع وان اضر فيفوت المشتري فيعذر الى السلم **الثاني** ان يكون
معلوم الاجل اذا السلم موقفا فلا يجوز التوقيف بما يختلف كالنقد والمدى
والعطاء وقدم الحاج والائراء والاكراذ او الى الشتاء والصيف او الخريف
او الربيع الا ان يريد الوقت ولا يجوز التوقيف بفتح النظار في فطر اليهودي
فلما سائر اعياد الملل الا ان يعرف المسلمون في البلد او المتعاقدان بان كانوا منهم

واسلموا ويجوز التأخير عن شهر ربيع الأول والعيد ولو وقت بغير الحجج او
 العيد والربيع مطلقا صح ونيز على الاول والتأخير بشهر الروم والفرس
 وبالنيز حيز وظهر بان حيز ربيع الرومية تسري في الاول تسري في الآخر كانت
 الاول كانت في الآخر سباطا اذ امر بستان ابا ان حيز ان يكون ابان الاول
 وبالفارسية فروردين ارد بهشت خرداد تير مرداد شهر يور مهر ابان
 ان ردي بمهر اسفند واربعة والبقية من اليوم الاول من فروردين وهو
 اول الربيع والمهر بان اليوم السادس عشر من ربيع ماه وهو اول الخريف
 وكل شهر من شهور الروم احدى ثلثون يوما الا الثاني والسابع والسابع
 التاسع والثاني عشر فانه بعدون كل شهر منها ثلثون يوما الا السباط
 فانه بعدون في ثلث سنين متوالية ثمانا وعشرين وفي السنة الرابعة تسعا
 وعشرين ومجتمعا في على الاثر وهو اهل الحجة او يستوي فان اطلو ترل
 على الملاية وان قيد بالسنة الفارسية او الرومية او الشمسية او القمرية
 او العدديّة وهي ثلثمائة وستون يوما كل شهر ثلثون يوما وتزاد في الاخر خمسة
 ستمائة المستورة والرومية ثلث سنين متوالية كذلك وفي الرابعة ثلثمائة وستين
 وستون يوما والشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الاخر ثلثمائة
 وخمسة وستون يوما والقمرية ثلثمائة واربع وخمسون يوما وخمسون يوما وسدسه
 وقض ما بينهما عشرة ايام وثلث وربع عشر يوم هكذا ذكر في المغرب وغيره ومطلق
 الشهر محل على الملاية ايضا فان جرى العقد في اول الشهر اعتبر الهل بالاهلة
 تامة كانت او ناقصة وان جرى في خلا لدرعد باقية بالايام والشهور بعدها
 بالاهلة ثم يتم المنكسر ولو جرى العقد في اليوم الاخير فان خرج الاخير كاملا

١٣٣
 يتم المنكسر وان خرج ناقصا عند الدين باستداخه ولو اسلم الى عشرة ايام
 فالابتداء من العقد ويتم المنكسر ولو قال اسلمت اليك فبقضي ثلثين يوما
 وثلثين ليلة ويتم المنكسر ولو قال الى يوم الجمعة او الى رمضان هل يقول حيز منه
 ولو قال محلة في رمضان او في الجمعة او في شهر كذا او في سنة كذا ابطال
 ولو قال الى اول شهر كذا الاخره فقيه خلا وقال الامام والبقية صح وينزل
 على الجزء الاول والاخر هذا هو المذهب كذا في شرح الباب والحاوي وتعليقه
 ونقل صاحب العزيز والروضة عن عامة الاصحاب انه يبطل وقال في شرح الصغير
 الاشهر البطالة والاقوي الصحة ولو اسلم في حيز الى اهلين او اهل او في
 حنين او احناس معلومة الى اهل صح لما لوباع بهم منج او تخمين او اكر
الثالث ان يكون عقد ورا السليم عنه المحل وذلك في السلم الحال في الحال
 وفي الموقبل عند المحل ولو اسلم في الربيع في الشتاء او في لحم الصيد حيث يوز
 وجوده او فيما يغلب على الظن وجوده ولكن لا يحصل الا بحسنة شديدة
 كالقدر الكثير من الباكورة او عند النقاد بطل ولو اسلم في شيء لا يوجد
 ببلده ويوجد بغيره فان اعتيد نقله للبيع لا تخف والمصادر ان صح والا
 فلا ولو كان عام الوجود وانقطع عند المحل بما يحترق بين الفسخ والصرح
 الى الوجود فان اهان ثم اراد الفسخ مكف ولو صرح باسقاط الخيار لم يسقط ولو
 اسلم في شيء ثم عرضت افة قبل المحل علم بها انقطاع الجنس لدى المحل واذا لم يفي
 لم يتم السلم حينئذ بل عند المحل واذا لم يوجد المسلم فيه في البلد اصلا او لا
 عند طائفة من البيوع او لا في بلد يفسد بالنقل اليه فهو منقطع
 ولو كان يباع بمثل غال فليس يقطع بل يجب تحصيله وكذا النقل من دون



الرجع ان يكون معلوم القدر بالكيل او الوزن او الرزق او
 العدة فلا يصح في كندرج الخلو واقرأها لاعم الكندرج والابدونه تعدد
 الضبط كيدا ووزنا ودرعا وعدا ويجوز في البطح والفتاء والرمان و
 السفجل والبادنجان والرايح والجزر والشحم والسلق والفجل والبصل
 والثوم والياسمين وفي القث والعصير والبقول بالوزن ووزن الكيل والعدة
 ويجوز في الجوز واللوز والعستق والفندوكيدا ووزنا اذا لم يختلف قشره عما
 فان اختلف ولا يصح ويجوز في المكمل كيدا ووزنا وكذا في الموزون اذا
 تأتى كيله وقياسه فلا يجوز قنات المسك والعنبر كيدا ولا في البقول حرمها
 ولا في الجوز واللوز عدا او يجمع في اللب والاجر بين العدة والوزن ثم الامر
 علوا تقريب ولو عتق كيدا لا يعاد به الكيل كاللوز والقصعة بطلوا له اعتبد
 صح وفي الثعابين ولو قال اسلمت اليك في ثوب كمد الثوب او في صاع حنطة
 كمد الحنطة لم يصح ولو اسلم في ثوب ووصفه ثم في اخر تلك الصفة صح ان كافا
 منذ اكرت لتلك الاوصاف ولو اسلم في حنطة ضيقة بعينها او قرصة بستان
 بعينه او قرصة صغيرة لم يجز ولو اسلم في قرصة فاهية او حنطة قرينة كبيرة **الخامس**
 ان يكون معلوم التسليم من حيث المكان كمن حيث الزمان اذا لم يصلح الموضع
 للتسليم او كان صالحا ولم يمتد مؤنة واذا لم يجز التسليم فان عتق بعين فان اطلق
 تر على موضع العقد وليس المراد بمكان العقد ذلك المكان بعينه بل المراد ذلك
 البدة او القرينة او الثمن في المتعة والاجرة والصدقة وعوض الخلع والكتابة
 كالتسليم فيه **السادس** ان يكون طاهرا منتفعا به حشا وشرا ولا يصح في الكلب
 والحمر والماسد والنمل والذئب والذئب والضبع والصفاقيتين وسائر

آلات الملاحية ويصح في المسك والجراد والفهد والفيل والصقر والشاهين
 والعقاب ولا يصح في الشيخ الهرم لانه الضعف عيب ولا يصح في الجرب
 كالملم الا عجب ولحب المسوس واللبث الحامض **السابع** ان يكون
 منضبطا الصفات فلا يصح في المراس والحلاوي والمعاينة والفواخي
 وفارة المسك وفي القسي والنبال بعد الحرط وفي النعال والخفاف والمغازل
 والسفر والسياب المعول عليها بالابرة غير خيس كالذهب والابر يسيم على الكنان
 والقطر بحيث لا ينضبط او كافها وفي الخنز ودهن الالبية وفي اللب المطبوخ و
 المشوي وفي الربوب وفي الملباء المطبوخ وفي الدبسر وفي السكر والفانيد
 وفي الجبة المحشوة والبخاف والطنفسة وفي الزلاي المنقوشة وفي رؤوس
 الحيوان والاكارع وفي الجلود والكروثر والزرق والرو في القطر مع الجوز
 وفي القرع مع الدود وفي المنطرة المختلطة بالشيء والروان وفي الارز
 والعسل في قشره وفي سائر الجوز في غلافها كالجوز واللوز في قشره العليا
 في الجباب والكيزان والجيران والطساس والقمام والطباخر والمراجل
 والمساير في البرام واللاواني المتخذة من الصفر والنفاس والزجاج وفي
 العقار والنجيد ويجوز في العقاب والخنز والبرد وفي الجوز الطري واليابس
 والاقط وفي خمل التمر والزبيب وفي المسك الذي عليه ملح وفي السند
 والعسل والشع وفي الحيوان المنتفع به وفي التمر والربط والمنطرة و
 السعير والمديق وسائر الجبويات وينها وفي اللحم المالح والمقد يد
 ولو ظهر عليه الملح وفي الشحم والالبية واللبد والطحال والطينة والريث
 وفي اللبن والزبد وفي دهن السمسم والبرز وفي الصوف والقطر

والقنب وفي الحديد والرصاص والصفوف في الذرايع والمدنا في غير هاتين
 حالاً وموجلاً وفي المنافع كتعليم القرآن وغيره وفي غرار القطر والكتان
 والصوف المصبوغ وغيره وفي الصياغ من الما برسم والقطر والكتان وفي
 القباء والقمص والسرور والجديدات وفي الخشب والقصب وفي انواع
 العطر كالمسك والعود والكافور والزعفران والعود وفي الزجاج والطين
 وفي الجص الحام والتورق والاسفيداج وفي الشب والكبريت وفي عجائر
 الارضية والابنية والاولاني وفي الطرود المصبوبة في القالب وفي
 الاسطال المرتجة والداون وفي صرعات القمر والبقا التيسية لانها
 طاقه واحدة وفي الصحاف وفي الكاغذ في عدة ا وفي الاجر المطبوع
 وفي النقط والقيرو في الديبايح المنقوش المنضبط نقشه وفي الاشجار
 الصغار للغرس وفي القوم وزباد وفي العفص الابيض والافخر لا المختلط
الثامن ان لا يغزو وجوده بذكر تمام الاوصاف ولا يصح في اللآلئ الكتاب
 والبراقيت والعتيق والزهرج والمرايا والاني الجارية وولدها
 او اختها او امها او احد مناسبا ولا في شاة وسلحنتا ولا في جارية
 او بهيمة حامل او لبون **التاسع** ان يعرف المطبوعات وعدلات
 اخوان غيرهما صفات المسلم فيه والمكيا والمشر وطاقت لم يعرفوا الدقنا
 كاتواع العطر والادوية والعقاقير او لغاية الالفاظ المستعملة فيها
 بطل وان عرفوا صح ولا يشترط حضور العدلين هناك **العاشر** ان يذكر
 بحيث لا يبق عليه النزاع ففي الرقيقين ذكر النوع كالتركي والرومي
 وصف النوع انه اختلف واللون ووصف البياض بالتمرة او الشقرة

125
 والسواد بالصفاء او الكدرة والذكورة والانوثة والشف والامر على التقريب
 والقدر طولاً وقصراً وربعا والسيابة والبكارة وفي الابل والبق والغنم والبعال
 والحمر يدكر الذكورة والانوثة واللون والنوع كنعم بن فلان والمنسبة الي
 قبيلة كنعين ثمة سبتان وما لا ينتج كالبغل ينسب الى البلد وفي الطيور
 يدكر النوع والصغر والكبر عيشة وشها ان عرف وفي اللحم يدكر الجنس والنوع
 والوزن واقد من ذكر او انثى حصي او فحل صغير او كبير ضيع او قطيع جديع او ثني
 راعية او معلوفة من الفخذ او الكتف او الجنب وفي لحم الصيد يدكر ما
 ذكر في سائر اللحوم غير المضي والمعلوف ويدكر ان كان صيد امولة او سهم او حمار
 وانما كلب او فهد وفي لحم الطير يثبت الجنس والنوع والصغر والكبر والوزن ان
 نرى او يجري طري او صالح ولا يلزم قبول الرأس والرجل من الطير والذئب
 من السمك خلا والمغظم المعتاد مع اللحم وفي التمر يدكر النوع والبلد واللون
 والكبر والصغر وكونه جديدا او عتيقا وفي الرطب يدكر الكل الا الجديد
 والعتيق وفي الحنطة والشعير وغيرها من الحبوب يدكر اللون والنوع والبلد
 واللون وصغر الجئة وكبرها وهدارتها ودقنتا وكونها جديدا او عتيقا سقيا
 او عديا وفي الدقيق يدكر ما يدكر في الحبوب او النخعة والحشونة وفي المعنى
 العفصية كبلده ولونه ووزنه وصغره وكبره وجديده وعتيقه وفي التبن
 يدكر ان كان بخر حنطة او شعير والكيل والوزن وفي العسل يدكر ان كان حليجا
 او بلدي او صيفي او خريفي ابيض او اصفر عار الانوار او الشيخ وفي اللبن
 يدكر ان كان من غنم او بقرة ضان او معر او جاموس من راعية او معلوفة وفي السم
 يدكر ما يدكر في اللبن وان كان ابيض او اصفر خريفي او ربيعي قال القاضي

ابو الطيب ويدكر الحديد والعتيق وقال الشيخ ابو حامد لا يجب والزبد
 كالسمن ويدكر زبد يومه او امسه ويجوز في اللبنة كيدا ووزنا وليس في
 الزبد والسمن الجاهل الماء الوز في الجبن يدكر نوعه وبلده وانه رطب
 او باس و في الصوف يدكر بلده ولونه وطوله وقصره وانه ربيعي او خريفي
 من الماء او الاني ويجوز في المغسول ان لم يقبض الغسل والشعر والوبر والصوف
 والكل موزون وفي القطن مبيد لونه وبلده وكثرة لحمه وقلة الخشونة
 والنعومة والحديد والعتيق ويجوز في الخيلج والمطلق ينزل على ما فيه الحب
 وفي الاريسم يدكر بلده ولونه ودقته وغلظته وفي الغزل بلده ولونه والخشونة
 والنعومة والحديث والعتيق والدقة والغلظة ويجوز في المصبوغ ويدكر صبغه
 والكل موزون وفي الساب يدكر جنسها ونوعها وبلدها والطول والعرض والغلظة
 والدقة والصفاة والرقعة والنعومة والخشونة ويجوز في المقصور والمطلوب ينزل
 على الحام ويجوز في المصبوغ قبل الشبع وفي المصبوغ بعد كالبز خلا وقال في الكبير
 والروضة المشهور المروفي في كتب الاصحاب انه لا يجوز وقال طائفة منهم الشيخ
 ابو حامد والمأورد يدكر نوعه وهو المذكور في شرح الباب والمحرو وقال في المرح
 الصغير الاشر الاول والاقص الثاني وفي القصير والعراويل يدكر الطول
 العرض والضيق والسعة والدمر وفي القباء يدكر الطول والعرض والسعة
 والدمر والطهار والبطانة والكل مذروع وفي الخط يدكر النوع والغلظة
 والدقة والوزن وانه من نفس الشجرة او غصانه وفي الجند يدكر النوع
 والطول والعرض والدور والدقة ولا يجوز في الخروطا وفيما يطلب للعرش
 يدكر العدد والنوع والطول والدور وفيما يتخذ منه القسي والشهاس

١٣٦
 والموايد والاطباق والمغارف والملاعف وفي السرج يدكر النوع والدقة
 والغلظة والطول والعرض والدور وزاد بعضهم وانه جيلي او مسلي وبعضهم
 الوزن وفي القصب للاحراق والسقوف والاحصاء يدكر النوع والوزن والغلظة
 يدكر العدد والطول والدور وفي الحديد يدكر النوع واللون والدكورة
 والاقومة والخشونة والكيف وفي الرصاص يدكر النوع من قلعي وغيره
 وفي الصقر من شبه وغيره ويدكر لونهما وخشونتهما وليتهما والكل موزون
 وفي الرهام يدكر اللون والنوع وصفاؤه وطوله وعرضه ودوره ان كان مدقولا
 والمخطوط فيه وفي هجارة الابنية يدكر لونها وطولها وعرضها وغلظتها ودقتها
 وكونها جيلية او مائية ولا يشترط ذكر وزنها وفي هجارة الارحية يدكر سعة
 ثقبها وضيقها ايضا وفي الجص والنوم يدكر ارضها ولونها ووزنها ولا يجوز
 اجمالا في المسالك والابر والمسامير يدكر نوعها وجنس الحديد ونوعه ودقتها
 وغلظتها ويجوز في الحلي المصمتة والمجودون المحشون بالزهر بشرط ان يكون من اسر
 المال غير النقدي وفي الكاعد يدكر نوعه وبلده ولونه وطوله وعرضه
 وغلظته ودقته وزمانه وفي النفط يدكر بلده ولونه ونوعه وهو مكبل
 وفي الماخر يدكر طينه ولونه وطوله وعرضه وسكبه ووزنه كاللبنة
 واذا التي يما قرب منه وجب القبول ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في السلم
 بل المطلوب محمول على الجيد وينزل على اقل الدرجات وكذا اسائر الاوصاف
 فاذا التي بما يقع عليه اسم الوصف المشروط الفخ وجب القبول **الحادي عشر**
 ان يدكر الاوصاف بليغة يعرفها المتعاقدان وعدلان اخران غيرها
 ولا يشترط حضورهما عند العقد ولا يصح الاستصناع وهو ان يلزم ذمة

الغير اجماعا او سلما ويضيق له رخصا او قولا او غيرهما مقايض بغير **تكملة**
 اذا اتى المسلم اليه بغير الجنس المسلم فيه او نوعه كالزبيبي الاسود من الاحمر
 والمنظرة البيضاء والمسقية بماء السماء من المسقية بماء الارض بالكلوس
 حرم القبول وان اتى بجنسه او نوعه وكان اردي من المشر وطاهرا بقبول
 ولا يجب وان كان اجود وجيب وما اسلم كيلا قبضه بالكيل وما اسلم وزنا قبلا
 وجزم العكس والمقبوض مضمون ولا ينقد التصرف فيه ويجب ان يكون نقيًا
 من الزوان والمد والراب والشعير والفصيل الا اذا قل وقد اسلم كيلا
 ولا يزول ملكيا ولا يضع يده على الجانب ولا مطالبة قبل الحمل لكثره
 بيد المسلم اليه في مكان التسليم وجب القبول كسائر الديون المؤجلة الا اذا كان
 له عرض في الامتناع بان كان في زمان نديا وكان حيوانا محتاجا الى علف او
 حنطة او قطن كثيرا محتاجا الى موضع لها ولوجاء به في غير مكان التسليم
 فان كان الموضع محققا او نقلا مؤثما لم يلزمه القبول والا لم يلزم ولو لم يكن
 مؤجلا او كان وقد دخل وجب القبول او لا يبرأ ان اتى به في مكان اخر في غيره ولم
 يكون نقلا مؤثما ولو وجد المسلم اليه في غير مكان التسليم وقد هل لم يكن
 له المطالبة به وينقل ان كان له مؤثما ولا المطالبة به او بمؤثم النقل
 لينقل بنفسه والمطالبة بالقيمة المحيولة وان لم تكن نقلا مؤثما كالدراهم
 او كان وقد ضرر به ونافذ المطالبة به ويجوز بشرط الرهن والتفيل والاشهاد
 في التسليم ولو لم يقبل المسلم اليه خير المسلم ولو لم بشرط في العقد او في المجلس لم يلزمه لكن
 لو تبرع المسلم اليه بالرهن وسلم او تكفل شخص بغيره **فصل**
 القرض عند اليه واركانه الصيغة والقرض والمطالبة والمعاقدات

وشرطها

وشرطها ما شرط في البايع والمستري وان يكون المقرض من اهل التبرع
 والصيغة ان يقول المقرض اقرضتك او ائمتك او ائمتك او ائمتك او ائمتك او ائمتك
 واصرف في هوايك وردي له او ملكتك على ان ترده مثله ولو اقرض علي
 ملكته فيه ولو اختلفا في ذكر البذل قال القول للاخذ في وجهه والا صح خلافه
 والقياس المخالف كفي دعوى البيع والمدة ثم الرد ويشترط القبول ان يقول
 اقرضت او استقرضت او استلقت او علكت او قبلت شروطا
 شروطها في البيع والمقرض شروط **الاول** ان يجوز السلم لما لا يجوز السلم فيه لا يجوز
 اقراضه الا الخبز فانه لا يجوز السلم فيه ويجوز اقراضه وزنا لا عدا او انا العقار
 فانه جاز اقراضه ومن اسلفه على ما سأل في الشفعة ولا يجوز اقراض الرقيق
 وهو المحقرة وما جاز السلم فيه اقراضه الا الجارية المحقة للمقرض بالسخاء او
 الملك فانه لا يجوز اقراضه ويجوز المحرمة بنسب او رضاع او ماهرة او عتق
 او توثق **الثاني** ان يكون معلوم القدر بالكيل او الوزن او الدرهم او العقد فلا بيع
 جزافا او تخمينيا ولو اقرض كفا من الدراهم بطل ولو اقرضه على ان يسبانه مقداره
 ورده مثله صح ولو اقرض براضا بغير قيد **الثالث** ان لا يجزى منفعة
 فلو شرط ان يرده الجيد عن الردي او الخالص عن المغشوش او زيادة على المأخوذ
 او ببذل اخر ولد فيه غرض خوف ورواج وغيرهما فسد ولا يملك التصرف
 فيه وهو كالمقبوض ببيع فاسد ولو اقرض بلا شرط فدية اجود او اكر او ببذل
 اخر جاز ولا فرق بين الربوي وغيره ولا بين المشهور بركة الزيادة وغيره
 ولا يجوز بشرط الاجل فان شرط ولم يكن للمقرض غرض صح القرض ولغي
 الشرط وان كان غرضه بان كان زمان نديا والمستقرض على قيد القرض

وبحسب شرط الرهن والكفيل المعينين والاشهاد والافراز عند الحاكم ويملك
المأخوذ بالتبضع ككت لواراد المقرض الرجوع وقد بقي بحال فله ذلك ولو رده المستقرض
وجب عليه القبول والتزويد للمستقرض ولو قال ادفع مائة من جملتي فضاء على الحركي
فلان ندفع ثم مات المام فليس للذافع المطالبة من الآخذ ولا للاخذ الرقبة اليه
ولو رده ضمن للورثة وهو الذافع يتعلق بتركه الميعة عما لا يما دفع خصوصا
ولو تفرق بالمستقرض في غير مكان الا قرض فليس المطالبة بدو وينقله ان كان له مؤنة
ولا بمؤنة النقل لنقل هو لكن لمر المطالبة بقيمة بدل الا قرض وقت المطالبة
ولا ردة ولا استرداد وللمطالبة بدان لم يكن لنقله مؤنة او رضى بدونها
واذا استقرض فليارة مثله صورة واذا بعث للمقرض هدية جاز قبولها
بلا كره ويستحب ان يرد اجود من المأخوذ واكثر ولا كراهة في اخذه ولو اقرض
نقد افاضت الامام نقد اخر فليس للمقرض الا الاول من ايدى كان اونا قصا
ولو كان له دين اخر فامرا ثانيا بالتقاضي بشرط ان يقضيه او يبعثه منه فقبض لم يكون
قرضا ولا بيعا ولا راجعة مثل التقاضي ولو اراد ان تقضيه بعد ذلك جاز ولو قال
خذ هذه الخنطة وانزعها لنفك فتوكما لو قال خذ هذه الدنيا واشترى
فقبض لنفك فتوا ببعثه وقد مر في شروط المبيع ولو قال انزع ارضي لنفك
فتوا بانه لا يشترى العوض ولو قال اقرضني مائة درهم من فلان وكل عشرة
فتوا بانه لو استقرض من خنطة من اخر فاجاز المقرض المأخذ من ماله ولو كان
معيث فاحذوا خنطفا في القدر صدق القايض ولو ردها اليه ياذن المقرض
وهناك حافظ لبرئ وان لم يكن لم يبرء ولو تلفت تلفت من ضمانه ولو
كانت ودية او غصبا وردها باذن بريء ولو دفع النفا الى اخر ثم قال لا اله الا الله

بسم الله **كتاب الرهن** ولما كان **الاول** الصيغة وهي اللامحاسب
من الرهن والمقبول من المدين سواء كان مشروطا في عقد وغير مشروطا ويصح
رهنا التبرع والابتداء والمقبول في المعاطاة واللامحاسب كفي البيع ومشروطا
كشروطها في البيع فاذا مشروطا مشروطا فان كان من مقتضى العقد كشرط البيع
في دينه او تقدمه على الغراء او ان لا يبيع الا باذن او من مصالحه
كشرط الاشهاد لم يؤثر في العقد وان كان غيرهما وكان ينفع الرهن
ويصح المرتبة كان لا يبيع في الدين او لا يبيع الا بعد المثل شهر او الا بالكر
من غير المثل وكان ينفع المرتبة ويصح الرهن كشرط ان يكون زوايا مملوكة
للمرتبة او موهوبة عنده فسد الرهن والعقد المشروط فيه **الكتاب الثاني** المتعاقدا
وشروطهما التكليف والاختيار واطلاق التفرق في رهنا ماله وحفظ المصلحة
والاحتياط في ماله غيره فهو الوالي ماله الصبي والاميرتان له مشروطات
بالمصلحة والاحتياط ولا فرق بين ان يكون ابا او جدا او وصيا او قاضيا
او قايما من صور المصلحة في الرهن ان يشترى للطفل ما يساوي ما ينبغي
مثلا بماهة نسيئة ويهز بها ما يساوي ما تم من ماله ولو امتنع البائع الا برهن
ان يزيد على مائة رطل الوالي الا ان يكون المرهون عقارا او مؤنفة وقيل
لا يجوز ايضا ومنها ما اذا وقع خوف غيابة ماله اذا لم يكن اداءه في الحال او لم يبيع
الا بشرط الرهن لان الايداع والحالة هذه ممن لا يمتد اليه اليد جاز فالرهن عنده
او في ومنها ان يقترض الحاجة من النفقة والكسوة او لتوفية ما رزقه بالطلاق
او غناية او لاصلاح ضياعه ويهرقها ان تقا بالغلط او لخلو دين مؤقلا او ورود
مال غائب او لنفاق متاع له كاسد فان لم يرتقب شيئا من ذلك فيبيع قدر رهن

او من استقرضه وحيث جازا الرهن فالشرط ان يكون المرتهن امينا
 ومن صور الصلح في الارتهان ان يتعدى على الولي استيفاء دين الصبي على
 الغير من اطلاق او جباية غير تفهيم اليه الميسر ومنها ان يكون دينه مؤقلا بان ورث
 كذا ويترفع المديون بالرهن او باع ما له نسيئة بالعبطر وبيع ما له
 نسيئة مشروط ان يكون البيع باكر من ثمن مثله نقدا وان لا ينقص غرض
 مثله نسيئة وان يكون الاجل قصيرا عرفا وان يرتهن به شيئا وان باع باضعا
 الثمن من ماله وفي الاجل قريب ولا يقوم الضامن والكفيل مقامه وان يكون
 المرهون واقيا بالثمن وان يشهد عليه ولا فيبطل البيع ويضمه البايح
 بالاقباض والمشتري بالقبض واذا ارتهن جازا رهن بكل الثمن ولا يشرط
 استيفاء قدر المبيع نقدا فلو باع ما يساوي مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة
 بمائة وعشرين نسيئة واخذ بالكل رهنا او ما يساوي مائة نقدا بمائة وعشرين
 بمائة نقدا وعشرين نسيئة وارتهن صح ولو باع ما يساوي نقدا ومائة
 وعشرين نسيئة بمائة وعشرين نسيئة وارتهن بمائة فحسب بطل البيع ومنها
 ان يقرض ماله او يبيعه لضرورة تبيع ويرتهن عقارا فان لم يجد ضرره رهن
 عقارا فنفقوا لان كان الرهن نفقة مليا فان لم يجد وتحقق ضياع المال
 فالاقراض صلح ولا يجوز ايداع ماله ما امكن الاقراض وشرط ان يودع ايضا
 ولا قراض ماله شرط الخوف الا ان يكون المقترض قاضيا ولله يكون المقترض
 امينا مليا وان يرتهن به عقارا ثم منقول لا على ما ذكر وان يشهد عليه
 ولا فيبطل وهم مال المجنون والمجنون بالسفك حكم مال الطفل في الرهن
 والارتهان ورهن المكاتب وارتهان بآلة السيد جائز وبغير اذنه

١٢٩ فلا وهذا هو المظهر في الشرح الكبير والصغير والسكيب في كتاب الرهن
 والكتابة وهو الصحيح في الروضة والمذكور في شرح الكتاب في كتاب الكتاب
 ايضا وفيه **٢** كل هو كالولي ولا يحتاج الى اذنه وهو الذي ناقص في
 الروضة وشرح الكتاب في كتاب الرهن ونقل في تعليق الحاوي الما قبله من المعظم
 والثاني عن جماعة والعبد المأذون كالمكاتب وليس له الرهن لنفسه وكسوته
 وتوقيه ما لزمه ولا يتصور له الضياع ليقض له الاقراض لاصلاحها ولو قال
 لعبده اتجر ولم يدفع اليه مالا فلا يبيع والشري جالا وموقلا والرهن والارتهان
 قائم ففضل شيء كان كالمذوق للتجارة **الكتاب الثالث** المرهون ولد شروط
الاول ان يكون عينا فلا يصح رهن الدين ولا منقعة العين ويصح رهن
 الشايع من شركه او غيره ولو رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة باذنه او
 بغير اذنه صح فان قسمت ووقع المرهون في نصيب شريكه انفك وبغرم الرهن
 قيمته ليكون رهنا مكانه وقبض الخمر الشايع بقبض الكل فان اذن الشريك قبض
 وان ابي فان رضي المرتهن بيد الشريك جاز وناب عنه في القبض وان تنازعا
 نصب الحاكم عدلا يكون في يد لهما ولو رهن جارية عند محرم او اجنبي وهو صغير
 او مجنون لا تشتر في كالعبد وان كانت كبيرة والمرتهن ثقة وعنده زوجة او
 جارية او مشوة ثقات فلا بأس والا فتوضع عند محرم او امرأة ثقة او عدل
 بالصفة المذكورة في المرتفق **الثاني** ان تكون قابلا للبيع عند حلول الدين
 فلا يصح رهن المستولدة والمكاتب والوقف وسائر ما لا يصلح ببيعة الا المذبر
 والمعلو عنه بصفة يتيقن وجودها قبل حلول الدين او يحتمل كعدم غائب
 وشفاء من مرض فانه لا يصح رهنهما وان صح بيعهما ويصح رهن الولد الصغير

دون الام وبالعكس ويباعان معا ان احتيج ويوزع الثمن على قيمتهما وهويات
يقدر الام جارية لا ولد لها فتقوم وحدها ثم مع الولد فمما زاد فهو قيمة الولد
صرف الام اهن وهذا هو الاظهر في الخبر والمذكور في شرح الباب والمأوى وتعليقه
وقيل لا يقدر الام جارية بلا ولد بل يقدر حاضنة وتقوم ثم يقوم الولد
مع الام قال في الشرح الكبير والروضة وهذا اما اوردته الاكثرون **الثالث** ان لا
يتسارع اليه الفساد قبل حلول الدين الا ان يمكن تخفيفه كالرطب الذي يثمر
اى لا يمكن كالغيب الذي لا يتربى وقدره من مجال او مؤجل يحل قبل فساد
او بعده وقد شرط بغيره وجعل الثمن رهنا مكانه فانه يصح في الكل ولو شرط
منع البيع او اطلق العقد بطل وقيل لا في الاخير ولو رهنا ما لا يتسارع
اليه الفساد فحدث ما عرضه للفساد كالحنطة تبسل لم ينفسخ الرهن وبيع
ويجعل الثمن رهنا مكانه ولو رهنا الثمن على الشجر مع الشجر فان امكف تخفيف
او لم يمكن وقد رهن بمجال او مؤجل علم حلول الدين قبل فساد او فساد قبل
حلوله وقد شرط البيع عند الاشراف على الفساد صح وان اطلق فكما مر وان رهن
الثمن وحدها فان لم يمكن تخفيفها فله من ما يتسارع اليه الفساد وان امكف
فان رهن قبل بدو الصلاح بدين حال وشرط قطوعه او بيعه بشرط القطع
او اطلق فهو محل محل مع الادراك او بعده او قبله بشرط القطع والبيع صح وان
رهن بعد بدو الصلاح فان شرط القطع او اطلق وقدره من مجال او مؤجل
ما حل في معنى الحال جاز وان رهن بمؤجل محل قبل الادراك فان رهنه مطلقا
بطل وان شرط القطع صح ولو رهن من عا بعد اشتداد فان كان مقاربا
حياته صح والا فلا وان رهنه بطلا فله من الثمن قبل بدو الصلاح **الرابع**

ان يكون

ان يكون معلوم العين والقدرة والصفة مقدور التسليم حقا وشرا كالبيع
الخامس ان يكون معلوم العين والقدرة والصفة ولا يخفى مثاله ان لا
يشترط ان يكون ملكا للراهن بل يجوز ان يستعير لرهنه ولكن يجب ان
جنس الدين وقدره وصفته وحلوله وما حل وقدر اجله وبيان المرتفق
وسيله ميل الضمان فكانت ضمن الدين في رتبة المستعار لا في رتبة حقه ولو تلف
المرهون لم يلزمه الاداء من ماله او امواله ولا الرجوع قبل القبض وبعده فلا ولو
تلف في يد المرتفق فلا ضمان عليه ولا على الراهن ولو تلف في يد الراهن
ضمن ولما جاز الراهن على فكه اذا حل ومطالبة المرتفق برده او بمطالبة
الراهن بالاداء لينفك ولا يباع الا باذن جديده منه فان لم ياذن ولم يرد
الراهن باعده الحاكم او ماؤذنه ثم يرجع المهر على الراهن عما يبيع وان كان يفتق
محتمل ولو قضى من ماله وانفك يرجع على الراهن ان ادى باذنه ولو اختلفا
في الماذن صدق والراهن كالاصيل في دعوى الضامن الاذن في الضمان وقيل
شهادة المرتفق للمعير ولو رهن ماله بدين غيره دون اذنه جاز ولا مطالبة
بالفك واذا بيع فلا يرجع للمالك ولو قال غيره ارهنه عبدك بدين عند فلان
فهو خنوكا لو قبضه ورهنه فيكون ضمنا ما في رتبة المرهون ولتعود المساءل كلها
السادس المهر بدينه وليس شرط **الاول** ان يكون دينيا فلا يصح الرهن
بالاعيان المضمونة كالغصون المستقار والمستقام وغير المضمونة كالمال
في يد الوكيل والعامل والشريك والمستاجر وغيرهم **الثاني** ان يكون مائنا
او يثبت معه فلا يصح بما يثبت بالبيع او القرض ولو قبض قبله فهو مأخوذ
بجدة رسوم الرهن فلا يضمن ولو قال يعطيك هذه العبد بالف وارتفعت هذه

الثوب به فقال اشترى ورهنه او قال ارضيتك هذه الدراهم وانهت بها
 عبدك فقال استقرضتها ورهنه صح نعم فيشرط ان يقع احد شئ الرهن بين
 شئ البيع والاخر بعدهما فلو قال البائع ارهنه وبعث وقال المشتري واشترى
 ورهنه او رهنه واشترى بطل **الثالث** ان يكون لازما او اصلا
 لزوم كالتمتع في حصة الخيار او قبل قبض المبيع والاجرة قبل استيفاء المنفعة
 والصدقة قبل الدخول فلا يصح نجوم الكتاب ويجعل المعاملة قبل تمام العمل ويقع بالمنافع
 المستحقة بالامارة على التمتع لحصول الحج او الخياطة او الكسبة ونحوها
 ويباع عند الحاجة ويحصل المنفعة بثمنه وما جاز الرهن به جاز ضمانه وبالكسب
 انه ان ضمانه العمدية جاز ولا يجوز الرهن بها والا ان ضمان رد الاعيان
 المضمومة صحيح والرهن بها باطل **الرابع** ان يكون معلوم القدر والصفة
 ولا يخفى مثاله **الخامس** ان يكون معلوم الوجوب حتى لو كان يتوهم ان
 عليه دين اخر به مالا حتى ان ظهر الوجوب كان رهونا باطلا وان ظهر
 الوجوب ولو ظن ان عليه دين فاذا اده او رهن شيئا ثم تبين خلافه لغى
 الاداء والرهن ولو الاسترداد ولو شرط رهنا في عقد باطل فطوى صحته ورهن
 لم يصح الرهن ويجوز ان يرهن بالدين الواحد رهنا بعدة هت ويكون كما
 لو رهنها معا ولو كان الشيء رهونا بعشرة واقضه عشرة اخرى على ان يكون
 رهونا بها ايضا باطلا وان وقع بينهما والطريق الصريح ثم الرهن بالكل ولو اراد الرهن
 بانه رهون بهما ثم ادعى انه رهنة بعشرة ثم بعشرة وان صدق المرتهن فذاك والا
 فالقول للمرتهن يمين ولو قال المرتهن فسخنا الاول وعقدنا بعشرين صدق
 الراهن بيمينه ولو شهد شاهدان انه رهن بالف ثم بالقين ولم يصرها بانه الثاني

كان بعد فسخ الاول لم يسمع ولو رهن بعشرة ثم استقرض عشرة ليكون رهنا بهما
 واشهد شاهدان انه رهون بعشرين فان علم الشاهدان انهما لم يجدا عقدا
 بعد فسخ لم يكن لهما الشهادة بانه رهون بعشرين اعتقد احوال الحاق الزيادة
 او لم تعتقد او ان يهدا بالمال فلما الشهادة بما سحعا ولا يجوز ان لا يقولوا ان
 رهون بعشرين وعلى الحاكم الحكم بشهادتهما نعم لو قال عند الاشهاد كان
 رهونا بعشرة فجعلت بعشرين ونقل الشاهدان ما سحعا قبل حكم الحاكم المعتقد
 بعدم الحاق بانه رهون بعشرين وجهان **الربيع الخامس** القبض ولا يلزم
 الالب ولو رهن ولم يقبض فذلك لك وخير المرقه ان كان مشروطا في عقد
 ومن صح ارتها فتر صح قبضه وتجري النيابة فيه كفى البيع وكيفية القبض هنا
 كفى البيع ولو رهن الودعة من المودع او وجهها منه فلا بد لحصول القبض من
 اذن جديد ولا يلزم الا بغير زمان يتأتى فيه صورة القبض من وقت الماذن
 ولو كان منقولا غاييا اشترط مضي زمان يملك المصير اليه ونقله ولا يشترط
 نفس المصير ومشاهدته ونسخ الرجوع عن الاذن قبل مضي هذه المدة ولو
 اختلفا في الاذن او في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن واذا ابيع الودعة
 او العارية فمفق في يده فتعبر زمان امكان القبض لجواز المصروف وانقال
 الضمان ولا يشترط المشاهدة والنقل ثم ان كان القرض مالا ولم يوفر لم يحصل
 القبض الا باذن البائع في القبض وان وغاه او كان مؤقلا لم يجز اليه ولا رهن
 المقتضوب عند الغاصب او المستعار عند المستعير والمستام عند المستام صح
 ويشترط للزوم مضي زمان امكان القبض والاذن الجديد ولا يلزم الغاصب
 عن الضمان وان ابراه المالك ما بقي في يده فان اراد البراءة رده الى الراهن واسترده

بالارتقاء فان لم يقبل دفع الحاكم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم او ما دونه
ويرده اليه ولو قال له العاقر ابرأك واستأمنك او اودعك قال صاحب
المتن يجب في كتابه الفلق برب ولو اودع عند الغاصب او وهبه منه برب
ولو أجزه منه او وطه ببيع او عتاقه او كان نقدا وقارضه او عقدا شرك عليه
لم يبرأ لكن اذا تصرف تصرف الامور وانقل الخبز من الرغلة الصمان ولو رهن
العارية عند المستعير او المستأمن عند المستأمن او المقتبض ما يبيع الفاسد عند
المشتري لم يبرأ وجاز للمستعير الانتفاع فان منع لم يطل العارية ولا يزول الصمان
وكل تصرف يزيل الملك كالبيع والاصداق والاعتاق والهبته مع القبض والمجمل اجرة
اذا وجد من الرهن قبل القبض فهو رجوع وكذا الرهن مع القبض والوطي مع
الاهبار وكذا الكتابة والتدبير والتزويج ليس رجوع كالأجارة ولا يبطل بموت
العاقدين وموتهما وانما وهما **فصل** اذا رهن الرهن فالرهن
منوع من كل تصرف يزيل الملك الى الغير كالبيع والهبته والوقف ونحوها
ومما يزعم المرتهن كالرهن عند الغير ومما ينقص المهر هو موت ويقلل الرهن
كالزويج والأجارة التي يحل الدين قبل انقضاءها ويبطل الكل ولو أجزه من
المرتهن جاز مطلقا وكذا لو كان في اجارته فنهته عنه ولو كانت الاجارة
قبل التسليم غير الرهن فسلمه عنهما او غير الرهن وحده وقع عنهما ولو سلم عن
الاجارة لم يحصل غير الرهن ولا ينفذ اعتاق المعسر وابلاؤه وينفذ ان غير المعسر وزم
قيمة يوم الاعتاق والاهبار ولو علق عتقه بصفة ووجدت قبل الفك فكما لا اعتاق
وان وجدت بعد عتق ويمنع من الوطي بذكر كانت او نسيان فان فعل فلهذا والولد
حر ^{نسب} بربث والجارية مستولدة اما كان موسرا او فقرا فان كان معرا فلا يصح

بيعا حتى تلد وتنفق اللبن وتوجد مربية اخرى ولذا هن استتبعوا المباح
التي لا يضر المرتهن كسكنى الدار وركوب القارية واستكساب العبد المحترق
وليس التوب ان لم ينقص به وان لم يخرج الانتفاع الى الخارج من يده
كاستكساب المحترق لم يخرج وان اخرج كالركوب واللبس ولم يبق المرتهن
بالسليم لان لم يبق موقوف قابلا لشهد الراهن عدلين انه باجده للانتفاع
وان كان موقفا به مشهورا للعدالة لم يكف بالاشهاد في كل اثناءه واذا
اخرج فان كان المنفعة لاندوم كالركوب رده ليدل وما منع الراهن منه اذا
اذن المرتهن نقده ولو باع باذن فان كان الدين مؤجلا بطل هو الرهن
بلا بدل وان كان حالا انقضى مؤجته او من موضع اخر واذا نزل المطلق محمول
على البيع لحقه ولو اذن في البيع بشرط ان يجعل الثمن رهنا مكانه او يجعل حقه
المؤجل بطلا لاذن والبيع ولو قال اذنت بشرط رهن الثمن فالبيع باطل وقال
الراهن بل مطلقا صدق المرتهن فاذا اختلف فان صدقة المشتري يطل البيع
وتبقى رهنا فان تلف عند غرم المبدل ويكون رهنا مكانه وان كذب قال
انك اصل الرهن صدق بيمينه وعلى الراهن بدل وان اقر بالرهن وادعى الاذن
فليس رد البيع ويكون بعض المرتهن حجة عليه ايضا واقامة المرتهن بيمينه
على الرهن كاقرا المشتري بد واذا اذن المرتهن في التصرف ثم رجع بطل
الاذن والتصرف بعد كنه قبل الاذن ولو باع او عتق او وطى او اقبل ثم اختلفا
في الاذن وعدمه صدق المرتهن فاذا اختلف بطل البيع مطلقا والاعتاق والابلاؤه
ان كان معرا وان قل حلف الراهن فقه الكل وان قل الرهن ردت اليمين
على المشتري والعبد والامة ولا يثبت الاذن برجل وامرئين ولو اتفقا على رجوع

واختلفنا في وقتته فقال المرتفق قد رجعت قبل التصرف وقال الراهن بل بعد
 صدق المرتفق ولو انكر اصل الرجوع صدق الراهن ولو اتفقا على ان الرجوع كان
 قبل البيع فالقول للمشتري والمرهون على نفق العلم وعلى الراهن بدله فان تلا
 وحلف المرتفق بطل البيع والاعتاق والابلا ان كان معسرا والعجب كل العجب من
 يفتح ابواب الخصومة للمرتفق في كل هذه المسائل مع العدل ثم يناظر ويسد باب
 خصوصته مع الجاني متمسكا بقوله من قال واذا لم يخاصم الراهن تارة مع الراهن
 وتارة مع المشتري وتارة مع المرهون واخرى مع العدل ثم يناظر ويسد باب
 خصوصته مع الجاني متمسكا بقوله من قال واذا لم يخاصم الراهن لم يخاصم المرتفق على
 انه هذا ايضا في عرضة التزلزل على ما سياتي في القول فيه ان شاء الله تعالى
 واذا اعتقد الرهن مطلقا ولم يولد في المرهون للمرتفق ولو شرط للراهن اولاد
 جاز ويلزم الرهن بقبضه ولو شرط عند استيفاء واطلقا فلا يستقل احدهما
 بالحفظ بل يحل ان يرضى في حزمه شرط ولو سلم احدهما الى الآخر ضمنا واذا اراد
 العدل رد ربه اليهما او الى وكيلهما فان كانا غائبين ولا وكيل فردد الوديعة
 ولو رده الى احدهما جلا اذن الآخر صحت له واسترد ان كان باقيا وان تلف
 فان دفعه الى الراهن مرجع المرتفق بكما يدل على العدل او الراهن
 والقار على الراهن وان دفع الى المرتفق فلا رهن بغيره من شئ منهما
 ليكون رهنا مكانه ولو غصب المرهون من يد العدل او المرتفق او الوديعة
 من يد المودع او المستأجر من يد المستأجر ثم رده اليه برئ وكذلك كل من رضى
 المالك ببيده كالوكيل وعامل القراض والمساواة والشركة والمستعير والمستأجر
 ولو رد اللفظ الى يد الملتقط لم يبر ولو اتفق المتراهنان على نقل الرهن

المرتفق

الى يد عدل آخر جاز ولو طلب احدهما فلا يجاب الا ان يتغير حاله بنفسه
 او ضعف غن الحفظ او يرد ادسقا او يحدث ميتة وبين احدهما عداوة او
 مات واراد الاخراج مزيد وارثه ولو كان في يد المرتفق مات او تغير حاله
 فلا رهن نقله ويستحق المرتفق بيع المرهون عند الحاجة ويقدم بمقتضى
 الغراء فان لم يقف بالدين فالفاضل في ذمة الراهن ما حي فان مات بقي
 التركة وانما يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتفق فان لم يأذن قال القاض
 ائنه له في بيعه او ابراءه وان اذن ولم يبعه الراهن ولم يقض الدين اجبر
 الحاكم فان اصر باعد الحاكم ولو كان الراهن غائبا ثبت الحال عند الحاكم لبيعه
 فان لم تكن بيئته او لم يكن حاكم فلا بيع بنفسه وكذا لو كان حاضرا اجاب
 ولم تكن بيئته ولو اذن الراهن المرتفق في بيعه فان باع بغير رضى
 بغيته فلا يولد دفع مالا الى الدين وقال البيه واستوف حقه من ثمنه فلو كان
 لو اذن المرتفق في بيع المرهون ولو قال للمرتفق مع المرهون واستوف الثمن لي
 ثم لنفك او امسك لنفك صح البيع والاستيفاء للراهن ولا يصح له الاقبض
 جديد لكنه امانة ما لم يستوف لنفسه ولو قال بعد واستوف الثمن لنفك
 صح البيع والاستيفاء ودخل في ضمانه ولو قال بعد لنفك او قال للعدل
 بعد المرتفق بطل الاذن والبيع ولو اطلق وقال بعد صح البيع ولو قال بعد
 واستوف حقه من ثمنه صح الاذن والبيع والاستيفاء واذن الوارث غراء
 الميت في بيع التركة واذن السيد المجني عليه كاذن الراهن المرتفق واذا
 وضع الرهن عند عدل وشرطا ان يبيعه العدل عند الحاجة ولا يشترط
 اذن جديد ويشترط مراجعة المرتفق ما نيا وينبغي ان يفر الراهن لا يفر

المرهون ولكن لا يبيع الا باذن جديد منه واذا باع واخذ الثمن فهو من
ضمان المراهن الا ان يقبض المرهون ولو ادعى التلف صدق بيمينه كفى
المرهون ولو ادعى التسليم الى المراهن وانكر المرهون صدق بيمينه واخذ حق
من المراهن واقل الامر من من الدين وقبض المرهون من العدل والقار عليه
ولا يبيع العدل الا بمن المثل من نقد البلد عالا فان باع وسلم ضمن
فان كان باقيا استرد ولما يبيع ثانيا با الاذن السابق ولا يكون التوفيقا
عليه وان كان تألفا غرم المراهن والمرهون من شأ من العدل والمشتري
ولو باع بثمن مكافئته ولا يحيط قدر الخبز المعتاد والقرار على المشتري
ولو باع بثمن المثل وزاد رغب قبل الزوم فسخ البيع وان لم يفسخ انفسخ
ولو باع بغير يسير وثمن من يسير يبرئ المثل بطل ولو باع وقبض الثمن وسلم
الى المرهون ثم رد بغير علم بكنه الرجوع الى المراهن بطل المراهن كالبائع صرف
الثمن الى دابته ثم رده عليه فانه لا يرجع الى البائع لا الى المدفوع اليه واذا باع
العدل لم يكن له تسليم الثمن الى احد مما بل عليه امساك المان يتفقا على شيء
او يأمره الحاكم بالتسليم فانه سلم الى واحد ما ضمن للآخر ولو ادعى العدل دفع الثمن
الى المراهن ولم يكن ما ذوقا فيه غرم المراهن اية ما شاء وهو فان الرهن كنفة العبد
وكسوته وعلف الدابة وسقى الاشجار وتخفيف الثمار واجرة الاصطبل
والبيت الذي يحفظ فيه المرهون على المراهن ويجبر عليها ولا يمنع المراهن
مما فيه مصلحة المرهون كقص العبد وهجامة ومعالجة وزرع الدابة
ولا يجبر عليها والرهن امانة في يد المرهون ولا يسقط بتلفه شيء من الدين
ولو بعد الانفكاك الا اذا امتنع من الرد بعد المطالبة وكل عقد يقتضى

محم

صحيحة الضمان كالبيع والعارية والصدقة والمخلع ففاسدة كذا وما
لا يقتضى الضمان كالرهن والاهبة والوديعة والشركة والوكالة والقراض
ففاسدة كذا ولو اعار المرهون من المرهون ضمنه ولو اجره فلا واذا رهن
على ان يكون المرهون مبيعا منه اذا علم الدين ولم يوفى فالرهن والبيع فاسدان
والمال امانة قبل حلوله وبعده مضمون ولو ادعى المرهون تلف المرهون صدق
بيمينه ولو ادعى الرد فلا كالمستأجر والمستعير والمستأجر ولو ادعى المرهون تلف المرهون صدق
بيمينه هـ ولما روى دعوى الجدل بالحرمة لا يقبل الا اذا كان قريب العهد في الاسلام
او نشأ في بادية بعيدة من العلماء ولو ادعى باذنا المراهن فان علم الحرمة هـ
ولا اثر له هب عطاء ابن ابي رباح ولو ادعى الجدل بالحرمة قبل ولا هـ
ويجب المهر ان كانت مكرهة والولد حر نسيب وعليه قنينة المراهن قال
الامام في النهاية وصاحب التهذيب في التعليق والغزالي في البسيط ان الحد
لا يدرك بالمد هب وانما يدرك بقوة الادلة التي يثبت بها قلده لك
لا اثر له هب عطاء واذا تلف المرهون واخذ بدل له اسفل هو المراهن
اليه والخضم في البذل المراهن فان لم يخاصم هل يخاصم المرهون قولان
قال في التهذيب اصحهما عندنا لا صحاب انه لا يخاصم وهو الذي روي
في المحرر وجزم به في شرح الباب وما لا يله في المحامد والثاني ان
يخاصم وهو الذي نقله امام الحرمين في النهاية عن المحققين وقطع
به فيها والغزالي في الوسيط والبسيط وجزم به القفال وصاحب التهذيب
في الفتاوى ونقله عن القاضى حسين وجعل في الكبير والصغير والملاوي
الا قيس والاقرب الى القياس فان قلنا بالثاني فلا اشكال ولا مناقضة

بين هذه المسئلة وبين اللواحي مضت وان قلنا بالاول فالذي فهمت
من كلام الاصحاب بعد ما ناقشت فيه انه لا يخاص المرتهن حيث يستبد الراهن
باسقاط الواجب وهو ما اذا كان قصاصا وانه لا يستقل به وهو ما اذا
كان غيره وهذا اذا ذكر بعض مسائله فتأمل وانصف فاذا خاصم الراهن فان
اقر الجاني او اقام الراهن بشئ او حلف بعد نكول الجاني بنيت الجناية وان
نكل ردت على الجاني ولا يحلف المرتهن واذا نيت فان كان توجب القصاص
فللراهن الا قصاص ويغوث الرهن وان غنى مطلقا او على ان لا مال صح العفو
مجانا وان توجب المال او غنى عليه لم يصح عفو غير المال ولو اراد المصالححة
على مال لم يصح بلا اذن المرتهن وباذنه صح والمأخوذة رهز ولو ابر المرتهن
الجاني بطل ولا يسقط حقه من الوثيقة ولو قال لا يسقطه سقط وزايد المرهون
المصلحة كالسنة وكبر الشجرة والثمرة رهز والمنفصلة كالدين والبيضة والظفر
لا ولو رهز حاملا او ولدته قبل البيع فالولد رهز ويباع مع الام ولو كانت
حاملا وقت البيع دون الرهن لا يكون الولد رهونا ويتعد ربيعها حاملا
وتوزع الثمن **فصل** ينفك الرهن بنفس المتعاقدين وينسخ
الرهن وهذه بالتلف باقة سماوية ولو تعلق حقك الى عين اخرى
ورضي به المرتهن ولم ينفك بلا نسخ وعقد جديد ولو جنى المرهون على انبي
غير امر السيد قدم حقه على المرتهن فان اقتضى او بيع في الجناية بطل الرهن
وان جنى بامر السيد فان لم يكن مقيرا الصغرة او جنونه او كان اعجميا مري
طاعة السيد في كل ما يأمره فالسيد وهو الجاني والقصاص والضمان عليه
ولا يتعلو بالعبد فلا يباع في الجناية ولو جنى مثل هذه العبد وقال السيد انا

١٥ امرته بالجناية لم يقبل في حق الجاني عليه بل يباع للجناية وعلى السيد القيمة
للرهز وان كان مقيرا ويعرف ان السيد لا يطاع في كل ما يأمره فهو كالم يأم
وليس للميتد الا الاثم وينفك ايضا براءة الذمة عن تمام الدين بالاداء
او الابرار او الحوال او الاقالة المسقطه للمرهون بدو بالاعتناء عنه ولا
ينفك بالبراءة عن بعض الدين بعض الرهن ولو رهز عبيدين وسلم احدهما
كان مرهونا بطل الدين ولو سلمتهما وتلف واحد كان الباقي رهنا لكل الدين
وينفك البعض من الرهن بتعددا للعقد او للرهن او للرهن وتعدد الموطر
لا الوكيل وقياس البيع العكس خلافا للحرر ويتعدد المعير للرهن اذا قصد
الموذي حصته احدهما بعينه ويتعدد المستعير للرز ويتعدد ورثة
المتوفى المتعلق بالركبة الدين بموته ولو رهز عبدا بمانه ثم مات غزابتين
ففضى احدهما حصته من الدين لم ينفك واذا انفك يضيح احدهما
واراد المسممة فان كان مقاييس بالاجزاء كالكيل والموزون فله ان
يقسم الشريك باذن المرتهن او المرتهن باذن الحاكم او المالك عند
امتناع المالك وان لم يكن كذلك كالسياب والعبيد فلا يجاب اليه
ولو اراد الرهائن المسممة قبل انقطاع سبي المرهون فعلى هذا
التفصيل **فصل** ان اهل الدين فقال للمرتهن مرهون الرهن على حث
ابيعه لم يلزمه الرد بل يباع في ذن فاذا وصل حقه اليه سلمه الى المشتري برضى
الراهن او الى الراهن برضى المشتري فان امتنع اقال الحاكم وليس له تسليم الثمن الى
الراهن او المرتهن الا برضى الآخر فان تنازعا اقال الحاكم ولو قال للمرتهن احضري
لابيعه واسلم الثمن اليك او قال لابيعة منك لم يلزمه الاجابة ولو اجاب وابتاع

ولو بالرهون به جاز ولو عرض على البيع فكل المرتهن وكذا بشرائه
 واسترى صح ولو قال احضر الرهن وانما اودى الدين من غيره لم يلزمه الاحضار
 ولو انصرف الناصر ان يلزمه الاحضار ليقع القضا والاسترداد بمرأته
 لم يلزمه ذلك بدلا يلزمه الاحضار بعد قضا الدين وانما يجب عليه التمكن
 كالمدع ولم يثبت البيع الا بالاحضار ولم يبق المرتهن بالرهن لم يسلم
 اليه بل يبعث الحاكم معتمد الخضره واجرة على الرهن ولو اراد اذاهق
 من غير المرهون فليس المرتهن ان يلزمه من جهة اخرى وان كان قادرا
 واذابيع واراد الرهن اذاهق من غير نفسه فذلك ولو اراد التصرف
 فيه قبل اذائه لم يكن له ذلك ولو شرط المرتهن ان اذا اذاهق الدين لا يبيعه احد
 سوا بطل الرهن وكذا لو شرط احدهما على الاخر ان لا يبيعه الا العدل
 او الحاكم ولو قال للرهن بعه المرهون متى فامتنع لم يصل مضمونا عليه ولا يجعل
 كالاخذ مسوما ولو باع منه ثم نفا سحالم بطل الرهن الا باع منه او من اجنبي
 بشرط الخيار للبائع او لهما ثم تسخ فيعود وان شرط المشتري وحده ففتح بطل الرهن
فصل اذا اختلفا في اصل الرهن بترعا او في عيق المرهون كعدا
 الشرب وقال الرهن بل هذا العبد او في قدر كعدا الارض باشجارها وقال
 يرو حدها او في قدر المرهون به كباقيين وقال بالثينة فالقول
 للرهن يمينه قال في المذهب بخاذ احلف والاختلفا في عيق المرهون
 خرج الشوب عن الرهن بخلفه والعبد برء المرتهن ولو اذاهق النسيب اثما
 رهنا عبدا جأه واقتضاه وانكر الرهن او الدين والرهن معا صدقا يمينها
 وان صدقوا احدهما فنصيبه رهنا بخصيت وصدق المالك بيمينه وتقبل شهادة

المصدق على المالك ب فان شهد مع آخر وحلف ثبت رهنا الكل ولو زعم
 كل منهما انه ما هن نصيبه وان شريكه رهنا وشهد اقبلت واذ احلف مع
 كل واحد او شهد اخر ان ثبت الكل ولو اذاهق اثنان على واحد انه رهنا
 عبد او اقبضه وصدقوا احدهما دون الآخر فنصف العبد رهون وحلف
 للآخر وتقبل شهادة المصدق للملك ب ان لم يقبض الشريك بان كان الدين
 عروضا او مباحة او اطلاق وان اقتضى الشريك بان كان موروثا فلا تقبل
 ولو قال كل واحد منهما رهنت عبدك عندى فقط فان كذبهما حلف
 لكل واحد عينا وان كذب احدهما فنقض المصدق للملك ب تخلف
 وان صدقتهما جميعا فان لم يدعيما السبق او اذاهقاه وقال لا اقره السبق
 وصدقاه حكم ببطلان العقد وان كذبااه فالقول قوله يمينه فان
 نظر ردت اليه فان حلفا او نكلا حكم ببطلان العقد وان حلف احدهما
 قضى له وان صدقوا احدهما في السبق قضى له والاعتبار بسبق القبض للعقد
 حتى لو صدقوا احدهما في سبب العقد والآخر في سبب القبض قدم الثاني ولو
 قال رهنت احدهما ^{او} فحلف على نفي العلم ويقوى الداعي بينهما
 فان نظر ردت اليه فان حلفا او نكلا بطل العقد وان حلف احدهما
 قضى له ولو ارسل رسول الى غيره بمبايع له ليستقر ضرره ويرهن المتاع ففعل
 ثم قال المقصر من اقترضه هاءه وارهن بها باذنتك فقال الرسول لم اذن الا
 حمسيع فان صدق الرسول المرسل فالمرقض مدع على المرسل بالاذن
 على الرسول بالاهد فالقول قولهما يمينهما وان صدقوا المقرض فالقول
 في نفي الزيادة قول المرسل ولا رجوع للمقرض على الرسول بالزيادة ان

صدقة في الدفع الى المرسل وان كان به رجوع هكذا افضل بعضهم والصحح
 الرجوع مطلقا ولو تنازعنا في قبض الموهوب فان كان وقت النزاع في
 يد الراهن او المرتهن وقال الراهن غصبته او اودعته او اكرهته او اكرهتك
 او اكرهتك من فلان فاكراه منك فالقول للراهن بيمينه ولو قال للراهن لم يحصل
 القبض بعد وقال المرتهن حصل فالقول للمنه في يده وقرار الراهن بالقبض مقبول
 يلزم بشرط الامكان حتى لو قال رهنه اليوم داري باردييل وهما بئر مثلا او بالعمى
 لغى الاقرار ولو قامت اليقينة على اقراره بالاقباض وامكن وقال لم يكن اقرار
 عن حقيقة صدق المرتهن سواء ذكر الاقرار ثانيا ولبا اولم يذكر ولو كان الاقرار
 في مجلس القضاء وقال القفال لا يحلف المرتهن وقال غيره لا فرق ورجحه الامام
 ولو شهد الشهود على نفس القبض فلا تحليف بحال وكذا لو شهدوا على
 اقراره بالقبض فقال ما اقررت وسيأتي الكلام في الاقرار بالقبض في كتاب
 الاقرار ان شاء الله تعالى ولو اقر المرتهن ابتداء او في جواب دعوى
 بانه الموهوب تدعي وانكر الراهن فالقول قوله بيمينه واذا هلط ببيع
 في ذمه المرتهن ولم يلزمه تسليم الثمن الى المقر له ولو اقر الراهن بندا وانكر
 المرتهن صدق بيمينه واذا هلط او بيع في ذمته فلا شيء للمقر له ولو اقر
 الراهن وان انكر او هلط او نكلا وهلط المدعي فلا يخفى وان هلط اهداها
 ونكلا الاخر وهلط المجني عليه كان كاقرار الساكن ولو اقر الى الراهن بعد لزوم الرهن
 باقائه ائلف مالا او هبة جناية قبل لزومه وانكر المرتهن صدق بيمينه على نفي العلم
 ثم غرم الراهن للمجني عليه الاقل من قيمة العبد وارثن الجناية فان نكل ردت اليه
 على المجني عليه لا على الراهن واذا هلط بيع في الجناية وان نكل سقط حقه

ولا شيء على الراهن ولو قال كنت غصبته اعاشت بيه شري فاسدا او بعته
 او وهبته او رهنته واقبضته او اعتقته او استولدت الجارية فعلم ما ذكرنا
 في الاقرار بالجناية لكن يغرم القيمة للمقر له ويجعل كالا لاشاء في العتق والاملا
 ستيلا ولو باع عبدا ثم اقر بان كان غصبه او باعه او اشتراه فاسدا
 لم يقبل في حق المشتري والقول قوله ان ادعى المقر له فان نكلت ردت
 اليه في المقر له ولو اجر عبدا ثم قال كنت بعته او اجرته او اعتقته صدق
 المستاجر قال في الغرر والروضة في قبول اقراره الخلاق المدة كور في الراهن
 ويكاد يكون نقيضا لما ذكرنا في الاجارة ان المودع لو اقر بالمستاجر
 لغيره قبل ان يحمل على المظنة لا في الرقبة ولو كاتبه ثم اقر بما لا يصح
 الكتابة صدق المكاتب ومن عليه ديتان اهداها مال او به رهن
 او كفيل او غنم مبيع محبوس فسلم اهداها ثم قال اذيتته عنه وقال
 القاض بل غرنا الاخر فالقول للمودع بيمينه ولو كان قصدا اهداها
 بيمينه وقع عنه وان قصد غنم كليهما قسطا وان اطلق الاداء ورجع
 ليصرف اليها او الى ما شاء منها ولو كان الدين لاسنين فوطلا
 وكيلها بالقبض فادى الى الوكيل لاهداه او كليهما فعلى ما ذكرنا
خاتمة من مات مديونا تعلقوا الدين بتركته تعلقوا الدين بالرهون
 فلا ينفذ تصرف الوارث بالبيع والعتق والرهن والقسمة الا باذن
 الغرماء وان قل الدين وكثر المال ولا فرق بين ان يكون الدين زكوة
 او حجاجا او كفارة او نذرا او غيره فان كان موصرا نقض العتق ذكره
 الراغب والنووي في كتاب العتق ولو تصرف الوارث ثم ظهر دين

برده صبيح باعد الميث بغير او نجيا را و بر دي مال او نفس بعد وفاته في بر
 هفها متقد يا الى التركة لعدم العاقلة وقد بينت المال او تصور الوفاء بما لزم لم
 يبطل المتصرف وفتح ان لم يود الوارث ما ظهر ولا يمنع الدين الارث فلا يعلق
 بزوائد التركة كالكسب والنساج وغيرها بل للوارث تجاونا للوارث امساك
 بغير التركة واداء الاقل من الدين والتركة من خالص امواله **كتاب**
التفليس ومقتضاه الحجر وله كما ان **الاول** تعلق الديون بالمال بعد
 ان كان في الدمة حتى لا ينفذ تصرف فيه على ما استغرق ايضا **الثاني**
 ثبوت الرجوع لمن يجد ما لم يعينه عنده على ما سياتي والموت كما الحجر
 في تعلق الديون بالتركة مطلقا وفي ثبوت الرجوع الى المال ان لم يقف
 التركة بالديون فمن عليه ديون حاله تزايد على ما له وجب عليه
 بالتامس التماس الغرماء وبفضهم ان لم يقف ماله بديونهم ولا الحجر بلا التماس الا اذا كان
 لمولى عليهم ولا يحل المؤجلة بالحجر ولا بالجنون وقيل **ل** على الجنون وتحل
 بالموت وقفا ولا يدخر ماله المحجور لا صحاب المؤجلة ديونهم بل يقسم الكل على
 اصحاب الحاله ولا يصح منه البيع والهبة والاعناق والكتابة والاراء والمال ولو
 باذن الغرماء ولو باع منهم بديونهم باذن القاضى صح ويصح منه البيع والشرب
 في الدمة ولو هالاً وبالغبين ويصح منه الاقراض والكفاح والطلاق والخلع
 واستيفاء القصاص والعفو عنه واستحسان النسيء وفيه الرد بالغبين بالغبطة
 كالولي للطفل ويملك بالاحتطاب والاحتشاش والانهاب وقبول
 الوصية ويتعدى الحجر اليها ولو اقر بغيره وقال غصبته من فلان او استقرنه
 او اهدته من قبل وسلمت الى المقر له ولو اقر بدين واضافه الى ما

قبل الحجر من معاملة او اتلاف او الى ما بعد بجنابة او غصب او اتلاف صح
 وقبل في حق الغرماء ويشاكلهم المقر له كالميث بالبيته المضيفة الى ما قبل
 الحجر ولو اطلق الماقر او اضاف الى معاملة بعد الحجر او قامت بيته مطلقا
 او اضاف الى ما بعد لم يقبل في حقهم ولو ادعى عليه بما لزمه قبل الحجر
 وانكر ونكل وحلف المدعي ثبت وزعم الغرماء ولومات مديون وادعى
 وارثه عينا او دينا على غيره ارثا واقام شاهدا وحلف ثبت تركه
 فانه فكل لم يحلف الغرماء كما لو نكل المفلس ليس لهم الدعوى وقبول الوصية
 اذا تركها المفلس او الوارث سواء كان المدعي عينا او دينا وحقه وطمه
 حل دينة منع ديون من السفرو ان قصر رفعه الى الحاكم وبمطالبة بالاداء
 ولا منع بالمؤجل وان قرب الاجل وكان السفر مخوفا بالجهد والحجر ولم يخلف
 وفاء ولا طلب الرهن والضمين والكفيل والشهاد نعم لو اراد المسافر معهم
 للمطالبة حيثما حل جاز ان لم يلزمه كالقريب والمديون اذا علم اعساره
 لم يجز حبسه ولا ملزمته بل يجب الاموال الى اليسار والمديون المثلثي وجب عليه الاداء
 اذا طلب فان ابي ابيه الحاكم فان اصر باع ماله او اكرهه عليه ويجز ان طلب
 الغرماء فان لم يوجد المسترى بمن مثله لم يجبر على البيع بد ونزق طعا بل صبروا
 حتى يوجد فان ادعى تعلق المال الرهن البيته ويكفي عدلان فان شهدوا على
 التلف قبلت وان لم يكونوا من اهل الخيرة الباطنة وان شهدوا على الاعسار
 ولم يتعرضوا للتلف قبلت بشرط الخيرة الباطنة بطول الجوار والمحالطة
 او المعاملة ويحمل قولهم انه معسر على انهم وقفوا على التلف والمديون الذي
 لا يعرف حاله اذا ادعى الاعسار او قسم مال المحجور وبقي بقية فادعى ان لا يملك

شيئا اخر وانما الغمما وجسوا الخبثوت الاعسار ثم ان عرق له سياره سابق او كان
قد اقر وقت الالتزام بانه على اول من الدين في مقابلته ما كان الشري والقرض
لزمه البينة وان لزمه لا في مقابلته كما لا في وضمان وجباية وصد او صدق
بالهيف واذا عرق القاضى ان الشهود من اهل الخيرة فذلك والا فله الاعتقاد
على قولهم ان ابدن الصفه ذكر واقبل الشهادة او بعد ما متصلا او منفصلا
وصيغتها ان يقولوا هو معسر للملك شيئا او لا شيئا بيدته وقوت يوصيه ولوراد
ويحل له الزكوة حياته ولا يشترط ولا يقتصر وانه على انه لا يمكن له شيئا سلا
يتحضر نفيا فان تحضروا في شرح التنبية للمحلى انه لا ترد شهادتهم ويجب
ان يحلف مع البينة ان طلب الخصم مينا واحدة وان قد دوا فان نكل الحيسر
حتى يحلف ولورضي الغمما باطلا فله الحليف لم يحلف قطعا وحيث لا يقبل
قول له بلا بينة فادعي علم الغمما با فلا سدا بلف ماله حلفهم على نفية فان
نكلوا حلف ويثبت افلاسه وان حلفوا جسو ومما ادعي ثانيا او ثانيا
انه بان لهم اعساره حلفهم وان ادعي ذلك كل يوم الا ان يظهر انه يريد الايداء
واللجاج ولو كان غريبا لا تساعده البينة فيقول له القاضى عدل بيمينك
عن حاله فاذا اقبل على قلمها انه معسر شهدا به واذا اطلق المعسر ثم عاد الغمما
بعد ايام وادعوا انه استغاد مالا وانك صدق بيمينه فان اتوا بشاهدتين
شهدا باننا رأينا في يده مالا ائنه الغمما فان قال احد انه من فلان ودية
او مضاربة او وكالة في بيع فان صدقه المقر فلا حق للغمما ولا المطالبين
بالتحليف على انه لم يواطى المقر ولو شهدا بان ذلك ملك للمفسر
واقر هو لغيره قدم الاقرار وان كذب المقر صرفه الى الغمما ولا يلتفت

١٢٩
الاقرار الاخر فلو اقر فان كان المقر له غاييا يوقف حتى يحضر فانه صدق
اخذ والا فالغمما قال صاحب النعمة والابانة ولو كان المقر طفلا او مجنوننا
قله ان يحلف ويحلف عنه المطالبة في المال ولو قال هذه المال ليس لي ولم يعين
شخصا فللغمما ولو قال الغمما ابرأني فاتي معسر فابراه ثم بان سياره بري
ولو قيد الابراء بعدم ظهور المال لم يبرؤ ذكره الزواني في البحر وهل يحسب
الوالد بدني الولد وجهان اصحهما عند الغمما ان نعم وهو المذكور في شرح
الكتاب والمحاوي واصحهما عند صاحب التنديب وغيره لا قال الراغب
في التنبية وهذه اصح عند جماعة ونسبه الامام الى المعظم ورجحه في
الروضة في الشهادات وما الى الية الراغب هناك ولا يمنع المحبوس من المجبة
الا اذا ظهرت مصلحة ولا من دخول زوجته عليه لحاجة كحمل الطعام ونحوه
واذا جسر لم يجز ان يملك لبعضهم اطلاقا واذا ثبت اعساره اطلقه القاضى
بلا اذن ولو اعترف باعساره ثم اراد ان يدعي عليه ويثبت به ليطالب اذا اسير
لم يسمع **فصل** يستحب ان يبادر القاضى بعد الحجر الى بيع ماله وثمنه
وان يبيع بحضرة المفلس والغمما كالمرهون ويجوز ان يملكهم الاعيان بديتهم
ان راي المصلحة فيه ويقدم بيع المرهون والجاني والذئ فلقوله حق عام
القراض ان امر قراض سريعا الفساد فان فضل من المتهون شي ضم الى الباقي
للغمما وان بقى من حقه شي فنيضار بالغمما ويقدم حق العامل على الغمما
كاجرة الدال والكيل وسائر المؤن ثم يبيع ما يخاف فساد ثم الحيوان
ثم المنقول ثم العقارات استحيابا وبيع كل شي في سوقه ندبا ويجوز ان يبيع
بمنزله من نقد البلد هالكا وان لا يستلم المبيع قبل قبض الثمن والا فبضم

كالوكيل ويقسم ما يحصل على التديج ان سبقت القسمة وان عثرت لقلته
 وكثرة الغرماء فيؤخر ليجمع ولا يطف الغرماء عند القسمة بالبينة على ان لا غرم
 سواهم كالورثة فاذا ظهر غريم بعد القسمة لم يقض ويسترد له بالحصصة فلو
 خمسة عشر على غريمين لاهدهما عشرون وللآخر عشرة بالثلثين والثلث
 فظهر آخر يكتسب استرد من كل نصف ما اخذ ولو كان لكل منهما عشرة
 وقسم بينهما نصفين ثم ظهر آخر بعشرة استرد من كل واحد ثلث ما اخذ فان
 انلف اهداهما وكان معسرا ياخذ من الآخر نصف ما اخذ الى ان يوسر المتلف
 ثم اخذ امنه ثلث ما اخذ وقسماه بينهما بالتبوية ولو كان بعض الغرماء غريبا
 يعرف موضعه فانه علم الحاكم قدر دينه وقف نصيبه وان لم يعلم فلا يقسم وان لم
 يعرف موضعه فاذا قرأ المفسر لم يقدر معلوم وقف له وان قال لا اعلم قدره
 وقف قدر ما يتحقق المفسر ثم اذا قدم وانبت زيادة فكما لو ظهر غريم واذا
 غريم ولا بينة له فلو قال لواحد من الغرماء انت تعلم ان لي عليه كذا وانكر
 لم يحلف ويفتقر على المفسر الى الفراغ من بيع ماله وقسمته وعلى من عليه نفقة من
 الزوجات والاقارب وام الولد فليست بهم بالمعروف اذا لم يكن له كسب وبيع سكنه
 وخادمه ومركوبه وان كان زنا ذامرة قال صاحب الهندس في القضاة وبيع
 آلات حرفته ان كان مجنونا ومفهوما انما لا يتباع ان كان عاقلا والاصح خلافه
 ويترك له دست ثوب يليق به من قصير وسراويل ومكعب ويزيد في الثياب حسب
 ويترك له عمامة ^{طيلة} ناعمة وخفا ودرعة ان تأهل لها ويترك له العيالة من الثوب
 كما يترك له ولا يترك الفرس والبسط كالحمار والمضربة والطنفسة ويسامح باللبس
 والحصر الحقيرين ويترك قوت يوم القسمة وسكنه له ولطف عليه نفقة ولا يجبر

ان يترك

ان يكتسب بحرفة او تجارة او يواجر نفسه لبقية الديون وان كان قويا ولا
 يجبر على قبول الهدية والصدقة ويجب ان يوجر مستولدته والموقوف وعليه
 الى ان يعفى الدين واذا قسم ماله لم تنفك الحجر بنفسه ولا بانفاؤه الغرماء
 بل يحتاج الرقعة القاضي **فصل** اذا باع شيئا ولم يقبض الثمن حتى
 هجر على المشتري او مات خير بين الفسخ والرجوع الى البائع وبين المضاربة
 بالثمن مع الغرماء وهذه الخيارات على الفور بعد العلم بالحجر والموت ويبطل
 بالتأخير ويبقى المضاربة بالثمن ولا ينفك الفسخ الا اذنت الحاكم وصيغته ان
 يقول فسخت البيع او نقضته او رفعت ولا يحصل بالبيع والاعناق والوط
 ولا يختص الرجوع بالبيع بل يثبت في سائر المعاملات ولدر شرط **الاول**
 ان يكون الثمن حالا فان كان مؤجلا فلا فسخ ولو كان حالا عند الحجر او قبل
 وهر في الحجر فسخ **الثاني** ان يكون الثمن دينيا فان كان عينا كما اذا باع عبدا
 بجارية ثم هجر على مشتري العبد لم يرجع البائع اليه لتقدمه على الغرماء بالجارية
 ولو افسر المورج وجر فلا فسخ للمساخر لتعلق حقه بالعين ويقدم بالمناقع
 على الغرماء فان طلبوا بيع المساجر اجيبوا **الثالث** ان يتعد راسيها بالافلاس
 فلو كان مالا يثبت وايقا بالديون او اضع غير المحجور من الاداء مع اليسار ودون
 او هرب او اضعى ماله او غايب او مات مليا واضع الوارث من الاداء فلا فسخ وحيث
 ثبت الرجوع لوقال الغرماء لا نفسخ ونقدمك بالثمن ونؤديه من خالص اموالنا او تبرع
 به اجبني لم يلزمه الاجابة ويبطل ولو قال الوارث او ديه من مالي قبل يلزمه الاجابة
 ويبطل حقه من الرجوع وحيث اهداهما وجر قطع صاحب الهندس والتمتة انه يلزمه
 ولا رجوع والثاني لا يلزمه ولذا الرجوع وهو المذكور في شرح الباب ولا رجوع

في الرخصة والشرعية والاولا قوي ويكاد الثاني نقيض الماذكر ان للوارث
 امساك عين الزكاة واداء الدين من هذا الصواب **الرابع** ان لا يكون بالثمن ضمان
 موصولا رهون في دينه مستعارا او غيره فان كان فلا رجوع **الخامس** ان يكون
 المبيع باقيا في ملك المفسر فلو تلف باقة سماويته او جناية لم يرجع اليه بل
 وله المضاربة بالثمن ولو خرج عن ملكه ببيع او هبة او عتاق او وقف او وصية
 او قسط الخطة او مثليا اخر باجود منها فكل تلف وبطلان وبالأرداء فلا **السادس**
 ان لا يتعلق بقرينة حق لازم فلو كان تبعا استولد او رهون المبيع او يتعلق ارش
 الجناية او حق الشفعة فلا رجوع ولو بر او اجرا او علق بصفة او زوج للامنة
 او العبد او انفك الرهن او رز الجاني من الجناية او عجز المكاتب يرجع ولو زال
 ملك المشتري ثم عاد بعوض او غيره وعجز يرجع وقيل **س** لا ولو تعيب المبيع
 باقة سماويته او جناية المفسر خير بين الماخذ ناقصا بل ارش وبين المضاربة
 بالثمن وان تعيب بجناية الباي او اجني يرجع ويضارب بنسبة ما انتقص
 من القيمة ولو اشترى عبدين او ثوبين وتلف اهداها في يده ثم افسد فلما يبيع
 اخذ الباقي والمضاربة بحصة النالك فان قبض بعض الثمن قبل الرجوع الى الباقي
 حتى لو كان متساويي القيمة وقد قبض النصف فله الباقي بالباقي ولو بقي
 المبيع كله واراد الرجوع الى البعض مكن منه كالأب في الرجوع الى البعض الموهوب
 ولو كان المبيع دارا فاندعت فان بقى النقص كله فكل التعيب بالسماوية
 والا فكل تلف اهدا العبدين ولو زاد المبيع زيادة متصلة كالشجر وتعلم الصنعة
 يرجع مجازا ومنفصلة كالولد والدين والثره سلم للمفسر فان بدد الباقي قيمة
 الولد اهداها ولا يبعها معا ومن هضمها الى الباقي وهضمه الى المشتري

ولو كان بدنرا فخره واشترى زيرا فافلس وقد اشترى الجبة وهضمه
 وفكره يرجع ولو زاد منفصلة من وجه ومنفصلة من آخر كالحمل فان حدث بعد الشراء
 وانتقل قبل الرجوع فله المفسر والحكم ما مضى انفا وان كان حاملا عند الشراء
 والرجوع او عند اهداها فللبايع وسائر الحيوانات الحاملة والحاملة كالجارية
 ولو اشترى نخيلا حاملا واظلمت وايرت ثم رجع فالثره للمشتري ولو كان
 مطلقا ولم تور ورجع ولم تور او حاملا ولم تور ورجع ولم تور او حاملا لم تور
 ورجع وقد ايرت فهي للبايع **السابع** ان يكون بثبوت الدين بالمعاوضة
 المحضة فلا يفسخ بتعدن واستيفاء عوض الصلح عن الدماء والخلع ولا للزوج
 بائنا المدة من التمكين ولا لها بتعدن من الصداق بعد الدخول ونسبت
 في السلم والاهارة فان كان رأس المال باقيا ففسخ ورجع اليه وان كان قالفا
 فان كان المسلم فيه موجودا فلا يفسخ ويضارب بايقوم المسلم فيه ويعرف هضمه
 من المار فيشترى به ما له نعم اذا عرف هضمه وان وجد المسلم فيه في المار وهو الذي
 يقدرها وان كان منقطعا فله الفسخ وقايدته هضمه هضمه اليه في المال فان لم يفسخ
 فلا يبرق حتى يوجد المسلم فيه واذا اجر ارضا او دابة معينة وافلس المشتري
 قبل تسليم الاجرة ومضى المدة ففسخ وضارب بقسط المدة الماضية من المسمى
 فان تفاوتت الاجرة ورغبت على المنفعة لا على الزمان ولو اقرضه بالائتم حجر
 وهو باق في يده يرجع المقرض وان مات قال قيس ان يثبت الرجوع لكل
 في فناء القاصي ما ينزع فيه وقد مر في المقرض ولو حمله لك على وفاء الزكاة
 بالدين وهذا على ضده فلا مضارعة **الثامن** ان يكون المعاوضة سابقة
 على الحجر فلو باع شيئا من المحجور في الذمة واقرضه او سلمه او اجره عالما بالمحال

لم يرجع ولا يراحم الغماء وجاهلا يرجع ولو طعن الحفظ او قصر الثوب
 او غاطه بخيط الثوب يرجع ولا شك ان لم يرد قيمته ولا ارشاده نقصت
 وان زادت فان زيادة كلها للمفسر وكذا لو اشترى دقيقا فخره او ارضاه
 فخره من زينة اللين او عيدا فخره القوان او المرفزة او دابة فخره او غزلا
 فخره او حيوانا فخره او زراعا فخره او فخره وكذا اكل ما يجوز الاستيجار
 عليه ونظيره اثر واعتبر ظهور المائر لان حفظ الذائبة وسياستها يجوز
 الاستيجار عليه ولا يثبت بد المشاركة للمفسر وحيث يثبت الشكر هان للبائع
 ان يسلك البيع ويبدل حقيقة المفسر ولو استاجر المفسر او غيره اجبر على
 عمل من القضاة او الحياكة او الطحن او غيرها وعمل الاجير فله جسر محل العمل
 لاستيفاء حقه لكونه تلف في يده سقط حقه ولو اشترى ثوبا وصبغ
 منه هذه ونقصت قيمته او لم تزد فلا شيء وان زادت فان كانت الزيادة بقدر
 قيمة الصبغ بان ساعى اربعة والصبغ درهمين فصار مصبوغا ستة
 قدره ان للمفسر واربعة للبائع وان كانت اقل من قيمة الصبغ بان صار
 مصبوغا خمسة دراهم للمفسر والباقي للبائع وان كانت اكثر بان صار ثمانية
 فاربعة دراهم للمفسر واربعة للبائع **كتاب حجر الصبي والمجنون والسفيه**
 وهو الذي يبلغ غير رشيد واما المجنون فيجوز الى المرافقة وهو صلوب
 العبارات والولايه ويفقد هذه الاستيلاء ويثبت النصب بزناه ولغيره
 ما ائلف كالصبي ولو كان له اذن في تميز فكالصبي المميز قاله في التمسك
 والصبي مجبور الى البلوغ من كل تصرف وقولي وتعليق سوري العبادات وايصال
 الدين والاعبار عن الالة في الدخول وتلك بالاحتطاب والاحتشاش

والاصطبار

والاصطبار كالمجنون لان قصد التملك في الاذن ليس بشرط الاستيفاء في الصيد والذبايح
 ان شاء الله تعالى واذا بلغ فمما سوى الوصية والتدبير مجبور الى الرشيد والبلوغ في الذكر
 والانتى باستكمال خمسة عشرة سنة مكرمة وتخرج المني وبالاختلام او المجامعة وقت
 احتلامه باستكمال تسع سنين وبالحيف في الجارية في وقت احتلامه والحبل والا يستيقن
 الا بالوضع فان وضعت حكم بالبلوغ قبله سنة استر وشيئا والحيمة والسارب
 والابط والعانة وثقل الصوت ونحو ذلك وتنتظر والمحقق وانفراق الارنية
 ليست ببلوغ واثبات العانة الشعر الحشرة لمر في اولاد الكفار ومجبول على الاستيلاء
 واذا خرج من ذكر الحشرة ما هو بصفة حتى الرجال ومن فخره ما هو بصفة الحيف
 حكم ببلوغه وان وجد احد الامر من او كلاهما في الفرج قطع المجبور بالمتع والامام
 بالبلوغ وقال في الكبير والروضة وهو الحق والرشيد طالع الدين واصلاح
 المال والصلاح ان لا يرتكب محرما سيقط العدل اليه والاصلاح ان لا يبدى والتدبير
 نصيب المال بالبقاء في الجرا والنار واحتمال الغبن الفاضل في المعاملات والافتقار
 في المحرمات اما صفة الى الصدقات وضيافة اهل الخيرات وفك الرقاب
 وبناء المسجد والمدارس والرباط والى الاطعمة الشهيرة التي لا تليق بحاله
 والى الثياب الفاخرة والتزويج فوق الواحدة واشترى الجوارى الفانيات
 والاستمتاع ببيت والاستمتاع بهن فليس بشيئ ويرى بجباختيار الصبي بمعرفة
 ورشده ويختلف باختلاف النسخ فوالد الثاجر يجتبر في البيع والشراء والمعاملة
 فيها وولد المزارع في امر المزارعة والافتقار على القوم بها والمحرقة فيما يتعلق
 بحرفة والمروءة في القطن والغزل وحفظ الاثمة وصون الاطعمة عن الزهارة والفاقة
 ولا يكتفى للاختبار مرة بل لابد من تكريره بحيث يغلب على النظر رشده ووقته

قبل البلوغ واذا بلغ سفيها بقي محجورا ولم يدفع المالا اليه الى الرشد وان
 صار شجاعا ونصر في مال المتصرف قبل بلوغه فان دفع عصى وضرب وان بلغ
 رشدا دفع وجوبا ونفيك الحجر ينقض البلوغ مع الرشد ولو بلغ سفيها
 ثم رشدا فلك ولوصار ميذا بعد ما كان رشدا لم يعد الحجر ولو للقاضي
 ان يعيد وبليته اذا عاد ولو صار فاسقا لم يعد ولم يعد فريضا بعد
 الرشد قوله الابن ثم الحد ولا يصح من السفية البيع والشري والاقراض
 والاعتاق والكفاية والاراء والعتمان وقبول الوصية والهبة
 وقيل **ل** يصح الاثاب ولو باع شيئا واقتضى استرد الولي
 فان تلف قبله ضمن القايض ولو اشترى شيئا او اقترض وقبض
 باذن البائع الرشيد وتلف في يده او تلفه فلا ضمانه لا في الحال ولا
 بعد الرشد ولو اذن له الولي في المتصرف مطلقا او في معين وقد العوض
 بطل ولو اقر بدين معاملة مطلقا او صندا الى وقت الرشد او الحجر
 او اقر بالتلف حال اوجبا بوجوبه له او بغضبه او استلدا لم يقبل
 ولو اقيم عليه البيعة لزم ولو اقر بموجب قصاص او حد قتل وحدث
 سرقة قطع ولا يلزم المالم او بفتح طلاقه وابدائه ويميته وابدائه
 وظهاره ورجعته وحكمه في العبادات حكم الرشيد ولا تفرق الزكاة بنفسه
 ولا يحرم بالتطوع ان لم يكن له كسب وزاد ما يحتاج اليه على نفقته المعنوية
 في الحرف **فصل** في امر الصبي الابن ثم الحد ولا حاجة الى
 ثبوت عدلها الباطنة بل يكفي بالظاهر ثم الوصي من جهة ما ثم
 القاضي او منصوص به ولا ولائد للام الابن وصية الاب او الحد او بولي

الحاكم ويصرف الولي على وجه المصلحة فيجوز ان يشتري له العقار ككت
 مشروط ان يكون الزمان انما هو المقتضية وكذا وان يكون المقتضى
 انما هو البوار بالمحرم والغزو وان يكون السلطان عادلا وان يكون
 البائع ثقة ما هو فاق المحجور والمصلحة بالاقرار لغيره سابقا وان
 يفقر غلبته بكفايته وان يكون لغلبته احتفال بالمسبة الى ما يبدل
 في الثمن وان لا يكون تقبل المزاج وهو ان يكون التجارة ولان يبيد
 له الدار بالطوبى والاجر دون الحيف واللبس ويجوز ان يتجر له بشرط
 ان يكون الزمان انما هو السلطان عادلا والتجارة مريحة ثم لصحتها
 بشرط ان يشتري مالا يخاف عليه القسا دان بقي وان تغلب فيه الرجح
 واما الطهور في الحال واما الغلبة النظر في المال وان يكون الشري
 بالنقد لا بالنساء وان يجتهد في توقيف وان يكون البيع عند انشاء الثمن
 كمال الحج من غير ان يغلب على النظر حد من زيادة فيه وان يكون بالنقد
 لا بالنساء وان يجتهد في توقيف الثمن بحسب الامكان فاذا ايقن وهو قادر
 على الزيادة بطل ولا يجوز بيع عقار الحاجة او مصلحة او غبطة
 فالمجاهدة ان لا يكون له نفقة وكسوة وتصرعت على غير الوفاء بهما او تعذر
 الوصول اليه بعد ونحوه ولا يوجد من يرضى او يوجد والمصلحة في تركه
 جاز بدون ثمن المثل والمصلحة كقول المزاج او الاشراف على البوار وهو السلطان
 او تصور الغلبة عن الكفاية قاله الفقهاء في الفناوي وان كان سبيبا
 بالمزاج فيجوز البيع بثمن نافذ ولو كان درهما والغبطة بان يغيب
 ثمن من ثمنه ويوجد مثله ببعضه كذا الثمن او يوجد عقار اخر اكثر

فهذه منه ويرعاها كذا القدر ولا اثر لزيادة يستينها العقلاء بالنسبة
 الى شرف ذلك العقار واذا باع الاب او الجد عقاره ورفع الى القاضي ليجعل
 سجل ولم يكتف بالبينة على الحاجة او المصلحة او العبطة واذا رفع الوصي
 او الامير لا يسجل بلا بينة الحاجة او المصلحة او العبطة قال صاحب
 التدبير في كتابه التعليق ولا يجوز للوصي والقيم بيع عقار الطفل الا بعد
 اقامة البينة عند القاضي على الحاجة او المصلحة او العبطة واذا بلغ
 وادعى على الاب او الجد بيع مال بلا حاجة او مصلحة او عبطة صدقنا
 بهما وعليه البينة وان ادعى على الوصي والقيم صدق وعليهما البينة
 ودعواه على المشتري من الاصل كدعواه على الاصل وعلى المشتري من القيم
 او الوصي كدعواه عليهما ولا يستحق في اليد الوالي القصاص ولا يعفو ولا يعتق
 عبدا ولا يكتاتبه ولا يجب مال بشرط الثواب دون ولا يطولن وجهه
 ولو بعوض ولا تنفذ ان فعل قال صاحب التدبير في كتابه التعليق ولو
 اسار الى مال من امواله وقال يعتقه هذا من فله ان قبل اقراره ابا كان
 او جده او غيرها ولو قال هذه الفلانة ولم يفعل بعته منه لم يقبل
 وبأخذ له بالسفقة بالمصلحة وجوبا او نكرا وجوبا وليس له اخذ
 اجرة او نفقة من ماله ان غني وان افقر وانقطع بدعوى الكسب اخذ اجرة قد
 اتفق بالقاضي والاضمان اذا قدر وقيل **اقول** الامر من حيث
 وهو اجرة المثل ولان تخط مال ماله وتواكله ويضيف الناس
 من ذلك بشرط ان لا يكون عليه حيف ويستحب للمسافر من خطه ان يراه
 وان تفا وتواقي الاكل اذ لم يقصد والاضرار ويجب على الوالي حفظ

ماله وصونه غير التلف استمناءه قدر الما تاكل النفقة وان يبيع متاعه
 المعد للتجارة اذا طلب باكثر من ثمنه والعبطة في بيعه وان شتر وليس
 اذا بيع شيئا قل من ثمنه والعبطة في الشراء ولم يكن عرضة في التلف
 ولم يفسد بغير اذن الراغبين فيه وهو غير اذن قيمه لنفسه وان ينفق عليه
 ويكسوه بالمعروف وان يخرج الزكوة واروش الخسايات وضمان المملوك
 من مال له وان لم يطلب والمنفقات اذا طلبت وان يجره على الكلب
 ان كان مكسبا ويجوز المسافرة بماله والمبايع من نفقة ان امره الطريق او دعت
 ضرورة فزوالها وان كان الطريق مخوفا او في البحر لم يجر والمجنون كالصبي في كل ما
 ذكر والمغنى عليه بالمرض او المجنون كالمجنون قال صاحب الشئمة والمجنون هو الذي
 استرخت اعضاءه ونقص عقله وقال صاحب الحاوي المجنون الساكن الذي
 يؤمن بدعوة كالمجنون ويكاد يفيض كما ذكر في صدر الكتاب ان المجنون اذا كان
 لراد في تميزه كما المميز في المجنون **خاتمة** قال القفال في الفتاوى ولو باع
 مال مراهق واقام بينة على اقراره بالبلوغ قبل بيع القيمة لم يبطل البيع لانه
 بنفسه بالبلوغ لا يزول الولاية ولو اشترى ضيعة من قيمه ردفع الثمن فبلغ
 الطفل وانكر ولا يراى المبيع عليه واستردّها فاشترىها المشتري منه فانما
 لم يرجع على القيم بالمدة فروع لما لو اشترى من وكيل وانكر الموهل الموهل وكالته
 فاشترى منه فانما لم يرجع على الوكيل وفي ادب القاضي لابي عاصم العبادي
 واشراق قاضي ابي سعيد الدروي انه لو ادعى على مراهق انه اقر له بماله فانكر البيع
 لا يخلف ثم يتحقق بلوغه فيخلف انه لم يكن بالغ حينئذ وفي شرح التبيين
 انه يصدق بلا تميز وفي فتاوى ابن عبد الله انه لو مات ولدين وماله لم يكن

ثم حاكم امين ولا وصي جاز للامير من اقراره بيع ماله بالمصلحة والغبطة
وفي فتاوى صاحب الروضة انه يجوز للاب استخدام ولده وضربه عليه فيما له فيه
تأديب وتربية ولو مات رجل وخلق زوجة وابنا صغيرا فحملته الجارية اربعا
فاستخدمه الاب بلا ولاية عليه حتى يبلغ وحب عليه اجرة مثله للمدة التي
كان غير بالغ ربيد وفي الزناوات لا يجي عامم العبادي انه اذا خاف الوحي
استيلاء غاصب على مال اليتيم قبل ان يات التحليصه **جاء كتاب الصلح**
وهو قسمان احدهما ان يجري بين المتداعين ولد شرطان **الاول**
ان يكون على الاقرار فلو كان المدعي عليه منكرا بطل سواء كان على غير المدعي
او على بعضه ولا يكون طلب الصلح اقرارا فلو قال صاحبه غداك او غداك
الكاذبة او الفاسدة او غير ذلك التواء عينا او غير الدين الذي اذعنته لم يكن
اقرارا بل الصلح غير الدعوى لا يصح مع الاقرار ايضا لان الدعوى لا يعتاض
عنا ولو قال املكني الدار او عنيها او هبها لي او زوجهني الجارية او ابرؤني
من الدين فهو اقرار بصلح الصلح بعد ولو ابرؤ المنكر او هلفه ثم ابراه صح
فلا يملك من الدعوى ولا تسمع بيئته وتسليم المدعاة او بعضها
الى المدعي لا يكون اقرارا لان القول في حيز الدفع قول الدافع ولعله
يقول دفعه خوفا من الدافع الى القاض الجاز او اقامة البينة الكاذبة
عليه فيسمع ولو تصالحا ثم اختلفا على انه كان على الاقرار او الاظهار
فالقول بطلب الاظهار يمينيه ولو صالح على الاظهار ثم قال برأيت
من الحق او ابرؤتك عنه او كان المدعي عينا فقال ملككها فله العود
الى الدعوى ولا مواخذة بالاقرار للعلم انه صند الى ما جرى **الثاني**

ان يسبق خصومة ان عقد بلفظ الصلح فلو قال صاحبه غداك بكذا
ولم يسبق الخصومة من المدعي فقال الصلح لم يتو باثر البيع بطل وان كان
على الاقرار ولو عقد بلفظ البيع وقال البغي دارك بكذا او ابرؤني من
دينك على كذا ولم يسبق خصومة فباع او ابرؤ صح واذا خاف الاقرار فالقول
ان يقر عنه ثم يصالحه على ما سيأتي فاذا وجد الشرطان نظر في الصلح
فان كان على غير العين المدعاة فهو بيع مشروط فيه شروط ويتعقوب
كالخيارين والآد بالغيب والمنع من التصرف قبل القبض وغيرها ويصح
بلفظ البيع والصلح وان كان على بعضها فتوهبه البعض بشرط فيه القبول
ومضى مدة امكان القبض والاذن الجديد فيه وثبوت الرجوع للمدعي
الاصل ويصح بلفظ الهبة والصلح لا البيع فان كان على منفعة دار
او عبد فهو اجارة ويشترط ان يكون المدة معلومة متصلة بالعقد والمنفعة
متقومة مقدرة التسليم لا بانضمام عين اليها وينبغي العين قبل القبض
او بعده وقبل استيفاء المنفعة يفسخ العقد ويتبعها يثبت الخيار
ويصح بلفظ الصلح والاجارة لا البيع وان كان على سكنى قلدي
الدار يثبت فاعارة يرجع متى شاء ولا اجرة للمدة الماصية وضمن
ان تلفت ولو صالح على شيء معين يعطيه المدعي بطل ولو صالح عن
القصاص صح ولا يدخل للفظ البيع ولو صالح من ارض الجبانية على معلوم
فان كان الارض معلوم القدر والصفة كالدرهم والدنانير المضبوط
مع الصلح منه والبيع وان كان مجهولا كالحكومة التي لم تقدر او كان معلوم
القدر دون الصفة كابل الدقة لم يجر لللفظ الصلح ولا بلفظ البيع وان

كان المدعي ديناً وصالحاً على غيره فان كانا متفقين في علة الربو فلا بد
 من قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في العقد وان لم يكونا كذلك
 فان كان العوض عينا فلا يشترط القبض في المجلس وان كان ديناً فيشترط
 التعيين لا القبض ولو صالحاً عن الدين على بعضه فلو ابرأ ويصح بلفظه المبيد
 والمط والترك والاحلال والتحليل والاسقاط والعفو ولا يشترط القبول وقبض
 الباقي في المجلس ويصح بلفظ الصلح ويشترط القبول ولا يصح بلفظ البيع لان
 موضوعه للمعاينة ولو صالحاً من الف موقلة على الف حاله او بالعكس بطل
 نعم لو تجل الموجه لاسقاط الاجل ولو صالحاً من الف حاله على خمسة اونة ويصح
 الباقي على حوله ولو صالحاً من الف موقلة على خمسة اونة حاله لغى الصلح
 ولو قال اهدا الوارثين لآخر تركت حقاً او نصيباً كذا والمك ففسد
 ولو قال صلحتك من نصيبى على هذه الثوب فان كان التركة اعياناً
 مربية معلومة لهما جنساً وقد راح ولو كانت دراهم او دنانير فصالح
 او بيا بافضال على دنانير او دراهم فصال على دنانير راح ولو كانت دراهم
 ودنانير فصال على احدى النقيدين فسد وان كانت ديناً وهي عليه فنوح
 عن الدين مع من عليه وان كانت على غير بطل الصلح ولو كان فيها دين
 وعين وهو عند الغير بطل الدين وصح في العين ولو ادعى على ورثة ميت
 ان هذه الدار هبتها ابيكم مني بكذا افان اقر ابيهم سلمت الدار اليه وانكروا
 بايمانهم وصدقوا بايمانهم ولو صدقوا واحد ولادى الدين او صالحاً منه جبان
 ويكون متبرعاً لاربع الدار لكل ولو صالحاً من الاربع الا خسر بشرط القطع جبان
 وبدون فلا اذا كانت الارض للمدعى او لثالث ولو كان النزاع في بعض

لم يجر الصلح وان شرط القطع ولو صالحاً على بعضه والدين يوجب بطل شرط
 القطع او لم بشرط **القسم الثاني** ان يجري بين المدعي واجهته فان كان
 المدعى عليه مقراً او المدعى عينا وقال انه وكلني في الصلح وصالحاً على غير
 العين المدعى او على بعضها او على مال اخر للمقر او على دين في ذمته صح
 ان صدق في الوكالة والا فلا ولو صالحاً لنفسه بعين ماله او دين صح
 له وان كان المدعى ديناً وصالحاً على مال الموكل او على بعض المدعى
 صح وعلى دين بطل ولو صالحاً لنفسه بعين ماله او دين فسد وان كان
 المدعى عليه منكراً فقال اقر عندى وكلني في مصالحتك على عين
 ماله او على دين في ذمته ولا نظير اقراره خوفاً فصالحاً صح بشرط ان
 لا يجد المنكر لانكاره بعد وقال هو منكروكته مبطل في انكاره فصالحه
 له على عبد هذا ابطال ان كان المدعى عينا وان كان ديناً صح ولو قال منكر
 مبطل او قال اقر عندى او اعلمه كذا فصالحه لنفسه فان كان المدعى ديناً بطل
 وان كان عينا صح ان قدر على الانتزاع او المدعى او قال انا قاهر والمدعى
 وليس المراد بالقدر هنا وفي بيع المفضوب حيثما ذكر محض تغلب بل المراد التقف
 ان ثبت العصب قبل والتكف من الاثبات شرعاً ثم الانتزاع ان لم يثبت ولو
 ادعى على ورثة ميت داراً وقال عصبها الميت فاقر او دفعوا ثوباً مشتركاً
 الى احد منهم ليصالح به اصداء وكالرجاز ولو قالوا صالحاً على ثوبك فصال
 عليه وقع له مستأجر او لم يستأجر ولو صالحاً اهدى ماله ليكون الظل له
 جازن ووقع له وان صالحاً ليكون مشتركاً فكما لو اشترى ثياباً لغيره بمال نفسه
 وقد مر في الشرط الثالث للمبيع ولو ادعى داراً فذكر فقال اعطيك الفاً وقرني

بما تفعل بطل الصالح ولا يلزم المالك وبذلك واحد حرام وهل يكون الطلب
 اقرا وجهان ارجحهما المنع كما لو قال افررت لي بكذا او لو ائلف شيئا معلوما
 القيمة واقرب وصالح على كثر من هذا بطل ولو صالح منه بعوض مؤجل فسد ولو كانت
 القيمة مجهولة او صولح من مهر مجهول او دية مجهولة على عين معلومة بطل
قوله نيب في البراء بشرط وهو سنة **الاول** ان يكون المبرر مراهل
 التبرع فان البراء تبرع ولا يخفى مسائل **الثاني** علم المبرر بالبرء فان جعل براء
 بطل وان علم المدعيون ولو قال للمعتاب اعتبك فاجعلني في هذا وتقول لم يدري
 اعتاب او لم يعتب في دين فابرئني منه فابرء ولم يدري مقدار لم يدري ولو قال
 ابرءك عن الدراهم التي عليك ولا يعرف القدر براء من ثلثة واذا اراد ان يبرء من
 مجهول فالطريقان يتكرران ايعلم انه لا يزيد الدين عليه فلو كان يعلم انه حقه
 لا يزيد على ما دة مثلا او على الف فيقول ابرءك من مادة او الف ولو قال ابرءك
 من درهمي جائة لم يبرء من الواحد ويحتاج الى ابرء من درهم ثانيا ولو قال ابرءك
 عن هذه المدعوى لم يبرء عن المدعى سواء كان المدعى عليه مقرا بالمدعى
 او منكرا ولو اعيد العود الى المدعى ولا يشترط القبول في البراء ولا يزيد
 جازا ولو برء حاد او ائلف ولا يعرف المسار والمكلف فقال ابرءك
 بري ولو ابرئ المدعيون ثم ادعى الجمل بقدر المبرر فان باشر بسبب الدين
 بنفسه كالبيع والاجارة او وجع اليه عند السبب كالسبب في الصداق
 لم يقبل ولا يقبل ولو قال ابرءك عنك اثم قال لم اعلم ان لي عليه
 شيئا لم يقبل **الثالث** ان يكون المبرر دينيا فلو ادعى ابرا او شيئا
 اخر ثم قال ابرءك عن هذه الدار او تبرئت او برئت عن هذه العتق

لم يبرء ولو المدعى قال صاحب المديون في الفتاوى ولو قال تبرئت
 عن هذه العين ولا مدعى لي فيها فله العود الى المدعى لانه قوله لا مدعى
 مبني على تلك البراءة **الرابع** ان لا يكون معلقا فلو قال اذا جاء رأس الشهر
 واذا اقدم فلان فانف برئني عندي ووحدت الصفة لم يبرء ولو قالت اذا
 طلقني او ان طلقني فانف برئني من صداقي فطلق لم يبرء ويقع الطلاق
 رجعي ولو قال ان رددت عدي فقد ابرءك من الدين قال المتوفى صح
 واذا رد برئ ولو قالت ابرءك عن صداقي فطلقني برئ الزوج ثم ان
 ساء طلق وان ساء فلان **الخامس** ان لا يكون مشروطا فلو قالت
 ابرءك عن مري بشرط ان تطلقني فقال طلقك وانف طالق لم يبرء ويقع
 الطلاق ولو قال ان ابرءني عن دينك او عن صداقك فانف طالق فابرءك
 وقع باثنا ولو قال ابرءك بشرط الخيار او رجعت من شئت لم يبرء والشرط
 نوع من التعليق وفرق بينهما تقبها وتخصيصا فله كذا فدره او بشهر
 بعض الجبله حيث ينقض في حكمها هنا ولو قال ابرءك بعد موتي او اذا مت
 فانف برئني هركذا فهو وصية **السادس** ان لا يكون موقفا فلو قال
 ابرءك لي شهر فاذا مضى فلم يبرء بطل ولو قال ابرءك شهر اقال المتوفى ان
 قلنا البراء اسقاط بري وان قلنا تملك فلان قال صاحب المديون
 في التعليق والاصح انه اسقاط ولو قال ان ابرءني فانف طالق فقالت
 ابرءك فان اطلق ولم يرد البراء عن المبرر برئ لم يبرء ولم تطلق وان
 اراد البراء عن المبرر برئ اذا اوحد البراء بشرطه وتطلق **فصل**
 الطريق الثامن وهو الشارع لا يتصرف فيه احد بما يبطل المبرر ولا يشتر فيه

خباها ولا يبنى مسابا طايض بالمارة بل يجب ان يكون مرتفعاً بحيث
 يمر المارة تحته مستصفاً وان كان الموضع موضع مرور الفرسان والقوافل
 يجب ان يكون بحيث يمر الركاب تحته مستصفاً بل الحمل على البعير مع احتشام
 المظلة ولا يجوز ان يبنى فيه دكر او يغرس شجرة ويجوز لكل اهل اذن يفتح
 ابوابا الى الشارع او يشرع ميازيب ويصير الموضع شوارعاً بان يجعل
 ملكه شارعاً وبان يحيي جماعة قرية او بلدة وتركوا شارعاً بين الدور
 ويفتحوا اليه الابواب وبان يصير موضع من الموات جادةً يسيطر فيها الزقاق
 ولا حاجة الى لفظ في المصير شارعاً واذا وجدنا جادةً مسلوكةً حكمنا
 باستحقاق الاستطراد فيها بظاهر الحال فلم يفت الى صيلاها واما قدر
 الطريق فان اتفقوا على شيء قد اتوا توريه فيه فسيعد اذرعاً ولو كان
 في الاصل واسعاً لم يجز ان يدخل شيء منه في الملك وان قل او اصاب غير النافذ
 كالشكة المسددة الاسفل فلا يجوز اشراع الجناح فيها لاهلها الا برضى
 الباقيين واهلها الذين ينفذون باب دورهم اليها دون من يلاصقها
 جداراً او بلا باب وشركة كل واحد متباين رأس الشكة وباب داره وليس
 لغير اهله اهلث باب فيها للاستطراد الا برضا اهله اهلث باب فيها للاستطراد
 كلام ولا منع من فتح الباب للاستضاءة وتسميره **وقيل** منع ولا منع
 من فتح الكوة للاستضاءة بحال ولو فتح باباً بعد من رأس الشكة او قريب
 ولم يسد القديم منع وان سده فلا منع وتحويل الميزاب من موضع الى اخره فتح باب
 وسد آخر ولو سد اهل الشكة اسدها لم يمنع الا ان يكون فيها مسجد قديم
 او جدي وليس لاهلث يضع رأس جدي على جدار الجدار الا باذنه واذا اذن

فان كان بلا عوض فاعارة لدار الجوع قبل الوضع وبعد فإيدته التخيير بين القلح
 بأثر النقص وبين التبقية بالاجرة وليس لدار يملك المخرج بالقيمة ولا ان يضع هذه
 على هذا الموضع بغير اذنه عوضاً من وضعه كالارض المشتركة اذا بنى فيها اهدماً
 بالاذن ليس للآخر بلا اذن ولو دفع الجدي صاحبه او سقط بنفسه او اندم الجدار
 واعيد فلا منع من الوضع فانياً وان اذن بعوض فان اجر رأس الجدار للبناء عليه
 فهو اجارة ويشترط شرطها ويجري اهلها وان باع وقال بعتي للبناء عليه
 او بعتي حق البناء عليه فهو عقد فيه شائبة البيع وشائبة الاجارة وليس بيعاً
 محضاً ولا اجارة محضة فلا عليك بدعيين والاسحقاق به على التأسيس ولو
 عقد بلفظ الاجارة بلا تعرض للمدة او عقد بلفظ البيع صح واذا بنى فليس للبائع
 نقصه بحال ولا ان يكلفه النقص ليغرم لداره ولو اندم واعاده المالك فلا يمسرى
 اعادة البناء عليه ولو لم يعد البائع البناء فانياً لم يجبر ولو هدمه البائع او غيره
 غرم قيمة حق البناء للمشتري الى الاعادة وسواء كان الاذن بعوض او بغيره فلا بد
 من بيان قدر الموضع المبني عليه طولاً وعرضاً وسهلاً الجدران وكيفيتها وكيفيته
 المسقف الموضوع عليها وان اذن في البناء على الارض لم يحجج النا الى بيان القدر
 الذي اخذته البناء وبيع حق الممر كبيع حق البناء ولو كان الجدار مشتركاً فليس لاهل
 وضع الجدار مع الا باذنه الشركة ولان يقد فيه وقد اوفيت فيه كوة ولا ان يترتب
 الكتاب بترابيه كسائر الاملاك المشتركة لا يستقل اهدماً بالانقاع ويجوز لكل
 واحد منهما الاستئذان واستئذان المصاع اليه بل يجوز ضلله في الجدار الجانبي
 كالاستضاءة بشاريح الغير والنظر في المرأة والاستطالة الجداره والمروزي ارضه
 اذ لم يخش ضرراً باحتذاءها طريقاً او غير ذلك ولو منع في الكل لم يلزم الامتناع ولو

منع في الكل لم يلزمه الانتفاع ولو بني في ملكه جدا اقتصلا بالجدار المشترك
او بجدار الجار حيث يقع فعليه جاز واذا هدم احد الشريكين الجدار المشترك
بغير اذن صاحبه او هدم حايط غيره عدوا فاقترم الارض دون الاعادة وقيل
يلزمه الاعادة ولو هدم دار غيره لم يلزمه الاجرة لمدة التندام بل الارض
او الاعادة ولو هدم دار غيره كما ذكر وليس لاهد الشريكين اجبارا لآخر على عمارة الملك
المشترك كما لا يجبر على زراعة الارض المشتركة سواء كان الانتفاع لمضار او اعسار
او غيرها ولو اراد احدهما اعادة ما اتدم بالترنفس لم يمنع اذا اعاد على الارض
المختصة به ويكون المعاد ملكا له وليس للآخر فتح كونه تغرز وتد وتتركيب كتاب
منه ولو اتفق على البيع او على القضاة المشتركة لم يكن له منع الشريك من الانتفاع
بالماء ولو اراد الاعادة بالنقض المشترك واعاد كان مشتركا ولو انفرد احدهما
بالعمارة بالنقض المشترك بشرط لآخر زيادة معلومة على ما كان له حبان
اذا شرط له بالنقض الزايد في الحال فاما اذا شرط له بعد البناء وبطل ولو انفرد
بالعمارة بالنقض صح بشرط ان يعرف الالات وصفات الجدران وقدرة المؤونات
وان شرط الآخر للامر في الحال وان لا شرط معاونة الامر ولو اذن غيره في اجراء
ما والمطر على سقف باعارة واجارة صح ولا بد من بيان الجري والسطوح التي يتجدد
الما منها واذا اذن ثم اراد ان يعلى سطح بحيث لا يجري الماء لم يمنع واذا فعل
فان كان عامرية فهو رجوع وان كان بيعا او اجارة فله المستحق نقب البناء واجراء
الماء فيه فاذا باع المستحق دارة فالمستحق يستحق الاجراء ولو خرجت اغصان شجرة
الى هواء ملكه جاز فللجار مطالبة بانزالها بالتولية او القطع فان لم يفعل فليس
التولية فان لم يكن فله القطع ولا حاجة الى اذن القاضي ولو صالح على عوض

فسد وجعل الجدار الى هواء ملك الجار كما غصان الشجرة ولو اراد ان يخرج ريشا
اي كوة الجار انسان او ارضه لم يمنع ولو كان لدروشن مفتوح الى ارض انسان
فاراد صاحبه ابناء حايط في وجهه الروشن ومنع ضوءه لم يمنع واذا استحق
المطر في ملكه غيره كره له ان يتركها للمروور بلا حاجة فلو تضرر صاحب الملك واستبأ
الحق لم يلزمه الاجابة واذا مال الجدار الى الطريق اجبره الحاكم على النقص
فان لم يفعل فلهما من ينقصه ولو كان الحايط بين ملكين وخيف من الوقوع
وطلب النقص اجبره الحاكم عليه واذا خرب حدة مثلا فاستبأ الملاك
فقط واحد فواهدا احده ملكه بالاجابة كما ختلا طحان بجام الغير
ولو كانت لغويرة مراتع فليس لاهلها منع المارة من رمي مواشهم فيها لاث
المراق للكل ولو قال الاخر اخبرني بالنفسك في ارضي فحق لا نصير ملكا له ولا اجرة
على الامر ولو قال المأمور اني بالاجرة وقال مجانا او الوارث فالقول للامر
ولو وصل غصنا من شجرة غيره بشجرة فانصلت فمرة تلك الغصنة ملكا لها
للاواصل سواء كان باذن المالك او بغير اذنه وارضرب اللبن من تراب الشارع
ولا ضرر على الناس وباعها قال القاضي حسين في الفتاوى كره ولم يمنع البيع
وفي الزيادة لا يبيع عاصم القبادي ان اذن تراب سور المدينة حرام وهذه اهل القياس
هناك ويجوز اتخاذ الطين على الطريق ان بقي مجال المروور ولو نصب رجي على
ماء صياح ونصب اخر اسفل منه رجي اخر فان لم يتضرر الاول لم يمنع وان تضرر
بتراد الماء وغيره منع ولو اقام بيته على ان ضرره ليس من رجا في بل هو ان غير حاه
عما كان قد يما لم يمنع ولو اذن رجي على اخر نصف المار ثم اذن رجي كلها سمحت ولا يلزم
من اذناه النصف ان لا يكون الباقي له وله اذن رجي النصف لانه البيته

لا تساعده في الحال او بخلافه لئلا يؤول كل واحد في الكل ولو تنازعا جداراً
 بين ملكهما فان كان متصلا ببناء واحدهما اتصالاً رقيقاً فاليد له
 وعلى الاخر البينة وان كان ببناءهما او منفصلا عنهما فنوف في ايديهما
 فان اقام احدهما بينة قضى له والا حلف كل منهما الاخر فان حلفا او كلا
 جعلت بينهما نصفين وان حلف احدهما دون الاخر قضى للمحالف
 بالكل ولو كان لاحدهما جندع عليه لم يرجح كما لو تنازعا داراً في ايديهما
 ولا هدهما فيما متاع واذا ثبت الجدار للاحدهما فليس للآخر ثلعه مجازاً ولا ترجيح
 بالطاقت والمخاريب والصورة والكتابة ولو شهدوا باننا راينا زيدا اخذت من
 يلقى الثلج في ملكه عرو ويحرم الماد فيه لم يثبت حق لقاء الثلج واجراء الماء **كتاب الموالة**
 وهي معنى بيع دين بدين جوزت للمأجرة وراكنا المحيل والمختار والمحال عليه
 والدين والصيغة وهي ان يقول اهلتك علي فلان بكدة او هولت هقل المحي
 فلان او قلته اليه او جعلت ما استحقه علي فلان لك او ملكتك للدين
 الذي لي عليه محقق الذي علي ويقول قبلت او عقلت ولو قال اهلتك علي
 فلان وقال اهلتك صح قال المتولي ولا يصح مطلق البيع وان تقدم انما يبيع لان
 الاعتبار في العقود بالنقطة لا بالمعنى ولو قال لمد يوند ادفع حقك الي فلان بدين
 له علي فقبل لم يكن حوالته بل وكالاً ولو قال لآخر هول هقله علي فلان الي
 لا عطيك اياه فقال هولته لم يتحول والمحوال شرط **الاول** رضا المحيل
 والمختار وشاهدة الصيغة ولا يشترط رضا المحال عليه ولا تقع على من لا دين
 عليه كمن اذا رضي واذا نذر كان قضاء لدين الغير باذنه فيرجع ولو قال
 المحيل كان لي عليك الدين وانكر صدق المنكر ولو قال لرجل لا دين له اهلتك

علي فلان هل يتقصد وكالة في القبض وجهان اشبههما المنع **الثاني** ان تكون
 بالدين فلا يصح بالاعيان المضمونة كالمساجر والموهون بعد الفل وغيرهما
الثالث ان يكون الدين ثابتاً فلا يصح بما سيبت ببيع او قرض او غيرها
 وهي حوالته علي من لا دين عليه **الرابع** ان يكون لازماً او اصلحة للزوم
 فلا يصح على نجوم الكتابة ولا جعل الجعالة قبل العمل ويجوز بعده كلاهما
 ولا يشترط ان يكون ما على المحيل لازماً فتصح بنجوم الكتابة ولا يجوز ان يحيل
 الفقير بالزكاة على غيره ويصح بالثمن في مدة الخيار وعليه وبكل دين لازم
 موعود للمسلم فيه ولا فرق بين ان يتفوت سبب وجوبهما او يختلف ويصح حوالته
 المثلث بالمثلث وعليه والمنقوض بالمنقوض وعليه ولا يصح حوالته المثلث علي
 المنقوض وبالعكس **الخامس** العلم بقدر ما يحال به وعليه وبصفتهما وببناؤ
 فلو قال اهلتك بما لك علي علي فلان وجعلنا بقدر الدينين او صفتهما
 او بنسأ وبهما او جعل احدهما بطلت وان كانا متساويين في نفس الامر
السادس اتفاق الدينين قدرا وجنسا ونوعا وحلولا وقا حيللا
 وصحة ونكس وجودة ورداءة فلا يجوز ما قليل على الكثير وبالدراهم
 على الدنانير وسبكة على سبكة اخرى وبالحال على المؤجل وما بعد
 الاجل على الاقرب وبالصحيح على المكسر وبالردي على الجيد وبالعكس
 وليس المراد بالتساوي في القدر ان يكون ديني المختار به وعليه فلو كان لعمرو
 على زيد خمسة وبنو زيد على عمرو عشرة فاحال زيد بالخمسة التي عليه
 على عمرو خمسة من العشرة صح **السابع** ان لا يكون معلقا ولا موقفا
 ولا مشروطا برهف او كفيلا او صفة او خيار ولا فيبطل واذا جرت

كما في المصنوع والمشترا من غيره المضمون

الحوالة فحيث قسد في حوالته على من لا دين عليه وحيث صححت لزم
 ولا تنسخ بفسخ اهدها ويرى الجليل من دين المحال ونحوه هو المحال الذي قد
 المحال عليه ومات مقلدا او مجد موسرا او يرى المحال عليه من دين المحيل فلو
 اقلس المحال عليه ومات مقلدا او مجد موسرا او مفسرا وحلف لم يكن للمحال
 الرجوع الى المحيل سواء كان بيته على الدين او لم تكن وسواء غر او لم يغر ولو رجع
 وادى المحيل كان كفضا والدين الغير ولو كانت وقت الحوالة مقلدا فلا خيار
 شرط يسار ام اطلق علم فلا سه او لم يعلم ولو اهل المحال على المحال عليه او
 حال المحال عليه المحال على غيره ثانيا وثالثا واكثرها من ولو اهل البايع بالثمن
 ففسخ البيع بالخيار او العيب او لا قاله والتمالف بطلت الحوالة ثم ان قبض
 مال الحوالة فليس له الرد الى المحال عليه وان ردت لا تسقط مطالبة المشتري عنه
 وان لم يقبض فلا يقبض ولو اهل على المشتري بالثمن ففسخ لم تبطل الحوالة
 ورجع المشتري على البايع اذ قبض المحال ولا يجوز قبله ولو باع عبدا واهال
 بالثمن على المشتري ثم اتفقوا على حريته واقام العبد بيته او قامت حسيبه
 بطلت الحوالة وان لم يصدقهما المحال ولم يقر بيته هل فاه على نفق العلم
 ولا تسمع بيتهما على الحرية فان حلف بقيت الحوالة ورجع المشتري على البايع اذا
 دفع على المحال لا قبله وان تكلف المشتري وبطلت ولو قال البايع كانت الحوالة
 بدين اخر كان لي عليك فان انكر المشتري الدين من اصله صدق بيته وان اقر به
 انكر الحوالة فلا عبرة بانكاره ولو كان زيد على عرودين وعمر على بكر قاصر زيد اقبضه
 من بكر ثم اختلفا في اللفظ فقال عمر قلت وكلت وقال زيد بل قلت اهلك
 وقال اردت به الوكالة صدق عمر وبيمينه ونظر القائله عند يسار بكر واسار عمر

فاذا اهلك فان كان قبض زيد برئ المحال عليه ولزم تسليمه الى الموكل ولم مطالبه
 بحقه فاذا اهلك بغير تقصير لم يضمن وتقصير ضمن وان لم يقبض فلا يقبض ولم مطالبه
 بحقه ولو كان اللفظ اهلكك بالدين الذي يملك على علمه فلا صدق زيد بيمينه
 قطعا ولو قال عمر قلت اهلك وقال زيد بل قلت وكلت او قال عمر قلت
 اهلك وادرت به الحوالة وقال بل الوكالة صدق عمر وايضا ونظر القابضة عند
 افدا سر بكر ويسار عمر فاذا اهلك فان كان قبض بكر ويملكه الا ان
 زيد ان بقي وان تلف بتقصير ضمن ولم مطالبه بحقه وربها في التقاض وبغير
 التقصير فلا ضمانا وحقه باق ولو طالب زيد عمر وادب فيه فقال اهلك خلافا
 على وفلا غائب صدق بيمينه فان اقام عمر بيته سقطت المطالبة ولو ادعى
 على اخر ان زيدا اهلني عليك فان كان زيد محاضرا وصدق وجب تسليم المال
 اليه وان كذب صدق زيد بيمينه ولم مطالبه المديون بدينه وسقطت المطالبة
 المدعى عن زيد وان كان غائبا فان صدقه لزم التسليم وان كذب صدق
 بيمينه فاذا ارجع الغائب فان صدق الطالب او كذب فالحكم على ما
 ذكر وان اقام المدعى بيته واخذ لم يرجع على الغائب الا ان يسلم الغائب
 دين المدعى والحوالة وعدم الدين على المدعى عليه قال صاحب التمهيد
 في الفتاوى ولو ادعى على اخر عشرة واقام بيته او اقر بها المدعى عليه وقال
 اديتها قال المدعى لم يكن هي من هذه الجهة وكذا لي عليك عشرة اخري فالقول
 للادفع بيمينه ولو قال المدعى عليه اهلك فلانا على بنا فقال المدعى انما اهلك
 بعشرة اخري فالمدعى المدعى بيمينه وهو غير مرضي بل يصدق المدعى عليه
 كما مر قريبا في مسألة العبد **كتاب الفم** ولما مر في **الاول** المضمون عنه

وهو الاصيل ولا يشترط رضاه وقبوله ولا ان يعرفه الضامن ويصح عن
الميت المفلس وغيره كان بالدين ضامن او لم يكن **الثاني** المضمون كـ
وهو المستحق ويشترط ان يعرفه الضامن ولا يشترط رضاه وقبوله لفظا
فيصح مع سكوت ورثه **الثالث** الضامن ويشترط ان يكون
مختارا صحيح العباد اهل التبرع فلا يصح ضمان المكره والمجنون والصبي
والمرسوم الهادي والسفيه المجبور **رابع** ل يصح باذن الولي ولو
ضمن ضامن ثم قال كنت صيا وقت الضمان وكان محتملا صدق بيمينه
ولو قال كنت مجنون او مبرسما وعرف له جنون او برسام سابق او اقام بينة
صدق بيمينه وعلى المضمون الدائنة ان الضمان كان في حال العقل ويصح
ضمان السكران المتعدي سكره والاخرس بالاشارة المفهمة الكتاب
مع القرينة المشعرة به والمرضا العاقل والمفلس المجبور والمرء ولا عاقبة الحي
اذن الزوج والمكاتب والعبد باذن السيد كالكفارة ثم ان عتق لقضائه
مالا او كسبه تقين وان اذن مطلقا ولم يكن مأذونا في التجارة فيتعاقب
بكسبه وان كان مأذونا فبكسبه وبمال التجارة وبربحه ولو ضمن عن سميده
بأذنه صح ولو ضمن السيد عن المأذون صح **الرابع** المضمون به ولشرط **الاول**
ان يكون ثابتا فلا يصح بما لم يجب ويستحب بقرض او بيع او غيرها ولو قال
اقرض فلانا وعلي ضمانه او بيع ثوبك منه بكذا اعلى في ضامن او بضمه ان
او بضمه في فاقرضه او باعه لم يضر ضامنا الا بضمه ان جدد ولا يصح ضمان
نفقة الزوجية والقريب للحمدة الآتية ويصح لليوم الماضي ويصح الضمان
بالثمن للبائع عن المشتري ولو خرج المبيع مستحقا او معيبا او ابيع فاسدا

١٦٥
شرط ان يكون بعد قبض الثمن وان يكون الصامق عالما بقدره ويصح ضمان
نفقنا والضيعة ورد اداة الثمن او المثل للبائع والمشتري واذا قال ضمنت
لك عهدك المبيع او دكره او خلاصك منه كان ضامنا بالكل ولو قال ضمنت لك
خلاص المبيع فسد وان كان في بيع فاسد ولو عتق جنة تقين ولا يطالب
بجدة اخرى ولو قال للبائع لا اعرفك فانت بمنزلة كذا قال جلا انا ارفق ثم خرج
المبيع مستحقا فليس للمشتري مطالبة الرجل ولو اختلف البائع والمشتري في نقص
صنعة الثمن حلف البائع وطلب النقص من المشتري ولا يطالب من الضامن الا ببينة
او باعتباره عتراه ولو اختلف البائع والضامن في النقص صدق الضامن بيمينه
واذا اخرج رديا او معيبا فلا يطالب الضامن قبل الرد الى المشتري **الثاني** ان يكون
لزاما او اصله للزوم وان لم يستقر كالثمن في زمان الخيار او قبل قبض المبيع
والاجرة قبل استيفاء المنفعة والمهر قبل الدخول **الثالث** ان يكون معلوما
للضامن فلو قال ضمنت شيئا مما لك على فلان او بضمه او انا بضمه ما بعث
منه ضامن وهو جاهل به فسد ويصح الضمان بابل الدية والابرار عتدا وان لم
تكن معلومة الاوصاف والرجوع الى غالب ابل البلد ولو قال ضمنت مما لك على
فلان من درهم العشرة صح وكان ضامنا لتسعة ولو قال ضمنت ما بين درهم الى عشرة
كان ضامنا لثمانية ويجوز الضمان بالمنافع في الدرهم **الرابع** ان يكون مقينا
فلو كان لرجل على آخر دينان من جنسين او من جنس واحد متقنين او مختلفين
فقال ضمنت اهدا لدينين بطل ونقص الكفالة بيد من عليه مال يصح
الضمان به ويبدن من عليه عقوبة الادمي كالتقصا من وحد القذف
ويبدن كل من يلزمه حضور مجلس الحكم للاثبات او الاستيفاء

إذا استعدي فيصح بيد المرأة المدعاة زوجيتها ويبدن عبد
أبق للرد إلى السيد ويبدن المجهور والغائب والجاهل المعلن للتسليم
إلى المستأجر ويبدن الصبي والمجنون المحي أو الميت للشهادة على صورتهما
بالإتلاف باذن وليهما ولمطالبة الولي باحضارها ويصح الكفالة باحضار
عين مضمونة يلزم مؤن ردها كالمضروب والمستعار والمستأجر والامانة
التي اخلت في الضمان باذنها من في يده ودون اذنان قد الكفيل علي
الانزعاج ولا يقع بالوديعة ومال الشركة والقراض باحضار الدراهم
والدنانير المضروبة الباقية التي لا مؤنة لردها ولكفالة شروط
الاول ان تكون باذن المكفول بركات اهلاله او باذن وليه ان لم يكن كما مر
الثاني ان يكون المكفول بدين مقيماً فلو قال تكفلت بيد احد من
فسدت كما لو ضمن احد الدينين **الثالث** ان لا يكون معلقاً ولا موقفاً
على ماسياً في مركز الصيغة **الرابع** ان يكون عليه حق يصح الضمان به فلو اخذ
ظالم ليطادر فتكفل بيد من شخصاً وتكفل بيد من المكاتب لما عليه من الخوم
فسدت وحيث اهتمت الشروط فان قال تكفلت بيد فلان او بنفسه
او بوجهه او برأسه او دماغه او قلبه او كبده او طحال او ظهر
او بطن او بطنه او نصفه او ربه صحت وان قال تكفلت بيده او بوجهه
او بوجهه او عينه او اذنه فسدت وحيث صحت وجب التسليم في المكاتب
المعتن ان عين وفي مكان الكفالة ان اطلق ولوا في غيره وامتنع
لفرض لم يجبر ولا غير فرضا جبر واذا سلم برئ بشرط ان لا يكون ثم هائل
لتنقلب يأخذ منه ولو حضر بنفسه وقال سلمت نفسي عن وجهه

الكفيل برئ وان لم يقل عن جهة فلا وان جالساً وواكلاً وشاربه ولو سلمه
اجنبي من جهة باذن برئ وبغير اذنه برئ فلا الا ان يقبل ولو ظفر به
في مجلس الحكم واذ عي عليه لم ير الا ان يفصل المضمومة ولو تكفل عن واحد
للاثنين وسلمه لاحدهما لم ير عن حق الآخر ولو تكفل انسان بواحد
فاتي به احدثا وسلمه لم ير عن حق الآخر سواء قال سلمته عن الآخر
النضا او لم يقل ولوا بر الكفيل او بر المكفول به عن الحق برئ الكفيل
ولو غاب المكفول به او هرب او توارى او كان غائبا وقت الكفالة
فانه لم يعرف موضعه لم يطالب باحضاره ولا بالحق ولا يجسب وان
عرف لزمه الا حضار من سواه كان على صفة القصر وفوقها وكلفت
بمدد مدة الدهاب والاياب للحضر فان مضت ولم يحضره بسوقاً ذهب
وعاد واقام البيت على عجزه فلا مطالبة بشيء حتى يقدر على الاحضار فيطالب
به واذا مات الكفيل بطلت الكفالة ولو مات المكفول له فلا ولو تكفل
وشروط ان لا يخرج عن تسليمه غرم المالك بطلت الكفالة ولو تكفل بالمال
والبدن والمال وقال ضمنت ما لك علي فلا ان تكفلت بيد من صح
ويكون ضامناً وكفيلاً ولو ضمن بدنه وهو صح ولو تكفل بيد من كفيل
او بيد من المضامن ضامن جاز **الفصل الخامس** الصيغة وهي كل لفظ
دالة على الالتزام كضمنت ما لك او دينك او دينك او حقك على فلان
او تكفلت به او بتكفله او تعقدته او التزمته او انا به المالك ضامن
او كفيل او زعيم او حميل او قبيل او ضمير او تكفلت بيد فلان او انا باحضار
كفيل او ضامن او ضمير او زعيم او حميل او قبيل وكل واحد من هذه الالفاظ

تستعمل في المضمان والكفالة ولو قال اخلع فلان والدين الذي كلفه الى
او عي او عند عي فهو كفاية ولو قال اخلع لي فصرح ولو قال اودي المال او اخرج الشخص
فمن وعد لا يلزم ولو قال ضمنت لك تحصيل المال بطل ولو برى الكفيل عن الكفالة ثم
ملازمه للمخصص فقا اخلع واقاعلي ما كنت عليه من الكفالة صار كفاية ولو
قال ابرأ الكفيل واما الكفيل المكفول به بطلت ولا يصح الضمان والكفالة بشرط
الخيار للضامن او الكفيل ولو شرط للمستحق لم يضر ولو علو الضمان او الكفالة
بوقت معلوم فقال اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت او تكفلت او ان لم يودد نيك غدا
او ان عجز عن المادة فقد ضمنت به او تكفلت ببذنه او انا ضامن به او كفيل
ببذنه بطلا ولو وقت الضمان او الكفالة وقال انا ضامن بالمال او كفيل
بالبدن الى شهر فاذا مضى برئت فسد او لو تجزها وشرط او لا تضار
شهر اجاز ولا يطالبان منه الى شهر ولو شرط مدة مجهولة بطلا ولو ضمنت
المال او الموجه لا مؤجلا باجل معلوم صح ويثبت الاجل للضامن دون الـ
وقيل لا يصح ولو ضمن الموجه لا يصح ولو ضمن الموجه لا يصح ولا يلزم
التعجيل ولو ضمن من رجل او تكفل عنه ثم ادعى انه لم يكن على الاصيل هو صدق
المضمون له ولو قال ضمنت او تكفلت بشرط الخيار او بشرط اخر ففسد كالنقل
وبرادة الاصيل صدق المضمون له بيمينه ولو قال برأ الاصيل بالماء او ابرأته
وبرئت ببرأته وانكر صدق بيمينه فان نكل وحلف الضامن لم يبرأ الاصيل
بحلفه **فصل** يجوز للمضمون له مطالبة الضامن والاصيل
جميعا ومطالبة ايتهما معا ومطالبة ايتهما معا ومطالبة احدهما
ببعض الحق والاخر ببعضه ومما برى الاصيل برى الضامن وضامنه ولو ابراء

الضامن لم يبرأ الاصيل وبرى ضامن الضامن ولو ضمن دنيا مؤجلا
فمات الاصيل حل عليه دون الضامن وله مطالبة بالخذ من تركته
الميت او ببراءة ان ضمن بالاذن ولو مات الضامن حل عليه للمال الاصيل
فان اخذ من تركته لم يرجع الورثة حتى يحل على الاصيل ويجرد الضمان
لا يوجب حقا للضامن فليس له مطالبة الاصيل بتخليصه قبل ان يطالب
ولا تغير عنه قبل ان يفرغ من مطالبة بالدين ليقضى بنفسه ولا حبس
ان حبسوا كقولهم ان يقول احبسوا الاصيل معي ولو ضمن عن الاصيل
ضامن الضامن او رهق الاصيل عند بما ضمن او بدين له عوضا ليوذي
هو من مال نفسه فسد ولم يملك وضمان تلفه عند ولو بذل وقال
اقضيه الدين جاز وهو مائة ولو شرط في التاخير وان يعطيه الاصيل
ضامنا او يرهق عند شيئا بطل الضمان وموادي دين غيره من غير ضمان
فان ادعى باذنه يرجع سواء شرط الرجوع او اطلق وان ادعى بغير اذنه لم يرجع
واما الضامن فان ضمن وادى باذنه او ضمن باذنه وادى بغير اذنه يرجع سواء
مشرط الرجوع او لم بشرط وان ضمن وادى بغير اذنه او ضمن بغير اذنه وادى باذنه
لم يرجع الا اذا شرط الرجوع وحلف يرجع ولا يرجع الا باقل الامر من مقيمة المودي
والدين كلف لوعاء عد من المستحق بالدين او مطلقا بقدر الدين ونقضا يرجع
بالكل ولا يرجع الضامن والمودي الا حيث استند اعلى الاداء اما عدلين ظاهرا
او عدلا لا يحلف معه او كان المستحق معترقا بالاداء او كان الاداء محظورا الاصيل
واعترقه او قال استندت لكن مات او غاب وصدق الاصيل وان كذب
فالقول قول له بيمينه على النفي واذا انكر المستحق ولم يكن يمينه وحلف فان

اخذ من الاصيل قد ارك وان اخذ من الكفيل مرجع ولكن بالاول والثاني
 قال صاحب الروضة ينبغي ان يرجع باقلاهما وقطع في المقنع بالثاني ولو ضمن ديناً واداه
 ثم ادعى انه اذا ضمن بالاذن وانكر الاصيل الاذن صدق بيمينته وعلى الضامن
 من البينة وقد مر في الزهري ولو ضمن من غير شيعين وما لم يضمن ومات وللاصيل
 نصف التسعين فان شاء اخذ ستين من ورثة الضامن ويرجعون بثلثين
 ومن ورثة الاصيل خمسة عشر وان شاء اخذ تركه الاصيل كلها وثلثين من ورثة
 الضامن ولا يرجع ولو كانت بحالها وللاصيل ثلث التسعين فان شاء اخذ
 خمسة واربعين من ورثة الميت وخمسة عشر من تركه الاصيل ويرجعون بخمسة
 عشر وان شاء اخذ تركه الاصيل وثلثين من ورثة الميت ولا يرجع ولو ادعى
 انه له على زيد وعلى فلان الغائب الفان كان كلاهما ضامراً غير الآخر
 وقام بدله بدينته واخذ يرجع زيد بالنصف ان لم ينكر الضمان والاذا
 وانه انكر فلا الا ان يصدق الغائب قال في التمهيد ولو كان له على آخر دين
 معلوم فخر جلدان وقالوا ضمنا ما لك على فلان فله مطالبته كل واحد منهما
 بتمام المال كما لو كان لهما عيدين فقالا لاخر برضاه منك بالالف الذي لك
 على فلان فيكون نصيب كل منهما منها بتمام الف بخلاف ما لو قال
 الاخر اشترينا عيدينك بالف حيث لا يلزم كل واحد منهما الا احدهما
 قال الامام في التتابة والغزالي في البسيط ولو ادعى على اخر انه غريم زيد بن خالد
 فشهد شاهدان انه ضمن الفان غريمه جلد عاتيه ولا ندرى انه زيد بن خالد
 ام لا سمعت وثبت الضمان قال صاحب التتابة في الفتاوى ولو قال لاخر
 اقض دين فلان على ان يرجع على وادي لم يرجع قال الفقهاء في الفساري ولو اخذه

١٦٥ ظالم ومطالبه بما قال لاخر ان هذا ايطالي يبي بائة فاعني بها فدفعت المائة
 الى الظالم بقوله يرجع كما لو ائتمري امير ابا ذر ولو كان له دين على اخر الف
 درهم فجاء غريمه وودع الف درهم الى زيد ثم جاء زيد وطلب غريمه بالالف
 فقال ان غريما دفع الف قضاء من ديني وصدقة الدافع صدق والدافع بيمينته
 ويرى الغريم **كتاب الشركة** وهي انواع **الاول** شركة الابدان وهي
 شركة الدلائل والحمالين والمحترفة على ما يكسبان ليكون بينهما
 متساويين او متفاوتين او باطلين ولكل واحد ما اكتسب فان لم يتميز
 فيقسم المحاصل على قدر اجرة مثل كل لاهل الشروط ولا تقسم الشركة على
 الاصلطام والاهتشاف والاصطياح ويختص كل ما اخذ **الثاني**
 شركة المفاوضة وهي ان يشتركا ليكون بينهما يكسبان ويربحان ويلتزمان
 من غم وينالان من غنم وهي ايضا باطل **الثالث** شركة الوجه وهي ان
 يشتركا على الاتساع مؤجلا على الاتساع مؤجلا وعلى ان ما يتساع كل
 منهما يكون بينهما فيبيعاه ويؤد بالائمان وما فضل فهو بينهما وهي باطل
 يختص كل منهما بربح ما اتساع وخساره ولو دفع مالا الى وجهه لبيعته بزيادة
 ويكون بعض الربح له وبعضه لغيره بشرط بل الاجرة **الرابع** شركة الغنائم
 وهي صحبة ولها اركان **الاول** العاقدان وشروطهما اهلية التوكيل والتوكل
الثاني الصيغة وهي كل لفظ يدل على الاذن في التجارة كاجراء تصرف بالبيع
 الشراء ولو قال اوبع واشتر او اذنت لك في التجارة او في التصرف بالبيع والشراء
 ولو قال لا اشركنا او شاركنا في هذه المال واقصر عليه لم يلف للتصرف في الكل
 ولو اذن احدهما دون الآخر فلما اذن في الكل وللأذن في نصيب

فقط **الثالث** العدل وهو التجارة التي في الجيوب والمواشي فانه يجوز المشاركة
عليها للزراعة والرعاية ولا يشترط تعيين جنس ما ينصرف فيه لكنه اذا هتفت بقيت
الرابع المعقود عليه وله شروط **الاول** ان يكون مثليا كالدرهم والدنانير
والنبر والمخالي والجيوب وغيرها من المتليات ولا يصح في المنقومات كالتياب
والجيد والمبايئ وغيرها والطرفان يتبع كل واحد نصف عرض ونصف
عرض المتجاذف الاخر شيئا وتقا ايضا ويأذن كل واحد الاخر في التصرف ولا يشترط
علمهما بقيمة العرضين **الثاني** ان يكون مخلوطا فان لم يكن عقدا وتلفا لهما
تلف من ضمان صاحبه **الثالث** ان يكون الخلط بحيث لا يبقى التميز فلو
اختلف الجنس كالدرهم والدنانير او النوع كالجميد والردوي والاسود والمابيض
والجديد والعتيق او السكة او التاريج او الخنطة كالبيضاء والسمراء فسد **الرابع**
انه يتقدم الخلط على العقد فان تاخر بطلت واذا ملكا مالبا رث او ابتاع
او ائتمار معا واذا ن كل واحد الاخر تمت الشركة **الخامس** ان يكون معلوما
لدي العقد او يمكن معرفته من بعد فان لم يكن ولم يمكن بطلت ولا يشترط
تساوي المالكين في العقد ولا تساوي الشريكين في العمل بل لو اتفرا اهداهما بالعمل
جانز **فصل** الشريك كالوكيل فلا يبيع نفسه ولا يغير نقد البلد
ولا يغير نقد المثل ولما بالعين الفا حشو الا بالاذن وان باع بطل في نصيبه الشريك
وانقضى الشركة فيه وهصلت للشريك والمشتري وان اشترى بالعين فان كان
بالعين بطل للشريك وصح له وفي الدائمة وقع الكل له والتمز عليه فان دفع من
مال الشركة ضمن ولا يجوز تسليم المبيع قبل قبض الثمن ولا تسليم الثمن قبل
قبض المبيع وضمن ان فعل ولا يبضع الا باذن وضمن وكل واحد الفسخ متى شاء

ولو قال اهداهما غرتك ولا تصرف في الغرل المتخاطبة العازل ولو قال فسخت
الشركة انغرا ولكل واحد التصرف في نصيبه شيئا قبل قسمته وتفسخ يجوز اهداهما
وجنونه واعتقاده وللوارث الرشيد تصرف في الشركة بعقد جديد ان لم يكن
عرضا ولا فيه دين ولا وصية لغير مدته كالفقراء او كان وقد ادى من موضع
اخر والرجح والخسر على قدر المالين متساويا في العمل او تفاوتا ضمن الشركة
ام فسدت ولا يجوز شرط الزيادة لمن اخضر بالعمل كذا وبعضه وان شرط التساوي
في الرجح مع التفاوت في المال او بالعكس فسدت وفقد التصرف حيث فسد ورجع
كل واحد على الاخر باجرة مثل عمل في ماله ولو كانت الشركة صحيحة وزاعل
اهدهما او فاسدة واخضر اهداهما بالعمل لم يتحقق للزيادة في الاولى وللكل
في الثانية شيئا ولو فرض اهدا الشريكين مدة او ترك العمل مختارا فلا شيء للاخر
للزيادة ويد كل واحد منهما اما نتر فان ادعى التلف او الخسر صدق بيمينه
فان اسند التلف الى ظاهر كان بين والحق والغزو وبشهاد وعرف او اقام
البينة صدق بيمينه في التلف به ولو ادعى اهداهما خينا نزل شمع حق بين
قدرها والقول للمنكر بيمينه ولو كان في يدها مال نقار هو من خالص
اموالي وقال الاخر بل من مال الشركة او اشترى شيئا راجعا وقال الشريكة
لنفسى او خاسرا وقال الشريك للشركة صدق كالوكيل ولو قال اهداهما
لاخر استوفيت انت نصيبك وما بقي فهو نصيبى وقال ما استوفيت
صدق بيمينه وما بقي مشترك ولو ادعى على اخر انه اقر للمدعى بالف درهم
من حصة الشركة واقام بينة فقال المدعى ردت عليه قبل في النصف
ولو قال صاحب اليد اقسمناه وهذا نصيبى من المشترك وانف اهدت

نصيبك حلفا وجعل بينهما فان لكل واحد قضي للمخالف ولو كان عبدا
 شركين فباعا احدهما بالاذن ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البايع قبضت
 الثمن فسلم الي نصيب ووافقه المشتري وانكر البايع برى المشتري من نصيب
 المقر فان اقام بينة على قبضه ثبت حقه عليه وبرى المشتري من الكل وان
 لم يكن بينة حلف البايع وطالب المشتري بنصيبه فان اقام بينة على الاداء
 ثبت الكل وللمقر طلب حقه منه وان لم يكن بينة حلف البايع وقبض حقه ولا شركة
 للمقر فان نكل حلف المشتري وبرى ولو قال البايع للاخر قبضت الثمن كله وصدقه
 المشتري فان كان ما ذكرنا من جهة البايع فبرى المشتري من نصيب البايع والحقوق
 مع المشتري والشريك على ما ذكرنا لم يكن ما ذكرنا لم يبرى المشتري عن شيء
 من الثمن وان استبد كل قبض حصته لانه المنكر مصدق بيمينه لحقته والمقر لم يعرف
 بقبض صحيح لحقته فلم يثبت القبض ولو ملكا عبدا فباعاه صفقة واحدة
 او وكل احدهما الاخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشارك
 الاخر فيها ولو قبض هذا الوارثين قد حصته من مديون المورث شاركت
 الاخر ولو باع احدهما شيئا ثم ادعى انه كان مشتركا وكان البيع بلا اذن
 الشريك لم تسمع فان جاء الشريك وادعى عليه البينة على الشركة فاذا اقام
 فان كذب المشتري في الادعاء ^{جمله} عدم الاذن حلف المدعي وبطل البيع في نصيب
خاتمة ولو اخذ جديا من اخر مع الالة وشاركا علوان يستقي
 الماء او يحطب الحطب والمحصل بينهما بطلت فان استقي او حطب فان كان
 المجرى ملكا للعامل او مباحا وقصد به نفسه فهو له وعليه اجرة مثل الحمل
 والالة وان قصد الشركة كان مشتركا وعلى العامل نصف اجرة مثل الحمل

والالة على المالك نصف اجرة مثل عمل العامل ولو دفع بهيمة او سفينة الجاخر
 ليعمل عليها وما رزقوا من بينهما مشتركا في شركة فاسدة والحكم على ما ذكرنا الان
 ولو دفع شبكة او كلبا الى اخر ليصطاد والمحصل بينهما فسدت الشركة
 قال الطنوي والصيد للصايد وللمالك اجرة مثلا لالة وفيه نظر ولكن الحكم
 كما في الاستقاة من المباح على ما ذكرنا منقول من الكبير والروضة وغيرها
 وهو ظاهر لا يخفى ولا ينكر ولو اشترك انسان لاهدهما ربحي بالاشياء وعمل
 الاخر فيها وما يحصل بينهما متساويا او متفاضلا بطلت ثم ان استأجر مالك
 الحنطة بين العمل بطلت الاجارة وعليه اجرة مثل العامل والرها وان الزم
 ذمته الطحن صححت وللمستقر على الملتزم وعلى العامل اجرة مثل الرحى
 ولو استأجر ربحي باجارة صحيحة واستأجر اخر غير المستأجر للطحن فسدت
 ولزمته اجرة المثل ولو الزم ذمته الطحن صححت ولزم المستقر ولو سلم ارضا
 ليغرس فيها اشجارا بنفسه او يبنى فيها بالآلات بنفسه ويكون البايغ والذامر
 مشتركا فسدت واما للعامل وعليه اجرة مثل الارض ملكها وليس له القلع مجانا
 وخير بين البقاء بالاجرة او القلع بالارش ولو اشترك في رية دود القز على
 ان من اخذها البذر وورق التوت ومن الاخر التعتد والبيع بينهما
 بطلت والمحصل لصاحب البذر وعليه اجرة مثل العامل ولو كان البذر من
 مشتركا او منفردا او غطاء والورق لاهدهما والعمل من الاخر فالمحصل بينهما
 على قدر البذر وعلى العامل نصف قيمة الورق وعلى صاحب نصف
 اجرة مثل العامل وهذه المسائل نظائر تأتي في اخر كتاب المساقاة **كتاب**
الوكالة ولها اركان **الاول** المؤكل وشروطه القكن من مباشرة ما

توكّل فيه بالملك او الولاية فلا يصح توكيل الصبي والمجنون والمغنى عليه بمرضاة غيره
ولا توكيل الشيخ المقند ولا توكيل المرأة في الزوج والتزويج ولا توكيل الفاسق في
النكاح اذ لم يجعل وليا والعلو له ولي وسيأتي في النكاح ان شاء الله تعالى
وتوكيل السكان وتوكيل كثره ويصح توكيل الولي في حق الطفل وتوكيل الفاسق
في قبول النكاح والقرقات المالية ويستثنى توكيل العاقر فيما لا يصح منه **الثاني**
وشروط التوكيل من حيث نفسه فلا يصح توكيل المرأة في النكاح ولا توكيل
المحرم فيه ليقعد في الاحرام ولو اطلق التوكيل او قيد النكاح بالتحلل
صح ويقعد بعد التحلل ويصح توكيل العبد في قبول النكاح دون الاجاب
واستثنى توكيل الصبي في اصال المدين والمادة في الدخول ولو وقل
عبد حر او سراحا في قبول نكاح امه او من زوجها اربع في قبول نكاح له
او اخا لامرأة في قبول نكاحها له صح وان لم يتمكن لنفسه في الوقت او مطلقا
الثالث الموكّل فيه ولد شرط **الاول** ان يكون مملوكا للموكّل فلو وكله
بطلا في زوجه سنيهما او بيع عبد سيمككرا واعتاقه او قضا دين سيلمه
او تزوج ابنته المعتدة اذا انقضت عدتها بطلت ولو اذن له في شري
مال ابيعه بالرّجّ صح كالقراض ولو اذن له في بيع عبد وشري اخر بئمنه صح
الثاني ان يكون قابلا للنيابة فلا يصح في الصلوة والصوم والاعتكاف
والجهاد والشهادة حيث لا يجوز الشهادة على الشهادة وفي اليمين والندب
وتقليد الطلاق والعنافة وفي التعلين ان فعل ويصح في الحج وتفرق الزكوة
والكفارة وفي العقود والمضوح كلها نعم ما هو على الفور فالأخير الكثير
للتوكيل مسقط ويصح في قبض الديون واقباضها وفي الاعتراض عنها

وفي قبض الايمان المضمونة وغير المضمونة واقباضها كلف تسليمها الى الغير
بلا اذن المالك تفريط مضمون والقرار على الثاني ويصح في استيفاء القضا
وهذا القدر وفي تلك المباحات كاحياء الموات والاحتطاب
والاحتشاش والاصطياد والاستقاء ولا يصح في المعاصر كالقتل والسرقة
والقذف واحكامها قلزم متعاطيها ولو قال وكلتك لتقر غيري لفلان بكين
بطل التوكيل ولا يكون اقرار وقيل **ل** انه اقرار ولو قال اقر فلان
بالف له علي فهو اقرار قطعا ويجوز التوكيل بالمضمومة مرضي المضمون او سخط
ولو قال وكلتك في مخاصمة عظمائي واخرت علي نفسي اقراره وبراهه وصالحه
وهبته بطل التوكيل **الثالث** ان يكون معلوما من بعض الوجوه بحيث يقال الغر
فلو قال وكلتك بكل قليل وكثير او في كل اموري او تفر في مالي كيف شئت بطل ولو قال
وكلتك في بيع اموالي او تطلق زوجهاتي واستيفاء ديوني صح وان لم يعرف التوكيل
الاموال والازوجات والديون والمدينين ولو قال اشتر لي ثوبا او حيوانا
او رقيقا او مارية من العبيد او الخيل لم يكف ولو قال عبدا او امه وبيت النوع
كالتركي والهندي وصنف النوع كالنحاشي والحطائي والرومي وقد التزم كفي ولا يجب
الجمع بينهما ولو وكل في شري دار يجب مع ذكر النوع او التمسك ذكر المحل والسكنة
وفي الخانات ذكر التوقّف وشرطي الابراؤ علم الموكّل لا التوكيل بقدر المهر
وفي البيع بما باع به فلا يفسد او يبرأ علم التوكيل لا الموكّل ولو قال ابرء
فلا يبرأ ديني ابرء عن الكل ولو قال ابرء شيئا منه ابراه عما يطلق عليه الاسم
ولو قال عفا شيئا ابقى شيئا **الرابع** الصيغة وهي كل لفظ يدل على
الرضا كقول وكلتك في كذا او فوضته اليك او انيتك فيه او جعلتك وكيل

انه وكيل وان علم مرة من شأه منها وليس للوكيل ان يؤكل الا ان يأذن الموكل
ولم يأت منه لأمور لانه لا يحسنه او لا يليق بمصنعه او لا يمكن الاتيان
بالكل كثرته فله التوكيل في الزايد وحيث جاز شرط ان يكون أميناً
الا اذا كان مقينا من جهة الموكل ولو كان في التصرف وقال اقل فيه ما
سئت او كل ما تضعه فهو جاز لم يكن اذا تافى التوكيل ولو عتيت للبيع شخصاً
او فقد اوزنا او مكاناً تعين الا اذا قلنا الثمن وقال بيع في سوق كذا
بماة قباع في غيرهما بحد صحيح ولو عتيت بحد تعين كالسوق وتعين بالنقل
منه بل لو اطلق البيع في بلد تعين وضمن بالنقل منه وصح البيع في الصور التي
وتكون الثمن مضموناً اليان ردة الى الموكل ولو قال بيع بماة بطل بما دونها
ولو جهة وصح بما فوقها الا اذا انكر او عتيت المشتري ودلت على المنع
من الزيادة ولو قال اشتري بماة بطل بما فوقها ولو جهة وصح بما دونها
الا اذا نهاه فيقع للوكيل ولو قال بعه مؤجلاً فباع حالاً بطل وبقيمت
مؤجلاً صح الا اذا كان في زمان نيب او لحظاً صونية ولو قال بعه بماة
درهم فباع بماة دينار بطل ولو سلم اليه الف وقال اشتري بعينه ثوباً
فاشتري في الدقة بالف ليفقد الف في ثمنه وقع للوكيل ولو قال
اشتر في الدقة بالف وسلم الف في ثمنه فاشتر بعينه لم يقع الشرى للموكل
ولم يقع له هكذا اذ ذكره الا في وقتا بعوه ومفهومه الوقوع للوكيل كلف الا صاحب
صرهوا بطلان البيع من اصله وبعدم الوقوع للوكيل وفيه وضعوا الخلاف في الوقوع
ولو قال اشتري ثوباً ولم يقل بعينه او في الدقة فان ستر الموكل او نواه صح ووقع
للموكل وان اطلق ولم يسم ولا نواه او نوى نفسه ووقع للوكيل وعليه الثمن

ولا يختص هذه الصورة الاطلاق بل يقع المقيد بالدين او الدقة حيث وافق امره
ويشترط في صحة الشرى ان يخاطب البائع الوكيل فلو قال بعني فقلان وقال
اشترى له او اشتريته بطل سواء كان بين المال او في دقته ولو قال بعني منك
فقال اشترى له صح ووقع للموكل وكيل المذهب يجب ان يسمى الموكل والبيع
للكيل واذا اختلف الموكل في البيع بان قال بيع هذا العبد بالف فباع عبداً
اخر بالف او في الشرى بان قال اشترى عبداً فان الف في فاشترى غيره بطل
ولو قال اشترى بماة فاشتراه بماة وجبة وعقد بالعين بطل وان عقد في الدقة
وقع للوكيل سمي الموكل او لم يسمه ولو وكله لبيع عبدك من زيد فباعه من
وكيل زيد بطل بخلافه في النكاح ولو ادى عند القاضي انه وكيل زيد الغائب
في المضمومة مع عمر وعمر حاضر فان صدق ثبت ولها الخاصة ولا يجب الجواب
حتى يقيم البينة ويحكم القاضي لكن لو قال القاضي ابيع فهو حكم بصفة الوكالر
وان كان به او كان غائبا واقام بينة ثبت ولا يختص المضمومة به كالمجلس بل يقع
سائر المجالس ولو وكله في بيع او شرى فاسد كالبيع الى المصا د لم يملك فاسداً ولا صحها
فصل بيد الوكيل يد امانة فلا يضمن ما تلف بغير تقصير سواء كان
يجعل له بغيره وصدق في التلف والردة على من ائتمنه ولو تعدى فيه بركب او بس
صنف ولم ينزل واذا باع وسلم نزل الضمان ولو قبض ثمنه لم يكن مضموناً ولو ردة
عليه يعيب عادا الضمان ولو دفع درهم ليشترى به شيئاً فنصرف فيها على ان يكون
فرضا عليه صنف وليس له ان يشتري للموكل به درهم نفسه ولا في الدقة فان فعل
وقع له لا للموكل ولو عادت الدراهم اليه واشترى بها للموكل صح ولا يكون
المشتري بها مضموناً واحكام العقد تتعلق بالوكيل حتى يعتبره وثية ويلزم

العقد بفارقتة والفتح بالخيار له دون الموكل واذا اشترى شيئا بمثل
معين طالبه البايع به ان كان في يده وان اشترى في الدقة وقد سلم الشئ
اليه او لم يسلم واذا البايع وكالته وقال لا ادري انه وكيل ام طالبه فقط
وان اعترف بوكالته فيطالب بمقتضاها وما اذا غرم الوكيل من ماله ربحه على
الموكل كالضامن بالاذن وليس له حجب المبيع للاستيفاء ولو ارسل رسولاً
ليقتصر من له فاقترض فهو كالوكيل بالشرط فيطالب بالان جميعاً والقرار على الموكل
بخلاف الوكيل في الكساح فانه لا يطالب بالصدق الا ان يقتصر الوكالة بزيادة
ولكل واحد منهما الفسخ فلو قال فسخت الوكالة او رقتا او ابطلتا او اخرجه
منها الفسخ ولو عزل له وهو غائب فيعزل وان لم يبلغ الخبر ولا ينفذ تصرفه
بعلا الغزل وينبغي ان يشهد على الغزل ان قوله بعد التصرف الوكيل كنت عزله قبل
ذلك لا يقبل باليمين وتقال الوكيل فسخت الوكالة او ردتا او ابطلتا او رقتا
او اخرجهت نفسي منها او عزلت نفسي الغزل ولو مات احدهما او جنى او غنى الغزل
ولو سكر او قام او ارتد لم يغير ولو خرج محل التصرف عن ملك الموكل او تعلق ب
حق لازم بان باعه الموكل او وكيل اخر او اعقبه او كاتبه او اجره او رهنه او
زوجها الغزل ولو عهد الوكيل الوكالة لغيره كان لسيان او جعله الوكالة ارض
في الاغناء لم يغير وان تعذر بدفع الغزل ولو انكر الموكل فكل ذلك الحكم
ولو وكل وكلياً اخر لم يغير الا في حصر الثاني ولو وكل زيد باستيفاء
دين من غيره وقال عرو هذه الدراهم واقض بها دين زيد او ادفعها
الى زيد فاهنتها صار وكيل عرو في قضاءه فله الاسترداد ما بقيت في يده
وان تلفت فغن ضمانه تلفت والدين بحاله ولو قال هذه هاتين الدين

الذي تطالبني به ١٧٨ وقال يا فارسيه بكرايم وام تريد ان من فاهدها
كان قبضا لزيد وبري عرو قد استردا من ضمان زيد تلف ولو قال هذه
قضاء لزيد زيد فيحمله وان تنازعا في المراءيه كذا لفظ صدق وعرو يمينه
ولو دفع اليه درهم ليصدق بها قصد فيها ونوي نفسه لغت يمينه ووقعت
الصدقة للامر ولو ابرء وكيل المسلم المسلم اليه لم يبرء كقول المسلم اليه لا املك
وكلياً ولا يقطع بفعله حق المسلم لزمه ضمان اضرار الموكل ولو وكل برهلاً
في بيع وقال لا تبع الا بحضرة فلان او بيع بحضرة فان باع بغيبته بطل
ولو وكل بشيء مبيع او موصوف مطلقاً فلا يشتري الا بمثل المثل
حالا ينفذ البلد فان خالف وقع للوكيل ولو اشترى بزيادة يتغابن
الناس بها يان يشتري ما يباع ثل عشرة باحد عشر صح للموكل وباتى عشر صح
للكيل ولو قال لزيد اشتر لي عبداً بما في ذمتك فاشترى صح للموكل
عين العبد ولم يعين وبري من نذر ولو تلف العبد في يده من ضمان الامر
واذا تعدي الوكيل ثم ادعى التلف قال الفقهاء قبل قوله يمينه وعليه ضمان
قيمه وقال ابو عاصم لم يقبل وعليه البيعة ولو ادعى الرد لم يقبل الا بالبيعة وفاقاً
وساقي في اخر هذه الكتاب ولو وكل وكلياً يشتري لغيره فاهنته الوكيل
ففساد بعثه الى الموكل على يد ثالث وتلف في الطريق فان امره الموكل بالاستي
واستام وبعثه ضمنه الموكل فقط ولو ركب الثالث بغير اذن المالك فالقرار
عليه وان لم يأمره الموكل واستام بنفسه وبعثه ضمنه ولو ركب الثالث
فالقرار عليه وان امره البايع بالبيع بلا استياع ولم يركب الثالث فلا ضمان
وان ركب الثالث ضمنه ولو قال لركب بالاذن فانكر البايع صدق

بيمينه ولو دفع شيئا الى اخر ليحمله الى بلد ويبيعه ثم قد ذهب به ولم يبع
ورده ثم ذهب به ثانيا بلادة الى المالك وبلا اذن حديد صار ضامنا ولو باع
صح البيع ولو دفع دينارا الى اخر لي دفع الى غريمه فجاء اليه فقال احفظ لي
فمكك عنده كان من ضمان الغريم ولو كان له دين على اخر فقال للمدينون
اشتر كل يوم بدرهم شعيرا واقضه عماري فقال المأمور اشترت واقضمت
وانكر الامر صدق بيمينه ولو دفع دابة الى الدال لبيعها فربها لا لا شفاع
لم يضمن ولو دفع ثوبا الى الدال لبيع فليس له او اردي به فانه كانت في
وقت بخاف ضيا غير لولم يلبس لم يضمنه ولو دفع ثوبا الى بزاز لبيعه هيا من
لرالدفع الى الدال ليعرضه على البيع **فصل** اذا اختلفا في اصل الوكالة
او في كيفيةها فالقول للموكل بيمينه ولو ظهر شيء صاع فاشتراه بعشرين
وقال هكذا امرتني وقال الموكل ما امرتك الا بعشر صدق بيمينه فاذا اختلف
فان اشتراه بغير مال الموكل فان اقر في العقد بانه المالك فلان والمشي ليس
او بعد العقد وصدق البائع بطل البيع وان كذب بر وحلف على نفي العلم بالوكالة
وقع للموكل وسلم الثمن المعين الى البائع وغرم للموكل وكل من الموكل
والموكل تخليفه فانه اجتمع على الدعوى حلف لهما مينا واحدة وان انفرد
كل واحد بالدعوى سمعت فان نظر في صورتين حلف الموكل لا الموكل
فان اشتراه في الدائنة فان لم يسم الموكل في العقد او بعد وقع للموكل
وان سقاه وصدق البائع بطل وان كذب بر وقع للموكل ويستحب
للمحكم ان يرفق بالموكل ليقول ان كنت اذنته في الشراء بعشرين فقد بعته
منه بعشرين ويقول الموكل قبلت لئلا لو كان جارية ولو اطلق

١٧١ وقال بعثكم بعشرين ولم يقول وقال الموكل اشترت لم يكن اقرارا قال الموكل
لانه من عند الخلف وبيع الموكل مؤجدا وقال الموكل ما اذنتك الا بالصدق
الموكل ثم ان انكر المشتري الوكالة فالموكل يحتاج الى البيينة على انه قد صدق
الموكل فان لم يكن فالقول للمشتري بيمينه على النفي فانه لكل حلف الموكل وبطل
البيع وان اعترف بالوكالة لصدقه الموكل وبطل البيع فان كان باقيا
رده وان كان قالنا غرم من شياء ومنها والقرار على المشتري وان صدق الموكل
فالقول للموكل منه وبطل البيع اذا حلف ولو ظهر في بيع او هبة او صلح
او طلاق او ابراء او غيره فقال الموكل بغيرت وقال الموكل لا صدق
الموكل وعلى الموكل البيينة ولو قال الموكل بغيرت وقال الم ابع فان صدق المشتري
الموكل حكم بالبيع والا فالقول للمشتري ولو وكل يقبض دين فقال قبضت
وتلف في يدي وانكر الموكل ان قبض صدق بيمينه على نفي العلم فاذا اختلف
احد هقه من المديون ولا رجوع له على الموكل وقال قبضت الثمن فادفعه
الي وقال لم اقبض صدق الموكل وليس للموكل الطلب من المشتري ولو وكل
بقضاء دينه فقال قضيت وانكر الدائن صدق بيمينه وعلى الموكل البيينة
ولا يصدق باليمين بالنسبة الى الموكل ايضا فاذا اختلف الدائن طالب الموكل
دون الموكل ثم ان ترك الاشهاد على الدفع وكان الاداء بغيره الموكل
مرجع الى الموكل وان اشهد وماتوا او غابوا فان كان الاداء بحضر
الموكل لم يرجع على ما سبق في الضمان ولو قال دفع بحضرتك وانكر
صدق بيمينه ولو رد العود ليعتد الى رسول المالك ولم يشهد لم يضمن
ولو وكل بالاداء لم يلزمه الاشهاد ولا يضمن بتركه ولو ادعى الوصي

دفع المال الى اليتيم بعد السرد لم يقبل بالبيينة قال الامام الغزالي وكذلك
الولي واذا طلب المالك ما لم يمت في يده وقال لا اراد الا ان شهد علي
الاسترداد فان كان ممن يقبل تولد في الرد كالمودع والوكيل فليس له ذلك
ولا التأخير له وان كان ممن لا يقبل كالعاصب والمستعير والمديون والمستأجر
والولي والوصي فان كان عليه بيينة بالافق فله المنع من الرد الى الشهاد وان
لم يكن فلا ولو كان له دين في ذمة انسان او عين عنده فقال اخرنا وكيل المالك
في القبض فان صدق في الوكالة فله دفع الماله ولا يجب الي قيام البيينة واذا وقع
وانكر المالك الوكالة صدق بيمينه واذا هلف فان كان المدفوع عينا اخذ
بها او اخذ الدافع وسلمها الى المالك وان تلفت فله تعريض من شاء
منها ولا رجوع للغير منها على الاخر الا اذا شرط الضمان على القايض
لو انكر المالك او تلف بتفريط القايض فرجع وان كان المدفوع دينيا
فله مطالبة الدافع لا القايض باقيا كان عنده او بالقفا اذا ائتمن
الدافع قال في الشرحين وشرح الباب لم يرجع على القايض اقصاء بصل
المدين والقياس الرجوع هنا ايضا ان كان باقيا او بالقفا بتقدير
قبول المدين صريح به المتولي وغيره لان المديون وان صدق في الوكالة كذب
الموكل واقر بانه لم يتحقق الحق والتكذيب يبطل الاقرار فغاوا وان لم يصد
في دعوى الوكالة لم يكلف الدافع فان دفع ثم حضر المالك وهلف على نفى الوكالة
غرم الدافع ولو الرجوع على القايض دينيا كان المدفوع او عينا وان سلم
اليه ولم يصرح بتصديقه بل سكت وهلف المالك وغرم الدافع ولو الرجوع
على القايض دينيا كان المدفوع او عينا ولو انكر الوكالة ولم يكن بيينة

ولو كان في يده تركه فجاء اخر وادعي انه وارث الميت هو قصد قد
لزمه التسليم دينيا كان او عينا ولما مطالبة بالبيينة على انه لا وارث غيره
ولو قال للمديون اها لني عليك غرمك وصدق لزمه الدفع وان كذب
ولم تكن بيينة فله التحليف ولو دفع الى الوارث ثم بان حيوة المالك
وغرم الدافع رجع بالمدفوع غلما في صورة الموالد ولو ادعي على اخر انه
دفع اليه مناعا لم يبع وطالب برده او برده فأنكر فاقام بيينة
بما ادعي التلف او برده فان كانت صيغة هجومه ما لك عند شي
اولا يلزم في تسليم شيء اليك صدق في الرد والتلف وان اقام بيينة
سمعت وان كانت صيغة هجومه ما وطلعت او ما دفعت الى شي او ما
لعت او ما قبضت التلف فان ادعي التلف والرد قبل ان يجحد لم يصدق
ولزمه الضمان وان اقام بيينة ففي سماعها وجهان اهدها وهو
الذي مرجحه في الكبير والصغير والروضة انها تسمع والثاني وهو المالك كونه في
شرح الباب والحاوي وتعليقنا انها لا تسمع والاول هو المنفوق على ربحهم
في الكتب المذكورة في الودعة في مثل هذه الصورة او عينا والثاني يكاد يكون
نقيضا لما ذكره هناك ولا فرق بين البابين على انه قال الامام الغزالي وغيرهما
انه ما قلنا هنا في انكار اصل الوكالة جاز في انكار الودعة ولو ادعي الرد بعد
الحجود لم يصدق لم يصير هائنا بالانكار ولو اقام بيينة سمعت كالعاصب ولو
ادعي التلف بعد الحجود صدق بيمينه وينقطع المطالبة بالعين ويلزم الضمان
ولو اعترف بالاصل وقال ارد او ادفع وقتا اخر ثم ادعي انه كان بالقفا ولم يغير
به ولا قام بيينة على التلف السابق سمعت وهلف على انه كان جاهلا وسقط عنه

الضمان ولو وكل يقض دين أو استرداد ودلعة فقال المدعيون المودع دفعت
 وصدت قدام المؤكل وانكر الوكيل لم يقض المدافع ومن قال أنا وكيل فلان في بيع ماله
 أو نكاح ابنه أو فسخ زواجه أو غيرهما من العقود على قول العاقد دفعا للمرجع والمنفعة
 بالمرافعة ولعدة رالابيات عن أنفسهم كمن شرط علم الزوج بالوكالة أمّا بنفسه أو
 بأخبار عدل أو عدلين وكذا أعلم الولي بوكالة وكيل الزوج نعم لو كان ذلك فمخبر
 القاضي فانه يحتاج إلى البينة بخلاف الحكم فانه بمنزلة سماع البينة على الغائب
 والحكم عليه ولو قال الوكيل بعد العقد لم أك ما ذونا فيه لم يثبت القول ولم يحكم
 بالبطلان وإن صدق العاقد بمؤكل ولو انكر المؤكل الماذن أو أقر به أو أقام
 العاقد بينة على انكاره بعد العقد حكم في النكاح بالبطلان وسقوط الصداق
 إذا هلكت وفي الملع نخلع الأجنبية كاذبا وفي البيع بوقوعه للوكيل وفي صورة
 البينة إذا انكر التوكيل اندفع النكاح ويلزمه الصداق ولا يصدر باليمين لسقوط
 ولو قال المؤكل طالتك برد المالا أو بالتمن المقبوض فامتنعت مقصر إلى ان
 تلف وقال الوكيل لم تطلب أو لم أك مقصرا أو متمكنا من الرد صدق بيمينه ولو
 دفع مالا إلى آخر ليؤدع غيره ثم جاءه وطالبه فأنكر تسليم الوكيل إليه صدق
 بيمينه ولو سلم مالا إلى آخر وقال اقض بدين فلان على كان للدائن مطالبة
 الوكيل ولو وكله بشيء فاشترى ثم اشترى به لك فقال بدينك صدق
 الوكيل ولو اشترى شيئا وكالته ثم اختلفا في قدر الثمن صدق المؤكل ولو ادعى انكر
 اقرضه الفاء فأنكر المدعي عليه أن عليه شيئا فاقام المدعي بينة أنه قضاها الفاء ولم
 يعلم التاريخ فبينة القضاء أولى ولو انكر القرض من أصله فاقام بينة على المقرض
 والمدعي عليه على القضا فبينة القرض أولى ويلزمه الالف

ولد أركان **الاول** المقر ولد شرطا **الاول** ان يكون بالغ فلا يصح أقر
 الصبي بأذن الولي ودون ممتزكا كان أو لم يكن ولو ادعى البلوغ بالاهتمام
 أو المحض في وقت الامكان صدق ولم يحلف في الحال ولا بعد يقض البلوغ
 ولو ادعى بالسن طوبى بالبينة وإن كان غريبا حامل المدة كذا في النكاح
 في الفتاوى ولا يقبل المأمر أهل الخبرة ولو شهد على أنه بالغ ولم يعين باي
 وجه بلغ سمعت ولو شهد أنه بالغ بالسف لزم البيان للاختلاف
 العلماء فيه ولو أقر بعد بلوغه ورشده أنه ائلف في صباه مالا لزم
 كما لو قالت بد بيمينه **الثاني** ان يكون عاقلا فلا يصح اقرار المجنون والنائم والغشي
 بالمرض وغيره ويصح اقرار السكران المقتدي بشربه وأقرار السفهية بالنكاح كإقرار
 الرشيدة وأقرار السفهية به لا يقبل وأقرار العبد بالعقوبة كالزنا وشرب الخمر
 والقذف والقصاص يقبل ويقام موجب له وبالقرينة يقبل في القطع دون المال
 إلا أن يصدر السيد وعبدين جنابة وأتلف مالا لا يقبل إلا أن يصدر السيد
 أو يقوم بيمينه ويتعلق بيمينه وبيدين معاملة قد سبق في البيع ولو ادعى عليه
 دين معاملة تتعلق بدينه لم تسمع ويصح اقرار المريض في مرض الموت بالنكاح والطلاق
 والمدن والعين للأجنبي والوارث ولو أقر في مرضه أنه وهب شئ ما من ورثته
 واقبضه في الصحة لم يقبل وقيل **الثالث** يقبل ولو أقر في صحة دين وفي
 مرضه لا آخر فيما سواه كما لو سبب البينة وأقر بها في الصحة أو في المرض ولو أقر
 في الصحة أو في المرض بدين وصات وأقر وأمره باخر لا آخر عليه وأقر الوارث
 بدين عليه ثم باخر لا آخر عليه أيضا فسيان ولو أقر المريض بعين ما في يده كذا لزيد
 وبيدين مستغرقين لغيره وسلمت الأعيان لزيد ولا شئ للماني قدّم الأقرام

اولا ان يفلان وكان ملكي الى الآن والوقت الاقرار بفساد الاقرار وكان وما
بعد لغزو وكان له دين على زيد في المظاهر مقرر صا واجرة او غير فقال ديني
الذي على زيد لغزو وبطل ولوقال الدين الذي على زيد لغزو والدين الذي
في الكتاب لغزو واسمي فيه عارية صح الاقرار ثم عروبي على زيد لنفسه
فان انكر خيره بغير اقامة البينة او لا على دين المقر على زيد ثم على اقراره له
وبغير اقامة البينة او لا على الاقرار ثم على الدين ولا حاجة الى اذن المقر
في المطالبة ولو اقرت الزوجة بصلها قنا في ذمة الزوج او المجني عليه
بارش الجنابة عليه في ذمة الجاني صح **الثاني** احتمال جريان ما قل فلو اعترف
عبدا واقر له السيد او غيره في المجلس عقيب للاعتقاد بعينه او دين
بطل الاقرار وكذا الواقرت الزوجة عقيب الكا ح بالمر لغيره او الزوج
ببدل المثلح او المجني عليه بارش الجنابة بحيث لا يحتمل جريان ما قل وكذا اسائر
الدون ولوقال هذه العبد لفلان فاذ عي الشري منه لم يسمع ولوقال
هذه العبد لفلان وقد اشترى بقمه او جاء بعد زمان يحتمل الاستبراء
واذ عي سمعت قال صاحب المذهب في الفنا ري ولو فسدت تركه بين جماعة
ثم اقر واحد منهم في المجلس بما يخصه لاخر بطل ولو اقر بعد ذلك المجلس صح ولو
اذ عي ملكية شيء لنفسه ثم اقر به لاشان من غير ان يتخلل بين الاقرار وبين
ما يضمن فقل الملك فاقاره مقبول **الثالث** ان يكون المقر بمقتضى تصرف
المقر فان لم يكن لم ينفذ الاقرار به في الحال بل ذلك دعوى او شهادة
او اخبار الكف لم يبلغ ذلك برأسا بل لو حصل ذلك يوما في يد المقر لزم
تسليمه الى المقر ولو لم يلزم في الحال شيء ولو طلب المقر له الحاكم التمسك

١٧٥ على اقراره اجاب ولوقال العبد الذي في يد زيد رهون عندك وبك انتم
حصل العبد في يد ام ببيعة في دينه ولوقال بحر بن عبد في يد رجل او شريك
بحر بنه فلم يقبل المقتضى او غيره ثم اشتراه حكم بقبضه وهو بيع من جانب البائع
واقضاء من جانب المشتري سواء كانت صيغة اقراره اذ هو الاصل
او اعترف قبل شرائه او انك اعفقت ويثبت للبائع هو الجنس للثمن ورد الثمن
بالعيب واسترداده وليس للمشتري الرد بالعيب ولا بالارشاد خرج معيبا
ولوقال لي عليك الف ضمنت فقال له ما ضمنت شيئا ولكن لك علي الف من
ثم مبيع او قيمة مطلق لزم ولوقال العبد الذي في يدك مقصوب من زيد
ثم اشتراه صح والزم تسليمه الى زيد **الركن الرابع** المصيغة فلو قال لاخري
عليك الف او اليس لي عليك الف فقال في جوابه زني او زني او خذ او
خذ او اجمع او استوفيه او اقم عليه او شد في المهيان او الخرق
او اجعله في كيسك او اجمع فيهما او انا مقر ولم يقل بد او لست منك او اقرت
او اقول لك به او لا افكر ان تكون محقا او اقر ولا انكر او اقرت بانك ابرأتني
او بانك استوفيت مني او قال في الجواب لعل وعسى او طن او احسب او
اقدر فليس باقرار ولوقال في الجواب بلى او نعم او اي او اجل او علي او صدقت
او كما قلت او يلزمني او انا مقر به او بما تدعيه او بما تقول او لست منك له
او لا انكر ما تدعيه او لا انكر ان تكون محقا بما تدعيه او قال ابرأتني منه او
قضيت فلو اقرار وعليه البينة بالبراء والقضاء ولوقال انقض الف الذي
لي عليك فقال نعم او ارضى عنه او اعطى غدا او املك يوما او حتى اتقدا او
افتح باب الضد ورا او اجد فلو اقرار ولوقال هل لي عليك الف فقال

نعم او قال اشترى مني العبد ولم يقبل عدي فقال نعم فلو اقرار بما لكتبه
 ولو قال اشترى مني هذا العبد ولم يقبل عدي فقال نعم فلو اقرار بما لكتبه البيع
 لا بما لكتبه العبد ولو قال اشترى مني من وكيك فلو اقرار وعليه البيعة على التوكيل
 والبيع ولو قال لم علي الف في علمي او فيما اعلم او اشهد فلو اقرار ولو قال
 كل من علي الف فلان او كانت هذه الدار لم في السنة الماضية فلو اقرار
 في الحال وفاقر صاحب الرخصة ترضى فقال هذا ينبغي ان لا يكون اقرار وذكر
 في الدعوى والبيات صريحا انه اقرار ولو قال هذه داري اسكنت فيها فلانا
 ثم اخرجته منها فلو اقرار باليد ولو قال ملكنا من زيد فلو اقرار عليكما باليد
 ودعوى باننا لها منه ولو قال ملكنا على يد زيد لم يكن اقرار بالملك
 ولا باليد ولو قال ما لزيد على اكثر من مائة درهم لم يكن اقرار بالماله ولا
 بما فوقها ولا بما دونها ولو شهد عليه شاهد فقال هو صادق او عدل
 فيما شهد به كما فليس اقرار بالمال وهو اقرار بالعدل ولو قال صادق
 او عدل فيما شهد به كما كان اقرار والاقرار المعلق باطل قدم التعليق
 او اخر فلو قال فلان علي الف اذا جاء رأس الشهر او اذا جاء رأس
 الشهر ففلان علي الف لم يلزمه شيء ولو قال اردت التاجيل
 برأس الشهر قبل ولزم ولو قال فلان علي الف ان شاء الله لم يلزمه
 وله شروط تذكر في الطلوات ان شاء الله تعالى ولو قال لاخرى عليك الف
 فقال ان كان لك علي الف فقد قضيت لم يكن اقرار وان كان في جواب دعوى
 لم يكن جوابا فان اصر عليه جعلنا كلا ولو قال معسر لزيد علي الف
 ان رزقي الله ما لا استفسر فان فسر بالتاجيل صح وان افسر بالتعليق

في قوله
 لو قال اشترى مني
 العبد ولم يقبل عدي
 فقال نعم فلو اقرار
 بما لكتبه البيع

قلنا وان تعذر استفساره فاقرار ولو قال ان شهد علي فلان وفلان
 او شاهد مكية اخما صادقا فلو اقرار وان لم يشهد ولو قال ان شهد
 صدقة ما لم يكن اقرار ولو كتب لزيد علي الف درهم ثم قال اللبث و اشهد
 علي بما فيه لم يكن اقرار الا ان كان له بلا لفظ لم يست باقرار وبصح اقرار
 اهل كل لغة بلغتهم وغير لغتهم اذا عرفوها ولو اقر عجمي بالعربية او بالعكس
 وقال لم اخبره معناه بل لقلت فقلت صدق بيمنه ان كان معناه يجوز ان
 لا يعرفه وكذا الحكم في جميع العقود والحلول ولو اقر ثم قال كنت يوم الاقرار
 صغيرا وهو محتمل صدق بيمنه وكذا لو قال كنت مجنون او قد عدل مجنون ولو
 شهد الشهود انه اقر عاقلا لم يقبل قوله وان عدل مجنون ولو قال كنت
 هانئا بالاقرار او سويت او غلظت لم يقبل قوله ولو قال كنت مكرها
 و ثم امارا الاكراه من جسد او قيد مؤكل صدق بيمنه وان لم تكن امارا
 فلا ولا امارا انما ثبت بالبيعة او باقرار المقر له ولو شهد الشهود علي
 اقراره وتعرضوا للبلوغ وعقدوا اختياره فادعي المقر خلافه لم يقبل
 ولا يستترط في الشهادة على الاقرار التعرض للبلوغ والعقل والطواعية
 والحرية والرشد ولو تقيدت الشهادة بكونه طابعا واقام المشهود
 عليه بيعة بكونه مكرها قدمت بيعة الاكراه الا ان يشهد بيعة الطواعية
 بانه كان مكرها وان الاكراه ثم اقر فيقدم بيعة الطواعية ولا يقبل الشهادة
 على الاكراه مطلقا بل لابد من التفصيل واعلم ان اللفظ وان كان صريحا
 في الاقرار فقد ينضم اليه قرينة او قرينة تصرفه الى الاستزاء والتكذيب
 كقول الرأس الدال على سدة النجى والافعال فلو قال لي عليك الف فقال



غير انق او غير عشرة او قال صحاح او مفرقة لم يكن اقرارا ولو قال لي عليك
الف فقال مع مائة لم يجب الالف ولا المائة قال صاحب التمه ولو قال
احد من هؤلاء الفا كان له عند قضا او ودعية يؤمر بالرد الى المقر له ثم
الدعوى قال صاحب التمه يب في الفتاوى ولو اقر المريض بالدين الذي
على وارثي فلان نصف علي صح اقراره قال القاضي حسين في الفتاوى ولو كانت
لرجل عبد وفرس فقال لداخر من هذه الفرس فقال ملك هذه الفلام واسما
الى عبده لم يكن اقرارا بحريته ولا بالملك له ولو قال الزوجه هذه زوجتي فلان
ملك بارتفاع النكاح قال صاحب التمه يب في التعليق ولو قال العبد انا خال
صدقي بيمينه فاذا اهلظ فلما رجوع للسيد بالثمن على بالية وفيه نظر وتفصيل
يأتي في الطرف الثالث من كتاب الدعوى ولو اقام العبد بينة على حرة الاصل
مرجع السيد بالثمن قال ابو نصر القشيري في الموضح ولو قال لك علي شيء فقال
ليس لي عليك شيء ولكن لي عليك الف درهم لم تسمع الدعوى لانه قال ليس لي
عليك شيء وفيه نظر لقريظة التكنيب قال ابو القاسم ابن القاسم في ادب القضا
ويجاء بصك فيك ابراهيمه فان لم يكن لهما اول واحد منهما تاريخ او تاريخيهما
واحد او تاريخ البراءة متأخر لم يلزمه شيء وان كان تاريخ الاقرار متأخرا
لزم ولكن هذه ايضا اذا كان مع كل واحد من الصلحين بينة او اقرارا لما حكم
بالكتاب المجرد مستبعد **فصل** بفتح الاقرار بالجهول وجوب
التفسير اذا استفسر وجس اذا امتنع فاذا قال لزيد عندي شيء او حق وفقره
بما يقول كفلس وقره حيث لها قيمة او بما لا يقول وهو من جنس ما يقول
كقيمة حنطرة او شعير او سمسم او لم يكن من جنس لكن بموترا اقتضاه كالطيب

المعلم

المعلم والمهرين ووجد المينة القابل للدباغ والطيب القابل للتعليم والمهر المحترمة
قبل لانها اشياء محرم اخذها ويجبردها ولو فشره بولدعة او حق
شفعة او قصاص او حد قتل قبل بالعبادة ورد السلم فلما اذا فشره بنفسه صحيح
فان صدقه المقر له قتل وان لم يصدقه فليست جنس الحق وقدره وليدع
والقول المقر له في يمينه ولو قال فلان عندي مال او علي دين قبل تفسيره
مما يقول وبما لا يقول وهو من جنس ما يقول ولا يقبل بالكلية والشر
وجد المينة ولو قال مال عظيم او كبير او كثير او نفي او اكثر من مال فلان
قبل بيقول وان كان مال فلان ولو قال فلان عندي كذا او لك او لك اخو
كقول لم شيء ولو قال لك او لك الزمة التفسير بشيئين متفقين او مختلفين
بمقتضى قبل كل واحد منهما في تفسيره كذا اما لو قال شيء وشي ولو قال فلان علي
كذا درهم بالرفع او النصب او الجرا او الجزم لزم درهم وكذا الحكم لو كرر كذا ولو
قال كذا او لك او لك انتم كذا درهم الزمة درهمان ولو رفع او خفض لزمه درهم
ولو قال كذا او لك او لك ادرها لزمه مائة ولو قال لزيد الف ودرهم او درهم
والف قبل تفسير الالف بغير الدراهم ولو قال خمسة عشر او خمسة وعشرون درهما
او مائة وخمسة عشر او خمسة وعشرون درهما او الف وخمسة عشر او الف وخمسة وعشرون
درهما فالكل درهم والدرهم درهم الاسلام المقبوضه نصب الزكوات والديار
وغيرها كل عشرة منها سبعة ما قبل كل درهم ستة دنانير كل دنانير ثمان حبات
وخمسة حبات فتكون الدرهم خمسين حبة وخمسين حبة وهو وزن مائة والملا د
من الحبة حبة الشعير المتوسطة التي لم تقشر وقطع من طرفها ما طار ودق والديار
انسان وسبعون حبة ولو قال فلان علي الف درهم ثم قال من ناقصة فانت

كان الاقرار في بلد دراهمه ناقصة او قامة وذكر ذلك متصلا قبل ومنفصلا
فلا يلزمه الكامل وهو دراهم الاسلام لان الاقرار ينزل على الكامل
والاعمال على الغالب عند الاطلاق والمغشوشة كالناقصة ولو
فسر الدراهم بالفلس او الرصاص لم يقبل وصلا او فضلا ولو قال اردت
من سكة كذا او غير هامة في ذلك البلد قبل ولو قال لدر علي من درهم
ال عشرة لزمه تسعة ولو قال بعثك من هذا الجدار الى ذلك الجدار لم يدخل
الجداران ولو قال الفلان من هذه الفخلة الى هذه الفخلة دخلت الاولى
في الاقرار ولو قال عندي سيف في غدا وثوب في صندوق لم يكن اقرارا بالمطوف
ولو قال غدا فيه سيف او صندوق فيه ثوب لم يكن اقرارا بالمطوف ولو قال
عبد علي رأسه عمامة لا يكون اقرارا بالعمامة ولو قال دابة بسر حماري وثوب
مطرز او سفينة بجملي او عبد يسابير فهو اقرار بهما ولو قال هذه الحماري بين
اولدائي لفلان لم يدخل الحمار ولو قال هذه الشجرة لفلان لم يدخل الشجرة
مؤبرة او غيرها قال وغيره والضابط ان ما يدخل تحت مطلق البيع يدخل
تحت الاقرار وما لا فلا الا الثمرة غير المؤبرة والحمل والجدار ولو قال الفلان
علي درهم درهم لم يلزمه الدرهم ولو ادخله الواو لزمه درهمان ولو
قال درهم ودرهم ودرهم لزمه درهمان ان اراد بالسالك تأكيد الثاني
والاقلية ولو قال جميع ما في يدي او نسيب الي او يعزوني لفلان صح
وان تنازعنا في شيء هكاهنا في يد حينئذ فالقول للمقر في نفسه
وعلى المقر البينة ولو قال لا حق لي في شيء معاني يد فلان ثم ادعى شيئا منه
وقال لم اعلم كونه في يدي يوم الاقرار او صدق بيمينته ولو قال الفلان في هذه الدار

١٧٨
حق ثم قال هو باب او جندع او تماسر او اجرة قبل ولو قال هذه الدار بعضها الزيد وبعضها
لعمرو او بعضها لي وبعضها لفلان واطلق نصف ولو قسم البعض بينه والنصف
صدوق بيمينته ولو اقر لآخر بمئة درهم مثلا صح والاقرا لمطلق يلزم ويؤخذ
به وان لم يساءل عن سبب الزوم ولو اقر الاب بغير مال ابنة مطلقا او مضافا
الى هبة ونحوها كان له الرجوع ولو اضاف الى بيع هو بشهر فلما رجوع ولو
تنازعا في الهبة صدق الفرع بيمينته ولو اقر بانه لا دعوى له على زيد ولا طلبه
بردم من الرجوع ولا سبب من السبب ثم قال انما اردت في عمامة وقبضة لاني داره
وكرمه لم يقبل الا التحليف المقر له على انه لا يعلم انه قصد ذلك ولو قال الفلان
علي بوزن هذه الصنجة ذهبا او الفدر المكتوب في هذا الكتاب صح ورجع
الى الصنجة والكتاب ولا يحلف المقر ان كذا بدل المقر له ولا يتعد المقر به
بتعدد مكان الاقرار وزمانه وصحة لغته ودخل الاقل في الاكثر ونزل
على المضاف او الموصوف ويتعد بتعدد المبيع والصفة والقبض والميد
وحينئذ لا يتعد فان شهد واحد على الاول والثاني على الثاني
سمعت وبنت وهيت يتعد لا يلفق بينهما ولا يثبت ولذا يحلف
مع احدهما ويأخذ به او مع كليهما ويأخذ بها ان كان مقايشت بشاهد
وعين ولو شهد احدهما على الاقرار والاخر على الانشاء لم يثبت وليس
ان يحلف مع المطابق ان كان مقايشت بشاهد وعين ويأخذ به
ولو شهد احدهما بيمينته والاخر بيمينته ثبت الاول ولذا يحلف
ويأخذ الكل ولو ادعى بالف وشهد احدهما بالف والاخر باليمين ثبت
الف ولا يصير محجورا بالشهادة على الزيادة قبل ان يستشهد ولو اعاد الزيادة

بعد الاستشهاد سعت وحيث يطابق الشهاد كان لفظا ومعنى ومحملا
سمعت ولفقت وحيث لا فلا وحيث يطابقان في المعنى وبخالفان في اللفظ
سمعت ايضا ولفقت فلو شهد احد هاتين استوفى الدين والاخر انه ابراه
منه لم يلفق ولو قال برئ منه سمعت ولفقت فلو شهدا احدهما على الاقرار
والاخر على الاستباحة سمعت ولفقت فلو شهدا احدهما انه وكله ببيع عبد
والاخر انه وكله ببيع جارية لم تسع ولو شهدا احدهما على البراء والاخر على
الاحلال والتحليل سمعت ولفقت ولو اذعيا الفاعل مطلقا فشهد شاهد بالف
مطلقا والاخر بالف من جهة فرض ثبت الالف قال الامام في النهاية والغزالي في
السيط والفتاوى في الموضع ولو اذعيا في يد زبيد مطلقا فشهد شاهدان
انه زبيد اقرب هذه الدار بملك للمدعي وان لم يدع اقراره ولو اذعيا
قضاء القاضي له بالملك او شهادة الشهود فقط لم يسع ولو شهد شاهد
بالملك وشاهد باقرار المدعي عليه بالملك لم يثبت **فصل**
في تعقيب الاقرار بما ينافيه فلو قال زيد علي الف من غمركم او كلبا او ببيع
فاسد او ضمان بشرط الخيار او برأية الاصيل لم يقبل المنافي وصل او فصل
ويغفل اقراره فيتعبر اقراره ويلغى اخره نعم لو صدق المقر له على ذلك فلا شيء
على المقر وان كذب وحلف لزمه المقر له الا ان يقوم بيمينه على المنافي فلا يلزم
ولو قدم ذكر المنافي فقال الفلان من غمركم او ببيع فاسد علي الف لم يلزمه ولو قال
فلان علي الف قضيت او قضيت اقرارتي منه لم يقبل والتحليف الا بالثبوت
كما ردة كان ولزمه الا ان يقيم بينة على القضاء والاقباض والبراءة
ولو قال كان فلان علي الف فقضيت قبل مطلقا للتحليف واليمين

ولو قال

176 ولو قال له علي الف من غمركم عبد لم يقبضه قبل وثبت الالف عند فلا
يطالب قبل قبض العبد ولو قال من غمركم عبد ثم قال مقصودا لم يقبض
قبل ايضا باليمين ولو قال فلان علي الف واقصر عليه ثم قال مقصودا
من غمركم لم يقبل الا للتحليف ولا يلزمه الالف الا ان يقيم المقر له البينة
على القبض فيلزمه ولو قال ما بينك عبد او شيئا وحلف سقط الالف ولو قال
فلان علي الف لزمه مالا ولو قال الف مؤجل الوقت كذا افادة ذكر الاجل
مقصودا لم يقبل ومقصودا قبل الا اذا اسند الى جهة لا تقبل التأجيل كالقرض
ولو قال اريد ان اقرب ما ليس علي فلان علي كذا او قال ما طلقت امرتي
وكن اقرب طلاقها او اريد الاقرار بطلاقها فقد طلقت امرتي بطلاق الاقرار
ويقع الطلاق ولو قال فلان علي الف او فلان في ذمتي الف فهو اقرار بالدين
ولو قال عندي او معي فهو اقرار بالعين ولو قال انه ودعة قبل في الصور بين
وصد ذكر الدفعة او فصل ولو اذعيا الرد والتلف قبل في العين مطلقا
وفي الدين ان وصل وان فصل فان ادعيا انه رد او تلف قبل الاقرار
لم يقبل ولزمه الضمان وبعد الاقرار قبل بيمينه ولو اذعيا المقر له هو دعة
ولي عليك الف اخر صدق بيمينه وناقض في الروضة وقال في اقل من الصيغة
ومعنى قول اقرار بالعين انه محمول على الدفعة ويقبل دعوى الرد والتلف
ومعنى قول اقرار بالدين انه لا يقبل دعوى الدفعة والرد والتلف وذكر هنا
انه يقبل بالدفعة وفي الرد والتلف تفصيل سمعت ولو قال له علي الف
في ذمتي او الف دينار ثم جاء بالف ونسب بالدعة لم يقبل والقول للمقر له
بيمينه ولزمه الف اخر ولو قال دفع فلان الي واخذت منه الف واخذت

وفقره بالوديعه او المضاربة وادعى التلف او الرد قبل يمينه ولو قال هذه
 الدار لك عارية فتوافر بالاعارة لا بالملك والاقرار باليمين لا يقضي الاقرار
 بالقبض وان كانت العين في يد المتهب ولو قال وهبته وخرجه من يدي
 او خرجه من يدي او وهبته منه وملكه والموهوب في يده لم يكن اقرارا بالقبض
 ولو اقر بالقبض مع اليمين فقال وهبت واقبضت واسلمت لزمه حكم الاقرار
 لكن لو انكر القبض بعد ذلك فدل تخلف المقر على القبض ولو اقر ببيع او هبة
 وقبض ثم قال كان ذلك فاسدا واقررت لظني الفسخ لم يصدق ولا تخلف المقر
 فان نكل حلف المقر وحكم ببطلان فسخها ولو اشهد على نفسه بدين ثم قال كنت
 غارما على الاستدانة فقد قت الاشهاد عليه قبل التخليف قال الامام في
 النسيئة والغر المحمي في البسيط والمشتري في الموضع ولو باع عينا وكتب الصك واشهد
 الشهود على قبض الثمن ثم قال ما كنت قبضت ولكن جريت على العادة واقررت
 واشهدت لم يقبل هذه الدقوي وهكذا لو اشهد على القبض في الغرض قال
 صاحب الهندية في الفسأوي ولو شهد الشهود انه اقر لفلان بكذا الواقر
 بين يدي القاضي ثم قال لم يصل الى سببه قبل التخليف ولو قضى القاضي بدينه
 النسيئة ولم يخلف نقد قال ولو اقر بالمال وبوصول السبب لم يكن له التخليف
 اشهد الشهود انه اقر بوصول السبب لم يكن له التخليف ولو قال غصبت هذه الدار
 من زيد لابل من عرو او غصبتها من زيد وغصبتها من زيد من عرو او قال هذه الدار
 لزيد بل لعرو وسلمت الى زيد وغرم قيمتها لعرو وسواء سلمها بنفسه او سلمها
 الحاكم وسواء وصل الاقرار من او فصلهما ولو باع عينا واقبضها واستوفى الثمن
 ثم قال كنت بعثتها من فلانة او غصبتها منه او كانت في يدي بعارية او وديعه

لم يقبل قوله على المشتري وغرم قيمتها للمقر له والمقر له دعوى العين على المشتري
 ولو ادعى بعين على آخر وانزعها باليمين لنكول الحد على عليه ثم جاءه آخر وادعى
 على النكول بالقيمة سمعت ولو انزع باليمين لم يسمع الا ان يفي باليمين غصبتها
 متى وقامت من يدك فسمع وقال غصبت هذه الدار من زيد وملكها لعرو او
 هذه الدار ملكها لعرو وغصبتها من زيد سلمت الجريد ويرى من الخصومة يكون
 بين زيد وعرو ولا يقبل شهادة المقر لعرو لانه غاصب ولا يغرم قيمتها لعرو
فصل الاستثناء في الاقرار والطلاق وغيرها جارية ولو بشرط **الاول**
 ان يكون متصلا فان سكبت بعد الاقرار وتكلم بكلام اجنبى عما هو فيه شح
 استثنى بطلان وزم الكل **الثاني** ان لا يكون مستغفرا فلو قال علي عشرة الا عشرة
 بطل وزم عشرة ولو استثنى من غير الجنس وقال فلان علي الف الف انوبس
 او عبدا صح اذا بين ثوبا لا يستغرق قيمته فان استغفرت بطل الاستثناء
 وزم الف الف ويصح استثناء الاقل من الاكثر وبالعكس فلو قال علي عشرة الا
 واحدا او سوي واحد لزمه تسعة ولو قال علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
 لزمه تسعة او سوي تسعة لزمه دوج والاستثناء من النفي اثبات ومن
 ومن الاثبات نفي فلو قال علي عشرة الا تسعة الا ثمانية لزمه تسعة والظن
 ان يجمع كل مثبت وكل منفي وسيقط المنفي من المتيقن ومميز بينهما بالملك كوس
 او لا فان شفعا قال او بار منفية والاشفاعة مثبتة وان كان ورافيا لعكس
الثالث ان يكون مفاد اللفظ قاصدا للاستثناء فلو لم يكن وعنت
 له في الاخر او الوسيط بطل وزم الكل **الرابع** ان يكون باللفظ فلو استثنى
 بقلبه بطل **الخامس** ان يسمع غيره والافاقول للمقر له يمينه ان ادعاه

ويصح استثناء المجل من المجل والمجل من المفصل وبالعكس كقولهم نقضنا على الف الف الف
وعشرة دراهم الأشياء وشئ الأدرها فيفسر الأول بالاول ثم الثاني بما لا يستغرق
الاول والثاني في الثاني بما لا يستغرق الاول والاول في الثالث بما لا يرد على الثاني
وان قل ويصح الاستثناء من المجل كذا الدار زيد الأهل البيت او الأهل هذه
الدرهم الأهل الواحد وهذا القطيع الأهل هذه الشاة وهذه الخاتم الأهل
هذا الفصح **خاتمة** ولو اقر بعض الورثة على الميت بدين وانكر بعضهم فلا يلزم المقر
الانقضاء لضيق من التركة كما لو اقر احد المالكين بجباية العبد المشترك فانه كان
يضيق من الميراث النصف يلزمه نصف الدين وان كان الربع فالربع ولو مات المترك
ووارثه المقر له الآن كل الدين ولو شهد المقر على المورث وهو عدل قبلت
سواء شهد قبل الما اقرارا بعده ولو لم يكن للميت تركة لم يلزم الورث قضاء الديون
ولو ابرئ صاحب الدين الميت المورث والمعسر صح ويرى ولو ابرئ الورث لم يصح ولم يبرئ
الميت ولو اقر اجنبي بدين على الميت ثم وقع تركته في يده امر بصرها الى ذلك الدين
ولو اقر على ابن الميت في بعض اعيان التركة فصدقه احدى اركان كان قبل
قسمة التركة سلم النصف اليه في الحال وان كان بعدها فان كانت المدعى في يده
المصدق سلم ولا شئ له عليه الملك ب وان كان في يده الاخر فعلى المصدق نصف
القيمة ولا شئ على الاخر ودعوى العين لا تسمع الا على من يبرئ في يده ولو شهد
الاخر عليه سمعت وعزم نصف قيمة العين للشهود عليه ولو اقر رجل على ولده
واخيه بدين او بضيعة لم يقبل ولو اقر على عبده بما يوجب عقوبة من قضا ص
او هذ قد ف او شرب لم يقبل وبما يوجب حلا قيل ولا يقبل بدين المعاملة
والقرض قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق ولو قال الدار التي تركها لي

فقدان بل لفقدان سلمت الى الما قول ولا يبرم الثاني ولو قال العبد الفقدان
تركة فلان لم يكن اقرارا بالملك لفقدان ولا نوارته ويكون اقرارا باليد ولو
قال لاخر يترك هذا العبد مكنه افاك الشري وهلف لا يرد عليك البائع
من العبد ويرد على المدعي قال في المذهب و اقرار الامام بما لا يثبت له مال
فاذا **فصل** في الاقرار بالنسب وهو قسمان **الاول** ان يلحق نفسه
ولدر شرط **الاول** ان يكون الملحق رجلا مكلفا فلا يصح الحاق المرأة والعبي
والملحوق بخلية كانت او ذوات زوج ولو اقامت بينة لحق ولا يستلزم
الاسلام والحرية واطلاق التصرف **الثاني** ان لا يملك به المقر فلو كان
في سنة لا يتصور ان يكون ولد الملحق لم يلحق وان صدقه المقر **الثالث**
ان لا يملك به الحال وان جاءت امرأة من بيلة بعيدة ومعها طفل فالحق
مرجل ما سافر قط الى بلدها ولا هي الى بلده لم يلحق **الرابع** ان لا يملك به
الشرع فانه كان المقر له مشهور بالنسب من غيره لم يلحق صدقه او كذب
الخامس ان لا يملك به المقر له ان كان بالغ فان كان به او سلم لم يثبت
نسبه الا ببيته فان لم يكن وهلف المقر له سقط نسبه وان فعل وهلف
المقر له ثبت ولو استلحق صغيرا ثبت نسبه ويتوارثان وان بلغ
وكذا ب لم يندفع النسب والملحوق كالصغير ولو استلحق صغيرا او بالغ
بعد موته لم يرد سواء كان له مال او لم يكن ولو قتله ثم استلحق لم يرد
وسقط القصاص **السادس** ان لا يراجه غيره فان ادعى اخر نسبه ايضا
لم يلحق به الا ببطلان يقد وتكون يد الاخر ان كان بالغ او ببيته مع عجز
الاخر عنها او الحاق الغايق به وهذا ان كان صغيرا والماقر بالنسب الغير

لا يكون اقرا او ابكاح امه فلا تورث ولو استلم حق عبدا لغيره ومعتق لم يلحق الابنية صغيرا كان او كبيرا وصدقته واذا الحق بقدر رقيقا مولاه ولو استلم حق عبدا في يد فانه لم يكن لغاي قوله وان امكز فان كان مجهول النسب لحقه لو كان صغيرا او كبيرا وصدقته وعتق ولا يرث وانه كانت له حارة خلية ذات ولد فقال هذه اولدي من هذه لحقه ان امكز ولا يصير الحارمة ام ولد له ولو قال ولدي استولدته ابه في ملكي او علقته به في ملكي او هذه اولدي منها ورس في ملكي منذ عشر سنين وكان الولد ابني سنة نبت النسب ورسام ولد قطعا ولو كانت الامه من زوجة فالولد للزوج ولا اثر الحاق السيد ولو كانت فراسا للسيد لا قراره بوطئها لحقه الولد للفراس ولا حاجة الى الاقرار ولا يقبل الا الامكان ولا فرق في الاقرار بالاستيلاء بين الصحة والمرض **القسم الثاني** ان يلحقه بغيره كذا اخي وعمي وشيترط فيه وراها تقدم من الشروط شرطان **الاول** ان يكون المملوك ميسرا فادام حييا لم يكن لغيره الا الحاق وان كان مجنونا ولو نفاه في حيوته والحقة وارثه بعد موته لحقه **الثاني** ان يصلح الاقرار من الوارث الجائز للمزكة فلا يثبت باقرار الاجانب ولا باقرار القريب غير الوارث لكفره او قتل ولا باقرار الوارث الجائز فلو مات وخلف ابنا واحدا فارق باخ يثبت ولو خلف بنين وبنات فلا بد من اتفاقهم ومن اتفاق الزوج او الزوجة والصغير والمجنون بعد البلوغ والافاقه لا الكافر والقيت بعد الاسلام والحرية ولو خلف بنتا حائزة لكونها معتقة او غير حائزة ووافقها الامام لم يثبت ولو اقر بنسب من يحجب المقر بان مات عن اخ او عن فارق بابن الميسر لم يرث ولو اقر

١ هذا لا يثبت باخ وذكر الاخر لم يثبت امره في الظاهر وعلى المقر ان يثبته يملك ما يحضه ان كان صادقا والطريق ان يضرب اصل المسئلة على قول المنكر وهو ان كان في اصل المسئلة على قول المقر وهو ثلثة تبليغ ستة ثلث منها للمنكر وثلث للمقر فيكون بينهما اثلثا ما قال القاضى حسني في الفتاوى ولو رجع الحاكم امره وجاز رجل واما الحق اما ابوها وكنت في البلد وصدقته يثبت النسب ويطلق الكفاح قال الفقهاء في الفتاوى ولو انت الحارمة المشتركة بابت فقال اهل الشر يكتن هو ابني عتق عليه معسر اكان وهو سرا ولزمه غم لضيق الامر ويصير الحارمة ام ولد له ان كان موسرا ونسبه ان كان معسرا **كتاب العارية** ولها اركان **الاول** المعير ولدي شرطان **الاول** ان يكون مالك للمنفعة كالمستاجر والموصى له بالمنفعة فلا يجوز للمستعير اعارة المستعير وضمن هو والافق منه ضمان الغصب نعم يجوز ان يثبت في استيفاء مثله واخفا وارفع ويسر لمن ابيع له الطعام ان يبيع لغيره ويجوز للمستاجر بالاجارة الصحة والموصى له بالمنفعة ولا يضمن الا ان منهما الا بالتدعي ولا يجوز بالاجارة الفاسدة ويضمنان والقرار على المستعير **الثاني** ان يكون اهلا للتبرع فلا يصح اعارة الصبي والمجنون والمجور والسفيه او المكاتب بغير اذن السيد والولي مال الطفل او نفسه لخدمته بغير ربا او يقابل باجرة المثل والمأخوذ في الصور كلها مضمون بالقيمة والاجرة والمأخوذ سوى النفس فانما لا يضمن الا بالاجرة **الركن الثاني** المستعير ولدي شرطان **الاول** ان يكون اهلا للتبرع عليه بعقد فلا يصح الاعارة من الصبي والمجنون والسفيه ولا ضمان بالتلف ولا بالتلف **الثاني** ان يكون مقيما فلو اعارة من

اهدا اهلين غير معين بطلت ولو اعاد وحيز فالمحكم لمن خصصه ولو استعمل
 ضمنا ضمان الغصب ولو اجارها جميعا فكل واحد مستغفر في نوبته **القول الثالث**
 المستعار ولو شرط **القول** ان يكون منفعا به مع بقاء عينه كالعبيد
 والدور والدواب والمسك والريحان فلا يجوز اعارة الاطعمة لان اتفعا بها
 في استهلاكها **الثاني** ان يكون المنفعة قوية فلا يجوز اعارة الدراهم
 والدنانير الا اذا صرح لغرض التزوين ولو شاعت اللفظة في قرنها في بقعة
 كما شاعت في الحجاز كان قرضا **الثالث** ان يكون مباحا فلا يصح اعارة
 الجوارى للاستمتاع ويجب الحد ولا الخدمة كالطبخ والغسل مقول يروى منه
 الفتنة ويجوز من محرم وامرأة وبكره استعارة الاصل للخدمة واستجاره كراهية
 تزويج وبيع اعارة الفحل للضارب والطبل للصيد ولا هي ضمان في الطلب
 ولو دفع شاة او بقرا الى اخر وقال ملكتك درهما ونسلها فالدر والنسل
 مضمون بالهبة الفاسدة والشاة مضمون بالعارية الفاسدة ولو قال ائمت
 لدرهما ونسلها فاباح صحبة والشاة عارية صحيحة ولا يشترط ان يكون
 المنفعة محضة بل يجوز الاعارة للاستفادة عين فيصح اعارة الشاة لبنها
 والشجرة لثمرها والارض لحفر البئر والقناة فيها للاستفاد بما فيها ولو قال
 ملكتك درهما ونسلها او اجتكتها علوان تغلظا فاعلفا اجرة البهائم
 وتغن بالدم والنسل مضمون بالشرى الفاسد ولا يشترط تعيين المستعار
 عند المصلحة الاعارة فلو قال اعزني دابة فكل الادخل الماصطبر وخذ ما شئت
 صفة الدابة الصالحة **الرابع** ان يكون معلومة الجنس والنوع فلو كان ممت
 او بداهة ولو كان ممتا يستغنى به بجهتين فصاعدا كالارض الصالحة للبناء والغراس

والدرهم

والزرعة والدابة الصالحة للحمل والركوب فلا يصح بدون التعريف
 للجهت ولو قال استغنى ما شئت او كيف شئت او ما بدا لك فيستغنى بما
 هو العادة ولو كان ممتا يستغنى به جهتا واحدة كالسباط الذي لا يصلح
 الا ان يفرش والثوب الذي منفعته اليسر فلا حاجة الى بيان
 الاستفاد ويستغنى على العادة فان جاوز صار متعدي **القول الرابع**
 الصيغة وهو تدل على الاذن في الاستفاد كما عرفت واجتكتك والمضروب
 منفعته او اذنت لك او خذ ما ينفعك ويكفي اللفظة من طرف والفعل
 من اخر فلو قال اعزني فسلم او قال خذ ما ينفعك يرد فاخذ كفي ولو اضاف
 اسما بالكيل ففرش لثياب فيه فله فيه وقال ثم ونم فيه فنام او فرش
 البسط او لمصر في بيت وقال الماخر اسكن فيه فاسكن تحت العارية وكذا
 ولو دخل دارا زارا قال فليدخلك او فراسا فقال جلس عليه فجلس
 بخلاف ما لو جلس على البسط المفروشة في الدار فانها لا تكون عامرية
 بل امانة فجلس المالك معه او فرس لم يجلس ولو قال اعزني حمامي فاعلفها
 او بيعني في فريسة فاجارة فاسدة ولو كل منها اجرة مثل دابة الاخر ولا
 ضمان ولو اعاد يعوض معلوم الى زمن محدد او يعوض مجهول الى زمن مجهول
 معلوم فكل ذلك ولو كانا معلومين باقالات اعزتك هذه اشرا بعشرة دراهم
 او بيعني في ثوبك شرا فاجارة صحيحة ولو دفع دراهم الى اخر وقال اجلس
 في هذه الحانوت واتجر عليها لنفسك او دفع بذرا وقال ائتمني في هذه
 الارض فتومعير الحانوت والارض حراما الدرهم والمبذر فيكون هبة

او قرضا فيه وجهان والقول قول في القصد ولو قال للقصار اقصر هذا
 الثوب الخياط واقتصر عليه او قال مجانا ففعل فلا اجرة ولو قال
 خطم واعطيك اجرتك او حقك او اقض حقك او اعز حقك او ارجعك
 او اجرة معلومة او حقك مرة او قد راجرت فمخاط استحق الاجرة
 ولو قال ان غسلت هذه اخذك درهم او اغسل ولك درهم فتوجب له
فصل مؤنة الرد على المستعير ان بقى وان تلف فان تلف
 بغير استعمال ضمنه بقيمة يوم التلف مثليا كان كالمسك او متوقفا
 كالحيوان ان تلف با فتر سماوية او بفعل او بفعل غيره بتقصيره او بغير
 تقصير شرط الضمان او الامانة كان التلف حيا كالموت او حكما كالسرقة
 ولو ولد لا يكون الولد مضمونا الا اذا طولب فامتنع من الرد ولو
 استعار دابة وساقها فتبعها الولد ولم يتكلم المالك باذن ولا نهي
 فالولد امانة الا ان يتبع الاستعارة بالام ولو نذر فيضمنه ايضا
 وان تلف المستعار بالاستعمال المأذون كما لو كان ثوبا مثلا فليس
 حتى انفق كله او استحوذ جزءه لم يضمن وتلف الدابة بالركوب والحمل
 المعتادين كالانمحاء وتعيها كالاستحراق والمضوق والظرب بالركوب
 والحمل المعتاد كالتيقيب والتلف والتقييب با فتر سماوية وجيب
 الضمان والتلف بالاستعمال هو المضاف الى الاستعمال لا الى امر خارج
 كما يقال انفق الثوب او استحوذ باللبس وتلف الدابة بالركوب والحمل
 او انكسر السيف بالقتال والفرقة بالفرق والحرق والحرق في البئر
 وتلف بغير استعمال كالغصب والاجر عليه لمدة الغصب والسرقة

ان لم يتعد ولو بعث وكليلا على دابة في شغل ففعل بغير تقييد
 لم يضمن الوكيل لان المستعير من يأخذ لا انتفاع نفسه ولو بعث على
 دابة الوكيل ضمن الموكل لان اليد لا تمنع الاعارة ولو كان عليه
 مناع فاركب اخر عليها لاجازته فلا ضمان ولو وجد من اعير في الطريق
 فاركب بصدق بالتماس الاكبر او دونه فمهر الاكبر ولو اركب معه ففعل
 الزميل نصف الضمان ولو وضع مناعه على دابة اخر وامره بتسييرها
 ففعل فكان صاحب المناع مستعير المدة بالانقضاء ولو كانت في يده المالك
 حتى لو كان عليها مثل مناعه وتلف ضمن نصفها ولو لم يقل سيتر ولكن المالك
 سيتره لم يحصل الاستعارة ودخل المناع في ضمان صاحب الدابة ولو قال
 لآخر حمل مناعي على دابتي فحمل حصلت الاستعارة ودخلت في ضمانه
 وان كان في يده المالك ولو قال اعطني مناعك لاضعه على دابتي ففعل
 فالمناع امانة والدابة غير مضمونة ولو استعار دابة الى موضع وجاوزته دخلت
 في ضمانه ولزم اجرة المثل وارث النقص الى ان تصل الى يد المالك او وكيله ولو اودع
 ثوبا وقال اذا اردت اللبس فالبس فقبل اللبس امانة وبعد عارية ويجب ان يرفع
 المستعير بحسب اذن المعير او دونه في الضرر فان اعاد له الزرع المنطة فله ان
 يزرعها او يزرع الشعير او المياقلا او الجلبان او المحصر وليس له ان يزرع الدرة
 او اللوز او القطر فان زرع كان غاصبا ولو عثف ثوبا ونه عن غيره تعين
 واذا اطلق الزرع محض ولد زرع ما شاء وليس له البناء ولا الغراس ولو
 اعادها لم يلزم له الزرع ولو استعار للغراس لا يبنى ولا يفسد وينفسخ

العارية بغير ثمن وهبونها واعطاهما ولغير متيسر شأ وللمستعير الرد متى شاء
فعم لو اعاد للدين ميت ودفع لم يكن له الرجوع للنسيان يندر سائر المدفوعة
الا العيص فانه لا يبالي ابد ولا الرجوع لانه لا جرة واذا رجع قبل الدفن
غرم مؤنة الحفر للمستعير واذا اعاد للبناء او الغراس مطلقا او موقفا فللمستعير
البناء او الغراس ما لم يرجع المغير ولم ينقص المدة وبعد فلا فان فعل قلع
مجانا علم الحال او جهلا واما قلع قبل ذلك فان شرط القلع مجانا او اختار المستعير
قلع ولزمه التسوية وقيس **ل** لا وان لم يجزه خير المغير بين التيقية
بالاجرة والقلع بائس النقص ثابنا ومقلوها والتملك عليه بالقيمة وقيس **ل**
بين التيقية والقلع وقيس **ل** بين التيقية والتملك ولكل واحد
منها بيع ملك من الاخر ومن ثالث ويكون المشتري من المغير كالمغير ومن المستعير
كالمستعير ولو اتفقا على البيع بتمن واحد جاز للمهاجر ثمنه على
الارض مشمول بما فيها وعلى ما فيها ويصرف حصته الارض الى المغير وحصته ما
فيها الى المستعير واذا اتي هذا الشريك او غرس في الارض المشتركة بالاذن ثم رجع
الشريك لم يكن له القلع بالارض ولا التملك بالقيمة ولدا لابقاء بالاجرة
واذا اتي او غرس بلا اذن قلع مجانا ولو اعاد الارض للزراعت ثم رجع قبل
الادراك فان اعتيد قطعه كالقصيل كلف قطعه والا فلزمه الابقاء
بالاجرة الى الحصاد ولا يملك التملك بالقيمة ولا القلع بالارض ولو كانت
موقفا وعدم الادراك للساخر في الزراعت قلع مجانا والا فكل المطلق
ولو جعل الماء هبات الى الارض الغير ونبت فيها اجبر على القلع فان لم يقلع
قلعت مجانا بحيث يملك القلع مجانا فكل الابقاء بالاجرة والتملك

110
بالقيمة تراضيا لا اجبارا بخلاف القلع **خاتمة** ولو قال اكره الدابة او زرع
الارض لما لكها اعترضتها وقال بل اجرتكها وقد مضت مدة لها اجرة هل
المالك على ائبائت الاجارة ونفي الاعارة في عين واحدة واجرة المثل
فان نكل فلما رة وسقط حقه وان لم يمض مدة لها اجرة هلقت الزايع
وردت العين الى المالك فان نكل هلقت المالك واحدة الاجرة ولو قال اعترضتها
وقال بل غصبتها فان لم يمض من قبل اجرة والعين باقية ردها على المالك وان
مضت وهى نالفة فالمالك مدعي للاجرة واقصى القيم والمنقر ومنكر للاجرة
ومقر بقيمة يوم التلف فيصد المالك باليمين على الغصب ونفي الاعارة للاجرة
ويأخذ قيمة يوم التلف بلا يمين والزيادة عليها الى اقصى القيم باليمين ولو
قال المنقر واجرتني وقال المالك بل غصبتني ولم يمض مدة لها اجرة هلقت
المالك على نفي الاجارة وعلى الغصب واسترد العين وقلع الزرع مجانا ان
زرع وان مضت مدة لها اجرة فالمالك يدعي اجرة المثل والمنقر يقر بالمسئتي
بلا يمين والزيادة باليمين ولو كانت العين نالفة فالمالك مدعي للاجرة المثل
والقيمة والمنقر مقر بالمسئتي ومنكر بالقيمة فالمالك يأخذ المقر بغير يمين
والمنكر باليمين ولو قال المالك غصبتني وقال الاخر بل او دعيت هلقت المالك
واحدة القيمة ان قلع او اجرة المثل ان مضت مدة لها اجرة ولو قال اجرتني
وقال بل اعرتك والعين باقية هلقت المالك على نفي الاجارة واستردت ولا اجرة
فان نكل هلقت الاخر وامسك ثم المنقر مقر بالاجرة والمالك ينكرها
ولا يخفى حكمه وان كانت نالفة فان تلفت عقيب القصر هلقت المالك
واحدة القيمة وان تلفت بعد مدة لها اجرة فالمالك مدعي للقيمة

ومثل الحاجة والراكب مقر بالاجرة ومنكر للقيمة وان تساوت او كانت القيمة
اقل اخذت هاهنا ههنا وان كانت اكثر اخذت الزيادة باليمين وفي الصور كلها
اذا قام احد هما البينة قضى له وان اقاما جميعا ساقتنا وحلف
المالك ولو غسل ثوبا او خاططه وقال فعلت بالاجرة وقار ما كدر بل
مطلقا او مجانا صدق بيمينه وعلى العامل البينة ولو انفق مال الغير ادعى
الاداة والمالك ينكره صدق بيمينه وعلى المثلث البينة **فان قيل** استعمال العارية
بعد رجوع المغير حيا هلا لم يلزمه الاجرة ولو مات المستعير وجب على الورثة الرد
على الفور وان لم يطالب فان لم يقدر وهلك وجب الضمان في المركة وان قدر وجب
عليه الرد والرد المبرور عن الضمان ان يرد المالك او وكيله على الوجه الذي ياتي في الغيب
ولو رد الى غير ما دونه لم يبرر وان كان ولد اوز وجهه فان ضاع عندهما فالقرار
عليهما ولو استعار دابة مطلقا بلا تقدير زمان ولا مسافة فقدر الاستفاد الى الرجوع
ويترك بالكيل قال صاحب الهندس في كتابه التعليق ولو امر عبد اخذه حرا يحمل
متاع فحمل دخل العبد في ضمانه ولو عجز دابة على مالها فاركبها اخر ليسر لها
او اركب رايا ليروضها فلا ضمان ولا استنفاع الراكب به ولو قال لاخر اعط
فرسك فلا نال الجني معي في شغلي فاعطاه فاعطاه فاعطاه هو المستعير ولو قال الجني
معي في شغلي وكان صادقا في القول ما دونه فالمستعير هو الراكب ولا شيء
على الوكيل كما لا شيء على الوكيل بالاستيلاء وان كان كاذبا فالمستعير هو المثلث
فان لم يكن ما دونه ضمانا والقرار على الراكب وان اطلق ولم يصف لشغل
فان كانت الاستعارة لشغله فهو المستعير وان كانت لشغل الراكب وبانه
فالراكب وبغير اذنه ضمانا والقرار على الراكب ولو استعار دابة لنقل

المنظر من موضع فسلم الى عبده اوز وجهه لينقل لم يكن متعديا ولو قال
خذت هذا المتاع وضع على دابتي فوضع وسقط الحمل والمتاع فحمل
الحمل وسوى المتاع وضاع فان رآه على الارض ولم يحمل ضمنه والا فلا قاله
الفقهاء في الفساق ولو استعار رجلا بعده ودابته في نقل متعة
فامر عبده برفده هب دخلا في ضمان الاستعارة ولو استعار دابة للحمل
الى موضع فقال المغير لبعده احمل المتاع على الدابة واذ هب به فحمل
وهلكت ضمنها المستعير ولو استعار ارضا للزراعة وكرها ثم جاء المالك
وزرعها بغير اذنه المستعير قال صاحب الهندس في الفساق ولا يجب
على المغير اجرة مثل التكذيب قال صاحب الهندس في الفساق ولا يجب
محرم وارطاه رجلا رجلا ليعاين في الحكم على ما سبق في اخر الهندس
ولو نقل زبانا من موضع الى طرف اخر فجاا اخر والنقاء من ارضه لم يجب
عليه اجرة مثل الناقل ولا ضمان للزبل ولو قال لاخر اضرب اللبن من
ارضى المسجد فضرب وبنى به المسجد فصار مسجد او لا يجوز ولا يجوز
للماذن نقضه وقيل للبناء جاز لا الاسترداد والمسيح شريك بالزيادة
لانه عمل محرم وارطاه رجلا رجلا ليعاين في الحكم على ما سبق في اخر الهندس
لانه المستعير مردود الشيء او صار مسجد الم سيترد ولو استعار
عبد افشيا بغير مضمونه ولو استعار دابة مترجيه او مكفرت
فهما مصفوقان كهي ولو استعار كتابا فوجد فيه خطا لم يصلح الا
باذنه ولا يأتى بتركه وان كان مصحفا ولو استعار دابة الى بلد
سقاء فقدر الركوب ذهابا ورجوعا قال الفقهاء في التعليق

في الذيات ولو استعار سفينة ليركبها ويحمل فيها فتكسرت ضمن ولو كانت
 مالكا معها لم يجب الا النصف كما لو اعار ذابتر وركب مع المستعير
 ولو كان المستعير غلبها وجب كل الضمان **كتاب الغصب** وهو حقيقة
 ضمانا وعصيانا بالاستيلاء على مال الغير عدوانا وحكما ضمانا فقط
 الاستيلاء عليه بلا عدوان كالقبض بالبيع الفاسد واستعمال الامان
 غلطا وعصيانا فقط الاستيلاء على حق الغير عدوانا كالسرقة والكلب
 المعلم والحر المحترمة والحبيبة والحبيبة من الحنطة ونحوها والاستيلاء على
 المالك لا يكون استيلاء على المال حتى لو سخر جارا بيهيمته في عمل
 وتلف في يدها لكان لم يضمنها المصح ومن اجرة مثل عملها ولا يدخل ثياب
 مبدنة في ضمانه ولو ساق جملانا عليه جوارح لم يضمن الحمل والاماع عليه والتفريق
 بين المالك وماله غير مضمون حتى لو كان يسوق ذابتر لرفع ظالم من اتباعها
 وجبته وضاعت او جسد المالك او الاربع غير الماشية حتى تلفت جوعا وعطشا
 فلا ضمان الا اذا قصد جيبته ومنعه التلق وصدر في القصد يمينه وفي كل
 لا يضمن مطلقا وموجب الضمان المباشرة وهو ما يحصل البلاك كالقتل
 والاكل والاحراق والتشيب وهو ما يحصل البلاك به كالكره على الاتفاق
 والشرط وهو ما لا يحصلهما لكن يحصل البلاك به كحفر البئر عدوانا وابيات
 اليد العارية كالركوب على اية الغير والمجوس على فراشه وابيات
 اليد على الاصل تشيب لانها على الفرع فيكون ولدا لمعصوبة ونزولها
 معصوبة ولو دبح شاة غير مملكت سخطتها او حمامة فهلك فربها
 لفقد ما يصلحها ضمن والمباشرة مقدمة على السبب غالبا وقد يستويان

١٨٧ كالكره وقد يقدّم السبب كشهادة الزور وثيقة مان على الشرط كالتردية
 ووضع الحجر عدوانا قال الامام في النهاية والامر بالعدوان من غير كراه لا يثبت
 على الامر ضمانا فلوا امر غيرا بحفر البئر في محل عدوان وتلف بها شيء ضمن
 الحافر لا الامر ولو اكره او امر وهو مقرب امره اكرها ضمانا ولو ارجح المالك
 عن داره فهو غاصب وان لم يدخل ولودخل فلا يبرئ بالمفارقة ولو وقع مالكا
 عن ثقل ما فيها صار غاصبا لارضها ولو سكن بيتا من دار ومنع المالك منه فقط
 صار غاصبا لدون باقيا ولو لم يزعج المالك ودخل واستولى مع المالك
 فهو غاصب للنصف الا ان يكون ضعيفا لا بعد مسئوليها عليه فلا غصب
 ولودخل دارا بقصد الاستيلاء بل ليخون مثلها او ليشتريها لم يكن
 غاصبا والقول في القصد قوله يمينه ولو اخذ منقول لا ينظر هل يصلح لشرائه
 او ليخذه مثله فتلف في تلك الحالة او بعد الوضع ضمن الا ان يكون الوضع
 بين يدي مالكة ولو اقتطع قطعة ارض ملاصقة لارضه وبني عليها حائطا او اضافها
 الى ملكه ضمنا ولو اهبنا ربا راضا ان لم يكن غاصبا ولو فتح رأسه من مطروح فيه
 مايع فانفق بالفتح او منصوب فسقط بحل الوكاء او بالتقاطر وابلاك الاسفل
 او بشاقل طر فضمن وان سقط بعار فريخ او زلزلة بهمهم او بهيمته فلا ولو اسقط
 غيره فالضمان على المسقط وحده ولو فتح عن حائطة قد اب بالشمس وضاع
 ضمن ولو قرب اخر النار قد اب وضاع ضمنه ولو كان مفتوحا فقترب النار
 انسان قد اب وضاع ضمنه كما لو قرب النار القطن الى السبع او الغصن ولو
 اقد نار في ملكه او في موضع يختص به باجارة او عارق او في موات وطاس
 الشر لا يثبت غيره او قد يثبت او زرع عد فلا ضمان ان لم يجاوز العادة في

قدر النار ولم يوقد في مريح عاصفة فان جاوزها وقد في عاصفة ضمنت
 ولو عصفقت بغية فلا ضمان ثم ان تحققنا المجاوزة اثبتنا الضمان وان
 تحققنا الاقتصار نفينا الضمان وان شككنا فلا ضمان وان غلب
 على الظن المجاوزة ففيه رد اجماع الاصل والظاهر والاصح ان الاعتبار
 بالبراءة الاصلية فلا يضمن وايقاد النار القليلة في يوم الريح في العرايش
 وبيوت القصب كالنار العظيمة المجاوزة للحمد ولو حل رباط سفينة
 ففرقت بالحمل ضمن ولو غرقت بجاذب كلبوب الريح وغيره فلا ولو لم يظهر
 الحادث فوجبهان ولو زلزل او رأت الغيب وجرد الفاعل فاحسد بها الشخص
 ضمن ولو اراد سرق الماء الى الزرع او الخمل فغصبه ظالم من السقي حتى يفسد
 ضمن وقيل لا ولو سقى ارضه فخرج الماء من حجر فارة او شق واقصد نزع غيره
 او ارضه او داره فلا ضمان ان لم يجاوز العادة في قدر الماء وان جاوز او
 كان عالما بالحجر او الشق ولم يحيط ولم يتعمد وكان ارضه عالية وارض جاره
 مسفلة او لم يسد النهر ضمن والنائم مقصر الا ان يقدم الاحتياط ويختلف
 ذلك بصلابة الارض ورفاهيتها وعلوها وسفلها ولو فتح فقصا عن طائر
 وهيجه ضمن وان لم يبتج فان طار في الحال ضمن وان وقف قليلا ثم طار فلا
 ولو وثبت هرة كما فتح القفص ودخلته وقتلته او كسر الطائر في الخروج
 قارحة انسان ضمنها الفاتح ولو حل رباط بهيمة او بابا صطبل فخرجه
 وضاعت فالحكم كما في القفص ولو خرجت في الحال ما تلفت زرع
 لم يضمنه وان كان في الليل ولو حل قيد العبد المجنون او بابا سجنه فذهب
 فهو كحل رباط البهيمة ولو كان العبد عاقلا لم يضمنه فان كان ابقا وخرج

في الحال ولو جلس طائر على حذاره فنفر فلم يضمن ولو فتح باب حرن غير فسرقت
 اخر اودك سارقا فسرقت او امر غاصيا غير ضار بالطبع فنصب او بنو دارا فالت
 الريح فيها ثوبا فطاع قبل التمكن من الرق فلا ضمان على الفاتح والذالك
 والامر الباقي ولو كان شعيير في وعاء مشدود الرأس ثم بهيمة ففتح رأسه
 فاكلته في الحال ضمنها الفاتح ولو غصب حادي القطيع قنبعة القطيع او البقرة
 فبعها العبد والائات فبعها المجنون من غير تعرض من الغاصب لم يضمن
 التابع ولو ساق بهيمة في بيت اخر بلا اذن واطلف شيئا ضمن ولو ساق
 ثورا في سرح اخر فساقه السارح مع البقر دخل في ضمانه ولو لم يسقمه وكلت
 اساق مع البقرة ووقف في موضع فتركه البقار لم يضمن ولو خرج الحمام من
 البرج وانقطعت الغيرة والتخلت الكوارة وهلكت وهلكت بهيمة
 فلا ضمان ولو انفلتت الخيول وتفرقت حتى يعثر بعضها فلا ضمان لما اطلقت
 ليلا كان او نهارا ولو راى بقرة واقفة فساقتها ثم تركها خلفت في ضمانه
 عرفها لكنها اولى يعرف ولو دخلت اسنمة ولو بقرة او انسان وخرجه
 بنفسها او اخرجها صاحب الدار وتركها حتى ذهبت فلا ضمان ولو سيراها
 بعد اخرجها ضمن وقال البغوي ولو اخرجها ولم يردها الى المالك
 او الحاكم ضمن وهو ضعيف مخالف لما اطلقه الجمهور قال القاضي
 حسين في الفساق ولو ان عبلا هرب من مولاه ودخله اراخيدون
 اذن ماكلها واقام ليلا وخرج بلا اذن وهرب وعلم صاحب الدار
 سيده ولم يخبره ضمن وهو ضعيف مخالف لما اوردته الاصحاب من
 وجوه الاول انه لا يرد على قيد العبد بل لا يساوي وقد مضى

الثاني انهم فرقوا بين الحيوان وغيره اذا وقع في دار غير حيث حكم
 به وجوب الحفظ والرد الى المالك في الثوب وفي الطير والبقرة فلما الثالث
 جواز الاخراج عن ملكه كيف ولم يخرج الرابع قال القفال في الفتاوى
 ولو ادعى على اخر انك غصبت امره في لم يسمع كما لو ادعى على اخر ان عبدك
 هرب مني وقد دارك الخامس عدم وجوب اخيار المالك واعلامه
 قال صاحب التذيب في الفتاوى ولو ادعى عبدك عند انسان فابق
 ولم يخبر المودع ما لكه الا بعد اقام لم يصح ضمانا به كما لو مرض ولم يخبر
 السيد ليدل عليه حتى مات وفي المذهب والحاوي وقد كان المذنب ان
 وقع طائر في داره لم يلزمه حفظه ولا اعلام ما لكه بخلاف الثوب قالوا
 ولو ادخل في برجه واغلق عليه الباب ونوى اصاكر لنفسه ضيق وان لم ينو
 فلا ويقاس به غلق الابواب على الدواب وفي الصورة المدا كورة
 اولها فرض اخرج صاحب الدار اياه فنور يرب من اخراج البهيمه وحمل
 قبل العبد والحكم بعدم الضمان اغلب لجواز اخراج الدار لدار الغير
 بل اذا ن حيث جوب مطلقا من غير تفصيل على ما سياتي في باب موجبات
 الضمان ولو ادعى عبدك وظفر به صديق المالك فاحد له ليد على ما لكه
 فرب من عند قبيل التمكن من الرد والمرافعة الى الحاكم وبلا تقصير
 في الحفظ فلا ضمان ولو اخذ المقتطوب من الغاصب حسيه وتلف
 ضمن وسند كرا الفرق بينهما في اخر هذا الكتاب ما ان شاء الله تعالى
 ولو اخذ عبد انسان ظنه عبد احبته فقال انما حر فتركه وابق وجب
 الضمان ولو استعمل عبدا لغيره بل اذا ن بيان دفع اليه متاعا ليحملة

الحسية فابق في الطريق ضيق قال البغوي هذه اذا كان مقبولا او اعجيبا
 يرى طاعته كل من يامره فاما اذا كان عاقلا مميزا مختارا فينبغي ان لا يضمن
 وهذه احسن مخالف لما مر من قولنا من يظلم في اخر العارية فالصحيح وجوب
 الضمان ولو استعمله باذن فابق في الطريق ضمن لانه عارية ولو بعث
 الزوج عبدا زوجته في شغل بلا اذنها او بالعكس فابق ضمن مضمنا كاف
 او غيره ولو استقام عبد باذن سيده ثوبا وتلف في الطريق ضمنه السيد
 ولو كان العبد غير بالغ فلا ضمان ولو كان ليشترى متاعا هو اخر وبيع
 ويؤدى الثمن اليه فبان ان كان عبد ابق فلا شيء على المبيع ولو
 ارسل المذنب للرد في الطريق فانلفت شيئا ضمن ولو لم يكن مودعا
 وانفق لم يضمن ولو ادخل المذنب حايطا مشتركا فظنت دابة للشريك فان
 ادخل دون اذن الشريك ضمن والمافلا ولو اتى احدكما فيه حشيشا مضرا
 فاكله اية الاخر وهلكت ضمن ولو دفع غلاما الى اخر ليعلمه الحرفة فهو
 امانته في يده ولو استعمله في عمل من صالح الحرفة لم يضمنه ولو استعمله في
 غيره ضمنه لما لو دفع اليه اية ليروضها فركبها لغيره يرضه ولو اخذه الصرع
 فسقط على ما لا اخر وتلف ضمن ولو وقعت بهيمة في الوهل فجاء رجل واخوها
 حسيه فانت من حجرها ضمن فان شك اثنان انت من الحجر او من الرجل فلا ضمان
 ولو بعث عبدا في شغل فظلم فابق لم يضمن لان الضرب المجرى ليس باستيلا
 ولو هرب من الظالم ولم يهتد المجرى ارسده ضمن ولو ادعى عبدك لتعقيم
 السطح باذن سيده فسقط من السلم وهلك ضمن الا ان يكون باجرة ولو
 سقط على متاع لصاحب الدار يفتقر الضمان برقبته ولو كان السلم محتلا

بحيث لا يطيق العبد والعبد جاهل وجيب ضمان العبد للمناع ولو فتح رأس
دنة الاخر ما ذنر ودفع الخطر وترك رأسه مفتوحا فدخل حمار صاحب
واكلها وهلك منه لم يضمن الدابة ولا الخطر ولو دخل الحمار فيه فقتلها
ولو اخرج دار الابن مقيتا فادخل دابته فيه وترك باب مفتوحا فخرجت
واطلقت ما لا للمساجر فلا ضمان ولو خرج المسافر وترك المشاع بلا حافظ
مع علمه بان الباب مفتوح فهو مضيق فلا ضمان وان لم يعلم ضمنه المجر ولو
ربط حماره في طريق واسع وجاء اخر وربط حماره ثم وقع الحمار الاخر وقبضه
قال ابو عاصم في الزيادة فان كان الرباط ثم ضمن وان غاب فلا وهذا وجه
والاصح ان ضمان الاول على الثاني مطلقا وهذا الثاني ولا فرق بين الواسع
والضيق ولو ضل ثقله في ضيق او مسجد وترك ثم نزل اخر لم يضمن
وان علم انه من ذهب شمله وعصى ان ليس ولو غصب رجلان دابة وهلك
في يدها وهلك ضمن كل واحد تمام قيمتها والقرار على من تلفت عنده
فنايب وضرب عين انسان وابيضت واخذ الارش ثم زال البياض وجب
رد الارش ولو دفع انا الى طفل لم يستحق لرد الماء فسقط في الماء ومات فان
كان مهيئرا يستعمل في مثل فلا ضمان والا فيجب القهار على عاقلة ولو
اختل هذا الرجل فضعف السطح فدق للاصداخ فسقط على انسان فغلب
عاقلة الدية ولو جف بئر عدوان والقي السيل والريح فيها انسانا فلا ضمان
ولو فتح الماء المغرق على غيره وهلك ضمن ولو اخرج انسانا في اعتدال الهواء
ثم اشتد الحر وسري ومات ضمن وان كان لولا الحر لم يسري **فصل**
في ضمان نفس الرقيق بالقيمة اطلقت او تلفت تحت يد العادي وفي ضمان

191 وجراهاته التي لا يتقدر ارشها من الحر كالنحية وعلمة الرجل والد امية
وكسر الضلع بما ينقص من القيمة حصل بالجناية او بافة سماوية تحت يد العادي
والتي يتقدر في الحر كاليد والرجل والباسمة والموضحة فلكل ان تلفت
تحت يد العادي حتى لو غصب عبد او سقطت يده بافة سماوية
ونقص ثلث قيمته وجب الثلث وان اطلقت بالجناية فيقتدر والقيمة
في حقه كالدية في حر الحر فيجب في يده نصف قيمته وفي موضحة نصف
عشر قيمته ويجعل الحر اصلا في الجنايات لها مقدار والعبد اصلا للحر في التي
لا مقدار لها فيه واذا اجمع الاطلاق واليد العادي لزم اكثر الامرين من المقدار
وارش النقص ولو غصب عبد اقيمة الف وقطع العاصب منه يد او ثقب ارجله
وجب خمسمائة ولو نقص ستمائة وجب ستمائة ولو قطع يدي عبد قيمته
الف فعادت المائة وقطع اخر رجله فعادت الى عشرة فقدا اخر عينيه
فعادت الى واحد وقبضه اخر فاعلى الاول الف وعلى الثاني مائة وعلى الثالث
عشرة وعلى الرابع واحد ولو لم ينقص شيء من قيمته وجب المقدار فلو قطع
ذره وانثيب وزادت قيمته لزم قيمتان والمستولد والمكاتب والمكاتب
كالقنق واما غير الرقيق من الحيوان فيضمن بالقيمة اطلق او تلفت تحت يد
العادي ومناقع الاموال من العبد والسياب والدواب والارض وغيرها
تضمن بالفواتر والتفويت فكل عين لها منفعة يمكن ان يساجر لها كالمصحف
والكتاب والملك والطاوس والبيضاء والعدليب والقرّة والزليّة والخاق
والقميص والحل والنوب والابريس يضمن منفقها اذا بقيت عند مدة لها اجرة
انفع بها ام لا ولو اساجر عينا لمنفعة فاستعملها في غير ما اساجر فيها ومنفعة

ولو كان المعضوب يعرف ضايع لزم اجرة اعلاها اجرة ولا يلزم اجرة القتل ولو قهر
 حر الدرققان فاستعمله في احدهما ضمن اجرة مثل ما استعمل ربيها ومنفعة البضع
 لا يقسم بالقوات حتى لو جسد حرة او امها مدة لم يقضيان البضعة شيئاً
 ولو جسد المفوضة او غيرها غر الزوج حتى فات زفافها وطلقها الزوج قبل
 قبل الدخول لم يلزم المأبس كل المهر ولا البضعة ولا يقسم بالتقويت وهو الوطي
 بأكراه او شبهة ومنفعة بدن الحر يقسم بالتقويت لا بالقوات فاذا قهر حراً
 وسخره في عمل ضمن اجرة لانفسه وان هلك فيه وان جسد وعطلت منافعه
 او هتت عليه او عطلت منافعه به لم يقضيا ولو نقل حراً صغيراً الى محواة فنفسه
 حية الى مطعنه ثمان بالطاقون فلا ضمان ولو نقل حراً صغيراً او كبيراً الى القهر
 الى موضع ولا غرض له في الرجوع فلا شيء على الناقل وان كان واحداً
 الى موته فقل الناقل ولو غصب كلب صيد او حراسة لزم رده وموته ولا اجرة
 الى الموضع الاول ولو اصطاد به الغاصب فالصيد له ولا اجرة البضعة وجلد
 الميتة كالكلب ولو غصب شبكة او بازي او قوساً او اصطاد بها
 فالصيد للغاصب لكن يجب اجرة المثل للمالك وصيد العبد المعصوب وكسابة
 للمالك وعلى الغاصب اجرة مثل من اصطاده البضعة ولو غصب عبد او حب
 وجب قتله وجب اجرة مثله واذا دخل المعصوب نفق لزم المار شفع الاجرة
 والاجرة الواجبة لما قبل هدوت النفق اجرة مثله سليماً ولما بعد اجرة مثله
 واذا ابق المعصوب او ضل او اعتد رده لزم منه قيمته وموته ردة واجرة
 مثله قبل دفع القيمة وبعد حتى يتقوا او يغلب على الظن هلاكه والزوايد
 الحادثة بعد دفع القيمة مضمونة ولو غيب المعصوب الى موضع بعيدة وعثره

191
 وغرم القيمة فالحكم كما في السابق ولا ضمان بانلاف الكلب والخنزير
 والحمر والسرقتين وجلد الميتة وغيرها من النجاسات ولا بعضها
 سواء كانت مسلم او ذمي ويجب رد السرقتين وجلد الميتة والكلب المعلم
 وكلب الحراسة والحمر المحترمة ما بقيت ولا تراق نخور اهل الدقة الا اذا اخطأ
 نظاهر واصهر شربها او بيعها فيجب اراقنها واللات المداهي كالبريطا والطير
 وغيرها لا يجب في ابطالها شيء والعبد والمرأة والفاسق والصبي يشركون
 في هوان الاقدام على ازالة المنكرات واذا علمنا انه في دار مسلم خزانة
 وزرق ولو اطلق ذباً او ذنباً او اسدا او غرافاً فلا ضمان ولو اطلق
 ثوراً بجسدا او فندا او هراً او فيلاً او قرداً او بازياً او شاهيناً او صقراً
 ولو اطلق وقفاً او مسجداً او مصحفاً لزمه قيمته ولو انتفع بمسجد بان
 اتخذ مسكناً او مخزناً او طرح فيه قلداً او غيرها او اعلق باباً لزمه
 اجرة مثل جميعه قال المتولي ويكون لمصالح المسلمين كما لو استولى على اراضي
 عرقات او على ارض موقوفة لدفع الموتى او على شارع وانتفع بها وقال
 البغوي تصرف في عمارته ولو شغل فراوية منه ولم يغلق باباً لزمه
 اجرة مثل ما شغل **فصل** فيمنع المثل من المثل والمقوم بالقيمة
 والمثل ما يحضر الكيل والوزن وجمازا سلم فيه كالماء والتراب واللبن
 والاجر والصفر والنفاس والحديد والقصاص والبر والسبيكة والمسل والغبر
 والكافور والبلخ والمجد والعطن والغزل والابرسم والعنب والارطب والتمر
 والعسل المصفى بالنار والمالح والمحبوب والدقيق والتبن والخطب والنفط
 والادهان والالبان والمخيط والعصير والمزهر والزعفران والدرهم

والدنايزوان كانت مغشوشة او مكسرة ويخرج عنه السكر والفانيل
والجنز العظام والقمام والملاعق والمعاز في المخذة من الصف والفا
والمجنونات والغوالي ونحوها ولوا تلف مثليا او تلف تحت يد العادي
ولم يستلمه حتى فقد اخذ منه اقصى القيم من يوم الاطلاق او الغصب المحب
يوم الفقد والعقد ان لا يوجد في ذلك الموضع وهو اليه واذا غرم القيمة
ثم وجد المثل لم يكن لرد القيمة وطلب المثل ولا للمثل والغاصب ردة
المثل وطلب القيمة ولو نقل مثليا الى بلد اخر عدوا كلف برده وطلب
بالقيمة في الحال المحيلولة فاذا ارده الغاصب استرد القيمة ولو تلف في
المنقول التي طالب بالمثل حسب ظرف من البلدين فان فقد المثل غرمه
اكثر البلد من قيمة ولو تلف مثليا او غصب وتلف عنده ثم ظرف
في بلد اخر وكان مقالا مؤنة لدرهم والدنايز قلده المطالب بالمثل
وان كان لمؤنة فلا مطالب به ولا يكلف على قبول ولو ارضيا لم يكن
له طلب مؤنة النقل ولو تلف في وقت العلاء ولو تلف مثليا في وقت
الرقص لزمه القبول ولو خرج المثل باخلاف الزمان والمكان عن التقوم
بان تلف ما في مضارة او جرحا في صيف واجمعا في صيف واجمعا في شسط من
او في الشتاء ولم يكن للمثل بل لمؤنة قيمة المضارة والصيف والمراة
ولو تلف حليا ومؤنة عشرة وقيمة عشرة وقال الجمهور يضمن العين والصنعة
بغالب نقد البلد وان كان من جنس وقال الجمهور يضمن الوزن بالمثل
والصنعة بنقد البلد قال في الكبير والروضة وهذا الحسن ولو غصب مثليا
وهصل منه مثلي كان غصب رطلها فصار رطل او سمما فاتخذ منه شيئا

او حنطة فحنطها وتلف عنده او تلف غرضه المالك بما شاء منها ولو حصل
منه متقوم وكان غصب دقيقا وخيزه او اليه فاذا بها او مثلي ثم متقوم كان غصب
حنطة ثم طعننا ثم خبز او طعنا تغزل ثم نسج وتلف عنده او تلف فان كان المتقوم
اكثر قيمة غرمها والا غرمها المثل وفي المثلين غرم اكثرهما قيمة ولو اضر في المتعام
باراق الملاء عصي قال الاصحاب وعليه من الاجرة بعد ما قام على اللقاع في المؤنة
في عمل الماء وتسخينه ولا يضمن الماء وان كان مثليا وحيث يلزم المثل لزم تحصيله
وان وجد بمن المثل وان وجد بزيادة فلا واذا المتقوم فان عصيته وتلف عنده
وا تلف لزم اقصى القيم من الغصب الى التلف والاملا ف وان تلفه بلا غصب
لزم قيمة يوم الاطلاق والتقوم بغالب نقد البلد ولو تكرار ارتفاع السوق لم يضمن
كل ما زاد وانما يضمن بالاكتر ولا اثر للزيادة بعد التلف ولو تلف تدريجا
وسرية واختلف القيمة في المدة كان حتى على بهيمة قيمتها مائة ثم هلك
وقيمتها اثنون لزم الاكثر ولو غصب ارضا او اشجارها باجارة قاسدة
وامسكها سنين يجب اجرة كل سنة من غالب نقد تلك السنة ولو كانت الاجرة
في المدة مختلفة لزم في كل بعض من ابعاض تلك المدة اجرة مثل لا يقر بها
وزوايد المصوب فيفصل كانت او متصلة مضمونة على الغاصب وان
حصلت بفعل قال صاحب التهمة ولو غصب عبد احترقا واستعبد وحصل
برمال فان كان باقيا مده مع العبد على ما كدر ولا ضمانا لمناقعه وان
فان اوفقت لزمه الاكثر من الحاصل واجرة المثل وفيه نظر لاننا قد علمنا
ان اكساب المصوب وصيده لما كدر لزم الغاصب اجرة ايضا ولو ابق
المصوب او غيبه الغاصب او ضلته الدابة او ضاع الثوب فله المالك

ان يقره القيمة في الحال والاجر حتى يغلب على الظن هلاكه والاعتبار
بأقصى القيم من الغصب الى المطالبة ولو ابراه المالك من القيمة والاجر لم
ينفذ والقيمة المأخوذة يملكها فلا عليك الغاصب المعضوب فاذا اظفر برده
واسترد ولد الجبس لاستردادها فانه تلفت القيمة كلما اوجس من جمع
بالمثل او القيمة وان بقيت رجع في زيادتها المتصلة لا المنفصلة
ولو اتفقا على ترك الرد فلا بد من بيع جديد وضمان الحيول لا ينقص
بالمقومات بل يقيم كل معصوب بقدره ولو غصب دابة وطلبها
مدة فأنقص منها لزم اجرة مثلها فاذا انقضى اوانها لزم قيمتها
ولو سحر تنوره فجاء اخر وخبث فيه لزم اجرة مثله ولو غصب شاة
وانتفع بدترها وتسلبها وصوفها قال القاضي حسين وجب قيمة الدرو
النسل والصوفان تفاننت وقال المحامي ضمن اللبن بالمثل وهو
الارب والصوف مثلي فيضمون بالمثل ايضا ولو غصب جذا فذاب
لزم رد الماء ونقصان الدابة ولو غصب ماء حار افر في يد ردة
مع الارش ولو غصب عرصة وبني فيها دارا من ترابها وجب اجرة مثله
الدار بتمامها كما لو غصب عبدا وعلمه الحياكة وجب اجرة مثله كباوان
بني للعر ترابها قال القاضي حسين في الفتاوى لزم نصف اجرة مثل الدار تغليظا
عليه والقياس ان يلمزم اجرة مثل العرصة ولو غصب دارا وحدها او امتدت
لزم اجرة مثل الدار بتمامها ما بقي نقضها واجرة العرصة اذا تلف او اطف قال
المحامي ويضمن النقصان يقوم الدار بحجته مبنية بالالتر وخرب فارغة وتقرم
التفاوت بينهما **خاتمة** الاصل في المعصوب البقاء الى ان يغلب على الظن

الهلاك كتر لو ادعى الغاصب التلف وانكر المالك حلف الغاصب عليه وتقرم
للشئ او القيمة ولو اتفقا على الهداى واختفا في القيمة صدق الضم
بيمينه وعلى المالك البيينة ولا يقبل اقل من جليلين كاملين قدر ايا المعصوب
ولو اراد اقامة البيينة على الصفات ليقوم من المقومون به لم يقبل ولو
قال المالك قيمته الف وقال الغاصب خمسمائة واقام المالك البيينة على انها
اكثر من خمسمائة بلما تقدر سمعت وكلف الغاصب زيادة على خمسمائة
الى هذا لا يقطع البيينة بزيادة عليه ولو قال المالك لا ادري قيمته لم يسمع
الى ان يبين ويقال اذكر قدر الحقيقة ولو قال الغاصب اعلم انها دون مائة
ولما علم قدرها لم يسمع الى ان يبين ولو شهد مقومان بانه القهر
الف وادعى المالك زيادة على ذلك ثبت المالف والمقول في ثبوت الزيادة
للاصبي بيمينه ولو ادعى على اخر الف درهم وشهد شاهدان على ان له
عليه اكثر من خمسمائة سمعت ولو اخذ القيمة بحلف الغاصب ثم بان
انها كانت اكثر من ذلك طوب بالزيادة ولو قال المالك كان العبد كائنا
او محررا او الجارية حاملا وانكر الغاصب صدق بيمينه ولو ادعى الغاصب
نقصانا هادئا كالسرقة والاباق صدق المالك بيمينه ولو ادعى فلقيا
وقال كان امه او اعرج او فقيد او رجل من اهل صدق الغاصب
بيمينه ولو رث معيوبا وقال كان هكذا او قال بل جارية صدق الغاصب
ولو قال غصبت مني عبدا فقال بل جارية صدق الغاصب في نفق العبد
وفي الجارية ان صدق المالك ثبت وان كذب فلا يل بطل الماقر بها
قوله نيب ولو زرع الحنطة فنبشت فجاء اخر متعديا وكر بالارض

لزمنه قيمة الزرع فابتاع ولو شئت وصار قصيلا فكريها الزم قيمة القصيل
 فابتاع ولو غصب امضا وزرعها قصولي وكرب الارض دون اذن مالكها
 لزمنه قيمة الزرع للغاصب ولو كانوا في سفينة فاعلم البحر وخيف الغرق
 فالقي المال في البحر بها والمخلص وجب ضمان ما القى من مال الغير بلا اذن ولو
 غصب طعاما واطعمه ولده الصغير او زوجته او غيرها فلم يملك الدعوى
 علوا لاكل ولو كسر انية ولم يبق لها قيمة او اخرج غصبا لزمنه كما في قيمته
 وان بقي له قيمة وصار فحما لم يرد له النقص ولو قفاه احد عينيه حرهما
 ولم يجب في الحال شي حتى يندمل ثم يجب ما بين قيمته صحيحة العين او
 مقفوتها ولو قال المالك لا ادا ويد حتى يموت اجبره الحاكم ولو قال الجاني
 مكنت من ملاوة المروج لم يلزمه المكنت ولو ركب دابة اخر من غير اذنه في
 نظر المالك وسيرها المالك فسقطت ضمانت ضمنا الركب ولو حمل متاعا
 عليها بحفرة وسيرها المالك ضمن المتاع ولا يضمن ما كمل المتاع الدابة
 ولو غصب كوزا وجمع فيه ماء بها حيا ملكه ولو غصب عبدا فسلت يده وبقي
 مدة عنده قال صاحبه للثدي في الفناء ويوجب اجرة مثله صحيحا قبل
 الرد وبعث الى البراء قال ولو ضرب على يد عبد فاشلها وجبت قيمتها
 فاذا اهلك وصحت يده لزمنه ردّها ولا اجرة ولو لم ياكله حتى يموت
 لم يجب اجرة المثل للمثل ايضا ولو اكل طعاما موقودا معوقا بالصلح
 وكان في الاصل مقصوبا والاكل جاهلا به لم يواخذ به في الاخرة وان لم يسلط
 بالحرام وكان جاهلا بالغصب يواخذ به ولو ابق عبد من سيده وعمل لآخر باجرة ثبت
 للسيده اجرة المثل على المشاجر علم او جهل وما انفق عليه او دفع من الاجرة يتعلو يذمت

العبد **فصل** نقصان القيمة بانخفاض السوق لا يضمن اذا لم ينقص ثمنه
 الجزء فان انقص ثمنه فلو غصب ثوبا قيمته عشرة وعادته بالسوق الحرة ورده
 بعينه فلا شيء عليه ولو لبسه حتى عادت الى خمسة لزمنه الرد مع عشرة ولو انقص
 بما لا سرية لزمنه المارض ورده الباقي ولا فرق بين ان يكون الارش قد مر
 القيمة كقطع اليد او دونها ولا بين ان يفوت معظم او لا يفوت ولا
 ان يبطل بالجنابة اسم الا وكذا في النشاء وطحن الخنطة وتمزيق الثوب
 او لا يبطل ولو اراد المالك ترك الناقص عند الغاصب وتغريمه بدله لم
 يكن له ذلك ولو انتقص عا لدر سرية يرد الى المالك الكلي كما لو اقبلت الخنطة
 ويكسر فيها العفو الساري او اخذ منها هريسة او غصب سمنا وغرا وورقيا
 واخذ منها عسيده يجعله للمالك ويغرم بدله كل واحد من اخطا طبا
 الشئ بالمثل والمتقوم بالقيمة ولو عفر الطعام في يده لطول الملك يتبعين اخذه
 مع الدار من النقص حيا يرد المقتوب فان قيل بالقصاص غرم الغاصب اقصى القيم
 من الغصب او القصاص وان تعلقت برقبة المار الغاصب تخليصه بالاقبال
 من قيمة الجاني والواجب ولو نقل التراب من ارض الغير متعديا فللمالك اجبار
 على ردّه او ردّه مثله ان تلف واعادة الارض كما كانت وللتاقل الرد وان لم يطالبه
 المالك ان كان له غرض كحرق الثعثر بئر والوقوع في حفرة والاقلا يرد بغير
 اذن كالجدار المهدوم او المندم تحت يده ويقام بمعاذ كحرق البئر وطمسها
 ولا ارشوان لم يبق نقص ولو قال ضيف باستد امة البئر او منع من الظم تسقط
 عنه الضمان ومن النقص الزوال والسمت بعده لا يجبره ولو غصب بهيمة سمينة
 قيمتها عشرة فمزلت وعادت قيمتها الى خمسة ثم سميت بعد ذلك ردّها مع خمسة

ومن النقص شيان الصنعة كمن حبرها التذكر والعلم لا تعلم صنعة اخرى
ولو قل عبد امثيا غرم تمام قيمته ولو انفق كسبا نطاها او ديكا هرا سنا
او جارية مخينة لزمت القيمة بلا قطع وهش وغناء لانها محرومة ومن النقص
المرض والجرح فان زال ولم يبق اثر ورده فلا شيء عليه وكذا الوردة فبرء
وزال الاثر وان لم يزل ولم يمت وبقي زرع غرم النقص وان مات ضمن القيمة
كلها ولو جرح صوف الشاة ثم ثبت لم يجبر الا بالاول بخلاف الشعر بخلاف الشعر والسنن العائدين
ولو غصب عصيرا فغرم ضمن العصور ولو غصب بيضة فغرم حلت او بدرا او زرع وثبت
او زرع عاصريا او بدرا فغرم قاصرا فاقا فالماصل للمالك وغرم الا اذا كان الحاصل
انقص قيمة ولو اخذ من الفحل او جلد ميتة فدفع فالحل والجلد للمالك اذا لم يكن
معرضا عنهما والا فلا خد واما الزيادة فان كانت اثر محضا وهو الذي لا يحتاج
لظهور العين يستعمل في المحل او يحتاج ولا يبقى فيه بل يزول ويبقى الاثر كطحن الخنطة
وقصارة الثوب وخياطة فغرم القطن وشجر وضرب الطين لبناء وسنن الخشب
الواها وذيخ الشاة واما ارشها فلا حق للغاصب فيها ولا عليك المقتضى به
بشيء من ذلك بل يردده مع ارش النقص ان نقصه والا ان رضي المالك بلم يكن للغاصب
الرد الى ما كان وان الزم المالك لزما ان امكن ولزم ارش النقص ان نقص
وان كانت عينا وهي ما يبقى في المحل ويحصل فيه كالصبغ والبناء والغراس فاذا غصب
ارضا وبنيها او غرس او زرع فللمالك اجبارا على القلع فان لم يقلع قلع المالك
فجائنا وليس للمالك بالقيمة ولا البقية بالاجرة اجبارا وجازر ارضيات
صبغ المقصوب بصبغ نفسه فان امكن الفصل اجبر عليه ولزمه الارش ان نقص
وان لم يكن فان لم يرد قيمته فلا شيء للغاصب وان نقصت غرم الارش وان

لادر

فادت فالغاصب شرك بالزيادة بالصبغ كما مر في التفسير ولا يفر داهدا
بيوع حقه ولو اراده المالك اجبر الغاصب على الموافقة ولو اراده الغاصب لم يجبر
المالك ولو ترك الصبغ لمالك الثوب لم يجبر على قبوله ولو رضي فلا بد من البينة ولو
خلط المقصوب بغيره وتذكر التميز كما لو خلط الخنطة بالخنطة والديقون بالديقون
فكذلك المالك والغاصب ان يعطى حقه من غيره ومنه ايضا ان خلط بالمثل والاجرة اجبارا
او بالاردي ترا ضيا وفيه كلام في اخر الصيد والذبايح ان شاء الله تعالى وان لم يتخذ
كما لو خلط الخنطة بالشعير او البيضاء بالحمراء لزمه التميز وان شق ولو غصب ساهم
وادرجها في البناء او اجره وبنى عليها البناء لزمه الاخراج والرد الى المالك ما لم يتعفن
فان تعفنت بحيث لو اخرجت فلا قيمة لها فغيرها لك ولو ادرج لوجها في سفينة
فكذلك لك الا ان يخاف منه هلاك نفسه او مال معصوم ولو خبط ثوب بخيط
مقصوب فالحكم كما في البناء على الخشبة وفيها ويصاحب الوضوء انه لو غصب
انسان دراهم او غيرها من جماعة من كل واحد شيئا مقينا وخلط الجميع وارتفع التميز
ثم ردها على ملكها بقدر حقوقهم حل لاخذ ان رده الى الكل والرد الى البعض
لزم المدفوع اليه ان يقسم المأخوذ على نفسه وعلى الباقيين بنسبة حقوقهم ولو
اخذ المتأخر دراهم تسعين وخلط بما لكس الحكم كما ذكر **فصل**
اذا اخرج الغاصب بالمقصوب او بما لا يغني في يده ودلعة او رهنا او سوما
او عارية بغير اذن المالك فان باعها واشترى بعينه بطل ولا عليك العوض
واذا سلم وقات غرم بالمثل او القيمة وما حصل من الرجح ان امكن رده الى
صاحب كل عقد رده والا فتوما لضايع وان اسلم واشترى في الذمة وسلم
المقصوب صح العقد وفسد التسليم ولا يبرء ذمته من الثمن ويملك الغاصب

ما اخذت او امر باخذ له فكل يد ترتب على يد الغاصب او المشتري وبالسبب الفاسد
 فبيد ضمان يتخير المالك بين مطالبة الغاصب او المشتري وبين مطالبة التاخذ
 منهما با رد او بالضمان ان كان تالف اسواء علم الغصب والفساد او لم يعلم
 فان علم فتوكل الغاصب من الغاصب يستقر عليه ضمان التالف في يد من العين
 والمنفعة استوفاهما او لم يستوف فلا يرجع ويرجعان عليه ان اخذه منهما
 نعم لو كانت القيمة في يد الاول والرضا في يد الثاني او لا يطالب الثاني
 به وكل نقص حدث في يد الثاني يطلب به الاول ويرجع على الثاني وكل نقص
 في يد الثاني يطلب به الاول ويرجع على الثاني وكل نقص حدث في يد الاول
 لا يطلب به الثاني واجرة المدة التي كان في يد الاول يطالب بها الاول والثاني
 ولمدة التي كان في يد الثاني يطالب كلاهما والقارئ على الثاني فوق المنفعة
 او فانت وان جعل الثاني فان كانت اليد مضمومة للضمان كالعادة والغصب
 والقرض والسوم والبيع والقبض فقرار ضمان الرقبة والتعيب والمنافع المستوفاه
 على الثاني والثالث على الاول ولو نقص غرضه او بناءه فيرجع بالامر على
 الاول ولا يرجع بما انفق وان كانت للماخذ كالوديعة والمضاربة والتوكيل
 والرهن والاجارة والتزويج استقر ضمان الرقبة والتعيب والمنافع الغائبة
 على الاول والمفوتة على الثاني لا في الاجارة فانه يستقر الاجرة على المتأجر
 فتوكل المنفعة او فانت في يده ولو غرم المودع للمالك القيمة واراد ان يرجع
 الى المودع فما لم يلف عنده بل هو ضايف صدق يمينه واذا اختلف سقط الرجوع
 فاذا اطلق المقايض من الغاصب او المشتري او عيب فالقارئ عليه التالف مستقلا
 او جعل الغاصب عليه بان كان طعاما فقد منه اليه فاكل عالما او جاهلا ولو كان

١٩٦
 الماكل ما لكا برئ الغاصب ولو غصب ساة وامر قضا باقتن بجها جاهلا بالحال
 فقرار النقص على الغاصب كما لو غصب ثوبا وامر غنيا باقتنعه فقطعه وهو جاهل
 ولو امر الغاصب انسانا بالتاخذ والمغصوب بالفضل والاحراق او نحوهما ففعل
 جاهلا بالحال فالقرار على المتلف ولو وطى الغاصب المغصوبة وقد جهل بالتحريم
 لقرب العهد بالاسلام او البعد من العلماء فلا حد ولزم مهر مثلها شيئا وان كانت
 بكرة فمهر مثلها شيئا مع ارش البكارة وان علم بان كانت مكرهة لزمه الحد دونها
 والمهر كما فضل وان كانت طائفة لزمها الحد ولزمه الارش والامر وان علم دونها
 لزمها الحد دونها والمهر كما فضل وان علمت دون لزمها الحد ان طاعت ولا يلزم
 المهر ولزمه المهر ان اكرهت ووطى المشتري من الغاصب كوطى الغاصب في الحد
 والمهر ولو نكح الوطى فان كان جاهلا اتخذ المهر وان كان عالما وبهر مكرهته
 او عا لما مرة وجاهلا اخرى تعدد ولو وطى عالما المشتري بالبيع الفاسد
 نصب الحاكم من قبضته ولو قال رضيت بيدك نزل الضمان ولو اخذ
 من الغاصب او السارق لم يجز الرد عليه ولو زده فلا يبرء ولو لم يعلم ان
 مالك او لا او المالك في يده يرضى المالك او لا لزمه الرد عليه ويبرء لو
 اخذ القاضي المغصوب من الغاصب ليحفظ للمالك برئ الغاصب فلو كان
 المغصوب في معرض الضياع والغاصب في معرض الاقلاسر والتعيب
 والتواري فلقاضي التاخذ وان لم يكن كذلك فلا تكن لو اخذ برئ وليس
 للماخذ اخذه والحال تهك ولو اخذت ضمن وكان كالفاسد من الغاصب
 ولا يبرئ الغاصب بخلاف العهد لا بق حيش يجوز اخذه حصة لانه عرضة
 للضياع عينا وذمة حرا الغاصب يزاد ويترك على ذمة ساعة فساعت

تمت ولو بلغ عبدا من آخر فجاء نزيدي وأدعى أنه ملكه وإن البايع كان قد غصبه منه فله رد دعوى العتق على المشتري والقيمة على البايع فإن ادعى أحدهما على المشتري وصدقه لا البايع ثبت الغصب في حقه ولا رجوع له على البايع بالثمن وغيره ولو لم يسلم الثمن جاز للبايع مطالبة وان كذبه فاقام نزيدي بيئته ثبت الغصب في حقهما ورجع المشتري بالثمن وبالأجرة إن جعله للغصب ولم ينتفع ونكول المشتري بحلف المدعي كإقرار المشتري وإن صدقه البايع فقد أثبت الغصب في حقهما وبقي البيع مجازا والمدعي فإن كان قد سلم الثمن الحي البايع فلا اشتراه وإن يسلم فلا مطالبة للبايع ولو شهد البايع للمدعي لم يقبل وإن صدقاه جميعا فلما لو اقام نزيدي بيئته ولو ادعى بعد ما اعتق المشتري العبد وصدقه لم يبطل العتق وإن وافقهما العبد ونزيدي تغريم من شاء منهما بالقيمة والقرار على المشتري ولو قاما بالبيئتين على الغصب حكم بهن وببطلان البيع والعتق وإن كذباه أو أحدهما فالقول قولهما بيمينتهما ولا يميز على العبد ولو ادعى على البايع أولا وصدقه ثبت الغصب في حقه وغرم القيمة للمدعي ثم لمدعي بالعتق فان صدقه أيضا ثبت في حقهما وعليه نزيدي رد القيمة المأخوذة من البايع وعليه رد الثمن إلى المشتري وإن كذبه ونكل وحلف نزيدي فلما لو صدقاه وإن كذب البايع نزيدي اصدقه بيمينته فإن حلف فلنزيدي المدعي على المشتري وإن نكل وحلف نزيدي وأخذ القيمة ثم لمدعي على المشتري كما ترى ولو ادعى أولا على البايع وأقام بيئته وأخذ القيمة فإذا ادعى على المشتري قال صاحب المصلحة في كتابه التليق احتياج إعادة الشهادة ولو شهد شاهدان بعتق عبد سمعت وإن انفق السيد والعبد على الرق ولو ادعى رد المغصوب

حيا وأقام بيئته وتعالى المالك بلامات عندك وأقام بيئته نقاضا وضما الغاصب ولو قال غصبنا من زيد الفانم قال كذا عشرة وأكره زيد قال في البيان قال بعض الأصحاب صدق الغاصب بيمينته **كتاب الشفعة** والنظر في أطراف **الأول** فيما ثبت فيه الشفعة ولذا كان **الأول** المأخوذ وله شروط **الأول** أن يكون عقارا فلا شفعة في المنقولات كالحيوان والسيارات والسفن وغيرها بيعت وحدها أو مع أرض وبيت في العقار يبيع وهذه أو مع منقول والمنقول المثلث للدوام كالأبنية والأشجار أن يبيع مفردا فلا شفعة وإن يبيع مع الأرض يثبت فيه تبعا ولو كان على الشجرة ثمرة مؤبرة وأدخلت في البيع شرط لم يثبت فيها وأخذت الأرض والشجرة بحضرتها وإن لم يكن مؤبرة دخلت في البيع وثبت فيها أيضا ولو بيعت الأشجار بفارسها والجدار مع الأرض فقط فلا شفعة والزرع الذي لا يجر الأرض واحدة لا يرضى بالشفعة أن يبيع مع الأرض والذي يجر مرارا فالظاهر كالثمار المؤبر والوصول كالأشجار وما دخل في مطلق بيع الدار من الأبواب والرفوف والمسامير وحجر المرجح يؤخذ بالشفعة تبعا كالأبنية **الثاني** أن يكون العقار ثابتا فلا شفعة في غرضة مشتركة على سقف لهما أو لأحد أو لغيرهما ولو بيعت مع السفل المشتري يثبت فيها تبعا **الثالث** أن يكون منقسمًا أي يجبر الشريك على القسمة إذا طلبت وهو الذي لا يبطل شفعته المقصودة بها أي يمكن أن ينفع به من الوجه الذي ينفع به قبل القسمة فلو كان بينهما طاهوندة أو حمام أو مكان أو طريق وباع أحدهما نصيبه فإن كبر بحيث يمكن أن يجعل الطاهوندة طاهونتين لكل حصة منهن والحمام حمامين

لكل مبيات هار وباردة او كل سبت بيتين والدكان دكانين والطريق
طريقين فثبت وان لم يمكن فلا شفعة والمعتبر في الكل الامكان لا الشبوت
والوجود ولو كان عثرا دار لواحد وباقيها للآخر فان باع صاحب العشر فلا شفعة
فان باع الاخر فلصاحب العشر شفعة **الركن الثاني** المأخوذ ولد شرطان **الاول**
ان يكون شريكا فلا شفعة للجار ملاصقا كان او مقابلا فلو قضي الحنفى للشافعي
بما لم ينقض كما لو حكم له بالتوريث بالرجم ولو باع دارا متهما مشتركا فلا شفعة
في الدار ولا في الممر الا ان يكون منقسم او لدا متهما اخر او ما كان فتح الباب
الى ملكه او الى شارع فثبت في الممر **الثاني** ان يكون شريكا في الرقبة لا المنفعة
فلا شفعة للمسافر والموصى له بالمنفعة موقتا او مؤبدا او لو باع شقصا
بصفة وقف على مسجد او مسجد فلا شفعة ولو حكم حاكم ببيوتها او بقسمه الملك
من الوقف لم ينقض **الركن الثالث** المأخوذ عند ولد شرط **الاول** ان يكون
ملكه متأخرا عن ملك المأخذ فلو اشترى اثنان دارا معا فلا شفعة لاحدهما
على الاخر **الثاني** ان يكون لازما فلا شفعة في المجلس قبل الخيار وان شرط
الخيار فان شرط لهما او للبائع فلكل وان شرط للمشتري اخذ في الحال
الثالث ان يكون بالمعاوضة فان ملك جارنا وهبة او صدقة او عري
او قبرا او وصية فلا شفعة ولو وهب بشرط الثواب المعلوم فلا شفعة
والاخذ قبل قبض المتبب ولو جعل اجرة او جعل او صداقا او متعة
او ارضا سلم او عوض فلع او صلح عن دم او جرح او مال فلا شفعة
ولو اقرض شقصا صح ويؤخذ بعد كما يؤخذ الجعل بعد تمام العمل
ولو قال المستولد ان غيرها ان خدمت او تعقدت او لادى بعد موتي

مدة كذا افلك الشفعة الغدا في فخذت منك ملكك ولا شفعة ولو باع الاب
او الجدة شقصا الطفل وهو شريك فيه فلا شفعة بخلاف الوصي والقيم
ولو كان المشتري شريكا في البيع شارك الاخر في الشفعة ولا يشترك المبايع
ولو بقي له باق حتى لا يتمكن من اخذها ولا من تفويضه ويؤخذ الى المشتري
ولو وكل احد الشريكين الاخر في بيع نصيبه فباع فلا شفعة وكذا الوكيل
اجنبي بالشري ولو قال احد الشريكين للآخر مع نصيبك فقد عفوت عن الشفعة
او قال للمشتري اشتر فاقول لا اطالبك بها لغير قولك ولد الشفعة ولو عرض
الشفعة على المشتري لبياع قايي فباع من غيره فله ان يجي المأخذ بالشفعة ولو
باع المريف شقصا من اجنبي وجاري والشريك وارثه وعليه دين اخذ
ولو علف دارا كاملا او مشتركا بينه وبين وارثه وعليه دين لا يستوفى
فبيع بعضها في الدين فلا شفعة للوارث واعلم ان اصحاب الكبير والصغير
والحر والرخصة وشرح الباب وغيرها هنا جرحوا علوان الشفعة يثبت
في المأخوذ عوضا عن نجوم الكتاب فلهما او قيمتهما وذكرنا في الكتاب ان
الاغتياض والاستبدال من النجوم باطل غير جائز والجمع بينهما صعب مشكل
ويكلف معضل ولو اشترى اثنان دارا بعقدين وادعى كل بيت شرا
والشفعة على الاخر فاذا ائبدا احدهما بالدعوى فعلى الاخر الجواب ولا يكفي
ان يقول شراي سبق بل يبقى شري المديني او يقول لا يلزم من تسليم شيء
اليك والقول قولك بائمين واحدا جامعة لنفي وايجابات وعلى الاخر
البينة فان اقام او علف بعد نكول المدعي عليه استقر اخذ بالشفعة
ولادعوى للاخر وان عجز وعلق المدعي عليه استقر ملكه ولد الدعوى

على الآخر والجواب والبيّن والمكلف كما ذكرنا وإن أقام كل بينة على السبق
مطلقا أو على أن يشتري يوم السبت والآخر يوم الأحد تعاضلا ولو غشنا
وقتا واحدا فلا شفعة لأحد على الآخر **الطريق الثاني** في الأخذ لا يشترط
في التملك بها حكم الحاكم ولا إحصاء الثمن ولا حضور المشتري ولا رضاه
ولا بد من نطق التملك وأخذت بالشفعة وأخذت بالأخذ بها
ولو قال أنا طالب لها أو لي حق الشفعة لم يكف ولا بد مع النطق من أحد
أموال الثلاثة **الأول** حضور مجلس القاضي وإثبات الشفعة واختيارها
وحكم القاضي لربها **الثاني** رضی المشتري بكون العوض في ذمته ألا إن يبيع
دارا عليها صفائح ذهب بالفضة أو بالعكر فيجب التقاضي **الثالث**
تسليم العوض إلى المشتري فإذا أسلم أو بى والرزمة القاضي أو سلم عنه ملك
الشفيع ولو شهد على الطالب واختيار التملك لم يكف ولم يملك وإذا ملك
ولم يسلم الثمن واستعمل المبل بئنة أيام مفلسا كان أو غيره فإذا انقضت
ولم يحضر أو هرب فسخ الحاكم تملكه ولو استعمل قبل التملك ولم يحضر إلى التملك
بطلت شفعة ولا ينفذ التملك قبل الروية وقبل التملك لا ينفذ تصرفه
ونفذ تصرف المشتري ببيع هالكا أو موقفا فإذا بيع موقفا فلا الأخذ
مغجلا أو الصبر إلى الملول ولا تبطل بالتأخير إذا علم المشتري بالطلب
وإذا أخذ بعد تصرف المشتري فلا نفق ما لا يثبت فيه الشفعة كالوقوف
والهبة ونحوها وتخير فيما يثبت فيه كالبيع والهدايا بين الأخذ بالعقد
الأول والثاني ولو أجز المشتري الشقص أو رهته أخذه في الحال فإنه آخر
ليأخذ عند نقضا والاجارة وفك الرهن بطل عقد وإذا أراد أن يأخذ

فإن يبيع

فإن يبيع بثمن أخذه بثمنه وإن يبيع بثمنه يوم القيمة يوم البيع ولو اشتري
بثمن كيلوا أخذ بالكيل ووزنا أخذ بالوزن ويؤخذ عوض السلم بثمن السلم
فيه إن كان مثليا وبقيمتيه إن كان منقوما والمقصود من عوض المثل المثل
والمنفعة بثمنه مثليا والاجرة باجرة مثل المداير والمصالح عليه بالذبيحة
والارش وقمة المثل أو مثله ولو بيع شقص مع منقول وترع الثمن
على قيمتها وأخذ الشقص بقيمتيه ولو استحق الثمن فإن كان مقينا بطل
البيع والشفعة وإن كان في الدائمة أو تلف قبل القبض فلا وأبدل وإن
استحق من الشفيع لم يبطل ما علم الشفيع به أو جهل لكن يحتاج إلى تملك جديد
ولو اشتري بكف من الدراهم لا يعلم دونها أو بصيرة من المنطة لا يعلم
كيلها ووزنها فتوزن كما كانت وتكال فإن تلف أو فقد أو الوقوف على
قدرها عند الأخذ فإن عثرت قدرها وادعى وقال المشتري لم يكن
معلوما حلف على نفق العلم وإن لم يعثر وادعى عليه لم يسمع قال أصحاب
الطريقين يعثر قدرها ويدعى فإنه حلف يزيد ويدين في ثانيا وهكذا
إلى أن يقر أو ينكل ويحلف المدعي قال الغزالي في الفناوي ولو قال المشتري
كان الثمن جزافا شهد شاهدا أنه كان الف دينار وقد أمينا
لا نعلم تجد يده إلا أنه كان دون العشرة فقال الشفيع أذن القاء عشرة
فله الشفعة وسيطرط في دعوى الشفعة تجد يد الشقص وتقدر الثمن
وطلب الشفعة فإن أنكر أصل الشري ووافقه البائع صدق المشتري بهينه
وعلى المدعي البينة فإن أقر به وادعى العفو والتقصير في الطلب
صدق الطالب وإذا حلف فلا يسمع الكارء المركبة لأنه دعوى

العفو والتقصير او ارضى شركته وثبوت شفيعته وان وافق البائع الشفيع
واعترف بالبائع فان لم يعترف بقبض الثمن سلم اليد واخذ وان اعترف
به اخذ وترك الثمن في يده ولو اختلفا في قدر الثمن صدق المشتري فان
كان لاهد مما بينة قضى بها ويقبل رجلان ورجل وامرؤان ورجل ومين
ولا يقبل شهادة البائع لواحد منهما وان اقام كل بينة تعارضتا ولو اختلف
المبتاعان في المقدر فان ثبت قول المشتري قداك وان ثبت قول البائع
قله ما ثبت وبأخذ الشفيع مدعي المشتري ويقبل شهادة الشفيع
للبائع لا للمشتري ولو قال اشترى ثوبين فاعقد وسلم واخذ
بما ثم بان خلا فم يرجع بما قبل زايده ولو انكر شركة المدعي او تقدم
ملكه صدق بهمينه على نفي العالم لا على نفي الشركة والنفق م وعلى المدعي
البينة على الملك وان كان صاحب يد فان عجز وحلف المشتري سقطت
الشفعة وان نكل حلف الطالب على البت فان ادعى المشتري بعد
ذلك ابطاها بالتقصير او غيره حلف فانها ولو اقام المدعي بينة على
الاستياع والآخر على البينة او الارث تعارضتا ولو اقام الآخر على
اللايداع او الاعارة فان لم يورثها او سبق تاريخ الایداع البيع فلا فائدة
ونقضي بالشفعة وان سبق تاريخ البيع ولكن سئود الایداع قالوا لو دعي
وهو ملكه روجع الى المالك فان قال انه ودعيه سقط حكم الشريك وان قال
انه مبيع او لاهق لي فيه قضى بها ولو وجد شقص زيد الغائب
في يد عمر فقال اشترى منه جاز لشريكه لاخذ بالشفعة لانه لا اعتقاد
في البيعات على قول صاحب اليد قال الامام لا خلا في انه جاز للمشتري

منه ويكتب في السجل انه اخذ منه باقرارها فاذا رجع زيد وانكر صدق باليمين
وعلى المضمم البينة فان عجز وحلف زيد استرد المالك الملك وغرم الاجرة من شاء
منها واذا انقضى الشفعة وكل ما اخذ بقدر حقته فاذا عفى احد الشريكين عزمه
او بعضه سقط كله وبغير الثاني بين اخذ الكل وترك الكل وليس له الاختيار
على قدر حصته ولو كانت احدهما غائبا خيرا الماخر بين اخذ الكل وتركه الح
حضور الغائب ولو قال لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقته فان اخذ الكل و
حضر الغائب شاركه وعنده على الاول واذا انقضى البائع او المشتري فسلد
اخذ نصيب احد العاقلين وترك الباقي ولو كان العقار لثلاثة فوكل احدهم
ببيع نصيبه واجاز ان يبيع مع نصيبه صفقة فباع فليس للمالك الاخذ الكل
او ترك الكل ولو اخذ شقصا بالشفعة ودفع الثمن الى البائع باذن المشتري
برئ من حق المشتري والمشتري من حق البائع وبغير اذن برئ المشتري لا الدافع
فيغرم للمشتري ولا يرجع الى البائع الا اذا قال وقت الاداء اخذت هذا المسمى
الشقص ويرجع بما سلم او لا **القول الثالث** في مسقطات الشفعة وهي ثلثة
الاول اللفظ فلو قال عفوت عن الشفعة واستقطت حقها او تركت عندي
او تركته او بطلت او ردت بطلت **الثاني** التأخير والتقصير في الطلب بعد العلم
بالبيع فانه حق الشفعة على الفور الا اذا غاب شفع او بيع مرجلا كامرا ولو لم
يعلم ومضت على ذلك سنون لم تبطل واذا علم فان لم يكن عذره وجبت المبادرة عادة
بنفسه او بوكيله كما ذكر في المبيع بالبيع ولا يلزمه الاشهاد والحال هذه سواء
الحاضر او المشتري حاضرا في البلد او غائبا وان كان له عدريان كان من نصيبا

او حايضا موقد او محوسا بظلم او دين وهو عاجز عن بيته الماعسا
 لزمه التوكيل بلا مل ان قدر عليه بلا مؤثر او منه ثقيل وان لم يقدر
 بهما او باحدهما فالملد كور في شرح الباب والحاوي وتعليقه انه لا يلزمه
 التوكيل ولا يبطل حقه بتركه والاصح في الكبير والصغير والوضع ان يلزم
 ويبطل حقه بتركه وهو المفهوم من اطلاق المحرر فان عجز التوكيل او قدر عليه
 لكن الطريق مخوف او اقلو البرد مقطر وجب الاشهاد بلا مكث الا ان يزول المانع
 فان ترك بطل حقه ويجب ان يشهد رجلين او رجلا وامرئين فان شهد رجلا
 بحلف معه لم يجز ولو قال اشهدت فلانا وفلانا وانك انا صاحب البلد
 في التعليق لم يبطل حقه ولو شهد وترك المحض عند القاضي او المشتري
 مع القدرة عليه او على التوكيل او ذهب الى القاضي وطلب الى المشتري ولم يداوم
 عليه بطل حقه ولو اجترأ ان اشترى بالف فاخر او عفي فبان بمادونه
 او اشترى بالدرهم فبان بالدنانير او بالعكس او باع من زيد فبان موعده
 او باع التصيب كله فبان بعضه او بالعكس او باع حالا فبان موقعا او الى شهر
 فبان الى شهرين او من رجلين فبان من رجل او بالعكس لم يبطل ولو اجترأ
 بان اشترى بالف فبان بما فوقها بطلت ولو سلم على المشتري وقال بارك الله في
 صفقتك او بكم اشتريت وكان جاهلا به او بلغن انك اشتريت بغير شريك
 بارك الله في صفقتك لم يبطل ولو قال اشتريت رخيصا او قال بعه او هبه مني
 او من فلان بطلت ولو قرنت شفعلا بشفعلا كما لو فرغ من الاكل ودخل الحمام بطل حقه
 الا ان يكون له حاجة مرهقة ولو اخر وقال اخرت لاني لم اصدر الخبز فان اهدى عدل

منخر او عبدا وامره بطل حقه وان اخبره كافر او فاسق او صبي او شرف منه لم يبطل
 ولو اخر ثم اعتد زهرض او جبر او غيبة وانكر المشتري صدق الطالب ان عرف به المدعي
 والا فيصدق المشتري ولو قال لم اعلم بثوبنا او فورتها فعلى ما سبق في الرد باليب
 ولو صالح مرفق الشفعة على مال ارعاه اخذ بعض الشقص بطلت المصاحمة والشفعة
 ان علم بطلانها وان جعل فلا **الثالث** زوال شركته فان باع ملكا او وهبه
 عالما بشرك الشفعة او جاهلا بطلت ولو باع بعضه فلكل ك وقيل
 لاني البعض **تذييل** يكره دفع الشفعة بالحيلة الا شفعة الجوار وطريق
 ان يشتري عشر القمار بشفعة عشر الثمن مثلا ثم تسعة اعشاره بغير الثمن
 او يخط البايع على طرف ملكه خطا ما يلي ملكه جاره ويسبيح ما وراء الخط ثم يهبه
 الفاضل وطريق غير الجوار ان يهب بلا ثوب ويهب المتهب منه ما اتفقا عليه
 ويندفع الغرر بان يجعل هو الشقص في يد ثمة ليقبضه آياه والمتهب المتفق
 عليه في دياره ويتقايضان في وقت واحد ولو اتفقا على مائة مثلا فيبيع نصفه
 او ربعه مائة ويهب منه الباقي فيندفع الشفعة **كتاب القراض** وهو ان يدفع
 مالا الى اخر ليبتخر والرجع بينهما ولد ايا كان **الاول** رأس المال ولد شرط **الاول**
 ان يكون نقدا هضوبا خالصا فلا يصح على العوض والبر والحلي والفلوس
 والمفتوش وان غلب **الثاني** ان يكون معلوم الوزن والوصف فلا يجوز
 بالعدد ولا على كيس من الدراهم او الدنانير ولا على صبرة مجهول القدر
 ولو قبض خرافا فاختلغا في قدره فالحق للعامل بيمينه ولو قارض على درهم
 مجهولة واحضرها في المجلس وعينها صح وبعد المزوج فلا **الثالث** ان يكون

حاصلا فلو دفع عرضا وقال بعه وقد قارضتك على ثمنه او اذا قبضت
ثمنه فقد قارضتك عليه بطل القراض وصح البيع ان باع بنقد البلد حالاً بثمن
المثل ولد اجرة مثل البيع ان لم يعمل واجرة مثل البيع والقراض ان عمل **البيع**
ان يكون مقينا فلو قارض زيد اعلو دين في ذمة عمرو فسد ولد اجرة مثل التفرق
ان قال اذا قبضت فقد قارضتك واجرة مثل التقاضي والقبض ان قال قارضتك
عليه لتقبض وتصرف ولو قال قارضتك على الدين الذي لي في ذمتك فسد بطل
ولو قال اعزل قدر حتى من ما لك فعزل ثم قال قارضتك عليه بطل لانك لم يملكه بالقرض
واذا انفرد المديون في المنزل فان عقد بعينه للقراض بطل التصرف وان عقد في الذمة
صح وقوع للعامل ولا اجرة له ولو كان النقد ودفع او غصبا او شركت ففان لم ينفذه
او غيره قارضتك عليه فحده وانجر صحت **الخامس** ان لا يكون على العامل منه
شيء فلو دفع اليد النفا وقال ضم اليه الفان عندك وتلك رجما لك وطماها
لي او بالعكس فسد ولو غلط الف بالعين لآخر ثم قال صاحب الكثرة قارضتك
على الف وشاركك في الاخر فقبل هاز وانفرد العامل بالتصرف في الف القراض
واشترك في التصرف في الباقي **السادس** ان يكون مسلما الى العاقل **سابع**
فلو شرط ان يكون في يد المالك او عبده او ثالث يؤقر الثمن اذا اشترى العامل
شيئا فسد **الرابع الثاني** العمل وله شروط **الاول** ان يكون تجارة وبهي البيع
والشراء فلو قارضه على ان يشتري خنطرة فيطبخها ويخبزها او سمسمسا
فيطبخه ويعصره او طعاما فيطبخه ويبيعه او غزلا ينسجه او ثوبا ليقصه
او يخيطه او يصبغه والرجح بينهما بطل ولو لم يشترط ففعله العامل لم يقدح

في القراض ولم يستحق اجرة المثل ولم يخبزها بالزيادة ولو استأجر له قالا اجرة
عليه وضمته ان فعل بلا اذن لا لثمنه اذ ابيع والرجح بينهما كما شرط ولو قارض
على ان يشتري خنطرا او دواب فيمك رقابها الثمارها ونماجها والقوايد
بينهما فسد والصيد للعامل وعليه اجرة الشبكة وفي الصيد نظر في الشركة
ويكاد يكون نقيضا لما ذكره في الماستقاء والوجه ان يحمل هذه المطلق
على ذلك المقيد ولو قارضه على ان يشتري الخنطرة ويحبسها ويبيعها وقت
الغدا وبطل ولو اشترى العامل بلا شرط وجس هاز ولو قارضه على نقل رأس
المال الى موضع وشترى متعة من هناك ويبيعها ثم او بموضع آخر قال الامام
الجمهور على فساد القراض وهو لا ظهر في البسيط والمقطوع بدر في الموضع وشرح
مختصر الجويني ونقل عن الجاسق وطائفة الصنفه واسمحه فعلى الاول فالطريق
العقد مطلقا ثم اذا ذكر في النقل **الثاني** ان لا يكون مضيقا بالتعين فلو عين نوعا
يندر كالياقوت الماحر والخر الاذن والفرس البلق والحيوان والصيد في موضع القرية
فسد ولو قال لا تشتري هذه السلعة او العبد او التابع او لا تشتري الا من زيد
فسد بخلاف ما لو قال لا تشتري هذه السلعة او العبد او التابع من زيد او لا تشتري منه
ولا تشتري تعين نوع ما يتصرف فيه بخلاف الوكاله كمن يوعين تعين ولو قال
تصرف في كذا اذا التقطع ففي كذا **الثالث** ان لا يكون مضيقا بالتوقيت
فلو قال قارضتك سنة او قارضتك سنة ولا تصرف بعد هاهنا بيعا ولا شرا فسد ولو
قال لا تصرف شري وتصرف ببيع صح ولو قال ايجر في البر لا غير فلا بأس **الرابع**
ان لا يكون مضيقا بالرجوع فلو شرط ان يراجع المالك او مشرفا في التصرف
او لا يبيع او لا يشتري الا برأى فسد **الخامس** ان يكون العمل كله بلا شرط
على العامل فلو شرط ان يعمل معه غلامه صح اذا لم يشترط المراجعة اليه ولا ان يكون

المال وبعضه في يده ولما ان يضمن العبد ولو شرط ان يعطيه بجملة ليجل عليه
او يبيع في المبيع او دكانا يبيع فيه جاز ولو شرط ثلث الربح والثلث للعبد
والثلث للعامل او الثلث لنفسه والثلث للعامل والثلث لعبد صح سواء شرط
عمل الغلام في صورتين او لم يشترط **الركن الثالث** الربح ولو شرط **الاول**
ان يكون مخصوصا بهما فلو شرط بعضه لثالث غير عبيدهما ومستولدة لهما ومديرهما
فسد الا اذا شرط عليه العمل فيكون قراضا مع اثنين والمشروط للعبد والمستولدة
والمدير للثالث **الثاني** ان يكون مشتركا بينهما فلو قال قارضتك على ان يكون
جميع الربح لك او لي او نصفك على ان نصف الربح لك ففرض فاسد ولو قال
هذه وتصرف الربح كلدك ففرض صحيح ولو قال تصرف الربح كلد لي فابضاع
الثالث ان يكون معلوما فلو قال قارضتك على ان لك في الربح شركة او نصيبا
فسد ولو قال لك مثل ما شرط فلان فلان فان علمنا صح وان جهلا او
احدهما فسد ولو قال قارضتك والربح بيننا صح ونزل على المناصفة كما لو قال
هذه الدار بيني وبين فلان او بين فلان وفلان ولو قال على ان الربح بيننا
اثلاثا فسد ولو قال قارضتك على ان النصف او الثلثين صح والمشروط للعامل
فلو قال المالك ما شرطت فهو نصيب وقال العامل بل نصيب صدق بينهما **الرابع**
ان يكون العلم بالجزئية لا بالتقدير فلو قال لك او لي من الربح كذا والباقى
بيننا نصفين او لك او لي نصف الربح الا لك او لي احدى النصفين
او المتاعين لي وربح الاخر لك فسد ولو دفع اليه الفاقراضا على ان يكون
لدرجما ينصرف لدرج الف او الفاقراضا ليتصرف لدرج الف او اخر

بضاعة فسد **الركن الرابع** الصيغة وهي الاحيجاب بان يقول قارضتك
او ضاربتك او عاملك في هذه الدراهم ليتصرف فيها على ان يكون الربح بيننا
كذا والقول متصلا بان يقول تقارضت او تضاربت او تعاملت
او قبلت او اخذت مقارضة او مضاربة او معاملة ولو قال اخذها
واجر اوبع واشتر على ان الربح بيننا كذا فافسد لم يكف بل لابد من القول
ولو قال استأجرتك لتجر او لتصرف لي في كذا لم ينقد قراضا ولا اجارة
لان العمل في التجارة لا ينضبط ولو قال على ان نصف الربح لو وسكت عن
جانب العامل فسد ولو قال بنصف الربح لك وسكت عن جانب نفسه
صح ويشترط ان يكون متجرا فلو قال ان اها وراس الشهر او قدم فلان
فقد قارضتك بطل ولو قال قارضتك الان ولا تنصرف حتى ينقضي
الشهر فسد ايضا **الركن الخامس** العاقدان ويشترط فيهما ما شرط في
الموكل والوكيل لانه القراض توكيل وتوكل بعوض ويجوز للوكيل ان يقارض
امينا بما لا الصغير والمجنون ايا كان او جده او غيرها ويجتهد ان لا يشترط
من الربح اكثر من اجرة مثله ولو زاد صح ولو قارض واحد اثنين صح فان
شرط لهما النصف بالتسوية او اطلق النصف جاز ولو شرط لاهدهما
الثلث وللاخر الربع فان عتف جاز وان اباهم فلا وان قارض اثنان
واحد بينهما نصيب العامل والباقي بينهما على قدر مالهما ولو قال لك
من نصيب احدى الثلث ومن نصيب الاخر الربع وابهما فسد
وان عتفا وهو عالم بقدر مال كل واحد جاز واذا فسد القراض تخلف

بعض الشرط نفذ المتصرف والرجح للمالك بتمامه وللعامل اجرة مثل عمله على المالك كان في المال ربح او لم يكن الا اذا قال قارضتك على ان جميع الربح لي فانه لا اجرة له ولو قارض العامل غيره بغير اذن المالك او باذن يكون الغير شريكاً في العمل والرجح المشروط له على ما يراه فسد وبطل تصرف الثاني بعينه الحال في الصورة الاولى كما لمغصوب وصح في الدقة والسلم والرجح كله للاول وعليه الثاني اجرة مثل عمل ولو تلف المال في يد الثاني وقد علمنا الحال او علم الثاني قال قارض عليه وان جهلما او جهل الثاني قال قارض علي الاول ولو قارض باذن خارجا من صاحبه ان لم يشترط لنفسه شيئاً من الربح فان شرط بطل وللعامل الثاني اجرة المثل على المالك ولو اخذ العامل من غير المالك ما لا اخر قارضاً جاز كان على الاول ضرر لعدم التفرغ او لم يكن ولو قارض بقبالاً وامر ان يشتري ما تمسكه الحانزة على العرف بما المصارفة لم يقدم **فصل** لا يبيع العامل بالعبث الفاحش ولا يشتري به فيبطل فيما اذا كانه الشري في الدقة فيقع له ولا يقرب فيضمن ولا يستقر فيكون له ولا يبيع نفسه بذاذن فيبطل ولا يشتري بها فيقع له ولا يراد ان يحمل به والغبط في الرد او استرد الرد والامساك وان منع المالك والمالك ايضا وان رضي العامل بالامساك وان كانت الغبطة في الامساك فله رد لو اهد استقل لا فان تنازعا فالعمل على المصلحة ولا يعامل المالك ولا يستأجر منه دكانا للقراض ولا يشتري باكثر من مال القراض ويقع له الزايد اهل المائة واشترى شيئاً بعينها او في الدقة فلا يقع للعامل فان صرفنا الى الثاني وتلفت فان عقد

الاول بعينها انفسخ وفي الدقة فلا يقع للمالك ولرمادة على العامل وعليه مثلاً للبايع فانه اذا هاهنا العامل بالاذن وقع النقص وبغير اذن بري المالك لا العامل من حقه ولا يسافر بما القراض بذاذن وان ظهرت المصلحة ولا ينفسخ القراض ويستحق الربح ان ساءم ويضمن المال باي وجه تلف وعليه المؤن كلها والبيع باكثر من قيمة البلد الاول ثم بالمساوي لها ثم بما دونها ان ظهر غرض كزيادة مؤن الرد على النقص او مكان صرف القرض المتاع راجح وان لم يظهر فلا يجوز ويبطل الا اذا كان قد رايت غايت به والاذن في السفر مطلقاً لا يقيد الاذن في البحر وعلى العامل تولى ما جرت العادة به من الايجاب والقبول والنشر والطهي والدمع والادراج في السقط والمخارج وعزبت الخفيف كالد هب والمسك والزعفران ونحوها وقبض الثمن وبقباضه وحفظ المتاع على باب الحانوت وفي السفر بالنوم والجلوس عليه ولو استأجر بها فالاجرة عليه وليس عليه وزن الثقل وحمل ونقله من المان الى الحانوت والنداء عليه ولذا يستأجر من مال القراض ولو تولاه بنفسه فلا اجرة له واجرة الكيل والوزان والدكان في مال القراض كاجرة النقل والركوب والحارس والرصد اذا سافر بالاذن وليس له التصديق من القراض ولو كسيرة الوسخاء ولان ينفق على نفسه في السفر والحضر ولو حبة ولو بشرط النفقة في الابداء فسد القراض والآت السفر كالسفرة والادوات والحف وشبهها

مال قراض لا يختص بواحد منهما ويملك العامل حصته من الربح بالقسمة
لابا لظهور كلف له حق مؤكد حتى يورث منه لومات ويقدم به على الخمراد
ولما امتناع من العمل بعد ظهوره وطلب القسمة بالفسخ أو التضييق ولو تلف
المالك مال القراض ضمن حصته ولو تلف العامل ضمن ما سوى حقه ولو طوى العامل
جارية القراض حتى ان لم يكن ربح وعلم المخرم والافلاحد ولزمه المهر بما
للقراض ولو انت بولد فلا امية وثمة اشجار القراض ونساج دابته وكسب رقيقه
وولد جاريته ومهرها واجرة الذوات وغيرها للمالك تجانا والفقير الحاصل
يرخص او يبيع او مرض او يهب او يقر او ياق عيد يجبر بالربح ما امكن
ما بقى القراض والنقص العيني بالافراق والموت والغصب والسرقة بعد التقرف
يجبر ايضا ان تغد رالاهل من العاصب والسارق ولو دفع اليه مائة فرج حنين
وتلف مائة ثم ربح حنين فاكل رأس المال والنقص قبل التقرف لا يجبر فان دفع
الدين وتلف احدها صار رأس المال الفا ولو اشري بهما عبيدين وتلف احدهما
جبر من الربح ولو تلف الكل باقر سماويز قبل التقرف او بعد او تلفه المالك
ارتفع القراض وان تلف اجنبي احد منه البدل والقراض بجالد والمضم هو
المالك ان لم يكن ربح وعما جميعا ان كان ويستقر حصته العامل بارتفاع العقد
ونقص المال واسترداد المالك وان لم يقسم وباتلاف المالك او العامل كما مر
ولو طلب احدها قسمة الربح قبل فسخ القراض لم يجبر المانع ولو اقسماه
راضيا بلا فسخ فلا استقار حتى لو خسر بعد كان على العامل جبرهما احد
قال صاحب التذويب في القواوي ولو ابى عبد القراض مؤثرا رد على

المالك
سار

المالك كان في المال ربح او لم يكن قال الامام في النهاية والتشريع في الموضع قال القاهني
حسين اذ ادفع بضاعة الى رجل ليعمله الى بلد ويشترى له جارية فنقل لا يلزم
تعلما اذ اشترى وان التزم او لا لانه متبرع وهو يدعي وهو مسافر عن
الود يعة ولا يخفى حكمه قال الامام والد في ذكره القاضى اصل الاشك فيه
وقياس لا ريب فيه وصححه الفقيه ايضا **فصل** القراض جاز ينفسخ
بوت احدها وجنودا وغائرا ونسخه وينع المالك من التقرف ويقول القراض بيننا
وباسترداد المالك بخلاف الاسترداد من الوكيل ولا يحتاج الفسخ الى حضور صاحبه ولا رضاه
وليس للعامل الشري بعد ولزمه القاضى والاستيفاء ان كان دينيا فيه ربح او لم يكن
وان كان عينيا من جنس رأس المال ولا ربح فلما ملك وان كان فيه ربح اقتسماه وان لم
من جنسه او كان عرضا لزمه البيع ان طلبه المالك فيه ربح او لم يكن وان منعه المالك جاز
للبيع ان توقع رجاء سبق او رغب ولو قال تركت حقك اليك فلا يكلفني البيع لم يلزمه
الا جاز ولو قال الما بيع ونقسم العروض بالتقديم واعطيك قدر نصيبك
من الربح فاضا لم يملك العامل من بيعها ولا يلزمه التضييق لا بقدر رأس المال
والزائد عليه كعرض مشتري لا يطف بواحد ببيعهم ولو اتفقا على اخذ المالك
العرض ثم ظهر ربح بارتفاع السوق فلا نصيب له ولو قارض على نقد فنقص
ذلك لنقد فنقصه وبطل ذلك لنقد وانفسخ القراض رد مثل ذلك لنقد وبوجهين
الاول ولومات المالك والمال فاض بلا ربح احده الوارث فوجع اقسمتا
وان عارضا فامطالبة بالبيع والتضييق كفى الفسخ في حيوتها وللعامل
البيع هنا بلا اذن حيث كالد ثم بلا اذن كاستيفاء الدين ولو كان
العامل فليس لو ارش البيع بلا اذن ولو اراد الوارث الرشيد او الولي تقرير

تقرر العامل وكان المال تقدا جازم بعد مستأنف بشرط وان كان قبل
 التسمية لجواز القراض على المشايخ ومع التركيب بشرط ان يخلف العامل باليد ويرجع
 نصيبه وان يتشارك في ربح نصيب الآخر ويتعقد بلفظ الترك والتفريق ولا يجبر
 الخسران اللاحق بالربح السابق قطعا وان كان المال عرضا فلا تقرر وان مانت العامل
 واحتج الى التضييق واذن وارثه جازم وان لم يأذن فولاؤه امين من عهد الحاكم
 ويجوز تقرر وارثه بعد مستأنف بلفظ الترك والتفريق ان نفى وقد علم
 نسبة المشروط من الربح ثم الماثل مقسوم بنسبة المشرط ثم المشرط كان الاصل
 مائة والربح ما سئيت من اربعة وقرره الوارث كما كان وبلغ ستمائة فله مائتا
 وللعامل مائة يأخذها برحبها وللوارث من اصل الماثل ثم يقسم الباقي في اربعة
 فكل مائة واذا جفت اهدى او اعمى فاق واد القراض ثانيا فكل الانفساخ
 بالموت ولو استرد المالك بعض المال قبل ظهور الربح والخسران رجع الاصل الى الباقي
 وبعد ظهور الربح فتابع حبا وخسران على النسبة بين الربح والاصل والمستقر
 للعامل حسب المشروط ولا يسقط بالخسران الواقع بعد الماثل مائة والربح عشرون
 والمشرط عشرون فالربح سدس والمشرط سدس وربح وهو ثلثه وثلث
 والمستقر للعامل واحد وثلثان ولا يسقط بالنقص ولا بالعود الى الاصل
 والى الثمانين ولو استرد بعد الخسران هو ربح ولا يلزم جبر حصته المسترد
 والاصل يعود الى الباقي والى حصته من الخسران مائة والخسران عشرون
 والمشرط عشرون بحصتها من الخسران خمسة لا يلزم جبرها والباقي ستون حصتها
 خمسة عشر فالاصل خمسة وسبعون فان زاد عليها قسم الزايد على ما شرط **خاتمة**

يد العامل
 معار

يد العامل امانة ويصدق باليمين في دعوى الجناية عليه وفي دعواه التلف
 والرد ولو ذكر سببا ظاهرا كالموت او خفيا كسقوط المال وسبب في الرد بعين
 ولو ادعى التلف مطلقا صدق ولم يكلف بيان السبب ويصدق في قوله
 ما ربحت او االكنت او لو قال ربحت كذا ثم ادعى الغلط او الكذب لم يقبل
 ولو قال خسرت بعد قبل يمينه ان اصل الكساد ونحوه ولو ادعى الخسار او
 التلف بعد دعوى الكذب قبل ولا يبطل امانته به لانه لم يتعد في المطالب
 وصدق في قوله اشتريت لنفسى او للقراض او لم تنته عن شري كذا او لو قال
 اشتريت لنفسى واقام المالك بيمينه انه اشتراه بما للقراض حكمه بيب
 على الاصح قال الامام الغزالي والقشيري وكل شري وقع بما للقراض لا شك
 في الوقوع له ولان اولى لبيته العامل بخلاف الاستدراء بما للغير عدوانا حيث حكم
 بالفساد لعدم الاذن في العقد اصلا ورأسا ولو قال اشترية لنفسى ثم رجع قبل
 ولو نظر المدين حلف المالك على البيت وان لم يختلف ما على الضمان ولو اختلفا
 في المشروط من الربح تخالفا واختص الاصل مع الزايد بالمالك وللعامل
 اجرة مثله ولو اختلفا في قدر الماثل او القراض صدق العامل بيمينه ولو
 قارض بالانصف لهما وقال كان الاصل العيف الماثل الفان وصدق
 اهدى وكلف الاخر على الالف فله الربع مائتان وخمسون فله سبب الخسران
 ولو كان الماثل ثلثة الآف فللمتكر ربع الالف وخمسة وخمسون والمصدور
 ثلثا مائة وستة وستون وثلثان لا تنافهما على الاصل الفان وعلى
 ان الباقي بينهما اثنان ولو قال دفعته لك قال وقال العامل قراضا صدق

٢٩

المالك يمينه والرجل له والخزان عليه ولا شيء للعامل **فصل في** لا يتصرف
 العامل ببيعاً وشراء في الميراث والولد ويقتصر المدفوع فيهما علم وجهه ولو اشترى
 العتق فحرم في يده لم يضمن ولو خلط ما له بما للقراض ضمن ولم يتفرغ وصح تصرفه
 فلو خلط الغالب الف ورجح قال النصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط
 ولو دفع اليه القراض ضم القراضا وقال ضمه الى الاول فان لم يتصرف
 بعد فكالمدفع معا وان تصرف فسد القراض في الاخر والخلط مضمون ولو اخذ
 عقده عقدا صحيح ولم يجر الخلط ولو اخذ ما لا كبره الا يمكنه القيام بالتصرف
 فيه فتلحق بعرضه ولو قال اذا اشتريت عبدا فخلو قتر كليا يا بوقلم بطوق
 فابق ضمن ولو مات العامل ولم يعين عينها ولو خسر وخاف الانتزاع فقال
 الاخر خسرته واخاف الانتزاع فاقضني كذا لاضمة الى الباقي واربى المالك
 ليركه عنده ثم ارده اليك ففعل واره المالك فلما اراده فسخ واسترد لم يكون للمقرض
 ولا للعامل الرجوع لان العامل ملكه بالقرض والقبض واعتبر المالك العامل به
 المالك **كتاب المساقاة** وهي ان يعامل انسانا على نخيل او كرمه ليتعبد
 بالسقي وغيره والثمره بينهما ولها اركان **الاول** المحل ولشروط **الاول**
 ان يكون نخيلا او كرمه فلا يصح على غيرها من الثمار والزروع الا تتبعها
 على ما سياتي في فصل المزارعة **الثاني** ان يكون مرييا والاقبطل **الثالث**
 ان يكون مقينا فلو ساقاه على احد الحايطين بطلت **الرابع** ان يكون
 مغروسا فلو ساقاه على ودي ليغرسه ويتعبد به مدة معينة والثمره
 بينهما فسدت واستحق اجرة المثل ان كانت الثمرة متوقعة في المدة والا فلا

ولو ساقاه على مغروس وقدره بمدة لا يثمر فيها غالبا بطلت ولا اجرات
 علم انما لا يثمر غالبا وان جهل استحق وان قدره بمدة يثمر فيها غالبا صححت فان
 لم يثمر فلا اجر له وان اتمم الاثمار وعده بطلت ولو ساقاه على ودي
 ليغرسه والثمره بينهما بطلت **الركن الثاني** الثمار ولشروط الاختصاص
 بالعاقدين والاشتراك بينهما والعلم بالمحل والتعبد وان يكون بالجزئية لا بالتقدير
 كما في القراض وان يكون قبل خروجهما او قبل ايد وصلاحهما فان كانت
 بعد فسدت ولو كان في الحقيقة نوعان او انواع من التمر والغيب وفاوت
 في المشروط فان علمنا قدر كل نوع نظر او تخمينا جاز وان جهلا او احدهما
 فلا ولو ساقا شريكه مشروطا لزيادة على عقد صححت وان شرط له قدر
 عقد او نقص فلا ولا اجرة بينهما وان شرط له الجميع فسدت ولذا لا اجرة
 ان عمل ولو ساقاه على ان يتعاون في العمل فسدت ان شرط له زيادة على
 عقد ولا اجرة ان تساويا في العمل وان تفاوتا فان كان عمل الاخر زائدا
 فلا اجرة ولو ساقا في الشريكان واحدا او بالاعكس صححت والحكم على ما ذكرنا
 في القراض **الركن الثالث** العمل وشروطه قريبة من شروط عمل القراض
 وهي ان لا يشترط عليه عمل ليس من جنس اعمال المساقاة فان سببت العامل
 باليد في الحقيقة وان يتفرق بالعمل وان لا يشترط عمل المالك معه ولو شرط
 عمل علامه معه جاز ونفقة على المالك ولو شرطت على العامل صح ولزمت
 ولا يشترط التقدير بل ينزل على الوسيط المعتاد **الركن الرابع** الصيغة
 وهي ان يقول ساقيتك او عاملتك على هذه النخيل بكذا او عقدت معك

عقد المساقاة او سلمت اليك تسعدها على كذا او عمل على هذه الخيل
او تعهد تخلي هذه بكذا او يشترط القبول متصلا موافقا ولو عقد
بلفظ الاجارة بطل ولو قال ساقيتك بكذا التكون اجرة لك لم يضر
ولو استأجر رجلا ليتعده تخيله على ما لم يعلم جاز قبل خروج الثمار
وبعد والمصيفة شروط **الاول** ان لا يكون معلقا ولا يخفى مثله **الثاني**
ان يكون موقفا ولو عقد مطلقا بطلت **الثالث** ان يكون الوقت معلوما
ولو ائت بادرالك الثمار بطلت **الرابع** ان يدرك الثمرة فيه غالبا والا
فيبطل **الركن الخامس** العاقد ان لا يخفى شروطها ويجوز للولي ان يساقى
امينا على ما سبق في القراض ولو كانت المساقاة في الدنة فللعامل ان يساقى
غيره وان كانت على العين فلا فان فعل ومضت المدة انقضت والثمار للمالك
ولاشي للاول مطلقا ولا الثاني ان علم فساد العقد وان جعل فله اجرة مثله
وكل موضع فسد المساقاة وعمل العامل فله اجرة المثل الا اذا شرط الكل للمالك
او علم الفساد **فصل** يجب على العامل كل عمل يحتاج اليه الثمار
لزيادتها وتكررها كل سنة كالسقي وتنقية الانبار والابار واصلاح الاجايب
والتلقيح وتخيئة الحشيش والقضبان المفردة وتغريش الكروم حيث جرت
العادة به وحفظ الثمار وحداها وتخفيفها وتكريب الارض في المزارع
وتقويتها بالزبل ولا يشترط تفصيل هذه الاعمال في العقد ولو فصل وما لا يكر
كل سنة ويقصد حفظ الاصول كحفر الانبار والابار وبناء المحيطات
ونصب الابواب والدواب ورمم الثلم فعلى المالك وفي الشرح

من القلعة ووضع الشوك على رأس الجدار يتبع العرف والالت العمل كالناس
والمعول والمنجد والمسحاة والدلو وجبلد والفدان في المزارعة وخارج
الارض وكل عين تبلى في العمل على المالك والمصاد كالجدار والديار كالتخفيف
وما وجب على العامل ان شرط على المالك او بالعكس بطلت والمساقاة للزمة
لا يستقل احد هابا بفسخ وجاز تراصيا ولا يفسخ بالموت والمجنون والمرضى
والارب وغيرها فان هرب العامل او ترك العمل دفع الى الحاكم واشت المساقاة
ليطلبه ويجبره على العمل فان لم يجده استأجر من مال من يعمل فان لم يكن له
مال وكان بعد بدو الصلاح باع نفسه او بعضه من المالك او من غيره وبستان جريه
وان كان قبله استقرض عليه من المالك او من غيره واستأجره وتفضيه العامل اذا رجع
او القاضى من نصيبه بعد بدو الصلاح ولو تبرع المالك بالعمل او بمؤنته بقى استحقاق
العامل ولو عمل واستأجر بنفسه ليرجع فان قدر على ما رجع الحاكم ولم يراجع لم يرجع
وان لم يقدر لفقده او لبعده فان اشتد على العمل او الاستيجار بشرط الرجوع مرجع
وان لم يشدد او اشتد ولم يشترط الرجوع فلا رجوع ولو قال له الحاكم اعلم واستأجر مالك
لترجع ففعل مرجع كما في حرب الجبال واذا التقى ارقام العمل بالاستيصال وغيره فان لم يخرج
الثرمة فللمالك فسخ العقد وان تبرع اجنبى بالعمل وعليه اجرة مثل عمل العامل وان فرغت
فلا فسخ وبيع نصيب العامل وبعضه واستأجر من يعمل ان بدا الصلاح والا فلا
يملك مع نصيبه وهذه الامور المالك فان لم يرغب وقف والعجز بالمرض ونحوه كالهرب
ولو مات المالك لم يفسخ المساقاة ولو مات العامل فان وردت على عينه النسخة
وعلى النسخة فلا ونعم الوارث بالاستيجار من الزكاة او من مال نفسه او بنفسه

وعلى المالك تكمينه ان كان امتيا منديا الى اعمال المساقاة فان لم يتم لم يجبر واستأجر
الحاكم من الزكاة من تيممه فان لم يكن فالحكم كما لو تعدد اتمام العمل بالاشقار وغيره
في الرب ولم يثمر الاشجار اصلا او قلقت الثمرة بجاجة وعلى العامل اتمام العمل وان
تضر به ولو باع الحديقة في المدة قبل خروج الثمرة بطل البيع وبعد صح في الاشجار
ونصيبه من الثمار شرط القطع او لم يشرط ويكون العامل مع المشتري كما كان مع البائع
ويملك العامل حصته من الثمرة بالظهور حتى يجب عليه زكاة حصته ان بلغ المجموع
نصابا ولا يكون وقاير للاشجار ولو تلف الكل الا قليلا كان بينهما ويقسم الثمرة
بعداد آء الزكاة واخراج القشرة الا ان لم يمتد ذلك فيجوز القسمة قبله واذا ابدى
فان وثق بالعامل تركها في يده الى الادراك فيقسمان حينئذ او يبيع احدهما
من الاخر او يبيعان من ثالث وان لم يثق و اراد تفضينه التمر او الزبيب هب من
لجواز الحرص في المساقاة ولدا النقص بعد بيعها وكلا حصته الاخر في ذمته ولو اراد
العامل تفضين المالك بالحرص هب من ولادة على العامل خيانة في التمر او الشعير
لم يقبل حتى يثبت قدر ما خان ويحذر الدغوي فاذا انكر صدق بيمينه فاذا
ثبت بالبينة وبأقراره او باليمين المدودة وامكن حفظه بمشرف اكتفى به
والا فنزل يده بالكلية واستوجبه من عمل واجرة واجرة المشرف عليه ويتوهم
الحيانة لا يشرف ولا استأجر عليه واذا اظهر الحيانة من المالك وثبت عند الحاكم
منه من الدخول في البستان كما اذا كان مال بين الشركتين تعدت حصته
وظهرت من احداهما خيانة فالحكم بقصر يده عن المال ولو خرجت الاشجار
مستحقة مرجع العامل على المساقاة باجرة مثله كما لو استأجر العاصب من عمل

علا
في المغصوب ولو تلفت الثمار كلها او بعضها في يد العامل والمستاق في القرار
على من تلف في يده ولو تلفت على الاشجار بجاجة او غيرها فالقرار على
المالك ولو اختلفا في قدر المشرط ولا بينة تحالفوا وتفاستحا وللعامل
اجرة مثل عمله وان كان لاهدهما بينة قضى بها ولو كان لكل بينة ساقطا
ولو اختلف في الرد صدق العامل ولو ادعى التلف بسبب ظاهرا ورضي فكما في
المودعة ولو انقطع ماء البستان وامكن رده فلا يظف المالك بالسعي في رده
وحينئذ العامل في الفسخ كذا لاجرة **فصل** في المجاورة للعامل على الارض
بعض ما يخرج منها والبذر من المالك وكلناهما باطلتان وقيل **فصل** في المجاورة
جوارنهما ومنهما افردت الارض بمجاورة فالحاصل للعامل وللمالك اجرة مثله
ارضه والآت وثيرانه ان كانت له وان افردت الارض بمزارة فالحاصل
للمالك وللعامل اجرة عمل والآت وثيرانه ان كانت له ولو كان البذر
من كليهما فالحاصل بينهما ولكل واحد على الاخر اجرة مثل ما انفرقت
مناخرا الى حصته صاحبه واذا اريد ان يكون الزرع بينهما من غير تراجع فان
كان البذر من كليهما والارض من احدهما والعمل والالات من الاخر فالطريق
ان يكرى نصف ارضه بنصف منافع العامل والآت وان كان البذر من المالك
فان ساء استأجره للعامل بنصف البذر ليزرع له النصف الاخر واعمار
نصف الارض ليزرع وان ساء استأجره بنصف البذر ونصف منفعته
الارض ليزرع له باقي البذر في باقي الارض وان كان البذر من العامل
فان ساء اكترى نصف الارض بنصف و تبرع بعلمه ومنافع الآت وان ساء اكترى

نصفها بنصف البدر ونصف منافع الاند ولوا ريدا الفصل بالاجرة
عقد بالفصل ولابد في هذه الاجارة ان من شرطها ان يكون الارض
والالات وتقدير المدة وغيرها هذه اذا اوردت الارض بالزراعة اما اذا كان
بين الخيل والكرم بياض فبجوز الزراعة عليه مع المساقاة تبعاً
بشروط **الاول** اتحاد العامل فلا يجوز ان يساقى واحد ويترك الآخر **الثاني**
تقدير افراد الخيل والكرم بالسقي والبياض بالعمارة فان امكن الافراد
طلبت الزراعة **الثالث** اتحاد الصفقة وعاملتك شملها فلو قال
عاملتك على هذه الخيل والبياض بنصف كفي لهما ولفظ المساقاة تبعاً
لا يغني عن الزراعة ولا بالعكس بل يساقى على الخيل ويترك على البياض
فيقول يساقى عليك على الخيل وتترك على الارض فلو قال يساقى عليك
الخيول والارض عليك ابطال في الارض وصح في الخيل **الرابع** تقديم المساقاة
فان قدم المزارع فسدت ولو قدم المساقاة واتى على المزارع اعلى
الاتصال فقد اتحد الصفقة ونحوه الشروط وان فصل بينهما بطلت
المزارعة ولو شرط من الثمرة نصفها ومن الزرع ربعها ولو كان البياض
أكثره والخيل ربعاً ومسا حراً وكان من غرضه عالم يستدعيه فلا بأس
ولا يجوز الخبايرة تبعاً للمساقاة ويجوز المساقاة على مساوي الخيل والكرم
من الاشجار المثمرة كالنخيل والسفرجل والكمثرى والاباصر والشمش والخرق
وغیرها تبعاً للمساقاة كالمزارعة بشروطها ولومات العامل او هرب
في المزارعة الصحيحة فكما لومات او هرب في المساقاة ولو استأجر ارضاً

على ان يزرعها عامرة فسدت ولو اخذ نصفها من اخر ليزرع بكبرائه
والبذر من كلهما فكريب الارض ولم يدفع الاخر المدة يرجع العامل بنصف اجرة عمله
خامسة لو قال عاملتك على هذه البقرة او نعديها وذرهما ونسلها بيننا
بطل العقد ويجوز اجرة المثل العامل والبقرة امانة في يده والمشر وطلم من الدر والنسل
مضمون عليه ولو قال اعطيتك من غنك وكذا ذرها ونسلها او نصف منها او مزرعتها
ونسلها ففقد وجب بذل العلف للعامل على العامل والمشر وطلم من الدر والنسل
للعامل مضمون عليه بالبيع الفاسد والبقرة امانة للاجارة الفاسدة ولو قال
هذهها واعطيتك السنن وكذا نصفها او نصف الزايد على القيمة بالسمن ففقد
وجب بذل العلف والمشر وطلم للعامل مضمون عليه لا الباقي **كتاب الاجارة**
ولها اركان **الاول** العاقدة ولا تخفى شروطها **الثاني** الصيغة وهي اللجاج
بان يقول كرتيك هذه الدار او اجرتك الكذا او كذا او كرتيك منقبتا او اجرتك
او ملكك كذا والقول متصلاً موافقاً منجزاً بان يقول قبلت او استأجرت او كرتيت
او ملكت منقبتا ولو قال لعقب منقبتا واشتريت بطلت ولو قال الزمك بكذا
قبل صحت **الثالث** الاجرة والاجارة اما واردة على العين كما يستأجر دابة معينة
معينة للركوب او الجمال او شخص معين كخياطه تراب او غيرها بان يقول استأجرت
هذه الدار او الدابة الفلانية او استأجرتك كذا او ليفعل كذا او اجارة
العقار لا يكون الا اجارة عين واما على الذمة بان يقول الزمك خياطاً
تراب او بناءً وهذا من غيرها فان وردت على العين لا يجب تسليم الاجرة في
المجلس عيناً كانت او ديناً وهي كالقن يجوز ان يكون معينة وان تكون في الذمة
وجوز الاستبدال عنها وتاقل وتجنم بالشرط وتعمل ان شرط او اطلو وملكها

الملكزي بالقد واستحق تسلمها العيون المستجرة فان كانت مقيمة في كالمبيع في المشرط
 وان كانت في الدمة فكالمفن فيها ولو قال الساجر ثكب نفقتك وكسوتك فسدت
 ولو استاجر بالخطبة او الشعار وصف وضبط ضبط السلم صحح والا فبطل
 ولو استاجر الدار بمارتها او الدابة بعلمها او الارض بخراجها او مؤنتها او اجورها
 بدراهم معلومة علوان بغيرها ولا يجب ما انفق من الدراهم اجورها بدراهم
 معلومة علوان بغيرها او بعضها الى العارة لم يجر سواء شرط احدثها او كلاهما فاذا
 صرفها الى العارة يرجع بها ان انفق قدر الاجرة او دونها وان انفق زيادة فلا يرجع
 بها وان انفق قدرها نقص منه شيء قليل وحسب الباقي ولو عقد ثم اذن في الصرف
 وصرف مبرعا جاز ولو اختلفا في قدر ما انفق ولا يثبت ان القول قول المنفق
 ان ادعى محمدا واذا اقبلت الاجرة فقلت وقد تغير النقد فالاعتبار بنقد يوم العقد
 كما في المعالزة ولو اكرى الموضع لم يقد ببلد النقد وان وردت على الدمة فلا يجوز
 تأجيل الاجرة ولا الاستبدال ولا الاراد غنا ولا الحوالة بها وعليها بل يجب
 التسليم في المجلس كاشرا ما التسليم سراء عقد بلفظ الاجارة او التسليم فان التسليم
 في المنافع صحيح وتغير الشهادة عن معرف قدرها كيدا او وزنا في نوع الاجارة
 ويجوز ان يكون الاجرة منفعة انفق المجلس كمنفعة دار بمنفعة دار اخرى او اختلف
 كمنفعة دار بمنفعة دار تنفقت المدة او اختلفت ولا يربوا في المنافع فلو اجردا
 بمنفعة دارين او هليما من الذهب بالذهب او من الفضة بالفضة جاز ولا
 بشرط في المجلس وبشرط ان لا يكون الاجرة شيئا يخلص بغير الاجر فلو استاجر
 السلاح لسلخ الساة بجلدها او الطحان او الخال بالخال او بجزء
 من الدقيق او المرصعة بجزء من المصنع الرقيق بعد الغطام او قاطف الثمار

بجزء منها بعد القطار او الدائس بالنسب او ببعضه بعد الداياسة
 او المنفى القصيل بعد التنقية او الشاج ببعض الثوب بعد البيع بطلت
 وللعامل اجرة عمله ولو استاجر المربعة بجزء من الرقيق في الحال او قاطف
 الثمار بجزء منها علوان عرس الاشجار وكن البواقي صحح ولو قال استاجر ثكب
 بربع هذه الخنطة او بصاع منها لطن الباقي او استاجر شريك في الخنطة
 لمطحنها او في الدابة ليعتدها بدراهم جاز ولو استاجر لجل المينة بجلدها
 بطلت والمجلد للمالك وللعامل اجرة مثل **الركن الرابع** المنفعة ولها
 شروط **الاول** ان يكون مقبوضة فلا يصح استيجار تفاحة للشتم ولا
 استيجار المدرام والدنانير والاطعمة للتزيين ولا استيجار الماشجار
 لتحقيق السياج عليها ولا ربط الدواب بها ولا الوقوف او الجلوس
 في ظلها ولا استيجار الكلب المعلم للمصيد او الحراسة ولا استيجار البتاع على
 كلمة البيع او كلمة يروج بها السلعة ولا تعقب فيها وان تعقب بكثرة او
 الكلام فلداجرة مثلا لما تواطوا عليه قال القاضي حسين في الفتاوى
 ولو استاجر لتعليم الفاتحة فان احتاج الى يوم او نصفه صحح وان كان
 يحفظ مرة او مرتين فلا ويصح استيجار المسك والرياحين والنفاح الكثير
 للشتم والطاؤون والبيضا والفندليب للاستيناس باللون والصوت
 والفيل للجل او للكراب والمكيال والميزان للمكييل والفند والفارسي والشدة
 للاصطياد والتمرة للدفع للفار والسيب للمشي امام الغنم قال البغوي
 والعمل اليسير وان كان فيه نوع حلاقة لاجرة لرو قال الغزالي لداجرة
الثاني ان لا يتقصر استيفاء عين يمكن ايراد البيع عليها الا تبعا فلا يصح

استيجار البستان للثمار والحيوان للتشاج او للثمن ويصح استيجار القناة للزراعة
بما فيها لتقدر بيع ماؤها واستيجار المدة للارضاع لان اللبن تابع لعليا وهو موضع
الصبي في حجرها والقام الثدي وعمره في هلقه كالدار المستأجرة للسكون حيث
يجوز الاستقاء من بيرها يتبع ويجوز الاستيجار للارضاع بلا ضمان وبالعكس
ولا يستتبع احدهما الاخر ولا يصح استيجار الحيوان للارضاع **الثالث**
ان يكون مقدورة التسليم او التسلم حيث فلا يجوز استيجار القمل للفراب ولا
استيجار الماتق والمفصول الا مقدر ولا استيجار الاخر للتعليم ولا
استيجار الارض المعدة للزراعة او المتوقعة بها بل ماء دائم ولا غالب الحصول
من الجبل وبلا مطر مقدار يكفيها ولو كانت على شط النيل والفرات او غيرها
على الماء عليها ثم انحسر وكان يكفي ذلك في السنة فاستأجرها صحت وان لم يعلى ولم يوثق
به كالنيل لا ينضب امره بطلت وان وثق كالمذ بالبرص صحت وان على الماء
ولم ينحسر فان لم يرج الحسار او شك فيه بطلت وان ظن بالعادة صحت سواء كانت
الزراعة للارض او للخطير وسواء راي الارض مكشوفة او لم يرها وكل الارض لها
ما اذا استوجر مع شربها صحت ودخل المشراب وان اطلقت فان اطرقت العادة
بابتاعه الارض ام انفراده اتبع وان اضطربت فلا يدخل والى لاهاء لها
بعض استيجارها للسكون والنزول وجمع الخطب وربط الدواب فيها
ولو اكثرها مطلقا فان قال المكري كريتها ولما ماء لها جاز وللا زراعتها
دونه البناء والغراس فان لم يقل بل ماء فان كانت على سهل يطعم في سوق
الماء اليها بطلت وان كانت على جبل لا يطعم صحت ولو استأجر دار مشقونة
باصقة يمكن قتلها في زمنا لا جرة له صحت ولو استأجر دارا ببلدا خرا

استاجر لرضا المزارعة قبل وقتها صحت ولا يصح اجارة ما لا منفعة في الحال
كالبحر ولا اجارة الضعيف على عمل لا يقدر **الرابع** ان يكون مقدورة التسليم
شرعا فلا يصح الاستيجار لقطع شجرة ولا استيجار الحائض للمسجد وهذا
ولا الاستيجار لتعليم التوراة والتنجيل والسحر والفحش والنجس والرمل والاختان
الصغير الذي لا يحتمل والاختان الكبير في سدة المز والبرد ولا نقل الحجر من موضع الى
موضع ولا تصوير الحيوانات ولا لزومها والنيابة والارنا وسائر المحرمات ولا اجرة
في الصور كلها ان عمل ويجرم اعطاء مال في فبا واخذة وانما يباح الاعطاء دون
الماخذة في موضع ضرورة كفاك الى السير واعطاء الشاء ليلدا بجمه والطالم لدفع
ظلمه والمجير لحكم بالحق ويصح الاستيجار للفصد والحجامة وبيع الدابة والاستيفاء
للدن والقصاص ونقل المبيضة الى المنزل والجر للاراقير ولو استأجر تقطع يد متاملة
او قطع سن وجهه جاز ان ذكر اهل الصنعة انه نافع وانما يجوز قطع السن اذا اشتد
الالم وادي الى سر ومشفة واذا لم يجر الاجارة فالطريق العدول الى الجعالين
يقول اقطع سن هذه او قلع سن هذه فلك كذا ولو استأجر فنكوحه الغير
بأذن الزوج صحت وبغير اذنه فلا ولو اذن من ذمها الارضاع او غيره بلا اذن
جاز ولما ان تعلم بنفسها ان وهبت فرصة او غيرها ان لم تجدد ولو تجدد في
معة الاجارة فلا فسخ ولا انقضاء ولا للزوج منعها من توفيقه الملتزم
ولو اجر امته المزوجة بلا اذن زوجها جاز وليس للزوج منعها من العمل والزوج
استيجار من جنته للارضاع ولله منها وللطبخ والغسل والكسح ويصح استيجار
الولد واولده للمدمنة والحياطن والسبخ والسبخ وغيرها من الاعمال **الخامس**
ان يكون ناجزة فلا يصح على الزمان المستقبل كاجارة الدار للسنة القابلة والشهر

الآتي وكذا اذا قال اجرتك سنة ولابد من الغدا والمشر الآتي او اجرتك هذه
 الدابة للركوب او الحمل الى موضع كذا اعلى ان يخرج غدا او قال اجرتك سنة
 فاذا انقضت فقد اجرتك سنة اخرى فالشأن في باطل كما قال اذا جاور من
 الشر فقد اجرتك مدة كذا او لو قال سنة ابتداءها من وقت العقد صححت
 ولو قال اجرتك شهر او سنة صححت ونزل على الزمان المفضل بالعقد ولو قال اجرتك
 كل شهر يدبره من الآن واقصر عليه او اجرتك شهر ابدى به وما زاد فحساب
 بطلت بخلاف ما لو قال اجرتك هذه الشهر يدبره وما زاد فحسابه قان لا يصح
 في الشهر الاول ولو اجر من زيد مدة ثم اجر من غيره قبل انقضاءها بطلت
 وان اجر من الاول فلما ان انقضت المدة وان انقضت كما لو اجر منه رجلا ثم مضى
 بطل الثاني قطعا ولو اجرها من زيد فاجرها من زيد فاعلم ان يكون جرها
 من غير وقبل انقضاء مدته ولا يجوز من زيد ولو اجر دابة الى موضع ليركبها للركوب
 زمانا معينيا لم يجوز ولو اكرى من واحد ليركب زمانا ويشترى زمانا او من اثنين
 ليركبها زمانا وهذا انما صححت ثم يقسم المكرى والمكرى والمكرى ان صا
 بالمسافة او الزمان ولا بد من البيان في الاستدعاء ان لم يكن في الطريق
 عادة مضبوطة وان كانت محل عليها ولو اكرى الدابة من اثنين مطلقا
 ولم يتقرر للتعاقد فان اتممت ركوبهما فلما اركوبها والاقامتها بارة
 واجارة نصف الدار عليها وغيرها من الاعيان شائعة صحيحة اجر من
 شريكه او من غيره ولو اجر دارا او هاتوا على ان يتفع بهما بالليل دون النهار
 او بالعكس بطلت وبطلت في العبد والبهيمة صححت وان اطلقت الاجارة فيرد
 في الليل والاجارة على الدابة تحفل التأجيل كما اذا قال الزمان ذمتك

على اليك اعلوه آية صفتها كذا اغدا او غرة شركك او لا عليك المطالبة
 قبل المجلد وان اطلق كان حالا ويقضي الاستيفاء بتجصيل عقيب العقد
 ويشترط ان يكون المدة معلومة فان كانت مجهولة كما في الحصاد والديار
 والنوقان بطلت **السادس** ان يحصل المنفعة للمساجر فلو قال استاجر
 دابتي لركبها ولا تترجل بطلت ولا يصح الاستئجار لامانة الصلوات
 المفروضات وغيرها كالزواج ولا للقضاء والتدريس العام ولا للجهاد
 المسلم ويصح للمحج وتفريق الزكوة وتجهيز الميت وللاذان والاقامة
 ولتعليم الفاتحة وان تعين وتعليم مسئلة او مسایل مضبوطة ولتعليم
 حرفة معينة ولا يصح للاستئجار وهو ان يلزم ذمة الغران يضع له
 خفا او فعلا او غيرهما مما لا ينضبط كانت الآلات من الملزم او الملزم
 ولو كانت الآلات حاضرة واستاجر عليه جاز ولو كانت للعامل من بيع
 واجارة ولا يصح من قبل المتابع وفسدان شرطت فيه **السابع** ان يكون معلومة
 بالعين والقدر والصفة اما العين فلا يجوز ان يقال اجرتك اهد العبدت واذا
 علم العين فان كانت لها مفعة واحدة تزلت عليها وان كانت لها منافع فلا بد
 من البيان واما الصفة فاجارة الاعيان الغائبة باطللة والزرع يمنع الزوية فلا يصح
 بيع الارض المزروعة ولا اجارة الا اذا سبقت رؤية مقبرة واما القدر فيشترط
 العلم به كانت اجارة عين او في الدقة وتقدر المنافع بالزمان او بحمل العمل ولا يجوز
 الجمع بينهما فلو قال استاجرتك لتحيط الى هذا التور في هذا اليوم بطلت وبطلت
 الملو في اجارة العقارات وفي الارض وكل ما ينضبط العمل فيه كالنظيرين والتجصيل
 وسقى الارض وسكنى الدار وقد سوغ كلاهما اذا استاجر عين شخص او دابة لعمل

مشر او الردد عليها يوما او شر او الى موضع معلوم فبأيتهما قدر جاز واذا استأجر
 العمل في المدة تعين العمل فيقول الزمان ذلك حياطة هذه الثوب حتى لو قال
 الزمان ذلك متك عمل الحياطة كذا يوما بطلت واذا استأجر عينه يقول استأجر
 لتخيط هذه الثوب او لتخيط لي ثوبا او شر او يبيت الثوب وما يريده من
 من القمص وغيره والطول والعرض ونوع الحياطة من الرومية والفارسية
 الا ان ترد العادة في مثل ذلك فبأيتهما والرومي ما غرز بغررتين والفارسي
 بغرزة ولو استأجر لتعليم القرآن فيقدر بالسنين او بالزمن ولا يجب تعيين قراءة
 ابن كثير او يافع او غيرها ولو كان يتعلم ويتقن فالرجوع في وجوب إعادة التعليم
 الى العرض الغالب ويصح الاستئجار لقراءة القرآن على القبر مدة معلومة وتنفع
 الميت سواء عقبها بالدعاء او لم يعقب ولو استأجر لتعليم الحرفة فيقدر
 بالزمن والقياس ان لا يصح بعينه فان لا ينضبط كالقدر بغير العيب
 ولو استأجر للارضاع فيقدر بالزمان ولا يضبط المراتب والمقدار ما يستوفي
 كل مرة ويجب تعيين الصبي وموضع الارضاع من بيته او بيتها واذا استأجر
 لحفر نهر او بئر او قناة فيقدر بالزمان او بالعمل ويبين الطول والعرض
 والعمق ويجب معرفة الارض بالمساهدة وعليه اخراج الرأب المحفور لا المنهار
 من الجوانب ولو شرط فسدت واذا انتمى الى موضع صلب او حجارة يعمل فيه
 الممول وجب الحفر وان لم يعمل او بنع الماء قبل وصوله الى الموضع المشروط ونفذ
 الحفر انفتحت في الباقي وينزع الاجرة ولو استأجر لحفر القبر بين الموضع
 والطول والعرض والعمق ولا يجب مرة الرأب بعد وضع الميت فيه ولو
 استأجر لضرب الملبق قدر بالزمان او بالعمل واذا قدر بالعمل يبين

العدد والغالب فان كان الغالب موقفا فذلك ولا يبين طول وعرضه وسكنه
 او مشاهده ويجب ان الموضع المضروب فيه ولا يجب اقامتها للجفاف ولا التضييد
 بعد ولو استأجر لطبخ الملبق او الفخار لم يجب الاخراج ولو استأجر للبناء قدر
 بالزمان او بالعمل فان قدر بالعمل يبين موضعه وطوله وعرضه وسكنه وما
 يبيت به من الملبق والطين او الحجر ولو استأجر للطبخين او الخبازين
 قدر بالزمان ولا يصح التقدير بالعمل ولو استأجر كحالا قدر بالزمان ولا يصح
 دون البرء والعمل ولو انقضى الزمان ولم يبرء استحق الاجرة ولو استأجر للرعي
 وجب بيان المدة وجنس الحيوان ثم يجوز على قطع معين وعلى قطع في ذلك قدر
 ولا يجب بيان العدد وينزل على ما جرت العادة به بان يرعاه واحد ولو استأجر
 للشيخ وجب بيان العدد الاوراق والسطر في كل صفحة والحواشي والقطع ويجوز
 التقدير بالزمان قياسا ولو استأجر دارا وجب معرفة موضعها او بيتها وفي الحمام
 معرفة بنوته وبيرة وقدره ومستوقدة ومنسطة وقوده ومجموع الربل وقوده
 ومطرح الرماد والمستنقع او مجتمع الماء الخارج منه وفي بيع الحمام وجب رؤيته
 هذه الاشياء كلها قال صاحب الشامل ويكفي رؤيته داخل قدره من الحمام او ظاهره
 من التوتون قال صاحب الكبير والروضنة والقياس ان يشاهد كلاهما قالا وهو
 مقتضى اطلاق الاصحاب ولا يشترط في اجارة الدار ذكر عدد سكانها من
 الرجال والنساء والبيان لكن يمكن فيها من جرت العادة به في ضلها ولا منع من
 دخول صنف او زائر وان بات فيها ليالي ولا يصح تقدير هذه المنفعة الا بالمدة وكما
 ضبط مدة الاجارة ولا تقدير ببسنة او ثلث او ثلثين بل يجوز لمصنيت
 كثيرة لكن يشترط ان لا يزيد على مدة بقاء ذلك غالبا فلا يجوز العبد اكثر

من ثلثين سنة والذابة اكثر من عشر والثوب من سنة او سنتين على ما
يليق به والارض اكثر من ماء والوقف كالطلق قال صاحب التذريب
والسنة الا ان المحكام اصطلموا على منع اجارة اكثر من ثلث سنين وهذا هو
الاختياط قال صاحب الروضة والكبير قال الرخصي في الامالي والملاهب
منع اجارة الوقف اكثر من سنة ان لم يمتص الحاجة اليد العارة ونحوها وفي بعض
شروح مختصر المزي في انه لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة مطلقا على الصحيح
ومدة المسافاة مدة الاجارة في التقدير واذا استأجر شيئا اكثر من سنة
لم يجب تقدير حصته كل سنة كما لو اجتمع في البيع بين اعيان مختلفة القيمة فان
لا يجب تقسيم الثمن على الاعيان ولا تقدير قيمة كل عين وتعيينه واجل
الاجارة كاجل المسلم فيه في الاحكام كلها ولا يصح اجارة العقار بالامو جبلا
ولو عقدها لا بطلت ولو اجار رضا صاحبة للبناء والغراس والزراعة
وجب بيان المنفعة كالبيعة الصالحة للركوب والحمل ولو قال اجرتكما لتتفع
بهما ما شئت صحت ولزم ما شاء ولو قال اجرتكما للزراعة او للبناء او
للمغاسر صحت ولزم ما شاء منها ولو قال ليزرع ما شئت فليزرع ما شاء
ولو قال ان شئت فازرعها وان شئت فاعرسها صحت وتجيز ويشترط في
استيجار الارض للبناء بيان طول وعرضه وموضعه لا قدر ارتفاعه واذا اجر
ذابة للركوب فالشرط ان يعرف الموجه الركاب بالمشاهدة او بالوصف التام
وان يعرف ما يركب من سرج او كاف او زائدة او محمل او عمارة بالرؤية
او الوصف مع الوزن ويجب ذكرها في العقد وذكر الوطاء المفروض
في الحمل وان يعرف المعاليق ان شرط حملها في العقد كالغطاء الذي يستعمل

٢١٥
في يتوق عن المطر والا فلا يتحوى حملها مطلقا بلا شرط والمعاليق السفرة
والادوية والقدر والقربة والسطح والنفاس وشبهها وان يعرف
الطعام المحمول بالكل بالرؤية وان وردت على عينها ويذكر الجنس والنوع
والذكورة والانوثة والسير من كونها مملوكة او حرة او قطوعات
وردت على الدقة ويشترط بيان قدر السير كل يوم على وجهه كقدر
الذابة ان لم يكن منازلا مضبوطة او كانت والعادة تضرب ولولاد
احدها مجاوزة للشرط او النزول وندلحوق او خصب مكثر ويشترط
بيان وقت السير من الليل والنهار وموضع النزول من القرية والصحراء
بيان الطريق المسلول اذا كان المقصد طريقا ولم يكن عرف مضبوط
في الكل فان كان فينزل عليه وقد يختلف المعهود بفضل الشتاء والصيف
والخوف والامن وكل عادة رخي في وقتنا ولو شرط خلافا للمعهود فالمتبع
المشروط للمعهود وان اجر ذابة للحمل فالشرط ان يعرف الموجه المحمول
بالرؤية او التقدير بالوزن او الكيل او الامتحان باليد ولا بد من ذكر
الجنس نعم لو قال اجرتكما للحمل عليها ما شئت لم يخبر وان يعرف الموجه الطريق
والجبال بالرؤية او الوصف ان لم يدخل في الوزن بان قيل مائة من
او عشرة اقفة من الخنطرة فان ادخلت بان قيل مائة من الخنطرة
بطرفنا فلا يشترط ولو قيل مائة من واقصر عليه فالطرف مائة وان يعرف
المسأجر الذابة بالرؤية ان وردت على الدقة فلا يشترط معرفة جنسها
او نوعها وذكر كونها وانوثتها وسيرها الا اذا كان المحمل زجاجا او خرزا
او طبقا او طريقا وهذا والكلام في المعاليق وتقدير السير والمرى على ما

ذكرنا في الركوب ويجب ذكر ما يوضع الحمل عليه من الاكاف وغيره ولو
استأجر دابة للاستقارة من البير فالهلام في معرفة الدابة كما ذكر في
الحمل ويشترط معرفة الموجر المدلول والدلو وموضع البير وعقها بالمشاهدة
او الوصف وتقدر اقلها بالزمان او بعد الدلالة ولا يجوز التقدير بالارض
بان يقول استأجر كذا لتسقى هذه البساتين او جريبا منه بكذا او استأجر للمراثة
وجب ان يعرف الموجر الارض وتقدر بالزمان او بالارض وان يعرف المستأجر الدابة
بالرؤية وان اردت على العين او الدقة وتقدر بالزمان وان قدر بالارض قلما
ولو استأجر للدياس فيعرف الموجر جنس المدوس وتقدر بالزمان او الزرع و
القول في معرفة الدابة على ما في المحرر الحرائر والاستيجار للطح كالدياس
ولو استأجر للخدمة فان ذكر وقتا من الليل والنهار وفصل انواعه فذلك
وان اطلق صحت ولزم ما جرت عادة الخدم ام في ذلك الوقت والبلد
وتختلف باختلاف المستأجرين والاجراء وبالكورة والاثنية من الطرفين
والضابط في الباب ان ما يتفاوت به العرض لا يتسامح به بشرط تعريف
فان عجز عن تعريف ما يجب تعريفه وجع الى من يعرفه ليعقد هاشروطها
كما اذا اريد عقد الكماح او السلم ولم يعرف شروطها وجع الى من يعرفها
ليعقد هاشروطها **فان نيب** ويجوز استيجار المصحف والكتب للمطالعة
او للكتابة منها وتقدر بالزمان ولو استأجر اجيرا ليعتبط او يحش او يستقي
او يوطا لدن ما معلوما صح والحاصل للمستأجر ايضا ان فسدت وللعامل اجرة
مثل عمله ويصح الاستيجار كسلخ البيت وغيرها ولو استأجر على العمل في المعدن
صح وتقدر بالزمان او بالزرع ولو استأجر بركة لياخذ منها السمك بطلت

ولو استأجر ليعتبط فيها الماء ليجمع فيها السمك جاز ولو اجار ما استأجر ما
استأجر صحت اجاره الموجر او من غيره ولو استأجر لبيع شيئا مقينا او يشتري
شيئا مقينا صحت وشري شيئا مقينا من اجل مقينا او بيع شيئا مقينا
من اجل مقينا بطلت ولو استأجر رجلا ليجري الماء للسلطان المنظم ويعرض
حال المتأجر ويبيع فيه فقه صحت وتقدر بالزمان كما لو استأجره يوما لخاص
غرماء ولو استأجر حماما او حمامة يعلم لانه في المدة يتعطل للمخاض الحي
العمارة او لاصلاح الماء او لا تقطاع الماء ويشترط ان يكون المدة محسوبة
من الاجارة فان كانت مجهولة بطلت وان كانت معلومة بالعادة فيها وفيما
بعد هاشروطها بطلت وفيما قبلها صححت ولا بد في اجارة الارض للزراعة او الغرس
او البناء من تقدير المدة بزمان معلوم ولو قال كذا كذا لارض مدة زرع وحصد
بطلت ولو استأجر طرفا من ثمر ليعمل فيه حنطرة مشتركة صح ولو استأجر
امرة لكفالته الولد وتربيته وتقدر بنفقة المتأجر وكسوته جاز اذا بينت
مدتها ولو شرط النفقة عليها فان لم يبين ما سبق عليها كل وقت بطلت
وان بين جنسا يجوز السلم فيه ووصفه بصفاته جاز ولو استأجر دابة
لينقل عليها امتعة من الحائوت او الحان او الصحراء الى الدار صحت ان ذكر
مقدار المحمول كالمرة ولو كثر في دار لا يجب تعيين جهة الانتفاع ولو كان
لرد ميت في ذمة غيره فاستأجره به اجارة عين صحت وفي الذمة فلا ويصح
استيجار القول للقول المباح وضرب الدق واليراع اذا قدر بالزمان ولم يكن
امرة ولا مرد ولو اجار حصته من شركه وامره ان ينفق على الاجير اجرت
صحت ولو استأجر لضرب الثوب ففرب فافسده المطر استحق الاجرة ولو لم

ينفق السيد على عبده قلداً في عمل باجرة وينفق على نفسه ولو اقطع
السلطان جنداً يا ارضاً خراجية جائز لدا جارة وان في عرضة الاسترداد
بموت او غيره وسيأتي بيان في احياء الموات ان شاء الله وحيث كانت
العمل مجعولا لا يمكن الاجارة عليه او معلوما ولا يراد لزوم العقد لزوم العدل الي
المعالة وتفرق ايضا بينهما بالتخيير والتعليق فلا اجارة لا يبيع الا باجرة
ولا يبيع الا معلقة **فصل** يجب على المصلحة ان تأكل وتشرب
ما يدركه الكلب وللمستأجر فكيفما بدا لك ولا يمنعك من الوطى خيفة
الاحبال وعلى المصلحة غسل الصبي وغسل رأسه وخرقه ونياحه وقد هنيه
وتكحيله وربطه في المهد وتحريكه للنوم وعلى موجر الدار مطلقا واقامة
جدارها واصلاح المنكسر وتطيق السطح وتطهيره من الثلج وما يحتاج اليه
للمارة كالجدع والباب والميزاب ولا اجبار وخير ان لم يبادر المكري وعليه
تسليم المفتاح لا القفل وهو امانة لا يجب ضمانه ضاع بغير تفريط وعلى
المكري تطهير الدار عن الكناسات والثلج والأتون عن الرماد وعلى موجر
الحمام العمار والصاروخ والمجمر والقي والتقيير والتجصيص وعلى موجر
الرحى العارة والحجران والقطب والالات المعلقة واصلاح الالات
وتنقية التردون سدده وعلى موجر الدابة والعبد العلف والنفقة والكسوة
وعلى الموجر للركوب الكاف والمجام والبرعة والمزام والنفقة والبرة والمطام وفي
الشرح يتبع العرف وعلى الموجر الحمل الوعاء الذي ينقل فيه الحمل وان ورد على الدابة
والا تولى المستأجر الحمل والمظلة والوطاء والغطاء والزامته وجعل الحمل والزامته
على المستأجر ومونة الدليل وسائر الدابة وقايدها واليد وقن وحفظ المتاع

في المنزل

في المنزل كالنوم ويفرق بين العيز والدابة واجرة حفظ الدابة على صاحبها
الا ان يسلمها لياقرو هذه يلزمه الحفاظ بحكم الودعية لا الاجارة وعلو مكرى الدابة
في الدابة للركوب الخروج مع الدابة ليسوقا وتعد لها واعانة الراكب في الركوب
والنزول ان كان مريضاً او ضعيفاً او شيخاً او امرأة او سميتا وعلى المكري للمحمل
رفع الحمل وحفظه وسد الحمل وحمله وسد احد الحملين بالآخر وعلى المكري للركوب
انفاق الدابة لينزل الراكب طالا لا يتعبا وعليها قضاء الحاجة والوضوء وصلوة الفجر
وايقافها في فراغه ولا يلزمه المبالغة في التحقير والمالاقتصار على قول هو الله احد
ولا المقصر ولا الجمع ويسول الدابة والبطاء والتطويل ولا يوقفها للفوافل والاكل والشرب
وان ورد العقد على دابة معينة فليس عليه الا التحلية فيها وبين المستأجر وليس
عليه الخروج معها والاعانة ولا يمنع الراكب من النوم ومنعه في غير ذلك وقد
يقاد النزول والمشي لاراحة الدابة فان شرط النزول او عدمه اتبع الشرط
فان اطلق لم يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز والوجبة الذي
يخل بمصبه وفي ارجل القوي وجمان اصحهما المنع ويجب عليه النزول عند
القبضات الصعاب ولا يجب على المالك كورين ولو استأجر وراقا او خياطاً
او صباغاً او كمالاً او ملحقاً فالخير والمحيط والصبغ والذرود والطلع على
من يحب وفيه خلاف فالاصح في شرح الكبير والصغير والروضة ان الرجوع الي
العرف وان اضطرر وجب البيان ولا يجب تقديره كالتيسر في الارضاع
والدكر في شرح الباب والحاوي وتعليقنا اننا على المستأجر وهو قضيت
في الحر فله هذه الشرط على الموجر بطل العقد ان كان مجعولا وان كان معلوما
صح ان عقد البيع بلا شرط الاجارة ثم الاجارة ثم لا تبطل باجرة على المالك وهو

الذي رتبته الامام والمتولي والتشريع وغيرهم فلو قال اشترت منك
 على ان تكتب بدهك ابطال البيع ولو قال اشترت منك بكذا او
 استاجر منك لكتب بدهك ابله اصح البيع لا الاجارة ولو اكرت دابة
 الى بلد مطلقا فبلغ غير ان لم يجر احد ها ولا يلزمه تبليغ الى داره
 ولو عين موضع النزول فعين ولو اكرت الى مكة لم يكن له ان ياتي الحج عليها
 وان اكرت الى مكة لم يكن له ان ياتي مكة ثم الى مكة ثم الى مكة ثم الى مكة
 مكة للطواف ثم الى مكة ثم الى مكة للطواف ولو اكرت دابة معينة
 ففقدت انفسح العقد وان تعينت خير وان اكرت في الدابة ففقدت لم
 ينسحب وان تعينت فلا خيار وعلى المجرى الا بدل والطعام المحمول اذا تلف
 او سرق او غصب ابدل ولو شرط المتاع في الطريق خير المكري الا ان يخفف مكانه
 فان لم يخفف ولم ينسحب فلا جرة مثل ما زاد على المشروط من ذلك الموضع ان لم
 يسرع ويجوز ابدال المستوفي بغيره من استأجر دابة للركوب او دار للسكنى
 جاز ان يركبها من نفسه او اهلك في الطريق والقصر والضيقة والخافة وان يسكن
 الدار فله رد القصار والحداد الا ان يكون قصارا او حدادا ولو اكرت
 دارا يسكن فيها من شيا او مطلقا فلا بد من الحداد او القصار ولا حاجة
 الى اذن المجرى في الكل ويجوز ابدال اجنبت بغيره بغير منه بلا اذن فلو استأجر
 لحمل القطن فله حمل الصوف والوبر وحمل الحديد لحمل الرصاص والنحاس
 وحمل الخنطة لحمل الشعير والدرة بوزنه ولو استأجر لحمل فلان يركب والركوب
 فلا يحمل بعينه فيها والا فيضمن ويجوز ابدال المستوفي بغيره ايضا
 فلو استأجر لحمل طائر ثوب معين او رضاع طفل معين او رعي اغنام معينة

جاز للمستأجر ابدال الثوب وطول وانعام اخر ولا يجوز ابدال المستوفي منه كالدار
 والدابة المعينة والاجير المعين الا ينسحب وعقد جدي ولو استأجر ارض الزرع
 معين فانقضت المدة ولم يدرك الزرع فانه كان لتقصيره فلهما كاجارة
 على القلع وان كان لم يزرع او لم يزرع كثير لم يجبر وعلى المالك الصبر الى الادراك
 فحاشا او باجرة المثل ولو استأجر للزرع مطلقا فعليه ان يزرع ما يدرك في
 تلك المدة فان زرع غير ذلك او الادراك فالحكم كما في المعين والمالك ان ينسحب
 من زرع ما لا يدرك في المدة فان زرع لم يطلع الى انقضاء المدة ولو استأجر
 للبناء او الغراس مدة وشرط القلع بعدها صح وزم القلع وان شرط الابقاء
 او اطلق صح وقلع ان امكن القلع بلا نقص وان لم يمكن فان اختار المستأجر
 القلع قلع وان لم يختر فلا يطلع فحاشا بديل تخير كما في العارية ولو قال اسقطت
 حق من القلع او القللك او الابقاء بالاجرة لم ينفذ والاجارة الفاسدة
 للبناء والغراس كالصحيح في تخير المالك والقصر كالغراس في الكل ولو
 استأجر لزراعة جنس او نوع معين جاز ان يزرع غير وعاضره مثله او
 دونه لا خوف فلو استأجر لزراعة البر لم يزرع السهم وبالعكس
 جاز ولو استأجر دابة للركوب في طريق لم يركب في طريق اخر ولا
 البعد ولا الخوف والا فيضمن ولما ركوبها في مثل ذلك او اسهل وان
 اختلفت الجودة والمقصد ولو استأجر لحمل الحديد لم يحمل القطن وبالعكس
 والا فيضمن ولو ابدل البر بالدرة صار غاصبا وما لم يدرك خيره بين القلع
 فحاشا وبين الابقاء باجرة مثل الدرة وبين الابقاء بالمسعى وارش
 النقص واذا ادركت خيره بين الاخيرتين وهكذا يتخير بينهما في كل صورة

لا يتميز فيها المستحق غير الزائد كما لو استأجر دار المسكنها فاستسكنها
لحداد أو القصار أو دابة ليحمل عليها قطنا فحمل بقدره حديد أو غفر
ليطرح فيها ماء من منحنط فابعد لها بالحديد فان تميز كما اذا
استأجر لخمسة اصبع فحمل احدى عشر او الى موضع فجاوزه وجب المستحق
واجرة مثل الزائد وحكم الدابة ان تلف سيجي في الفصل التالي والآخر
ولو عدل من الجنس المحرور الى جنس اخر كما اذا استأجر للزرع فغرس
او بنى وجبا جرة المثل والقياس ان لا يكون كابدل البئر بالبركة **فصل**
يد المتأجر في المتأجر يدا ما نزل في مدة الاجارة وبعد ها فلا يضمن
ما تلف منه ومنه فدا بعد بلا تعدد وتقصير وان نوى التعدي ولا يلزمه
الرد ولا مؤنة بل عليه التخلية بين المالك وبينها اذا اطلبها ولو شرط
عليه الرد فقد انعقد ولو استأجر دابة الى موضع ذاهبا وهدا وشرط
ان يردها الى الموضع الخارج منه فسد العقد كلف لو ذهب واراد الرد فليد
ذلك الا انه لا يركب في الرد ولا في ضمنه الا ان يكون مجموعها لا يتقاد الا بالركوب
ولو غصب الدابة المتأجرة مع دواب الرفقة فذهب بعضهم في الطلب
ولم يذهب المتأجر لم يضمن ولو امكنه الرفع حال الغضب بلا خطر ولم يدفع
ضمنه ولا يلزم الطور ان يدفع غير المتأجر النيب والحرق وغيرها ولو وقت
المدار على ضائع المتأجر فلا شيء على المجر ولا مؤنة تحصيل ولو
ربط المتأجرة ولم يتفجع بها في المدة ثم انت في الاصل او سرق او
غضب فلا ضمان ولو ائتم عليها وهلك فان كان المعهود في مثل
ذلك الوقت ان يكون الدابة تحت سقف لجنح الليل في الشتاء فلا ضمان

وان كان المعهود في ذلك الوقت ان لو كان خارجا كان في الطريق
كالصيف مطلقا وكما لثنا في الشتاء وجب الضمان ولو استأجر دابة
ليسافر فحبسها في الاصل لم يضمن لئلا تجر او يرد او خوف فلا ضمان ويدا
الاجير على الثوب الذي استأجره لحياطة او صبغة او قصا منة وعلى
العبد الذي استأجره لارضاعه او لعلاه او لتعليمه القرآن او الحرفة
وعلى الدابة التي استأجره لرياضتها او عيادتها ما نزل سواء كان
منقرا باليد او لم يكن وسواء كان اجيرا منفردا او مشتركا ولو اسرق
الاجير للمخبر في الايعاد او الصفق للغير قبل وقتها وبعد ها يرد الثمن
او تركه في الثمن فوق العادة حتى اخترق او ضرب الولي او المعصم
الصبي الحر على التاديب او التعليم فانت او ضرب الدابة او كسرها بالجام
فوق العادة او ضربها من غير حاجتها ثم انت ضمن ولو اذن الولي للمؤدب
في الضرب الصنف وضرب فانت فلا ضمان على الولي ولا دية بل على عاتقه
المؤدب مغلظة ولو كان الصبي عبدا فسيأتي في الفصل مشرقا على
التكلم وعادة الضرب تختلف في حوالا الركب والرايض والراعي فكل
يراعي عادة امثاله ويحتمل من الرايض والراعي ما لا يحتمل من المستأجر
للمركب حتى لو ركب واركب غيره مع نفسه ليرتاض فهلك فلا ضمان
عليه وعلى من يملكه والضرب المققاد والسوق المققاد والركض المعتاد
لله انة بالرحلة اذا اقضى الى قلف لم يوجب ضمانا ولو اختلفا في البعد
ومجاوزة العادة عمل بقول عدلين من اهل الخبرة فان لم يوجد فالقول
للاجير يمينه ومن تطيب ولا يعلم الطب فلف به شيء ضمن ويعرف

ذلك بقول طيبين عدلين غير عدوين لدولا خصمين ولوسط وعظم
منه عدوانه ضمن وان اخطأ ولو تآمر بالليل في الثوب المستاجر للبس
او نقل بالتراب والبسم عصارا او دباغا او قصارا او سداها او اسكت
الدار قصارا او حنذا او غيرها ممن هو اسد ضرارا او ربطا للابواب
فيها او طرح فيها او في اصول هيطاتها الملح او السج او الرقاد او السهاد
او اركب الذابرة او نقله من دون تقييل وجب الضمان والقرار على الثاني
ان علم وان جهل فعلى الاول وان اركب مثل فحما او العادة في الضرب
بالضمان على الثاني دون الاول ولو شرط في العقد ان لا يركب غيره يركب
نفسه فلا العقد ولو كان المستاجر رفيقا في الركوب والارهاق واكرهيا
او اركبها اعنف فلا ضمان على المستاجر ولو اكرهى الحمل مائة من
الحديد فحمل مائة من القطر او التبن او بالعكس او الحمل مائة من
من الحنطة فحمل مائة من الشعير او بالعكس ضمن ولو اكرهى عشرة اقفر
من الحنطة فحمل عشرة من الشعير لم يضمن ويعلمه يضمن ولو اكرهى ليركب
بالشرح فركب بلا شيء او عكسه ضمن ولو اكرهى ليحمل بالاكاف فحمل بالشرح
ضمن وبالعكس فلا الا ان يكون انقل وقس على هذه الشباه ولو اكرهى
دابة الحمل مقدار سقيا فحمل وكان زائدا فان كان عقدا ما يقع بين
الكيلين او الوزنين فلا عبء به وان كان اكثر زيادة كان المشروط
عشرة اصع والمحمل احدى عشرة فان كان المستاجر باليد سواء كانت
التلف بالحمل وبسبب آخر وحمله بنفسه لزمه اجرة المثل للزيادة والقيمة
بتأما ان تلفت وانفرد المستاجر باليد سواء كان التلف بالحمل وبسبب

اخر وان لم ينفرد بل كان صاحبا معها لزم القسط ولو كان المستاجر وسكس
الى الموجر فحمله الموجر جاهلا بالخال وجب القسط وان كان عالما فلا
ضمان ولا اجرة للزائد وان كان الموجر وحده فلا اجرة ولا ضمان غلط
او تعدد حمل المستاجر او علم دابة كان الموجر وحده المستاجر فكما لو حمل الموجر
عالمًا وان كان اجنبي وحمل بلا اذن فعليه اجرة مثل الزيادة وحكم الضمانات
كما اذا حمل المستاجر وان كان اجنبي وحمل احد المتكاريين نظر عالم هو ام
جاهل ويقاس بمادة كذا ولو اختلف في اصل الزيادة او قدرها فالقول
للمتكرب يمينه ولو كان المحمول دون المشروط بقدر ما يقع بين الكيلين فلا عبء
به وان كان اكثر من ذلك فانه كالالموجر حقا بقدره من الاجرة ان حمل المستاجر
او علم وكانت الاجرة في الدابة وان كانت على العين فلا حظ ولو اكرهى
دابة فارتفعت دابة بغير اذن المالك ضمن نصف قيمتها ولو اكرهى اثنتان
فارتدت فيهما ثالث ضمن الثلث والحمامي كسائر الاجزاء ولو قال الطويل وغيره
ومن هذا الحمام ولم يستحفظ الحمامي بيا بيرا واستحفظ ولم يجب لم يلزم من
الحفظ ولو ضاعت فلا شيء عليه وان استحفظ فاجاب باجرة فاجير
وبغير اجرة فمودع ولو استاجر اجير الرعي دابة فلدان يرعى دواب النعام
مع دوابه اذا يقع فلدان في دوابه واستحوط المستوى بكما لو رعى في مبيع
او غرب او مخوف ضمن ولو دفع غزلا الى نساج ليشج وشرط ان لا يعمل
لغيره حتى يفرغ من شجته فعمل لغيره وامتنع الزمان فسر الكرياس والغزل
فلا يضمن لانه الاجير والتأخير لا يضمن ولو استأجر دابة للركوب ليحمل
فلا يجوز المزوج الا مع رفقة لا يطرؤ اليه التفرص في العادة كان المخوف موجودا



وقت الخروج او لم يكن واذا خرج مع الرفقة وتعرض المقطاع واخذوها فلا ضمان
ولو اراد الخروج بلا رفقة فلا منع للمالك لكن لو اتفق التعرض والاهنة ضمن
الا اذا كان الخروج بالاذن ولو التزم في الدقة حمل متاعه الى البلد وسلم عليه ان يسافر
مع رفقة منعه وان سافر وحده وقطع الطريق فعلى ما ذكرنا الا ان ولو سرق المتاع في
الطريق فان قصر في الحفظ ضمن والافلا ولو كان الطريق امنا والمجاهرة للمذاهب
والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع الى ان يتخلى ولا يجب نزع الملك
فان يرجع وسلمت الذابة من ذلك الخوف ولكن اصابها اخراي ضمن لان من صار متقدما
لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون التلف من تلك الجهة ولو كان الطريق مخوفا في الاول
فانه علم المكري واجازة لرجوع مع قيام الخوف ولا ضمان وان جعل فوجها
ولو استأجر ذابة للعمل الى موضع فسلم الحمل الى الموجه فذهب وفي الحال صار
الطريق مخوفا لم يجر له الداهية بل يضمنه عند امين فان وجد ورثه الى المنقول
عنه ضمن ولا اجرة اصلا وان لم يجد امين ارثه الى المنقول عند ولا قسط ما عمل
من المستثنى ولو اخرج الثوب من الدوا او جدة الصبغ وحوارته ضمن ولو بقى عمل
على يد طفل الى اداع فجاء به فقال الراعي دع يدك مع الدواب ثم ساق الراعي
الدواب فصار معها وهكذا يضمن ويأخذ من الصبي لا يدخل في ضمانه
ولو اعتمد صاحب الطاهون على رجل في حفظ ما فيها فلم يحفظه على العادة
حتى سرق الطهين ضمن المالك ويرجع على المعتد ولو دفع المخطئ الى طمان فغاب
الطمان وترك ابيه فيها وسرق الطهين فان كان الاجير امينا لم يضمن الطمان
لانه العادة جرت بالاستئابة في المجاهرة وسر جارية فيها بخلاف الوديع
قال الفقهاء في المتساوي ولو قام الحامي واخلف من ينظره لم يضمن للعادة

216 ولو دفع ذابة الماخز لحفظها مع الدواب ولم يترك في الحفظ فقصت الذابة
من شركه او سرق لم يضمن ان كان الشريك امينا لا يضيع ولو سقطت مشاة
فلم يذبحها الراعي حتى ماتت لم يضمن لان المالك لم يأذن ولو علم الراعي بالقرابة
انها لا يثبت غالبا فيجوز له النجس ولا يضمن ولو استأجر ذابة الى بلد ذهابا
ورجوعا فقصت الذابة هناك ولم يمكنه ردها فتركها عند حاكم او امين
او امين وفسخ وصفت المدة لم يجب الا نصف اجرتها ولا يجب عليه الرد ولو استأجر
عبد اليه لشرائه فهل يعبه ولم يمكنه الباقي لشدة يرده او مطر حتى مضى الشهر
وجب جميع الاجرة لانه لا دخل في نقصه فلو كان لو هلك المزرع بافد ولو استأجر
رجلا ليحمل كتابا الى موضع ويرجع بالجواب فلما بلغ مات هو والمكتوب اليه
او غاب فله نصف الاجرة ولو استأجر شخصا لينهب الى بلد ويستاع
له فذهب ولم يجد فله اجرة الداهية فقط ولو استأجر حافوا شرا
واعلق بابي شهرين ضمن المستر للشهر الاول واجرة المثل الثاني ولو جاء ابتداء
واقفل على بيت رجل بالقبض لم يلزمه الكرى ولو استأجر عبدا عشرة ايام
فستعمله كما يستعمل المالك ويتركه بالليل في اوقات الراحة قال صاحب
التمهيد في الفتاوى لكن لو استعمله لم يجب زيادة اجرة ولو دخل نصف
لنوار العمل وجب ارضه ولو استأجر رجلا ليعمل مدة كان زمن الطيارة و
الصلوات المفروضة والرواتب مستثنى ولا ينقص من الاجرة شيء ولا فرق
بين الجمعية وغيرها ويجب على الماجير ترك العمل للصلوة فان لم يتركه المكري
يعصى ولا اجرة للزيادة ولو استأجر رجلا مطلقا فان كان ذلك من عمل النصارى
يتركه بالليل للاستراحة وان كان من عمل الليل كالحراسة يتركه بالنهار

ولو استأجره للقيام على ضيعته قام ليلا ونهارا على المعتاد ولو
استأجر رجلا ليحمل انعاما الى بلد يبيعها هناك وقال ان قل العلف
في الطريق فبيعها ببلدة اقل العلف ووجد من يشتر بها بما عتبت
فلم يبيع ومضى ضمن الانعام واستحق من الاجرة بقدر ما مضى على امره
دون ما خالف ولو قال احمل هذه الزق الى موضع كذا انكبة انكسر
وكان في ذلك اليوم وحل فزلفت رجلا وتخرق الزق وانصب ما فيه
لم يضمن ولو سقط الزق من ظهره فان انبت به الحمل لم يضمن والنا فيه لم
دفع وقرا من متاع الحمل الى موضع فحمل على الدابة وانكسر لم يضمن وسقطت
الاجرة ولو استأجر رجلا فخرج ظهره بحمل رقيق وركوب رقيق وسرى
الى النفس لم يضمن وان تعدى في الحمل والركوب وسرى ومات ضمن الصل
ان انفرد باليد سواء مات قبل الرد او بعد ولو كان له رجل حماران ولاخر
ثلثة فاستأجر صاحبه الثلثة اجيرا لحفظ حميره وقال الاخر ادفع حمارك
الى هذا ليحفظها فدفعت وهرب الاجير وذهب بحماريه فلا ضمان على صاحب
الثلثة ولو استأجر رجلا ليركب الى موضع ويرجع عند اذ هب واقام هناك
عند او رجع في الثالث ركبا وقد اسقط الجنين فالجاء في اليوم الاول والثاني
كان امانة وفي الثالث مضمونا وكان الواجب تسليمه الى هاكم الموضع فاذا لم يفعل
وجب اجرة مثل الثالث وضمان الجنين ان اسقط فيه ولو استأجر عبد العمل
معلوم ولم يثبت في اي بلد يعمل فذهب بدينه ببلد العقد الى اخر فابتغى العبد
ضمنه مع الاجرة ولو استأجر ليقبل الطعام الى القهواء ليسر ولا يفسد فترك
حتى فسد ضمن ولو استأجر رجلا للمجداد او ليعمل في بئر او معدن فسقط من الشجرة

او انذار المعدن او البئر ومات فلا ضمان ولو سلم عبده الى المعلم وسوّغ
له من التاديب ما سوّغ الشرع فلم يتعد من سؤفه ضمن ولو اذن في
الضرب الغفيف فارتسم من سؤمه ولم يتعد ضمن الضارب ولو اباح دمه
جرح قتله كفر لم يضمن **كذلك** لو دفع يوما الى خياط طرحة فخططها
فخاطه قباء او لينصغر فستوره ثم اختلفا فقال الاجير هكذا امرتني
وقال المالك بل قميصا او احر صدق يمينه ان ما اذن في القباء و
السواد ولا حاجة الى التعرض للقيصر والحرة ولا اهل بيت اجرة
اذا اهلك المالك ولزم ارش النقصان نقص وهو ما بين قيمته صحيحا
ومقطوعا وقيمتها ما بين قيمته مقطوعا ثم نصا
ومقطوعا قباء ولو قال الخياط ان كان هذا الثوب يكفيني
فاقطع فقطع فلم يكفه لزمه الارش ولو قال اهلك يميني فقال انك
قال اقطع فقطع فلم يكفه لم يضمن ولو اختلف المكارين في قديم
الاجرة او المدة او الملققة او المستأجر هل هو بيت او جميع الدار
تحالفا وتفاخرا وعلى المستأجر اجرة مثل استوفى حتى لو سكن جميع
الدار وجب اجرة مثل ذلك جميعا وان سكن بيتا وجب اجرة مثل
ذلك البيت فحب ولو قال الدافع دفعته اليك ودعيت او عاريت
فقال بل رهنا او هبة فالقول للدافع بيمينه ولو ركب في سفينة
ثم قال للمستأجر استأجرتني بدينهم لحفظ سقائنا فقال بل حملتك
بلك او اقام كل ثمنية تعارضنا والقول للمالك بيمينه ولو اقام
احدهما بينة قضى له ولو قال المالك نسجت على سدي الحمي

واكثر المستاجر صدق الحاكم بيمينه فان حلف او صدق المستاجر
 وكان السدي مثل الحمدة دقتر وغلظا ووزقا والثوب بينهما نصفان
 وان كان السدي منا والحمدة منا ونصف من فحسان لصاحب
 السدي ونفسه انما سدر الحاكم ولو كان احدهما غلظ فيكون
 الثوب بينهما على قيمة غزلهما لا على الموزنة ولا اجرة الحاكم
 ولو قال الحاكم سيجت على سداك لحمدة فلان قبل تولد ويكون
 فلان شركا ولا اجرة للحاكم ولو خطب الحرجل وخدمه مدة
 فقال الخاطب وقني الكري وقال الرجل تترعت فان عمل له على بدل
 كتره يج ابنته فلما اجرة مثله والا فلا اجرة له ولو دفع ثوبا الى صبيغ
 ليصبغه او الى قصا ليقصه او خياطين ليجطروا وجلس بين يدي خلاقا
 ليرأسه او دلالا ليدكره لم يجز ما ذكر اجرة لغيره ولا لغيره ففعل فلا اجرة
 كما لو قال الطغفاني طعمه والثوب امانه بحكم التبرع لا باجارة صحيحة ولا فاسدة
 قال الامام في النهاية والغزالي في البسيط والتفسير في الموضح العادة تفسير
 اللفظ المحمل في العقود وفاقا فان لم يجز لفظا اصلا ففي اقامة العرف الغالب
 مقام اللفظ التردد المذكور في البيع والاصح المنع ولو قال خطب لي باجرة
 فقال لا اريد اجرة منك وخطب فلا اجرة له ولو قال علمته بالاجرة وقال
 المالك ثجانا صدق بيمينه ولو جلس في سفينة بغير اذن صاحبه وشاركه في
 لزمته الاجرة وان جلس بالاذن بلا ذكر اجرة فلا اجرة ولو دخل الحمام
 ولم يجز ذكر اجرة لزمته **نكيب** على العبد البالغ فحان نفسه وعلى
 حيد كملكته منه ومن تعلم الفاحش كما يجب ملكته من صلاته ومن تعلم

اركانها وعليه التولية بينه وبين كسبه لقوة الختان وتعلم الفاتحة و
 الصلوة واركنا ولو استأجر انسان قطعتين من الارض مدة معلومة للزراعة
 واراد القسمة تراضيا جائز واجبارا فلا ولو شرط صاحب الحمام في اجارته ودخول
 نفسه فان قال اجرتك شرايك او بازاء بان ادخل كل يوم او اسبوع او شهر
 كذا افعله بكذا انحل ثم وجد ناقضا وكان المستاجر معه فلم يجز كمال الاجرة
 وان لم يكن المستاجر معه حلف لم يجز على يده ما اخذه شيئا ولا الاجرة بكذا اليه
 ولو استأجر مزرعا لثلاثة اشهر اذرع من الكرياس فاشترى مزرعا او نا
 فلا اجرة اصلا **فصل** لا ينسخ الاجارة بالاعذار ولا
 يثبت الخيار من يملكها اذا استأجر دابة ليسا فريدا من المستاجر
 او هانوتا الخوف في يد الموهكت الدابة او حاما فتعد بالوقود او
 كان العذر للموخر بان مرض وعجز عن الخروج مع الدابة او كرى دابته
 ولم يكن متاهلا ففاهل ولو اكرى ارضا للزراعة فملك الزرع
 باقة من سيل او جراد او جرادا ومطر ونحوها فلا خيار ولا غلط شيء
 من الاجرة كما لو اكرى هانوتا للزراعة فاهرق بئر او اذا ظهر في المستاجر نقص
 يتفاوت به الاجرة يثبت الخيار سواء كان موجودا عند العقد او القبط
 او هادئا في يد المستاجر وذلك لمريض العبد والدابة وعرجها وانقطاع
 ماء البئر وتغيره يثبت يمنع الشرب او الوضوء وانقطاع شرب الارض وانكسار
 دعائم الدار واعوجاجها واندام بعض جهدها الكف بادر المكري واصح
 سقط الخيار ثم ان ظهر العيب قبل مضي المدة من المثل اجرة ونسخ فلا
 شيء عليه وان اجاز اجاز بالكل وان ظهر في المدة فلم ينسخ في الماضية

مرة فان كان شرط مجهولا فلا ولو قال للمستاجر ان هذه الدابة لك

والباقي فقط وان فسخ فالحكم بما في الفسخ والانساخ بالتلف و
 الاند ام وسيا في وانه اجاز فقليله الاجرة بتمامها هذه في العينة فلو
 كانت الاجارة في المدة ووجد بالذات ائرا والعبد عيبا فلا فسخ بل يبدل
 كما مر ولو عيب المستاجر المأجر يثبت له الخيار ولو استاجر اجير ليعمل
 فقيس عيبا لا يؤثر في العمل كالبرص فان كان العمل مقالا لا يوافي الفسخ منه
 كالرعي فلا خيار وان كان مقالا يوافي كالحمدية فلا خيار ولو عيب المستاجر
 او ابق او نذر الدابة وكانت الاجارة على الدابة ابدل فانه امتنع
 الموجه استوجر عليه وله كانت على العتق او عصب الدار المستأجرة
 خير المكري فان اختار الفسخ فلا فسخ في الماضي والمستقبل وان اجاز
 وقد استأجر مدة معلومة ومضت انقضت واسترد الاجرة والواجب
 على الغاصب للمالك ومن المستاجر ولو عاد الحيد في المدة فلا الاستفاء
 في الباقي والواجب للمالك وسقط قسط الفائت من الاجرة من المستاجر
 في صورتين ولو كانت الاجارة لعم معلوم في المدة فلو استقلا لم يمت
 قدر عليه ولو بادر الى الانتزاع بلا تعطل منفعته على المستاجر سقط
 خياره ولو اقر الموجه بالمغضوب للغاصب او لغيره قبل في الرتب
 ولا يبطل حق المستاجر من المنفعة والموجه فخاصة الغاصب قطعا وهل
 للمستاجر فيه الخلا والمقدم في خاصة المرفق في كتاب الرهن
 وليس للمودع والمستعير الخاصة ولو استأجر دكانا للتجارة فطوب
 ليصادر فلا خيار له وان منع فسلط من السكني فلا خيار له
 يثبت له المانع على المالك ولو اجر مالا ثم هو والمستاجر فلا فسخ

ولا انفساخ

ولا انفساخ ولو اجر نفسه ثم مات انفسخ ولو اجر المتولي او الواقف
 او الحاكم الوقت ثم مات هو والمستاجر فلا فسخ ولا انفساخ ولو اجر
 البطن المأجل حيث اجاز له الاجارة ثم مات انفسخت واجرة المدة الباقية
 للبطن الثاني ولو اجر الولي مال الطفل او نفسه مدة لا يبلغ فيها بالسنة
 فاحتمل في المائنة فلا فسخ ولا انفساخ ولا يجوز للولي اجارة نفسه او مال
 مدة تزيد على بلوغه بالسنة ولو اجر بطلت الزيادة سواء كان ابا او جدا
 او غيرها ولو اجر مال المجنون مدة فاذا مات في اثنائها فهو كبلوغ الصبي
 بالاحتلام ولو اجر عبده ثم اعتقه نقد ولا خيار للعبد ولا رجوع له
 على السيد باجرة ما بعد العتق ونفقة في بيت المال في تلك المدة ولو اجر
 ام ولد او مدبرة ثم مات في المدة انفسخت ولو تلفت الدابة المقيمة او
 الاجير المعتبر او اندمت الدار او هدمت فان قبل الفقير او بعده او قبل
 مضى من اجرة الفسخ العقد وان كان في المائنة انفسخ في الباقي وخير
 في الماضي فان فسخ لزمه اجرة المثل لا المسمى وان اجاز لزم قسط الماضي
 من المسمى والتوزيع على قيمة المنفعة لاعلم الزمان فلو كانت مدة الاجارة
 سنة ومضى نصفها واجرة المثل فيه ضعف الباقي وجب للمسا المسمى
 وبالعكس وجب ثلثه ولا فرق بين ان يكون التلف باقة سماوية او
 بفعل المستاجر وتعطل الرعي لا تقطاع الماء او الحمام للخلل في الابنية
 او لانقطاع الماء في البير ونحوه كاندك الدار ولو استأجر قناة فانقطع
 ماءها انفسخت ولو انقطع خير ولو استأجر طاهونتين مقابلتين

فانفق الماء وبقي ما يدور **فصل** احديهما لزم اجرة اكثرها اجرة ولو باع المشتري
من المساجر صم ولا يفسخ الاجارة ولا مرجوع بشيء من الاجرة ولو فسخ البيع
بسبب بقاء الاجارة ولو فسخ الاجارة او تلفت العين رجع المساجر باجرة
بقية المدة ولو باعد من غير المساجر صم باع باذن راد ونزول يفسخ الاجارة
ونفعته للمساجر الى انقضاء ومدة الاجارة وخير المشتري ان يحصل
فان علم فلا ولا اجرة له لتلك المدة كما لو حصل واجاز ولو فسخ او انقضت
بسبب شفعة المدة الباقية للبايع ولو تقابلا الاجارة فهي للبايع
واذا انقضت رجع باجرة المدة الباقية ويصح هذه المساجر والرصينة
بدر المساجر وغيره **تكملة** ولو اكترى محلا او هرب بها وكانت الاجارة
على اليد منه اكترى الحاكم من مالها فان لم يجد اقترض عليه من المساجر او غيره ولا
لا يجوز ان يكل الاكترى الى المساجر فان تعدد خير بين الفسخ والامضاء
فان فسخ فالاجرة في ذمته وان اجاز فله المطالبة واذا اعد بالملتزم فان كانت
اجارة عين فله الفسخ ان قدر بان زمن وان قدر بالعمل وان هرب وترك
للمال فان تبرع بالانفاق فدال والاراجع الحاكم لينفق عليها وعلى
القائم بامرهما من مالها وجده والاقترض عليه وسلم الى المساجر لينفق
ان وثق به والا فالى ثقة ولو اذن في الانفاق ليرجع جائزا
كما لو اقترض منه ودفع اليه ولو اختلفا في قدر ما انفق صدق المنفق
بيمينه اذا ادعى نفقة مندر في العادة ولو انفق بغير اذن الحاكم مع امكان
المراجعة لم يرجع وان لم يكن حاكم فلما ذكرنا في عامل المساقاة ولو كان
حاكم وعسر ابيات الواقعة عنده فكما لو لم يكن حاكم وهي انفق بلا مراجعة

فصل الحاكم وبقيت الرجوع فلو اختلفا في قدر صدق الجمال
لو اكترى دارا او دابة مدة وقبضا وامسكها حتى انقضت استقرت
الاجرة استقر بها او لم يفسخ ولو انشفع بعد ذلك ضمن العين والمنفعة للعقب
مع المستقر ولو كانت مقدرة بالعمل للركوب الى موضع او الحمل وقبضا و
امسكها حتى مضت مدة يمكن المسير اليه استقرت سواء كان الخلف لغير
كفر الطريق وعدم الرفقة او لم يكن ولو خرج ضمن الدابة ولا خيار بهذا
السبب للمساجر ولا للموجر ولا فرق بين اجارة العين والدابة وقد سلم
دابة بالوصف المشروط ويستقر في الفاسك اجرة المشكك بما يستقر به المستقر
في الصحبة سواء كان المستقر اكثر او اقل ولو اجر الحر نفسه مدة لعمل وسلم نفسه
ولم يستعمل او التزم عملا المساجر حتى مضت المدة ومضت مدة فكلت
فيما ذكركم العمل او التزم ذمته عملا وسلم نفسه مدة امكان ذلك العمل ولم يستعمل
او التزم عملا في المدة وسلم عبده فلم يستعمل او اذن لعبده حتى التزم في ذمته
وسلم نفسه استقرت الاجرة ولو اكترى عبدا مدة ولم يسلمها حتى مضت انقضت
ام لا ولو امسكها بعض المدة انقضت فيه لافي الباقي وللمكترى الخيار ولا يبدل
زمان بزمان اخر بعده ولو كانت مقدرة بالعمل للركوب الى موضع او الحمل ولم يسلمها
حتى مضت ما يمكن فيه المضي اليها واستاجر خياط الخياطة ثوب واضمعت
الخياطة حتى مضى زمنها مستقلا بها لفرع منها لم يفسخ ولا خيار للمساجر
ولو كانت في الرفقة ولم يسلم حتى مضت مدة يمكن فيها تحصيل تلك المنفعة
فلا فسخ ولا انقضاء ولو استاجر دابة للركوب الى موضع معين مركبا اليه

سيرة هذا بل سيمها الى وكيل المالك هناك فان لم يكن هناك فالحق
المالك فان لم يكن فالحق اصين ان لم يرد الاقامة ثم والنا في حفظها بنفسه
وان لم يرد الاقامة ولم يجد امينا استصحبها الى حيث ذهب فان تركها ضمن
واذا اجاز لرد الرد لم يجز لرد الركوب بل سير فيها او يقودها الا ان لا ينقاد
الا بالركوب ويحذر ولو استعار للركوب فلد الركوب في الرد لان الرد لازم
في الاستعارة ولو استأجر دابة الى موضع فجاوزه لزمه مستقي واجرة مثل زاد و
ودخلت في ضمانه من وقت المجاوزة بالاقصى القيمة ان انفرد باليد ولا يبرر بالعود
الى ذلك الموضع وان كان صاحبا معها فان تلفت بعد ما نزل سألها الى المالك
فلا ضمان وان تلفت حال ركوبه بالوقوع في بهر ونحوه ضمن القيمة بتمامها
وان لم يحدث سبب ظاهر لم يلزمه الكل بل قسط التوزيع على المسافتين
ولو اقام في المقصد قدر ما يزول القبط ثم خرج لغير اذن المالك ضمن الكل ولو
استأجر لركوب ويعود فلا يلزمه بما جاوزه اجرة المثل لكن يضمنها لاجرا حيا
الى غير ما كذا ولا يجوز ان يركبها بعد المجاوزة بجميع الطريق ما جعل بل يركبها
تدريعا مضافة الرجوع ثم ان قدر او لا مدة مقامه في المقصد قد اكره الا
فان لم يرد علو مدة المسافر من استغنى بها في الرجوع وان مرادت حسب الزيادة
عليه ولو دفع ثوبا ليقتصره ثم استرجعه فقال لم اقصر فقال لا اريد قصارك فزاد
فلم يفعل وتلف عنده ضمنه ان يقع عقد صحيح وان لم يتلف وقصر فلا اجرة
ولو استأجر دابة للحمل من موضع الى داره يوما الى الليل فركبها في عودته
فعطيت ضمن ولو ترك العامل في المزارعة السقي عامدا ضمن ولو دفع غرضا الى
نشابح يتبع ثوبا طول عشرة اذ رجوع في عرض معلوم فجاء بالشرب وطول

احد عشر فلا اجرة له وان جاء وطول عشرة فان كان طول السدي عشرة
استحو من الاجرة بقدره وان كان تسعة فلا ولو استأجر لبناء درجة فتمت
فرغ منها انهدمت فذلك قد يكون لفساد الآلات وقد يكون لفساد العمل
فالرجوع الى اهل المعرفة فان قالوا لا اثر قابله للعمل المحكم وهو المقصر لزمه ضمان
ما تلف ولو استأجر بهيمة للحمل متاع ثم اراد في الطريق بيعه والرجوع وطلب
رد بعض الاجرة فليس له ذلك بل يحمله مثلدر الى مقصد يساوي ويد ولو استأجر
ابنه البالغ شيئا يعمل مثله ليسقط نفقته عن نفسه وينفق عليه من اجرة تد
جاز ولو استأجر لركوبه لركوبه خطأ او يكتب بالعربية فكتب بالعجمية
او بالعكس فلا اجرة له وعليه نقصان الكاغذ ولو اشترى عبدا واستخدمه مدة
او اجرة ثم قام العبد بمينة ان البايع اعترض وحكم القاضي بغير رجوع العبد
على المشتري باجرة مثل ما استعمل وانما يرجع اذا ادعى ان كان جاهلا بالمرتبة او
كانت بنية غايية او شهد الشهود حسبه ولم يعلم هو فانه علم لم يرجع الا ان
يكون مكرها على العمل ولا يرجع المشتري على العبد بما انفق عليه **خاتمة**
اذا ارادت الاجارة على عين شخص بشرط ان يقوم بنفسه فليس له ان يقيم
غيره مقامه وان اقام فلا اجرة له ولا للثاني ان علم وان جعل فلا اجرة
على الاول واذا وردت علو فتمت فلا يتعيف القيام عليه ولا قامة الغير
مقامه ولو قال الزمتك مثلك لشيء ثوب صبغته كذا اعلم ان تشيخ بنفسك
بطل العقد **كتاب المعاملة** ولها اركان **الركن الاول** الصيغة
وهي كل لفظ تدل على الماذن في العمل يجوز يلزم ثم الاذن او خفض
ولا يشترط القبول لفظا وان كان معينا فلور ابقا او طالا بغير اذن

مالك او باذنه نزلها التزام فلا شيء له ولو قال لزيد ان ردت فلديك دينار
او ردة فلديك دينار ردة عمر فلا شيء له ولا لزيد ولو ردت غلام زيد استحق
ولو ردة وكيد او مكاتبه فلا شيء لولد هـ منهم لان النسيئة لما تجرب
فيما ولو قال من ردة فلديك افر دمن لم يبلغه النكاح ولم يستحق وان اعتقد
ان مثل هذا العمل ملزم لا يحيط ولو قال ان ردة زيد فلديك افر دة زيد جاهلا
باذنه لم يستحق ولو التزم غير المالك وقال من ردة عبد فلان فلديك افر دة استحق
الرد على القابل ولو قال كاذبا في قوله قال فلان من ردة عبد فلديك افر دة استحق
الرد فرة فلا يستحق الرد على المالك ولا على القابل ولو كان صادقا فان كان
متن يعتمد قوله استحق على المالك والافكان والاخير فلا يستحق على احد ولو
شهد المخبر على المالك بالاذن وكان عدلا لم يقبل **الركن الثاني** في التعامل
وشرطها التكليف والطلاق والنصف فلا يصح التزام الصبي والمجنون والسقيفة
ولا شيء للمراة عليهم ولو ردة العبي او التسفيه استحق اجرة المثل المستحق وردة
المجنون والتسفيه كره الجاهل بالنداء **الركن الثالث** العمل وهو كل عمل
فيه كلفة من ردة اب او اوصال او حج او خياطة او تعليم علم او حرف
او اخبار فيه عرض وغير ذلك فلو قال من ردة اجماع مالي فلديك افر دة من
المال في يده فان كان عبد ايضا استحق وان كان دراهم او دنانير فلا
فلو قال من ردة لي على مالي فانه لم يملك من المال في يده لم يستحق وان دل
غيره استحق ولو قال من ردة لقطعي فلديك دينار او من ردة لها فلديك دينار
ولم يكن جدي جدي وردة استحق الدينار وما شرط في عمل الاجارة شرط في
عمل الجعالة غير كونه معلوما وان قال من اخبرني بك فلديك افر دة صاحب

الدينار يب لم يستحق المخبر شيئا وقال الفقهاء ان كان له عرض استحق وان لم يكن
فلا وهذا هو الذي اوردته الراجح في الكبير وشرط ان يكون في الاخبار
نقب والمخبر صادقا **الركن الرابع** الجعل وشرطه ان كان معينا بشرط البيع
وان كان في الدين من شرط الثمن ولو قال من ردة عبد فلديك ثوب
او دابة او ارضية او اعطيت شيئا قدمت واستحق اجرة المثل وكذا ان
جعل الجعل خرا او خنزيرا او مغصوبا ولو قال من ردة فلديك نصف ولو قال
من ردة فلديك سلبه او شيئا يدر فانه كان معلوما او وصفا بما يفيد العلم
استحق المشروط والا فاجر المثل ولو قال من ردة من يلد لك افر دة دينار
فر دة من نصف الطريق استحق النصف ومن ثمة استحق الثلث ومن كان العبد
ابعد غير المعين فلا شيء للزيادة ولو ردة من المقيين وراعي المالك في نصف
الطريق فدفع اليه فلديك النصف ولو قال من ردة لي عبد فلديك افر دة
اها فلديك النصف استحق قيمتها او اخلف ولو قال ان ردت ثمة عبدتين
فلديك افر دة اهداها استحق الرجوع ولو قال من ردة عبد فلديك دينار
فاشرك جماعة في الرد فالدينار لم يملك على عدد الرؤس كما قال هذه الجماعة
وردة ولو قال لزيد ان ردت فلديك دينار فرة فهو وغيره فلا شيء لك
الغير والجعل بتمامه لزيد ان قصد الغير مقاومته مجانا او يعوض الزم زيدا
وان قصد المالك او قصدهما او عاون مطلقا فلزيد نصف الجعل ولو قال
الواحد ان ردت ارضيك فرة فللمال نصف الدينار وللمال اخر نصف
اجر المثل **فصل** الجعالة جائزة يفسخ بفسخ اهداها وجنونه
واغنامه وموته ولا شيء لما عمل بعد موت المالك ولا اثر للفسخ بعد تمام العمل

ولو فسح قبل مقاصده فانه فسح العامل فلا شيء له وان فسح المالك لزمه اجرة المثل
ولو عمل بعد الفسخ عالمابه فلا شيء له وجب هذا فله اجرة المثل الى العلم والتمام
ويجزى الزيادة والنقصان قبل الشروع وبعد فلو قال مائة مائة مائة فله عشرة
ثم قال مائة مائة فله خمسة او بالعكس فالاعتبار بالآخر نعم ولو لم يعلم الاخير
حتى علم رجع الى اجرة المثل والتعبير في الانشاء يوجب اجرة المثل ويتوقف
لزوم المثل على تمام العمل ولو شرط تعجيل بطلت ولو رده الى دار المالك
فان قبل التسليم او هرب او غصب او ترك العامل او ترك العامل ورجع
بنفسه فلا شيء له ولو خاف نصف الثوب فاحرق او تركه او بني بغض المايط
فاندم او تركه فلا شيء له واذا رده فلا يملك الجبس للاستيفاء والمجمل
ولو قال ان علمت هذا الصبي او ان اعلمتني القرآن فلك كذا ان علمت البعض
واستغنى من الباقي او كان الصبي يلبس لا يتعلم فلا شيء له كما لو طلب العبد
فلم يجده ولو مات المتعلم في اثناء التعليم استحق اجرة ما علم وان منع
ابوه من التعلم فلم تعلم اجر المثل للمعلم ولو قال المالك ما شرطت المثل او شرطت
في عبد اخر او ما سمعت بل عاد بنفسه او قال العبد عدت بنفسى وانكر
العامل فالقول للمالك بيمينه وعلى العامل البيينة ولو اختلفا في قدر المشر وط
او جنسه تعالفا وللعامل اجرة المثل وكذا لو قال شرطت علوة عبد بن وقال
بل على واحد ولو قال بيع عبدى هذا او املك كذا او كذا عشرة فان كان العمل
مضبوطا مقدرا فاجاز وان احتاج الى رد غير مضبوط فجعل الرد بيد العامل
على المأخوذ امانته ولو رفع يده عن رجله وضمها النقص مدة الرد
تبرع ولو كان رجلا في نادير ونحوها فرض اهداها او غشي عليه وعجزت

المير وجب على الاخر المقام معه الا ان يخاف على نفسه فانه مات وجب
اخذ ما له وايصاله الى الورثة ان كان نقيدا ولا ضمان ان لم يأخذ
قال صاحب الروضة في الفتاوى ولو كان في حبس السلطان او متغزى ظلما
فبدل ما لا يملك في خلاصة جاز وهو جعله مباحا لارثته محرمة
ولو عمل لغيره عملا من غير استيجار ولا جعل له فذبح اليه ما لا على ظن
وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يعلم او لا ان لا يجب عليه المثل
ثم القبول هبة لوارث الدافع ان يهبه منه ولو علم ان لا يجب عليه المثل
فدفعه اليه هدية حل وان علم **كتاب احياء الموات** الاراضي
التي ليست بمجورة ولا عمرت من قبل ان كانت في دار الاسلام فلامسلم مملكتا
بالا حياء وسواء اذن الامام او لم ياذن ولو احيها الناحي لم يملك وان اذن
الامام وللمن في الاصطيات والاحتطاب والاحتشاش في دار الاسلام والمستامن
كالدعي والحربي ممنوع من الكل ولو كانت عامرة في الحال فان عرف مالكها في ليل
او لوارثه وان لم يعرفه فانه كانت عامرة عامرة اسلامية فتحكمها حكم الاموال
الصائغة للامام حفظها الى ظهور المالك او بيعها وحفظ ثمنها واستقرضه
عليه بيت المال او اقطاعها من اهل المصالح والاقطاع شرط في احيائها
وقاضي البيعة كالامام وبيان الاموال الصائغة يأتي في كتاب اللقطة
وبيان اهل المصالح في كتاب الفقي والقسيمة ان شاء الله تعالى وان كانت
عمارة جاهلية فكالموت وان لم يعرف انها اسلامية او جاهلية فكلاستلا
والبقاء الموقوفة كالا ملاك لا يملك بالا حياء فان غريب واشتب
مستحقوها كالا ملاك ولا يملك الخربة وان كانت في دار الكفر فان كانت

معوية فوكسا براموالم ولما دخل للاهيا وفيها وان كانت موافا فملكها
الكفار بالاهيا وولك المسلمون ان لم يمنعهم الكفار واذا استولينا
عليهم فمهرم فملك الموت والغنائم اهو باهيا وارتفع اقسا
واهل الخسر باهيا والخسر ولواستولينا الجلائم فالامام اهو باهيا
لاهل الفيء وان لم يعرف سببها يضعها الامام فيفريشها من المسلمين وعلى
النظر لم ولو كانت عامرة من قبل عامرة في الحال وعرف ما كذا فكل المعجزة
وان لم يعرف فكل الموت وبيع الضاري في دار الاسلام لا تملك بالاهيا
واذا اتفانوا نصير فينا والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون
كالبغداد وبصرة واسلم اهلبا عليها كالمدينة واليمن او فتح عنوة كخيبر
وسواد العراق او صلحا على ان يكون الرقبة لنا وهم يسكنونها بخير
وان فتح على ان يكون الرقبة لهم فلو انما لموات دار الحرب ولو غلب الكفار
على بلدة يسكنها المسلمون كطرس والمصيص لا نصير دار حرب وحررم
المعجزة لا يملك بالاهيا ولانه ملك ما كذا المعجزة وان يصح بيعه وهذا
كبيع شرب الارض بدونها والحررم المواضع القريبة المحتاج التمام الانقاذ
كالطريق ومسابل الماء ومجراة فخرم القرية النادي وملعب الصبيات
ومركز الخيل ومناخ الابل ومطرح الرماد والسماد والكناسات والمرعي
القريب دون البعيد والمحتطب كالمري وحررم الله الدار في الموت
المعز ومطرح التراب والرماد والسماد والنباح والكناسات وحررم البير
موقف الشانج وموضع الدواب ومترد البهيمة ومصب الماء ومجمع
لسقي الماشية والزرع وحررم القناة قدر لو حفرت لنقص الماء ها

او خيف منه النار وانكباس وخيف بصلابة الارض وزها وندا وملك كور
في حررم الاملاك مفروض فيما اذا كان الملك محفوقا بالموات او منافا له من
بعض الجاني قالد ارا الملاصقة للدور لا حررم لها وكل واحد من الملاك
يقر في ملكه على العادة ولا ضمان ان انقضى الى تلف نعم لو قد يضمن
ولو اتخذ دارة المحفوفة بالمساكن حاما او اصطبلا او طاهونزا او هانوت
في صف البرازين او القطارين هانوت حداد او قصار هان اذا احتاط
واحكم الجدران ولو فعل ماء الغالب منه الخلل في حيطان الجار منع وان لم يمنع
ضمن المتوكد وذلك كالدق العنيف في دار بحيث يترج منه الحيطات
وكيس الماء في ملكه بحيث ينشتر منه الندوة الى حيطان الجار ولو حفرت
بجنب جدار الجار يرايدهم منه الاضرار به او طرح في اصلها يطر الشرجين
منع ولو اتخذ دارة مديقة او هانوت من حجرة هي لا يقاد لم يمنع وكذا لو
طال البناء ومنع الشمس والبر والريح منه ولو حفرت في ملكه يبر بالوغر وقد
بنا ما و بير جارة او حفرت في الماء قد هب ما و بير جارة او تنقي جدار
فانندم لم يضمن فلا منع نعم لو خالف العادة في بعة البير او في قربان من
الجدار او كانت الارض رطوة تنهار اذا لم تطوق لم يطوها ضمن وموات الحرم
يملك بالاهيا ولا يملك اراضي عريات ومنه وفرد لفد كالطرق ومصلى
العبد خارج البلد **فصل** الشارع في الاهيا ما لم يمتد
متجرا وكذا اذا علم علامة للمعارة من نصب حجار وغر خشبات وجمع تراب
وغريها وهو اهو بد من غيره وكذا اوارش من بعد ولو اهيا غيره ملكه وان
كان ظالمين ولو اعرض المتجر فغيره الاهيا ولو فوضه الى غيره صار اهو



ولو عشت طائر في ملكه او قتل خيل في ارضه او وقع ثلج او ما مباح فيها
فاخذته غيره ملكه وعصر ما لدخول بلا اذن المالك الا ان يضطر ولو باع ما يحجر
او اجر او ذهب بطل ولو احياء المشتري او المتأجر او المتدب ملكه
ولدا ستراد ما بدل ولا قطع الا امام مدخل في الموات وبصير المقطع لراحم
به وهو كالتحجر في كل ما ذكر ولا يقطع الا لمن يقدر على الاحياء ويقدر ما
يقدر كما لا يشجر الا لمن يقدر ويقدر ما يقدر والاحياء يختلف باختلاف
المقصود فان اراد المسكن اشترط لمحصل الملك التحويط بالدين او الاجرا او
الطين او الخشب او القصب وسقيف البعير ونصب الباب وان اراد زريبة
للداوب او حظيرة لتجفيف الثمار او جمع الحطب او العلف فيها اشترط
التحويط ونصب الباب والسقيف ولا نصب سقيف ونصب واجار من غير بناء
ولا حف خندق ولا التحويط في طرف ونصب الاجار والسقف في طرف وان اراد
مزرعة اشترط جمع التراب حولها او نصب قصب او حجر او شوك بحيث لا ينسبط
الماء اليها ولا يملك وهو الذي يسمى مزرعا وان يستويها بطم المنخفض وكسح المستعالي
وان يجرها وان يلبسها وان لم يتيسر الماء فلها بد من ذلك وان يرتب ما لها
يشق نهر او حفيرا وقناة ان لم يكن الماء وان كفها فلها وان يجسر الماء عنها
ان كانت من البطائح ولا اشترط التحويط ولا اجراء الماء حيث شرط الترتيب وكما
الزراعت كالسكوت في الدار والابواء في المواشي ولو تعدت سقوق الماء
اليها كارض الحبال هل يملك بالاحياء ما لصاحب الترتيب الى انه لا مدخل للاحياء
فيها رتبة قال الفقهاء وبني عليه انه اذا وجد شيء من ملك الاراضي في يد انسان
لم يحكم بملكه ولا يجوز بيعه واجارته ومن الاصحاب من قال يملك بالحر اشت

والشوك

والشوك يجمع التراب وهذا اما انقاره القاضي حسين وبدر قطع البعير
في التعليق وان اراد بستانا او كرا ما اشترط التحويط على ما لقينا من هذا
وحظيرة بالقصب او الشوك وربما تركوه كما في البصرة وقزوين فاعتبرت
عادتهم واكتفى بجمع التراب ولا بد من غرس الاشجار وتعليق الباب حيث
اعتيد والقول في سقوت الماء كما في المزرعة وان اراد حفر البئر للملك اشترط
الوصول الى الماء وان تطوى اذ كانت الارض غواصة وان اراد حفر القناة
اشترط خروج الماء وجريانها وان اراد حفر نهر للملك فاذا انتهى رأسه
الى رأس النهر القديم ملكه وان لم يجر الماء فيه ولا يشترط قصد التملك فيما
لا يفعل للملك كالدائر والبتان وما يفعل للملك وغيره كالبحر في الموات
ان انضم اليه قصد التملك ملكه وان اطلق فوجها قال المتولي جرت عادة
اهل البادية والتأزيب في الصحراء بتنظيف الموضع من الحجارة والشوك
وتسويته لضرب الخيلام وبناء مغلط الدواب والمجنز فاذا فعلوا ذلك
فان قصدوا التملك ملكوا البقعة ولا يزول بالارتحال فان قصدوا
الارتفاق فهم اولى بها الى الرحلة وكان الرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحكي بقعة
لنفسه ولم يفعل وانما هي النقيع بالنوت لابل الصدقة ونعم الجزية وحمل
المجاهدين واما غير الرسول صلى الله عليه وسلم فليس للاحد مطلقا ولا الملائمة لانفسهم
ويجوز لنعم الجزية والصدقة والضوال ومواشي الضعفاء وغير الابعاد
في طلب النجدة وتحيل المجاهدين وجمي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقص ولا يملك
بالاحياء وجمي غيره ينقص بالمصلحة ويملك بالاحياء باذن الامام
واذا جمي حيث لا يجوز فهو على الاباحة من احياء ملكه **كلمة** اقطاع

للمعور تسمان اقطاع عليك واقطاع استغلا **الاول** ان يقطع الامام
 ملكا احياء بالاجار او الوكلاء او اشترى به او وكيله في الدقة فيملك
 للمقطع له بالقبول والقبض ابدى وقت بعمر المقطع له او جلوده وهو
 العمري ويستحق معاشا ولو اكره على احياء لم يملك ولو اكره الاجرة او النفع
 من الحرم فعلى ما مر في البيع والاملاك المتخلف عن السلاطين الماضية
 بالمولود او القتل لست عليك الامام القائم مقامهم بل لو رثتهم ان يتبنوا والمال
 فكل الاموال الضاربة ولا يجوز اقطاع اراضي الفقيه تملكها ولا اقطاع
 الاراضي التي اصطفاه الا ان لا يملك المال من فروع البلاد اما نحو الخس
 واما باستطابته نفوس الغافلين ولا اقطاع اراضي الخراج صلحا وفي
 اقطاع اراضي موات من المسلمين ولا وارث لهم وجهان يجوز اقطاع
 استغلا **الثاني** ان يقطع غلدا ارض الخراج فيملكها المقطع له بالقبض
 ويختص بها قبله فان اقطعها من اهل الهدايا بطل وكذا من اهل المعالي
 وان جاز ان يعطو موات الخراج ولو جعل لهم من موات الخراج شيئا جاز
 بشرطين ان يكون بما لا يقدّر قد وجد بسبب استباحته كالتأذين
 والامامة وغيرها وان يكون قد جعل المال وجب ليصح الحواله ويرى يخرج
 بذلك الشرطين عن حكم الاقطاع ويكون سببا وحواله لا اقطاعا
 وان اقطعها من القضاة او كتاب المدواوين جاز سنة واحدة وهما
 يجوز الزيادة عليها وجهان اصحهما المنع ان كان جزييا والجواز ان كان
 اجرة ولو اقطعها من المرتزقة جاز ونظر في الخراج فان كان جزييا فلا
 يجوز اقطاعه اكثر من سنة ثم اقطع بعد حلوله ولو مر صرح وقبله

وجهان وان كان اجرة فيجوز سنة واكثر ثم ان قد ربح سنين مثلا
 موعى شرطان احدهما ان يكون مرفق المقطع له معلوم القدر عند الامام
 والثاني ان يكون الخراج معلوما عند المقطع والمقطع له ولو ربح
 للمقطع في المدة ففي بقاء اقطاعه وجهان اصحهما البقاء ولو اقطع
 مدة هيوتة لكونه لو رثته بعد موته بطل لا خراج من الاقطاع الى
 التملك ولو اقطع مدة هيوتة ولم يجعل لو رثته بعد موته ففي
 الصحت قولان اصحهما الصحة ومتى صح و اراد الامام الاسترجاع
 جاز فيما بعد السنة التي هو فيها واما السنة التي هو فيها ان حل رزقه
 قبل حلول الخرج فلا استرجاع وان حل استرجاع الخراج قبل حلول الرزق
 فلما الاسترجاع حل ومتى قيد لم يختص بالغلل ولم يملكها بالقبض
 لكن لو كان ذا حق فيها حسب من حق فان كان مزايادة الزيادة وان كان
 ناقصا اختل النقص وان لم يكن ذا حق استرد منه الكل **فصل** يجوز
 الوقوف في الشوارع والجلوس للمعاطرة والحرفة وغيرهما باذن الامام ودون
 بشرط ان لا يضيّق على المارة والسائق احوقا المقطع له الخان يفارق ثلثا الحرفة
 او قاعا في موضع او باذلا حق لاخر ولو فارق علوان يعود يعود ومضى من
 المقطع عند معاملته بطل حقه ودون فلا ولو اقطع ظن الاعراض وعده لم يطل
 ولا يبطل حقه بالرجوع الى البيت في الليل وليس لغيره المزاحمة في اليوم الثاني
 وكذا الاسواق المقامة في كل اسبوع او شريعة اذا اتخذ فيها مقعدا كانت
 احوق به في التوبة لانه متى يجوز له ان عاج من جلس هناك واخرجه وليس
 للامام ملك ما فصل من الشارع لنفسه ولا لبيت المال والحوال الذي يقصد

كل يوم في موضع من السوق بطل حقن بالمفارقة ولو جلس في مسجد ليقرأ عليه
القرآن أو الحديث أو الفقه أو يستفتي فالحكم كما في مقاعد الاسواق ولا
مدخل لا قطاع الامام فيه وفي رحبته ولو جلس للصلاة فلا اختصاص له
في صلاة اخرى وهو احرى في الحاضرة فان خارقا لغيره كان بطلان حقن ويعد
كقضاء حاجته او يجدد وضوءه او عافا او اجابا بد داع ونحوه لم يبطل
وان جلس للبيع والشراء والحرفه منع قال القزالي في الاحياء ولو اتخذ المسجد
دكانا حتر فيه هزم ذلك ومنع قاتن من المباحات ما يباح بشرط القلة فان
كثر صار صغرة والمجالس لاسماع الحديث والوعظ كالمجالس للصلاة ولو جلس
الفقيه في موضع معين من المدرسته او المسجد حال قد ريس المدرسه دام اختصاره
والرابطات الممثلة السابق الى موضع منها صار احرى ولا يبطل حقن بالزوج
ليشترى طعاما ونحوه وكذا الحكم في المدارس والخانقاهات اذا انزلها من هو
من اهله سكن باذن الامام او دون ذلك لا شرط الواقف السكون باذن الناظر
من سكن بغير اذنه اخرج واذا سكف مدة ثم غاب اياما قليلا فنوا حقن
اذا اعاد وان طال غيبته على ان يفارق اذ اجاب الاول ايجاز والناظر كونه
في موضع من البيادير احرى وبما هو اليه قدر ما يحتاجون اليه لمرافقتهم
الحوان يرتحلوا ولا يزالون في الجادي الذي شرعوا اليه مواشيهم الا ان يكونوا
فيه وفاء باكل المرتفق بالمسجد والشارع اذا اطل مقامه لا يرجع واما
الربط الموقوفه فان عثرت الواقف مدة المقام فلا يزال عليها وان لم يعين
نظرا الى العرض الذي بنيت البقعة له وعمل على المقعد فيه والمدرسه الموقوفه
على طلبه العلم يمكن الاقامه فيها الى تمام غرضه فان ترك التعلم اخرج

٢٢١ وفي الخانقاهات لا يمكن هذه الضبط فلا يرجع وان طال مقام
رجل في بقعة موقوفه وخيف من مقامه اشتها رهابا واندراس
الوقف فللامام نقله منها والسلطان يمنع من قصد بما ليس له اهلا
من العلماء والفقهاء وادانته مع اهل المدن اهل المختلفه فيما يسوع الاحياء
فيه لم يمنع الا ان يجد تناقرا واذا تظاهر بالصلاح من استبطن ما سواه
ترك وان تظاهر بالعلم هتك **نفس** المعادن قسما **الاول**
الظاهره وهو التي بيد وجوهها ونظره بنفسه بلا عمل حقن شاهد وانما
المسعي والعمل التحصيل وقد يسهل وقد يلحق منه تعب وذلك كالنقطه واجار
الرحي والبرام والنورة والكبريت والقطران والقار والموميا والمالح الحلي
والمنفعة من الماء والكحل والخص الا ان يحتاج اطباؤها الى حفر وتحنه تراب
فانما يكون من الباطنه ولا مدخل للاقطاع في الظاهر ولا للتحجر ولا للاحياء
بل مشتركة بين الناس كالمياه الجارية والطاء والخطب والاكيدر ونحوها
ولو اقطع الامام لغيره غيبه او حطب اجتر او حشيش ناحيه او صيدها
او سمك نراو جواهره لم يختص به ولم يكن له منع الغير من الاخذ
لكن ما احذر المانع ملكه ولو ائتمن انسان وضاق النيل فالسابق اولي
الحان باخذ قدر حاجته بالعادة في اقاله ولا يتقدر بحاجه يوم او شهر
او سنة ولو كان يتبكر كل يوم او يبعث غلمانا متساويين لم يمنع ولو
قرب من الساحل بقعة لو حفرت بنع منها الماء والحمد ملحا وكذا لو
سبوا اليها الماء انجحد في من الباطنه لان المقصود ينظر بالعمل قال
الاكثر وت ومن حفرها وساق اليها الماء او بنع وانجحد ملكها ولم يرتفعه

الامام والغزالي والتفسير بل استلوا الاختصاص فقط وهو الحق لان الباطنة
لا تملك بالحفر والعمل والاطهار والاهياء مع العلم بان فيه معدنا على ما
هو ان قريبا قالوا والوجه ان يحمل الحفر على انه كان للاهياء والالهم فظهر
فظهر فيه الملمح **الثاني** الباطنة وهي التي كانت مسترة لا يظهر هوها بنفسه
بل بالعلم كالذهب والفضة والغير وزج والياقوت والعقيق والبدن خش
والصا ص والنحاس والحديد وحجره وسائر الجواهر الميثونية في طبقات الارض
اذا احتاج الى حفر وتختبئ تراب ولو كان الذهب والفضة والحديد
ظاهرا في الحجر شاهد فنوف الباطنة لانه لا يستخرج الا بالعمل ولو اظهر السيل
اقطاع الذهب والفضة والياقوت والغير وزج او اتي بها التحقت
بالظاهر فمن اذن هاهنا ملكا وملك الباطنة بالاهياء ولا يملك بالحفر
والعمل واخذ النيل وان ملك النيل به حتى لو اظهر انسان معدن ظاهر
بالعمل كالنفط وشبهه بغير اهياء لم يملكه لكنه اهو كالسابق الى الظاهر
بنفسه ولو اهي موانا فظهر فيه معدن باطن لم يعلم عند الاهياء وملك
ولا يصح بيعه كتراب المعدن مع النيل وان علم فلا يملكه ولو ملك معدنا
فقال لا افر اعلم فيه وما استخرجته فهو لك او اعمل واستخرج لنفسك ففعل
فالحاصل للامر قبل سيجو العامل اجرة المثل فيه وجهان قال في الروضة
اصحهما نعم لانه لم يتبرع بالعمل وان عمل بنفسه كعامل المساقاة حيث استحققت
الحديقة الملوثة وقال البغوي في التعليق والامام في النهاية والغزالي في
الوسيط واليسيط والتفسير في الموضع الاصح والمدة هب المنع وبر قطع الماوية
في الماوي والمماهي في المجموع والمنع والراجح في زيادة المقصاح لانه عمل

نفسه ولو قال والحاصل بيننا او استاجر منك بما يحصل فالحاصل للامر وعليه
اجرة المثل للعامل ويؤب من مسئلة المعدن ما اعتيد من دفع الماوية لاد الاجر
الى الموضع للمعدن بالارضاع والحضامة على ان يكون الولد له في
استحقاقه الاجرة وعدمه وقياس ما مضى في المقنن بالبيع القاسد
وفي اخر الاجارة انمن لا ير جعت بما انفق عليهم **فصل** في اقسام
الاول ما يقع من موضع لا يختص باحد ولا يصنع للماديين في
اخر اجبر واجرا فكالقراة ودجلة وبحيرة وسائر اودية العالم و
العيون في الجبال والمواد وسائر الامطار فان الناس فيها شرع لم يجر المنع
من الماهد المشرب والطهارة وغيرها والمحتاج للشراب والاستحمام واليهام
او لغيره من المحتاج للزرع والاشجار والمأخوذ منه في الماء او الخوص ملك
لاخذ واذا اراد قوم سقي ارضهم من مثل هذه الماوية فان في الكل سقي من
شاء ومضى شاء وان لم يف فان جرى في نهر غير معلوك سقي الماوية الى الكعبين
وزيادة بالمجاهدة ثم يرسل الى الثاني ثم الثاني الى الثالث ولو تنازع اثنان
ارضاهما متقابلا ان يمشيا وسما الا اقرع بينهما والمراد بالاول الاقرب الى المنع
وقيل **الثاني** السابق الى الاهياء ولا يكاد يوجد في كتب الهندية ولو سقي
الاول ثم احتاج الى السقي مرة اخرى قبل الوصول الى الثاني والثالث مكث
ولو اراد واحد اهياء ارض وسقيها من هذه النهر فان ضيق على الاخرين
منع والافلا ويجوز بناء الرعي عليه ان كان الموضع ملكا له او موانا ويصير ملكا
له بالبناء ولو كان بين الاراضي المملوكة ونهر الملاك لم يجر الا برضاع
وان جرى في نهر معلوك فالماوية على الاباحة وما لك الماوية اهو لا يجر

لشقي الارضين وكذا للشرب والاستعمال عند الجمهور ولو اراد ان يبنى
على النهر حرج فلا منع ولو اشترى ولا يجوز لغيره ان يحفر نورا فوق نهره ان ضيق
عليه وان لم يضيق فلا منع ولو اشترك جماعة في الحفر اشتركوا في الملك علي
قدر عملهم فان شربوا الشربة على قدر الملك من الارض فليكن عمل كل على
قدر ارضه وليس للماء على جسر الماء غير المفضل والمحال هذه بخلاف
ما اذا لم يكن النهر مملوكا ولو اقسمو الماء ونفسه فعلى ما سلك في ماء الفاء
المشتركة وليس لاحد منهم بناء قنطرة او حرج ولا نصب عملة عليه ولا غرس
شجرة على حافته الارضى الشراكا ولو كان لواحد رسم حرج عليه لم يعطل
واذا قسم الماء بين الشراكا مهاباة او بالسواقي او الكوي واراد واحد ان
ان يسقي بارضه لا يشرب لها منه لم يجز وكل ارض يمكن سقيها من هذه النهر
اذا رايها ساقية منه ولم يجد لها شربا منه وان لم يكن هناك ساقية فان
كان لها شرب من موضع اخر لم يجعل لها شربا من النهر وان لم يكن لها شرب كان
صاحبها شريكا لاهل النهر ولو كان النهر ينصب في اجرة مملوكا او غير مملوك
وهو النهر ارض مملوك ونوزع في الماء جعل بين صاحب الاجرة واصحاب
الارضى ولو صودف نهر يسقي من ارضون ولم يدركه محفور مملوك او محرق
حكم بان مملوك **الثاني** ما منع من موضع لا يختص باحد ولكن ظهر بضع
الادميين كما في البئر المحفورة في الحوات فان حفرت للمارة فمائها مشترك
والحافر كاحدهم ويجوز الاستقاء للشرب والزرع ولو اراد الحافر طمها
لم يمكن وان حفرت للارتفاق دون التملك فالحافر اولى بما فيها الى الارحام
وليس له منع الفاضل للشرب ولما منع للزرع مطلقا وللمواشي اذا لم يفضل

عن شربه وما شئت وزرعته وان حفرت للملك فلما لو حفرت في الملك ولو
حفرت مطلقا فلا اختصاص بالناس فيها سواء **الثالث** ما منع في الملك
بنفسه او بعمل وحفر فهو ملك لما ملك الارض ولا يخرج من ملكه بالخروج
منه ولا يجب بدال الفاضل عن حاجته للزرع ويجب بدال للمواشي
حجافا بشرط ان لا يحد المحتاج ماء اخر مباحا وان يكون هناك كلاه رعي
وان يكون الماء في مستقره وان يفضل من مواشيه وزرع وعمر او اشجاره وان
لا يتضرر بوزر والمواشي في زرع او غيره والقنوات كما لا باء الا ان حفرها
لمجرد الارتفاق لا يقع واذا اشترك المملكون في الحفر اشتركوا في الملك بحسب
العمل والارتفاق ولهم تسعة الماء ينصب خشبة فيها ثقب متساوية او متفاوتة
على حسب حقوقهم ولو اقسموها بالمهاياة جازر ولا يكاد يلزم لهم الرجوع متى شاء
ولو سقى زرعهم بماء مقصوب فالغلة لمصاحب البئر وعليه قيمة الماء ولو
استحل كان اطلب ولو اضرم فاما في حطب صباغ لم يكن له المنع من ناره الا
ان يضيئ عليه المكان ولو جمع ثم اضرم فلما منع لانه ملكه بالجمع نعم لو احتيج
اليه للبرد وتجفيف الثياب فلا منع ولا طلب عوض **كتاب الوقف**
ولما كان **الاول** الوقف وشرطه ان يكون مطلقا فاختار اهلا للبرع
ما كمال القرية فلا يصح من الصبي والمجنون والوفى في مالهما وقول المجور عليه
بالسفر والقلس وقول المستاجر والموصي له بالمنفعة مؤقتا او مؤبدا
الثاني الموقوف وشرطه ان يكون عينه معينة مملوكة قابلة للنقل
يحصل منها عين او منفعة سببا جريا فلا يصح وقف المنفعة المجردة ولا
وقف الجنين ولا احد عبدا ولا وقف ما لا يملك ولا وقف المرفقة

ولا وقف أم الولد والمكاتب والموقوف ولا وقف آلات الملاهي والكلب
المعلم ولا وقف الطعام ولا الأرايحون المشهورة وإن صحت إجازتها ولا وقف
الدراهم والدنانير ويصح وقف العقار والمنقول والشايح والمقنن والمراعي
والمصايد والعيون والأبار للماء والأشجار للثمار والبهائم لللبث والصوف
والوبر والبيض والأزراء والعبد والمهر والمجنش الصغار والأزواج والرجال
والعاق لغرض البسر والعلود ومن السفلى والعكر والمدبر والمعلوق عتق
بصفة وعقابه من السيد ووجود الصفة وبطل الوقف ولو استأجر للبنا
أو الغراس ثم وقف البنا أو الغراس أو المجر الأرض أو المستأجر البناء أو
الغراس أو المجر الأرض صح **وشرح** لا يصح في الأرض فقط ولو
موسر نصف عبد صح ولا سائر **الثالث** الموقوف عليه وإن كان شخصاً معيناً
أو جماعة معينين فالشرط أن يمكن تملكه فيصح على الداعي والمسجد والمدرس
والرباط ولا يصح على الخزي والرتة والجنيف إلا تبعاً ولا على العبد نفسه والوقف
عليه مطلقاً وقف على سيد ولا على البهيمة والوقف عليها مطلقاً لا يكون وقفاً
على ملكها ولا على علف الوحوش والطيور المباحة ولا على علف بهائم فلان أو قريب
كان أو لا على أحد الرعيلين أو المسجدين ولا وقف الإنسان على نفسه ولا وقف
على الفقراء بشرط أن يقضى منه ديوناً أو يأكل هو من ثماره أو ينتفع هو به ولو شرط
لنفسه التولية وشرط اجرة جاز وتنفيذ دين باجرة المثل ولو وقف على الفقراء
واقترع جاز له أكله واللوائف الانتفاع بما وقاه العامة كالصلوة في بقعة جعلها
مسجد أو شرب من بئر وقفها أو قراءة من كتاب وقف ولو كان الموقوف عليه
جهة فإن كانت معصية كعمارة الكنيسة والبسج وكتبة التورية والآنجيل

بطل وقف مسلم أو ذمي وإن لم يكن معصية فإن ظهر فيها القرينة كالوقف
على المساكين والمحتاج والمجاهدين والعلماء والمعلمين والمساجد والمدارس
والرباط والمناقهاات والقناطير صح وإن لم يظهر فإن كان على الأغنياء صح وإن
كان على الفساق والقطاع والشرار واليهود والنصارى بطل نعم بغير الظاهر وما
إذا قال وقف على الفساق وبين ما إذا قال وقف على هؤلاء الجماعة
أو على هؤلاء وهم فساق فإن الأوفى فاسد والثاني صحيح ولو وقف على قبيلة
لا ينحصر كالعلوية جاز لا اقتصار على طائفة منهم وعلى قبيلة ينحصر لهم نصيبهم
ويصح الوقف على الكفان الموقر وموئدة النفسانية والمخاريم وعلى شري الأواني
والظروف طفت تكسر عليه وعلى المفقدين وهم المستقلون بحصول الفقه مبتدئين منهم
وعلى الفقهاء ويدخل فيه من حصل شيئاً منه وإن قل وعلى الصوفية وهم
المستقلون بالعبادة في أغلب الأوقات المعرضون عن الدنيا ولا بد فيه من العدالة
وراء الحرفة والثروة وإن يكون في زبهم إلا أن يساكنهم في الرباط فيقوم مقام الزبي
ولا يشترط لبس المرقعة والصوف من يد شيخ ولا بأس بالموارنة والحنيا طرد وشبههما
أحياناً في الرباط ودور الخانوق ولا يقدح قدرته على الكسب ولا اشتغاله
بالوعظ والتدريس ولا أن يكون له من المال قدر ما يجب فيه الزكوة ولا ينبغي
دخله بجره ويصح الوقف على الأرقاء والموقوفين لسلطنة الكعبة
وخدمة قبر النبي صلى الله عليه وعلى علف الدواب في سبيل الله وعلى المومن التي يقع في فيه
كذلك من حجة السلطان ولو قال وقف هذه البقرة على الرباط أو المناقهاة أو
الزادية بطل ولو قال يشرب من ينسا من زرا أو ينفق من ينسدا عليه صح ولو
وقف على دار أو هانوت بطل إلا أن يقول وقف على هذه الدار على أن يأكل

نوائده طار قوها او وقفت على طار قويا او على الصاد والوارد فيصح كما
لو وقف على عمارة دار او موقوفه **الرابع** الصيغة فلو بني بناء على
هيئة مسجد واذن فيه وصلى لم يصير مسجدا الا ان يكون في موات وفويد
وزوال ملكه عن الاهدل بعد استقارها في البناء وقيل فلا ولو بني لبعضه
وترك لم يجبر على اتمامه ولو اذن في الدفن في ملكه ودفن لم يصير مقبرة
ولو قال وقف كذا على كذا او حيسة او سبلية او جعلته وقف او سبيلا
او ارض موقوفة او حيسة او محبة او سبلية او صدقة على فلان صدقة
محرمه او محبة او حيسة او موقوفة او صدقة لاتباع ولما يوجب
او صدقة على فلان ما حيي فاذا مات فعلى الفقراء فهو صحيح وقال
حرمة او ابد نراوداري محرمه اوه وثبة او صدقة على المساكين
او صدقة قننا عليهم قننا بصدقة يمينه ان اكرهت ولو قال المعين قصد قننا
عليك او قال الجماعة معين لم يكن وقفا وان نوي بانه ملكك محض ولو قال
جعلنا مسجدا او مسجدا شدي يصير مسجدا كما لو قال وقفنا على صلاة المهلين
ونوي ولو اتخذ ذمي مسجدا جائز ويجوز ان يجعله على مسجدا دون
السفر وبالعكس واذا كان الوقف على جهة عامة كالفقراء او على المسجد
والرباط وشبههما لم يشترط القبول ولو قال جعلت هذا للمسجد فهو
تمليك لا وقف فيشرط القبول متصلا بالايحاب ولو سكت ولم يقبل
اوردته بطل بخلاف القنن لا يرتد بازد ولو لم يكن اهلا للقبول
للمضرا والخنون قبل وليه وان وقف هو ولا يشترط قبول البطل الثاني
فمن بعدهم ويشترط عدم رددهم **فصل** للوقف شروط **الاول**

التاميد

التاميد وذلك بان يقف على من لا يتقصر كالفقراء والعلماء والمساكين
والفناطير والرباط وعلى من يتقصر ثم على من لا يتقصر كزيد ثم الفقراء فلو وقف
لفظا وقال وقف هذه اسنة او عشرة او مائة على ان يعود الي بعد هذا
بطل ولو وقف منها ويسمى منقطع الاخر بان قال وقف على اولاد حي
ولم يذكر المصروف بعد او قال وقف على زيد ثم على عقبه ولم يزد او قال وقف
على زيد ما عاش صح واذا انقضوا بقي وقفا ويصرف الى اقرب الناس رجعا
الى الواقف وقت الانقراض فيقدم ابن البنت على ابن الابن ويختص
بالفقراء منهم وكفى وجوبا او استحبنا بافوجهان اشبههما الاول وان لم
الاقارب وانقضوا بعد ذلك صرف الى الفقراء والمساكين ومنقطع الوسط
منقطع الاخر فلو وقف على معين ثم على مجهول ثم على الفقراء صرفه عند
الوسط الاقرب الواقف رجعا ثم الى الفقراء **الثاني** التجيز فلو علق لفظا
وقال اذا مر اسر المشرا وقدم فلان فقد وقف كذا او ضمنا ويسمى منقطع
الاول بان قال وقف على من سيولد لي او على مسجد يبنى ثم على الفقراء
او على ولدي وللا ولد له ثم على الفقراء او على نفسي او ام ولدي ثم على
الفقراء فسد ولو وقف على وارث في مرض الموت ثم على الفقراء ورد باقي
الورثة فهو منقطع الاول وكذا الوقف على معين ثم على الفقراء فسد
المعين ولو قال وقف على مسجد كذا او على كل مسجد يبنى في تلك المدة صح
عليه وعلى ما يبنى بعده تبعا ولو قال وقف على هذه العروة وبها مسجد فان
بني عليه مسجد فهو وقف عليه صح ولو قال فان بني عليه رباط فهو وقف عليه
فيكون فيه التفصيل الذي سبق في الموقف على الرباط الموجود **الثالث**

المزموم فلو وقف بشرط الخيار او ان يبيعه او يرجع متى شاء بطل الوقف
 ولو وقف بشرط لنفسه او لاجنبي ان يحرم من شيء او يزيد من شيء او يقدم
 او يؤخر بطل الوقف ولو شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة فآخر عشر سنين مثلاً
 او لا يؤجر الا سنة او سنتين او اكثر اتبع شرطه ولو شرط ان لا يؤجر اكثر
 من سنة فآخر عشر سنين مثلاً في عشر عقود كل عقد سنة باجرة مثل تلك
 السنة من شخص صححت الاجازات كلها ولو جعل دار مسجد او ارضه مقبرة
 او داره مدرسة او رباطاً فكل واحد ان يصلى ويكف في المسجد
 ويدفن في المقبرة ويسكن في المدرسة بشرط الاهلية ونيل الرباط ولا فرق
 بين الواقف وغيره ولو شرط اختصاص المسجد بصحاب الحديث وهم الفقهاء
 الشافعية او بصحاب الرأي وهم الحنفية او بطائفة اخرى معلومين او شرط
 في المدرسة او الرباط او المقبرة الاختصاص بطائفة ائمة وليس لغيرهم المراجعة
 وقيل **ل** لا يختص في المسجد قال المتولي وينفسد الوقف ولو
 وقف مطلقاً ثم خصص لم يختص وفقاً **الرابع** بيان المصروفات فلو قصر على
 قولر وقفت كذا او وقفت على من شاء وبطل ولو وقف على من هلين
 ثم على المساكين ومات اهدى فانصيب لصاحبه ولو قال جعلت دارى
 خانقاه او خانقاه الغزاة لم تقرو ففها ولو قال جعلت هذه الدار للمسجد
 او سلم دار الى قيم المسجد وقال هذه الدار فتكونا يتر في المليك ولو قال
 اذا مت فاعطوا الف درهم من مالي للمسجد او قل اري للمسجد فهو وصيته
 له ولو قال وقفت دارى على زيد وعلى الفقراء كان كاهدهم ولو وقف
 على مسجد او رباط معين ولم يترك المرفق ان خرب صح وهو مقطع الاخر

لكن هنا يصرف الى مسجد او رباط آخر لا تدارق المحرم الوقف ولو قال وقفت
 هذه اعلوان بطعم المساكين على رأس قبرى بطل ولو قال رأس قبرى الى وهو ميت
 صح ولو قال وقفت على فقراء اولادى ولا فقير في اولاده بطل وان كان فيه فقير صح
 ومن اقر بعد صري اليه ولو قال وقفت على عمارة المسجد ولم يعين المسجد
 بطل ولو قال وقفت على الناس او على الخلق بطل ولو دفع مالا الى قيم
 المسجد ليصرفه في عمارة هازلة الاسترداد قبل الانفاذ ولو قال اقامت
 اخر هوانى الى كذا او امر وابى مسجد كذا الزم من الثلث ولو وقف على
 ولده وولد ولده في المرض فالنصف الذي وقفه على ولد ولده وقف
 صحيح والنصف الاخر وصية للموارث والمجدة في الوقف على نفسه
 ان يهب الشيء من غيره ويقبضه اياه او يبيعه من يمتن ما ويقبضه ثم يقف
 المذهب او المشتري عليه **فصل** شروط الواقف من الترتيب والتشريك
 وغيرهما من عية فلو قال وقفت على اولادى واولاد اولادى وان زاد ما شاء سلوا
 او بطناً بعد بطن فلا ترتيب بل يجعل على التميم ويجب التسوية في المقدار بين
 الكل من الذكور والانات والاولاد والاهفاد ولو قال على اولادى ثم على اولاد
 اولادى ثم على اولاد اولاد اولادى ما شاء سلوا او على اولادى واولاد اولادى
 على ان يبداء منهم بالاعلى او على ان لا حق كبطن وثم من فوقهم فهو للترتيب
 ابد اولادى والى البطن الثاني ما بقي من الاول اهد ولا الى الثالث ما بقي
 من الثاني اهد ولو قال فماتت ففصيه الى ولده اتبع شرطه ولو قال وقفت
 على اولادى ثم على اولاد اولادى واولاد اولادى لادى فهو للترتيب
 بين الاول ومن دونهم وللجميع بين من دونهم ولو قال على اولادى واولاد

اولادي ثم علي اولاد اولادي فتو المشركي والجمع اول للترتيب ثانيا
ولو وقف علي الاولاد لم يدخل اللاحق وعلو اولاد الاولاد لم يدخل اولاد اولاد
الاولاد وهكذا ابد الا اذا لم يوجد الدخول فيخرج علي الخارج ولو وقف علي
البنين والبنات دخل المشكل ولو وقف علي اهل البيت لم يدخل المشكل ولو وقف
علي بني تميم دخل نساهم وعلي بني زيد لم يدخل ولو قال وقف علي ذرية او عقب
او نسلي دخل اولاد البنين والبنات قريتهم وبعيدهم ولو قال علي عشرة في ذرية
كقول علي قرايتي ولو قال علي اولاد بني او اقارب او اقرب الناس الي فعلي ما سئل
في الوصية ولو وقف علي مولاه وليس له الا المعتق او العتق فالوقف عليه
وان وجد جميعا فان عتق او شتر فذلك وان اطلق فسد الوقف وقيل
يصح ويقسم بينهما ويجب رعاية شرط الواقف في المقدار وصفات المستحقين
وزمن الاستحقاق فلو وقف علي اولاده بشرط التسوية او تفضل الذكر
علي الانثى او بالعكس او علي العلماء بشرط كونهم علي ملة هب فلان او علي الفقراء بشرط
الغربة او الشيعة اتبع شرطه ولو قال علي بنو الفقراء او بنات الارامل لم يستحق
العتي منهم والمزوجة منهم واذا عاهد فقير او صار خلية استحق ولو قال علي
المقيم في البلد من اولادي لم يستحق المستقل واذا عاهد استحق ولو شرط صرقة غلة السنة
الاولى الحرق وغلة الثانية الى اخره وهكذا ابد اتبع ولو وقف علي نسية الرابع
علي ان مومات منهم ولر عقب فنصيب لعقبه ومومات وللعقب لر فنصيب
سائر ارباب الوقف ثم مات اهدم عرابين واخر عن ابنين وثالث وللعقب
لر فنصيب للرابع وابن الاول وابن الثاني بالتسوية ولو قال وقف علي اولادي
واذا انقرضوا علي اولادهم فاذا مات واحد من الاولاد لم ينقل نصيبه الى اولاده

بل الى اخره واخوانه ولو قال وقف علي سكان موضع كذا انقاب بعضهم منه
ولم يبع داره بقي حقه والصفة المقدمة علي الجمل المعطوفة بالواو كوقفت
علي محاييج اولادي واحفادي واخوتي او بنتم ترجع الي الكل ان انفصل الكلام يستحق
للمتصف بها منهم الحالي وان انفصل فيرجع الي ما قبل الانفصال والصفة
المتأخرة عن الجمل المعطوفة والاستثناء عنها يرجع الي الكل ايضا ان عطف بالواو
وانفصل الكلام يستحق المتصف بها منهم لا الحالي ولا الفاسق منهم لو وقف علي اولادي
واحفادي واخوتي المحاييج منهم او الا ان يفسق واحد منهم والمعطوفة بتم
والمنفصلة ترجع الي الاخرة كوقفت علي اولادي ثم احفادي ثم اخوتي المحاييج
منهم او الا ان يفسق واحد منهم والمحتاج من يجوز له اخذ الزكوة والفا
المباشر للمكينة او المصرة علي الصغيرة **الوقف** الوقف لازم في
الحال وان اضاف الى دير الجبوة ستمه او لم يسلمه قضى بمر قاض او لم يقض
فيمنع الرجوع والتصرفات القادحة في غرض الوقف كالبيع والهبة والرض
ورقية الوقف ملك الله تعالى وان كان علي معين وفوائد الموقف ملك
للموقوف عليه يتصرف فيها بما شاء لكن يبد منها اولاد بعامة سواء بشرط
الواقف او لم بشرط فان كان شجرة ملك ثمارها واعضاها التي يقدار قطعها
كالخلاف وان كان بهيمة ملك صوفها ووبرها ولبنها ونتاجها الحادث
بعد الوقف والحمل الموجود كمالا ثم هذا اذا اطلق او شرط القوايد له ولو وقفها
علي ركوب اشياء او عمل ولم بشرط لدر الدار والنسل فهما للواقف ولو وقف
فحلا للنساء لم يجز استعماله في الحرائر والحمل والركوب وغيرها ولا يجوز بيع
المالك والموقوف وان خرج عن انتفاع كاشق والزمن الموقوف الا اذا كانت

بحيث يقطع بموت فدينج للضرورة وفعل الحاكم بالمصلحة فيه أو يشتري بثمنه
بهيئة من جنسه والموقوف عليه استيفاء المنافع المتحققة بنفسه أو بغيره أجرة
أو أجرة واللاجرة ملك له هذا إذا اطلق فلو قال وقفت دار لي سكنها
من يعلم الصبان فلم يعلم ان يسكنها وليس لها سكنها غيرها بأجرة أو دنسها
ولو كان الوقف مطلقا وقال اسكنها وقال الناظر بل اكرها واصرف اجرتها
الى عمارتها فله الاكراه ولو كان الموقوف جارية فله مهرها بالنكاح أو النسيئة
وولدها بالنكاح أو الشفاح وقيمتها ان ولدت بالبسنت لانه حر متولد
ولدها الواقف أو غيره ويجوز تزويج الموقوفة ويزوجهما السلطان أو صا
دون بآذن الموقوف عليه والموقوف بآذن السلطان أو الواقف بآذنهما
ونفقة الموقوف من حيث شرط الواقف فان لم يدر في كسبه وبذل
منافعه فان لم يكن أو مرض أو من أو لم ينف بها ففي بيت المال كالحرم المعسر العاجز
عن الكسب فان لم يكن بيت المال كفي زماننا في ديارنا فاعلم الموقوف عليه
ومؤنته تحبزه كنفقة ونفقة العقار الموقوف من حيث شرط فان لم يشترط
فمن غلته فان لم يكن لم يجز عمارته ولو قيل الموقوف ولم يتعلق بقصاص
فان قيل لا يجزي لزومه قيمته ويشتري الحاكم أو المتولي عبدا ويقف
فان يوجد فبعض عبده ولا يجوز شري بغيره ^{جارية} بقيمتها ولا شري عبدا بقيمتها
وان قيل الواقف أو الموقوف عليه فكا الإلهي وان يتعلق بقصاص
استوفاه الحاكم وحكم اروش الاطراف والحنابات حكم القيمة في كل ما ذكر فلو هبت
الموقوف حنابة موجهة للقصاص واقصت فانت الوقف وان عفى على مال
اكانت موجهة له لم يتعلق ببقية وعلى الواقف ان يهد يد باقل الامر

من قيمته والارش وتكر الحنابة منه كالمكرها من المستولدة ولومات الموقوفات
الوقف ولو كانت شجرة فحقت أو انقلعت بقيت وقفا فلا تنازع بل يجوز
ان امكن استيفاء منفعة منها مع بقائها وان لم يمكن فقصر ملكا له من ماله
الذاتية الموقوفة ما كوله أو غيرها كخفاف الشجرة وثمر المسجد اذ ابلت ونخاست
اهشأ به في البحر واستار الكعبة اذا لم يبق فيها منفعة ولا مجال ودار الهند
والمشرقة على الاندلس وجد عند المشرق على الانكسار ببيع وقصر فقيمتها
في مصالح المسجد والكعبة وكذا الجدة المتكسرة اذا لم يصلح لمشي سوى الاحراق
وان امكن ان يتخذ منه الواح يجتهد الحاكم ويستعمل فيها هو اقرب الى
مقصود الواقف ولو كان في المسجد حشيش لا قيمة له ولا يحتاج اليه جاز
طرحه ولو اندم المسجد أو خرب المحلة حوله وتفرق الناس وتعطل المسجد
لم يعد ملكا ولا يجوز بيعه ثم ان امن على نقضه لم ينقض وان خيف عليه
نقض وحفظ وان راي الحاكم ان يعمر مسجدا به جاز ولا يجوز صرفه الى عمارة
نوع آخر من بيرو أو حوض أو رباط أو قنطرة وكذا البير الموقوفة اذا خرب
نقضت نقضها الى بئر آخر أو حوض لا الى مسجد ويراعي عرض الواقف ما امكن
وكذا الرباط الموقوفة اذا خيف على نقضه ينقل الى رباط آخر ولا يبرف
الى نوع آخر الا ان لا يوجد فرق للجنس وهذا اذا كان النقض موقفا
فاما اذا استرأه الناظر للمسجد أو هب منه وقيل الناظر ولم يقف
جاز بيعه قطعا ولو خرب المسجد ولدا واقفا نص في المسجد آخر وكذا
لو كان للرباط وخرب ولو وقف على قنطرة واخرى الوادي وتعطلت
واحتجج الى الاخرى جاز النقل اليه ولو خرب الموقوف على مسجد

وثم فاضل غلته بدي منه بعمارة وكنت الواحطاط الى العارة ولم يكفها
 ذلك فاذا حصل مال كثير غلته اعد قدر لو خرب اعيدت بعمارة
 ويشتر بالازايد ما للمسجد فيه زيادة غلته **فصل**
 التولية في الاصل للواقف ثم شرطها الواقف له ولو مات لم يشتر فللمحاكم
 وان كان علي معين وشرط التكليف والامانة والكفاية وان كان
 واقفا ولو كان متصفا بها فاختل بعضها انزل ولا يعود ولما ينعى بعود القنفه
 الا اذا كان توليته شرطا للوقف وظيفته الاجارة وتحصيل الربح وقسمته
 وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط ولو رسم له بعضا من هذه
 لم يتعد عند مجزاة ينصب واحدا لبعض الامور واخر لبعضها ولو نصب
 اشيت لم يستقل اهداها ولو شرط للمتولي شيئا من الربح جاز وان كان ذلك
 اجرة عمله ولو لم يذكر شيئا لم يستحق شيئا ولو شرط له غير الغلته اجرة عمله
 ثم غلته يبطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه اجرة لم تبطل واقرض مال
 الوقف كاقراض مال الصبي والواقف غر المتولي ونصب غيره الا اذا وقف
 بشرط ان يكون التولية لفلان او وقف مدرسته ثم قال العالم قوضت
 اليك تدريسها واذ هب ودرس فيها كان له بقدره بغيره ولو غرل
 المتولي حال انشاء الوقف نفسه فليس للواقف نصب غيره بل ينصب الحاكم
 متوليا ولو شرط التولية للارشد من احفاده فكان الارشد من احفاد البناء
 فنوا تناظر ولا يبدل بعد موت الواقف منهوبه ولو جعل الواقف التولية لفلان
 من بنيه واستمرت على واحد ثم حدث فيه افضل منه لم ينتقل اليه ولو جعل
 الواقف لكل بطن من الموقوف عليهم الاجارة فلم ذلك وكان ذلك تولية منه

اليهم وان كان فيه طفل قام وليه مقامه ولو اجر المتولي الوقف قادت الاجرة
 في المدة او ظهر طالب بالزيادة لم يثاثر ولو زاد معاند فلا نظر اليه بحال واذا
 اندرس شرط الواقف ولم يعرف مقدار الاستحقاق او كيفية الترتيب بين
 المستحقين قسمت الغلة بينهم بالتقوية ولو اختلف في شرط الواقف فان
 حبا رجع اليه والا فالى وارثه والا فالى من يتولاه من جهة وان لم يكن
 ولا يئنه جعلت بينهم بالتقوية ان كان في ايديهم ولا يئد لاهد وان كان في
 يد بعضهم صدق بينهم ولو لم يعرف الموقوف عليهم صرفا الى اقرب الناس الى الواقف ثم
 الى الفقراء والمساكين ولو وقف على عمارة المسجد لم يجز صرفه الى النفس والنزويق
 والامام والمؤذن والدهن والنقطة والحصير والبيادير وغيره لو صرف
 ويجوز ترفير اجرة القيمة منه وشري وسلم ومكاسر ومساحي والتجصيص الذي
 فيه احكام المسجد وبناء منارة ومظلة فتح المطر من بابها لم ينصرف المارة وكذا
 الصرف الى عمر الاجزاء والاجر واللبن والاساطين والى اجرة من ينقل الكسامة
 ولو وقف على مصلحة المسجد لم يجز النفس والنزويق ويجوز شري الحصير والى اوى
 والفرش والدهن والنقطة والحطب حيث اتيه والصرف الى الامام والمؤذن
 والموقوف على الحبش والشفق لا ينصرف الى الحصير وبالعكس والموقوف على
 اهداها لا ينصرف الى اللبرد وبالعكس والوقف على المسجد مطلقا كالوقف على
 عمارة لكن يجوز صرفه الى الامام والمؤذن والى بناء منارة قطعها ولو وقف
 على النفس والنزويق بطل واذا قال المتولي انفقته كذا اقبل قوله بيمينه
 ان اهتمل وانتمه الحاكم وبغير عين ان لم يهتمل وبيمينه ان لم يحتمل ولا يجوز
 قسمة الموقوف بحيث لا يجوز بيعه ويجوز ماله ياتر ولا يجوز تغيير الوقف

عنه سنة فلا يجعل الدار سبانا ولا حيا ما ولا بالعكس ولا يبنى في
الارض الموقوفة ولا يتخذها سبانا الا اذا جعل الواقف الى المتولي
ما يرى المصلحة ولو فعل كان متعديا وفي فتاوى الفقهاء انه يجوز جعل
حافوت القضاة من الخبز من وقال في الشرح الكبير وكأنه اقل تغيير
النوع دون الجنس ولا يجوز جعله كان المسجد مسجدا ولو وقف في قرية
على قوم جاز احداهن مسجد ومقبرة وسقاية فيها ولو هدم الدار او
السبانا ظالم اخذ منه الضمان وبني ولو اندمعت استغلت بالاجارة
فبني بها او يضر فيها خيانة ثم يبنى من تحتها ويجوز ان يأذن الامام المتولي
في الاقتراض والانفاق من مال نفسه على العارة بشرط الرجوع وليس له دون
اذنه وقيل قوله في الاستدانة مادام قوما اذا الغر لم يقبل ولو تلف الموقوف
في يد الموقوف عليه بلا تعد لم يضمن وتعد ضمن واستعماله في غير ما وقف له
تعد ولو وقف على دهن السراج الفقراء لم يختص بفقراء بل بالوقف ولو وقف
على دهن السراج للمسجد جاز وضعه في جميع الليل اذا انفتح به منتفع
كمصل ونائم وغيرها ولو لم يكن فيه احد لم يجر **قيد نيب** ولو اجرها نوبا
من رجل واخذ الاجرة منه سنتين فاذا في اخوان ذلك وقف عليه قد عواه
يتوجب على من فيه دون من اخذ الاجرة ولو اندست المقبرة ولم يبق
اثرها لم يجر للامام اجارتهما للزراعة وعلتها الى المصالح ولو وقف
دارا بها نوبا على مسجد ثم وقف شيئا اخر يرد ذلك الوقف على ان
ينقص الاول لما في ذلك صلاح المسجد ففي زيادة المفتاح للزجاجي
ان الاول والثاني يكونان وقفاً عليه ولو كان ارضها ما كان غائب

ولم يدبر اي هو جاز للامام اجارتهما اذا ايسر عن رجوعه ولو باع دارا فاذا في ابنه
على المشتري بان البائع كان وقفاً عليها وعلى اولادها واقام بينة بطل البيع ولو اقام
المشتري بينة على اقرار المالك بانها كانت ملكا لابي هين باعها وشم اطفال من
اولاد الاولاد سمعت وطلبت دعواه الوقفية في نصيبه دون نصيب الاطفال وليس
له ان يدعي نصيب اولاده لان يخرج في اقراره عن كون نصيبه في نصيب الحكم قوما ليدعي لهم
ويقدم البينة عنهم ويجوز ان ينصب المقر ليدعي ولو ادعي المقر حمله بالوقف وقت
الاقرار صدق بيمينه ولو ادعي على رجل بان هذه الدار التي في يدي وقف
ابي علي وعلى اولادي واقام بينة فقيل لكم مات ابيك فقال منذ ستين
عشر سنة فقيل للشهود ولم مات ابيك قالوا منذ خمس وعشرين سنة فاختلما فيما
في التاريخ لا يبطل الشهادة ولو قال الشهود في الشهادة وقفها ابوه منذ ستين
عشر سنة ثم سئل منه فقال مات ابي منذ خمس وعشرين سنة بطلت شهادتهم ولو قال
رجل للشهود واشهدوا بانني جميع ما علي املك على كذا او لم يجد شيئا من ذلك
كان الجميع وقفا ولا يضر سكونه عن ذكر الحدود ولا جهل الشهود بها وقدر
سند الشهود بما سمعوا ثبت الوقف **كتاب البيرة** وهي تملكك بلا عوض
فان كان المذهب محتاجا فنصديق وان نقل الموهوب الى المذهب بنفسه او بغيره
اعظاما له واكراما لا لغيره فنديد وامتيازها من البيرة والصدق بالحق ولو وقع
شيء الى شخص واختلف في قصده فانه تلفظ حال البعث بالاهداء او اللقار او
الامانة او غيرها فالحكم للفظ وان لم يلفظ فالحكم لقصده ويصدق بيمينه فيه
انه كان له عليه شيء والا فالبعوث اليه ولو دفع اليه ولم يبعث قال قول الله ارفع
وقد مضى الاجارة ولو قال الميعوث اليه ارسله هدية وقال الرسول بل ودعيت

صدق يمينه قال فقال في الفناوي لو جئز ابنته بائنة لم نصر
ملكها لباد وبنا الصيغة والقبط والقبول قول في انه لم يملكها اياها
ان اذنته وفي فتاوي القاضى حسين ان تزوج ابنته من رجل وبعثها الى داره
مع المباد فان قال هذا اجهاز بنتي فهو ملكها وان لم يقل وعانت فاللهوى للزوج
انما اجهاز ابنته ولم فيها ميراث وادعى الابانها اعارة منها صدق يمينه فالحاصل
ان التميز بمجرده ليس بملكك وفاقا ومع اللفظ فملكك لكن قول الاب هذا اجهاز
ابنتي اقرار بالقليل وليس بملكك ولو غفلت ابنته واتخذ دعوى وحملت الدايا اليه
ولم يسم اصحابها الاب والابن فهي للاب ولو مات ابوه فبعت ابنته ثوبا ليكفنه
فيه فان كان الميت مقرر بترك بترك يمينه لفقه او ورع لم يملك الوارث
وليس له ما كد بترك يمينه في غزوه ولو فعل لزمه ردّه الى مالكه وللبنت اركان
الاول العاقدان وشروطهما كشرط البائع والمشتري **الثاني** الصيغة
وهي الايجاب من الواهب كوهبتك كذا او ملكتك او اعطيتك او تحملك
او اهدتك وصدققت منك والقبول من المتب باللفظ متصلا كما تنبت
او تملك او قبلت او رضيت او اجبت وينفقد بالاجاب والاستيجاب
ولا ينفقد معلقا ولا مؤقنا الا في العري والرمي ويتا بد ولو وهب
من ابنته شيئا بشرط انه اذا احتاج اليه وكان قد انفق مخرج بمثل او قيمته
بطلت ولا يشترط الصيغة في المديون بل يكفي البعث او النقل من المهدى
والقبض من المدي اليه صبيبا او عبدا باذنه ولو قال للرسول ضعها عندي
فوضعتها في القبط والصدق كالمديون ولا فرق بين الاطعمتها
وغيرها ولو كان المتب المهدى اليه صبيبا او مجنوننا قبل له والبر ولو كان

الواهب اباه او جدّه تولي الطريق ويشترط مضي من بيتي فيه القبض
ولو كان الواهب وصيا او قننا او اباه وهو فاسق قبل له الحكم او ما دون
ولو وهب من عبد غيره اجبر قبوله ولو قبل السيد دون بطلت ولو اتي
العبد لم يجبر ولو غرس اشجارا وقال عند الغرس اغرسها لابني لم يقر للابن
ولم يكن اقرارا بخلا وما لو قال اشترتها لابني او لفلان فانه يكون
اقرارا ولو قال جعلتها للابن وقبل صارت له ولو قال لابنة الصغر وهبتها
منك بطل اللجب ولو كان عبد في يده فقال لآخر ايت مراست فهو اقرار
ولو قال ايت ترافتوا بجاب البسر ولو قال ايت ترا باشد فان اضاف الى ما
بعد الموت فهو وصية وان لم يصف فهو وعد ولو بعث اليه هدية في ظرف لم يكن
الظرف هدية الا اذا كانت العادة ان لا يرده كقوسرة التمر وحيث يجب ردّه
كان امانة ولو قال وهبتك هذه الدراهم بشرط ان تشتري بها خنزيرا فكل
بطلت وينفذ البسر والوقف بطل شرط يفسد البيع ولو قال اعزتك هذه الدرا
او ملككها عمر ك او جعلتها لك عمرى يفتح الرأ المشبعة المعاشرا وجعلتها
لك عمرى او هيوتك او ما عشت وما حيتت او بقيت فهو هبة تتم بالقبول
والقبض سواء قال فاذا متت لورثتك او لعقبك او لم يقل وسواء قال اذا متت
عادت الى اوالي ورثتي ان كنت متا ولم يقل ولا يعود الى الواهب ولا الى
ورثته بحال ولو قال اعطيتك وملكك او وهبتك هذه الدرا عمر ك
على انك ان متت قبلك استقرت عليك او جعلتها لك رقبى او ارقبنا لك
فكده كالحكم ولو قال جعلتها لك عمرى باضافة او حيواني او هيوت بطلت
ولو قال اذا متت غيرك عمرى فوصية ولو قال داري لك عمرى فاذا متت

فلو زيد او عدي كد عرك فاذا امت فموجر صحت العري ولم تهر الدار زيد لم
 يفتق العبد **الركن الثالث** الموهوب وكل ما جاز بيعه جاز هبته وما لا فلا
 هبة الدين عليه الدين ابراء لا يحتاج الى القبول وان كان بلفظ الهبة او الهدية
 ومن غيره باطل ولو كان عليه زكوة ولد من على مستحق فوجهه من مستحق شيئا
الركن الرابع القبض ولا يحصل الملك في اليد والدين والهدية والقبض وكيفية
 ما في البيع والرهن والمعتبر هنا حقيقة ولا يكتفي بالحلية بينه وبين الموهوب المنقول
 وفاقا ولا الوضع بين يدي ولو وهب الموصوب مقفلا بقدر على التنازع في
 واذن لم يرق القبض لم يكتف حتى يسلط عليه ولو وكل المتهب الخاصية بالقبض هبنا
 ولو كان الموهوب في يد المتهب فقد مر في الرهن ولو كان الموهوب شائعا
 فالقبض كما مر في بيع المشاع وقبضه ولو مات الواهب او المتهب لم يفسخ البيع
 ويخبر الوارث في القبض والقبض ولو جرت احدى او اتمى عليه لم يفسخ ويقبض
 بعد الاقافة والقبض المعتبر ان يكون باذن الواهب فلو قبض بلا اذنه لم يملكه
 ودخل في ضمانه ولو اذن له في القبض او رجع قبله لم يفسخ القبض وكذا الوارث شتم
 مات هو او المتهب قبل القبض ولو تلف المتهب لم يكن قبضا ولو مات المتهب قبل قبض
 المهدى اليه بطل الاهداء وكذا المسافر اذا اشترى لاصدقائه تحفا وسحق
 لكل واحد شيئا معيناً ومات قبل وصولها اليهم ولو باع الواهب قبل القبض
 صح البيع وكذا اكل نصرة من الرهن قبل القبض ويكون رجوعا ولو قال
 هبت كذا من فلان ومكدر الموهوب في يده لم يكن اقرارا بالقبض
 واستفسر ولو كان في يد المتهب كان اقرارا بالقبض وان كان في يد الواهب
 فلا ولو قيل له وهبت دارك من فلان واقبضته او سلمت اليه فقال نعم

كان اقرارا بالقبض والقبض كما لو قال فلان عليك مائة درهم وعشرة دنانير
 فقال نعم كان اقرارا بها ولو قال وهب فلان مني هذا او قبضته فقال
 فلان نعم كان اقرارا بها **فصل** يجب ان يعدل الولد بين
 الاولاد في العطية بان يستوي بين الذكر والانثى وكره الرجوع ان كان
 الولد عفيفا باثرا والافلا بكرة ولدا بولدام والاهلاد والمجذبات ان يرجع
 فيما وهب من الولد وولده وان سفل سواء كانوا من هبة الاب والام وسواء
 كان الولد صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا غنيا او فقيرا مسلما او كافرا ولا رجوع
 لغير الاصول من الاقارب والاهلاد ولو وهب من عبيد ولده رجع ومن
 مكاتب نفسه او ولده فلا والمدين والصدقة التطوع كالمدينة في الرجوع و
 عدمه ولو اعطاه لم الماضية او الزكوة او وقف عليه شيئا فلا رجوع ولا رجوع
 شروط **الاول** ان يكون الموهوب باقيا في ملكه فان تلف او تلفده هو
 او غيره او باع او اصدق او وهب او قبض ولو موز ولده او اخيه واخته
 او وقف او اعتق او مات فلا رجوع فيه ولا في بدل حيث كان له بدل
 ولو كان هبة خذره ونبت او بفضا فتفرخ فلا رجوع قال الهاملي في المجموع
 والمقتنع ولو كان ثوبا فاقبله لم يرجع ولو نزل الملك ثم عاد يبيع او هبة او ارث
 او غيرها فلا رجوع **الثاني** ان لا يتعلق به حق يمنع البيع فان كانت ارضه
 واقبضه او تعلو رقبته الارش او حجر عليه بالفساد واستولد الامة فلا رجوع
 ولو افنك الرهن او المكنى بتر بالعجز رجع ولو رهن او وهب ولم يقبض او عاد
 او حجر عليه بالفساد او بتر العبد او علو عقده بصفة اخرى او زرع الارض او
 اجرها او زوج الجارية او وطبا ولم يحبل فلا رجوع ولا امر للوطي والنفك

والاجارة بحالهما ولا قلح ولا اجرة الى المصا **الثالث** ان يكون
الرجوع منجزا فلو قال اذا جاء رأس الشهر فقد رجعت لم يقع الرجوع واذا رجع
فان كان ناقصا فلا اثر وان كان زائدا والزيادة متصلة كالسنة وتعلم
صنعة في المواهب فحانها وان كانت منفصلة كالولد والثمره الموزنة والكتب
فلست به ولو وهب حاملا ورجع قبل الوضع او بعد فالولد للوالد ولو وهب
حايلا ورجع حاملا او منفصلا فالولد للوالد ولو صبغ او قصر او طبخ او شج
او ذبح وزاد قيمته رجع والابن شريك في الزيادة وان لم يزد فلا شيء للمات
ولو بني او غرس رجع ويخبر كالمير اذا رجع ولو اسقط حق الرجوع لم يسقط
يحصل الرجوع برهجت فيما وهبت او رجعت واستردت المال او ردته
الى ملكي او اطلقت الهبة او نقضتها ولم يأت بلفظ الرجوع وباع الموهوب او
وهبته من غيره او وقفها واعتقها او وطى الجارية او اهبها او اتفق المالك
رجوعا وبطل البيع والهبة والوقف والاعناق ونصير الجارية مستولدة ويترفع
القيمة والمهر للاستيلاء والقيمة للمالك والمهر للوطي بلا اهباء ولو صبغ
او غلط بماله نفسه لم يكن رجوعا واذا رجع ولم يسرد خنوا مائة ولو تعاقلا في الهبة
او تفاست حيث الرجوع لم ينسخ ولو وهب شيئا من اخر مطلقا او مقيدا ينفي الثواب
لم يجز الثواب سواء وهب من الاعلى والادنى او المثل ولو اعطاه المتهب ثوابا كان
ابتداء عطية حتى لو كان من انبه لم ينقطع الرجوع والصدق كالهبة ولو وهب بشرط
الثواب فان كان معلوما انعقد بيعا ثبت فيه احكامه ولا رجوع ان كان من
الاصد مع الفرع وفي ثبوت الخيار فيه كلام سيق في البيع وان كان مجهولا بطل العقد
ولو قال وهبتك بيدك وقال بل بديل صدق المتهب ولو كان في يده عين فقال

وهبنا الي واقتضينا في الصحة ما قام باقي الورثة بينة انه المات مرجع
فيما وهب من انبه ولم يذكر البينة ما رجع فيه ولم ينسخ فريده ببدل البينة
ولو وهب واقتضى ومات فادعى الورثة انه كان في الموضع وقال المتهب بل في الصحة
صدق المتهب ولو دفع شيئا بينة الصدقة فاحده طائفا انه ولد لغيره وعارية فريده
لم يحل له لاحده ولزمه الرد اذا اخذ وعقود الوالد بن حرام وهو كل ما يتأديا
به المالك كمن حراما حتى قيل يجب طاعتها في الشبهات حكاه الغزالي في الاحياء عن
اكثر العلماء ولو ماتنا سنا خطين فالطريق بعد النكاح ان مكث الاستغفار لهما والدعاء
والصدقة عنهما وان يكره من كانا نجسان اكرامه وان يصل رجمهما ويقضي دينهما وينفذ
عقوبتهما وما يسترد من ذلك وصلة الرحم مأمورة بها وهي كل فعل بعد به واصلا
غير منافر بمقاطع له ويحصل ذلك بالمال تارة وبالحدمة والزيادة وقضاء
المجاهات اخرى وفي الغائب بالكتابة والمراسلة ونحوها والوقا بالعهد
مستحب واخلافه كراهة سنية ولو وعد استا فاهديا او صدقة لم يلزمه الوفاء
حتى لو كانت الصدقة فريضة فلان يعطيا غيره ولو اسكن داره رجلا وسافر وقال
ان رجعت فالدار لي وان لم ارجع فلك فسد الشرط والعقد ولو مات غريبا وابنته
دخلة عشر رأسا من الغنم فقالت لاجنبا خمس منها نصيبى فوهبنا منك فقبل بطلت
ولو اهدى الى صبي ووضع بين يديه فاحده الصبي لم يملكه ولو اختلف
الواهب والمتهب في القبض او في صفة كالاذن فيه صدق الواهب بيمينه
ولو اهدى الى رجل او حلت زوجه من صداقها رجاءا بالثواب فلم يثبت
المهدي اليه ولا الزوج فان لم يشرط العوض وقت التدبير والتحليل فلا ثواب
ولا رجوع **خاتمة** اذا كتب السلطان اذرا او صدق لفقيد او غيره فان كتب

على الجزية هل شرط ان يكون مضروب على وجه الشرع كما سيأتي في بابها
وان لا يكون المأخوذ ملكا على وجه يعلم حرمة كظمه وبيع خمر ونحوها وان يكون
الآخذ من اهل البني وبأخذ قدر ما يستوعب ويرعى في الادارة شرط الاقطاع وفي
الصله شرط الحواله والسبب كما في احياء الموات وان كتب على الوارث والاموال
الضالقة هل شرط ان لا يعلم انما مكتسبة من الحرام كالظلم وغيره ولا يتبين ملكها
وان يكون الآخذ من اهلها وان يأخذ قدر ما يستوعب له شرعا وان كتب على الاوقاف
هل بشرط ان يكون من اهلها وان يأخذ على وقف بشرط الواقف وان كتب على صاحب
ملك بالاهياء او الاشراد هل اقطاعا وهو المأخوذ في الاقطاع وان كتب على
خراج المسلمين فهو المأخوذ بالتمتع والبيع والجواز وغيرها او على المصادرة
على المسلمين فهو الحرام القرض الذي لا يبيح شرع ولا يستوعب جهادا ويكفر مستحسنا
ويستوعب طيبة وان كتب على خزانة او على بيع لا يعامل غير السلطان فهو ملكا
لو كتب على خراج المسلمين الا ان الاموال الكائنة في خزائنه وان لم يعرف ملكا
فهو كالاموال الضالقة وان كتب على الاموال المختلفة من السلاطين المأخوذة بالموت
او القتل وقد تبين ورثته حرم وان لم يتبين فهو ملكا كتب على الاموال الضالقة
وان كتب على الخراج المضروب على المعادن الظاهرة والباطنة حرم وان كتب
على الزكاة هل ان كان من اهلها وان لم يخرج اقطاعا قال الغزالي في الاهياء
واموال السلاطين في عصرنا حرام كلها او اكثرها كيف لا والحلال الفتي والغنمة ولا وجه
لها وليس شيء منها في ايدي السلاطين في وخراجهم ولم يبق الا الجزية وانما يوجد
بأنواع الظلم ثم اذا ثبت ذلك لما ينصب عليهم من الخراج المضروب على
المسلمين والمصادرات والرشي وصنف الظلم لم يبلغ عشر معشار عشرة ومع ذلك

اذا لم يدل الآخذ منهم بالشئ اول وبالردة في الخدمة ثانيا وبالقتل
والدعاء ثالثا وبالمساعدة على اغراضهم الفاسدة رابعا وبتركهم جمعهم
ومجلسهم خامسا وباطهار الحب والمناصرة على عدائهم سادسا وبالشتر
على ظلمهم ومقابلتهم سابعاهم سابعاهم سابعاهم ولو كان في فضل الشافعي
مثلا فخذ الايجوز ان يوجد منهم في هذا الزمان ما يعلم الله حلال الافضال
الوجه المعاني فكيف ما يعلم الله حرام او يشك هذا الفقه الغزالي بحر وقد في زمانه
وزمن الخلفاء فكيف في زماننا وزمان الازراك والمقلية والظلمة بيننا الله تعالى
من ندم الغفلة ورزقنا الله الصبر والتفاعة بالنبي والراجمين **كتاب القنيط**
والنظر في اطراف **الاول** الالتقاط وهو مستحب للواثق بامانته مكره للمفاسق
ويستحب الاشهاد عليه وذكر بعض الاوصاف للشهود ويكره ذكر الكل **الثاني**
الملتقط واذا اجمعت في شخص الاسلام والحرية والامانة والمطيق فلم
الالتقاط والتعريف والتملك ولو التفت الى حق في الاسلام او الفاسق
ينزع مديها ويوضع عند عدل ويضم اليها عدل للتعريف فاذا تم التعريف
فلها التملك واجرة العدل في سائر المال ولو التفت العبد بغير اذن السيد وجعله
السيد فالمال مضمون متعلق برقبته تلفا وتلفا بغير طه او غيره وان علمه فان
اخذ منه او اقر في يده ليعرفه وكان امينا جازر وسقط الضمان عن العبد وان لم
يكن امينا او لم يأخذ ولم يقر في يده بل اهدا واغرض عنه فهو متعلق ويقتل الزمان
برقبته وسائر اموال السيد كمن راى عبده تليف ما لا يعرف فلم يمتنع ولو اذن له
في امتياز شيء فاخذ وتلف في يده ضمنه السيد ايضا من سائر امواله ولو اذن له
في العنقب فغصبه لم يضمنه من سائر امواله ولو التفت باذن السيد مع التقاطه

ولم يفهم والمدبر وام الولد والمعلق عتق بصفه والمكاتب بالكتاب الفاسد
كالقن كدحيث يتعلق الضمان برفقة القن فحيث ام الولد يتعلق بالسيد
وان جعل ويصح النقط المكاتب بالكتابة الصحيح ويعرف ويملك
ولو النقط الحر هات قبل التعريف يعرف الوارث ويملك ويصح النقط الصبي
كاحتطاب واصطياده ثم ان جعل الولي وانلفه الصبي ضمن وان تلف لم يفهم
وان علمه فعليه ان يستريح ثم ان راي المصلحة في ملكه لرجاز ان يعرف ويملك
ان كان بحيث يجوز الاستقراض له والا فلا ولم ير التملك له حفظ امانته او سببها الى القاصي
ولوتلف في يده قبل الاتزام فان لم يقصر فيه فلا ضمان وان قصر حتى تلف او تلف
الصبي ضمنه الولي لا للصبي كما لو اخطب الصبي بترك الولي في يده حتى تلف او تلف
الصبي ولوتلف في يد الولي قبل التملك فلا ضمان على احد وان تلف بعد فالضمان
على الصبي والمجنون كالصبي **الطريق الثالث** في المنقط والشرط **الاول** ان يكون
ضايحا بقط او مقلدا فاما اذا انفق الرجح ثوبا في حجرة او الفاها ركبيا في حربة
ولم يعرف الملقى او مات موثر عز ودايع وهو لا يعرف مالها فهو مال ضايح يحفظ ولا
ولا يملك **الثاني** ان يكون في موات وشارع او مسجد فاما اذا وجد في ارض
مملوكة لم يؤخذ للتعريف والتملك بل هو لصاحب اليد في الارض مالها كان
او مستعيرا او متاجرا **الثالث** ان يكون في دار الاسلام او دار الحرب وفيها مسلمون
اما اذا لم يكن فيها مسلم فهو غنيمته خمس الال للفقير والباقي لواجده وما يقتنع
من صغار السباع بقوته كالابل والجد والبغال والحمير والثور والبقرة الكبيرة او
بعده كالارانب والطيء المملوك او بطير انز كالحمام والدرج ان وجد
في غفارة جاز للكل اخذه للحفظ ولا يجوز للتملك ان امر الوقت ولو اخذ

صفه ولا يبرء بالرد الذي لكل الموضع ويبرء بالدفع الى القاضي وقيل **ش**
يرى بالرد ان خلصه من ماء او نار وهو خط ليس من هذه المذنب في شيء وان
وجد في بلدة او قرية او في موضع قريب منها جاز اخذه للتملك وما لا يقتنع به
كالكبير والغنم والجمال والعضدان والمهر جاز اخذه للتملك من الغفارة والعمران
ويخير الاخذ من الغفارة بين الامساك والتعريف ثم التملك وبين البيع والتعريف
ثم التملك ثم بين الاكل ان كان مأكولا وغرامة قيمته ان ظهر مالكة والمخضلة
الاولى اولى من الاخيرة والثانية من الثالثة ويخير الاخذ من العمران بين
الاوليين ولم يكن له الاكل وان لم يكن مأكولا فله الامساك والبيع ولا يجوز
التملك ولا يملك الثمن الا بعد التعريف واذا امسك فان تبرع بالاتفاق
فذلك وان اراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم او اشهد كفى نظايره وان
اراد البيع فلم يجد حاكما استقل به وان وجد وجب استئذانه والمراد من صفات
السباع الغنم والابل والحمير والجد والبغال والحمير والبقرة والارانب والطيء
فان امر الوقت لم يأخذه وان لم يأمن او لم يكن معتمرا جاز اخذه للتملك عبدا
كان او امة لا يحل له كالمحرم والمجوس وان هلت لم يجز التملك وينفق على
الريتق في مدة الحفظ من كسبه فان لم يكن يبيع بعضه للنفقة وانه ابيع ثم ظهر
للمالك وقال كنت اعتقته قبل وعلم بفساد البيع بخلاف ما لو وكل يبيع عبدا
وباعد الوكيل ثم قال كنت اعتقته قان لا يقبل وان وجد كلبا يقتني جاز اخذه
وتعريفه ثم الاختصاص بغيره من الحيوان من الاموال يلتقط بانواعه فان كانت
مقاييس اعيان الفساد يتخير بين التملك في الحال واكله وتعريفه وغرامة قيمته
ان ظهر المالك وبين البيع وتعريفه ثم التملك ثمه سواء وجد في الغفارة

او العوان فان امكننا بقاءه كالرطب يحق فان كانت الغبطة في بيع
 رطبا ببيع والا فان تبرع الواحد بتجفيفه جفف والا ببيع بعضه وجفف
 به الباقي **الطريق الرابع** في الاحكام وهي اربعة **الاول** الامانة والضمان
 فان اخذته للحفظ ابنا نوا مائة ولا يجب التعريف وقيل **الثاني** يجب
 وان اخذته للملك فنوا مائة في السنة وبعدها الى التملك ولو دفعه الى الحاكم
 في صورتين لزما القبول ولو دفعه الى الحاكم غيره بامره برئ وبذامره فلا
 وضمن وان اخذته للجنائز كان غاصبا وبرئ بالدفع الى الحاكم او ما دون
 وسير له التعريف والتملك قبل الدفع ولا بعده واذا قصد الامانة ثم الحيازة
 ولم يفعل لم يضمن وان فعل ثم اراد ان يعرف وتملك فذلك وان اخذ مطلقا
 لم يضمن ولما تملك بشرط **الثاني** المعرفة والتعريف اما المعرفة فيعرف وعاء
 اللقطة ووكانها وجنسها ونوعها وقدرها ويقيد بالكتا بدم ثم يعرف بحجب
 تعريفها سنة متصلة على العادة فيعرف في المابدا وكل يوم مرتين طرقي النار
 اسبوعا ثم لك يوم مرة اسبوعا واسبوعين ثم كل اسبوع مرة او مرتين ثم
 كل شهر مرة او مرتين او اكثر بحيث لا ينسى انه فكر الماضي ولو تحلل زهات
 يغيب على الطر ان التوب السابقة قد نسيت لم يعيد بما مضى وعليه التعريف
 بعد ذلك سنة وقيل **الثالث** لا يجب الاتصال ويعيد بما مضى ويستحب
 ان يذكر بعضا وصافى اللفظ في التعريف ولا يستوعب والا فيضمن ثم ان تبرع
 الملقط بالتعريف او بموئنته فذاك والا فانه اخذها للملك فالموئنة
 عليه ان يصل بالتملك او لم يتصل ظهر ما لكها او لم يظهر وكذا الواحدة للحفظ
 ثم قصد التملك وليكن التعريف في الاسواق ومجامع الناس وابواب المساجد

منه

عند خروج الناس ولا يجوز في المساجد الا في المسجد الحرام كما لا يطالب الضالة
 فيها وليكن اكثر تعريفها في البقعة والمحلة التي وجدت فيها قال في الما بان
 ولو وجدها في الجامع عرفها كل جمعة عند ابوابه ولو حضره سفر فوض التعريف
 الى غيره ولا يسافر به ولو التقط في الصحراء فان اجتازت برقا فله بيعهم وعرفهم
 والا فعر في اي بلد شاء قربا وبعد ولا فائدة للتعريف في المواضع
 الحالية ولا يكتف في غير قصده ويعدل الحارز البلاد ولا يجوز تسليم المال
 الى الغير للتعريف الا باذن الحاكم والا فيضمن ويشترط ان يكون المعروف عاقلا
 لا يشتر بالحداد والافلا تعيد بتعريفه وانما يجب التعريف حيث كانت
 اللقطة كثيرا فان كانت قليلا فان لم يمتول كالقمة الواحدة والمرتبة
 فلا تعريف وان تموت وجب تعريف مدة يعرف على الطر اعراض فاقده
 ويختلف ذلك باختلاف الاموال والملاك ويؤخذ في المالك بالاسود ولا
 تقدر بالليل والكثير ما يغيب على الطر ان فاقده لا يكر اسقذ عليه
 ولا يطول طلبه فهو قليل وتحل النقاا التنابيل عن المزارع وقت الحصاد
 وان اذن المالك او كان قد لا يشتر عليه الاتقاط ولا يلفظ بنفسه لو اطلع
الثالث التملك بعد التعريف ولو تملك ولصد وعرف نفسه ثم ظهر
 المالك غرم له ولا معنى للصد بوجه المالك ولا يملك الا باللفظ كقول
 تملك او احررت وسما فلرباع او اعنق لم يملك ولم ينفذ ولا يجوز
 اخذ لقطة مكة وحرمها للتملك بل يؤخذ للحفظ ابد او يلزم الملقط
 بها الاقامة للتعريف او دفعها الى الحاكم قبل يكون لقطة عرفة ومسجد
 ابراهيم كلقطة مكة وجبان **الرابع** رد عينها او بدلها اذا ظهر ما لكها

فاذا جاء من يدعيها فان لم يتم بينة ولم يهتفها بحيث يزول الوهم
 لم يدفع الا ان يعلم اننا لم قيلت له الدفع وان اقام بينة لزمه وسيتبر
 اقامتها عند القاضى وبعد الدعوى وان لم يتم بينة ووضعها فان لم يلقب
 علوا نظر صدق لم يدفع وان غلب او اقام بشاهدا واحدا جاز الدفع ولم
 يجب والقول قول بيمته ان لا يلزم التسليم او لا يعلمه له على وقول الجواب
 فان نكل وحلف المدعي وجب الدفع كما لو اقام رجلا وحلف معه او اقام رجلا
 او امرتين ولو دفع بالوصف ثم اقام آخر بينة انها المران كانت باقية
 حوت اليه وان تلفت فان دفع بامر الحاكم فالضمان على الواصف
 والا فيضمن من شاء منها والقار على الواصف واذا ظهر الحاكم قبل تملك
 اللقطه اخذ بالزوايد المصلحة والمفصلة وبعد التملك فله اخذها
 ولا يلزم اخذ بدلها والمصلحة للمالك والمفصلة للملحق وان نصت
 فله اخذها قرا مع الارش وان تلفت فعليه بدلها مثلا او قيمة باعيا
 قيمة يوم التملك ولو باعها ثم جاء صاحبها فان باعها بالحاكم او بنفسه
 لعدم فليس له الا الثمن والا فلا الرجوع الى العيزي والمشتري الى الثمن
 ولو وجد رجلان رجلان لقطت يعرفانها فملكنا وليس لاحدهما
 نقل حقها الى صاحبه ولو تنازعا وقال كل واحد انا اللقطة واقام كل
 بينة فان تعرضت احدهما للسلوك لم يبا والافترضا ولو كانت
 فيما شيان فزاي احدهما واخر الاخر فالأخذ اولى ولو اراه وقال هاتنا
 فاحدهما لنفسه فلك ذلك وان اخذها للامر اولى ولنفسه هاتنا
 ويفرقنا وبملكنا ولو اري شيا مطروحا فدفعه بيد او رجلا

يعرفه عنه او قدره ولم يأخذ موضوع لم يهتف ولو وجد بد نثر مخدرة قد
 غسغس فلما في دمه وضرب صفحتها هل يجوز الاكل منها لم يسمع الا باهية
 من مدها قولان اصحهما نعم اعتمادا على العلامة كالحب الموضوع على الباب
 المملوك من الماء ولو خاف الملحق ان يأخذ السلطان الجار او يطليه باكثر منها
 ان عرف فان غلب على ظنه ذلك فعليه الانتفاء ولا يجوز التعريف الى ان يامن
 ولو عرف ضمن **كتاب اللقيط** ولما كان **الاول** الانتقاء وهو فرض على الكفاية
 ولزم الاشهاد عليه وعلوما معه وان كان ظاهرا العدا لفرقان لم يشهد لم يشهد
 لدا لولا انه وانزع منها **الثاني** اللقيط وهو كل صبي ضايع لا كافل له قبل
 يلتقط البالغ لكن لو وقع في مهلكة اعين يتخلص والمميز يلتقط والمراد بالفضايع
 المنبوذ واما غير المنبوذ فان لم يكن لرب ولا هبة ولا وصي فعلى القاضي
 ان يحفظه او يسلمه الى من يقوم به والمراد بالكافل الاب والجد ومن يقوم مقامهما
 من ام او قريب ممن في حضانه هؤلاء لا يلتقط لكن لو وقع في مضيقه يجب اخذه
 للدا الى حضانه **الثالث** الملحق وشرطه التكليف والحرية والاسلام
 والعدالة والرشد ولو اللقطة العبد بغير اذن السيد انزع منه وبأذنه او علم
 او اقر كلقطه ولو اللقطة المكاتب بغير اذنه انزع وبأذنه فالمرجع في الشريعتين
 والرضنة انه ينزع والمذكور في الحاوي وتعليقه انه كلقط السيد والكافر يلتقط
 المحكوم باسلامه ويلتقط المحكوم بكفره وينزع من الفاسق والمجور عليه
 واذا اذبح انسان على الاخذ جعل الحاكم عند مراه وان سبق احدهما منع الآخر
 وان التفتاه معا وهما من اهل قدم الفتي على الفقير وظاهر العدا لفرقان على المستور
 فان شأوا ياقرع ولا يخير الصبي بينهما وان كان مميذا ويجب على الملحق الحفظ

والترتبة فان عجز او تبرم مسلمته الى القاضي ولو بنده او ردة الى المأخذ
عصى ولو انقطع في بلد جاز نقله الى بلد آخر ولا يجوز نقله الى قرية او بادية
ويجوز منها الى بلد كما يجوز من ياد نيل الى قرية او بادية ولا يجوز العكس ونفقة
المقبط في مال له وهو اعام كالوقوف على اللقطاء والوصية لهم او خاص كالتيار
الملبوسة والملفوفة عليه والمفروشة تحته والمشدود يد او يوبد من مقطر او
هيان او حلي او درهم او فان كان الدابة التي عنانها في يده والمشدودة بـ
او شياء وكامله الذي هو فيه والسير الذي عليه والدانير المنبوذة فوته والمضبوط
تحت او تحت راسه او قراشه وكيفية اودار ليس فيها غيره لا السبان ولا القرية ولو كان
بقوة امتعة موضوعة او دابة مربوطة او راسه غير لم يجعل له بخلاف الامتعة
الموضوعة في السور بقدر الشجر فانما يجعل له والمال المدفون تحت اللقيط لا يجعل
لرسوا ووجد معه رفعه ان تحته دقينا او في موضع كذا او لم يوجد ويستقل اللقيط
بجفظ مال اللقيط ولا يحتاج الى اذن القاضي ويحتاج في الاتفاق ان امكن الرجوع و
يفهم ان انفق ولم يراجع ولا رجوع له بد على اللقيط كمن في يده مال اليتيم ودعيه
وانفق عليه فان لم يكون له مال انفق عليه الاهام من بيت المال فمنهم المصالح
ولا رجوع عليه بد فان لم يكن او كان وثم ما هو اعم منه استقرض عليه القاضي ان يستر
والا تستط على المومنين ويكون قرضا على اللقيط لكن لو ظهر قريب او سيد له
وجب عليه الاداء وقيل لا يجب على القريب ولو اقر به رجل واضطر
وهكم الحاكم عن المومنين بالاتفاق فلا رجوع واذا ايسر ويجوز للقاضي ان يأذن
المقبط في الاتفاق على اللقيط واللقطة من مال نفسه ليرجع على اللقيط
وما لك اللقطة ان يتشا وكذا يجوز ان يأذن القيم في الاتفاق على اليتيم من

مال نفسه ليرجع اليه واذا اختلفا في قدر الاتفاق صدق المنفق بهينه امت
اذ عي قدر الاتفاق وان ادعى زيادة فقد اقر بتفريطه واسراخر فيضرو ولو انكر
اصل الاتفاق وصدق المقبط وان لم يكن مراجهما القاضي وانفق عليه
من مال اللقيط لم يفهم ان شهد وان لم يشهد ضمن ولو انفق من مال نفسه فكمثله
من المساقاة **فصل** اسلام الشخص قد ثبت بنفسه وقد
ثبت بغيره اما الاول فالمكلف يصح منه الاسلام بالفظوان كان فاطقا
وبالاشارة وان كان اخرس ولا يصح من الصبي والمجنون في حكم الدنيا لكن بحال
المعترف من الابوين واهله الكفار استحيابا وينلطف بابوين المؤمنين منها
فان ابيها قلا هيلولر فان بلغ ووصف الكفر حدد فان اصررت اليهم وامسا
في احكام الاخرة فان اضر الاسلام كما اظهر ومات قبل البلوغ وبيان الكفر
فمن الفاريت بالحنية كمن لم تبلغ الدعوة ومات واما البيعة فلها جهات
الاول اسلام الابوين او احدهما فان كانا واحدا علمها يوم العلوة
تكم باسلام الولد وان كانا كافرين يوم العلوة ثم اسلما واحدا حكم باسلام
الولد في الحال وفي معنى الابوين اللاحد والجدات فاذا اسلم الجد او الجدة بقعه
الولد وان كان ابوه امة حيا فان بلغ واغرب بالكفر فردد والمجنون كالهفيق
سواء كان بالغا او صبيا بلغ عما قلا او مجنوننا حق لو اسلم احد اصوله تبعه
الثاني ببيعة الشابي فاذا اسلم المسلم طفلا منفردا عن ابوين حكم باسلامه
ولو بلغ واغرب بالكفر فردد ولو بدسياه الذي منفردا لم يحكم باسلامه وان
باعده من مسلم او اسلم الله حي ولو كان مع احد ابوين لم يتبع الشابي ولا
مشرط في المعينة ان يكونا في ملك رجل واحد بل يكفي ان يكونا في جيش واحد

وتغيرت واحدة حتى لو سباه مسلم وبني ابويها او اهدىها مسلم اخر وهما في عسكر
تبع ابويها وفي عسكر من تبع السابى **الثانية** بتبعية الدار فاذا اوجد لقيط في
دار الاسلام فهو مسلم وان كان فيها اهل الذمة وقد سبها في احياء المواسم
واذا بلغ وانفص بكفر فكافر اصلي وان وجد في دار الكفر فان لم يكن فيها مسلم
من اجاور او سيرة او غيرها فكافر وان اجتاز المسلمون بها وان كان فيها ولو واحد
فهو مسلم ولو نفاه وقال ليس الولد مني قبل قوله في النسب لاني الاسلام ولو ادعى ذممي
نسبه واقام بيته لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى لحقه ولا يتبعه في الكفر
فاذا بلغ ووصف الكفر فكافر اصلي ولو استحق اللقيط اثنان لم يقدّم مسلم على
الذمي ولا الحر على العبد فان اقام احدهما بيته لحقه وان اقام كل بيته او لم يكن
بيته عرض اللقيط على الفائق فان لم يكن او تحيرا ونفاه عنهما امر بالانساب
الى احد هما بعد البلوغ ونقول في الاخبار على ميل الطبع والمراد بفقد الفائق
انه لا يوجد هناك لاني العالم واذا بلغ اللقيط عاقلا ولم يقر بارق لاهد ولم يدع
اهد رقه حكم بحريته ولو اقر بارق لاهد فانه كذا لم يثبت الرق ولو عاد بعد
ذلك وصدقه واقام بيته لم يسمع وان صدقه فان لم يقر بالحرية بعد البلوغ
ولا بالرقية لمعتن مع تلكه يبه قبل اقراره وان اقر لم يقبل وان وجدت منه تصرفات
تستدعي نفوذها الحرية كبيع ونكاح وبيعة واقراض ثم قامت بيته بالرق
نقضت وجعلت صادرة من غير ماذون ولو لم يتم بيته لكفر بارق ولا مانع
قبل في اصل الرق واحكامه المتعلقة بالمستقبل ولا يقبل في التصرفات السابقة
المضرة بغيره حتى لو ازمته الديون وفي يده اموال قضيت منها ولا يجبر
للمقر له الا الفاضل ولو اذنت الديون فالزيادة في ذمته الى ان يعفو ولو كانت

امره فكنت ثم اقرت بارق لم يحكم بانفسا عند تسليم الخلع الى الزوج تسليم
الحرار وللزوج فتح النكاح ولا شيء عليه ان فسخ قبل الدخول وان فسخ بعده
فعلية اقل الامر من من المسمى ومن المثل وان اجاز له من المسمى ولا يجوز المطالبة
بما قبل الدخول ولا بالملء ثانيا ان قبضته والاولاد الحاصلون قبل الاقرار احرار
ولا يجب عليهم قيمتهم والمحدثون ارقاءه ولو كان ذكرا ونكح ثم اقرت بالفسخ
النكاح ولم يقبل قوله في المهر فعليه نصف المسمى ان لم يدخله وجميعه ان دخل
ويؤدي ذلك مما في يده ومما يكتسبه في المال او المستقبل ولو باع او اشترى
ثم اقر لم يبطل فان لم يستوف الثمن استوفاه المقر له وان استوفاه لم يبطل المشتري
ثانيا ولا فرق في جميع ذلك بين ان يقر بارق مبدئا او في جواب الدعوى برقه
ولو ادعى احد برقه فانكر وقال انا حر او لم يستعبد ثم اقر به لم يقبل ولا يبيع الا
بالبيته فان لم يكن فلا تحليف ولا رد لانه لا يقبل اقراره بارق وان اقام بيته
على رقه عمل بها ويشترط ان يتعرض المدعي والساهد لبيع الملك كالمشركي
وانساب وغيرها ولا تكفي الدعوى المطلقة والشهادة المطلقة سواء كان المدعي
لقيطا او غيره ولو شهدوا ان امته ولدته او ولدته مملوكا لدا في ملكه
او ولدته عاتق مملوكا او انزله لدا مته كفي ولكن لا يثبت النسب بدلا ان
يدعيه ويقبل هذه الشهادة من رجل وامرأتين ومن اربع سنوة ولو ادعى
رق الصغير لا يثبت حرية فان لم يكن في يده او كان وقد التقط لم يقبل
الا بيته معرضة لسبب الملك وان لم يعرف النكاح صدق وهو واجبه
واذا بلغ واقر لاخر لم يقبل ولو ادعى الحر يد لم يقبل الا بيته فان لم يكن والقول
للسيد يمينه ولو ادعى رقه بالبيع لزمته البيته كان في يده او لم يكن ولو

ادعي البالغ انه حر الاصل صدق تيمينه وعلى المستر والبيته على اقراره له بالملك او
 لبا لغيره او لبايع بالعدوان بعد ولوا قام على حرية والمستر على رقبته قد تمت الاخير
 ولوا قام على اعتاقه واعتاقه بعد والمستر على رقبته قد تمت الاول ولو راي صغيرا
 في اخر مناهه وبأمره ويستحد منه جاز لان يشهد بالملك ان سمعه يقول هو عبد
 او سمع الناس يقولون انه عبد ولو كانت صغيرة ندعي بكاهها قبلت وانكرت
 صدقت وعلى المذعي البيته ولا يحكم بالنكاح في صغرها ولو انقطعا لا واده عساه
 ولا مانع قبل قوله وجاز لا ببيع **كتاب الغرض** يخرج من تركه
 الميت هو تعلق في الحياة بالعين فقط كجزء العبد الجاني وهو الشفعة للمشتري
 وهو عامل القراض بما له ويقدم الجاني على هو العامل المتعلق بالعين والذمة
 كالمهرن والبيع المتعلق به هو الرجوع بالافلاس والعين المتعلق بها الزكوة
 الممكن ادها ويقدم الزكوة على الرهن والرجوع على الرجوع ثم مؤن تجنيه بل الرافق
 ولا تقسم المتعلق بالذمة فقط كالتج والزكوة المتعلقة بالذمة اصلا او لغوات
 العين المتعلق بها كالقمار والذم والديون للعباد ولا يقدم بعضه ^{بعضه}
 على بعض ثم يفتن وصاياه من تلك الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة وهم من
 الرجال عثر الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علي والايخ من الجهات
 وايخ وابن الاخ لأم الأم والعم لأم الأم وابن العم كذا والزوج والمعتق
 ومن النساء صبع البنت وبنت الابن وان سفلت والأم والمجدة وان علت
 والاخت من الجهات والزوجة والمعتقة واذا اجتمع الرجال كلهم ورث منهم
 الاب والابن والزوج فقط واذا اجتمع النساء كلن فالبنت وبنت الابن
 والأم والاخت لابوين والزوجة واذا اجتمع الصنفان سوى الزوج او الزوجة

قالبون والابن والبنت طاربع والزوجة ومن انفرد من الرجال
 حاز كل المال الا الزوج مطلقا والا الاخ من الام اذا انظم بيت المال ومن
 انفردت من النساء عند الردة حازت كله وبدون الردة لم تحز الا المقتقرة واسباب
 التوريث القرابة والنكاح والولاء والاسلام فيرث القريب من القريب والزوج
 من الزوجة وبالعكس والمعتق من العتيق ولا ينفكس والتوارث بالخلف والنفرة
 والهجرة والتبني والمواخاة متبوع والمراد بالاسلام حيث مات ولم يخلف وارثا
 بالاسباب الملمة الخاصة او فضل شيء من ذوى الفروض وانظم بيت المال لا ماسم
 عادل يصر في الحقوق الى المتحقين فان لم ينظم فالصحيح المبرج المقتضى بمراد القائل
 منهم عليهم ويورث ذوى الارحام ان فقدوا وسند ككيفية توريثهم اخر الكتاب
 واذا انظم امر بيت المال ووضع فيه المال يكون ارثا للمسلمين لا مصلحة
 حتى لا يجوز الصرف منه الى القاتل والكفار والمكاتبين ويجوز الى بناء القناطر
 والرباطات وسائر المصالح ويجوز تخصيص طائفة من المسلمين ولا يجوز التعميم
 والاموال القليلة موضع في بيت المال مصلحة لارثنا حتى يجوز صرفها الى
 المكاتبين والكفار حيث يجوز صرفها مال بيت المال اليهم كقضاء الاسارى وشهيم
 واذا لم ينظم قلنا لا يرث على اصحاب الفروض ولا يورث ذوالارحام فان كانت
 في البلد قاطن بشرط ما دون في الضرر وفي مال المصالح وقع اليد وان لم يكن
 اولم يكن مشروطا وكان المال في يد امين صرفه الى المصالح بنفسه ام بوفق
 الى ظهور بيت المال وجوه الصنفين الاول قال صاحب الروضة والتجديد بيت
 الاولين ارجح عندي فعلى الثاني وقوف مساجد القرى يصر فيها مصلحة
 القرية في عملة المسجد ومصلحته وما اذا لم يكن في يد امين فيد نفسه

الى القاضي العادل فان لم تكن او كان جازا في عالم متدين فانه لم يكن
 خالي صالح متقين **فصل** الفروض المقدرة في كتاب استدلال
 ستة النصف ونصف وهو الربع ونصف وهو الثلث والثلثان ونصفهما وهو الثلث
 ونصف وهو السدس **الاول** النصف وهو الزوج اذا لم يخلف الزوج ولدا
 ولولا ولد ابن لامرأة غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 المفردة ولاخت من الابوين المفردة ولاخت من الاب المفردة **الثاني** الربع وهو الزوج
 اذا خلفت ولدا او ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 الصلب فضا عدا او بنتي الابن المفردتين كذلك ولاختي الابوين المفردتين
 ولاختي الاب كك **الخامس** الثلث وهو للام اذا لم يخلف الميت ولدا او لا
 ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 وبعض من جهة اخرى ولاثنين فضا عدا من اولاد الام بالسوية وللأم في مسئلتني
 زوج واجهوين وزوجتين وابوين كك ما يبقى بعد فرض الزوج او الزوجتين
 والاولي من اثنين ويصح من سبعة والثانية من اربعة ويصح منها **السادس**
 السدس وهو للاب اذا كان للميت ولدا ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 للميت ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 ولدا ولدا من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن من غير ولد ابن
 الصلب ولاخت من الاب مع اخت من الابوين ولو احدى من اولاد الام و
 لواجعت جدان وارثان او اكثر كما أم الأم وأم الأم وأم الأم وأم الأم وأم الأم وأم الأم وأم الأم

اشتركت في السدس على السوية وادلت واحدة بجمتين او اكثر كما لو تزوج
 ابن بنت زبيب بنت بنت اخرى لما فولد لها ولد ثمان الولد وقلف زبيب
 وهدية اخرى ولو تزوج الولد في المثال المدكور بنت بنت اخرى لم ير زبيب فولد
 لها فزبيب هبة للولد الثاني من ثلثة اوجه وكل هبة تدلي بحضرة الامات
 كما أم الأم وبحضرة المدكور كما أم اب لاب او بحضرة الامات الى حضرة المدكور كما أم
 اب لاب في وارثه واذا ادلت هبة بغير اثنين كما أم اب الام لم يرث والاب
 قارة يرث بالفرضية وهي ان يكون مع ابن او ابن ابن وقارة بالعصوبة وهي اذا
 لم يكن ولد ولا ولد ابن وقارة بهما وهي ان يكون مع بنت او بنت ابن فليس
 السدس بالفرضية والباقي بعد فرضهما بالعصوبة والحجة كالاب الا ان
 الاب يسقط الاخوة والافولت والحجة تقاسمهم وان للاب يسقط امهم والحجة
 لا يسقط ام الاب والاب يرث الام من الثلث الا انك ما بين والحجة لا يرث والاب
 والام وللبن والبنت والزوج والزوج لا يحجب وابن الابن لا يحجب للابوين
 وابن ابن الزوج من غير ولد ابن لا يحجب الا انك ما بين وبين الميت والاخ من
 الابوين يحجب ثلثة الاب والابن وابنه ومن الاب يحجب هو لا كوالاخ
 من الابوين ومن الام يحجب اربعة الاب والحجة والولد وولد الابن وابن الاخ
 من الابوين يحجب ستة الاب والحجة والابن وابنه والاخ من الابوين ومن الاب
 وابن الاخ من الاب يحجب هو لا كوالاخ وابن الاخ من الابوين والعم من الابوين
 يحجب هو لا كوالاخ ومن الاب والعم من الاب يحجب هو لا كوالاخ والعم من
 الابوين وابن العم من الابوين يحجب هو لا كوالاخ والعم من الاب وابن العم من الاب
 يحجب هو لا كوالاخ وابن العم من الابوين والمعتق والعقبة يحجبهما عصبة النسب

وبنت الابن يحجبها الابن وبنت الصليب اذا لم يكن من يعصب
والجدة من الام لا يحجبها الا الام ومن الاب يحجبها الاب والام والفرج
مركلة حبة يحجب البعدي منها والفرج من جهة الام كام الام يحجب
البعدي من جهة الاب كام اب الاب والفرج من جهة الاب كام الاب
لا يحجب البعدي من جهة الام كام ام الام والاخت من الجانب كالاخ
والاخوات المخلص من الاب يحجب اختان من الابوين وكل عصبة يحجب
اصحاب الفروض المستقر كاختين من الاب واختين من الام وكاختين من الاب
واخت من الام وام وعم وشروط المحجب الارث غير لا يرث لا يحجب الا محجبات
كالأخوة والاختات مع الابوين **فصل** الابن الواحد يستقر
المال والابنان فصاعدا كذا ولو اجتمع بنون وبنات فتوحيثهم للملك كمثل
خط الابنتين واولاد الابن اذا انفردوا كاولاد الصليب واذا اجتمعوا فان كان في اولاد
الصليب ذكر فداستحق الاولاد الابن وان لا فان كان هناك بنت فلها النصف والباقي
لاولاد الابن من الملك كور او الذكور والاناث وان لم يكن الا انثى او اناث فلها اولاد
السكان والباقي لاولاد الابن من الذكور والاناث فداستحق للاناث المخلص
الا ان يكون في رهن او اسفل هنت ذكر فيعصبه سواء كان اخاهن او اخا
بعضن او ابنهن واولاد الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع اولاد الصليب
وكذا في كل جهة فاملة وانما يعصب النازل المحرومة من الثلثين ومن المستحق
فلو خلف بنتا وبنت ابن وابن ابن لم يعصبها لانها غير محرومة ولو خلف
بنيتين وبنت ابن وابن ابن يعصبها لحرمانها ولو خلف بنيتين وبنت ابن ابن
وابن ابن لم يعصبها لانها اسفل منه والاختات من الابوين اذا انفردوا

كاولاد الصليب

كاولاد الصليب وكذا ام الاب الا في المشتركة ومن زوج وام وحدة واخوان
لام واخ او اكثر اخ واخت او اكثر من الابوين فللزوجة النصف واللام او
الحدة السدس واولاد الام الثلث يشاركهم فيه اولاد الاب يسقطوا والمشاركة
شروط **الاول** ان يكون فيها صاحب سدس من ام او جدة والا فيبقى السدس
لاولاد الابوين فلا مشترك **الثاني** ان يكون اولاد الام اكثر من واحد والا فيبقى
السدس لاولاد الابوين فلا مشترك **الثالث** ان يكون في اولاد الابوين ذكر
والانثى المسلمة لاخت بالنصف ولاختين فأكثر بالثلثين **الرابع** ان يكون
فيما الزوج والا فلا يحصل الاستغراق ولو اجتمع اولاد الابوين واولاد الاب فتوحيثهم
لو اجتمع اولاد الابوين واولاد الاب الصليب مع اولاد الابن الا ان بنات الابن
يعصبن من في رهن ومن هو اسفل هنت والاخت للاب لا يعصبها الا من في رهن
ولو خلف اختين لابوين واخا لاب وابن اخ لاب فلهما السكان والباقي لابن الاخ
والاخت من الابوين ومن الاب عصبة مع البنت وبنت الابن حتى تسقط الاخت
من الابوين مع البنت والاخت من الاب كما يسقط الاخ الاخ وبنوا الاخوة
من الابوين ومن الاب فيزولون من ركن ابائهم وهالتي للاجتماع والافراد
الا في انهم لا يرثون الام من الثلث المستدس وفي انهم لا يقياسهم ومن
الجد بل يسقطون بدوان علما وفي انهم لا يعصبون اخواتهم اذ لسن بوارثات
اصلا وفي انهم يسقطون في المشتركة وفي ان بنو الاخوة من الابوين لا يحجبون
الاخوة من الاب وابوهم يحجبهم وفي ان الاخ من الاب يحجب بني الاخوة
من الابوين ولا يحجبهم ابنه والعم من الابوين ومن الاب كالاخ من
الجنسين في هالتي الافراد والاجتماع وعلى هذه اقياس بني العم وسائر عصبة

والعصبة من ليس لهم سهم مقدّر من المجمع على توزيعهم بل يرث جميع المال والباقي
من أصحاب الفروض وهم الابن والاب والمدي بهما ويقدم منهم المدين ثم ابنه وانما سفل
ثم الاب ثم الجد والاخت والامرات وهم في درجة ثم بنو الاخوة من الابوين ثم من الابين ثم بنوهم
كذلك ثم الغم من الابوين ثم الاب ثم بنو الغم كذلك ثم من الاب من الابوين ثم من الابين ثم
بنوهم كذلك ثم من الجد لابوين ثم لاب ثم بنوهم كذلك فان لم يكن عصبة من النسب
فالمال او الفاضل من الفروض الحقيقية رجلا كان او امرأة فان لم يكن فلعصبة المدين يتعصبون
بانفسهم حتى لو اجتمع المدين والبن والاخت والاخت اختفت بالذكور ولا يرث
المردة بالولاء الا من مطلقا او مخرج من يد نكاحه بنسب كالولادة واعفاده او وكلاء
كعقبة وعقبة عتيقة والمعتقون بانفسهم ترتيبهم في الولاء كمن النسب الا ان اخ
المعتق تقدم على جده وكذلك ابن اخيه فان لم يوجد احد من عصبات المعتق
فالمال للمعتق المعتق ثم لعصبة تركه اليه حيث يشاء فان لم يجد يكت فليست المال
ان اشظم والافق له ويرث الارحام ولو اجتمع في شخص جهنم فرض وتقسيم ورث
بها كزوج هو ابن عم او معتق ولو اشترى اثنان في العتوبة واختص احدهما
بقربة اخرى كابني عم احدهما اخ لام فللاخ السدس والباقي بينهما بالتسوية
سقوط الفرضية بالبنين ولو ترك ابن عم معتقه واحدهما اخ للمعتق لامة فلكل
للاخ **فصل** اذا اجتمع مع الجد الاخوة والاخوات من الابوين
او من الاب ولم يكن معهم ذ وفرض فللجد خير الامر من المقاسمة وتلك كل المال
ويستويان اذا كانوا من الجد وهو كاخ في المقاسمة جده واخ المقاسمة خير جده
وتلك اخوة الثلث خير وان كانا معهم ذ وفرض فان لم يفصل شيء كسنتين وام وزوج
فيفرض اليه السدس ويراد في القواد وان فضل دون السدس كسنتين وزوج فيفرض

للسدس ويعال المسئلة الخمسة عشر وان فضل قد السدس كسنتين وام فيفرض به
الجد ويسقط الاخوة والاخوات في الاحوال كلها وان فضل اكثر من السدس فللجد
خير الامور السبعة من المقاسمة كاخ وام وجد وخمس اخوة ولو اجتمع مع الاخوة
والاخوات من الابوين ومن الاب فللجد خير الامر من الامور ولعقد اولاد الاب
على الجد في الحساب فاذا اخذت حصته فان كان في اولاد الابوين ذكر فلا شيء
لاولاد الاب وان لم يكن فان كان اخنا واحدة فبأخذ النصف واخيت فاكثر
الى الثلثين ولا يفضل منهما شيء الا مسئلة جده واخت لابوين واخ الاب المقاسمة
خير والمسئلة من خمسة سهمان للجد وسهمان ونصف للاخت من الابوين و
الكسر في مخرج فيخرج في الاصل يبلغ عشرة ومنا تفتح ويسمى عشرية جده
واخت لابوين واختان لاب المقاسمة خير في خمسة للجد وسهمان ولاخت
الابوين سهمان ونصف بقي لكل منهما الربع والكسر في مخرج فيخرج في الاصل
يبلغ عشرين ومنا تفتح ويسمى عشرينية جده واختان لابوين واخت لاب
المسئلة من خمسة سهمان والباقي للاختين لابوين وبجبال القضا عليه جده
واختان لابوين واخ لاب المسئلة من ستة للجد وسهمان والباقي للاختين
ولا شيء للاخ والجد مع الاخوات المخلص بمثابة اخ فلا يفرض له الا في
الاكدرين وهو زوج وام وجد واخت لابوين او للاب فلزوج النصف
وللام الثلث وللجد السدس ويفرض للاخت النصف ويعال المسئلة
الى ستين وتجمع نصيب الاخت والجد وتقسيم بينهما انلافا فلا ينقسم
فيفرض عدد رؤسهم في التسعة يبلغ سبعة وعشرين ومنا تفتح ولو كانت
بدل الاخت انها سقط ولو كانت اخيتين فللزوج النصف وللأم السدس

والجدة السدس والباقي لها ولا عول ولو خلف بنتين وأما وجدًا
واختا سقطت الاخت لانتها عصبة محضه مع البنت والجدة صاحبة
وعصبة **فصل** لا يرث المسلم من الكافر وبالعكس ويرث الكافر
من الكافر لكن لا يرث الذمي من الحربي وبالعكس ولا يرث المرتد ولا يورث وماله
فيئ ولا يرث الرقيق ولا يورث منه وماله لسيده سواء الفقة والمذبح
المكاتب والمستولدة والمعلوق عقده نصفه ولا يرث حر البعير ويورث ماله ملكه
بالحرية ولا يرث المنفي وولد الزنا للأم والأب والام ولا يرث منها إلا
أم الأم وأولاد الأم ولا يرث القاتل سواء كان مباشر أو سببًا أو شرطًا وسواء
كان مضمومًا أو لم يكن وسواء كان الضرب لمصلحة كضرب الأب والزوجة والمعلم
للسأديب وسقي الدواب للمعالجة أو للمصلحة وسواء كان القاتل مكلفًا
أو غيره وسواء كان مكرها أو مكرها وسواء كان يسوع لدر كرك القتل
بالقصاص ولا يسوغ قتل الإمام هدا بالزعم أو المحاربة أو غيرها وإذامات
الموت فإن نزع أو جرح أو هدم أو غرير ولم يعلم أمانا معها أو علم الترتيب
ولم يعلم السابق فلا توارث بينهما بل مال كل واحد لباقي ورثته فلم يعرف
أخ واخت وفلق الماخ امرأة وبنت واخت زوجا وبنتا جعل كالأخ
مات عن زوجة وبنت لا غير واخت عن زوج وبنت لا غير وإن علم السابق
واشبهه ترقف حتى يتيقن أو يصطالحوا ولو ادعى على ورثته نسب
وانكروا ونكحوا وحلف ورث وإن لم يجبهه والمفقود المنقطع الخبر في سقر
أو حض أو قتال أو انكسار سفينة لا يقسم ماله حتى يقوم البينة على موته أو يعصى
مدة يغلب علو الظن أن مثله لا يعيش أكثر من ذلك ويحكم الحاكم بالاجتهاد بموجب

ولا يشترط القطع بل يكفي الغلبة على الظن وقسمة الحاكم ما لم يضمن الحكم
بجود ولو أقسموا بأنفسهم فلما بد من حكمه ولو وجبه الانتزاع حينئذ
وليعتقوا ذلك ويرث من كان وارثا حينئذ ولا يرث منه من مات قبله ولو لم يحضر
ولو مات لدريب قبل الحكم فإن لم يكن له وارث إلا المفقود ترقفنا حتى يتيقن
أنه كان حيا أو ميتا عند موته وإن كان له وارث أو ورثا أخذنا في حقهم
بالأسوة ثم سقط منهم بالمفقود لا يعطى ومن ينقص حقه بجوده أو موته قدر
ذلك ومن لا يختلف حقه به لا يعطى نصيبه إلا مثلته زوج مفقود واختان لاب
وعم فإن كان حيا فلاختين أربعة من سبعة ولا شيء للعم وإن كان ميتا
فلها اثنتان من ثلثة والباقي للعم فيقدر حيوترا أخ لاب مفقود وأخ لابوين
وحد فإن كان حيا فلأخ الثلثان وللجد الثلث وإن كان ميتا فالأخ
بينهم بالتسوية فيقدر في حق الجد حيوترا وفي حق الأخ موترا بمفقود وبنت
وزوج للزوج الأربع بكل حال وطريق يصح هذه المسائل أن تصح على تقدير
الحياة والموت ويفرض أحدهما في الآخر إن سببا ميتا ووقعنا أن توافقنا
ثم من برث على التقديرين ويفرض نصيبه من كل مسئلة في الآخر أو في
ووقعنا أن كان ويصغر إليه فيضرب ربع أحدهما في الآخر يبلغ ثمانين
ومنا يصح يدفع إلى الزوج عشرين وإلى الابن عشرين وإلى كل واحد من الخنتين
اثنى عشر ويوقف ستة عشر **فصل** إذا كانت الورثة كلهم عصبات
قسم المال بينهم بالتسوية أن تحضوا ذكورا وإناثا وإن اجتمعوا فقد كل ذكر اثنين
وعدد رؤسهم أصلا المسئلة وإن كان فيهم ذ وفرض أو ذ وفرضين متماثلين القدر
كزوج واخت لابوين أو لاب أو ذ وفرضين مختلفي القدر متفقين المخرج كاختين

لآب واختين لآم فالمسئلة من ذلك المخرج فالنصف من اثنين والثلاث
 والثلثان من ثلثة والرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية
 وان كان فيهم د و ف قصيون مختلفي المخرج او اكثر نظري المخرجين والمخارج
 فان بدا خلا كما لاثنين والثلثة مع الستة فاصل المسئلة الاكثر وهو
 الستة وان توافقا كالستة والثمانية فالاصل الحاصل من ضرب وفوق
 احدهما في الاخر وهو اربعة وعشرون وان تباينا كالثلثة والاربعة
 فالاصل الحاصل من ضرب احدهما في الاخر وهو اثني عشر فاطمنا ثلثات
 كل ثلثة وثلثة فامرهما ظاهرا والمداخلان ان يغني الاكثر باسقاط الاقل
 منه او يساوي الاقل بزيادة مثله عليه مرة او اكثر كل ثلثة وستة
 والمتوافقات ان يغنيها عدد ثالث غير واحد باسقاط الاقل
 من الاكثر ثم باسقاط الباقي من الاقل مرة او اكثر كستة وعشرة والمباينان
 ان يغنيها واحد كثلثة واربعة واثنين وثلثة وكل عدد اخلايين
 متوافقان ولا يتعكس ومجملة الاصول سبعة اثنان وثلثة واربعين
 وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون ونقول هذا ثلث
 الستة الى سبعة كزوج واختين لآب والى ثمانية كزوج لآم والى سبعة
 لزوج واختين لآب واختين لآم والى عشرة كزوج لآم والى اثنى عشر
 نقول الى سبعة عشر ثلثة عشر كزوج واختين لآب والى خمسة عشر
 كزوج واختين لآب واختين لآم والى سبعة عشر كزوج واختين لآم
 واربع وعشرون نقول الى سبعة وعشرين كزوج واختين لآم
 واذا اصححت فان انقسم السهام على المستحقين فذلك والا فان انكسرت

ولا

على نصف فيقابل بين سهامهم وعدد رؤسهم فان تباينا كزوج
 واخوين ضرب عدد رؤسهم في اصل المسئلة وان توافقا كآم واربعين
 اعمام ضرب الوقف من عدد رؤسهم في المسئلة فان انكسرت على نصفين
 فيقابل بين عدد رؤس كل نصف وسهامهم فان توافقا فعدد رؤسهم
 الى الوقف وان تباينا ترك بحالها وقبول بين عدد رؤسها فان تماثلا
 ضرب احدهما في المسئلة ليعولما ان كانت عاملة وان بدا خلا ضرب
 الاكثر وان توافقا ضرب الوقف من احدهما في الاخر ثم الحاصل في الاصل
 وان تباينا ضرب احدهما في الاخر ثم الحاصل في الاصل ويقاسمه اما اذا انكسرت
 على ثلثة اصناف او اربعة ولما زيد عليها الاكسار على نصفين المماثلة لثلاث
 وثلث اخوات لآب وعم المداخلة ثلث اخوات لآب وستة جذات وعم الموافقة
 اربع جذات وستة اعمام وسبع اخوات لآب المباينة ثلث جذات وسبع اعمام
 الاكسار على ثلثة اصناف المماثلة ثلث جذات وثمان وخمس اخوات لآب
 الاكسار على اربعة اصناف المماثلة زوجتان واربع جذات وستة عشر اخفا
 لآب وثمان اخوات لآم المداخلة زوجتان وستة جذات واربعة وعشرون
 اخالاام وستة وثلثون ابن عم الموافقة اربع زوجات واثني عشرة جذة واربعون
 اخالاام واثنان واربعون ابن عم المباينة زوجتان وثلث جذات وخمس اخوات
 لآم وسبع اخوات لآب واذا اردت ان تعرف نصيب كل احد اذا انكسر على نصف
 فاضرب نصيبه في المضروب فاحصل فنولد لك النصف واذا اردت ان تعرف
 نصيب كل نصف ان انكسر على نصفين فصاعدا فاضرب نصيب ذلك النصف
 في المضروب فاحصل فنولد لك النصف وان اردت ان تعرف نصيب كل واحد

من كل صنف فالطريق ان يقابل بين نصيب كل صنف وعدد دروسهم فنقسمها
النسبة بينهما وبأخذ تلك النسبة من العدد المضروب في المسئلة المثال زوجات
واربع جعلت وست اخوات للزوجين ثلثة والثلثة مثل الاثنين
ونصفه فيأخذ كل واحد مثل العدد المضروب في المسئلة ومثل نصفه وهو تسعة
والجدات اثنان مثل تصنيف فكل واحد نصف العدد المضروب وهو ثلثة
وللاخوات ثمانية وهن ست والثمانية مثل الست وثلثا فكل اخ
مثل المضروب وثلثة وهو ثمانية واذا اردت ان تفرق قبل الصحيح فان كان الكسر
على صنف وان لم يوافق سهامهم عدد ثم كاربع زوجات وخمس بنات واربع
فكل واحد ما لحا عنهم وان وافقت كذلك زوجات وعشر بنات
وخم فكل واحد فوسهامهم وان كان تصنيف فضا عدا فالطريق ان
يترك الصنف الذي يريد ان يعرف منهم ويضرب الباقي بعضها على
في بعض ثم الماصل في المثلث فما بلغ فهو الاقل مما حصل من التصنيف
مثاله اختان لآب وعم وزوج مفقود فان كان هيا ثلث سبعة والآخر
ثلثة ولا موافقة فيضرب ثلثة في سبعة للاختين من مسئلة الحياة اربعة
مضروب في ثلثة يكون اثني عشر من مسئلة الموت سهمان مضروبان في سبعة
يكون اربعة عشر فنضرب اليهما الاقل وهو اثني عشر ويوقف الباقي فان عرف
حياة الزوج دفع اليه وان عرف موته قسمها للاختين والباقي للعم
ام وزوج واختان لآب وابن مفقود فان هيا ثلث اثني عشر وان كان
ميتا ثلث ستة عايدة الى ثمانية وتوافقا بالربع فيضرب ربع احداهما
في الاخرى ببلغ اربعة وعشرين للام من مسئلة الحياة سهمان مضروبان

في

في وقت مسئلة الموت تكون اربعة ومن مسئلة الموت سهم مضروب
في وقت مسئلة الحياة يكون ثلثة فيعطى ثلثة وللزوج من مسئلة الحياة ثلثة
مضروب في وقت الموت يكون ستة ومن الموت ثلثة في وقت الحياة يكون
ستة فيعطى ستة ويوقف الباقي ولو مات وخلف حملا لو كان منفصلا
لكان وارثا مطلقا كحل زوجة او على تقدير الا توقف كحل امرة الالب
مع الزوج واخذ الابوين فان لم يكن وارث سوى الحمل وقف المال وان كان وارث
غيره وكان الحمل محبب مطلقا كاولاد للام والحمل من الميت او على بعض التقادير
كاولاد الابوين والحمل من لم يدفع اليه شيء والا فان كان له مقدرة دفع
اليه عايدة ان امكنت زوجة حاملا وابوين لها ثلث عايدة ولها سدس
عايدة ونقد الحمل ينسب فيكون موارثا لربع وعشرين ويضرب من سبعة وعشرين
وان لم يكن له مقدرة كاولاد لم يدفع اليه شيء اذ لا ضبط لعدد الحمل
ثم الفضل هيا الوقت يعلم وجوده عند الموت على مقتضاها وان افضل ميتا
اولا كز من اربع سنين او ستة اشهر فافوقها ولها زوج بطاءها
بأية الحمل من غير هال الم يرث الا ان يتفقوا على وجوده يورث ولو ولدت
توامين هيا وميتا فوجد اميتين والميتان الحي كان هو الابن
او البنت صححت المسئلة بتقدير حياة كل وموت الاخر ويدفع الاقل
كفي المفقود بعينها ولو مات وخلف خنثى سيكل حاله فان لم يخلف ارث
بالذكورة والانثوية كاولاد للام والمعتق فلا اشكال وان اختلف فنحن
في حقدهم من غير العرق ويوقف المشكوك فان كان يرث على
التقديرين كز احداهما اقل دفع اليه الاقل وقف الباقي

٢٥٧

الامتداد ولد خنثى واخ لا يدفع الى الماخ شئ ويدفع
 اليها النصف ويوقف الباقي ولد خنثى وبنت وعم للولدين الثلثات
 بالسوية ويوقف الباقي بين الخنثى والعم زوج اواب ولد خنثى
 للزوج الربع وللأب السدس وللولد النصف ويوقف الباقي بين بنت
 والاب وقاعدة تصحح هذه المسائل اذا كان الخنثى واحدا ان يقدر
 ذكرا وصححت المسئلة ثم انشئ وصححت وقولنا فان تقاطعا قسم العدد
 باعتبار الذكورة مرة وباعتبار الانوثة اخرى ويدفع اليها الثلث والارث
 الاقل من النصيبين ويوقف الباقي وان تقاطعا يقسم الثلث هكذا وان
 توافقا ضرب الوقف من احدهما في الاخرى ويقسم هكذا المثال خلقت
 زوجا وابوين وبنتا وولدا خنثى فبالانوثة من خمسة عشر وبالذكورة
 من ستة وثلاثين والموافق بالثلاث ضرب ثلث احدهما في الاخرى يكون
 مائة وثمانين فاذا قسم بقدر الانوثة يحصل للزوج خمسة واربعون
 والتفاوت ستعة وللأب ثلثون والتفاوت ستة وللأم ثلثون والتفاوت
 ستة وللخنثى عشرون والتفاوت اثنان وللبنات خمسة وعشرون
 والتفاوت ثلثة وعشرون فلو قيدت الى الاب اربعة وعشرون وكذا الى
 الام والخنثى ثمانية واربعون والى البنت خمسة وعشرون ويوقف
 الباقي وهو ثلثة وعشرون فان بان ذكر اعطى الزوج ستعة والاب
 ستة والام ستة والخنثى ستة اثنين فان بان انشئ فالكل يدفع الى
 البنت ولو كان خنثيان فلها ثلثة احوالا ما ذكر ان او انشئ او ذكر وانشئ
 فالطريق ان يصح بتقدير ذكرتهما مرة وبتقدير انوثتهما اخرى وبتقدير مرة

ذكرها

واحد وانوثة اخرى ويقسم المصحح بتقدير ذكرتهما ثم المصحح بالتقدير
 الثالث ويعطى كل واحد الاقل ويوقف التفاوت وكلما ازداد خنثى زيد حالة
 اخرى وكلما نقصت المسائل بالتقدير ثم ينظر امتماثلات ام متداخلات ام
 متوافقات او متباينات وتعمل عليك عند التماسار على فرقتين او فرق وبغريب
 البعض في البعض فما بلغ فنحن تصح المسائل زوج وابن وولدان خنثيان فيبتدئ
 ذكرتهما من اربعة وبانوتهما من ستة عشر للزوج اربعة وللبنات ستة وكل خنثى
 ثلثة وبالتقدير الثالث من عشرين وللزوج خمسة وللبنات ستة وللبنات ثلثة
 والاربعة داخل في ستة عشر وعشرين بينهما موافقة بالربع لكل واحد منهما المال
 اربع زوجات وخمس جذات وسبع اخوات لاب وثلث اخوات لأم وان اردت
 ان تعرف سهم الكل واحد من الزوجات مثلا ضربت ثلثا في خمس ثم الماحصل في نصيب
 الزوجات فهو مال كل واحدة منهم واذا اردت ان تعرف نصيب كل جدة
 او اخت فكل ذلك ولو كانت الاعداد موافقة للسهام رددت الاعداد الى
 وقعها ثم ضربت بعضها في بعض ثم ضربت الماحصل في الموقوف او في وقف المثال
 امرأة وست جذات وعشر اخوات لابوين واربع عشرة اخوة للام
 فللزوجات ثلثة منقسمة وللجذات اثنان متوافقان بالنصف
 فرددت الى ثلثة وللأخوات ثمانية متوافقة بالنصف فرددت
 الى خمسة وللأخوات الام اربعة متوافقة بالنصف فرددت
 الى سبعة فاذا اردت ان تعرف مال كل جدة تركت ضرب خمسة
 في سبعة ثم الماحصل في وقوع عدد الجذات فهو مال كل واحدة منهم وكذا
 البواقي **نصيب** في تصحيح مسائل الرد والمردود عليه

ان لم يكن معدن زوج ولا زوجة ولا ولد فالكامل للزوج
وردة او ان زاد كأم وبنت فالحاصل عدد سهامهم وهو
اربعة واحد للام وبنت للبنت وان كان معدن الزوج او الزوجة دفع
البشر فرضه من مخرجيه والباقي هو الماصل ان انقسم على الباقيين
كزوج وبنت او ملاء بنات وكرتة وكرتة وام واختين لام وان لم ينقسم
فان وافقت سهامهم من مخرج فرضهم ما يبقى ضرب جزء الزوج في مخرج
ذلك الفرض فهو الماصل وذلك كزوجة وكرتة وكرتة واربعة اخوات
لام المردود ثلثة وسهام المردود عليهم ستة موافقة بالثلث فيضرب
ثلث سهامهم في الماصل وان باقية ضرب السهام في المخرج فهو الماصل وذلك كزوجة
وام وبنتين وقد عد في السراكية والروضة وشرح الباب ست بنات وزوجها
من صور التوافق وهو المفهوم من سياق المأوى وعده المعلق من صور التباين وهو
الحق لا اتفاقهم على ان لا اعتبار بموافقة السهام لا بما وافقت ومن الباقي الا ان يراد
بها السهام بعد الصحيح فيستقيم **فصل** اذا مات عن ورثة ومات
لهم قبل القسمة التركة فان اخضر ورثة الباقي في الباقيين والاورث
منه على حسب الارث من الاول فرض كان الثاني اولم يكن وقسمت التركة بين الباقيين
مثال مات عن اخوة واخوات او بنين وبنات ثم مات بعضهم عن الباقيين وان لم
يخضر او اخضر واختلفت مقادير اسحقاقهم او بعضا فيصالح مسلك الاول والثاني
ينظر في نصيب الثاني من الاول فان انقسم على مسلك كزوج واختين لا بمانت
احدهما عن الاخرى وغرت فلا كلام وان لم ينقسم فان كان غير نصيب
ومسئلة موافقة كزوج وام وثلث اخوة مات الزوج عن ستة بنين خضر جزء

الوقف من مسئلة في مسئلة المأول ثم من لم يسمي من الاول يأخذ مفرقا
في المفرق في المسئلة ومن لم يسمي من الثانية يأخذ مفرقا في نصيب الثاني من
الاولى او في وفقة ان كان ولو ماتت عن زوج قبل الدخول وعن بنتين من غير زوج
الرجل ياخذ بهما وماتت عن الزوج وغرتك الاخت اخضر الوارث واختلف المقادير
كلت ولو ماتت عن زوج وام واختين لام فنزوج الرجل ياخذ بهما وماتت عن الام
والزوج وتلك الاخت اخضر الوارث واختلف بعض المقادير ولو ماتت ثلث قبل
قسمة التركة فيصالح مسلك كل واحد منهم فان انقسم نصيب كل واحد من مسئلة
الاول على مسئلة فقد صححت المسائل كلها من الاول وان لم ينقسم فصالح الاوليين
كما مر في الثالثة واطلب الموافقة بينهما وبين نصيب الثالث من الاوليين فان وجدت
فاضرب وفقها صححت الاوليان منه وان فقدت فاضرب كل واحد فيهما صححتا
وهكذا اقل بالاربع والخامس واذا اردت من لم يسمي من الاول فاضرب في مسائل
الموافقين بعد مسئلة بعد مسئلة فابطلت نصيبه كمن لو انقسمت سهام بعضهم
على مسئلة فلا تضرب فيها واضرب في الاخوات ولو وافقت سهام مسئلة
فاضرب في فوق تلك المسئلة ومن لم يسمي من الثانية او الثالثة او الاربعة فاضرب
فيما مات عنده ورث وهو نصيبه من مسئلة الاول ثم اضرب الماصل في مسائل
الموافقين بعد مسئلة بعد مسئلة او في وفقة ان كان في جملة ما وافق السهام
فيه المسئلة على الشرط المذكور في الميت الاول فابطلت نصيبه من الزوجية
وتلك اخوات متفرقات المسئلة من خمسة عشر عايلة ماتت الام عن زوج
وعم وبنتين هما الاخوات عن الاخوات المتفرقات ومسئلة الام متفرقة عن
ونصيبها سهامها يوافق مسائلها بالانصف فيضرب نصف مسئلتها

وهو ستة في الاول يتبلغ تسعين وعقد مائة الاخت للاب وخلفت
زوجا وبنتا واختا اب هي احدى المفترقات ومثلث الثالث من اثني
عشر فلها من الاول سهمان مضر وبات وفي قول الثانية وهو ستة يكون
اثني عشر وذلك منقسم على مثلثا فصحت المسائل الست من سبعين للزوجين
من الاول ثلثة مضر وبات في ستة يكون ثمانية عشرة وللاخت للام سهمان
في ستة يكون اثني عشر ولها ايضا من الثانية اربعة في واحد يكون ستة عشر
وللاخت من الابوين من الاول ستة في ستة ومن الثانية اربعة في واحد
ومن الثانية واحد فيكون واحد واربعين والزواج في الثانية ثلثة
في واحد ولعنها واحد في واحد والزواج الثالثة ثلثة في واحد وبنتا
سنة في واحد ولهما اثنان في واحد وقد يمكن الاختصار بعد التصحيح وذلك
حيث كانت الانصاف متماثلة فيرث مسئلة من عدة رؤسهم او موافقة يخرج صحيح من
نصف او ثلث فيرث الى ذلك الجزء وذلك زوجة وبنت وثلثة بنين منها
مات واحد منهم غز الباقي زوجة وابن وبنت واخ لا يرث مات الابن وخلف الباقي
وهو امه واخوته وعمه ثم ماتت البنت وخلفت زوجها وبنتا ومن خلف الابن
وهو الام والعم ثم ماتت الام وخلفت زوجها واما وست اخوات متفرقات
واحدة من الابوين وبنتان من الاب وثلث من الام من جهة فالمسائل
الاربعة تصح من مائة واربعين وبين الانصاف موافقة بالملك فارددها
الى ثلثها وذلك ثمانية واربعون قال الروياني في الحلية والاولي ان يكتب القساري
في المناسمات بالثمانية وبجانب بالسعيرات والقرار يطايعر فوا ويعملوا
بما فان السهام رتبها ببلغ الالف والركن يسيرة فلما يعرف الجواب والفضل

بفضل

فصل اذا اردت قسمة الزكاة بعد تقدير الانصاف فانظر
هل في الزكاة كسرام لا فان لم يكن فاضرب بنصيب كل وارث من المسئلة المصححة
في جميع الزكاة واقسم المبلغ على العدد الذي تحت من المسئلة فالخارج من القسمة
بنصيب او اقسم الزكاة اولها على المسئلة واضرب الخارج في سهم كل وارث فاحصل
فوق نصيبه زوج وام واختان لاب واختان لام والركن بشون دينار المسئلة
عائلة من عشرة فعلى الطريق الاول تضرب سهام الزوج في ستين يكون مائة
وثمانين تقسمها على عشرة يخرج ثمانية عشر وتضرب نصيب الابوين
يكون مائتين واربعين تقسمها على عشرة يخرج اربعة وعشرون وتضرب للاختين
من الام يكون مائة وعشرين تقسمها يخرج اثني عشر وعلى الطريق الثاني قسمة الزكاة
على عشرة يخرج ستة وتضربها في سهام كل وارث يخرج ما ذكرنا فكل زوجات
واربعة اخوة لام وخمسة اخوات لاب والركن خمسة وسبعون المسئلة عائلة من خمسة
عشر موافقة للزكاة باجزاء خمسة عشر ردتاها الى الوفق وهو خمسة وواحد فعلى الطريق
الاول تضرب السهام في وقول الركن على وقول المسئلة وهو واحد وهو خمسة ودقق
المبلغ الكل وارث وعلى الثاني قسمة وقول الزكاة على وقول المسئلة وهو واحد وتضرب
الخارج في سهم كل وارث ويدفع الماصيل اليه وان كان في الزكاة كسر ضربت بحسب
في الصحاح وزودت الكسر كاملا على الماصيل وقسمت المجموع على الورثين كما تقسم
الصحاح مشارع واختان والركن عشرة دراهم ونصف يفرج النصف في عشرة
ويريد عليه النصف واحد يكون احدى وعشرين فيعمل بها عليك بالصحاح يخرج
للزوج تسعة انصاف وهو اربعة دراهم ونصف وكل اخ ثلثة انصاف **خاتمة**
في الارحام اصناف اولاد البنات والاهوات وبنات الاهوة لابوين ولاب

نصف

واولاد الاخ او الاخنت لأم والعمة واولادها والعمة لأم واولاده و
 بنات العم وكل جد وجة ساططين والمخال والمخالدة واولادها فاولاد البنات
 والاختوات بمنزلة أمهاتهم وبنات الاخوة والاعمام بمنزلة اباؤهم
 والافراد والمخالات كالأم والاعمام للام والعقات كالاب والاحداد والمخالات
 كل واحد بمنزلة ولده الذي يد له بالميث واولادهم بالارث يسبقهم الى الوارث
 فان استوا في السبق فكل واحد نصيب من دلي بدل الميث فان ادى جماعة يوارث
 واستوى ضامنهم في القرب فتصيبه بينهم على حسب ميراثهم منه الا اذا كان من اولاد اولاد
 الام فانه يستوي بينهم وان ادى كل واحد يوارث الآخر واستوا في السبق يقدر
 المال مقسوما بين الذين سبق اليهم ذوالارحام ويجوز بعضهم بعضا كما كان يحجب
 الاصل وان انفرد واحد منهم بجوز المال كله ولو اجتمع مع الزوج او زوجة يكون
 الفاضل الاصل ابن بنت واخته المال بينهم ائنا ابن بنت وبنت بنت نصف
 بنت بنت الابن وبنت بنت البنت المال للماولي المسبق الى الوارث ولا عبرة للقرب
 الى الميت بدون السبق حتى لو راي بنت بنت وبنت بنت الابن فليست البنت
 النصف وللآخرى السدس بنت بنت وبنات بنت وبنات بنت بنت فلما ولي
 تلك المال والبنتين تلك والمثلث تلك بنت اخت وابنا اخت نصف بينهما
 وبين الابنيت تلك تلك بنات اخوة متفرقين فالسدس لبنت الاخ من
 الام والباقي لبنت الاخ من الابوين لان الاخ من الاب يسقط بالاخ من الابوين
 تلك بنات اخوات متفرقات المال بينهن على خمسة اسهم تلك لبنت الاخنت
 من الابوين وكل من لا هوين واحد تلك خالات متفرقات المال بينهن على
 خمسة اسهم ثلثه اخوات متفرقين فالسدس للذي من الام والباقي للذي

من الابوين

من الابوين ثلث خالات متفرقات وثلث عمات متفرقات فالثلث
 للمخالات على خمسة والثلثان للعقات على خمسة خالة وعمة فالثلث
 للمخالة والثلثان للعمة عمتان من الابوين وعم وعمدة من الام وخالة
 من ام وخالة من ابي فالثلث لقراية للام للمخالدة من الام سهم والمخالدة
 من الاب ثلثة اسهم والثلثان لقراية الاب ثلثاها للعتقين من الابوين
 والباقي بين العم والعمة من الام صفا صفة قال وقال من الام وبنت عم الاب
 فالثلث بين المال والمخال نصيف والباقي لبنت العم وحكم اولاد الاخوان والمخالات
 والاعمام والعقات من الام حكمهم اب ابلام واب ام الام فاما لك الشا في سبق
 الى الوارث اب ام الاب واب ام الام فاما لك بينهما اب ابلام واب ام الاب فاما لك
 للماني اب الام والمخال فاما لك للاب اب اب الام وخالة وعمدة فالثلث للمخالدة
 والباقي للعمة ام اب الام وخالة فاما لك لمربع للمجدة والباقي للمخالدة اب ام
 وعمدة فالثلثان للعمة والباقي للمجدة **فان قيل** اذا اردت ان تعرف الضرب
 والمحصل فاضرب الى الاهد في الاهد واحدا واحدا في العشرات عشرة وفي
 المائتين مائة وفي الالف الف وضرب العشرات في العشرات واحدا عاوة في
 المائتين الف وفي الالف عشرة الالف وضرب المائتين في المائتين
 واحدا عشرة الالف وفي الالف مائة الف وضرب الالف في الالف
 واحدا الف اما الاهد في الاهد فالطريق ان يقيم المضروب الى المضروب
 فيه وتأخذ كل عدد من احدى العشرة او يضرب من العشرة الى العشرة
 احدها في الاخر مثلا اذا اردت ضرب سبعة في تسعة فاجمعها يكون
 ستة عشر فبأخذ كل ايد عشر فيكون ستين ثم من التسعة الى العشرة واحد

للمخالات

ومن السبعة مائة فاضرب واحدا في ثلثه يكون ثلثه فالجمع ثلثه وستون
فاذا اردت ضرب الاحاد في العشرات كضرب خمسة في سبعين فخذ من سبعين
سبعة وضرب خمسة في سبعة يكون مائة وخمسين واذا اردت ضرب الاحاد
في الاحاد والعشرات في العشرات كضرب عشرة في ثلثه عشر مثلا فاضرب العقد
في العقد ثم العقد في الاحاد ثم الاحاد في ثم الاحاد في الاحاد واذا اردت
ضرب العقود في العقود فالقاعدة ان يرد العقد الى الاحاد في الاحاد ويأخذ
كل واحد مائة او الف او عشرة او مائة الف او الف كما مر في المطالب
واستطرد في الاختصار النسبة فاذا اردت ان تضرب ثمانين في خمسة وعشرين
منسبها الى المائة وهو ربعا فيأخذ ربع الثمانين وهو عشرون فيأخذ واحد
منا فيكون الفين واذا اردت ضرب مائة وخمسة وعشرين في اربعة وثمانين
فتنب الاول الى العقد الذي يليه وهو الف فيكون ثلث الف فيأخذ ثم اربعة
وثمانين يكون عشرة ونصفا فيأخذ كل واحد الف فيكون عشرة الاولى وخمسة
كتاب الوصية وهي واجبة على من عنده ودعيته في ذمته هو ان يترقى الى
كالزكاة والحج والاداء ولم يعلم من ثبت بقوله محبة بالنسبة ولما لم يال
وعرضه اغنياء ويقدم الاقارب والدين لا يرثون ويقدم منهم المحارم بالنسبة
ثم بالرضاع ثم بالمصاهرة ثم بالولاء ثم بالجواز ولما اركان **الاول** الموصي ولد شرطا
الاول التكليف فلا يصح من المجنون والمبرسم والمعتوه الذي لا يعقل
ومن البصير المميز وغيره كالنذير ويصح من المجنون **الثاني** الحرية فلا
يصح من العبد ولو كوثب ومات عتقا ويصح من الكافر عما يصح من المسلم **الثالث**
الاختيار فلا يصح من المكره كسائر التفقات **الرابع** الثاني الموصي كولد شرطا

الاول ان يكون موجودا فلا يصح لمحل سجدت ومحمد سبني **الثاني**
ان يكون مقيما فلو قال اوصيت بكذا الاحد من الرجلين بطلت ولو قال
اوصيت باحد من العبد من او اعطوه احد هذين الرجلين صح كما
لو قال اوصيت بعد ما اهدى من العبد من الرجلين **الثالث** ان يتصور له
الملك فلا يصح للميت علم موثرا لم يملك ولو اوصى لداية غيره مطلقا او
بقصد تملكها بطلت وبقصد التفرغ في علقها صححت ويحتاج الى العتق ويتعين
صرفه في علقها ويصرف الموصي ثم القاضي ثم ما ذنوا ان كان ما لك
ولو اوصى لمسجد وفتر القرض في عمارته او مصلحة صححت وكذا ان اطلق
ويترك على العماره والمصلحة ولو قال اردت تملكها صححت ويصير ملكا له
بالقبول ويصح بالذمي والخزني والمرقد والمحل بشرطين احدهما ان يكون موجودا
وقد الوصية بان ينفصل لاف من سدد اشهر من المستغنى دون اربع سنين
من غيرها الثاني ان ينفصل حيا والافلا شئ له ويقبل له الولي بعد خروجه
حيا ولو ولد ذكرا وانثى نصف ولو اوصى لعبد اهني فان صححت عين قبل موت
الموصي وقبل قبوله وان عتق وقبل في سيده ولو اوصى لعبد نفسه وقال اوصيت
لربك ما املك من رقبته وغيرها او بملك ما املك او بملك ما املك او بملك ما املك
ولم يبق على رقبته نفذت الوصية في ملك رقبته وبقى باقيه لوارثه ذلك هو الوصية
لمن بعضه رقبته لوارثه ولا مالا ياتيهما ولو اوصى لمن بعضه رقبته لوارثه فان لم يكن بينهما
مالا فوصية لوارثه وان كان فان مات الموصي في نوبة العبد فوصية له وفي نوبة
الوارث فوصية له ولو اوصى لعبد فعتق او قال اعطوه من مالي كذا فان مات وهو
ملكه فهو وصية لوارثه وان مات وقديما عتق فله عتق وان مات وقد عتق

فللعقيق ولو اوصى له بثلث ماله بشرط تقديم رقبته عتق كذا ودفع اليد مائة
 بدالثالث وبيع الوصية لأم ولده لانا نعتق من المهاد والمكاتب لانه مستحق
 بالملك فان عجز ورث صار وصية للوارث والمدة وعقده والوصية له مقبلة
 من الثلث فان وفي بها عتق ونفذت الوصية وان لم ينف بالمدة عتق بقدر الثلث
 وان كانت الوصية وصية لمن يعرض رقبته وارث وان وفي باحدهما قدم رقبته
 ولا شيء له بالوصية ويصح الوصية للقائل سواء كان عمدا او غطا وحق او غيره
 فاذا قبلت المستولدة او المدبرة سيد هاتين وصية للوارث باجازة الوارث
 بعد موت الموصي ولا يصح بدونها وان نفق عن الثلث ولو اجاز في حيوان او
 اذنوا له في الوصية لم يتم ارادوا الرذ بعد موته فلم ذلك ولو اجازوا بعد
 ذلك الموت لزم وان لم يقسموا والبذر من الوارث في مرض الموت والوقف عليه
 وايضا من الدين صدقا كان او غيره كالوصية والاعتبار في كونها وارثا
 بيوم الموت حتى لو اوصى لاهنر والمال لم يتم ولد لراين قبل موته فلا حاجة
 الى الاجازة في الثلث ولو اوصى لاهنر ولد لراين مات قبل موت الموصي فوصية
 للوارث ولو اوصى لكل وارث بقدر حصته من الزكاة بطلت ولو اوصى لكل وارث
 بعين قدر حصته من ثوب او عبد او غيرها واجازت الوارث صحته وان لم يجز
 فلا ولو اوصى لوارث بقدر حصته من الزكاة والاقل او اكثر واجازت الباقيات
 فتوكل الخارج عن كونه مورثا والباقي مشترك بين الموصي لروايات الوارث ولو اوصى
 بثلث ماله لاجنبي ووارث واجازت الوارث للوارث فهو بينهما وان ردت
 ارثه للوارث وبقي السدس للاجنبي ولو وقف في مرض الموت دارا على ابنه الجبار
 الصغير واهله الثلث لزم الوقف فان نرادت فله الرذ الزيادة ايضا

بعد البلوغ

بعد البلوغ ولو كان الماين بالغ وقبل بنفسه ثم مات الاب فله الرذ
 الزيادة ايضا اذا الاجازة المعينة هي الواقعة بعد الموت ولو كان لراين
 ونبت وقف الدار عليها املا فله الرذ ان خرجت من الثلث وان زادت
 فلها الرذ في الزيادة وان وقف عليها نصفين والثلث محتمل فان رضي الابن
 فذاك والا فله الرذ في السدس ولما في نصف السدس وكراه الوصية بالكس
 من ثلث المال فان فعل ورث الوارث او لم يكن بطلت الزيادة وان اجازت نفذت
 واجازت بتفني الوصية المورث لا ابتداء عطية من الوارث حتى يكفى نفقا
 الاجازة ولزم وان لم يجز القبط ولا اجازة الى هبة وقبول وقبض
 ولو خلف زوجة بنت عم او ابها وقدا وصى لها واجازها الاب فلا ربح
 لانه تفني ولو اعتق عبد اتي من صدقته زادت قيمته على الثلث واجازها فولا
 الكل المورث يرث ذكر العصبه دون الاناث لانه تفني ويشترط ان يعرف الوارث
 قدر الزيادة على الثلث وقدر الزكاة فان جعل لهما او باحدهما بطلت الاجازة
 ولو اجاز ثم قال كنت اعتقد واطن الزكاة قليلا فبانت اكثر مما اظن صدق
 باليهين ونفذ في القدر المحقق ولو اقام الموصي ليرثينه على علمه بقدر الزكاة
 لزم وان اجاز كانت الوصية بعين معين فاجاز ثم قال طنت الزكاة كبيرة
 وان خارج من ثلثها وقد كان خلا فذا وطردين لم اعلمه او بان في تلف بعضها
 صدق ويمنه ولا يلزم الا الثلث والاعتبار في المال بيوم الموت حتى زاده ماله بعد
 الوصية تلفت به وان نفق نقص الثلث **الركن الثالث** الموصي به ولو شرط
الاول ان يكون مقصودا يستحب فلا يصح بما يحرم اقتناءه والانتفاع به
 كالخنزير والخنزير والعود والطبل الذي لا يصلح لمباح **الثاني** ان لا يكون حراما

فلا يصح لنا التفتت لبعض المعاصي ولا بعبارة الكنيسة وكتبه التورية والابجيل
ولفاتها وقد سبق في الجنازة ان ذكره الدفن في الثابوت حيث صليت الارض
وكذا اوضح المذبة تحت اسر الميت ولا يصح الوصية لهما فيلزم هذه الاثر
لا يصح الوصية با طعام المغرير لانه مكره وقد سبق في الجنازة لاهته ولا يصح
با طعام التاجات المتجمعات للنياحة جزا لان حرام قطعها وقد سبق ههنا
ايضا وفي الزيادات لا يجزى عاصم القنادي ان لا وصي بان يدفن في البيت بطلت
الثالث ان يقبل النفل من شخص اخر غير الارث فلا يصح بالقصاص وهذا
القدح وهو الشفعة والخيار **الرابع** ان يصادق مال من فلو او وصي بمال الغير
ففيه خلا في ابي على المار **الخامس** ان يكون فاضلا غرضه وموثر بجميره
فلو استغفر من الدين المؤثر او كلاهما لم ينفذ الا ان يبرع متبرع بالاراد او
القضاء ويصح بالحمل الموجود والحادث وبالمهر الموجود والحادث ويصوب
الشاة ولينها ومنافع الذار والعبد مؤبد وموقت والاطلاق للتأبد
وبما لا يقدر على تسليمه كالابن والمغضوب والطائر المنفلت وبالمجهول
كثوب وعبد غير موصوف وبغير ما يطبق عليه الاسم وببناء مسجد او سقاية
وبعمارة مشيد يزارة كقبور العلماء والصلحاء وبما يحل الماشغاع به من
النجاسات كالطعام والزيت النجس وجلد الميتة وشحمها للسفر وبالمخمر
المحترق وبمجموع الكنائس فان عجز فلا شيء ويرقبه المكاتب ان هو زنا بمال
الغير ولو قال اوصيت بكذا العبد وهو غيره او بكذا ان ملكته ففيم وجهها
احدهما ان يصح وهو الذي رتبته صاحب الروضة والثاني المنع وهو الذي
قطع به الغزالي ولو وصي بان يباع بعض امواله ففلان بعد موته صحت

الارث الرابع الصغير وهو الابن ابان بان يقول اوصيت لربك او اعطوه
او سلموه او ادفعوه ليه بعد موتي او هو له بعد موتي او جعلته ليه بعد موتي
او ملكته او وصيته بعد موتي ولو قال وصيته ونفسي الوصية لم تنافض
فان قبل متصلا ينفذ هبة ولو قال هذه الدخوات ارا ولو قال هو لير من
مالي او عيشته لير فلما نيت يصح مع النصف ولو كتب اخي او وصيته لفلان بكذا
فلما نيت ولو وجد له كتاب وصية بعد موته ولم يتم بينة على مضمونه
او كان امثله جماعة ان الكتاب خط وما فيه وصية ولم تطلعهم على ما
فيه نقل في الغرر والروضة عن الجمهور ان لا ينفذ الوصية بلاك ولا بجل بما
فيه حتى شهد الشهود بما فيه مفصلا وقطعا بانه الكتاب كناية وهو الملك
في شرح الثياب والمأوى وتعليقه هي لو كتب وقال من يت بعد الوصية لفلان
او اعز والوارث بعد موته صحت ولو اعقل لسانه صحت بالاشارة والكناية
ولو قبل للمريض ما يقول في عياله فلان فقال او ارادست فنواقرار بالحرية
ولو قال لك مالي الفقراء لم يكن اقرار الاضافة المال الى نفسه فقال القاضي
حسين في الفتاوى ولا وصية ايضا وقال الزقياحي في زيادة المنافع وهو
وصية للفقراء ولو قال هذه العبد للفقراء فالمنع من كلام الفقهاء في فتاوى
النذر ومن تعيل القاضي هنا انه يصح الاقرار واما القول فان كانت الوصية
لمجبة كالفقراء والعلماء فلا حاجة اليه ولزمه الوصية فان كان الشخص معيونا
او استخاصه بمقتضى في شرط ولا يصح في حياة الموصي كره ولا يشترط الفور
حيث شرط لكن اذا لم يقبل ولم يرد طوبى بالقبول او الرد فانه ابي حكم عليه
بالرد ولو رد قبل موت الموصي لم يرد ولو رد بعده وقبل القبول ارتدت

وبعد فلا وان لم يقبض ولو مات قبل موت الموصي بطلت وبعده وقبل الرد
قام وارثه بالقبول والرد والمالك قبل القبول هو قوف فان قيل يثبت ان
قد علك بالموت ولديز واما من الموت وان رد يثبت ان كان للوارث ولد
زواجك ولو باع او وهب قبل القبول بطل ولا يحصل القبول ويصح تعليق
الوصية بالشروط ولو قال ان رجوع فلان عن سفره او ان تزوج فقد اوصيت
لمالكه اصبحت **فصل** التبرعات المعلقة بالموت معتبرة من
الثلاث اوصى بها في الصحة او في المرض وكذا النجزة في المرض المخوف المتصل بالموت
ولكنها نافذة في المأخر لو وهب حيا يتيها لم يوطئها فان ما اعتبر فوجها
من الثلث ولو وهب في الصحة واقترن في المرض فثلث الثلث والمراد ان انتهى الى ان
يقطع بالموت عاجلا باسما من البصر وبلوغ الزوج النجزة او يقطع الملقوم والمراد او
يشترط البطن واخراج الاغشاء او بالثروة في الماء وغيره مع العجز عن التسليم
فلا اعتبار لكلامه ووصيته وغيرها فلا يصح اسلام الطافر وتوبة الفاسق والحالة
هذه لانه في غير الاموات وحركته حركة الملبس وفي هذه الحالة كان كائنا من
فلم يقبل وان لم ينسبه اليه فاما ان يخاف منه الموت عاجلا وهو المخوف او عاجلا
فلا وله حكم الصحة وتفصيله بصور مخوفة وغير مخوفة فمن المخوفة القبول وهو
ان ينعقد اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا ينزول ويصعد بسبب الخمار
الى الدماغ ويهلك ومنها ذات الجنب والحامرة وهي فروع يحدث في
داخل الجنب قريب القلب والقدر ويوجع وجعا شديدا ثم ينفخ ويكف
وذلك وقت اللان وكله كدوجع الحامرة والفروع الحادثة والصدر
والرئة ومنها الرعاف الدائم وابداه ليس يخوف ومنها الاسهال

الموت ولو لم يخطئ ولو كان يوما او يومين ولم يتوارث فليس يخوف الا ان
ينضم اليه خروج الطعام بلا استئذان وخروج الدم من الكبد وخروجه
من الاعضاء الشريفة دون البواسير او الزح وهو المخرج بشده وجع
او ان ينفذ وهو المخرج كله ككفت قليل او قليلا او التجميل ومنها
الفالج وسبب غلبة الرطوبة والبلغم وابداه مخوف فاذا استمر فلا خوف
ومنها الحصى المطبقة اي اللازمة الا اذا كانت يوما او يومين او ثلثة
والمقطعة يوما او ثلثة وقد عرفنا العطية بعد من اسر المال والورد
هي الثانية كل يوم والثلث وهي الثانية يومين والمقطعة يومين والثالثة
يومين والمقطعة يوما والربع ليست تخوف وهي الثانية يوما والمقطعة يومين ومنها
الدق وهو ان يصيب القلب لا يمتد مع الحياة غالبيا والسليمة تخوف او لا وتخوف
اخر وهو ان يصيب الرئة ويأخذ البدن في الانقراض والنقصان وقيل
ليس يخوف او لا واخر ومنها الطاعون وهو هيجان الدم في كل البدن وانفاه قال
الموتى وهو قريب من المذام ومن اصابه بأكلم اعضاءه وتيسا قط الحمرة ومنها هيجان
المرء الصفراء وهيجان الدم وانضبا بد الى عضوكيد ورجل وانفاه من واحمره
ومنها الجراحة على المقتل والتأفة الى الجوف والدماغ او العظم او الموضع كثير اللحم
او لهاضرة ان شدد او قاتل او ورم ومنها القيح مع الدم او البلغم او غيرهما من
الاخلاط وبدونها فلا الا ان يدوم ومنها البرسام وهو ورم بغير المحارب الذي
بين الكبد والمعدة ويظهر في الدماغ اعراض البرسام لانه يشارك الغليظ ويتصل
بدوها البرسام وهو ورم في احد هجائي الدماغ او فيهما او في الدماغ نفسه افيها
جميعا ويكون اما من الدم او الصفراء او البلغم ومنها النهام القاتل بين فرقتين

الغرماء لم يزا جهنم غيره في ما لجميع الذين اولى فاذ اجمع تبرعا
 فضاء فان كانا متعلقين بالموت ولم يف التلب بهما فسقط التلب
 عليهما باعتبار القيمة ولا يقدم العتق على غيره وان تحضر العتق فيقرع
 ولا يؤزع وان تحضر غيره فيسقط وان كانا منجزيين قدم الاول فالاول
 الى ان يتم التلب وان كان احدهما منجرا والاخر معلقا قدم المنجور ولو علق
 عتق عبدا بموته واوصى باعتاق اخر لم يقدم اهداها على الاخر
فصل اذا اوصى بدار ابتداء مطلقا فالاسم يتناول المنزل والبغال
 والحمار الذكر والانثى والصغير والكبير والسليم والمعيب ولو قال اذابة للذكور والنر
 او القتال او يستفيع بدترها وظهرها تعيق الفرس ولو قال يستفيع بظهرها وشلسها
 يتعيق الفرس والحمار ولو قال للحملي يتعيق البغار والحمار اذا كان في بلد عاداتهم
 الحمل على اربعة من فئدة جميع قال المتولي ولو كان غرض بلدهم الحمل
 على الجمال والبقر هانرا يعطى منهما قال الراعي وهو ضعيف وقال صاحب
 الروضة قول المتولي اقوي ولو اوصى بشاة مطلقا يتناول الصغير
 بالجنبة والكبرة والسليمة والمعيبة والضائية واماعة والذكر والانثى
 والكثير واليسير وذو الشملة والغناو كالقصيل وبنت المخاض والعجل
 في الوصية بالابل والبقر ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا غنم لم يطلت
 ولو قال من مالي اشربيت والبعير يتناول الناقة والحمل والناقض يتناول
 النجاشي والعراب ولا يتناول الحمل الناقة ولا بالعكس **والهبة** لا يتناول
 الذكر ولا النور البقرة والرفيق يتناول الصغير والكبير والسليم والمعيب
 والمسلم والكافر والذكر والانثى والخنثى ولا يتناول العبد الامة وبالعكس

ولو اوصى للحمل فلانة فانق بولدين نصف ولو انتحي وصيت فاكل للحمل
 ولو اوصى لجيران صرفوا الى اربعة دراهم كل واحد منها من الجوانب الاربعة وينقسم
 على عدد الدورات على السكان ولو اوصى للقراء صرفوا الى الذين يحفظون جميع
 دون الذين يقرؤون من المصحف ولا يحفظون او يحفظون البعض او يقرؤون
 بالالحان ولا يحفظون ولو اوصى للعلماء او لاهل العلم صرفوا الى العلماء وبلوهم
 الشرع التفسير والحديث والفقه ويكفي العلم بواحد من هذه الثلاثة ولا بد
 فيه الذين يستمعون الحديث ولا علم لهم بطريق ولا باسما والرواة وكلا
 بالمتون فان السماع المجرد ليس بعلم ولا يدخل المقرؤون وعلم القراءات
 والمكلمون والمنطقيون والمغبرون والادباء والاطباء والمنجمون
 والحساب والمهندسون ولو اوصى لطلاب او لطلبة صرفوا الى من دخل
 في طلبه يومئذ ولو اوصى للفقهاء او للمتفقهين او للصوفية فعلى ما ذكرنا
 في الوقف ولو اوصى لاهل العقل الناس صرفوا الى الزهاد قال صاحب الهندية
 في التعليق الزاهد من لا يطلب من الدنيا الا ما يكفيه ولعياله ولو اوصى
 لاهل الناس من الكفار قال الرويا في قال اصحابنا يعرفون الامامية
 المشطرة للقيام والى المبشرين وقال صاحب الروضة وقيل الى مركب الكبار
 من المسلمين ولو اوصى لاهل الناس قال صاحب الهندية في كتاب التعليق
 صرفوا الى مانع الزكاة ولو اوصى للفقراء ودخل المساكين وبالعكس ولو جمع بينهما
 نصفهما ويكفي الضرر الى ثلثة من كل صنف ولو اوصى لسبيل الله او قال لضعف
 ثلثي في سبيل الله صرفوا الى الغزاة ولو اوصى لعلماء ببلد بعينه او لفقراء وهم
 محضرون وجب التعميم ويجب القبول في هذه الوصية ولو اوصى لثلثة

معيّنات وجبا المستويين بينهم بخلاف الثلثة المصروف اليهم من الفقراء
وسائر الاصناف ولو اوصى بجميع داره لزيد وبثلثها لغيره وقسمت
بينهما ارباعا ولو قال صنع ثلثي شيء مايت او شئت لم يكن لزيد الا نصف في
نفسه والا لزيد ان يصرف الى اقرار الموصي على الترتيب السابق صدر الكتاب
ولو قال اوصيت بثلثي المال لزيد صرف في وجهه البر ولو اوصى لا اقرار بنفسه
لا يدخل ورثته ويدخل فيه الذكر والانثى والفقير والغني والقريب
والبعيد والمحرم وغيره وقراير الاب والام وان كان الموصي غريباً
وقيماً **م** لا يدخل قرابة المأم أن كان غريباً ولو اوصى للاختين
يصرف الى الزوج البنت دون الزوج الا اختا وغيرهن والشيخ من جاوز
اربعت سنه والشاب من جاوز البلوغ الى المسلمين والكامل من جاوز المسلمين
الى الاربعين ولو اوصى بدار او أرض دخل مايدخل في البيع ولو اوصى بجميع النسخ
صحت ويصح من المبيعات او من بركة كما قيد وان اطلق فيجب من المبيعات
وهبة الاسلام مودة من اسر المال وعلى الوارث ان يخرج اويأمر اجنبياً
اوصى بها اولى يوم ولو حج عند اجنبي بغير اذن الوارث صح ويقع غرض الميت
والنساء والصدقة ينفعان من الوارث والاجنبي ويستحق ان ينوي المصدق
الصدقة عن ابويها وغيرهما من الاموات فان اشترى لهما التوابع
ولا ينقص من اجره شيئاً وان نصّدق الوارث عن موات بلا وصية
قال صاحب العدة ولو انبطعنا او بيرا او غرس شجرة او وقف مصحفاً في حيوتنا
او فعل عند بعد موتنا لحققت الثواب قال في الكبير والروضه واذا صدرت
هذه الامور من حج فهو صدقة جارية بلحققت ثوابها بعد موتها وان

٢٦٩
عن ميت فقد يصدر عنه والصدقة تنفع ولا تختص الحكم بوقف المصحف
بل يعم كل وقف صحيح وقضاء الصلوة غرض الميت لا ينفع وقراءة القرآن على
القبور مع الدعاء او مع الاجر لا ينفع ولو اوصى باعطاء مائة عند
قبوره **فصل** ولو اوصى بخمسة او نصيب او سهم او جزوا او قليل
او كثير او شيئاً او ثلث الاشياء اعطى مايقول ولو اوصى بنصيب ابن او
بمثل نصيب ابن صح مسئلة الوارث بتقدير عدم الوصية ورد عليها مثل سهم
منها واحد دفع الزايد الى الموصي ليرفلوا وصي بمثل نصيب ابن ولد ابن فمسئلة
من واحد فرد عليها واحد او دفع الى كل واحد النصف ولو كان لزيدان
فمسئلهما من اثنتين فرد عليها مثل سهم منها يكون ثلثة ولو كان لزيد ثلثين
فمسئله من ثلثة فرد سهم واحد يكون اربعة ولو اوصى بنصيب بنت ولد
بنت فمسئلهما من اثنتين فرد سهمها يكون ثلثة فلهن وصي ليرسمن منها
ولو اوصى لثلاث بنات مثل نصيب احداهن فمسئلهما من ثلثة فرد سهم كل واحدة
فيكون واحد منها للموصي ليرفلوا وصي بنصيب احد ورثته اعطى نصيب اقلهم
نصيباً ولو اوصى بخمسة معلوم كالربع وغيره جعل الباقي من مسئلة الوصية بعد
اخراج الوصية كالشهم للورثة فان كان منقسماً كالوصية بالربع والورثة ثلثين
بينهم فذاك وان لم ينقسم فان كان بين الباقي ومسئلة الورثة موافقة كالوصية
بالثلث والورثة اربعة بنين ضرب الوفق من مسئلة الورثة في مسئلة الوصية
وان لم يكن كالوصية بالثلث والورثة ثلثة بنين ضربت المسئلة في المسئلة
ولو اوصى لواحد او اكثر بما يزيد على الثلث فان اجاز الورثة فلكل واحد
سهمه وقسم الباقي بين الورثة كما بينا في الطرق الاربعة وان ردوا الزيادة

قسم الثلث بينهم نسبة انصافهم بقدر اهل الاجازة فلو اوصى لواحد
 بالنصف والاخر بالثلث ولدا ابوان فان اجازوا فمسلت
 الوصية من ستة والباقي واحد لا ينقسم على الورثة ولا موافقة
 بينهم وبين مسئلة الورثة فنضرب مسئلة الورثة في مسئلة الوصية فبلغ
 ستة وثلاثين وكان للورثة واحد ونضرب في المضروب يكون ستة عشر
 والموصي له بالنصف ثلثة نضربها في المضروب يكون ثمانين عشر
 والموصي له بالثلث اثنان نضربها في المضروب ويكون اثني عشر
 وان ردت واقسمنا الثلث بينهما على عشرة لان نصيبها عند الاجازة خمسة
 من ستة ثلثة للموصي له بالنصف واثنان لآخر والنسبة بينهما بالاجازة
 فيطلب عدد الملائكة خمس فنضرب مخرج الثلث في مخرج الخمس
 تبلغ خمسة عشر ثلثة للموصي له بالنصف واثنان للآخر وعشرة لا ينقسم
 على الورثة لكن يوافق مسئلة بالنصف فنضرب ثلثة في عشرة يكون ثلثين
 فنهاية فان لم يتوافقا ضرب الكل في المسئلة ومنا تقي وان ردت البعض
 صححت المسئلة بقدر اجازة الكل ثم بقدر ردة الكل فان تعادلتا
 قسم اهديهما وان قد اختلفا فاكثرها وان فوافتا فالحاصل من ضرب
 وفوق اهديها في الاخرى وان تباينت فالحاصل من ضرب اهديها في الاخرى
 ويضبط التفاوت بين الحاصلتين بقدر اجازة واردة فجاز كل
 حيز لمن اجاز له ومردود كل ردة لنفسه المماثلة اوصى لواحد بالثلث
 والاخر بثلث اخر ولدا ابنا فعلى الاجازة من ستة وكل على الرد
 والتفاوت باثنين المداخلة اوصى لواحد بالنصف والاخر بالسدس

ولم ازل

ولدا ابنا فعلى الاجازة من ستة وعلى الرد من اثني عشر والتفاوت باربعين
 الموافقة اوصى لواحد بالنصف والاخر بالثلث ولدا ابنا فعلى الاجازة
 من اثني عشر وعلى الرد من خمسة عشر والتفاوت يذكرك بعد المباشرة مشروعا
 لقياس الكل المبانية اوصى لواحد بنصيب ابن ولدا ابنا فعلى الاجازة
 من خمسة وعلى الرد من ستين يضرب خمسة في ستين ويقسم فيما للاجازة لثمانية
 عشر وباردة خمسة عشر مثالا اخر اوصى لزيد بالربع ولعمرو بالثلث ولدا ابنا فعلى الاجازة
 من ثمانية وباردة من ستين تقرب ثمانية في ستين تقسم فيما للاجازة لزيد ثمانية
 عشر ولعمرو ستين وباردة لزيد ستة عشر ولعمرو ثمانية عند فالي صورة الموافقة فنقول
 بين اثني عشر وخمسة عشر موافقة بالثلث فيضرب ثلث اهديها في الاخرى يكون
 ستين لزيد فعلى الاجازة ثلثون ولعمرو عشرون ولكل ابن خمسة ولزيد على الرد اثني
 عشر ولعمرو ثمانية ولكل ابن عشرون فالتفاوت في نصيب كل ابن خمسة عشر فان اجازوا
 وصية زيد فقد ساهم كل بسبعة وان اجاز اهدى الوصيتين والاخر
 وصية زيد فلزيد ثلثون ولعمرو اربعة عشر وان اجاز اهدى الوصيتين
 والاخر وصية عمرو ثم لعمرو عشرون وان اجاز اهدى وصية زيد والاخر وصية
 عمرو ثم لعمرو عشرون وان اجاز اهدى وصية زيد والاخر وصية عمرو فسد
 ساهم زيد استعنت وذاك عمرو ابنته **فصل** يجوز الرجوع عن
 الوصية وعن بعضها وعن كل شيء معلق بالموت دون المخرج في المرض ودون
 التدبير لفظا وتحصل بقوله نقضت الوصية او بطلت او ردتها او رعتها
 او فسختها او رجعت عنها وبانكارها بلا عرض وبانزال المالك عن الموصي بعد
 المعين دون المتاع بالبيع او الهبة او العتاق او الاصداء وغيرها وبالرهن



والسيرة وان لم يقبض وبالعرض على البيع او الهبة او الرهن وبالتوكيل والوصية
بالاثر الزوي والكسابة والتدبير والاستيلاء وتعليق العقود بالاقرار بان مضمون
او معقود او حر الاصل وبطخ الخنطرة وبذرها بدم الدار بحيث يطل اسمها ويخرج
الشاة او طنجها ويصنع الثوب وقطع ثيها وبالبنا او الغراس في العرصة وبعمارة
يحدث في الموصي بئر ولو يابا ولا يحصل بالاستخدام وبالنقل الى بلد بعيد ولا بالتزويج
والاجارة والختان والتعليم والاعارة والركوب والبس والوطى والزراعة
ولو وصي بعين لزيد ثم اوصى بها لعمرو واشتركا ولو رد احدىها كان الكل للآخر
بخلاف ما لو قال اوصيت بها لعمرو واذا فاته لكانت للآخر الا النصف
ولو قال الذي اوصيت بذر لزيد اوصيت بذر لعمرو وقال لعمرو اوصيت لزيد
بما اوصيت بذر لزيد فزجوع ووصيته لعمرو ولو اوصى ببيعته وصرفه الى الفقراء
ثم قال ببعوه واصرفه الى الرقاب نصف ولو اوصى بثلث ماله لزيد ثم تفرق
في الكل ببيع او عتاق او غيرها لم يكن زجوعا لان الثلث لا يخفى بالموجود
بل نعم الموجود والحادث عند الموت ولو اوصى بثلث ماله لزيد ثم بثلث ماله
لعمرو ولم يكن زجوعا فان قبل احدىها دون الاخر قلنا المستحق وقبلنا اشتركا
بخلاف ما لو اوصى لهما بالثلث قبل احدىها فقط فانه لا يستحق الا السدس
كتاب الوصاية ولها اركان **الاول** الموصي وله شروط التكليف
والحرية وان كانت في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا ورتب الودائع والقوارض
والمقنونات والولاية الاصلية ان كانت في امور الاطفال والمجانين فلا يصح
من الصبي والمجنون والرتبة من الام والام والعم والوصي المطلق ويصح
من المأذون فيها **الثاني** الوصي وله شروط التكليف والحرية والاستسلام

والعدالة وكفاية التصرف وعدم التغافل والعداوة فلا يصح الوصاية
الى الصبي والمجنون والرتبة والمكاتب والمذنب والمستولدة والمالك في حق
الطفل المسلم والى القاسم كالتوكيل في ماله والى العاجز عن التصرف لسفاه
او هم والى المغفل والى عدو الطفل ولو اجتمعت هذه الشروط رقت الوصاية
دونه الموت بطلب ولو فقدت وقت الوصاية واجتمعت عند الموت صححت
فيصح الوصاية الى مدبره ومستولده بحصول الحرية بموته ولا يشترط البصر
والذكورة فيصح الى الماعى وتوكل في التفقات والى اللاتى وام الطفل او لى
من غيرها واذا فسق الوصي او القيم بعد القبول بطلت ولا يبرئ سواء كانت
الفسق بعد في المال او بسبب اخر ولا تعود بالتوبة كالقاضي واذا فسق المعيد
الاب والمجد نزلت ولايتهما وليس من التقديس فينزع الحاكم مال الطفل والمجنون
من ايديهما وبالتوبة تعود ولايتهما وليس من التقديس اكل الاب والوصي ماله
الطفل لفروقة لكن اذا وجبت الضمان فطوى الوصي الدفع الى الحاكم ثم القبض
ليبرى ولا يحتاج اليه الاب بل يقبض من نفسه واذا تفرق الوصي او القيم بعد
الغزل بطلت لكن لورثة المقنونة او العارضة او الوديع او قضى الذين من نفسه
لم ينقض واذا هب الوصي او غنى عليه الغزل ولا يعود وليا بالافاق كالقاضي
والقيم واذا هب الاب والمجد لم يغزل ولو اختلف كفاية الوصي بالضعف عن
الكسابة والحساب وساء تدبيره كسر او مرض ضم اليه القاضي من يعينه ويرشده ولو
عرض ذلك لقيمة غزله ولا يجوز بصف الوصي على الاطفال والمجد حتى يصفى التولية
ولاعلى البالغين الرشدين لانه لا ولاية عليهم نعم يجوز لقضاء الديون وتنفيذ
الوصايا وتقدم على المجد وغيره ولا يلزم تسليم الزكاة لتباعد الدين بل لهم

امساكها وقضاء الدين من ماله فان امتنعوا اخلا للارام بتسليمها او القضاء
ولومات ولم ينصب فابوه او ولي بقضاء الديون وامر الاطفال والمالك بتنفيذ
وصاياهم **الركن الثالث** الموصي فيه وهو التفريقات المالية المباحة فلا يصح
تزوج الاطفال ومالككم والتزوج لهم لا في المعقنة كبناء كنيسة وكتابة التوبة
والاجيل **الركن الرابع** الصيغة بان يقول اوصيت اليك او فوضت اليك او اتمكت
مقامي او جعلتك وصيا ويشترط القول باللفظ وهل يقوم العمل مقامه وجبان
ولا يقيد في حياة الموصي ولا يقيد الفور بعد الموت ولو رد في حياته وقبل بعد
مرد صحته ولو رد بعد الموت بطلت ويجوز فيها التعليق والتأجيل فلو قال
اذا مت فعد اوصيت اليك او اوصيت الي فلان فان لم يقبل او تغير حاله فقد
اوصيت الي فلان او اوصيت اليك كسنة او الى ان تبلغ ابني القدم فلان او قال الزوجة
اوصيت اليك الى ان تتزوجي صحت وتأجلت ولو فصل وقال اوصيت اليك في
قضاء الديون وتنفيذ الوصايا والتصرف في اموال الاطفال والقيام بمصالحهم
فذلك وان اقر على قولها اوصيت اليك او اتمكت مقامي او جعلتك وصيا
او قال الحاكم جعلتك فيما بطلت ولو قال اوصيت اليك او اتمكت مقامي في امر الاطفال
ولم يذكر التصرف فله الحفظ دون التصرف وفيه **فصل** في التصرف ايضا
وليعين له تصرفا لا يتعداه ولو قال الحاكم وليتك ما قلان يحفظ ولا يتصرف
ولو اعتقل لسانه فوصي بالاشارة المفهومة او الكتابة او قرأ عليه كتاب الوصاية
فاشار برأسه انه نعم صحت كالآخر ولو اوصى الى اثنين تضاعفا فان كان
في امر منفرد صاحب الحق يأخذ به كالمظالم والودائع والعضوب والعواري والوصية
المعقنة والدين الذي في التركة من جنسه فكل منهما الافراد وان كان في تفرقة

الملك وامر الاطفال فان ائتمروا الاستقلال لكل احد بان قال اوصيت
اليكما او الى كل منكما او قال لكل واحد منكما انت وصيتي في كذا او انما وصيتي
فكل منهما الافراد بالتصرف واذا ما اهدها او جرت او فست او لم يقبل فلا
الافراد لهدها ولو اطلق بشرط اجتماعهما في التصرف فلا افراد لهدها
ولم ينفذ تصرفه ولا ينفذ ما ينفذ على الطفل وغيره ولومات اهدها او جرت او فست
او غاب اوردت نصيب الحاكم بدلا منه والمراد من الاجتماع صدور التصرف
من ايديهما لا بلفظهما بصيغ العقود معا ولا فرق بين ان يباشر احدهما باذن
الآخر او غيرهما باذنها ولو فوض احدهما الى الآخر وغاب فباع في عيبه بطل ولو غاب
الغائب او القاضيه عندهم والنفقة المأخوذة من زوجة تصرفه ولو قال اوصيت اليك
ثم قال اوصيت لغيري لم ينفذ لغيري فان قبلا اشتركا ولا افراد لهدها وان قبل
اهدتها افراد ولو قال لغيري ما اوصيت به اليك فهدتها فهدتها لغيري
ولو اوصى الى رجل وجعل عليه شرط فاجاز ولا يصح تصرفه من اذنه **فصل**
الوصاية جازية للموصي عزله متى شاء والموصي غير نفسه الا ان يتعين او
يطلب على طه تعلق المال باستيلا وظالم من قاض وغيره واذا خرج عن الوصاية
بالغزو وغيره وجب على الحاكم نصيب قيمه ونفقة الوصي على الطفل وعلى من عليه
نفقته بالمعروف وهو ترك الاسراف والتفريط ويشترى له الخادم بالمجاهد
ان كان مثله نجيد عادة واذا بلغ ونازع في اصل الاتفاق صدق بهينه ولو اتفقا
على الاتفاق وقدره واختلفا في الاسراف وعدمه رجوع الى العادة في نفقته
مثله فان زاد ضمن الزيادة والاقلا شي على يد ولو اختلفا في القدر فقال انفق
كل سنة مائة مثلاً وقال بل خمسين فان اقبل ما ندد صدق بهينه والا ينفق

الزيادة ولو اذ عي خيانه مطلقه بمقدار معين صدق الوصي بيمينه ولو
تنازع في تاريخ موته الوصي فقال ذلك اسنة وزاد الوصي فليد البينة ولو
اذ عي دفع المال اليه بعد البلوغ فذلك كك كالا بالجد ولو اذ عي التلغف
بالغصب والمسرقة صدق بيمينه والمجنون بعد افاقته كالصبي بعد بلوغه
واذا ابلغ الصبي محبونا او سفيدا استمرت ولا يذ الوصي ويجوز شهادة الوصي
على الاطفال ولا يجوز لهم بما يكون وصيا فيه ويجوز لذران يوكل فيما لم يجوز
العادة بما شئ به بمثل ولو كان شريكا مع الطفل لم يستعمل بالمسئمة ولو
دفع مال الطفل مضاربة الى من ينصرف في البلد او يسافر عنده من الطريق
ولو فاقه من استيلاء ظالم على المال فله رد به لشيء تخليصه والله يعلم المفسد
من المصلح وقيم الحاكم كالوصي في كل ما ذكر واذا كان مال اليتيم غائبا فوكالة
النهر وفيه كلقاضي بلدا ليتيم ولا يجوز لقاضي بلدا لهما ان وفي المرأة
قاضي بلدا لمرءة لا قاضي بلدا لاهل حتى لو بيعت الى قاضي بلدا اخر يزوجهما
من يبلد فزوج بطل ولو باع مال الطفل فقال المشتري لا اسلم الثمن
حتى يثبت وصايتك عند الحاكم فله رد ذلك ولو اوصى لرجل ببيع دار واخراج
كفنه من ثمنها فاستقرض الوصي دراهم واشترى بها الكفن لم يكن له بيع
الدار ويلزمه القرض من ماله ولو اشترى الكرياس وتور المشتري للميت
فله بيع الدار واذا القرض من ثمنها وان لم ينو الميت بالشراء فكالاستقراض
ولو دفع دراهم الى اخر وقال اجعل كفني منها لم يلزمه الشراء بعينها بل يجوز
ان يشتري مطلقا ويقض ثمنه من تلك الدراهم ولو انفق على تأكلته الموسر
من مال نفسه ليرجع فلا يرجع الا ان يكون المصلحة ان لا يبيع ماله

في الوفاة

في الوقت فيرجع ولو دفع المريض لبيبا الزوجه وقال ادفعي الى فلان كذا
والباقي لك فتوكلين فيغير عونه ولو قال ادفعي لك العبد موتي فتوا ايضا لا تنزل
بعونه ولو قال في مرضه هذه واديتي من الناس فتوا ايضا الخ غير معين فلا يصح ولو
قال اصر فاولئك الى الفقراء فوصيته لهم فيصيب القاض من يصره اليهم ولو كان زيدا
مال في يد عمر فقال في المرض ادفعه الى فلان وقلان من وراثته فان دفعه
قبل موته قد اك وان مات لم يجز الدفع لانه ميراث ولو اذ عي الوصي الوصية
من مال نفسه ليرجع في الركة جاز ان كان وارثا يرجع والا فلا يرجع **كتاب**
الايداع المودع المال الموصوع عند غيره ليحفظ يجب قبوله على من يودع ويقدر
على حفظها واذا تم لم يكن ثم مثله كمن لا يلزمه ان يستجيب لمن لم يبق
ويقدر ثم مثله يحرم على من يعجز ولا يتور ولا يقدر ولها اركان **الاول** المودع
وشرطه ان يكون جازا للتصرف حر افلا ودع صبي او مجنون او سفيف او عبيد
مالا لم يقبله والا فيضمنه ولا يزول الا بالارادة الى وليهم وسيده ولو اخذ من يدهم
حسبة اي صونا لم يقبل **الركن الثاني** المودع وشرطه شرط المودع فلو اودع عند
صبي او مجنون او سفيف او عبيد وتلف عند ولو يقر بيط منه لم يضمن وان التلف
صغر ويتعلق الضمان بماله وبرقبة العبد **الركن الثالث** المودع بشرطه
ان يكون متمولا والا فلا ضمان بالتلف والائلاف والاستعمال وغيرها كالسرقين
والكلب المعلم وان يكون محترما والا فلا عصيان ايضا كالزمر والطبوس
والرباب والخمر غير المحترمة **الركن الرابع** الصيغة كاودعتك واستودعتك
واستخففتك واشتكتك في حفظه او حفظه وهو دلي على عندك ولا
يشترط القبول لفظا بل يكفي القبض فتقول لا كان او عقالا ولو وضع مالا

٢٧٣

بيت يدي اخر ولم يلفظ بشيء لم يحصل الابداع ولو قبض ضمن ولو قال اريد
ان اودعك اثم جاد به ووضع وقال هذا اودع عندك او احفظ
فاخذ او قال قبضت او ضعه تمت الودعة متى لو ترك وزهيب بعد ذهاب
المالك ضمن وقبله فلا ويكون رد الباقي وان لم يأخذ ولم يلفظ القبول
لم يحصل الابداع واودع بغير فرك فلا ضمان وتأم ان ذهب بعد ذهاب
المالك قال في النزر والروضة في كتاب الرقة ولو وضع ثوبا في المسجد
وقال لاخر احفظ فقال نعم احفظ فمقد المستحفظ وقام القابل وتركه
فمقر ضمن كما لو ترك باب الدار مفتوحا وقال لاخر احفظها فقبل
وضيعها ولو اغلق بابها وقال لاخر احفظها وانظر اليه فاهله وسرق
فلا ضمان وينفسخ الودعة بموت احدها وجنونه وانما رد وينفسخ المودع
والمودع ويكون المال بعد في يده امانة شرعية كالنوب بظيرة الركن
الودار فعليه ان يورث الرد عند التمكن وان لم يتكلم وضمن وان لم يتكلم
والودعة مع الزايد كلها امانة لا يضمنها المودع الا بالاعتدي وهو
انواع **الاول** التقصير في الاحراز فلو اخرجها مع التمكن ووضعها
في مضيق او في غير حوز مثلا ضمن لان الاطلاق يجب وضعها في حوز مثلا
وهو ان يقطع السارق بسرقته ضمن ولو اودع دراهم في البيت وقال احفظها
فيه فربطها في الكم مع امكان الاحراز في الصندوق ضمن ولو وضعها
في حوز مثلا او في اخر احراز وضمن نقلها الى حوز هو حوز مثلا لم يضمن ولو اودع
اناء فاخذ له لجره فاصاب بشيء وانكسر لم يضمن وان اصابه بغيره
ضمن مخطيا كان او عامدا ولو اودع دراهم في سوق او طريق مطلقا

فربطها في الكم وامسكها باليد فقد بالغ في الحفظ وكذا لو جعلها
في حبيب وهو ضيق حوز وان كان واسعا غير ضروري ضمن ولو امسكها
باليد ولم يربطها لم يضمن ان اخذه غاصب وضمن ان سقط بغفلة
او نوم ولو ربطها ولم يمسك يده نظر الى المحيط اكان داخل ام خارجا
ويا في النوع الثاني ولو وضعها في الكم ولم يربطها سقطت فان كانت
حقيقية لا يشعر بها عند السقوط ضمن وان كانت تقبل فلا ولو وضعها
في كوبر عامة ولم يشد ضمن ولو اودع كيسا من الدراهم في الطريق فاخذته
القطاع فان تحفظ في محل تحفظ مثل ذلك الوقت عادة كلف
او وسطا او بين رحليه فلا ضمان فان خالف والعادة في مثل
ذلك الوقت الحفظ في اليد فترك في الجيب او الوسط ضمن ولو ترك حماره
في صحن خان وقال ليخافني احفظ ليلا يخرج فقبل وكان ينظر فخرج في بعض
غفلاته لم يضمن لان لم يقصر في الحفظ المعتاد واذا سرق الثياب من صحن الحمام
والحمامي جالس مستيقظ لم يضمن وان قام او قام ولانائب له ثم ضمن ولا يجب
عليه الحفظ الا بالاستحفاظ والقبول وبط الدابة في الحان كوضع الثياب
في الحمام **الثاني** المخالفة في الحفظ فاذا امره بدراهم وجهر مخصوص فعدل
الى اخر وتلف فان كان التلف بالجهد المعلوم اليها ضمن وان كان بسبب
اخر فلا فلو اودعها في صندوق وقال لا تتركه عليه فركه وانكسر
رأسه بالثقل وتلف ما فيه ضمن وان لم ينكسر فان كان في بيت مخزن
واخذته اللصوص من رأسه او جنبه فلا ضمان وان كان في صحن او فان
اخذته من جانب لولم يرقد عليه لرقد هناك ضمن وان اخذه

وان اخذه من راسه او من جانب اخر فلا ولو قال لا تنقل علي
فاقل او لا تقل فاققل قليلا او لا تقلق يا بيت فاعلق قلا
ضمان ولو قال ادفنه في البيت ولا تبين عليه قبني فهو كما لو قال لا تنقل
فقد ولو اودع دراهم وقال اربطها في تلك فامسك بيده وضاع فان
اخذها غاصب فلا ضمان لانه اليد احرز والحال هذه وان سقطت
بنوم او نسيان ضمن لان الربط احرز والحال ما ذكرت ولو لم يربطها
في الكم وجعلها في حبيبه لم يضمن الا اذا كان واسعاً غير مزرور وبالعكس
يضمن ولو ربط في الكم لم يلزمه الامساك باليد ثم ان جعل الحيط خارج الكم
فاخذها الطائر ضمن وان ضاع بالاسره ساق او انحلال العقد لم يضمن ان احتاط
في الربط وان جعل الحيط داخل الكم فان اخذها الطائر لم يضمن وان
استمرس ضمن هذا هو التفصيل المودوع في النوع الثاني ولو قال احفظ الودعة
في هذا البيت فقلها الي بيت اخر واحد فامنع جدارا والثاني ادون منه
في المنفعة لكنه بعيد من الشارع فعلى هذا التفصيل ولو اودع دراهم
في سورا او طريق وقال احفظها في البيت وجبان يفيض في الحال الي بيته
فان اخربها عذر ضمن وان اودعها في البيت وقال احفظها فيه فربطها
في الكم وخرج بها ضمن وان شدها في عضده وخرج فان كان السد
يلى الماضلاع لم يضمن وان كان من جانب اخر ضمن ولو اودع
في البيت ولم يقل شيئا قبل بغير الزوج بها ام لا نظر الى العادة في
مثلها ولو عيّن للودعة مكانا وقال احفظها في هذا البيت او الدار
او الحلة ولم يبين عن النقل فنقلها الى الادون في الحرارة ضمن وان كان

المنقول اليه

للمنقول اليه حرز المثلها وان نقما الى مثل الاول لم يضمن الا ان قيلت بسبب
النقل كانه قد ام المنقول فيضمن والسرقة والغصب من الثاني كالاتساع
لا كالموت وانها من غير النقل فقال احفظه تيد ولا تنقل فان نقل بها ضرورة
ضمن وان كان الثاني احرز وان نقل الضرورة غارق او حرق او غرق او غلبت لصوص
لم يضمن ان كان الثاني حرز المثلها الا اذا لم يجد الادون فلا يضمن ايضا ولو ترك
النقل والحال هذه ضمن ولو قال لا تنقلها وان حدثت ضرورة فان نقل لم يضمن
وان ترك فكذلك ولو نقل وقال نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك فان عوف
هناك ما يدعي عذر صدق باليمين في التلف والاطول باليمين ثم صدق
باليمين فان لم يكن بيينة فالقول المالك في نفي المدعي وهذه اظهر اذا كان
البيت او الدار المعينة للمودع ملكا او جارا او عارفا فان كان للمالك هكذا
لم يجز اخراجها الا للضرورة ولو نقل الودعة من ظرف الى ظرف او من ظرف الى ظرف
او صندوق الى صندوق فان لم يخرج قفصا فقل ولا تفرغهم ولا خلط ولم يعين المالك
ظرفا فلا ضمان كانت الظروف للمالك او للمودع وان جرى شيء من ذلك فالفتح
والفقر والخلط مضمن فان عيّن ظرفا فان كانت الظروف للمالك لم يضمن الا اذا
كان النقل الى المادون وان كانت للمودع فكاليوم بل افرق ولو قال احفظ
في هذا البيت ولا يدخل اليها احد ولا تستقر علي حفظها باحد فخالف
فان تلفت بالخالقة باذ سرقتها المداخل والمستقار ضمن وان سرق غيره
او وقع حريق لم يضمن ولو اودعها غائما وقال اجعل في البصر فجعل في الخضر فان
كان لا يدخل الى اصل البصر لم يضمن ~~للمالك~~ وان كان يضمن وان قال اجعله
في الخضر فجعله في البصر لم يضمن الا ان ينكر لفظها او يجعله في الماعلة

العلياء وان اودع مطلقا فان جعله في غير المختص لم يضمن وان جعله
في المختص فلكل ان قصد الحفظ لا الاستعمال وغير المختص في حقها كالمختص
في حقها ولو اودع عن شيئا وقال لا تخبر به احدا فانه يفسر كالمختص او مخبر المختص
ضمن وان اختلف سبب اخرا يضمن قال العبادي ولو سأل من هبل والمحال
هذه فقال اهل عندك لقلان ودعيه فانه يضمن **الثالث** الخلط فلو
خلط الودعيه بما يتقدر او بما للمالك وارتفع التميز ضمن ولو خلط الدرهم
بالدينار لم يضمن الا ان ينقص فيلزمه النقص ولو اودع دراهم فاتفق
منها درهم لم يضمن ثم رد مثلا اليها لم يبرء ولا يملك المالك الا بالقبض ثم ان لم
يتميز المرء ودفع الباقي صار الكل مضمونا وان تميز فالباقي غير مضمون
وان لم ينفق الدرهم ورده بعينه لم يبرء منه ولا يصير الباقي مضمونا عليه
بغير ذلك الدرهم غير الباقي او لم يميز حتى لو كانت المجلد عشرة فبلغت
لم يضمن الا درهمها ولو تلف خمسة لم يضمن الا نصف درهمه اذا لم يكن
عليها ختم ولا قفل فان كان فيضمن الجميع وان كان مفقودا فبأكثر
في النوع الخامس ولو تلف بعض الودعيه ولم يكن متصلا بالباقي كاحد
الثوبين لم يضمن الا المثلث وان كان متصلا كحريو الثوب وقطع طرف
والبيضة فان تعذر ضمن الكل وان اخطأ فالمثلث فقط **الرابع** التصنيع
فان سمي الودعيه وضاعت ضمن ولو عي البقار البقرات في ملكه ضمن
ولو رز واحدة في الطريق قصد اوسيا فاضمن ولو وقعت واحدة في حفرة
لزمه اخراجها فان لم يشعر فذهب ثم علم فعاودت ثم هلك ضمن
ولو اعلم بالودعيه من يصادر المالك ولو اعلم غير المودع لم يضمن ولو علم

المودع المخصوص بها فان عي الموضع لهم ضمن وان لم يعين فلو اخطأ المظالم
الودعيه فله ان يضمن على المودع كما لو سرق ولو اكرهه حتى يسلمها بنفسه
ضمن والمقار على المظالم فعنها ظالم المظالم لزمه الدفع بالانكار والافتقار
ما قدره فان ترك مع القدر ضمن فان حلف جاز له ان يحلف كاذبا ويبرأ من
الكفارة ولما رجوع اذا لم يشترط وان اكرهه على الحلف بالطلاق
او العتاق فيكون تخيير بين الحلف وبين الاعتراف والتسليم فان اعترف
وسلم ضمن وان حلف بالطلاق طلقت زوجته ولو اخطأ المخصوص
في الطريق وقالوا لا تخليكم حتى تحلف بالطلاق وان لا تخبر بنا احد افاخير
لم يطلق لانه اكره وليس تخيير ولو نادى السلطان في بلد من بلدات
عند ودعيه فلم يحل اليه او لم يعلم بها فعليه كذا وكذا ان فعل المودع اليه واعلم
بها فاضمن ولو سأل السلطان المودع هل لقلان عندك ودعيه فقال نعم
ضمن اذا علم من هذا الدار ياخذها ولو ابضع الى اخر فنام قضاع فان نام بعينها
من الرجل وقد تفرق اهل القدر ضمن والا فله الودعيه ولو اودع مفتاح خانوته
فجاءه شريك المالك قد فسد المودع اليه فذهب الشريك واخذ المتاع كل من
يجب على المذاتح الما يمتد المفتاح ولو دفعه الى اجنبي وقال اذهب واسر
مزدك الما نوت فذهب وسرق فلك كذا لا تلتزم الا حفظ المفتاح ولو
التم حفظ الدكان وسلم المفتاح فسرقت المتاع والمفتاح واذا وقع
الحريق في الخزانة فبادر الى التخليص وقدم استعند على الودعيه لم يضمن
كما لو لم يكن فيها الا الودايح فاخذ في نقلها فاحرق ما باخر فقلد ولو اخر
الوصي او القيم ولم يبع او راو الفصاد حتى مضى وقتا ضمن وليس من التعدي



انه يؤخر البيع لتوقع زيادة فينفق **المخمس** الانتفاع والاستعمال فلو
 بسر العود لغيره او ركب عليها بغير عذر ضمن ولو كان كالدفع الدود والشق والرعي
 لا يضمن الا ان ينقاد بيلار كروب ولو اخذ الدراهم ليصرفها الى حاجته او الثوب
 ليغسله اخرج الدابة ليتركها فلم يفعل ضمن لان الاخراج لهذا القصد حيان ولو
 نوى الاخذ لنفسه ولم يأخذ او نوى ان لا يرة الى المالك بعد طلبه لم يضمن بخلاف الاخذ
 في البيت او بركة الشية او يقصد الحيان ولو كان في صندوق غير مقفل فرجع
 رأسه ليأخذ به ثم يد الم لم يضمن ولو كان الصندوق مقفلا ففتحه
 او الكيس مخنوما ففحصه ولم يأخذ به فغير ضمن ولو خرج تحت الختم ضمن
 وفوقه لم يضمن الا المخرق ولو اودع شيئا مدفونا فنبشه ضمن ولو هل
 الوكا وعز الكيس فان كان مع الختم ضمن قطعا وان كان دون ذلك فان شئت
 بركما او علامته كالختم وكالختم وان شئت لئلا ينتشر كرقعة الثياب
 وغيرها فلا ضمان ويعرف ذلك بان يكون قريب التناول ولو عذ الدراهم
 او زنتها او ذرع الثياب ليعرف طولها لم يضمن لان الشرع ورد به في
 اللقطة وهي امانة شرعية فذلك اولى ولو اودع سقاء فخر صوفها
 او سمها او قطع اذننا صنفها وان علمت ليها لم يضمنها وضمن اللبن
 كما لو اخذ حلا من طرد ابر غير فانه يضمن المخلد والذابة ولو اودع
 كتابا ففقد منه ضمن لان القصة انتفاع واذا صار من الود لغيره مضمون
 بانتفاع او غيره ومضت مدة مثلها اجرة لزمته اجرة ولو ترك الحيان
 وردت الى مكانها لم يرد ولم تعد امانته فلا يقبل قوله في الرد وفي التلف
 خلافا لفاصل ولو ردتها الى مالكها ثم اودعها ثانيا او لم يردتها

ولكن ائتمنه ثانيا فان قال استأنتك واربك من الضمان او اودعك
 او اذنتك في حفظها برب وعادتها ولو قال اولا او دعتك فان خفت ثم
 تركته الحياقة عدت امانة لي فان ثم ترك لم يعد امانة **السابع** التقصير
 في دفع المملكات فلو وقع المربى في الدار والجوار فترك المود لغيره حتى اضرقت
 ضمن وان ضاها المالك عن النقل وكذا الوشوق الدار على الاقدام عليها فلم يضمنها
 ولو اودع احد ائتمرها اكلها **الاول** العلف والسقي فان اكره بهما فامتنع
 حتى مضت مدة يموت مثلها في مثلها دخلت في ضمانه فان ماتت قبل مضى هذه
 المدة لم يضمن ان لم يكن بها جوع وعطش سابق وان كان وهو عالم به ضمن القسط
 وان جاهد فلا شيء عليه ولو تناه عن العلف والسقي فضمنه اعصى ولم يضمن ولو
 كان النبي لغيره كالقولنج والتخنة فعلقها قبل زوالها ضمن ولو لم يأمر ولم ينه
 لزمه ولا يلزمه العلف من مال المالك الوارث فان دفع المير في الصور شتر
 فت اكل والا فان قال اعلقها من مالك فعلق رجع شرط الرجوع او اطلق
 وان شرط التبرع لم يرجع وان لم يقل من مالك بل اطلق راجعا او وكيله ليسردها
 او يعلقها فان لم ينظر دفع الى المالك يتقرر عليه او يبيع جزءا منها او يوجرها
 والقول في تقارب غير كما سبق في حال الجبال وعلق الضال او نفقه القبط
 ونحوها فان لم يعلق حتى مات ضمن وان علقها يجب ان يعلق قدر الكلاء
 للملك او يعقب ولا يجب ان يضمنها نعم ولو كانت سميحة معتدلة فنزل
 يجب ان يعلقها قدر ما ينبغي عليها ذلك ولجهان **الثاني** الموضع فان حفظها
 وعلقها وسقاها حيث يحفظ وعلق وسقود وابدع داره او اصطبله
 فقد ربح بالحفظ وان اخرجها وكان يفعل ذلك بد وابد للضيقة وغيره

فلا ضمان وان كان لا يفعل ذلك بدو ان يبل ببيع موضع دوايد الوديع
ايضا فان كان في الخارج خوف ضمير وان لم يكن فلما **الثالث** التولي بالحفظ
والعنف والسقي فان تولي نفسه او رفيقه او غلامه وهن هناك ايضا
فذلك وان بعثا على يد رفيقه او غلامه واخرجها مفرده فان كان الرقيق
او الغلام امينا والطريق امينا والموضع المبعوث اليه حرزا فلا ضمان والا يجب
الضمان ولو ركبها في السقي او الرعي ضمن الا ان لا يتقاد الا بدو والعبد المودع
كالبيت في الاحوال المذكورة ولو دفع دابة في ظلمة لسقيها فضاقت في الظلمة
لم يضمن ان لم يفرقها ويجب نشرها بالصوف وعرضها على الرمح لدفع اللدود
بل يلزمه التمسك اذا لم يندفع الا بدو وان لم يفعل فسدت ضميره المالك
او سكت فان نهاه فاصنع كره ولم يضمن ولو كان في الضد ومقفل ففتح
للسفر او العرض لم يضمن فلو لم يعلم المودع ان ثيابا بان كان في صندوق
او كيس مشدود ولم يعلم المالك فلا ضمان ولو كان منزا او غنطد يقع
فيه المستور يلزمه الدفع فان تعذر ربايع باذن الحاكم فان لم يجد في الاستعداد
السابع الايداع عند غيره فلو اودع عند غيره ونزله عنده ونظره عنده
ضمن سواء كان الايداع عند عبده او زوجه او ابنا او اجنبي او قاض ولو
استعان بغيره في حملها الى الخبز ولم يزل يده ونظره ولم يكن منيبا عنه او
كانت خرافته او خزانته ابنة او ابية او جده واحدة فدفعها اليه ليضعها
فيها او اراد الزوج الى الحاجات فاستحفظ من ثوبه من متعلبه وكانت
ملاحظة الخزن في عوداته لم يضمن لان العادة جارية بالاستعانة في
مثل كفي سقى الدابة وعلفها ولو كان منيبا من الاستعانة والاستحفاظ

ضمن ولو كان الخزن هاربا غروا به التي يادوي اليها وكان لا يلاحظه ضمن
ولو اراد نيردها الى مالكها او وكيله فان تعذر خالو القاضيه فان لم يجد
فالي امين فان ترك التمسك ودفع الى الحاكم مع القدرة على المالك او الوكيل
او الى الامين مع القدرة على الحاكم ضمن ولو دفع الى الوديع عند السفر ضمن ان دفع
في غير حرز لم يضمن الا وهام او في حرز ونسي او لم يعلم بها امينا او اعلم حيث
لا يجوز الايداع عنده لوجوب المالك او الوكيل او القاضيه او حيث جاز ولم
يسكن الامين هناك ولو اودعها لاصدق فم جعل المودع عليه
علامة فبني ضمن وان نسيه المالك ايها وكما يجوز الايداع بعذر السفر يجوز
هسائر الاعذار كخوف الحر والحر والعرق وامر اخر الحر على المراه مع فقد
حرز اخر ينقلها اليه **الثامن** المسافرة بها فاذا اودعها في سفر بها
لم يضمن فان فعل ضمن وان امر الطريق وقصر السفر ولو سافر بها بعد ركاب الجلاء ووقع
حرز او غرق او غارة او قنص فلا ضمان ان عجز عن المالك او الوكيل والامين ويلزمه
المسافرة بها والحال هذه والا فمضيه ضامن ولو غرم على السفر وقت السلامة
وعجز عن المالك او الوكيل والامين فضا فيهما لم يضمن ان امر الطريق والا فبني
وان كان الطريق ايضا فحدث الحرز اقام ولو هجم قطاع الطريق فالق المار في مضيقه
اقتفاء له ضمن ولو لاقاه في الصحراء او دقته تحت الراب فكل ذلك ولو اودع مسافرا
في السفر فله ان يستصحبها الى حيث يريد وان كان في موضع الايداع مخوفا
ولو كان امنا وباقيته غير امن لم ينقل عن المأمن وان فعل ضمن ولو اقام ثم سافر
فله الاستصحاب ثانيا الا اذا دلت القرينة على انه ارادها اقرارها بالبلد
ولو اودعها متجعا فان جمع بها حيث يريد لم يضمن ولو اودعها في السفر فكبس

في الطريق فان لم يمكن حفظه بغير الركوب ولم يزد على قدر الحفظ
لم يضمن والقول بيمينه في ذلك وان امكن او زاد ضمن ولو اودع
في قرية فانتقل الحريقا اخرى بينهما مسافة القصر او ما يستقر سفر او ينقل
الوديعه معه ضمن وان لم يتم سفره فان كان في الطريق او في الثانية خوف
او لم يمكن موثقا او لا ولا حرج لخصائتها او انضباط اهله او اكثرتهم
او لم يمكنه او لم يمكنه اقاربه فذلك كذلك فلا ضمان وحين منعها
النقل فذلك كذلك اذ لم تكن ضرورة فان كانت فهو كالمسافر بعد رجب
الرذ على المالك او وكيله ثم الحاكم ثم الامين فان لم يجد لزمته المسافرة
بها واذا اراد الانتقال بلا ضرورة فالحاكم كما لو اراد المسافرة بها بلا عذر
فيضمن ان نقلها وان اضر الطريق وقصر السفر والنقل من محلته الى محلته
او قد اراد ان ينقل من قرية الى قرية متصلتي العارة فان كانت
الاولى احراز ضمن والاولى ولو نقل من بيت الى بيت في دار واحدة او خان
واحد فلا ضمان **التاسع** ترك الايضا فاذا مرض مخوفا او جلس
ليقتل لزمه الايضا وبها فان ترك ضمن الا اذا مات فجأة او او قتل
غيلة قاتلا فيضمن والمراد بالايباء الاعلام بها والاميرة هاولا شروط
الاول العجز عن المالك او وكيله لغيبة او جسر والافيهن بالايباء
الثاني ان يوصي الى امين فان اوصى الى فاسق ضمن والمراد بالايباء
الثالث العجز عن القاضي فان قدر عليه او اوصى الى امين ضمن
ولو عجز عن القاضي جاز ان يوصي الى وارث الامين وهو جاز بالايباء
اليه والمال هذه جاز لا يدايع عنده ايضا **الرابع** ان يميز الوديعه

مرفوض

من غيرها بالاشارة الى عينها او ببيان جنسها وصفاتها فلو قال لفلان
عندي دية لم تكلف ولو قال لزيد ثوب فان لم يوجد في تركته
ثوب او وجدت اثواب ضمن وان وجد ثوب واحد لم يتبعث لمحق
ولم ينزل عليه فيضمن ولو ميزها عن غيرها فان لم يوجد في الركبة عين
ملك الصفات فلا ضمان ويجعل على التلف قبل الوضعة بغير علمه
وان وجدت فان كانت واحدة سلمت اليه وان زادت فلا وضمنه وحيث
وجب الضمان وجب التركيز تضارب المودع مع الغرماء بها او ببدلها
ولو وجد في الركبة كيس مكتوب عليه ثوب فوجد فلان او في جريدته
لفلان عندي كذا او ديعه لم يلزم الورثة التسليم به ابل ياقرارهم
او باقرار موثقهم او بصيته او بالبيينة ولو لم يوص ومات وقال المالك
انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل وقت الايضا فيصدق المالك
على نفي العلم بالتلف عملا بالاصل **العاشر** الجود بعد الطلب فان طلبها
المالك وجحد ضمن ولو قال غلطت او نسيت لم يبرر الا ان يصدق ولو
لم يطلبها كثر قال الى عندك وديعه فانكر او سكنت لم يضمن ولو ادعى
على الآخر وديعه فانكر صدق بيمينه فان اقام المدعي البيينة بالايدياع
او اعترف المنكر بده وادعى الرذ او التلف قبل الجود فان انكر اصل الايداع
لم يصدق وفي دعوى الرذ لظهور خيانه ويصدق في التلف كالتعاصب
ويضمن ويسمع بيئته على الرذ او التلف حتى لو قامت على الرذ او التلف
قبل الجود سقطت المطالبة فان قامت على التلف بعد ضمن ولو انكر
اصل الايداع عنده ايسر ثم قال غلطت وتلفت في يد ما في حيوت قبل ولا ضمان

وان لم ينكر اصل المايه اع بل قال لا يلزم تسليم شيء اليك او مالك عندي
شيء او ودلعت صدق يمينه في الرد واللف فان اعترف ببقائها
يوم المجد لم يصدق في دعوى الرد الابينة وان ادعى التلف صدق يمينه
ويضمن ولو طالبه بالرد فادعى الهلاك بسبب خفي كالسرقة والغصب و
المسقوط منه والموث صدق يمينه وان ادعاه بسبب ظاهر كالخرق والرق
والفارة فان لم يعرف ذلك هناك لم يقبل الابينة وان عرف عموما صدق
بلا يمين وبلا عموم صدق باليمين وان لم يذكر سببا صدق يمينه ولا يظن
بيان السبب واذا اهل حلف المالك على نفي العلم واستحق **المادي عشر** التأخير
في الرد بلا عذر فان كانت الودعة باقية وطلبها المالك لزمه الرد او التخليص
بين المالك وبينه لا المباشرة وبجل المؤنة فان اخر بلا عذر ضمن وان كان بعد ر
يعثر قطعه او يكره بان طالبه في فتح الليل وهي خزانة لاني في فتحها في الوقت
وان كان مشغولا بالصلوة او قضاء حاجة او طعام او ملازمة الغريم يخاف هربه
او منتظر انقطاع المطر والودعة في البيت ليرجع اليه وما اشبه ذلك فلا
التأخير ولو تلف في تلك الحالة لم يضمن ولو قال لا ادفع حتى يشهد فقد سبق
هذا في كتاب العكاز ويشترط ان يكون المردود عليه اهلا للقبض فلو رد
على السفينة المحجورة او وضع في يد التائب لم يبرء حتى يستيفه والسكان المتقدمين
كالصاحي وغيره كالنائم ولو قال المالك ردّها عليّ كيلاي فلا يطلب
الوكيل فلم يرد فهو كما لو طلب المالك فلم يرد فكذلك التأخير يشهد
المذقوع اليد على القبض وان لم يطلب الوكيل فان لم يتمكن من الرد لم يضمن
وان لم يتمكن ضمن وكذا الامانات الشرعية كالشئ يقع في دارة والضائر

عندها ويعرف مالها وكذا انتم الصبي والمسيح اذا كان في يده مال فقل لنفسه ولم يخبر
الحاكم بالرد ولو قال ردّ يميني على من قد زنت عليه من وكلاي ولا توخر وقد علم الرد
على الموصي واخر ليرة على غيره ضمن وعصى بالتأخير ولو لم يقل ولا توخر ضمن في
العصيان وجبان واذا مات المالك ولو قال ردّها على من شئت منهم فلم يرد على واحد
ليرة على آخر لم يضمن وفي الضمان وجبان واذا مات المالك ولم يعلم الورثة بالرد بعد
لزم الرد عليهم اي الاعلام ببدأ والتخية فان لم يجدوا فعلى الحاكم حتى لو تلفت في يده
بعد التمكن من الرد ضمن وان علموا فلا يجد الرد حتى يطالبوا ولو طالبتوا بما فاسد منع
تتخصر هل في الزكوة وصية ضمن ولو قال ردّها على المالك او تلفت في حيوت
او بعد موته وقبل التمكن من الرد صدق يمينه ولو قال ردّها عليك صدق الوارث
ولو ادعى ابن المالك موت ابيه وعلم المودع وطلب الودعة فله تحليف المودع على
نفي العلم به فان نكل حلف واخذ ولو مات المودع فعلى وارث الرد او الاعلام
والتخية ان علم مالها فان تعكف ولم يرد ضمن وان لم يعلم مالها لم يجب تعريضها
واسهادها ولو كان المالك غائبا فالي وكيد من الي الحكم فان امره الحاكم بحفظها
من استحقاق جديد ولو قال الوارث ردّها عليك موثري او تلفت في يده
او في يدي قبل التمكن صدق يمينه ولو قال ردّها عليك صدق المالك
وجنون كل واحد من المالك والمودع كموثري ولو اراد المالك بالرد بعد لثالث
فمولا لومات المالك فان تعكف من الرد على المقر ولم يرد ضمن ولو ادعى
قبال رد وقال لا يدفعها الي فلان حتى يعطيك دينار فذمها قبل ان يعطيه
فعليه قيمة القبالة وهي قيمة الكاغذ واجرة الوراق ولو بعث ولو بعث
رسولا اليها فمؤثرو دفع اليه خاتمة ايد وعلاصة وقال ردّها الي قبضت المأمور

فقبض ولم يرد المأتم ووضع في حوز لم يقبض لأنه ليس على المودع
الرد بل بالخلية ولو أودع جماعة مالا أو ذكروا أنه مشترك بينهم فجاء
بعضهم بطلبه لم يكن له القسمة ولا تسليم الجميع إليه بل يرفع إلى
الحاكم ليقسم ويدفع اليد نصيبه **خاتمة** ولو أودع في رد المودع على من
أتمه صدق يمينه ولو أودع في رد على غير من أتمه لم يصدق اليمين ولو أودع في
المودع على المالك فله رفع المودع من الصدقة لم يقبل قوله بخلاف ما لو أودع في
الرد عليه فانه يقبل لأنه يدعي قبل نفسه وفي الأول فعل المالك ولو أودع في
المودع الرد أو الملاك ومات قبل الحلف فلو ارث ان يحلف له علم أو غلب على
ظنه صدق وان غلب كذب فلا وإن استوفى الفدان فوجدان ولو أودع الملقط
أو من وقع ثوبه في دار الرد لم يقبل اليمين ولو أودع سفر أو دابة
أبدا فادعى اليمين التلف صدق يمينه وإن أودع الرد فان ادعاه على المودع
صدق يمينه وإن ادعاه على المودع صدق يمينه وإن ادعاه على المودع المالك
لم يصدق اليمين ولو قال المالك إذا سافرت فاحملها عند فلان ففعل
فالحكم بالعساة ادعى الرد على المالك صدق يمينه وإن ادعاه على
المودع لم يصدق اليمين ولو قال المالك أودعها عند فلان بأذنتك
فانكر الماذن صدق يمينه فإذا حلف فان كان فلان مقرا بالقبض وهي
باقية ردّها وإن كانت قاذفة غرم من شاء منها ولا رجوع للغرم على
الآخر وإن كان منكرا صدق يمينه ولو صدق في الماذن وانكر الدفع صدق
يمينه ولو صدق فلان المودع في الدفع وقال تلفت في يدي لم يقبل على المالك
بل يحلف المالك ويقوم المودع لأن الاثباتا عليه في الدفع والأيديع ليس بواجب

ولو القوا

ولو اتفقوا على الدفع إلى فلان وأدعى فلان التلف أو ردّها على
المالك صدق يمينه ولو قال المودع أودعها أميناً ولم يقبضه فادعى
الأمين التلف عند صدق يمينه وإن ادعى الرد على المالك صدق
المالك ولو كان مالاً فحده فجاءه اثنان وأدعى كل واحد أو دعت فارت
كذباً بهما وقال المالك لصدق يمينين وإن أقر لأحد هاهنا يعطيه
ويحلف للآخر فان نكل حلف المدعي وغرم المصممة القيمة ولو أقر لها
فبوكما في يد شخص يقدأعياناً فان حلف أحد هاهنا فله ولا خصوصية
للاخر مع المودع وإن نكلا أو حلفا جعل بينهما ولو قال هو لأحد كما
وقد شئت فان صدقاه فلا خصوصية لهما معاً إنما الخصوصية بينهما فان
اصطحا على شيء فذاك ولا يفعل كانه في أيديهما يتداعيان فان أقام
كل يمينه فعارضنا وإن نكلا أو حلفا وقف بينهما وإن كذبا فادعيا علم
صدق يمينه واحدة على نفى العلم فإذا حلف فيكون كما لو صدقاه وإن
نكل رقت اليمين عليهما فان حلفا أو نكلا قسم بينهما ويقوم المودع قيمته
وقسمت بينهما أيضا ولو أقام أحدهما يمينه أن العين طهارة سلمت إليه والقيمة
إلى المودع ولو لم يكن يمينه ونكل الآخر وحلف المدعي استحوذ العين ورد نصف
القيمة الذي أخذه ولا يرد الباقي **ص** لا يرد الباقي في
صورة البيعة أيضا ولو قال لا أدري أهو لكما أم لأحد كما لم يغير كما
وأدعيا علمه حلف على التفرقة في يده هو يقوم يمينه وإن أقر لأحد
تحليف الآخر لأنه لم يثبت لواحد منهما يد ولا استحقاق بخلاف
الصورة السابقة ولو أودع اثنان غصب مالاً في يد آخر كل يقول غصبته

من قال غيبته من احدكم ولا اعرف حلفا مني على البت ان
لم يقصده فاذا اختلف لاهلها تعين ^{المقصود} الثاني ولو قال لاهلها
ليس لك كان اقرارا ولو قال اخذه هذه المرة ودعته فاهلها وقال
لغلامه ضعها في موضع فوضعها في موضع لم يعرف السيد ضمها واختلفا
فقال المودع كانت دراهم وقال المالك بل دنانير صدق المودع بهيمة لان
الاصل راءة ذمته عن الزيادة **فان قيل** لو اجر المودع بآذنت
مالكها وانقضت المدة يعود الى يد المودع ودعته بخلاف التوكيل بالاجارة
فان لا يعود اليه ولو ظفر بغير حشر حقه من مال مديونه الماطل فاحسده
واودعه فذه المودع الى مالكه لم يضمن ولو كان من حشر حقه واحسده
على قصد التملك واودعه فذه المودع ضمن **كتاب قسم الغني والغنيمة**
الغني المال الحاصل من الكفار ببلاتال واجاز خيل وركاب كالجزية
والخراج وعشور التجارات المشروطة عليهم وما جلا عند خوف او ضررا
وهال غزوات اقل على الدرة ومقات من اهل الذمة ولا وارث له
ويقسم ذلك بخمسة اسهم متساوية **احدها** يصرف الى مصالح المسلمين
كسد الثغور وعمارة الحصون والقناطر والرباطات والمساجد
وهو الانبار وتجهيز الموتى وازراق السلاطين والقضاة والعلماء
والاعمة والمؤذنين والمعلمين والمحتسبين وحفاظ الجبلات البلاد
من اهل الفساد وكل من يرجع فائدة عمل الى المسلمين كحفاظ مال
بيت المال مال الغني ^{ومال} وكاتب القاض والقسم تقدم الاعم فالاهم
الثاني يصرف الى اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المستسبين الى هاشم ومطلب

دون غيرهم يصرف الى غنيهم وفقيرهم صغيرهم وكبيرهم وذكرهم واشاهم بفضل
الذكر على الانثى كما في الميراث ويشترط ان يكون الاشتساب من جهة الالباء
فلا يدفع الى اولاد البنات ولو ادعى انه من ذوالقربى ولم يكن مستقيضا
به لم يصدق **الابيشة** **والثالث** يصرف الى يتامي واليتيم الصغير
الذي لا اب له وان كان له جده ويشترط ان يكون فقيرا وان يتحقق
موت ابيه عند القاض ولا يقبل على قول انا يتيم **الرابع** الى الفقراء
والمساكين والمساكين حيث اورد بالذكر يتناول الفقير وبالعكس
الخامس ابن السبيل وقد مر بيانهم في قسم الصدقات ولو ادعى الفقراء
المسكنة صدق بيمينه ولا يجوز الاقتصار من كل صنف على ثلثة بل يعتم
ولا يجوز الدفع الى الكافر كالزكاة واما الاخماس الاربع فكا فت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته مع خمس الخمس ينفق منها على نفسه وعياله
ومصالحه ويصرف الفاضل من كفاية مسنة الى السلاح والكرام عدة في
سبيل الله وبعد وفاته عليه السلام الاخماس الاربع للمرتزقين
المرتدين للجهاد وخمس الخمس للمصالح كمن وكاتر عليه الصلاة والسلام
ويستحب ان يوضع الامام دفقا وينصب لكل قبيلة او جماعة عريفا
ويبحث على كل حال واحد وعياله وما يحتاجون اليه فيعطى كل
واحد مؤنته ومؤنته ويراعى الزمان والمكان والرهص والغلاء
ومروءة الشخص وندتها ويقدم في ابناات الاسم والاعطاء قرىشا
وم اولاد نضر ابن كنانة ابن خزيمة ابن مدر كذا ابن الياس ابن مضر ابن
نزار ابن معد ابن عدنان ثم من قرىش الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

سقى فقال غصبت من احدكما ولا اعرف حلف الكل منهما على البت ان
لم يغصب فاذ احلف لاحدهما نطق ^{المقصود} للشاني ولو قال لاحدهما
ليس لك كان اقرارا ولو قال اخذ هذه القرعة ودعيت فافذها وقال
لعلامة ضعها في موضع فوضعا في موضع لم يعرف السيد ضمرا واختلضا
فقال المودع كانت دراهم وقال المالك بل دنائير صدق المودع بيمينه لان
الاصل براءة ذمته عن الزيادة **فان ينسب** لو اجر المودع بياذنت
مالكها وانقضت المدة يعود اليه المودع ودعيت بخلاف التوكيل بالاجارة
فان لا يعود اليه ولو طفر بغير حشر حقه من مال مديونه الماطل فاحسنه
واودع ذره المودع الى مالكه لم يضمن ولو كان من جنس حقه واخذ
على قصد التملك واودع ذره المودع ضمن **كتاب قسم الغني والغنيمة**
الغني المال الحاصل من الكفار بلا قتال واجاز خيل وركاب كالجزيير
والخراج وعشور التمارات المشروطة عليهم وما جلا عند خوف او ضررا
وهال من مات اقل على الردة ومومات من اهل الذمة ولا وارث له
ويقسم ذلك بخمسة اسم متساوية **احدها** يصرف الى مصالح المسلمين
كسد الثغور وعمارة الحصون والقناطر والرباطات والمساجد
وهو الامانة ويخبر المولى وازراق السلاطين والقضاة والعلماء
والاعمة والمؤذنين والمعلمين والمحسبين وحفاظ الملك البلاد
من اهل الفساد وكل من يرجع فائدة عملهم الى المسلمين كحفاظ مال
بيت المال ^{ومال} الغني وكاتب القاض والقسم تقدم الاثم فالاهم
الثاني يصرف الى اقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم المنسبين اليه هاشم ومطلب

دون غيره يصرف الى غنيهم وفقيرهم صغيرهم وكبيرهم وذكرهم واشاهم يفضل
الذكر على الانثى كما في الميراث ويشترط ان يكون الانساب من جهة الاباء
فلا يدفع الى اولاد البنات ولو ادعى انه من ذوالقربى ولم يكن مستفيضاً
به لم يصدق **الابيشة والثالث** يصرف الى يتامى واليتيم الصغير
الذي لا اب له وان كان له جده ويشترط ان يكون فقيرا وان يتحقق
موت ابيه عند القاضي ولا تقويل على قول انا يتيم **الرابع** الى الفقراء
والمساكين والمسكين حيث افرز بالذكور متناول الفقير وبالعكس
الخامس ابن السبيل وقد قربا منهم في قسم الصدقات ولو ادعى الفقراء
المسكنة صدق بيمينه ولا يجوز الاقتصار من كل صنف على ثلثة بل يحتم
ولا يجوز الدفع الى الكافر كالزكوة واما الاخماس الاربع فكانت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته مع خمس الخمس تنفق منها على نفسه وعياله
ومصالحه ويصرف الفاضل من كفاية سنة الى السلاح والكرام عدا في
سبيل الله وبعد وفاته عليه السلام الاخماس الاربع للمرتزقين
المرتدين للجهاد وخمس الخمس للمصالح كمن وكاتر عليه الصلاة والسلام
ويستحب ان يضع الامام دفتره وينصب لكل قبيلة او جماعة عريفا
ويبحث على كل حال واحد وعياله وما يحتاجون اليه فيعطى كل
واحد مؤنته ومؤنته ويراعى الزمان والمكان والاحصاء والغلاء
ومروءة الشخص وصدقه او يقدم في ابيات الاسم والاعطاء قريشا
وهم اولاد نضر ابن كنانة ابن خزيمة ابن مدركه ابن الياس ابن مضر ابن
نزار ابن معد ابن عدنان ثم من قريش الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب ابن مرة ابن كعب ابن لؤي ابن غالب بن فهر ابن
 مالك بن النضر ابن كنانة ويقدم بنو هاشم وبنو مطلب على سائر قریش
 ثم بنو عبد شمس اخي هاشم من الالبون ثم بنو نوفل اخي هاشم من الالب
 ثم بنو عبد العزى وبنو عبد الدار ابن قصي ويقدم منهما بنو عبد العزى
 لانهم اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فان خديجة رضي الله عنها ابنة خويلد
 ابن اسد ابن عبد العزى منهم ثم بنو زهرة ابن كلاب ثم اخي قصي
 ثم بنو شيم وبنو مخزوم اخوي كلاب ويقدم منهما بنو تيم لكان ابي بكر
 وعائشة رضي الله عنهما من مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بنو جحج او بني سهم ثم
 يقدم ابن عامر ابن لؤي ثم بنو الحارث ابن فهر ثم الالفصار ثم سائر
 العرب ثم العجم وهذا الترتيب مندوب وليس بواجب ولا يثبت
 في الدفتر العميان والزمنى والصبيان والمجانين والسنوة والعبيد
 والكفار والمجذومين بالقتال ومزيجهم عند كالا قطع وشبهه واذا طرد
 على بعض المقادير مرضا وجنون يرجي من الداعية ولم يسقط من الدفتر وان
 لم يرج اسقطا ويعطى واذا مات يعطى زوجته الى ان تنكح واولاده الى ان يستقلوا
 ولو فصلت الاخماس الاربعه عن حاجات المرتزقة ونزع عليهم على قدر
 مؤوناتهم ويجوز ان يصر بعضه الى اصلاح الثعور والى الكراع والصلاح ولا
 يجس من مال الفتي شيئا خوف فائده بالمسلمين بل يقسم كل من كان ترك
 وجب على المسلمين القيام بامرها وهذا في منقول مال الفتي فاما
 الدور والاراضي يجعل وقفها ويستغل ويقسم غلاتها كذلك امرت ببيع

يقسم غلاتها كذلك فاذا مات خراج عطاء المرتزقة غنم وقدر والماله حاصل
 فله المطالبة كالديون وان اغرق فلا يكون ديناً على بيت المال
فصل في غنم بيت المال الحاصل من اللقار بالقتال
 واجازة الخيل والكتاب حتى لو ضربوا العسكر ببقاؤهم فجلوا او صولح
 عند القتال على مال فغنيمت ويبدء منه بالسلب فيدفع الى القتال
 ولا يتجزأ وهو ثياب الملبوس مع الحف والرايت والطوق
 والسوار والمنطقة والهميان ودراهم النفقة واللات الحرب كالدرع
 والمجوش والمغفر والاسلحة والمركوب والانتك الترح والنجام
 والجنبيه التي تقاد بين يدي لا الحقيبة المسدودة على الفرس
 ولا ما فيها من الامتعة والدراهم ولا الغلام الذي معه ولا الجنبيه
 التي خلفه ولا سقفا والسلب شروط **الاول** ان يكون القاتل مسلما
 غير مشبها فلا يستحق الدية ولا المخل وسحق الصبي والمجنون والمجنول
 والعبد والمرء والتاجر **الثاني** ان يكون المقتول بالغاً عاقلاً ذكراً حراً
 فان كان صبياً او مجنوناً او امرأة او عبداً لا يقابل لم يستحق لان قتلهم حرام
 والمال هذه وان قاتلوا استحقوا **الثالث** ان يزيل منعت كافر بالمس
 او قتل او اغتال بان يعصيه او يقطع يد يداور جليده او يدور جليداً
 ولو اشترك جماعة فالسلب لهم ولو اغتله واحد وقتلوا اخر فلا اول
 ولو جرحه الا اول او قطع باحدى يدي او رجليه فقتلوا اخر فله ثلثا في
الرابع ان يكون الحرب قائما فلو ان غنم الجيش فبعضهم وقتل كافر لم يستحق
الخامس ان يركب غنم افلور من حصن او من وراء الصف الى كافر

وقتل او موصوف المسلمين الى صف الكفار وقتل كافرا او قتل اسيرا
او مخطئا او نائما او مشغولا باكل او غيره لم يستحق ولا شترط اقبال
قلوب قاتلا زمانا ثم هرب الكافر فقتل مدبرا استحق ولا ان تكون مقابلة
مع قاتله حتى لو قاتل كافرا مسلما فقتل مسلم من وراء استحق ولا
ان يقتل مبارزا حتى لو غر في صف الكفار وقتل كافرا استحق ولا فرق
بين ان قال الامام من قتل قتل السلب او لم يقل ثم بعد السلب يخرج الملو
اللائمة كاجرة الحمار والمحافظة وغيرها ثم يخرج المتفل بفتح الفون والغاء
وهو زيادة مال على سهم الغنيمة شرط الامام وامير الجيوش عند الحاجة
لمن يقوم بامر فيه زيادة تكاثر في الكفار او توقع ظفر او دفع شركا
لطليعة والتجيم على قلعة والدلالة عليها وكفظة مسلم ومجنز مال
وشبههما وقد يرتفع باجتداد المتفل بنقل بقدر العمل وخطره ومحل
غير المصالح ويجوز ان يشترط من المصالح وهينئذ بشرط ان يكون معلوما
وان يشترط مقاسيغهم في هذا القتال وهينئذ بين كثر كذا ويرجع
وغيرها ويجوز المبالغة في الحاجة ولو قال الامير من هذه شيئا فنولم يصر
شرط ومن ظر منه مبارزة وحسن اقدام وارحمود اعطى سهمه وزيد من
المصالح ما يليق به ثم يجعل الباقي خمسة اقسام متساوية ويأخذ خمس من خاع
فيكتب على واحدة شتر تعالى وعلى امريرة للفاغين ويدرجها في بنادق
متساوية ويخرج لكل قسم رقة فاخرج عليها شتر جعله بين اهل الخسب
على خمسة ويقسم الباقي على الفاغين العفار المنقول والمنقول منه يكون الرضخ
وهو سهم ناقص من سهام الكاملين يجتهد في تقديره الامام

وهو

وهو واجب للصبي والعبد والمردة والخنثى والزمن والا قطع
والدخ في الحاضر باذن الامام بغير عالا الخذل وقفاوة سهم بحسب
النفع فيرجح المقاتل والمكتر قتالا على غيره والفارس على الراجل
والمردة المداويز للجرح او الساقية للعاطش ولو حافظت الراجل
والفاغون هم الذين يستندوا الوقعة على يمينه وان لم يقاتلوا ولا حق
لمن حضر بعد انقضاء ولو مات بعد انقضاء انقل حقد الحارث وان
مات قبل هيازة المار ولو مات في أثناء القتال او قتل فلا حق له ولو
ماتت فرسه في الماشاء او قتلت استحق سهمها وتجار العسكر والمحررون
يستحقون السهم اذا قاتلوا وكذا الاجراء لسياسة الذوات وحفظها
مدة مع اجرهم وقين **س** يستحق الجاهل وان لم يقاتل والاجر
للجهد لا يستحقون سهم ولا الاجرة ولو بعث الامام او الامير سرية ولم
يذهب فقتلت لم يشاركها الامام ومن معد من الجيش ولو بعث سرية
الى جهتين لم يشاركها الامام احداهما الاخرى ولو دخل الامام
او الامير دار الحرب وبعث سرية في ناحية فقتلت يشاركهم الامام
وجيشه ولو غنم الامام وجيشه يشاركهم السرية واذا قسم يعطى
الراجل سهما والقامر سركنة وانما يعطى راكب الفرس دولا البغل
والحمار والبغل والابل ويرضخ لما اقتفا وقا فيه رضخ للبغل اكثر من البغل والابل
الكثر من الابل وللابل اكثر من الحمار ولا يعطى الا فرس واحد ولا فرس بين العتيق
الذي ابواه عربيان والبرذون الذي ابواه عجميان والبيضان الذي
ابوه عربي وامر عجمية وبالعكس ولا يعطى للاعرج والذي لا غنا فيه ولو حضر



فارسا و ضاع فرسه فاحد ها اخرار غصبها من مالكميا وقائل عليها
كاسهمها للمالك ولعل يكن مالكميا حاضر اكان كالمقاصب والله

الموفق الى الرشاد والهادي الى طريق السداد وبه

استغني وعليه اتوكل ومنه اطلب

الاعانة فهو ولي ذلك والقادر

عليه بحانه جل اسمه

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم

انتهى النصف الاول من كتاب تلخيص نور الامام الاربعين الى كتاب النكاح